للقلب سبع طبقات اه ثم للنفس مراتب اه ثم هؤلاء القوم اما سالكه اه ١٥٥ ١٥٥
م ولا شيخ يجلب المحبة ويقطع العوق موافقا للشرع كذكر لا اله الا الله اه ١٥٦
وهذا سر دقيق لابد للشيخ من معرفته اه والشيخ المكمل ينجيه منها اه ١٥٧ ١٥٨
وان موسى عليه السلام سقط سبع ايام م ولنختم الكلام بدعاء كان ١٥٨ ١٥٩
شيخنا صلاح الحق اه هذا تعديل هيئة الافلاك وهو العلم الثالث ١٥٩
من كتاب تعديل العلوم تعديل مباحث الافلاك فصل في الدوائر ١٦٣ ١٦٥
الفلك الاعظم اه م فصل في فلك الشمس اه اعلم ان في ١٦٨ ١٧١
الكسوفات ربما يبقى من جرم الشمس اه اعلم ان في الزيجات ١٧٢
قد عملوا جدولين م فاصل هذا الفن تجردوا اه فصل في الافلاك ١٧٥ ١٧٩
العلوية اه م فصل في افلاك السفليين اه م فصل للقمر عرض اه ١٨١ ١٨٣
م واعلم ان قطر الصباح والمساء اه م فصل في النطاقات اه ١٨٦ ١٨٩
م والمذكور في كتبهم الرجوع اه م فصل في اختلاف النظر اه م فصل ١٩٣ ١٩٣ ١٩٥
في احوال النيرين اه م فصل في الظهور والاختفاء اه م تعديل ١٩٨ ١٩٨
مباحث العروض وما يتعلق بها اه م فصل في المطالع والممر اه ٢٠٤
م فصل في الاوقات اه م فصل في استخراج خط نصف النهار اه ٢٠٧ ٢٠٩
م وهذا العمل اه س اعلم ان تفاوت الطول اه تمم الفهرس ٢١٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمد الله الذي جعل مدينة العلم عليتا بابها منيعًا جنابها موسسًا بنيانها منبذ
ايوانها مرفوعا على قواعد الكمال قصورها مصونا عن الانحراف والانفصال سورها رفع
سماء العلم عبرة للنظار ووضع الميزان مطلعًا لاعتدال الافكار كما وضعه مطلعًا لاعتدال
النهار ونصلي على رسوله محمد كاشف العلوم الالهية بالاقوال الشارحة الموصل الى درجات
التصديق بالحجج الواضحة وعلى اله واصحابه الناطقين بالحق منطقا يكل دونه العبارات المتفكرين
في الحكم اللاهوتية فكرة تصل عندها الاشارات **وبعد** فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى
الذريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة سعد جده والجح جده يقول اني قصدت
ان اعدل الميزان تعديلا وافصل جواهره تفصيلا واجعل ناشية لبالي الفكر اشد وطيا
واقوم قيلا ثم ارتقي الى ذرى مباحث علم الكلام بعد ان احكم مبانيه غاية الاحكام و
اخترع في هذا العلم براهين بديعة وابني فيه قصورا رفيعة وحصونا منيعة ثم انزل الى سائر
العلوم العقلية والنقلية واورد فيها ما حضر في ذهني مما سمعت وما لم اسمع بل تفرد به
فكري واسمي هذا المجموع بتعديل العلوم ثم لما تم تعديل العلوم الميزان مشحونا بلطايف
الاولين والآخرين مع زوايد يقاله فيها ان هذا الاسحر مبين ومن لم يصدقني في
ذلك فليطالع الجدول المخترع لنسب المفهومات والضوابط الكلية في عكس النقيض و
تلازم الحمليات والشرطيات شرحه شرحا كاشفا مشكلاته فاتحا مغلقاته سائلا من ملهم
الصواب ان يوتينا الحكمة وفصل الخطاب فهذا ديباجة التعديل **م** نحمد الله الذي حل
بالكلام عقال عقائل العقول بعد ما عقد بالمنطق نطاقها واوضح للمشائين الى دار
الحكمة انهاجا بعد ما زين بالانماط رواقها **س** يمكن ان يراد بالكلام التكلم فالمعنى ان عقائل
العقول اي نفائسها وهي العلوم العقلية جمالات معقولة ما دامت في العقل ولم
يتكلم بها فاذا تكلم بها فقد حل بالكلام عقالها وحصل له سير وحركة من الباطن الى الظاهر
ويمكن ان يراد بالكلام علم الكلام فان نفائس العلوم العقلية وهي المعارف الالهية لا تخرج من
القوة الى الفعل الا بعلم الكلام وهو العلم الالهي المبني على قانون الاسلام فان هذا العلم
حصل بتنبيهات الانبياء مع اقامة البراهين العقلية على ما نبهوا لان العقل المجرد لا
اعتماد عليه لا سيما في ذات الله تعالى وصفاته واحكام المبدأ والمعاد فهذا علم لولاه
لبقيت نفائس العلوم العقلية كالجمالات المعقولة لا تقدر على النهوض والسير وقوله
بعد ما عقد بالمنطق نطاقها الضمير في نطاقها يرجع الى العقول فكانه جعل العقول بمنزلة
الركبان وعقائل العقول وهي العلوم بمنزلة المراكب فيقول قد حل بالكلام عقال المراكب

بعد ما عقد بالمنطق نطاق الركبان اي جعلهم مستعدين للركوب على مراكب العلوم
فالمنطق يراد به النطق العقلي او علم المنطق ولما ذكر المشائين ذكر الرواق رعاية
للمناسبة فان اصحاب ارسطو يسمون بالمشائين واصحاب افلاطون بالرواقيين
وذكر الانهاج والانماط ملاحظة لوضع كتاب الاشارات على الانهاج والانماط وهي جمع
نمط وهو البساط **م** ونصلي على نبيه الذي جعل كتابه لتعديل العلوم الالهية ميزانا وعلى صدقه
وصدق المنزل اليه حجة وبرهانا وعلى اله واصحابه جملة جملة كتابه وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى
باقوى الذريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة سعد جده وانجح جده **س** الجد بالفتح في قوله سعد جده ابو
الاب **م** يقول ان انهاي صارف للعنان الى تعديل الميزان ثم تمسك في مباحث علم
الكلام بعروة الاعتصام **س** يقال اعتصمت بالله اي امتنعت بلطفه من المعصية فالمعنى اني
تمسكت في مباحث الكلام بعروة الاعتصام بالله اي الامتناع بلطفه من الخطاء في الاعتقاد
م ثم نازل الى العلوم ان يسر الله تعالى انه الموفق للاتمام وها انا مرتب علم الميزان على
مقدمة وتعديلات المقدمة حصول النسبة او سلبها في الذهن تامة محتملة للصدق والكذب
تصديق **س** هذا هو التصديق عند المتقدمين وذلك لانهم قسموا العلم على التصور والتصديق
وعرفوا التصور بحصول صورة الشيء في الذهن فيجب ان يكون العلم حصولا اعم وكل واحد
من التصور والتصديق حصولا اخص فحصول النسبة الكائنة في القضية تصديق وحصول ما سواه
تصور فما قيل ان التصديق عندهم هو الحكم وايقاع النسبة ان اريد به مفهوم يصدق عليه
الحصول المذكور فصحيح وعبارتنا ادل على المراد وان اريد مفهوم آخر فباطل وقوله تامة حال وانما
اوردتها على طريق الحال لا على طريق الصفة للنسبة لان التامة وهي النسبة الخبرية قد تحصل
في الذهن ولا تكون ح تامة كما اذا تصور النسبة الخبرية فهذا لا يكون من باب التصديق **م**
وهي نسبة الحمل مواطاة اي هو هو او سلبها بحيث يصح السكوت على كل **س** انما قسم
النسبة المذكورة ليعلم انواع التصديق فانه يتنوع بتنوع النسبة التي يكون التصديق تصديقا
باعتبارها فاراد بالنسبة الشرطية النسبة الكائنة في القضية الشرطية وانما انحصرت في هاتين
الصورتين لان المنسوب اليه في القضية ان انحل الى قضية فشرطية والى غيرها فحملية وانما
قال بحيث يصح السكوت على كل احترازا عن الموصوف والصفة فان النسبة بهو هو حاصلة
بينهما بلا صحة السكوت وعن شرطية وقعت جزء قضية فان حصول النسبة الشرطية حال
كونها جزء قضية لا يكون تصديقا **م** وحصول غيرها الذي ليست جزءا له تصور **س** اي حصول
غير النسبة المذكورة ثم وصف الغير بقوله الذي ليست النسبة المذكورة جزءا له لانه لو لم
يقيد بما ذكر كان حصول مجموع القضية لا من حيث تصور مفهومه من باب التصور ضرورة
كون مجموع القضية غير النسبة المذكورة لكن حصول مجموع القضية لا بالحيثية المذكورة ليس بتصور
عند احد بل هو عند المتأخرين تصديق وعند المتقدمين لا تصور ولا تصديق فما ذكره
القسطاس ان الحاصل ان كان غير وقوع النسبة الايجابية ولا وقوعها فحصولها تصور وان

كان احدهما فتصديق يرد عليه ما ذكره حيث اطلق الغير وايضا يرد عليه ان حصول وقوع
النسبة اذا كان على وجه تصوري لا يكون تصديقا واعلم انه انما قدم تعريف التصديق
على تعريف التصور لانه عرف التصديق بحصول النسبة المذكورة والتصور بحصول غيرها فغير الشيء
من حيث هو غيره لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء فالحصول المضاف الى الغير متاخر عن
الحصول المضاف الى ذلك الشيء م هو اما غير نسبة او نسبة كالنسبة الخبرية غير تامة والاضافية
والوصفية ثبوتية او سلبية س ضمير وهو يرجع الى غيرها قسم الغير ليعلم منه انواع التصور
فغير النسبة المذكورة اما ان يكون غير النسبة اي لا يصدق عليه النسبة اصلا كتصور زيد
فان زيد اليس من جزئيات النسبة واما ان يصدق عليه النسبة وتكون نسبة محتملة
للصدق والكذب لكن لا تكون ح تامة كحصول النسبة الخبرية او تكون نسبة لا تحتمل الصدق والكذب
سواء تكون تامة ح كحصول النسبة الانشائية او لم تكن كالاضافية نحو غلام زيد ثم فان حصول
هذه النسبة في الذهن تصور سواء وقع الاضافة او تصورها والوصفية ثبوتية او سلبية
نحو ما هو انسان وما ليس بانسان فان حصولها تصور او قوعها او تصورها ثم اعلم ان احتمال
فالنسبة الوصفية لما لم تكن تامة لا تكون محتملة للصدق والكذب او نفي الاتم يوجب نفي الاخص
فالنسبة التي لا تحتمل الصدق والكذب ولا تكون تامة لها ثلثة امثلة تصور النسبة الانشائية
وحصول النسبة الاضافية وحصول النسبة الوصفية واما ان تكون اخص من وجه بان
يراد بالصدق مطابقة ما هو الواقع فلا يختص بالقضية بل يقع في المركب التقييدي ايضا
فعلى هذا يكون النسبة الوصفية نظير نسبة تحتمل الصدق والكذب ولا تكون تامة م وحصول
غيرها الذي هو جزؤه ولمجموع القضية لا هذا ولا ذلك بل مركب منهما س اي ليس تصورا
ولا تصديقا بل مركب من التصور والتصديق م ولا يقدح في حصر العلم فيهما لان العلم
الواحد منحصر س هذا جواب اشكال وهو ان قوله وحصول غيرها الذي جزؤه اثبت
الواسطة بين التصور والتصديق وهذا قادح في انحصار العلم في التصور والتصديق
فاجاب بان هذا غير قادح لان العلم الواحد منحصر في التصور والتصديق اما العلمان
او اكثر فلا اما عند المتقدمين فلمجموع القضية واما عند المتاخرين فكما اذا حصل في الذهن
ان الانسان كاتب مع تصور الفرس فالمجموع ليس تصورا ولا تصديقا م فلا يقال
ان الادراك الساذج ان كان المطلق فالعلم قسم على نفسه وغيره وان كان
المقيد بعدم الحكم فالتصديق اما مقيد بالحكم فلا يكون شطرا او شرطا وهو احدهما او مجموع
الادراك مع النسبة او مع العلم بها مع الهيئة الاجتماعية كان المركب من العلم وغيره علما
او لا معها فقسم على بعض جزئياته وهكذا في المقيد بعدم الاعتبار س لما اختار في
التصور والتصديق راى المتقدمين اراد تزييف ما ذهب اليه المتاخرون فانهم قالوا
الادراك الساذج تصور ومع الحكم تصديق فنقول ان اريد بالساذج المطلق يلزم قسمة
العلم على نفسه وعلى غيره لان الادراك المطلق هو العلم وان اريد بالساذج المقيد بعدم الحكم

ان يرد ح

3

واحد

فنقول هم ومع الحكم تصديق اما ان الادراك المقيد بالحكم تصديق او يراد ان مجموع الادراك
والحكم تصديق والفرق ظ بين المقيد والمجموع فان الواحد المقيد بان معه واحدا آخر لا محالة
فانما المجموع هذا الواحد وذلك الواحد لا يكون واحدا بل اثنين فههنا ان اريد بالتصديق
الادراك المقيد بالحكم لا يكون التصور شطرا له ولا شرطا لان ادراك الشيء ان كان
مقيدا بالحكم لا يكون ح مقيدا بعدم الحكم فلم يوجد ادراك الشيء مقيدا بعدم الحكم مع ادراكه
مقيدا بالحكم فلا يكون التصديق بالشيء محتاجا الى تصور ذلك الشيء لامتناع الاجتماع
بينهما فلا يكون شطرا له ولا شرطا لكنه اما شطر كما هو عند المتاخرين او شرط كما هو
عند المتقدمين وان اريد بالتصديق مجموع الادراك والحكم فلا يخ اما ان يراد بالحكم
النسبة فيكون التصديق مجموع الادراك مع النسبة والتصديق علم فيكون المركب
من العلم وغيره علما ضرورة ان النسبة غير العلم لان العلم من مقولة الكيف والنسبة
من مقولة الاضافة وان اريد بالحكم العلم بالنسبة فيكون التصديق ح مجموع الادراكات
فلا يخلو اما ان كان مجموع الادراكات مع الهيئة الاجتماعية تصديقا ولا شك ان
الهيئة ليست علما فيلزم الفساد المذكور وهو ان يكون المركب من العلم وغيره علما اولا
مع الهيئة الاجتماعية فالتصديق ح ثلثة علوم بلا هيئة اجتماعية فيكون القسمة على
بعض افراده من جزئياته فلا يكون القسمة حاصرة وقال بعض الافاضل يعني باب   فج
المقيد بعدم اعتبار الحكم فنقول ان اريد به المطلق بعينه فكما مر وان اريد الخاص منه هذا
فان اريد بالتصديق المجموع فباطل لما مر وان اريد المقيد لا يكون التصور شطرا ولا شرطا
له لانه اما ان يراد به المقيد بالحكم فح لا يكون مفتقرا الى الادراك المقيد بعدم اعتبار الحكم
لان المقيد بالحكم قد يكون مقيدا باعتبار الحكم فلا يكون محتاجا الى المقيد بعدم اعتبار الحكم فلا
يكون المقيد بعدم اعتبار الحكم شطرا ولا شرطا للمقيد بالحكم واما ان يراد به المقيد باعتبار الحكم
فالمقيد بعدم الاعتبار لا يكون شطرا ولا شرطا للمقيد بالاعتبار فانه اذا قيل الانسان
كاتب ويكون ادراك الانسان بشرط ان يكون الحكم معتبرا تصديقا لا يحتاج هذا الادراك
الى ادراك الانسان بشرط ان لا يكون الحكم معتبرا بل يحتاج الى مطلق ادراك الانسان
م ولا يقال التصور مشترك بين المطلق والمقيد فالتقسيم هذا واحدهما ذلك لقسمتهم العلم
عليهما وكلا منهما على الضروري والنظري وقولهم بتقدم نظري التصور على صاحبه طبعا
فما احتاج اليه التصديق قسيمه س اعلم ان بعض الشارحين قالوا التصور مشترك بين
مطلق الادراك وبين الادراك المقيد بعدم الحكم فاذا اقسم العلم على التصور و
التصديق اريد بالتصور الادراك المقيد بعدم الحكم وما قيل ان التصديق محتاج الى
التصور اريد بالتصور مطلق الادراك فنختار من الاقسام ان المراد بالساذج الادراك
المقيد بعدم الحكم والمراد بالتصديق الادراك المقيد بالحكم وح لا يكون التصور بهذا المعنى
شطرا ولا شرطا للتصديق لكنه اما شطر او شرط لان التصور بهذا المعنى ليس شطرا

ولا شرطا بل التصور بالمعنى الآخر وهو ان يراد به مطلق الادراك شطرا او شرطا فاجاب
في المتن عن هذا بانه يلزم من كلامهم ان الشطر او الشرط التصور الذي هو قسيم التصديق
لانهم قسموا العلم على التصور والتصديق ثم قسموا كلا منهما على الضروري والنظري ثم قالوا
النظر لا يقع صوابا دائما فاحتجنا الى قانون يفيد اكتساب النظريات من الضروريات وهو
المنطق فالمراد ههنا من الضروريات والنظريات الضروريات والنظريات المذكورة وهي
التي قسم اليها التصور المذكور والتصديق المذكور فصار المنطق قانونا يفيد اكتساب نظريات ت
التصور الذي هو قسيم التصديق ونظريات التصديق ثم قالوا انما قدمنا الموصل الى
التصور على الموصل الى التصديق لتقدم التصور على التصديق طبعا والتقدم بالطبع هو
التقدم بالاحتياج فهذا الكلام صريح في ان نظريات التصور الذي هو قسيم التصديق مقدم
على التصديق طبعا فلهذا قدمنا ما يوصل اليها وضعا اذ لو ذلك بل يكون المقدم طبعا
هو التصور بمعنى مطلق الادراك لا يكون تقدمه عليه علة لتقدم الموصل الى نظريات
التصور الذي هو قسيم التصديق فعلم انهم قالوا باحتياج بعض التصديقات الى بعض التصورات
التي هي قسيم التصديق ولو كان التصور القسيم هو الادراك المقيد بعدم الحكم والتصديق
هو الادراك المقيد بالحكم لما كان شيء من التصديقات محتاجا الى شيء من التصور
الذي هو قسيمه لامتناع الاجتماع بينهما م ثم مطابق كل منهما لما عليه الشيء بالنظر الى الوجود
في الاعيان صادق اي اذا كان الشيء كذا وليس كذا فيها وجوبا او امكانا يحصل هو في
الذهن انه كذا وليس كذا فيها س اعلم انه لما عرف التصور والتصديق اراد ان
يعرف الصادق منهما فعبر الصادق بالمطابقة لما عليه الشيء بالنظر الى اعيان الموجودات
فان الامور بالنظر الى اعيان الموجودات اما على حالة الوجود او العدم فان كان التصور
او التصديق مطابقا للحالة التي يكون الشيء عليها وهي حالة الوجود او العدم كان التصور
او التصديق صادقا فالمنظور اليه في المطابقة اعيان الموجودات بان ينظر اليها فان كان
الشيء كذا في الاعيان يحصل في الذهن انه كذا حصولا تصوريا كالمركب التقييدي او
حصولا تصديقيا كالقضية وان لم يكن الشيء كذا فيها يحصل في الذهن انه ليس كذا
فيها حصولا تصوريا او تصديقيا بالمعنى الذي ذكرنا وانما قال وجوبا او امكانا ليشمل
المواد الثلث فالواجب موجود فيها وجوبا والممتنع ليس موجودا والممكن موجود امكانا وعدم
امكانا م لا بمعنى ان النسبة تحصل فيه كما هي فيها بل في الايجاب بمعنى انه حصل فيها
ما ينشأ عنه النسبة فيه ولو بوسايط كالمعقولات الثانية وما بعدها وفي السلب بمعنى
انه لم يحصل فيها ما ينشأ عنه نقيضه س وانما قال هذا لئلا يتوهم ان المراد هو ان
يكون النسبة موجودة في الذهن على وفق وجودها في الاعيان فان النسبة لا وجود لها
الا في الذهن بل المراد في النسبة السلبية ان لا يكون نقيضها ناشئا عما في الاعيان
فان قولنا اجتماع النقيضين ليس بموجود لا يراد منه ان هذه النسبة ناشئة عن شيء

الايجابية انه يحصل ...
شيء ينشأ عنه النسبة ...
الذهن والمراد في ...

موجود في الاعيان لان اجتماع النقيضين ليس شيئا موجودا ولا يمكن ان يقال ان عدمه
موجود فان العدم يمتنع ان يكون موجودا بل يراد ان نقيضه وهو النسبة الثبوتية في قولنا
اجتماع النقيضين موجود لا يكون ناشئا عما في الاعيان فصدق الموجبة بان يكون النسبة
ناشئة عن الموجود في الاعيان وصدق السالبة بان لا يكون النسبة الايجابية ناشئة
عن الموجود في الاعيان ثم كون النسبة ناشئة عن الموجود في الاعيان قد يكون بلا
واسطة كما في زيد في زيد كاتب فان نسبة كاتب الى زيد بهو هو ناشئة عن الموجود في
الاعيان فان كل واحد من زيد والكاتب موجود في الاعيان والكاتب في الاعيان عين
زيد لا غيره فيها فالنسبة الحملية تنشأ من هذا بلا واسطة واذا قلنا الانسان كلي نسبة
الكلي الى الانسان ناشئة عن الموجود في الاعيان لكن بواسطة وذلك لان الكلي ليس
بموجود في الاعيان لان كل موجود في الاعيان يكون جزئيا لكن لما كان زيد وعمرو وبكر
في الخارج انتزع العقل مفهوم الكلي فحكم ان الانسان كلي فهذا الحكم ناشئ عن الموجودات
الخارجية لكن بالواسطة لان الكلي ليس بموجود في الخارج بل في الذهن بواسطة انتزاعه
عن الموجودات الخارجية فالمعقولات الاولى هي الحقائق الموجودة في الخارج كالانسان
مثلا ثم الامور الناشئة في الذهن بسبب تعقل المعقولات الاولى اذا صارت معقولة
فهي تكون معقولات ثانية فاذا حصل في الذهن ان الانسان كاتب فالانسان معقول اول
وكذا الكاتب وانما صورة الانسان وصورة الكاتب ونسبة الكاتب الى الانسان فجميع ذلك
حاصلة في الذهن لكن ليست معقولة ح لان المعقول هو الذي حصل صورته في الذهن
لا ما حصل في الذهن ثم اذا تعقلت تلك الصورة والنسبة صارت ح معقولة ثانية ثم اذا قلت
نسبة الكاتب الى الانسان نسبة خبرية فالامر المحمول على المعقول الثاني اذا تعقلته صار معقولا
ثالثا وهكذا فالتصورات والتصديقات المذكورة صادقة لكنها ناشئة عن الموجود في الخارج بوسايط
فالقضية الصادقة التي طرفاها من الموجودات الخارجية يكون نسبتها ناشئة عن الموجودات الخارجية
بلا واسطة والتي احد طرفيها او كلاهما من المعقولات الثانية او ما بعدها فنسبتها ناشئة عن
الموجودات الخارجية بواسطة واحدة او اكثر م والحاصل فيه مطابقا اولا من موجود فيها حيث
انه عرض قائم بالموجود فيها لا استقلالا ثم الحصول الثاني الدال على الحصول الاول مطابق
وان لم يكن الاول كذا س لما عرف الصادق بالمطابق بالمعنى المذكور اراد ان يبين ان الموجود
في الاعيان اعم من الموجود خارج الذهن والحاصل في الذهن فالحاصل في الذهن وهو الصورة
الذهنية موجودة في الاعيان من حيث انه عرض قائم بالموجود في الاعيان وهو الذهن ولا يراد
انه موجود في الاعيان مستقلا بل بتبعية الذهن كما ان الاعراض موجودة في الاعيان بتبعية محالها
ثم الحاصل في الذهن اما نسبة واما غير نسبة فالنسبة ان كانت مطابقة فصادقة وان كانت
غير مطابقة فكاذبة واما غير النسبة فلا يكون صادقا ولا كاذبا فالكاذب هو اللامطابق عما من
شانه ان يكون مطابقا فاذا حصل في الذهن امر سواء كان صادقا او كاذبا او لا يحتمل الصدق

والكذب فانه حاصل فى الاعيان ثم ان وجد حصول ثان دال على الحصول الاول يكون
هذا الحصول مطابقا سواء كان الاول مطابقا اولا كما اذا حصل فى الذهن ان الثلثة فرد
ثم حصل فى الذهن ثانيا حصل فى الذهن ان الثلثة فرد فالحصول الثانى والاول كلاهما
صادقان وان حصل فى الذهن ان الثلثة زوج ثم حصل ثانيا انه حصل فى الذهن ان الثلثة
زوج فالثانى صادق والاول كاذب وان حصل فى الذهن امور لا تحتمل الصدق والكذب
كالماهيات الكلية وصورة الممتنع والكليات الخمس وتغايرها ونحو ذلك ثم اذا حصل فى الذهن
ان هذه الامور حاصلة فى الذهن فهذا صادق مع ان تلك غير صادقة ولا كاذبة فهذا
التحقيق هو المخلص عن سؤال عظيم تحير فيه العقول وهو ان هذه الامور لما كانت حاصلة
فى الذهن وليس لها صورة تطابق عليها فى الخارج كانت كاذبة فلا اعتبار بها فاجاب المتاخرون
بان الصدق لا ينحصر فى المطابقة للخارج بل هو المطابقة لما فى نفس الامر فهذه الاحكام مطابقة
لما فى نفس الامر وان لم تكن مطابقة لما فى الخارج ثم يقولون انه لا يراد بالمطابقة مطابقة ما فى
العقل لان الكاذب قد يرتسم فى الذهن كالصادق فحكم العقل لا يصلح للتفرقة بين الصادق
والكاذب فاذا عرفت هذه المعانى علمت ان جوابهم بان الاعتبار للمطابقة لما فى نفس الامر
لا للمطابقة فى الخارج ليس بشئ لانا لا نعرف امرا ثالثا غير الاعيان الخارجية وغير العقل يقاس
اليه احكام العقل فتكون صادقة باعتباره بل الجواب الحق ان يقال لا نسلم ان تلك الامور
لو لم يكن لها صورة خارج الذهن كانت كاذبة بل لا يكون صادقة ولا كاذبة لا ان يقال انها تكون
صادقة باعتبار مطابقة ما فى نفس الامر هذا البحث نفيس غاية النفاسة فاحفظه م ولا يوجب
الحصول فيه وجود الممتنع لان المثال القائم بالذهن غير ممتنع س جواب اشكال وهو انكم
قلتم ان الحاصل فى الذهن موجود فى الاعيان والممتنع حاصل فى الذهن فيكون الممتنع موجودا
فى الاعيان فاجاب بان الحاصل فى الذهن هو المثال والمثال القائم بالذهن غير ممتنع
فالمراد من حصول مثال الشئ فى العقل ان يحصل فى الذهن معنى منسوب الى ذلك الشئ
بكلمة ذو وذلك لان التصور المطابق هو ان يدرك الشئ بواسطة بعض الامور المحمولة
عليه بهو هو فمنها ما يحمل عليه بتبعية امر آخر ومنها ما يحمل لا بالتبعية فهذا ماهية الشئ
وذلك عوارض الماهية والتصور المطابق اعم من ان يكون بالماهية او بالعوارض
فالمعنى الذى يحصل فى الذهن ليس عين الامور المحمولة عليه بهو هو بل منسوب اليها بكلمة
ذو فانا اذا تصورنا الانسان بانه كاتب فقد حصل معنى الكاتب فى الذهن فالكاتب هو
ذو هذا المعنى ثم الكاتب محمول على الانسان بهو هو فمعنى الكاتب الحاصل فى الذهن منسوب
الى الانسان بذو لكن بالواسطة ففى هذا المثال ادركنا الكاتب بالماهية والانسان بالعوارض
م ويساوق هذا مطابقة ما فى نفس الامر وهو مدلول قولنا هذا الامر كذا وليس كذا فى
نفسه س المراد بالمساوقة الملازمة المساوية وقوله هذا اشارة الى ما ذكر من المطابقة
للاعيان فانهما متساويان فى الصدق لمطابقة ما فى نفس الامر اى كلما صدق بهذا المعنى

مطلب هذا البحث نفيس غاية النفاسة فاحفظ

صدق ذلك بالعكس لا ان مطابقة ما فى نفس الامر اعم من المطابقة للاعيان كما
توهم بعض فانهم قالوا انا نعلم صدق بعض الاحكام مع ان المحكوم عليه او المحكوم به
او كلاهما لا يكون موجودا فى الاعيان فلا يكون الحكم مطابقا للموجود فى الاعيان
فالمعتبر ان يكون مطابقا لما فى نفس الامر ثم فسروا نفس الامر بما لا طايل تحته
اما لخفائه وعدم ثبوته كما يفسر بالعقل الفعال ونحوه فانا اذا قلنا هذه القضية صادقة
لانها مطابقة لما فى نفس الامر لا يراد انها مطابقة لما فى العقل الفعال اذ لا شعور
بذلك فالامر الذى تقاس اليه احكام العقل ويميز بين الصحيح والفاسد بالنظر
اليه ليس الا اعيان الموجودات ثم لما كان الموجود فى الاعيان اعم من الخارجى والذهنى
والمطابقة اعم من ان يكون بلا واسطة كما ذكرنا شملت الامور التى توهموا انها غير موجودة
فى الاعيان فصار نفس الامر عبارة عن مفهوم هذا القول وهو ان هذا الامر كذا فى نفسه او
ليس كذا فى نفسه ثم كونه كذا فى نفسه لا يخرج عما ذكرنا م والعقل اى موافقة مقتضاه وهو
راجع الى ما ذكر فلا يرد بان الكاذب حاصل فيه فقوله والعقل بالجر عطف على قوله ما فى نفس الامر
اى يساوق هذا مطابقة العقل اى موافقة ما يقتضى العقل وهى راجعة الى ما ذكر من مطابقة
ما فى الاعيان فان الحكم اذا كان مطابقا للموجود فى الاعيان كان موافقا لما يقتضيه العقل
فهذا فرع ما ذكر من مطابقة اعيان الموجودات ثم اعلم ان بعض الافاضل رد تفسير الصادق
بمطابقة العقل بان الكاذب قد يحصل فى العقل كالصادق كما اذا تصور العقل الانسان
واجبا فاذا قلنا الانسان واجب كان هذا الحكم صادقا لان صورته حاصلة فى العقل فاجاب
لما كان المراد بمطابقة العقل بان الكاذب حاصل فى العقل م والموجود خارجا ان عنى به
ما وجد خارج الذهن مستقلا فاخص مما ذكر وان لم يقيد بالمستقل فمساو س اعلم ان الموجود
خارجا ان اريد به ما وجد خارج الذهن مستقلا يكون اخص مما ذكر فلا يصح تفسير الصدق
بمطابقة الموجود خارجا اذ لا يشمل الحكم على الكليات والمعقولات الثانية وما بعدها
فيصح تفسير الصدق بالمطابقة بالنسبة الى الموجود خارجا م ثم الحاصل فيه وهو معروض
الحصول يطابق بلا اعتبار هذا العارض فاذا حصل فيه الكلى والمجهول لا يضره عروض
الجزئية والمعلومية س لما علم ان الحاصل فى الذهن اذا كان مطابقا كما مر تفسيره
كان صادقا فالمطابق هو الحاصل فى الذهن والحاصل فى الذهن هو معروض الحصول
فى الذهن وهذا الحصول عارض لذلك المعروض فالمطابق هو المعروض ولا اعتبار لهذا
العارض فى كون المعروض مطابقا فاذا تصورنا الكلى والمجهول المطلق تصورا مطابقا
فلا شك ان الكلى صار شخصيا بسبب وجوده فى الذهن والمجهول المطلق صار معلوما
لكن هذه الشخصية والمعلومية العارضتان لا تخرجان المعروض عن الكلية والمجهولية لان الكلى
هو ذلك الحاصل فى الذهن من غير ان يكون الحصول ماخوذا فى ذلك الحاصل
وكذا المجهول المطلق اذا تصور كان هذا التصور غير ماخوذ فى ذلك المتصور فاذا قلنا

او بواسطة ح

موافقة مقتضاه ولا ما توهموه لايراد تفسير الصادق بمطابقة العقل ح

وان لم يقيد بالمستقل يكون مساويا للموجود فى الاعيان ويشمل الحكم على المعقولات الثانية ح

المطلق ح

المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه فامتناع الحكم مجهول على المعوض وعوض المعلومية لاينافي
هذا الحمل لان المعوض قد حصل في الذهن على ماهو عليه وهو المجهول مطلق والعارض لم
يؤخذ في المعوض فلا يلزم التناقض م ومتى فسر الصدق والكذب بالمطابقة وعدمها
عما من شانه ان يطابق يرد ان في التصور والتصديق لان النسبة غير التامة قد تطابق
وقد لا كالتامة س اعلم ان الصدق لما فسر بالمطابقة المذكورة والكذب بعدم المطابقة
عما من شانه ان يكون مطابقا اذ بينهما مقابلة العدم والملكة يرد ان في التصور والتصديق
اما في التصديق فظاهر واما في التصور فقد قرر ان التصور قد يكون بلا نسبة اصلاً
فهو لايحتمل الصدق والكذب فاذا قيل يا زيد الفرس فهذه الجملة الانشائية مشتملة على تصور
كاذب واذا قيل يا زيد الانسان فمشتملة على تصور صادق فان قلت قد طابق العقلاء
على ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر وانت قد جعلت غير الخبر محتملاً للصدق والكذب
قلت اذا اورد عليهم قولنا يا زيد الفرس يجيبون ان هذا القول انما يكون كاذباً باعتبار
انه متضمن للخبر كانه قيل زيد فرس فيصح ان يقال انه يحتمل الصدق والكذب وان باعتبار
تضمنه الخبر مع ان ماذكرنا بطريق الحقيقة وماذكروا يحتاج الى التاويل وهذا بناء على تدقيق
وهو ان التصور الذي فيه نسبة كالمركب التقييدي لافرق بينه وبين التصديق الا في انه
ان عبر بالكلام التام يسمى تصديقا وان عبر بغير تام يسمى تصورا فان كانت النسبة في
الذهن ناشئة عما في الاعيان كانت صادقة والا كانت كاذبة سواء عبرت بكلام تام او
غير تام م العلم ان فسر بالحصول الصادق لايشمل تصورا بلا نسبة وان فسر بحصول
لايكون كاذبا يشمل لاختصاص الصدق والكذب بالنسبة س لما فرغ من تحقيق التصور
والتصديق والكذب اراد ان يفسر العلم فقال ان فسر العلم بحصول الشئ في الذهن
حصولاً صادقا لايشمل تصورا بلا نسبة لعدم صدقه لان الصدق يختص بالنسبة وان
فسر بحصول الشئ في الذهن حصولاً غير كاذب يشمل تصورا بلا نسبة لعدم كذبه فان الكذب
يختص بالنسبة م فعلم ان العلم اعم من كل من التصور والتصديق من وجه وذا كاف
لصحة القسمة اذ هي على الحصة وهي اخص س اي لما ذكر ان التصور قد يكون علما وقد لايكون
كالتصور الكاذب والعلم قد لايكون تصورا كالتصديق وايضا التصديق قد يكون علما
وقد لايكون كالتصديق الكاذب والعلم قد لايكون تصديقا بل تصورا كان العلم اعم
من وجه من التصور وكذا من التصديق ثم يرد على هذا اشكال وهو ان العلم منقسم على
التصور والتصديق والتصديق منقسم على الصادق والكاذب فيلزم قسمة العلم على
الصادق والكاذب فيلزم قسمة العلم على الجهل المركب فاجاب بان العلم اعم من وجه من
كل واحد من التصور والتصديق وهذا كاف لصحة القسمة كقولنا الانسان منقسم على الابيض
واللاابيض ثم الابيض منقسم على الثلج وغيره ولايلزم من هذا ان الانسان منقسم
على الثلج وغيره وان سلمنا ان القسمة تقتضي كون القسم اخص مطلقا من مقسم

وقد يكون مع نسبة فهذا التصور يحتمل الصدق والكذب صح

فهذا المعنى حاصل في قسمة العلم على التصور والتصديق لان القسمة في الحقيقة على حصة العلم
في التصور والتصديق وهي العلم التصوري والتصديقي والحصة اخص مطلقا م ولا ما توهم
ان كلا اخص منه بان لايشترط في العلم المطابقة اذ المنطق لاجلها ونظر المنطقي اليها فما هو الا
بتجديد اصطلاح ضايع مضيع لتقسيم صدر به الكتب س اعلم ان صاحب القسطاس اجاب
عن الاشكال المذكور بان كلا من التصور والتصديق اخص مطلقا من العلم فانه لم يشترط
في العلم المطابقة وجعل الجهل المركب قسما من العلم وهذا تجديد اصطلاح ضائع لافائدة فيه
اذ الاشكال المذكور مدفوع من غير احتياج الى هذا الاصطلاح وايضا هذا التقسيم اي تقسيم العلم
على التصور والتصديق الذي صدر به الكتب لبيان ماهية المنطق والحاجة اليه دال على ان المراد
بالعلم هو المطابق لانهم قالوا ان كمال النفس الانسانية في قوتها العلمية والعملية موقوف
على العلم وهو اما تصور واما تصديق وكل اما بديهي واما نظري والكمال المذكور متوقف على
النظريات والانسان في مبدء الفطرة خال عن العلوم ثم يحصل له البديهيات بسبب الانتزاع
عن المحسوسات ثم يحصل النظريات من ترتيب تلك البديهيات والترتيب قد يقع خطاء فيحتاج
الى قانون عاصم عن الخطاء وهو المنطق فهذه المقدمات تدل على ان المراد بالعلم المذكور هو المطابق
اذ الكمال متوقف عليه والمنطق آلة موصلة اليه ثم السبب الداعي له الى تجديد هذا الاصطلاح ليس
الا ان في المنطق لايبحث عن المواد بل البحث فيه عن الصورة سواء كانت المادة صادقة اولا
فاقول المنطق قانون تفيد معرفة ترتيب الضروريات على وجه يكون موصلة الى النظريات ثم الضروريات
لاتكون الا صادقة لكن صدقها لايستفاد من المنطق ثم اذا كانت المواد صادقة والترتيب يقع
على الوجه الصواب بالمنطق فالنتيجة لاتكون الا صادقة فهذا المعنى وهو ان المواد وهي الضروريات
لاتستفاد من المنطق لايدل على ان المنطق وضع لاجل تحصيل العلم اعم من ان يكون صادقا او كاذبا
ولا على ان يصطلح على ان العلم اعم من الصادق والكاذب والقياس المركب من مقدمات
كاذبة وان كانت منتجة لكن انما يبحث عنه ليكون وسيلة الى الصادق بان يستعان به في قياس
الخلف فعلم ان الاصطلاح على ان العلم شامل للكاذب اي الجهل المركب اصطلاح ضائع مخالف
لقول الاولين والآخرين ومع ذلك مضيع للتقسيم المذكور الذي صدر به الكتب لما ذكرنا ان
التقسيم يدل على خلاف ما توهم فلو ثبت ما توهم يكون هذا التقسيم ضايعاً م ثم كل منهما نظري اي
ما يحتاج حصوله الى ترتيب الحاصل في الذهن وضروري اي علم بديهيا كان حسيا او حدسيا س
اعلم ان كلا من التصور والتصديق اما نظري واما ضروري فالنظري ما يحتاج الى ترتيب
الحاصل في الذهن وانما قال ما يحتاج ليشمل اليقينيات والظنيات وقال في الضروري
علم ليس كذا ليختص باليقينيات اذ العلم هو الادراك الجازم المطابق الحدس سرعة الانتقال
من المبادي الى المطالب والحدسيات علوم تحصل من كثرة مشاهدات امور لايكون بعقل
الانسان وبهذا القيد يقع الفرق بينهما وبين التجربيات م للعلم الضروري بثبوت كل كتصور
الوجود وان الكل اعظم من الجزء وزوايا المثلث تساوي قائمتين س فتصور الوجود تصور

ضروريات

ليس كذا صح

والكل صح

تصور ضروري وتصور الملك تصور نظري وان الكل اعظم من جزئه تصديق ضروري وزوايا
المثلث تساوي قائمتين تصديق نظري واعلم ان البعض قسموا العلم على البديهي والكسبي
والبعض على الفطري والفكري فالبديهي هو العلم الذي يحصل للعقل من غير كسب
وانما قلنا للعقل ليخرج المحسوسات فالذي قسم العلم عليه وعلى الكسبي اراد بالعلم ادراك
العقل ولم يجعل ادراك المحسوسات والوجدانيات علما واما الذي جعل العلم مطلق الادراك
فقد قسم على الادراك بالحس والعقل والمركب منهما ثم قسم ادراك العقل على البديهي
والكسبي والحدسيات والمجربات ونحوها تكون كسبية ومركبة من العقلي والحسي والفطري فهو
الحاصل في مبدإ الفطرة فان اريد بالعلم ادراك العقل فالفطري هو البديهي وان اريد مطلق
الادراك فالفطري يشمل البديهي والحسي والوجداني واما الحدسيات والمجربات ونحوها ليست
من الفطريات فيكون من قسيمها ان لم يعرف قسيمها بما يخرجها على انهم فعلوا ذلك اذ جعلوا
في اواخر المنطق اليقينيات على اقسام كالمتواترات والمجربات والحدسيات والنظريات ونحن قسمنا
التصور والتصديق على الضروري والنظري وعرفنا النظري بما يحتاج حصوله الى ترتيب الحاصل
في الذهن وجعلنا ماليس كذا ضروريا وجعلنا البرهان على وجود هذه الاقسام ان العلم الضروري
حاصل بثبوت كل قسم فالتقسيم حاصر والبرهان تام ومتين لايمكن لهم لانهم ذكروا في البرهان ان
الكل لو كان ضروريا لكان حاصلا للكل احد فهذا انما يستقيم اذا اريد بالضروري البديهي فلا يكون
الحدسيات والحسيات من البديهي ولا من الضروري وقوله زوايا المثلث تساوي قائمتين فاعلم انه
اذا وقع خط على خط كخط آب على جَ دَ فنقول الزوايا الثلث في المثلث
تساوي قائمتين والبرهان على هذا موقوف على مقدمات فاقول اولا اذا وقع خط مستقيم بين خطين
مستقيمين كخط ه ز بين آب جَ د وصير الزوايا الاربع قوائم وكان جَ د مساويا لز د ونقيم
على نقطتي جَ دَ عمودين خارجين الى خط آب فالمطلوب ان عمود آجَ يساوي عمود بَ د لانا ان
وضعنا سطح اجَ ه ز على سطح ه د ب د بحيث يقع زاوية آ ه د على زاوية ب ه د على زاوية لكون
الكل قوائم فيقع خط جَ د على د ز ونقطة جَ على نقطة د لان خط جَ د يساوي د ز فيجب ان يقع
نقطة آ على نقطة ب لان نقطة آ واقعة على استقامة خط ه ب ضرورة انطباق خط آ ه على خط
ه ب فان لم يقع نقطة آ على ب فاما ان يقع على نقطة قبلها وهي نقطة ح فيصل جَ ح فخط
آجَ وقع على حَ دَ فزاوية حَ دَ ز حادة لان حَ دَ قسم زاوية بَ دَ ز القائمة فيلزم انطباق
زاوية جَ القائمة على حَ دَ ز الحادة هذا خلف واما ان يقع على نقطة بعد نقطة ب وهي نقطة
ط فزاوية ط د ز منفرجة فيلزم انطباق جَ القائمة على هذه المنفرجة فنقطة آ واقعة على نقطة
ب دَ ح على د فخط آجَ يساوي بَ دَ ثم اقول خط ه ز يساوي آجَ والا فان كان اصغر منه
كان اصغر من بَ دَ لكون آجَ وبَ دَ متساويين فيلزم ان خط آب المستقيم في نقطة آ له
بعد بالنسبة الى خط جَ د فاذا بلغ الى نقطة ه قل بعده ثم اذا بلغ الى ب زاد بعده فيكون
خط آب المستقيم في جهة واحدة اعني جهة ب متناقص البعد متزايد البعد بالنسبة الى خط

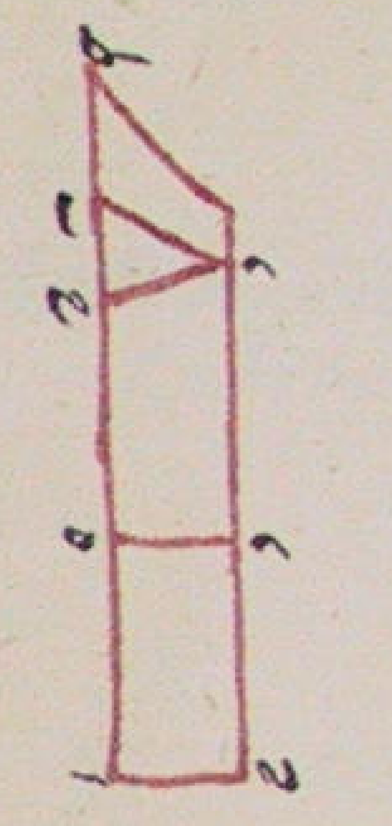

واحدة زاويتين فان ب وبالجملة قائمتان لان
لا منفرجة حادة والاعظم منفرجة جح

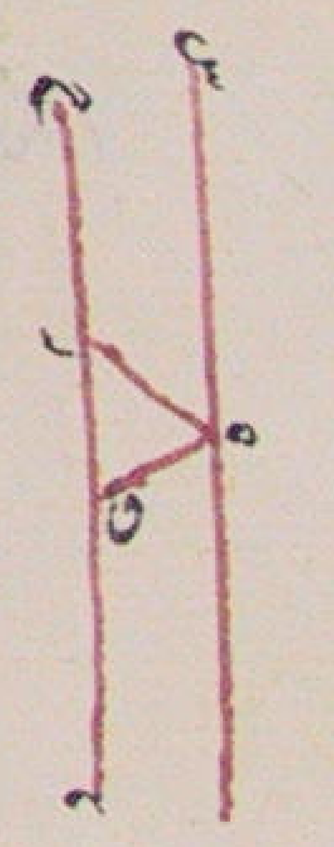

وزاوية ط ز د

ه ز ه

نقطة

مستقيم وهذا مح وان كان ه ز اعظم من ز دَ فيلزم المح المذكور فخطا آب جَ د ان اخرجا
في الجهتين الى غير النهاية لايمكن تلاقيهما لانهما ان تلاقيا في جهة ب يلزم التلاقي في جهة آ
لما ذكرنا من الانطباق وجميع الاعمدة القائمة على جَ د المخرجة الى آب متساوية خط ه ز
فجميعها متساوية فاذا ثبت هذا فان وقع خط ه ز على الخطين بحيث يكون زاويتا احدى الجهتين
اصغر من قائمتين فالخطان متلاقيان في هذه الجهة مثلا ان كان زاويتا ب ه ز د ز ه
اصغر من قائمتين فنخرج من نقطة ه خطا الى طرف ب وهو خط ه س بحيث يكون زاويتا
س ه ز د ز ه قائمتين كان خط ه س موازيا لخط ز د متساوي الابعاد في اي نقطة نفرض
وخط ه ب واقع بين ه س ز د فكلما زاد بعده من نقطة ه يصير ابعد من خط ه س
واقرب الى خط ز د فلابد ان تلاقي خط ز د ضرورة ان بعد خط ه س من خط ز د في جميع النقاط
متساو وهو بعد متناه وكلما زاد طول ه ب انتقص بعده من ز د فلابد ان يتناهى ثم اذا
ثبت هذا فاقول اذا وقع خط بين خطين متوازيين فالمتبادلتان متساويتان كزاوية
ه ز د يساوي زاوية آ ه ز لان زاويتي آ ه ز ز ه ب متساويتان لقائمتين وزاويتا ب
ه د ز ه ايضا تساويان لقائمتين ضرورة توازي الخطين فهاتان الزاويتان تساويان
للاوليين ويسقط المشترك وهو ب ه ز بقي آ ه د مساوية لزاوية ز د وهو المطلوب فاذا
ثبت هذا فان اخرج خط د ه الى نقطة ط فزاوية ط ه ب الخارجة مساوية لزاوية ه ز د
لانها مساوية لزاوية آ ه ز لكونها مقابلة لها وزاوية آ ه ز مساوية لزاوية ه ز د لكونها متبادلة
فزاوية ط ه ب تساوي زاوية ه ز د وهو المطلوب فاذا ثبت هذه المقدمات فزوايا المثلث
تساوي قائمتين كمثلث آب جَ فنخرج ب جَ الى نقطة ز ونقيم على نقطة جَ خطا موازيا لخط
آب وهو خط طجَ فزاوية طجَ آ تساوي زاوية آ لكونهما متبادلتين وزاوية طجَ ز
مساوية لزاوية ب لكونها خارجة بالنسبة الى زاوية ب فيجعل زاوية آجَ ب مشتركة لمجموع
زوايا المثلث مساو لمجموع آجَ ب آجَ ط طجَ ز وهذا المجموع يساوي قائمتين فزوايا المثلث
مساوية لقائمتين وهو المطلوب م ولا يستدل بالطريق المشهور المبني على ابطال الدور
والتسلسل لان مانحن بصدده لايفتقر الى ابطالهما على العكس ش اي لا يستدل على ان
بعض العلوم ضروري والبعض نظري بان الكل لو كان ضروريا لما جهلنا شيئا ولو كان الكل
نظريا لدار او تسلسل لانه ان احتاج حصول كل علم الى ترتيب الحاصل في الذهن فمعرفة آ يحتاج
الى ترتيب ب مثلا ثم حصول ب ان احتاج الى ترتيب آ يلزم الدور وان احتاج الى ترتيب شئ آخر
وهلم جرا يلزم التسلسل وكل منهما مح اما الدور فلاستلزامه تقدم الشئ على نفسه واما التسلسل
فلاستلزامه احاطة الذهن بما لا يتناهى وكل منهما ممتنع ضرورة وانما لا يستدل بهذا الطريق
لان هذا البرهان مبني على ابطال الدور والتسلسل ولا شك ان العلم بان بعض العلوم
ضروري لايفتقر الى ابطال الدور والتسلسل بل ابطال الدور والتسلسل الى العلم بان بعض
العلوم ضروري اذ لو لم نعلم هذا لايمكن ان يعلم ان الدور والتسلسل ضروري البطلان م

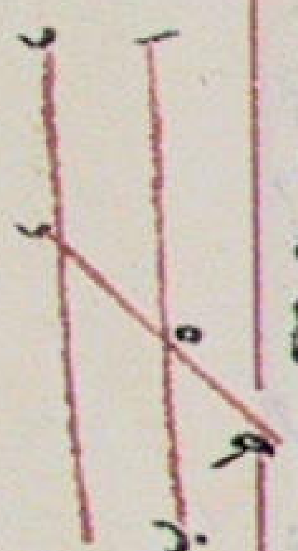

ولتين

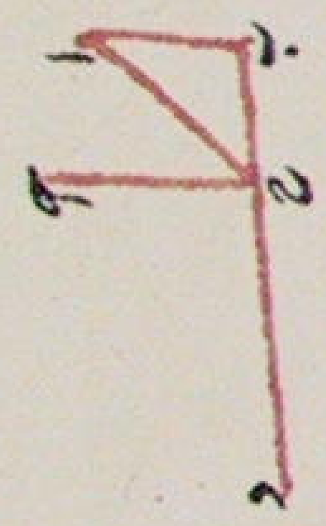

ولان التصديق البديهي قد لا يحصل طرفاه فلا يجب العلم س هذا منع على قوله لو كان الكل ضروريا
لما جهلنا شيئا وذلك لان العلم قد يكون بديهيا ومع ذلك لا يكون حاصلا كالتصديق
البديهي فانه قد لا يكون حاصلا لان حصوله متوقف على حضور المحكوم عليه والمحكوم به معا
في الذهن فان لم يكونا حاضرين معا لا يجب التصديق وهذان المنعان تفرد بهما خاطري م
ولما قيل ان الحسن ان عند ضروريا نختار ان الكل ضروري ولا يعلم الكل لتوقف البعض على
الاحساس وان عند نظريا نختار ان الكل نظري وينتهي الى المحسوس وايضا التمسك بالضروري
على تقدير ان الكل نظري باطل س اراد التمسك على ابطال الدور والتسلسل بضرورة العقل فان
التقدير تقدير ان الكل نظري فلا يقبل التمسك بالضروري على هذا التقدير وهذان المنعان اوردهما صاحب
القسطاس م ونحن لم نتمسك به على ذلك التقدير بل في نفس الامر س جواب سؤال
مقدر وهو انكم تمسكتم ايضا بالضروري حيث قلتم للضروري للعلم الضروري بثبوت كل
فيكون باطلا ايضا فاجاب بانا لم نتمسك بالضروري على تقدير مناف له وهو تقدير
كون الكل نظريا بل نتمسك بالضروري في نفس الامر فلا يرد علينا منع التقدير م والجواب
بان تلك الضروريات ان لم تعلم على ذلك التقدير انتفى التقدير لاستلزامه خلاف
الواقع لم يدفع هذا السؤال لانه بعينه آت على هذا الجواب س اعلم ان القسطاس اجاب
عن المنع الاخير بان تلك الضروريات وهي بطلان الدور والتسلسل معلومة في نفس الامر
فلا يخلو اما ان تكون معلومة على تقدير كون الكل نظريا او لم تكن فان كانت معلومة يجوز
التمسك بها على ذلك التقدير وان لم تكن معلومة يكون ذلك التقدير منتفيا لاستلزامه
خلاف الواقع وهو كون ما هو معلوم في نفس الامر غير معلوم على ذلك التقدير والمطلوب
انتفاء ذلك التقدير واقول هذا الجواب لم يدفع السؤال المذكور وهو منع جواز التمسك
بالضروري على تقدير ان الكل نظري وانما لم يدفع لان ذلك المنع بعينه آت على هذا
الجواب لان هذا الجواب ان لم يكن ضروريا او منتهيا الى الضروري لا يقبل وان كان
فيلزم التمسك بالضروري على تقدير ان الكل نظري م ثم كمال النفس في قوتها العلمية
والعملية بتحصيل النظريات من الضروريات والخطاء يقع في النظر فيحتاج الى قانون عاصم
وهو المنطق س اعلم ان للنفس الانسانية قوتين احديهما القوة العلمية والاخرى
القوة العملية اي قوة تحريك البدن الى ما يعلمه او يظنه خيرا وعما يعلمه او يظنه شرا والكمال
في كلتي القوتين متوقف على تحصيل النظريات من الضروريات اما في القوة الاولى
فظاهر واما في الثانية فلان العمل بما يكون العلم به نظريا متوقف على علم ذلك الشيء
بالنظر والخطاء يقع في النظر لاختلاف العقلاء في العلوم النظرية فيحتاج الى قانون
عاصم عن الخطاء وهو المنطق والمراد بالقانون الحكم على امر كلي منطبق على جزئياته
بحيث يستفاد منه احكامها فالحكم على الامر الكلي ان لم يصدق على جزئياته كقولنا
الانسان نوع لا يكون قانونا وان صدق على جزئياته لكن لا يكون حكم الجزئيات مستفادا

من ذلك الحكم لا يكون قانونا ايضا م وفيه نظر لانه عاصم عن الخطاء في الصورة ولا نسلم
ان خطاء العقلاء فيها بل في المواد ولا نم ان بحثها في المنطق اجمالا عاصم س اعلم ان فيما ذكر
من بيان الاحتياج الى المنطق نظر لانهم اثبتوا الاحتياج الى المنطق بان العقلاء قد اختلفوا
في مقتضى افكارهم بل الانسان قد يخالف نفسه في الحالتين فهذا الخلاف يدل على
الغلط في النظر فلا بد من قانون عاصم فقال ان المنطق قانون عاصم عن الخطاء
في الصورة ولا نم ان العقلاء قد اخطاؤا في صحة الصورة بل في المادة فخالفتهم في
مقتضى افكارهم لا يدل على غلطهم في الصورة بل في القضايا التي هي مواد الاقيسة
والخطاء الذي في المواد لا يدفعه المنطق لان مباحث المنطق انما هي في الصورة فقط ثم ورد
على هذا ان في اواخر المنطق قد يبحث عن مواد القضايا فيكون عاصما عن الخطاء في المادة
ايضا فاجاب بان البحث عن المواد قد وقع على طريق الاجمال ولا نم ان بحثها اجمالا يعصم
ولا شك ان الحق هذا لان العقلاء الذين بالغوا في تعلم المنطق كابي علي والامام وغيرهما قد
اختلفوا في مسائل الحكمة اكثر من ان يحصى مع انهم راعوا في براهينهم شرائطها بحسب الصورة
فان البراهين المستعملة بها الاصول العلوم اكثرها من الشكل الاول ومع ذلك قد خالفوا
في المسائل التي براهينها من الشكل الاول ولا ينطق بامثالهم الغفلة عن مثل هذا
على انه ان جاز لمثلهم الغلط الذي لا يحصى كثرة مع تجربهم في المنطق علم انه غير عاصم وبالله
العصمة والتوفيق م وموضوعه التصورات والتصديقات اي ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية اي ما تنشأ عن ذاته وهو اما بلا واسطة او بوسط هو جزءه او معلول له مساو
او اعم وما ذكروا لجعل الضاحك اللاحق بالكاتب لانه متعجب ذاتيا والجاذب اللاحق
بالنار لانها حارة غريبا وذا بعيد جدا والغريب اللاحق لما هو اعم ليس جزءا و
معلولا له او لاخص او لاعم من وجه س اعلم ان العوارض الذاتية هي العوارض الناشئة
عن الذات وهي اما بلا واسطة كالتعجب اللاحق بالانسان لانه انسان او بوسط هو
جزؤه كالمتحرك اللاحق بالانسان لانه جسم او بوسط معلول للذات سواء كان
مساويا او اعم كالضاحك اللاحق بالانسان لانه متعجب فالمتعجب معلول مساو للانسان
والجاذب اللاحق بالنار لانها حارة فالحرارة معلول اعم للنار والغريب هو الذي لا يكون
منشاؤه الذات وهو اما بوسط مساو غير معلول للذات كالضاحك اللاحق بالكاتب
لانه متعجب فالمتعجب مساو للكاتب لكنه غير معلول له فاللاحق بواسطته وهو الضاحك
يكون عرضا غريبا او بوسط اعم غير معلول كالمتحرك اللاحق بالابيض لانه جسم والجسم اعم
من الابيض وهو غير معلول له فالمتحرك عرض غريب للابيض او بوسط اخص كالضاحك
اللاحق بالابيض لانه انسان والمذكور في كتبهم هو ان الذاتي هو اللاحق بلا وسط او
بوسط هو جزؤه او مساو والغريب هو اللاحق لامر خارجي او لاخص او اعم من وجه
فاللاحق بوسط مساو وجعلوه عارضا ذاتيا بلا تفصيل واللاحق بوسط اعم خارجي

بالحيوان لانه انسان او بوسط اعم
من وجه كالضاحك اللاحق ح

جعلوه عارضاً غريباً بلا تفصيل فيكون الضاحك اللاحق بالكاتب لانه متعجب ذاتياً و
الجاذب اللاحق بالنار لانها حارة غريباً على عكس ما قرّ و ذا بعيد جداً لان العارض الذاتي
ما يكون منشؤه الذات فاذا كان الوسط معلولاً للذات اي ناشياً عنه فالشيء الذي
يلحق الذي يلحق الذات بواسطته يكون ناشيا عن الذات سواء كان الوسط مساوياً
او اعم ولا تاثير في هذا المعنى لكون المعلول مساوياً او اعم فجعل احدهما وهو الذي يكون
الوسط مساوياً عرضاً ذاتياً دون الآخر ترجيح بلا مرجح واذا لم يكن الوسط معلولاً للذات
اي ناشياً عنه فكيف يكون اللاحق لاجله عرضاً ذاتياً بل هو اولى ان يكون غير ذاتي سواء
كان الوسط مساوياً او اعم واعلم ان المراد بالذات هنا مفهوم الشيء كما في قولنا الضاحك
اللاحق بالكاتب يراد مفهوم الكاتب دون الذات الذي يصدق عليه الكاتب وكذا في
قولنا الضاحك اللاحق بالابيض والمتحرك اللاحق بالابيض وهكذا في غيره م ولا يرد الجاذب
لان الوسط ما يدخل عليه لانه في قولنا الجاذب حار للنار اي لانه مماسها ولو كان كل علة وسطاً
لكان الذاتي غريباً لان العلة مباينة فيقال الجسم متحرك للطبع او للنفس س اعلم ان
صاحب القسطاس زاد في الغريب قسما آخر وهو اللاحق بالشيء بوسط مباين وهذا
باطل لان المراد بالوسط ما يقترن بقوله لانه وذا لا يمكن في المباين فلا يكون النار وسطاً
اذ لا يصدق ان يقال الجاذب حار لانه نار بل معناه لانه مماسها فالوسط غير مباين
وان لم يفسر الوسط بما يقترن بقوله لانه بل يكون المراد بالوسط العلة يلزم ان يكون
العوارض الذاتية غريبة لان لها علة مباينة كما يقال الجسم متحرك للطبع او للنفس م
فيبحث فيه من حيث ايصال الحاصل في الذهن الى غيره فالحيثية بيان عوارض يبحث عنها
لا انها جزء الموضوع س اعلم ان الحيثية تذكر في موضوعات العلوم ولها معنيان احدهما
انه جزء الموضوع كما يقال موضوع العلم الالهي هو الموجود من حيث انه موجود فالموضوع
المجموع المركب من الموجود مع حيثية الوجود والثاني ان يكون بياناً للعوارض يبحث عنها
ولا يكون جزء الموضوع كما يقال موضوع الطب بدن الانسان من حيث انه يصح
ويزول عن الصحة ففي كل موضع يكون المبحوث عنه نفس الحيثية لا يكون جزء الموضوع
بل يكون بياناً لعوارض يبحث عنها لان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لا ما يبحث عن ذاته
او عن جزئه وفي كل موضع يكون المبحوث عنه ما يلحق الشيء بحيثية فالشيء مع الحيثية يكون
موضوعاً والمبحوث عنه ما يلحقه بتلك الحيثية ففي المنطق انما يبحث عن التصورات و
التصديقات من حيث انها توصل الى غيره فنفس الحيثية مبحوث عنها ولا يبحث
عن عوارضها فلا يكون الحيثية جزء الموضوع م فالموصل الى التصور اما تصور واما
تصديق كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق اذ فاهم هذا التصديق تصور الانسان و
الموصل الى التصديق اما تصور كتصور الطرفين الى التصديق البديهي واما تصديق
غير مركب كالقضية الى عكسها او مركب كالقياس س لما ذكر ان المقصود الذي فيه

نسبة كالمركب التقييدي لا فرق بينه وبين التصديق الا في انه ان عبر عنه بالكلام
التام يسمى تصديقا وان عبر بغير التام يسمى تصوراً فعلى هذا يمكن ان يكون
التصور موصلاً الى التصديق والتصديق موصلا الى التصور ولا يجب ان يكون
الموصل الى التصور تصوراً لا غير بان نجعل المركب التقييدي قضية م ثم كل ما لم
يتصور لم يصح عليه الحكم فشرط الحكم على شيء حصول مثاله في الذهن ثم الحكم على الشيء لا
على المثال فبدانا بالتصورات س اي بدانا بما يوصل الى التصورات قريباً
كالحدود والرسوم او بعيداً كالجنس والفصل فان قلت لما ذكرت ان الموصل الى التصور
قد يكون تصوراً وقد يكون تصديقا فلم اوردت احد القسمين وهو ما يفيد تصوره كالحدود
والرسوم وغلطت القسم الآخر قلت الحدود والرسوم موصل الى التصور اعم من ان يكون
مذكوراً على وجه تصوري كالمركب التقييدي او على وجه تصديقي كالقضية فالحد التام
يوصل الى المحدود على كل حال واما المفرد كالناطق والكاتب الا اذا نسب الى المعرف — لا يعرف ح
نسبة تامة على ما سياتي ان شاء الله تعالى م وذكر في القسطاس انه لا يتم حل
المغالطة المشهورة بان القضية لا تصدق خارجية وصدقها حقيقية لا يوجب تناقضا
لان التالي بوضع سالبة هكذا لو صح ما ذكرتم فلا شيء من المجهول مطلقا يصح الحكم
عليه ولا يشترط لها وجود الموضوع خارجا س المغالطة المشهورة قولنا لو صح ما ذكرتم ان
كل ما لم يتصور لا يصح عليه الحكم لصدق ان المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه لكن تلك كاذب — التالي
فالمقدم مثله لان موضوع التالي ان كان مجهولا مطلقا يمتنع الحكم عليه والحكم بامتناع
الحكم حكم فيلزم عدم الحكم ووجوده فيلزم التناقض وان كان معلوما من وجه فقد
حكمت على المعلوم من وجه بامتناع الحكم عليه وهذا كاذب لان كل معلوم من وجه
يمكن عليه الحكم فصاحب الكشف ذكر لها حلا وهو ان التالي ان اخذ خارجيا يمنع
صدقه لان معناه ان ما هو في الخارج مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم وهذا غير صادق لانه
ليس في الخارج ما هو مجهول مطلق لان كل ما في الخارج معلوم من وجه ولو بكونه في الخارج
وان اخذ بحسب الحقيقة فلا تناقض لان معناه لو وجد شيء وكان مجهولا مطلقا يمتنع
عليه الحكم فهذا صادق من غير تناقض لانا نحكم الآن بامتناع الحكم على تقدير ان لو وجد وكان
مجهولاً مطلقاً اذ شرط التناقض اتحاد الزمان ولم يوجد فقال صاحب القسطاس هذا الحل ليس
بتام لانه يتم لو وضع التالي سالبة خارجية كما يقال لو صح ما ذكرتم فلا شيء من المجهول
مطلقا يصح الحكم عليه ولا يمكن ان يقول لو كان التالي خارجيا لا نم صدقه لان السالبة
الخارجية لا يشترط لها وجود الموضوع اذ هي رفع الموجبة الخارجية وايضا ما ذكر ان كل ما
في الخارج معلوم كلام فاسد لان ما في الخارج اذا لم يكن حاضراً في الذهن كان مجهولا
مطلقا بل جوابه انها وصفية ونقيضها حينية وهي غير صادقة فيختار الشق الثاني
من غير كذب هذا حل صاحب القسطاس في تقريره ان التالي قضية وصفية ومعناها لو صح

ما ذكرتم فكل مجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه ما دام مجهولا مطلقا فيختار الشق الثاني
من غير كذب لانه ان كذب لصدق نقيضه ونقيضه حينئذ وهي ليس بعض المجهول
مطلقا يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقا لكن لا يصدق هذه القضية بل انما
لا يمتنع عليه الحكم حين هو معلوم م اقول هذا ليس بحل بل معارضة س انما قلت
ان هذا ليس بحل لانه اختيار الشق الثاني وهو ان التالي ان كان معلوماً
من وجه فقد حكمت على المعلوم من وجه بامتناع الحكم عليه يعني قد قلت بعض المعلوم
يمتنع الحكم عليه وهذا كاذب وانما يكون كلامه حلا ان لو ابطل كلام المغالط وهو
انه قد قلت بعض المعلوم يمتنع الحكم عليه فهذا كاذب لكنه قال ان نقيضه غير صادق
وهو بعض المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقاً بل الصادق ما دام معلوماً
فاي مناسبة فهذا الكلام مع قوله انك قد قلت بعض المعلوم يمتنع الحكم عليه وهذا كاذب
بل هو معارضة لان المغالط قال هذه القضية كاذبة لانها مستلزمة وهي بعض المعلوم
يمتنع الحكم عليه وهو قال تلك القضية صادقة لانها لو كاذبة كانت نقيضها صادقة لكن
نقيضها ليس بصادقة فهو اثبات صدق ما ادعى المغالط كذبه بدليل آخر وليس ابطالا لدليل
المغالط حتى يكون حلا والمعارضة في المغالطات غير مرضية لان المغالط يسلم ان
كلامه مغالطة فان ما ادعاه امر محال ومع ذلك يدعيه ويطلب حل دليله م فالحل
ان القضية وصفية فان اريد حال اعتبار الحكم فالموضوع مجهول مطلقا فلا يصح الحكم
ما دام مجهولاً وصحة الحكم على تقدير كونه معلوماً لا ينافي ذلك وان اريد حال الحكم فمعلوم
وانما يصح الحكم عليه ما دام معلوما وقد حكمنا عليه بامتناع الحكم ما دام مجهولا فلا كذب
س اعلم ان حال اعتبار الحكم قد يكون عين حال الحكم كما يقال زيد كاتب الآن و
قد يكون غيره كما يقال زيد كاتب غدا فحال اعتبار الحكم الغد وحال الحكم الآن ففي مسئلتنا
موضوع التالي معلوم حال الحكم ومجهول حال الاعتبار الحكم فقد حكمنا الآن بامتناع
الحكم في زمان هو مجهول مطلق فيه فان اخترنا الشق الاول فلا تناقض وان اخترنا
الشق الثاني فلا كذب لانا سلمنا انه يلزم على الشق الثاني ان بعض المعلوم يمتنع
الحكم عليه لكن ما دام مجهولاً وهذا ليس بكاذب م ولو اورد هكذا لو صح ما ذكرتم
فلا شيء من المجهول المطلق دائما يصح الحكم عليه دائما فجوابه ان دائما في الاول وصف الموضوع
والحكم مقيد بدوامه فهي وصفية وكيف يصدق الدائمة وقد زال الوصف س اعلم
انه لما ذكر حل المغالطة بمنع التناقض بناء على منع اتحاد الزمان اورد على وجه لا يمكن
منع اتحاد الزمان كما قال لو صح ما ذكرتم فلا شيء من المجهول المطلق دائما يصح الحكم
عليه دائما لكن التالي كاذب لانه موضوع التالي ان كان مجهولا مطلقا دائما
يمتنع الحكم عليه دائما فقد حكمت في بعض الاوقات بامتناع الحكم دائما فيكون
تناقضا وان لم يكن مجهولاً مطلقاً دائما يكون معلوما في بعض الاوقات

هذه القضية ح

فلا يصدق الحكم بامتناع الحكم دائما فجوابه ان دائما في الاول وصف الموضوع والحكم مقيد بدوامه
فهي وصفية وكيف الدائمة وقد زال الوصف فمعناه ان المجهول المطلق الدائمي يمتنع الحكم عليه
ما دام مجهولاً مطلقاً دائماً فان عنيت الوصفية فلا تناقض وان عنيت الدائمة فلا نسلم
الملازمة لانه لما علم من وجه وهو يكون مجهولا مطلقا لم يبق مجهولا مطلقا دائما فكيف
يصدق الدائمة وقد زال الوصف وحل آخر ما ذكر ان امتناع الحكم على المعروض وهو الشيء المجهول
من غير اعتبار عروض المعلومية له فصحة الحكم بهذا الاعتبار لا ينافيه م تعديل المفردات
وفيه فصول فصل في الالفاظ الدلالة الوضعية للفظ على المعنى س اعلم ان الدلالة كون
الشيء بحيث يفيد الغير علماً اذا لم يكن في الغير مانع فان للاشارة والنصبة دلالة وان
كانتا لا تفيدان العلم اذا وجد المانع كالعمى ونحوه والدلالة اما وضعية اي متوقفة على
الاصطلاح واما غير وضعية اي غير متوقفة على الاصطلاح والطبعية وكل من الوضعية وغيرها
اما للفظ او لغيره فدلالة اللفظ على المعنى وضعية للفظ ودلالة النصبة وضعية لغير
اللفظ ودلالة اللفظ على اللافظ غير وضعية وهي للفظ ودلالة الدخان على النار غير
وضعية وهي لغير اللفظ فانحن بصدده الوضعية للفظ ثم فسرها بقوله م اي
كون اللفظ بحيث يفيد العالم بالوضع المعنى منه س ثم اراد ان يقول ان دلالة
المركب كزيد قائم وضعية ايضا فان الوضعية هي ان يكون اللفظ بعينه موضوعا او يكون
اجزاؤه موضوعة لاجزائه بحيث يطابق المجموع المجموع فقال م مفرداً كان اللفظ او مركباً
من حيث ان المعنى عين الموضوع له مطابقة او جزؤه تضمن او لازمه العقلي خارجاً عنه
التزام س فالعقلي احتراز عن الشيء الذي كان لازما في الخارج ولا يكون بحيث
ينتقل اليه العقل اصلا وفائدة اعتبار الحيثية مشهورة م واعتبر كونه بحيث ينتقل
العقل اذا تجرد عن الموانع لا الفهم بالعقل س اي يعتبر في دلالة الالتزام كون المعنى
بحيث ينتقل العقل من الموضوع اليه اذا تجرد العقل عن الموانع كمزاحمة الوهم والغفلة
بسبب الشواغل الجسمانية لما مر ان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفيد الغير علماً اذا
لم يكن في الغير مانع ولا يعتبر وجود الفهم بالعقل م اذ اشتراط فهم الكل ينفي الدلالات
القطعية كالقضايا على لوازمها والقياسات على نتائجها س فانا نقطع ان لفظ
كل آ ب دال على مفهوم بعض ب آ واللفظ الذي ركب على هيئة الشكل الرابع يدل
على النتيجة مع انه ليس مما يفهمه كل الناس م وفهم البعض لا ينضبط ويوجب الترجيح
من غير مرجح س اي لو شرطنا وجود فهم البعض بالعقل م واشتراط البين ينفيها ايضا
س اي لو شرطنا في الالتزام اللزوم البين ينفي هذا الشرط الدلالات القطعية المذكورة
م وفهم الذكي بلا دلالة مح س هذا دليل آخر على نفي اشتراط البين وهو ان الذكي
في غير البين ولولا ان اللفظ بحيث يفيد الغير علماً لا يفهم الذكي ففهم الذكي بلا دلالة
مح ثم ورد على هذا انه لو وجب ان يفهم البليد فاجاب بقوله م والدلالة بلا فهم البليد مح

يصدق ح

كالعقلية ح

بفهم ح

لو وجد الدلالة ح

كما ذكرنا فى النصبة والاشارة بالنسبة الى الاعمى وايضا المسائل العويصة التى يكون
جميع الفاظها دالة عليها بطريق المطابقة ومع ذلك لا يفهم الا بعض الاذكياء هل
الى انكار الدلالة سبيل فكذا فيما نحن فيه وهو الالتزام م فان قلت دلالة القضايا
والقياسات ليست من دلالة اللفظ بل هى اقوال عقلية س فان القضية هى
قول عقلى ففى قولنا كل انسان حيوان مفهوم هذا اللفظ قضية ودلالته على العكس
دلالة عقلية لا لفظية فاذا تخيل هذا المفهوم كان قضية ودالة على العكس وكذا القياس
م قلت نعم لكن الفاظها تدل على معانيها عليها مطابقة فعلى لوازمها التزام س فدلالة
الالتزام شاملة لجميع ذلك الا انه قد يكون بينا وقد يكون خفيا وكذا قريبا وبعيدا كما ان
اللزوم بين وخفى وقريب وبعيد هذا غاية التحقيق ثم اعلم ان المتقدمين ذكروا ان دلالة
الالتزام مهجورة والمتاخرون لم يعلموا مراد المتقدمين وخبطوا فى ذلك خبطا عظيما
يشهد بذلك على هذا كتاب الكشف والمطالع فذكر فى المتن انها فى اى موضع مستعملة
وفى اى موضع مهجورة فقال م ولم يهجر فى التصديقات وان بعدت اولم تبين وكذا
فى التصورات الا فى جواب ما هو س فانه اذا سئل ما الانسان لا يصح ان كاتب فى جوابه
كاتب مع ان الكاتب يدل التزاما على الحيوان الناطق م لان اللوازم الاخر والمعنى
المطابقى يزاحم س لانه يمكن ان يكون له لوازم اخر غير الحيوان الناطق وايضا للكاتب معنى
مطابقى فلا يدرى ان ماهية الانسان هى المعنى المطابقى للكاتب او من لوازمه واى
لازم من اللوازم ماهية الانسان م ولم يهجر فيه تضمن اذا اريد كل الاجزاء اذ لا مزاحمة
منها ومن المعنى المطابقى س اى لم يهجر فى جواب ما هو دلالة التضمن اذا كان كل
الاجزاء مرادة فان اجزاء الانسان هى الجسم والنامى والحساس والمتحرك بالارادة
والناطق فاذا قلنا الحيوان الناطق كان دالا على تلك الاجزاء بطريق التضمن كما
يقال فى تعريف الحيوان شبح س ويراد بالشبح بعض اجزائه وهو الجسم النامى فان
هذا لا يجوز لمزاحمة البعض الذى ليس بمراد م و دلالة المجاز بالمطابقة اذ الواضع وضع بحيث
اذا عدمت قرينة يراد الحقيقى وان وجدت فالمجازى فاللفظ مع القرينة وضع له وضعا
كليا س الاوضاع اما جزئية كوضع الفرس والجدار واما كلية كاوضاع النحو والتصريف
فان الواضع وضع ان الفاعل مرفوع لا ان الفاعل المعين فى ضرب زيد م وزعم مجازية
الآخرين خطاء س فان بعض الافاضل قال دلالة التضمن والالتزام مجازان فان
الدلالة ليست بمجاز م بل المجاز لفظ استعمل فى مدلوله احدهما س اى المجاز لفظ
اطلق واريد به بعضه او اريد به الجدار اما اذا اطلق واريد ما وضع له ومع ذلك دل على
جزئه وعلى الجدار فالدلالة لا تكون مجازا م والمطابقة تستلزم التضمن فى المركب اذ الكل
اجمالا وتفصيلا يستلزم الجزء كذلك س انما قال هذا الدفع وهم من توهم ان الكل
قد يكون معلوما بدون الجزء كما اذا كان الجدار معلوما ولم يكن اجزاؤه معلومة فقال

الكل اذا كان معلوما اجمالا او علم الجدار من حيث انه شئ مركب من اللبنات
بلا علم بتفاصيلها فالجزء معلوم بهذه الحيثية وان كان معلوما تفصيلا فالجزء معلوم
كذلك م والالتزام فى ذى لازم ينتقل اليه العقل وكل منهما الاولى كليا س اى
كلما وجد التضمن او الالتزام وجد المطابقة اذ فهم التبع من حيث انه تبع الشئ بدون
فهم ذلك الشئ مح م واللفظ ان قصد بكل جزء منه تحقيقا او تقديرا كقم دلالة على
جزء معناه فمركب والا فمفرد سواء لا جزء له او له جزء علما او له جزء غير دال كزيد او دال
على جزء معناه كعبد الله علما او دال عليه ولم يقصد كالحيوان الناطق علما وفيه فسادات
كثيرة س اى فى هذا التقسيم فسادات كثيرة منها ان مفرد القسمة هو اللفظ والحركات
والسكنات لفظ ايضا فلفظ ضرب بالفارسية زد ونحوها يكون مركبا لدلالة جوهر
الحروف على الحدث والحركات والسكنات على كونه فى الماضى فلا يصح قسمة المفرد على
الاسم والكلمة والاداة لان كل كلمة تكون مركبة ومنها انه قال ان عبد الله علما
دال لا على جزء معناه ومع ذلك هو مفرد وفيه نظر لان عبد الله علما ان كان
جزؤه دالا على معنى فى وضع فهو فى ذلك الوضع وان اعتبر الوضع الثانى وهو انه علم
فبالنسبة الى هذا الوضع جزؤه غير دال على معنى وكذلك الحيوان الناطق وانما جعل مورد
القسمة الدال بالمطابقة فاحتياط غير مفيد لانه انما كان ذلك احترازا عن الدال بالتضمن
كالحيوان الناطق فانه دال على الحيوان ولم يقصد بجزء الحيوان الناطق دلالة على جزء معناه
مع ذلك هو مركب وهذا الاحتراز غير واجب لان معنى اللفظ اذا اطلق يراد به
المطابقى فجزء المعنى يراد به جزء المعنى المطابقى على ان المعنى ان تناول التضمنى
فقوله الدال بالمطابقة لم يرفع هذا التناول لان الدال بالمطابقة له معنى تضمنى
فكان يجب ان يقال ان قصد بجزء لفظ جزء معناه المطابقى فالقيد يجب فى المعنى
لا فيما قيد ثم لما كان الفساد واردا على هذا التقسيم قال م والصحيح ان كل لفظ
وضع وامكن التلفظ به كما هو او ما يقوم مقامه كو او ضربوا ان لم يكن له جزء ان كذا
بذلك الوضع فمفرد وان كان فمركب س فقوله امكن التلفظ به كما هو احتراز عن
جوهر الحروف مجردا عن الهيئات وايضا احتراز عن الهيئات فانها لا يمكن التلفظ
بها كما هو وانما قال او ما يقوم مقامه ليتناول مثل واو ضربوا والضمير المستتر فى
قم وقوله جزء ان كذا اى لا يكون له جزءان كل واحد منهما وضع لمعنى وامكن به التلفظ كما
هو وقوله بذلك الوضع فانه قد يكون اللفظ مفردا بالنسبة الى وضع ومركبا بالنسبة الى وضع
آخر كما عرفت م ثم المفردات وضع صيغته لاقتران نسبة ما وضع له جوهر حروفه
الى امر باحد الازمنة فكلمة س اى او يتعلق بالنسبة وباحد الازمنة يتعلق بالاقتران
م وهى اخص من الفعل لان يضربان فعل لا كلمة والا فان وضع لمعنى مستقل
فاسم والا فاداة اى حرف ثم ما وضع له جوهر حروف الكلمة ان كان حدثا مستقلا

الحيوان ح

لكن لما كان جميع الاجزاء مرادة لا يكون مزاحما بخلاف ما اذا اريد بعض الاجزاء دون البعض ح

به جزئيا وضع له اولازم الخارجى كما اذا اطلق السقف واريد ح

ذات

الزمان ح

تحقيقية الا وجودية س كالافعال الناقصة فانها لم توضع لمعان مستقلة في المفهومية بل وضع لوجود شيء لشيء م ولا يرد نقض لعدم التفصيل بل كل ما يصدق عليه تماثل ذلك في هذا الاصطلاح س اى اصطلاح المنطق فانه لم ينحصر في المنطق جزئيات الاسم والكلمة والاداة بل ان صدق على لفظ حد الاسم كان اسماً وان صدق عليه حد الاداة كان اداة لكن اهل العربية قد حددوا هذه الاقسام وفصلوها فربما يصدق حد الحرف على ما عد من الاسماء كاذا ومتى فيرد نقوض فيحتاجون الى التاويل اما في هذا الاصطلاح ان صدق تعريف الاداة على اذا كان اداة في هذا الاصطلاح اذ لم يلزم انه اسم حتى يرد نقض م والمنسوب اليه منكراً غير داخل في مدلول الكلمة وكذا منكراً ومطلقاً لصحة حمله على المعرف وامتناع ذكره بلا فاعل عند ارادة احدهما س فقوله لصحة حمله على المعرف دليل على ان المنسوب اليه منكراً غير داخل في مدلول الكلمة وقوله وامتناع ذكره دليل على كلا الحكمين اعني المنسوب اليه منكراً غير داخل ومطلقاً غير داخل لانه لو كان داخلاً لم يمتنع ذكره بلا فاعل عند ارادة كون المنسوب اليه منكراً او مطلقاً لكن هذا ممتنع م فكل مضارع بلا فاعل كلمة ولا يحتمل الصدق والكذب الا به س اعلم ان المضارع بلا فاعل سواء كان الفاعل اسماً ظاهراً او ضميراً كلمة ولا يحتمل الصدق والكذب الا بالفاعل ظاهراً كان او مضمراً م ولا فرق بين الغائب وغيره اذ حروف اتين سواء في انها علامات الغيبة ونحوها س اعلم ان في الشفاء قد خبط في هذا المقام خبطاً كثيراً فقد ذكر ان المضارع غير الغائب مركب عند المنطقيين لاحتماله الصدق والكذب لدلالة الهمزة والياء والنون على معنى زائد ثم اورد على نفسه المضارع الغائب فانه يحتمل الصدق والكذب مع انه كلمة وانما احتمل الصدق والكذب لدلالته على ان شيئاً ما غير معين يوجد له المصدر وهذا المعنى يحتمل الصدق والكذب فاجاب عن هذا بانه لو كان معناه ان شيئاً مطلقاً وجد له المصدر يصدق بوجوده لاى شيء كان فامتنع حمله على زيد بل معناه ان شيئاً معيناً في نفسه وعند القائل مجهولاً عندك مع يوجد له المصدر فلا يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح بذلك الشيء بخلاف سائر الالفاظ لدلالته على موضوع معين هذا ما ذكر ولا يخفى على العاقل بطلان جميع ذلك فقوله لاحتماله الصدق والكذب لدلالة الهمزة باطل لما ذكرنا ان المنسوب اليه غير داخل في مدلول الكلمة فالتاء لا تدخل الا على ان هذا اللفظ لا يذكر الا للمخاطب لا ان الفاعل المخاطب هو المعنى المطابقي للتاء ثم ايراد المضارع الغائب باطل ايضاً لان حكم كلمة الغائب وغيره لما كان متحداً في عدم الصدق والكذب بناء على ما ذكر لا يرد نقضاً ثم جوابه باطل ايضاً اما اولاً فلان حمله على زيد لا ينافي كون معناه ان شيئاً مطلقاً وجد له المصدر واما ثانياً فلان معناه ليس ما توهم بمعنى ان الفاعل الذى هذا شانه داخل

في مدلول المضارع وثالثاً انه لو كان معناه هذا فلا نعم انه يحتمل الصدق والكذب ما لم يصرح به م وليس بفاعل ما يجتمع معه س كالياء والتاء فان كلاً منهما لو كان فاعلاً كما توهموا لا يجتمع مع الفاعل لكنه يجتمع م وتركب المضارع من اسمين او اسم واداة وهم لان ما بعد حروفه ليس اسماً كالزاء في زيد لان مورد القسمة ما يتلفظ به كما هو لا ما يعم جوهر الحروف والا فضرب وزده مركب فلا كلمة في لغة ما س وذكر في الشفاء ان المضارع مركب من اسمين او اسم واداة فان حرف المضارعة اما اسم او اداة وما بعده اسم وقال في الميزان هذا وهم لان ما بعد حرف المضارعة ليس اسماً لان مورد القسمة بين الاسم والكلمة والاداة ما يتلفظ به كما هو لا اللفظ مطلقاً بحيث يعم جوهر الحروف لانه ان كان كذلك كان لفظ ضرب في العربية ولفظ زد في الفارسية مركبة فلا يوجد الكلمة في شيء من اللغات وذا باطل م وجوهر الحروف ليس من الثلاثة مع انه وضع للحدث لوجوب ذكر ما وضع للحدث وعدم لفظ المصدر في التصاريف ثم اريد ان يعبر عن جوهر الحروف فوضع له المصدر كالضرب والضربان س اى جوهر الحروف ليس باسم ولا كلمة ولا اداة مع انه وضع للحدث وانما قلنا انه وضع للحدث لان الفاظ التصاريف كضرب ويضرب وضعت للحدث مع الزمان فلا بد من وجود لفظ وضع للحدث وهو اما المصدر او جوهر الحروف ولفظ المصدر غير موجود فيها فاللفظ الموجود الموضوع للحدث هو جوهر الحروف لان لفظ المصدر وضع للحدث اصالة واورد للمصدر لفظين احدهما بغير حروف الزوائد كالضرب والاخر معها كالضربان فان كونه غير موضوع للحدث اصالة اظهر فيه ثم بعض الناس قالوا لا مفرد في العربية فلدفع هذا قال م ولا ينفي المفرد في العربية اذ المراد باجزاء المركب الفاظ مستقلة حرفية او ما يقوم مقامها كضربا مقام ضرب رجلان بخلاف تاء التانيث اذ ليست مقام امراة لاجتماعها معها وقائم في قائمة ليس لفظاً مستقلاً س لان لفظ قائم المستقل موضوع للمذكر فلو كان موجوداً في قائمة لزم اجتماع كونه للمذكر والمؤنث م والحركات ونحوها لا تركب اذ من اقسام المفرد ما لا جزء له نحو حينئذ وهو لا يخلو عن حركة وهي للالفاظ كالاعراض للاجسام س فان الجسم لا يصير مركباً بسبب العرض القائم به فكذا اللفظ بالحركة والسكون م ثم الفعل لا جزء يخبر عن معناه المجرد لفظه فلا يرد هذه العبارة اذ عبر بالاسم ولا ضرب لا يخبر عن معناه اذ المراد لفظ ولا معناه لا يخبر عنه اذا اضيف اليه الاسم س فقوله ولا ضرب عطف على قوله هذه العبارة وقوله ولا معناه عطف على قوله ولا ضرب م المظهر بالنسبة الى معنيه ان وجد فمشترك والى واحد فان تشخص فعلم والا فان تساوى في افراده فمتواطئ وان تفاوت فمشكك وكل ان استعمل في ما وضع له فحقيقة وان نقل لعلاقة فان لم يغلب فيه فمجاز والا فمنقول او ان نقل لعلاقة فمجاز ثم المنقول

مجرداً لا يمكن التعبير به ولفظ المصدر جعل علماً لجوهر الحروف

حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى لغة وبالعكس وشرعا او عرفا او اصطلاحا ولعلاقة
فرتجل وهو حقيقة للموضع الجديد وداخل تحت المشترك وكذا المنقول الا ان يراد بالمشترك
ما وضع لمعنيين فى اصطلاح واحد ش وانما قال او وان نقل لعلاقة فمجاز لان عند البعض
المنقول قسيم للمجاز وعند البعض المنقول داخل فى الحقيقة وداخل فى المجاز باعتبارين فقوله
وان نقل لعلاقة فان لم يغلب فيه فمجاز هذا على المذهب الاول ثم قوله او وان نقل هذا
على المذهب الثانى ثم ذكر ان المنقول حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى من حيث اللغة و
مجاز فى الاول حقيقة فى الثانى من حيث الناقل م والتقسيم المشهور باطل لانه جعل الحقيقة ولم
يبحث فاستعمل بلا نقل والعلم والمشترك فى احد معانيه لا يكون حقيقة والغلبة فى الثانى كافية
للمنقول س اعلم ان التقسيم المشهور هو ان الاسم ان كثر معناه فان وضع لمعنييه بالتسوية
فمشترك وان وضع لاحدهما ثم نقل الى الآخر لمناسبة فان تشخص فعلم والا فان تساوى فى
افراده فمتواطئ والا فمشكك ففى المتن ابطل هذا التقسيم بوجهين احدهما انه جعل الحقيقة
مختصا الى آخره والثانى ان هجران المعنى الاول لا يشترط فى المنقول بل الغلبة فى الثانى
كافية م والمركب ان صح السكوت عليه فكلام فان احتمل القضية الصدق والكذب فقضية
وخبر والا فان دل على طلب الفعل او الترك مع الاستعلاء فامر ونهى ولا معه فان
طلب منه تعالى فدعاء ولا منه مع التواضع التماس واعم منهما سؤال وان لم يدل فباقى
الانشاءات كالتمنى والترجى والقسم والنداء وان لم يصح فتقييدى ان اوجب قيدا ولا
فغيره س اعلم ان المذكور فى كتب المنطق ان طلب الفعل مع الاستعلاء امر ومع الخضوع
دعاء ومع التساوى التماس وهذا باطل لان الطلب مع الخضوع مطلقا ليس بدعاء بل
الدعاء مخصوص بالطلب من الله تعالى فى العرف وجميع الاصطلاحات وايضا التماس
لا يستعمل الا فى مقام التواضع واما السؤال فاعم منهما م والكلام مركب من اسمين او
اسم وفعل فصاعدا ولا ينقض بالنداء لانه فى تقدير الفعل ولا يرد ذا لعدم احتماله الصدق
والكذب لان ما فى تقدير الفعل انما يحتملهما اذا كان الفعل المقدر اخبارا يدل عليه الفاظ
العقود س اى لا يرد كونه فى تقدير الفعل لعدم احتماله لان ما فى تقدير الفعل انما يحتملهما
اذا كان الفعل المقدر اخبارا اما لو كان انشاء فلا يحتملهما فان الفعل اخبار وقد يكون
انشاء كالفاظ العقود مثلا ففى النداء يقدر ادعوا زيدا الذى هو انشاء م فصل
فى المفهومات الكلى والجزئى والمساوى ونحوها قد يطلق على الالفاظ عرفا باعتبار مفهوماتها
ع عليها ذاتا فالمفهوم ان منع نفس تصوره مفهومه حمله على كثيرين فجزئى حقيقى وشخصى والا
فكلى امتنع وجوده فى الخارج اولا واما لا وذا ما لم يوجد او وجد منه واحد فقط مع امتناع
غيره او امكانه او كثير متناه اولا وذا اما موجود دفعة مرتبا وهو مح او غير مرتب وهو كذا
عند المتكلمين اولا دفعة وهو واقع اتفاقا س اعلم ان غير المتناهى اما موجود دفعة
مرتبا سواء كان مرتبا عقلا كالعلل والمعلولات او وضعا كالاعداد الموجودة المرتبة

فان حمل الاول فمنقول والا فحقيقة
و الاول مجاز و الثانى وان احتمله

وغير المتناهى بهذا المعنى مح واما موجود دفعة لكن غير مرتب وغير المتناهى بهذا
المعنى مح ايضا عند المتكلمين لكنه ممكن عند الحكماء واوردوا فى نظيره النفوس
الناطقة فانها عندهم غير متناهية بناء على ان الانسان لا بداية لخلقه باقية بعد
المفارقة فيكون فى كل زمان جملة غير متناهية من النفوس موجودة لكن لا ترتيب فيها
واما موجودة لا دفعة بل بمعنى ان كل متناهية توجد فانها لا تقف على حد بل يوجد بعدها
افراد اخر كازمنة بقاء الاشياء الابدية فغير المتناهى بهذا المعنى واقع اتفاقا م وهو محمول
طبعا على جزئياته مواطاة اى بهو هو لا فى المفهوم بل اعم وهو فى الصدق اى هو كذا فى
نفس الامر كما مر لا اشتقاقا وهو ما يصدق ان يحمل بذو مواطاة او يشتق منه ما يصدق
ان يحمل مواطاة س اعلم ان الحمل قد يطلق على حمل المواطاة كما يقال الكاتب
محمول على الانسان معناه انه يصدق ان يقال الانسان كاتب وقد يطلق على حمل
الاشتقاق كما يقال الكتابة محمول على الانسان فمعناه انه اشتق منه مشتق من الكتابة
ما يصدق ان يحمل على الانسان مواطاة اى بهو هو قد يكون فى المفهوم اى مفهوم
هذا هو مفهوم ذلك كالحد والمحدود وقد يكون اعم من هذا وهو فى الصدق اى هو كذا فى
نفس الامر اعم من ان يكون هو كذا ذهنا او خارجا على ما مر فى اول الكتاب من
تفسير نفس الامر م والجزئى الاضافى هو المندرج تحت الكلى فهو موضوع طبعا اى بهذا الاعتبار
يوجب هذه فلا يضر ان اوجب كليته المحمولية ان كان كليا س فهذه اشارة الى الموضوعية
فكونه مندرجا تحت الكلى يوجب موضوعيته مع انه يمكن ان يكون كليا وكليته توجب
محموليته م وهو اعم من وجه من الكلى ومطلقا من الحقيقى وهو موضوع طبعا لما فوقه
وصح حمل على نفسه وان لم يفد س وضمير قوله وهو اعم يرجع الى الجزئى الاضافى وهو
موضوع يرجع الى الجزئى الحقيقى م وكل موجود خارجا او ذهنا وبالعكس س اى كل
جزئى حقيقى م واعلم ان لزيد وللانسان صورة عقلية واحدة عقليتها نوعا كلية
فى نفسها لصدقها على جزئياته التى فى كل ذهن وهى تحصل فى الذهن ولا يقدح فى كليتها
عوض الشخصية كما مر س فقوله وهى تحصل يرجع الى الصورة العقلية فيرد على هذا
ان تلك الصورة كلية فكيف تحصل فى الذهن فان الحاصل فى الذهن جزئى فاجاب
بان عوض الشخصية لا يقدح فى كونها كلية فى نفسها على ما مر فى اول الكتاب ان
الكلى اذا حصل فى الذهن لا يضره عوض الشخصية م ثم بكل من تلك الجزئيات
لصورة زيد شخصى لتغايرها تشخصا بالمحل وكذا لصورة الانسان مع انه كلى من حيث
انه منسوب الى كثيرين س اى كل واحد من جزئيات صورة زيد وهى صورة زيد
فى كل ذهن فى وقت معين فانه شخص لتغايرها تشخصا بحسب المحل وكذا
لصورة الانسان اى جزئيات صورة الانسان وهى صورة الانسان فى كل ذهن
معين فى وقت معين فان كلا منها شخص لتغايرها تشخصا بالمحل مع انه كلى من حيث

عندهم على الكل الاشخاص الانسانية موجودة
ازلا والنفوس الناطقة ح

او يصدق ان يحمل بذو فالمراد بحمل الكلى على الجزئى
الحمل مواطاة اى بهو هو ثم حمل بهو هو حد ح

اما ان يوجد خارجا او ذهنا فكل موجود خارجا
او ذهنا فهو جزئى حقيقى ح

انه منسوب الى كثيرين م ولا يمتنع ذا الا خارجا لئلا يجتمع النقيضان او الاعتبارات فى
الذهن فقط س جواب سؤال و هو ان الشئ الواحد لا يكون شخصيا وكليا فاجاب بان هذا
انما يمتنع خارجا لا ذهنا و انما يمتنع خارجا لئلا يجتمع النقيضان فان الشئ الواحد ان كان
كليا وشخصيا خارجا كان معناه انه منسوب الى كثيرين وليس منسوبا الى كثيرين فيلزم
التناقض لكن فى الذهن لا يمتنع مثل هذا لانه فى الذهن قد يكون كليا باعتبار شخصيا
باعتبار آخر والاعتبارات امور ذهنية لا خارجية فيمكن كثرة الاعتبارات فى الذهن دون
الخارج فيلزم التناقض فى الخارج دون الذهن م والانسان كلى طبيعى و من حيث
انه كلى اى العارض المحمول مواطاة على الطبيعى منطقى والمجموع عقلى س انما قال اى
العارض المحمول مواطاة لانه وقع فى الكتب نوع تساهل وهو انهم قالوا كونه كليا
كلى منطقى وليس المراد ان كونه كليا كلى منطقى لان الكلى المنطقى هو العارض المحمول
مواطاة على الكلى الطبيعى بل المراد ان الكائن كليا هو كلى منطقى كما يقال ان
النطق فصل الانسان والمراد ان الناطق فصل م و وجود هذين خارجا فرع وجود
النسب س فان العقلاء اختلفوا فى ان النسب والاضافات هل يوجد خارجا
ام لا فكل من قال بوجودها يقول بوجودهما وكل من قال بامتناعها يقول بامتناعهما
م وقالوا وجد الاول فيه لان هذا الانسان موجود فجزؤه موجود وهو اما مقيد
فيتسلسل او ينتهى الى المطلق وفيه نظر لعدم تركيبه خارجا من الانسان والقيد
بل ذهنا ولانه دعوى المجرد خارجا وهو ممتنع س وانما قلنا انه دعوى المجرد لانه
قال جزؤه ان كان مقيدا يتسلسل فيكون على هذا جزؤه مجردا عن القيد وهو ممتنع فى
الخارج لان كل موجود متشخص واقله ان يتقيد بقيد الوجود م ولانهم لم يفرقوا بين
المقيد والمجموع فالانسان لا بشرط شئ وهو المطلق والكلى الطبيعى صادق على المقيد
لا على المجموع اذ الواحد الذى مع واحد آخر واحد وليس الاثنان بواحد ومتعدد
فى الخارج لكن المفهوم المنتزع منه واحد وهو موجود فيه مع تقييده فيه بابتداء س فقوله
ومتعدد عطف على قوله صادق وقوله وهو موجود فيه اى الانسان لا بشرط شئ موجود
فى الخارج وانما قلنا انه متعدد فى الخارج لان المقيدات من الانسان موجودة فى الخارج
وكل مقيد اذا لم يعتبر فيه القيد فهو الانسان لا بشرط شئ فالانسان لا بشرط شئ
متعدد فى الخارج لكن المفهوم المنتزع عن الانسان المتعدد فى الخارج واحد م اى وجد شئ
اذا تصور من حيث هو تعرض الكلية لصورته عقلا اى بنسبته الى كثيرين س هذا هو
تفسير وجود الكلى الطبيعى ولا يراد انه موجود خارجا مع انه كلى م وان كان كل مفهوم
شخصا من حيث المفهوم معناه ان صورته العقلية كلية من حيث انها منسوبة الى
كثيرين وان كانت شخصية من حيث المفهوم فان كل مفهوم شخصى من حيث المفهوم
س فالكلى اما بعد الكثرة كالمنتزع او قبلها كما فى المبدإ الفياض لا معها س قد قيل للكلى

قعود القيد بشرط اتصافه بقيد والمركب من المعروض والعارض مجموع م

١٢١

ثلاث احوال اما بعد الكثرة وهو المفهوم المنتزع من المشخصات واما قبل الكثرة فان
صورة السرير مرتسمة فى الفاعل حتى يصدر منه افراد السرير فى الخارج واما مع الكثرة كالكلى
الطبيعى لكن فى المتن لما نفى وجود الكلى الطبيعى قال لا معها م فصل كل اثنين عددا
ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر فى زمان واحد وبالعكس فمتساويان اى من
حيث انه كذا وهكذا فى البواقى س اراد بالعكس ان يصدق الآخر على كل ما صدق عليه الاول
فهذه الحيثية مهمة متساويان وهكذا اى يعتبر الحيثية فى الاقسام الاخر كالاعم والاخص
واخواتهما وسيأتى فائدة اعتبار الحيثية م ولا بالعكس فاعم واخص مطلقا وعلى
بعضه فقط فمن وجه والا فمتباينان اى كليا وهما بالنسبة الى موضوع ممكن اما
متنافيان صدقا وكذبا مع ان فى احدهما سلب الآخر صريحا فنقيضان ولا معه
ففى قوتهما مفهوما او مادة واما صدقا فقط وكل اخص من نقيض الآخر س فقوله
وهما بالنسبة تقسيم للمتباينين وهما المتنافيان صدقا على موضوع ممكن وانما قيدنا
بالممكن لان المتنافيين قد يصدقان على الممتنع فلا يخلو اما ان يتنافيا صدقا وكذبا او صدقا
فقط اما الاول فان كان فى احدهما سلب الآخر صريحا كالانسان واللاانسان فهما فنقيضان م
وان لم يكن فى احدهما سلب الآخر صريحا ففى قوة النقيضين اما بحسب المفهوم كا لزوج
والفرد او بحسب المادة كالانسان مع لا عريض الظفر فان عريض الظفر واللاانسان
بحسب المادة لا بحسب المفهوم فان الانسان بحسب المفهوم لا يجب ان يكون عريض
الظفر فاللاعريض الظفر وى اللاانسان بحسب المادة واما الثانى اى متنافيان
صدقا فقط فكل منهما اخص من نقيض الآخر م لا اعم ولو من وجه ولا مباين لئلا يصدق
على مباين نفسه س اى كل من المتنافيين صدقا فقط لا يكون اعم من نقيض
الآخر لا مطلقا ولا من وجه ولا مباينا لنقيض الآخر والا يصدق بدون نقيض الآخر
فيصدق مع عين الآخر وهو مباين له م ثم المباينة الجزئية تعم الكلية والعموم من وجه
وانما قسمت الاثنين عددا لا المفهومين ليعم المساويان صورتى شئ واحد فى
ذهنين س فان صورة الانسان فى ذهن زيد وعمرو متساويان مع انهما ليسا بمفهومين زيد وصورة الانسان فى ذهن م
بل هما اثنان عددا م واعتبرت الحيثية لان ما يمكن تصوره نقيض ما ليس كذا من
حيث المفهوم واعم منه من حيث العروض والصدق س اعلم ان مثل هذه القسمة
وهو ان يكون دائرا بين النفى والاثبات يجب ان يكون لمنع الجمع اى لا يجتمع بعض
الاقسام مع البعض لمنع الخلو اى يمتنع الخلو عن احد هذه الاقسام لكن هذه القسمة
ليست لمنع الجمع فان بعض هذه الاقسام يجتمع مع البعض فان ما يمكن تصوره
نقيض ما لا يمكن تصوره مع ان ما يمكن تصوره اعم مما لا يمكن تصوره لان ما لا يمكن
تصوره ممكن التصور فعلم ان الشئ الواحد يمكن ان يكون نقيضا للآخر واعم منه
فلهذا قال المعتبر الحيثية فانه قد يكون للشئ الواحد جهتان فيكون باحدى الجهتين نقيضا

للشيء و بالاخرى اعم منه فما يمكن تصوره من حيث الذات والمفهوم نقيض لما
لا يمكن تصوره وان كانت من حيث العروض والصدق اعم منه فمنع الجمع بين
هذه الاقسام معتبر بجهة الحيثية التي يكون بها الشيء نقيضا لا يمكن ان يكون شيئا
من الاقسام الاخر م فالشيء يصدق على نقيضه في العقل س كاللاموجود في
الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن ولا يلزم منه التناقض لاختلاف الجهة
كما ذكر في اول الكتاب ان الكلي والمجهول اذا حصل في الذهن لا يعرضه عروض
الجزئية والمعلومية م ولكل شيء نقيض وهو ما ليس ذلك الشيء فيصلح لحمل المواطاة
ووضعها وما يبتني عليهما والمراد به ذلك المفهوم لا ما يصدق عليه ذلك س اعلم
ان هناك نكتة شريفة غفل عنها كثير من المتحيرين وهو انهم توهموا ان نقيض كل شيء
رفع ذلك الشيء وهذا سهو عظيم لان النقيضين هما مفهومان ان حمل احدهما على موضوع
الآخر وان لم يحمل احدهما على موضوع يجب حمل الآخر والمراد بالحمل حمل المواطاة فلا بد
ان يكون نقيض الشيء مفهوما يمكن حمله مواطاة ورفع الشيء ليس بهذه المثابة فكلمة لا
وليس لسلب النسبة فقولك لا انسان وليس انسان ليس نقيضا للانسان بل ما ليس
بانسان هو نقيض الانسان وهو الصالح لحمل المواطاة وكذا لوضعها فان الامر
الذي هو محمول لا بد من ان يصلح للموضوعية حتى يتفرع عليها الامور المبتنية عليها من
القياسات والعكوس فاذا قلنا ج ما ليس ب وكل ما ليس ب آ ينتج ج آ ولو قلنا
ج ليس ب وكل ما ليس ب آ لا ينتج لعدم اتحاد الموضوع ولو قدر كلمة ما في قوله ج
ليس ب فهو المطلوب وعكس النقيض مؤيد لما قلنا فان قولنا كل ج ب اذا جعل
نقيض ب موضوعا يعتبر بما ليس ب فعلم ان نقيض ب ثم يراد بما ليس ب هذا
المفهوم لا الاشياء التي يصدق عليها ما ليس ب م فلا ينتقض بامر يعم المفهومات لانه
ان عنى مفهوم يعم المفهومات من حيث المفهوم فممتنع او من حيث العروض او اعم
فالشيء قد يعرض لنقيضه وان عنى ما صدق عليه اعم المفهومات فبعضه نقيض بعض
س اعلم ان بعض الناس توهموا ان المفهوم الذي يعم المفهومات كالامكان العام
والشيئية لا نقيض له واما ان يراد ان ما يصدق عليه اعم المفهومات لا نقيض له
فان اريد الاول فاما ان يراد بالعموم العموم من حيث المفهوم اي يكون جزءا
اعم لجميع المفهومات فهذا ممتنع فانا اذا تصورنا مفهوما كمفهوم الممكن العام مثلا
وتصورنا مفهوم ما ليس بممكن عام فان ذلك المفهوم ليس جزءا اعم لهذا المفهوم العرفي
وايضا مفهوم الممكن العام ليس جزءا اعم لمفهوم الحيوان الناطق واما ان يراد بالعموم
العموم من حيث العروض او اعم من هذا ومن الاول فهذا لا يمتنع ان يكون له نقيض فان
الممكن العام ان كان اعم فما ليس بممكن عام من حيث العروض لا ينافي ان يكون
نقيضا له فان النقيضين مفهومان في احدهما سلب الآخر بحيث لا يصدقان ولا يكونان

على شيء واحد بجهة واحدة في زمان واحد فلما كان اتحاد الجهة من شرائط التناقض
يكون ما ليس بممكن عام نقيضا للممكن العام بمعنى ان الممكن العام وما ليس بممكن
عام لا يصدقان على شيء واحد ولا يكونان بجهة واحدة فعروض الممكن العام على مفهوم
ما ليس بالممكن العام لا ينافي كونه نقيضا له وكذا عروض الممكن العام على ما يصدق عليه ما
ليس بممكن العام لا ينافي ايضا والمراد بما يصدق عليه ما ليس بممكن عام الجزئيات المتنوعة
لما ليس بالممكن العام فان ما ليس بممكن عام اذا قيد بصفة ككونه في ذهن زيد يصدق
عليه انه ما ليس بالممكن العام ويصدق عليه الممكن العام لكن المراد بالاول انه جزء
هذا المفهوم والمراد بالثاني العروض فاذا كان صدق المعنيين بجهتين لا ينافي كونهما
نقيضين واذا اريد الثاني وهو ان يراد ان ما يصدق عليه اعم المفهومات لا نقيض له
فباطل لان بعض ما يصدق عليه اعم المفهومات نقيض للبعض الآخر فان الانسان واللاانسان
يصدق عليهما اعم المفهومات او يصدق على كل واحد انه متصور م واما الامكان العام
اعني به سلب ضرورة العدم والطرف المخالف لا يعم الممتنع بصدق قولنا عدم الواجب ممتنع
ووجود شريكه ممتنع ولا يصدق ممكن لكن التفسير الاول اخص من الثاني ان عنى عدم الموضوع
وما وله ان عنى عدم الطرف المذكور اذ الوجود عدم العدم س اي في قوله سلب ضرورة العدم
ان عنى بالعدم عدم الموضوع فالممكن العام هو الشيء الذي لا يكون عدمه ضروريا فيطلق على
الواجب والممكن الخاص لا على الممتنع فيكون اخص من الممكن العام بالتفسير الثاني وهو الذي
لا يكون طرفه المخالف ضروريا لان الممكن العام بالتفسير الثاني يطلق على الواجب والممكن
الخاص وعدم الممتنع كقولنا شريك الباري ممتنع معدوم يصدق عليه ان طرفه المخالف وهو نسبة
الوجود اليه ليس بضروري لكن لا يصدق عليه التفسير الاول لانه لا يصدق عليه ان عدم الموضوع
ليس بضروري لان المراد بالموضوع هنا الماهية التي ينسب اليها الوجود والعدم وهو
شريك الباري هنا وعدمه ضروري وان عنى بالعدم عدم الطرف المذكور فالتفسير الاول
والثاني اي سلب ضرورة العدم وسلب ضرورة الطرف المخالف كلاهما متساويان لان الطرف
المذكور ان كان وجود عدم امر فعدمه هو الطرف المخالف وان كان عدم امر فعدمه وجود
ذلك الامر وهو الطرف المخالف م وان عنى سلب ضرورة احدهما موافقا اولا فان عنى ما
يصدق عليه هذا فبعضه نقيض بعض وان عنى مفهومه فضرورة الطرف غير نقيضه ولا يدخل هنا في مفهوم
سلب ضرورة احدهما وصدقه عليها لا يضر س وقد ذكر شروح هذا فلا نعيده م ثم وضعت ههنا
لوحا مشتملا للنسب لا بد من معرفتها فعلامة المساوي س والاعم ع والاخص خ والاعم من وجه م
والمنافي صدقا ق والنقيض ومافي قوته ق فهذه ستة والمباين ن س فالمساويان متنافيان
صدقا للاعم والاخص ولو من وجه والمباينين اي اذا كان الشيء مساويا لشيء لا يكون اعم منه
ولا اخص ولا مباينا له واخصان من الكثير عددا والواحد عددا ومنافيان للكثير صدقا واخصان
من الواحد صدقا واعمان من وجه من الكثير والواحد مفهوما فالكاتب والضاحك متساويان

وكثير مفهوما وصورتا شئ في ذهنين متساويان وواحد مفهوما والانسان والفرس

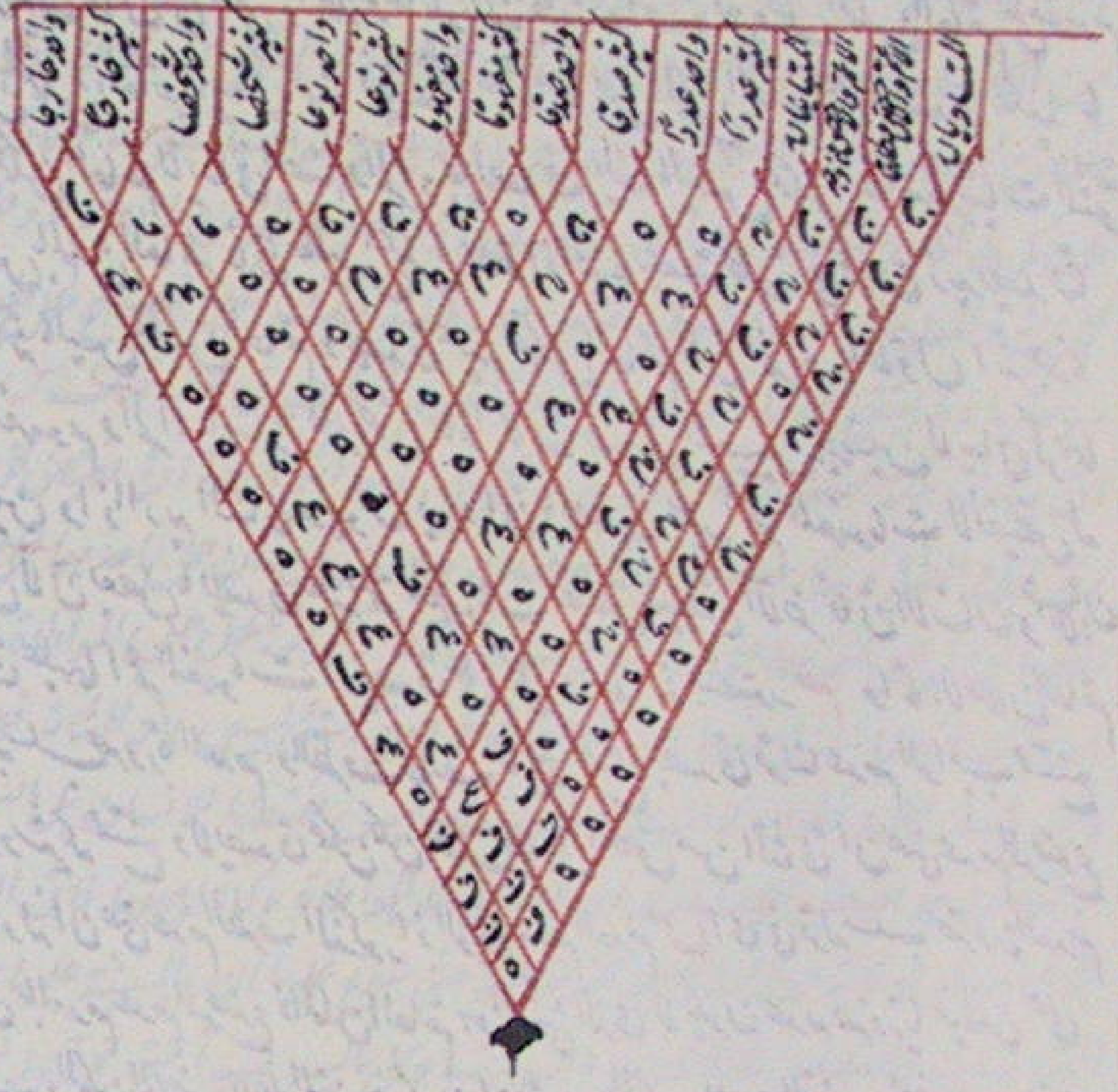

كثير مفهوما وليسا بمتساويين وصورة شئ واحد واحد مفهوما وليس بالمتساويين واعمان
من وجه من الكثير نوعا والواحد نوعا كالكاتب والضاحك وصورتي شئ في ذهنين والانسان
والفرس وصورة الانسان في ذهن واحد وكذا من الكثير شخصا والواحد شخصا فان
المتساويين قد يكونان كثيرا شخصا وذلك بان يكون تشخصه بحسب الذهن وقد لا يكونان
كثيرا شخصا فقد ذكرنا ان لزيد والانسان صورة كلية للشمس والكوكب النهاري
متساويان مع انهما غير كثير شخصا والكثير شخصا قد لا يكون بالمتساويين كزيد وعمرو والمتباينان
قد يكونان واحدا بالشخص كهذا الانسان مع هذا الكاتب وقد لا يكونان بل يكونان كثيرا
بالشخص كما ذكرنا والواحد بالشخص قد لا يكون بالمتساويين كزيد ومتنافيان صدقا
للكثير خارجا فان الكثير خارجا لا يكون الا متباينا اذ الوجود الخارجي يقتضي التشخص وهذا
على ما قرر ان الكلي الطبيعي غير موجود على وصف الكلية واعمان من وجه خارجا فهذا الانسان
مع هذا الكاتب متساويان وواحد خارجا والمتساويان اذا لم يوجدا خارجا كالانسان
ذي الراسين والكاتب ذي الراسين متساويان غير واحد خارجا وزيد واحد خارجا
وليس بالمتساويين والاعم والاخص مطلقا متنافيان للاعم والاخص من وجه وللمتباينين
واخصان من الكثير عددا واعمان من وجه من الواحد عددا فزيد والانسان اخص واعم
وواحد عددا لا انهما واحد نوعا والانسان والحيوان اخص واعم لا واحد عددا وزيد

واحد عددا وليس باعم واخص والاخص بالنسبة الى الاعم واحد صدقا اي لا يصدق
الا عليه فيكون اخص من الواحد صدقا ومنافيا للكثير صدقا والاعم بالنسبة الى الاخص
كثير صدقا اي يصدق عليه وعلى غيره فينافي الواحد صدقا ويكون اخص من الكثير صدقا و
اخصان من الكثير مفهوما ومنافيان للواحد مفهوما واعمان من وجه من الكثير نوعا وللواحد
نوعا فالانسان والحيوان اخص واعم وكثير نوعا لا واحد نوعا وزيد والانسان اخص و
اعم لا كثير نوعا بل واحد نوعا والانسان والفرس كثير نوعا وليسا باعم واخص و
الانسان واحد نوعا وليس باعم واخص واعمان من وجه من الكثير شخصا فصورتا
الحيوان والانسان المتشخصان بحسب الذهن اعم واخص وكثير شخصا وصورتاهما
الكليتان الصادقتان على المتشخصة في الذهن اعم واخص ومنافيان للواحد شخصا وكذا
للكثير خارجا على ما قرر من مبحث الكلي الطبيعي وكذا للواحد خارجا والاعم والاخص من وجه
متنافيان صدقا للمتباينين واخصان من الكثير عددا ومتنافيان صدقا للواحد عددا
واخصان من الكثير صدقا ومنافيان للواحد صدقا واخصان من الكثير مفهوما ومنافيان
للواحد مفهوما واخصان من الكثير نوعا ومنافيان للواحد نوعا واعمان من وجه من
الكثير شخصا فصورتا الانسان والابيض المتشخصتان بحسب الذهن اعم واخص من
وجه وكثير شخصا والصورتان الكليتان الصادقتان عليهما اخص واعم من وجه غير
كثير شخصا كزيد وعمرو وكثير شخصا وليسا باعم واخص من وجه ومنافيان للواحد
شخصا والكثير خارجا فالواحد خارجا والمتباينان اخص من الكثير عددا ومنافيان
للواحد عددا واخصان من الكثير صدقا ومنافيان للواحد صدقا واخصان من
الكثير مفهوما ومنافيان للواحد مفهوما واعمان من وجه من الكثير نوعا والواحد
نوعا فالانسان والفرس متباينان وكثير نوعا وزيد وعمرو متباينان وليسا بكثير
نوعا بل واحد نوعا والضاحك والكاتب كثير نوعا وليسا بمتباينين والانسان
واحد نوعا ولا يصدق عليه المتباينان واعمان من وجه من الكثير شخصا فصورتا
الانسان والفرس المتشخصتان ذهنا متباينان وكثير شخصا والصورتان الكليتان
الصادقتان عليهما متباينتان وليستا كثيرا شخصا وصورة شئ واحد في ذهنين
كثير شخصا غير متباينين ومتنافيان للواحد شخصا خارجا فان كل ما هو كثير خارجا
يتشخص بالوجود الخارجي فلا يصدق على غيره لكن المتباينان يصدقان على ما لا يوجد في
الخارج ومنافيان للواحد خارجا والكثير عددا يراد به ما يصدق عليه الواحد باي اعتبار
كان فالكثير عددا اعم من وجه من الواحد عددا فهذا الانسان مع هذا الكاتب كثير عددا
باعتبار انهما كثير مفهوما وواحد عددا باعتبار انهما واحد خارجا والانسان والفرس كثير
عددا لا واحد عددا وزيد بالعكس وهو اعم من الكثير صدقا ومناف للواحد صدقا
اي عند تحقق شرائط التناقض لكن ان لم يتحقق بان لم يوجد اتحاد الجهة فيهما عموم

من وجه واعم من الكثير مفهوما ومن وجه من الواحد مفهوما كصورتي شئ واحد في ذهنين
وكالانسان والفرس وكزيد واعم من الكثير نوعا ومن وجه من الواحد نوعا واعم
من الكثير نوعا ومن وجه من الواحد نوعا واعم من الكثير شخصا ومن وجه من الواحد شخصا
كهذا الانسان مع هذا الكاتب اذ هما كثير عددا باعتبار انهما كثير مفهوما وواحد خارجا و
الواحد عددا اعم من جميع الانواع الوحدة وبينه وكل واحد من انواع الكثير منافات صدقا
عند تحقق شرائط المنافات وعند عدم تحققها فبينهما عموم من وجه بمعنى ان ما هو كثير بجهة
قد يكون كثيرا بجميع الجهات وقد لا يكون بل يكون واحدا بالجهة الاخرى كالكثير مفهوما فانه
قد يكون واحدا صدقا وقد لا يكون بل يكون كثيرا من جميع الجهات فالكثير مفهوما الذي يكون
واحدا صدقا يصدق عليه الواحد عددا والكثير مفهوما الذي كثير بجميع الجهات يصدق عليه الواحد
عددا لا الكثير مفهوما والكثير صدقا في قوة النقيض للواحد صدقا واخص من الكثير مفهوما و
يباين الواحد مفهوما واعم من وجه من الكثير نوعا والواحد نوعا فان الانسان والفرس
كثير صدقا ونوعا وزيد وعمرو كثير صدقا لا نوعا بل واحد نوعا والكاتب والضاحك كثير
نوعا لا صدقا والانسان واحد نوعا لا كثير صدقا واعم من وجه من الكثير شخصا فزيد وعمرو
كثير صدقا وشخصا والصورتان الذهنيتان للانسان والفرس كثير صدقا لا شخصا وصورتا
شئ واحد في ذهنين كثير صدقا لا شخصا ومناف للواحد شخصا واعم من الكثير خارجا و
مناف للواحد خارجا والواحد صدقا اعم من وجه من الكثير مفهوما ومطلقا من الواحد نوعا ومن
الكثير شخصا واعم من الواحد شخصا ويباين الكثير خارجا واعم من الواحد خارجا والكثير مفهوما
في قوة النقيض للواحد مفهوما واعم من الكثير نوعا اذ كل كثير نوعا كثير مفهوما ولا ينعكس فان
زيدا وعمرا كثير مفهوما لا نوعا واعم من وجه من الواحد نوعا وكذا من الكثير شخصا والواحد
شخصا فزيد وعمرو كثير مفهوما وشخصا وهذا الكاتب مع الضاحك كثير مفهوما لا شخصا
بل واحد شخصا وصورتا شئ واحد في ذهنين كثير شخصا لا مفهوما وزيد واحد شخصا لا كثير
مفهوما واعم من الكثير خارجا كزيد وعمرو ومفهومين لا وجود لهما في الخارج ومن وجه من الواحد
خارجا كهذا الكاتب مع هذا الضاحك وكالانسان مع الفرس وكزيد والواحد مفهوما يباين
الكثير نوعا واخص من الواحد نوعا واعم من وجه من الكثير شخصا والواحد شخصا فزيد
واحد مفهوما وشخصا ومفهوم لم يتشخص واحد مفهوما لا كثير شخصا ولا واحد شخصا وهذا
الكاتب مع هذا الضاحك واحد شخصا لا مفهوما وزيد وعمرو كثير شخصا لا واحد مفهوما
ويباين الكثير خارجا وهذا الكاتب مع هذا الضاحك والكثير نوعا في قوة النقيض للواحد
نوعا واعم من وجه من الكثير شخصا فهذا الكاتب مع هذا الضاحك كثير نوعا واحد شخصا
وباقي الامثلة ظاهر وكذا من الكثير خارجا ومن الواحد خارجا والواحد نوعا اعم من وجه
من الكثير شخصا والواحد شخصا والكثير خارجا والواحد خارجا وقد مرت الامثلة والكثير
شخصا مناف صدقا للواحد شخصا واعم من الكثير خارجا اذ الكثير شخصا قد يكون

واما الكثير مفهوما

والواحد من جميع الجهات يصدق عليه الواحد عددا

من الواحد مفهوما وقد مرت الامثلة واعم من وجه من الكثير نوعا

والواحد شخصا

بحسب تشخصه في الذهن ومناف للواحد خارجا والواحد شخصا مناف للكثير خارجا واعم من
الواحد خارجا والكثير خارجا مناف للواحد خارجا والله اعلم م ثم كل من الستة مضاف
الى كل منها مضاف الى الشئ اذا نسب اليه يحصل منه ستة وثلثون نسبة س المراد من
بالستة المساوي والاعم والاخص والاعم من وجه والمنافي صدقا والنقيض وما في
قوته فاذا اضيف هذه الستة الى هذه الستة يحصل ستة وثلثون نحو مساوي المساوي
والاعم من المساوي والاخص من المساوي والاعم من وجه من المساوي ومنافي
المساوي ونقيض المساوي ثم يضاف هذه الستة الى الاعم نحو مساوي الاعم
والاعم الى آخره فيحصل ستة وثلثون وهي حاصل ضرب الستة في الستة فقوله مضاف
بالرفع صفة لكل ثم قوله الى كل منها مضاف بالجر صفة لكل مجرور بالى فهذه الامور الستة
والثلثون اذا نسب الى ذلك الشئ يحصل ستة وثلثون نسبة كقولنا مساوي مساوي
الشئ اي نسبته له بذلك الشئ والاعم من الاخص من الشئ اي نسبته له بذلك الشئ
ومنافي نقيض الشئ اي نسبته له بذلك الشئ م وكذا اذا نسب الى كل من الستة المضافة اليه
س اي اذا نسب كل واحد من هذه الستة والثلثين الى كل واحد من الستة المضافة الى ذلك
الشئ كقولنا مساوي مساوي الشئ والمساوي من الاعم من الشئ وهكذا الى
الستة والثلثين اي نسبته له الى الاعم من ذلك الشئ فيحصل ستة وثلثون نسبة
ثم ينسب هذه الامور الى اخص من ذلك الشئ فيحصل ستة وثلثون لغيره وهكذا اه
م لكن النسبة الى مساوي الشئ كالنسبة اليه فهذا الجدول مشتمل على ستة في ستة وثلثين
س اعلم ان المنسوبات ستة وثلثون والمنسوب اليه سبعة امور الشئ مع ستة امور
مضاف اليه لكن النسبة الى مساوي الشئ كالنسبة الى ذلك الشئ فلهذا صارت المنسوبات
ستة وثلثين والمنسوب اليه ستة فهذا الجدول يشتمل على ستة في ستة وثلثين م وما
وقع في بيت واحد اكثر من حرف متصلا فللامتناع س نحو س لمساوي المساوي
م ومنقطعا فللاحتمالات س كما اذا وقع في بيت هذه الاحتمالات الحروف ح ه ف
فالمراد انه يحتمل ان يكون اخص او اعم من وجه او منافيا صدقا فلنشرع في شرح
الجدول اما الجدول الاول فالمنسوب احد الامور الستة والثلثين والمنسوب
اليه عين ذلك الشئ او مساويه فمساوي الشئ مساويه والاعم من مساويه
اعم والاخص من مساويه اخص والاعم من وجه من مساويه اعم من وجه والمنافي
صدقا لمساويه مناف صدقا ولنقيض المساوي في قوة النقيض ثم مساوي الاعم
والاخص من الاعم يحتمل جميع ما في سوى النقيض كالناطق والحيوان والانسان الابيض
والابيض والفرس فان كلا منهما اخص من الجسم الاعم من الانسان ونسبة
هذه الامور الى الانسان ظاهرة وانما لا يقع نقيضا لان الاعم ان ارتفع يرتفع
الاخصان فيلزم ارتفاع النقيضين والاعم من وجه من الاعم يحتمل الاعم والاعم من وجه

والاعم

اعم والاعم من الاعم

والمنافي والنقيض كالابيض والطويل والاسود واللاحيوان الابيض اذ كل اعم من
وجه من الحيوان وهو اعم من الحيوان الابيض ونسبها الى الحيوان الابيض ظاهرة ولا
يكون مساويا او اخص لان ما هو اعم من وجه من الحيوان الاعم من الحيوان الابيض لو كان
مساويا للحيوان الابيض او اخص منه لكان اخص من الحيوان وقد فرضناه اعم من وجه
ومناف الاعم مناف ونقيض الاعم مناف ثم مساوي الاخص اخص والاخص من
الاخص اخص والاعم من الاخص اما مساو او اعم او اخص او اعم من وجه كالجنس
والجسم والانسان والابيض اذ كل اعم من الانسان الابيض الاخص من الحيوان ونسبها
الى الحيوان ظاهرة ولا يكون مباينا لان كل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه ذلك الاعم
وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه هذا الاعم فبعض ما يصدق عليه ذلك الاعم يصدق عليه
هذا الاعم والاعم من وجه من الاخص اما اخص او اعم من وجه كالحيوان الابيض والابيض
اذ كل اعم من وجه من الانسان الاخص من الحيوان ولا يكون مساويا ولا اعم اذ المساوي
والاعم من الحيوان اعم مطلقا من الانسان ولا مباينا لان مباين الاعم مباين للاخص
وقد فرض اعم من وجه منه ومنافي الاخص اما اخص او اعم من وجه او مناف او نقيض
كالانسان الابيض والابيض والجماد واللاانسان اذ كل مناف للانسان الاسود
الاخص من الانسان ولا يكون منافي الاخص مساويا للاعم او اعم منه لان مساوي
الاعم والاعم من الاعم اعم وقد فرض منافيا ونقيض الاخص اعم من وجه كاللاانسان
مع الحيوان اذ لا بد ان يجتمع الانسان مع الحيوان والا لكان الحيوان مساويا للانسان
فاللاانسان الذي هو لاحيوان يوجد بدون الحيوان والحيوان يجب ان يوجد بدون
اللاانسان وهو الذي يوجد مع الانسان ثم مساوي الاعم من وجه والاعم من الاعم
من وجه اما اعم او اعم من وجه كالجسم واللااسود فان كل اعم من الابيض الاعم
من وجه من الانسان ولا يكون مساويا فان الاعم من الابيض وهو اعم من وجه من الانسان
لو كان مساويا للانسان والانسان اعم من وجه من الابيض وهو اعم من وجه من الابيض
لكان اعم من وجه من اللاابيض وقد فرض اعم مطلقا ولا يكون اخص من الانسان
لان كل ما صدق عليه الابيض صدق عليه ذلك الاعم فلو كان ذلك الاعم اخص
فكل ما صدق عليه ذلك الاعم يصدق عليه الانسان فيلزم كل ما صدق عليه الابيض
صدق عليه الانسان لكنه اعم من وجه هذا خلف ولا يكون الاعم من الابيض
مباينا للانسان لان بعض الانسان ابيض وكل ابيض يصدق عليه الاعم
منه فنقيض الانسان يصدق عليه الاعم من الابيض والاخص من الاعم من وجه
اما اخص واما اعم من وجه او مناف او نقيض كالفرس والحيوان والانسان الابيض
والانسان اذ كل اخص من الجسم النامي الاعم من وجه من اللاانسان ونسب هذه الامور
الى اللاانسان بينة ولا يكون مساويا ولا اعم فان الاخص من الجسم النامي الاعم من وجه

واللاانسان يوجد بدون الحيوان لان اللاحيوان يستلزم اللاانسان ح

لا الانسان ع

من اللاانسان لو كان مساويا للاانسان او اعم منه يلزم ان يكون مساوي
الاعم من وجه والاعم من الاعم من وجه اخص وقد قررتنا عه والاعم من وجه من
الاعم من وجه يحتمل الكل كالحس والجسم النامي والانسان والطويل والجماد و
اللاحيوان فان كل واحد اعم من وجه من الابيض الاعم من وجه من الحيوان
ونسب هذه الاشياء الى الحيوان ظاهرة ومنافي الاعم من وجه اما اخص او اعم من وجه
او مناف كالانسان الاسود والاسود والفرس الاسود اذ كل واحد مناف
للابيض الاعم من وجه من الانسان ونسبها الى الانسان ظاهرة كما ترى ولا يكون مساويا
للانسان اذ مساويه اعم من وجه من الابيض وقد فرض منافيا له ولا اعم منه اذ نقيض
الانسان لا يكون منافيا للابيض وقد فرض منافيا ولا نقيضا له اذ نقيض
الانسان يصدق على الاعم من وجه منه وهو الابيض ضرورة وقد فرض منافيا له
ونقيض الاعم من وجه اما اخص كما في الحيوان واللاانسان فان اللاحيوان اخص
من اللاانسان والانسان اخص من الحيوان واما اعم من وجه كما في الانسان
والابيض ولا يمكن ان يكون مساويا ولا اعم لانه يكون كل انسان لا ابيض و
لا مباينا والا يكون كل انسان ابيض ثم مساوي المنافي مناف والاعم من
المنافي اما اعم او اعم من وجه او مناف او نقيض كالحيوان والاسود والفرس اذ كل
اعم من الفرس الاسود المنافي للانسان ونسبها الى الانسان كما ترى ولا يكون مساويا
ولا اخص لان كل ما صدق عليه المنافي يصدق عليه الاعم من المنافي فنجعله صغرى
فلو كان الاعم من المنافي اخص من الشيء او مساويا له يصدق كل ما صدق عليه الاعم
من المنافي يصدق عليه الشيء فنجعله كبرى فيلزم كل ما صدق عليه المنافي يصدق عليه
الشيء هذا خلف والاخص من المنافي مناف والاعم من وجه من المنافي اما اعم او اعم
من وجه او مناف كالاحمر والطويل والاسود اذ كل اعم من وجه من الفرس المنافي
للانسان الاحمر ونسب هذه الامور الى الانسان الاحمر ظاهرة ولا يكون مساويا و
لا اخص فان الاعم من وجه من الفرس لو كان مساويا للانسان الاحمر او اخص فيكون
منافيا للفرس لان مساوي المنافي مناف والاخص من المنافي مناف وقد فرض اعم من وجه
هذا خلف ولا يكون نقيضا لان الاعم من وجه من الفرس لو كان نقيضا للانسان كان الفرس
اعم من وجه من نقيض الانسان وهو محال لان الفرس وهو مناف صدقا للانسان يجب
ان يكون اخص من نقيض الانسان ومنافي المنافي يحتمل ما سوى النقيض كالكاتب
والحيوان والانسان الاسود والفرس اذ كل مناف للحجر الاحمر المنافي للانسان
ونسبها الى الانسان ظاهرة ولا يقع نقيضا لان نقيض الانسان وهو اللاانسان يصدق
على كل ما ينافيه صدقا فلا يكون منافيا له ونقيض المنافي صدقا اعم منه كاللافرس اعم من
الانسان لان كل انسان لا فرس ولا يلزم ان يكون كل لا فرس انسانا بل يمكن ان

الاعم منه ...

واللاانسان ح

يكون لا انسانا لان الكلام في المنافيين صدقا فقط فيمكن ان يرتفعا ثم مساوي النقيض
في قوة النقيض والاعم من النقيض اعم من وجه لان الاعم من نقيض الشيء اخص
من ذلك الشيء وقد ذكرنا ان نقيض الاخص اعم من وجه والاخص من النقيض مناف
صدقا والاعم من وجه من النقيض اما اعم او اخص من وجه كالحيوان والابيض فان
كل اعم من وجه من اللاانسان وهو نقيض الانسان ولا يكون مساويا ولا اخص فانه
مساوي الانسان او الاخص منه مناف لنقيض الانسان وقد فرض اعم من وجه
ولا مباينا لان الاعم من وجه من نقيض الشيء يصدق على ذلك الشيء والمنافي صدقا
لنقيض الشيء اخص من ذلك الشيء لان ما ينافي نقيض الشيء لا بد ان يجتمع مع ذلك
لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فلا يكون مباينا له ولا اعم ولو من وجه لان هذا لا يكون منافيا
لنقيضه ولا مساويا لانه مساوي الشيء ينافي نقيضه صدقا وكذبا وكل منافي النقيض
صدقا فقط فتعين كونه اخص ونقيض نقيض الشيء عين ذلك الشيء هذا هو شرح الجدول
الاول واما الجدول الثاني وهو ان ينسب الى الاعم من ذلك الشيء نحو مساوي مساوي
الشيء اي نسبة له الى اعم من ذلك الشيء فتفصيله يوجب التطويل الممل فانبهك على ضابط
يسهل استخراجه فاقول الاعم من مساوي الشيء اي نسبة له مع الاعم من ذلك الشيء فلما تبين
ان الاعم من المساوي اعم فاذا نسبناه الى الاعم من ذلك الشيء يصير بالنسبة اليه اعم من الاخص
وقد ذكر ان الاعم من الاخص يحتمل ما سوى المباين وهو المطلوب واذا قيل الاعم
من الاخص من الشيء اي نسبة له مع الاعم من ذلك الشيء فطريقه ان الاعم من الاخص اما مساو
او اعم او اخص او اعم من وجه فينسب كل واحد الى الاعم من ذلك الشيء فالمساوي يصير
مساوي الاخص وهو اخص ثم الاعم يصير اعم من الاخص وهو يحتمل جميع ما سوى
المباين ثم الاخص يصير اخص من الاخص وهو اخص ثم الاعم من وجه يصير اعم من
وجه من الاخص وهو اما اخص او اعم من وجه فجمعنا بين ما حصل من الاحتمالات مكررة وغير
مكررة فعلم انه يحتمل ما سوى المباين وفي بعض النسخ كتب لفظ كل ومعناه انه يحتمل كل النسب
كما يقال الاخص من الاعم من الشيء اي نسبة له مع الاعم من ذلك الشيء وطريقه ان الاخص من الاعم
من الشيء يحتمل ما سوى النقيض بالنسبة الى ذلك الشيء فبالنسبة الى الاعم منه يصير مساوي
الاخص او الاخص من الاخص او الاعم من الاخص او الاعم من وجه من الاخص او منافيا
للاخص فمنافي الاخص يحتمل ان يكون نقيضا والباقي يحتمل ما سوى النقيض فثبت احتمال
الكل وقس عليه البواقي وهذا جدول شريف يطلعك على لوازم الشرطيات
ونتايج القياسات وشرائطها المبنية على الاختلاف الموجب للعقم وغير ذلك
وانا متفرد بابداع هذا ولم يسبقني احد في شيء منها الا في ثمانية وهي نسبة
النقيض الى النقيض ونسبة النقيض الى العين والجدول هذا

	بالنسبة الى ذلك الشيء او مساويه	بالنسبة الى الاعم منه	بالنسبة الى الاخص منه	بالنسبة الى الاعم من وجه منه	بالنسبة الى المنافي صدقا	بالنسبة الى ما في قوة نقيضه او نقيضه
ببس	س	ح	ع	ه	ف	ف
عس	ع	سوى لن	ع	ع ه	سوى س د	ه
حس	ح	ح	سوى ق	سوى س ع	ف	ف
هس	ه	ح ه	سوى س ح	كل	ع ه ف	ع ه
صس	ف	سوى كل ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
دس	ق	ه	ف	ح ه	ع	س
سع	ع	سوى ل	ع	ع ه	سوى س ح	ه
عع	ع	كذلك	ع	ع ه	كذلك	ه
صع	سوى له	كل	كل	كل	كل	سوى س
هع	سوى س ع	كل	سوى س ح	كل	كل	سوى ن
مع	ف	سوى كل ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
دع	ف	كذلك	ف	كذلك	كذلك	ح
سح	ح	ح	سوى ق	سوى س ع	ف	ف
عح	سوى له	سوى له	كل	كل	سوى س ح	سوى س ح
حح	ح	ح	سوى ن	سوى س ح	ف	ف
هح	ح ه	ح ه	كل	كل	ع ف ه	ع ه
مح	سوى س ع	سوى س ع	كل	كل	سوى ن	سوى ح
عح	ه	ح ه	سوى س ح	كل	ع ه ف	ع ه ف
سه	ه	ه ح	كذلك	كل	كذلك	ع
عسه	ع ه	سوى له	كذلك	كل	سوى س ح	ع ه ف
حسه	سوى س ع	سوى س ع	كل	كل	سوى ف	سوى ح
هسه	كل	كل	كل	كل	كل	كل
قسه	ح ه ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ح	ح
سه	ح ه	ح ه	كل	كل	ع ه ف	ع ه ف
سفا	ف	سوى س ع	ف	ع ه ف	سوى	ح
عف	سوى س ح	كل	سوى س ح	كل	كذلك	سوى ن
حف	ف	سوى س ع	ف	ح ه ف	سوى ق	ح
هف	ع ه ف	كل	سوى س ح	كل	كل	ع ه ح
لف	سوى ق	كل	كل			سوى س
دف	ع	سوى ل	ع	ع ه	سوى س ح	ه
سق	ق	ه	ف	ح ه	ع	س
عق	ه	ح ه	سوى س ح	كل	ع ه ف	ع ه
حق	ف	سوى س ع	ف	ح ه	ع	س
هق	ع ه	سوى ل	سوى س ح	كل	سوى س ح	ع ه
قف	ح	ح	سوى ق	سوى س ع	ف	ف
ق	عنده ام	ح	ح	ه	ف	ق

م فعلم ان نقيضي المتساويين متساويان والا يصدق احدهما مع عين الآخر ونقيضي
الاعم والاخص على عكسهما لئلا يجتمع نقيض الاعم مع عين الاخص ويلزم التساوي
س اي كل ما صدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص والا يصدق عليه الاخص
فيلزم اجتماع نقيض الاعم مع عين الاخص ولا يلزم ان كل ما صدق عليه نقيض الاخص
يصدق عليه نقيض الاعم لانه ح يلزم مساواة النقيض فيلزم مساواة عينيهما لان نقيضي
المساويين متساويان وقد فرض اخص هذا خلف ولا ينتقض بامر يعم المفهومات لاقم
م اوردوا هذا النقض على نقيضي المتساويين وكذا على نقيضي الاعم والاخص وهو انه
لا نم انه يلزم نقيض الاعم مع عين الاخص وانما يلزم ان لو كان لهما نقيض فان الامر
الذي يعم المفهومات لا نقيض له وقد مر جوابه واعلم ان صاحب القسطاس قال ان
الممكن العام نقيضه ضروري الطرفين ولا نم صدق الممكن العام عليه اذ لا نم ان كل ممتنع
ممكن عام بل الممتنع الذي عدمه فقط ضروري وفيه نظر لان ضروري الوجود والعدم في الخارج
وجوده ليس بضروري في الخارج ولا يلزم من توهمنا بهذا المفهوم كونه كذلك في الخارج
فان اجتماع النقيضين في الخارج من حيث انه مفهوم ما شيء اخر ومن حيث انه يصدق عليه
انه كذا في الخارج شيء اخر وليس الثاني لازما للاول لازما كليا واذا ثبت ان مفهوم
ضروري الوجود والعدم في الخارج فيصدق عليه سلب الضرورتين الوجود فيصدق عليه الامكان
العام وهو سلب ضرورة احدهما فان قلت مفهوم ضروري الوجود والعدم في الخارج
ان لم يصدق انه ضروري الوجود والعدم في الخارج يتاكد الاشكال وهو ان نقيض
الامكان العام لا يصدق على شيء ما لانه لا يصدق على ضروري الوجود والعدم ولا يصدق
ايضا على ما ليس بضروري الوجود والعدم لانه نقيضه فلا يصدق على شيء ما فنعلم انه لو
لم يجب بجواب صاحب القسطاس يتاكد الاشكال قلت هذا مغالطة لان ضروري
الوجود والعدم المذكور اولا وهو الذي تصورناه مفهوما ما هو نقيض الامكان العام
لا ضروري الوجود والعدم المذكور ثانيا وهو ان يصدق انه ضروري الوجود والعدم خارجا
فلا يلزم ان نقيض الامكان العام لا يصدق على شيء انه صادق على جزئياته وهو ضروري
الوجود والعدم في الذهن زيد ونحو ذلك فافهم فانه دقيق جدا م والاعم والاخص من
وجه ان امتنع ارتفاعهما كالانسان والحيوان فنقيضاهما متباينان والا كالحيوان
والابيض فاعم واخص من وجه فاللازم المباينة الجزئية لئلا يلزم المساواة او العموم بين
عينيهما س اي ان لم يثبت بين النقيضين المباينة الجزئية وهي ان يصدق كل منهما
على بعض ما لا يصدق عليه الآخر فاما ان يصدق احد النقيضين على كل ما يصدق
عليه الآخر وهكذا بالعكس وهو المساواة او لا بالعكس فالعموم مطلقا فان كانا اي
النقيضان متساويين يلزم المساواة بين عينيهما وان كانا اعم واخص يلزم العموم
والخصوص مطلقا بين عينيهما وقد فرض العموم من وجه م والمتباينان ان ارتفعا فنقيضا
هما

ليس بضروري الوجود في الخارج لا يصدق انه ضروري الوجود والعدم ح

الوجود ح

شيء ما علم ح

تباينا جزئيا والا فكليا س لانه ان امكن ارتفاعهما كالانسان والفرس فنقيضاهما يصدقان
على شيء وهو الحجر ومع ذلك كل من نقيضيهما يصدق على بعض ما لا يصدق عليه الآخر اذ نقيض
الانسان يصدق على الفرس ولا يصدق عليه نقيض الفرس ونقيض الفرس يصدق على
الانسان ولا يصدق عليه نقيض الانسان وان لم يمكن ارتفاعهما كالفرد والزوج فكل ما
ليس بفرد زوج وكل ما ليس بزوج فرد فبين النقيضين تباين كلي م نسبة الشيء الى نقيض
الآخر كنسبة الآخر الى نقيض الاول س اي اذا كان ج مساويا لنقيض ب فب مساو
لنقيض ج لان نقيضي المتساويين متساويان فاحد المتساويين ج والآخر نقيض ب
فنقيضاهما اي نقيض ج وعين ب متساويان واذا كان ج اعم من نقيض ب فب اعم
من نقيض ج واذا كان ج اخص من نقيض ب فب اخص من نقيض ج فاذا كان ج نقيضا
لنقيض ب فب نقيض لنقيض ج لان معنى قولنا ان ج نقيض لنقيض ب ان ج مساو
لب فب نقيض لنقيض ج اي مساو لج م الا ان يكون عموما من وجه او مباينة بحيث
يرتفعان س اي الا ان يكون النسبة عموما من وجه فان ج اذا كان اعم من وجه
من نقيض ب لا يلزم ان يكون ب اعم من وجه من نقيض ج كالحيوان فانه اعم من
وجه من نقيض الانسان لا يلزم ان يكون الانسان اعم من وجه من نقيض الحيوان وكذا اذا
كانت النسبة المباينة بحيث يمكن ان يرتفع المتباينان فان الانسان يباين نقيض
الحيوان وليس الحيوان مباينا لنقيض الانسان ثم قيد التباين بحيث يرتفع المتباينان
احترازا عن النقيضين كما مر وقوله فنسبة الشيء الى نقيض الآخر انما جاء بكلمة الفاء لكون
هذا الحكم متفرعا على ما ذكر من احكام النقيضين فان ج اذا كان مساويا لنقيض ب فج
احد المتساويين ونقيض ب هو المساوي الآخر وقد ذكر ان نقيضي المتساويين متساويان
فنقيض ج يساوي نقيض نقيض ب اي عين ب وهكذا اذا كان ج اخص من نقيض
ب فنقيض نقيض ب اي عين ب اخص من نقيض ج والحكم في المستثنى وهو ان
يكون النسبة عموما من وجه الى آخره مبني ايضا على ما ذكر من النسبة بين نقيضي الاعمين
من وجه والمتباينين م ثم عين المساوي يناقض لنقيض الآخر ولا ينتقض بما ذكر
س اي بمفهوم يعم جميع المفهومات م وبين الاعم ونقيض الاخص عموم من وجه
مع منع الخلو س اما العموم من وجه فقد مر في شرح الجدول ان نقيض الاخص اعم
من وجه واما منع الخلو فلانه لا يمكن ارتفاعهما لانه يلزم ح عين الاخص مع نقيض
الاعم م وعلى العكس لا يجتمعان ويرتفعان س اي الاخص مع نقيض الاعم لا
يجتمعان ويرتفعان اي يكون نقيض الاخص مع عين الاعم م والاعم من وجه
يجتمع مع نقيض الآخر ويصدق بدونه ولنقيض الآخر قد يصدق بدونه كنقيض الابيض
بدون الحيوان وقد لا كنقيض الانسان بدون الحيوان فبينهما عموم من وجه او مطلقا
س فالابيض اعم من وجه من نقيض الحيوان وكذا الحيوان من نقيض الابيض والحيوان

يمكن ح

فرد ح

وباين

اعم مطلقا من نقيض اللاانسان وهو الانسان وكذا اللاانسان اعم مطلقا من
نقيض الحيوان وهو اللاحيوان م والمباين مباين لنقيض الآخر او اخص س اى
اذا كان المباينان بحيث لا يرتفعان وهما النقيضان وما في قوتهما ففي احدهما مساو
لنقيض الاخر وان كان بحيث يرتفعان فكل اخص من نقيض الآخر وقد مر م
فصل ماهية الشيء تمام ما الشيء هو غير تابع لمحمول س اى تمام ما يحمل على الشيء بهو هو
لكن بشرط ان لا يكون حمله على الشيء بتبعية محمول آخر لذلك الشيء فان الانسان يحمل عليه
الموجود والكاتب والضاحك وعريض الظفر ومنتصب القامة والجسم النامي و
الحساس والمتحرك بالارادة والناطق نطقا عقليا الى غير ذلك فيجمع جميع ما يحمل عليه ثم
ينظر فيها فالامور المفارقة تميز فانها ليست من الماهية بقي الامور اللازمة ثم ينظر فيها
فكل ما يحمل عليه بتبعية شيء آخر كالضاحك فانه يحمل عليه بتبعية انه متعجب ثم المتعجب يحمل
عليه بتبعية انه ذو نطق عقلي فبالضرورة ينتهي الى امر لا يكون حمله عليه بتبعية امر آخر
لئلا يتسلسل المحمولات فذلك الامر المحمول بلا وسط هو الماهية او جزؤها لان ما يحمل عليه
بلا وسط ان كان امرا واحدا فالماهية بسيطة وان كان عدة امور فتمامها هو الماهية
وكل منها جزء الماهية فما ذكرنا من تعريف الماهية حد تام لها مع انه ضابط كلي مسهل
معرف ماهية الشيء الاشياء التي هي في غاية الصعوبة لولا هذا الضابط واما تعريفها
المشهور وهو ما به الشيء هو هو فغير مرضي لان الشيء في قولهم ما به الشيء هو امر عام فالشيء الذي
يكون الانسان به انسانا ان كان ماهية الانسان يجب ان يكون الشيء الذي يكون
الموجود به موجودا ماهية الموجود لان الشيء يطلق على الموجود كما هو يطلق على الانسان لكن
الشيء الذي يكون الموجود به موجودا هو العلة فيكون العلة ماهية الموجود هذا خلف و
ان اريد بالشيء معنى آخر او معنى اخص مما ذكرنا فلا دلالة للفظ عليه ومثل هذا في
التعريفات غير مرضي وايضا لا يصح ان يقال ان الشيء الذي بسببه يكون الانسان
انسانا هو ماهية الانسان لان الباء للسببية فماهية الانسان شيء هو سبب الانسان
او شيء بسببه يكون الانسان انسانا وكل ذلك حشو وايضا الشيء الذي يكون زيد به زيدا
هو الانسان مع تشخصه فان كان هذا ماهية زيد لا يصح قولهم ان النوع تمام
ماهية اشخاصه ولا يرد هذا على تعريفنا لان الشخص انما يحمل عليه بتبعية الوجود فلا يكون
من الماهية م ثم الكلي ان كان تمام ماهية اشخاصه فنوع حقيقي وان كان خارجا
وهو التابع مختصا بها فخاصة وغير مختص فعرض عام وان كان جزءا لها فان كان
تمام الجزء المشترك لها وللاخرى فجنس والا ففصل س اعلم ان المعتبر في هذه الاقسام الحيثية
فان الكلي يمكن ان يكون احد الاقسام الخمسة بحيثية مع انه بحيثية اخرى يكون قسما آخر
كما ان المتحرك جنس للمتحرك بالارادة مع انه خاصة للجسم على ما سيأتي م لان آ لو كان
جزءا محمولا لجميع ما سواه يلزم نفي تعدد البسائط فتميزه عما ليس جزءا محمولا له تميزا ذاتيا س

اعلم انه قد ذكر ان آ لو كان جزءا محمولا لجميع ما سواه يلزم نفي البسائط اعترض عليه انه ان
اريد نفي البسيط فلا نم لزومه لجواز ان يكون آ بسيطا وان اريد نفي تعدد البسائط فلزومه
مسلم لكن امتناعه ممنوع لانه لا يمتنع نفي البسيط لانه لولا هو يلزم تركب كل ماهية من
اجزاء غير متناهية ثم تركب كل جزء منها من اجزاء غير متناهية وهو مح ويندفع هذا المحال
بان يكون جزء واحد بسيطا فيكون جزءا لجميع ما سواه فقال في المتن يلزم نفي تعدد البسائط
وهو مح لان التركيب يمتنع ان يقع مرارا غير متناهية فيكون في التركيب الاول جزءان يكون
كل واحد منهما بسيطا والمتاخرون لما عجزوا عن بيان امتناع نفي تعدد البسائط قرروا
البرهان على وجه لا يرد عليه ذلك الاعتراض وهو ان لا يقال آ لا يكون جزءا محمولا لجميع
ما سواه بل يقال آ لا يكون جزءا محمولا لجميع الماهيات اذ لو كان لكان جزءا لنفسه وهو مح
فيتميز الماهية عما ليس جزءا له اقول فعلى هذا البرهان يجوز ان يكون الشيء فصلا للماهية باعتبار
ان يميزها عن نفس ذلك الفصل وهذا في غاية البعد او تركب الماهية عن غير ذلك
الفصل بتميزها عن ذلك الفصل والبعض قرروا البرهان هكذا وهو ان آ لا يكون
جزءا محمولا لجميع ما سواه اذ لو كان لا يكون شيء اخر وهو ب مثلا جزءا محمولا لجميع تلك
الماهيات لان آ جزء ب لكونه جزءا لجميع ما سواه وليس ب جزءا لنفسه فيكون آ تمام
الجزء المشترك المحمول والمقدر خلافه فهذا البرهان يدل على امتناع كون الشيء
جزءا محمولا لجميع ما سواه لكن مخصوصا بهذا التقدير وهو ان لا يكون تمام الجزء المشترك
واني قد بينت ذلك مطلقا من غير اختصاصه بذلك التقدير فبياننا يكون اخصر و
اتم م ولان آ وهو جزء محمول لد ان لم يكن مشتركا بين د وغيره ففصل والا فان
كان تمام المشترك بينهما فجنس والا يكون جزءا من تمامه وهو ج بين د وه فان ساوى
آ ج كان فصلا له والا كان اعم او الجزء لا يكون اخص ولو من وجه فيكون آ
مشتركا بين ج وز فيكون كذا بين د وز ولا يكون تمامه بينهما اذ المقدر خلافه
فيكون مساويا لتمامه وهو ب لئلا يتسلسل س تقريره ان آ وهو جزء محمول لد
وهو ماهية الانسان مثلا ان لم يكن مشتركا بين الانسان وغيره اي الجزء المحمول على
غير الانسان ففصل وان كان تمام المشترك بينهما اي تمام الجزء المحمول على الانسان
وغيره فجنس وان لم يكن تمام المشترك بين الانسان وغيره كان بعضا من تمام المشترك
وتمام المشترك وهو ج اي الحيوان بين د وه اي بين الانسان والفرس مثلا فج ان
كان مساويا لتمام المشترك وهو الحيوان اي يكون جزءا محمولا عليه لا على غيره ففصل له
فيكون للانسان فصل جنس وان لم يكن مساويا كان اعم اذ الجزء لا يكون اخص ولا اعم
من وجه ولا مباينا فيكون اما مساويا او اعم فاذا لم يكن مساويا كان اعم اي جزءا
محمولا على ج وب اي على تمام المشترك وهو الحيوان وغيره وهو الشجر مثلا فيكون جزءا
محمولا على د وز اي على الانسان والشجر ولا يكون تمام المشترك بينهما اذ المقدر خلافه وقد

فرضنا تمام المشترك بين الانسان والشجر ب فان كان آ مساويًا لـ ب اي جزءًا محمولًا
عليه لا على غيره ففصل وان لم يكن مساويًا اي يكون محمولًا عليه وعلى غيره فنتكلم عليه
كما مر فاما ان ينتهي الى المساواة او يتسلسل فيكون للماهية اجزاء غير متناهية م قيل
لا نم كون تمامه جنسًا اذ ذاتيته لتلك الماهيات لم تعلم وكذا محموليته عليها ولا نم التسلسل
اذ يكفي لكون آ اعم من ب وجود آ في ج بدون ب س هذه ثلثة اعتراضات ذكرها صاحب
القسطاس آ الاول لا نم انه لو كان تمام المشترك بينها وبين الغير كان جنسًا وانما يكون
جنسًا ان لو كان ذاتيًا اي جزءًا لذلك الغير وهذا غير معلوم آ الثاني انه انما يكون جنسًا
ان لو كان محمولًا على ذلك الغير وهذا ايضًا غير معلوم آ الثالث ان التسلسل ممنوع لان
آ يمكن ان يكون اعم من تمام المشترك الثاني ولا يلزم التسلسل اذ يكفي لكونه اعم منه ان
يوجد في تمام المشترك الاول بدون تمام المشترك الثاني لم لا يجوز ان يكون تمام المشترك
الثاني اي بين الانسان والشجر الجسم النامي المنتصب القامة مثلًا ويكون آ هو النامي
فيكون اعم من تمام المشترك الثاني بان يكون موجودًا في تمام المشترك الاول وهو الحيوان
بدون تمام المشترك الثاني م ولا يرد الاولان لان الفرض في الجزء المحمول والمراد
بالمشترك ههنا جزء محمول على الشيء وغيره وبالمساوي جزء محمول عليه فقط فان شئت تبديل
العبارة فنقول آ وهو جزء محمول على د وان لم يكن كذا على غيره وايضًا نقول ان
لم يكن كذا على غيره ح متعام قولنا ان ساوى آ ح س وانما لا يرد الاولان لان البحث
في تقسيم الكلي بالنسبة الى جزئياته فهو ان كان جزءًا للماهية كان جزءًا محمولًا ومعنى المشترك
ما يكون ثابتًا للشيء وغيره فقولنا ان الجزء المحمول مشترك بين الشيء وغيره ان يكون جزءًا
محمولًا على الشيء وغيره فعلى هذا معنى المساواة المذكورة ههنا ان يكون جزءًا محمولًا على الشيء
وغيره فقط فالاعتراض الذي يندفع بادنى تفسير للكلام لا يليق ان يذكره المحققون
بل يجب ان يفسروا الكلام على وجه يسقط الاعتراض لا سيما في مقام يفهم ذلك التفسير من
سياق الكلام م ولدفع الثالث يتقرر هكذا آ ان لم يكن جزءًا محمولًا على غير تمامي المشترك
ففصل وفي المراتب الاخر نقول ان لم يكن كذا بين تمامات المشترك المذكورة س الحكم
ان البرهان المذكور اذا آل الى انه فصل تمامًا مشتركًا احدهما بين الانسان والفرس
والآخر بين الانسان والشجر ح نقول آ ان لم يكن جزءًا محمولًا على غير تمامي المشترك
ففصل على ما سبق انه لا يكون جزءًا لجميع الماهية فيميزه عما ليس جزءًا له وان كان جزءًا
محمولًا على غير تماميين المذكورين كان جزءًا محمولًا على الماهية وعلى ذلك الغير ولا يكون
تمام المشترك بينهما بل بعضًا من تمامه فيحصل تمام مشترك ثالث فان لم يكن آ جزءًا
محمولًا على غير التمامات المذكورة ففصل وان كان فيتكلم عليه كما مر فيتسلسل م و
في القسطاس لدفع الثالث فتقرر هكذا آ لا يكون تمام المشترك بين ح و ز والا كان
كذا بين د و ز والمقدر خلافه ثم منع انه لو كان تمامه بين ح و ز كان كذا بين د و ز

س البرهان المذكور اذا آل الى قولنا آ ان كان اعم من تمام المشترك كان مشتركًا
بينه وبين غيره فح نقول لا يمكن ان يكون تمام المشترك الاول وهو ح وبين
غيره اذ لو كان لكان تمام المشترك بين الماهية وهي د وغيره والمقدر خلافه ثم
قال صاحب القسطاس منع التسلسل ان اندفع على هذا التقرير لكن لزم منع آخر وهو
ان يقول لا نم انه ان كان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره كان تمام المشترك
بين الماهية وذلك الغير م فاقول نقرر هكذا لو كان تمامه بين ح و ز كان جنسًا لهما وهو
المطلوب ولا ينبغي هذا ليرد المنع اذ اشتراك الاخص مع غيره في جزء محمول لا يكون كذا للاعم
لم يثبت امتناعه س اي نقول آ ان كان مساويًا لتمام المشترك الاول كان فصلًا وان
لم يكن مساويًا كان مشتركًا بين تمام المشترك الاول وبين غيره فح نقول ان كان تمام
المشترك بين تمام المشترك الاول وغيره كان جنسًا وهو المطلوب ولا يقول انه لا يكون تمام
المشترك ح بين تمام الاول وغيره اذ لو كان لكان تمام المشترك بين الماهية وذلك الغير
حتى يرد المنع فان هذا المنع وارد لانه يمكن اشتراك الاخص مع شيء في جزء محمول لا يكون
هو جزءًا محمولًا للاعم مثل ان يكون الناطق جزءًا محمولًا على الانسان وعلى الملك او
الفلك مع انه ليس جزءًا محمولًا للحيوان والجسم النامي فالجسم الناطق هو تمام المشترك
بين الانسان والملك والجسم عند المتكلمين والجوهر عند الحكماء وبين الحيوان والجسم اتفاقًا فيجوز
تركب الماهية من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه كالحيوان والناطق ولهذا يمتنع عندهم لزعمهم
ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فان قيل هذا المنع ان اندفع لكن لزم منه منع آخر
وهو ان يقال لا نم انه لو كان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره كان جنسًا لان
المدعى كون جزء الماهية جنسًا للماهية او فصلًا لها ولم يلزم ذلك بناء على المنع الذي ذكرتم
وهو ان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره يمكن ان لا يكون تمام المشترك بين الماهية
وذلك الغير قلنا ان ثبت هذا الدعوى وهو ان تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره بين
الماهية وذلك الغير فظاهر وان لم يثبت هذا الدعوى نقول الجنس اعم من ان يكون قريبًا او بعيدًا
فيراد بالبعيد جنس الجنس او جنس جنس الجنس وعلى هذا م فالمقول في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بح
الماهية جنس ومتفقين فيها نوع حقيقي وما يقال عليه وعلى غيره الجنس قولًا اوليًا اضافي
فيخرج بالاولى الصنف س ذكر في الملخص ان قيد الاولى احتراز عن الجنس البعيد فان النوع الاضافي
انما هو بالقياس الى القريب فالمتأخرون زيفوا هذا الكلام وقالوا هذا على خلاف مذهب
القوم لانهم يجعلون نوع السافل نوع الانواع وانما يكون كذلك ان لو كان نوعًا لكل
ما فوق من الاجناس بل هو احتراز عن الصنف فان الصنف لا يحمل عليه شيء من الاجناس
قولًا اوليًا اصلًا بل بواسطة النوع لما عرف من مذهبهم ان حمل كل عال على غيره بواسطة حمل
السافل عليه اما النوع فلا بد ان يحمل عليه جنس ما حملًا اوليًا فاقول تزييفهم كلام الامام غير
صحيح لان قولهم بانه نوع الانواع لا يدل على انه نوع للبعيد بل نوع النوع له وايضًا قولهم

عند المتكلمين وبين الانسان والفلك عند الحكماء
مع تمام المشترك بين الحيوان والملك ح

تمام المشترك م

جسم ح

بان حمل العالي بواسطة حمل السافل يؤيد قول الامام فيكون كل واحد من الاحترازين صحيحا او جب
الاعتبار م وهو تغاير الحقيقي لانه واجب التركب من جنس وفصل لا هذا س اي الحقيقي
لاحتمال ان يكون بسيطا م ولانه مقيس الى ما فوقه وذا الى ما تحته س لان الاضافي
ما يقال عليه الجنس والحقيقي هو المقول على كثيرين متفقين فهذا المفهوم تغاير ذلك
المفهوم م واخصية المقول على الجنس لا يبطل جنسيته لكونه اعم ذاتا واخص من حيث انه
جنس س هذا اعتراض على تعريف الجنس وهو انه ان كان هذا حد الجنس كان المقول
على كثيرين جنسا له لكنه ليس كذا لانه ان كان جنسا كان جنسا مخصوصا فيكون اخص من
الجنس المطلق فلا يكون جنسا له فاجاب بان المقول على كثيرين اعم من الجنس بالذات فيتنا ول
الجنس والكليات الاربع فان الجنس والنوع واخواتهما مركبات عقلية اعتبارية فالمقول على
كثيرين مختلفين في الماهية في جواب ما هو اذا اعتبر ماهية مركبة فالمقول على كثيرين تمام
المشترك بينه وبين باقي الكليات فهو بالذات جزء اعم للجنس ثم الجنسية عارضة لتلك
الطبيعة كما ان الجنسية عارضة لطبيعة الحيوان فباعتبار عروض الجنسية صار جنسا معينا فبهذا
الاعتبار صار اخص من مطلق الجنس م والجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة مثا
عنه ولا المنطقي اذ ما اضافية فلتضايفهما س اذ معنى الجنس المنطقي كونه مقولا على كثيرين مختلفين
ومعنى النوع المنطقي الاضافي كونه بحسب الجنس واذا كان كل منهما مضافا الى الآخر لا
يكون تصور احدهما بدون الآخر ويسمى هذا دورا معية وهو غير ممتنع وكل شيئين بينهما دور
معية لا يكون احدهما جزء الآخر اذ الجزء لا بد ان يكون متقدما بالذات م واما حقيقية فلا يمكن
تصوره دونه س اي يمكن تصور النوع المنطقي وهو كونه مقولا على كثيرين متفقين في
الماهية بدون الجنس المنطقي فلا يكون هذا جزءا لذلك م ولا العقلي لانه غير جزئه س اي
الجنس المنطقي لا يقوم النوع العقلي لان مقومه ليس الا اجزاءه والنوع العقلي جزؤه النوع الطبيعي
والمنطقي فالجنس المنطقي ليس من اجزاءه م فالجنس العقلي لا يقوم نوعا س اي اذا ثبت
ان الجنس المنطقي لا يقوم نوعا ثبت ان الجنس العقلي لا يقوم نوعا لانه ان كان العقلي
مقوما كان جزؤه وهو المنطقي مقوما م والجنس الطبيعي يقوم النوع الطبيعي الاصل في
والعقلي لتقويمه جزءه لا المنطقي لان مقوم المعروض ان قوم العارض فهو بعضه س اي الجنس
الطبيعي لا يقوم النوع الطبيعي لانه مقوم لمعروض النوع المنطقي وهو النوع الطبيعي فمقوم المعروض
ان قوم العارض فالذي فرض بتمامه عارضا لا يكون عارضا بل يكون بعض هذا الشيء
عارضا وهو البعض الآخر الذي ليس جزء المعروض م وقيل ان وجد الجنس تشخص
والا لا يقوم الجزئي الخارجي س هذا اعتراض على ان الجنس لا يقوم جزئياته الخارجية
لان الجنس غير موجود لانه ان وجد يصير متشخصا واذا لم يكن موجودا لا يكون جزء الموجودات
م وجوابه بان معروض التشخص واحد بالنوع مقول على كثيرين ضعيف اذ لا عارض ولا
معروض الا في الذهن س قد اجيب عن الاعتراض بانه ان وجد لا يصير متشخصا بل يكون

بل يكون امرا واحدا بالنوع مقولا على كثيرين مختلفين في الماهية لكن التشخص يكون عارضا له
لا انه في ذاته متشخص فاقول هذا الجواب ضعيف لان العارض والمعروض ليس الا في العقلي
انما في الوجود الخارجي فلا على ما سبق تحقيقه م والجنس اما اعم الاجناس وهو جنس
الاجناس او اخصها وهو السافل او متوسط او مفرد اي ليس فوقه ولا تحته جنس وكذا
النوع الاضافي بالنسبة الى الانواع والسافل نوع الانواع والجنس ان كان جوابا عن الماهية
وعن كل ما يشاركها فيه فقريب وعنها وعن بعض ما يشاركها بعيد وكلما زاد مرتبة زاد جواب
س فاذا سئل عن الانسان مع كل ما يشاركها في الحيوان يجاب بالحيوان واذا سئل عن
الانسان مع بعض ما يشاركها في الجسم النامي فان كان ذلك المشارك الشجر فالجواب الجسم النامي
وان كان المشارك الفرس فالجواب الحيوان فحصل جوابان واذا زاد مرتبة اخرى كما اذا سئل عن
الانسان مع ما يشاركها في الجسم فان كان المشارك الجماد فالجواب الجسم وان المشارك الشجر فالجواب
الجسم النامي وان كان المشارك فالجواب الحيوان فحصل ثلثة اجوبة وعلى هذا فهذا مبني على ان
تمام المشترك بين تمام المشترك وغيره تمام المشترك بين الماهية وغيرها م والجنس العالي والمفرد
يباينان كل نوع اذ لا نوع الا فوقه جنس س اي لا شيء من مراتب النوع الا وفي فوقه
جنس فلا يقع شيء منهما جنسا عاليا او مفردا م والنوع السافل والمفرد يباينان كل جنس
اذ لا جنس الا وتحته نوع س لكن ليس تحت النوع السافل والمفرد نوع م وبين البواقي عموم من وجه
س اي بين النوع العالي والمتوسط وبين الجنس السافل والمتوسط عموم من وجه فالنوع العالي
مع الجنس المتوسط الجسم بدون الجنس المتوسط العقل والجنس المتوسط بدون النوع العالي الجسم
النامي ثم النوع العالي مع الجنس السافل العقل وبدون الجنس السافل الجسم والجنس السافل
بدون النوع العالي الحيوان والنوع المتوسط مع الجنس المتوسط الجسم النامي وبدون الجنس
المتوسط الحيوان والجنس المتوسط بدون النوع المتوسط الجسم ثم النوع المتوسط مع الجنس
السافل الحيوان وبدون الجنس السافل الجسم النامي والجنس السافل بدون النوع المتوسط العقل
ويجب ان يعلم انه اختلف في كون الجوهر جنسا فان كان جنسا فالعقل يحتمل ان يكون
ماهية واحدة او مختلفة فعلى الاول يكون العقول اشخاصا لها ويكون العقل نوعا مفردا
اذ ليس فوقه ولا تحته نوع ويكون الجوهر بالنسبة الى العقل جنسا مفردا اذ لا جنس فوقه ولا تحته
وعلى الثاني يكون الجوهر جنسا عاليا والعقل جنسا سافلا وكل عقل نوعا منحصرا في
الشخص وان لم يكن الجوهر جنسا فالعقل ان كان ماهية واحدة كان نوعا حقيقيا مفردا
اذ ليس فوقه ولا تحته نوع ولا يكون اضافيا لانه لا يكون الا وان يكون فوقه
جنس وان العقل ماهيات مختلفة يكون العقل جنسا مفردا وكل عقل نوعا منحصرا في
الشخص كما عرفت وهذه صورته م والحقيقي يباين كل جنس ويقع نوعا مفردا وسافلا
فقط فكل منهما اخص منه وبين الحقيقي والاضافي عموم من وجه يجتمعان في السافل ويفترقان
في العالي والمتوسط وفي البسيط س فالنوع السافل اضافي وحقيقي والنوع العالي

والمتوسط اضافيان لا حقيقيان والحقيقي البسيط نوع حقيقي لا اضافي فيعلم من هذا ان النوع الحقيقي لا يجب ان يكون فوقه جنس بخلاف الاضافي وعلم ايضا ان الاضافي بالنسبة الى الحقيقي نوع مفرد وعال لان الاضافي لا يمكن ان يكون فوقه نوع حقيقي ويمكن ان يكون تحته حقيقي كالاضافي المتوسط ويمكن ان لا يكون كالاضافي السافل فالاضافي المتوسط نوع عال للحقيقي لان تحته حقيقيا لا فوقه والسافل نوع مفرد بالقياس الى الحقيقي اي ليس فوقه ولا تحته حقيقي والحقيقي بالقياس الى الاضافي سافل او مفرد والحقيقي ليس تحته اضافي ويمكن ان يكون فوقه اضافي كالحقيقي السافل ويمكن ان لا يكون كالحقيقي البسيط فالحقيقي السافل بالقياس الى الاضافي نوع سافل اي فوقه اضافي لا تحته والحقيقي البسيط مفرد بالنسبة الى الاضافي اي ليس فوقه ولا تحته اضافي واما الحقيقي بالنسبة الى الحقيقي فمفرد اي ليس فوقه حقيقي ولا تحته حقيقي م فهو جنس عال او مفرد او نوع مفرد فقط س اي البسيط اما ان يقع جنسا عاليا او جنسا مفردا او نوعا مفردا ولا يقع قسما آخر من اقسام الجنس والنوع م والمنطقيان جنسان لكل من الاربعة المنطقية س اي الجنس المنطقي جنس للجنس العالي المنطقي والنوع المنطقي جنس للنوع العالي المنطقي واخواته م فكونهما تمام المشترك في الذهن س ثم ورد على هذا انه ان كان جنسا كان تبدل العالي والسافل فصلا وهو امر عدمي فاجاب بقوله م وكون الفصل ح ويمكن تفسيرهما بما لا عدم فيه س كما تقول الجنس العالي ما هو اعم الاجناس اي ما يصدق على جميع الاجناس والمتوسط ما يكون اخص من بعض واعم من بعض واما المفرد فلم يفسر بما لا عدم فيه لكن يكفي لمطلوبنا ان الثلثة الاولى امور وجودية ويمكن ان يفسر المفرد بالجنس القريب البسيط م وفي الطبيعيات المطلق ليس جنسا بل العالي لما تحته واذا كانا س اي المنطقيان م جنسا فالجنس العالي نوع من الجنس عارض للعشر س اي المقولات العشر والعقلاء اختلفوا في ان العارض هل يتنوع بتنوع المعروض ام لا م فان تنوع العارض بتنوع المعروض كان تحته انواع س اي اذا كان العارض يتنوع بتنوع المعروض فالجنس العالي العارض للجوهر يختلف في النوع للجنس العالي العارض للكيف مثلا فيكون الجنس العالي المطلق جنسا تحته انواع وهي الاجناس العالية العارضة للمقولات العشر م والا فنوع سافل س اي ان لم يتنوع العارض بتنوع المعروض فالجنس العالي يكون نوعا سافلا اذ تحته الشخص لا الانواع فالجنس العالي العارض للجوهر والجنس العالي العارض للكيف يختلفان بالشخص لا بالنوع م وفوقه الجنس ثم الكلي ثم المضاف فهو جنس عال س فالكلي يكون من مقولة المضاف م والفصل جزء محمول مميز عما في الجنس او الوجود س اي ان كان للماهية جنس يميزها عما شاركها في الجنس وان لم يكن لها جنس يميزها عما شاركها في الوجود الخارجي والذهني م وذكروا انه لا فصل للجنس العالي اذ لا جنس له ومنع بامكان تركبه من متساويين وبين كل منهما فصل س كما يفرض ان ماهية النفس الحيوانية

عدميا لكون العالي ما لا جنس فوقه لا يتقرر في الامور العقلية ح

والسافل اخص الاجناس اي ما يصدق عليه جميع الاجناس ح

يتنوع ح

24

بجمع ح

هي مبدأ الحس والحركة والارادة م وهو مقوم للنوع مقسم للجنس ومقوم العالي مقوم السافل لا بالعكس والمقسم بالعكس وقالوا هو علة لحصة النوع من الجنس اذ لولا العلية لاستغنى كل عن الآخر فلا تركيب وليس بالعكس والا لكان لازما للجنس س اي ليس الجنس علة للفصل اذ لو كان لكان الفصل لازما للجنس م وجوابه انه لا يلزم من عدم العلة التامة الاستغناء ومن الناقصة اللزوم س اي لا نسلم اما ان يراد بالعلة التامة اي جملة ما يتوقف عليه الشيء او الناقصة اي بعض ما يتوقف عليه الشيء فان اريد التامة لا نم انه لولا العلية التامة بينهما استغنى كل عن الآخر لان الماهية المركبة مفتقرة الى الاجزاء لا الى غيرها وان اريد الناقصة لا نم انه لو كان الجنس علة ناقصة لكان الفصل لازما له وجوابهم ان المراد العلة التامة فلا بد للتركب من علة تامة ولا يمكن ان يكون الامر الخارج جزءا للعلة بناء على زعمهم ان الماهية غير مجعولة م ثم عدم لزوم الحصة واقتضاء التركب الخارجة ممنوع وقد يقع قسرا بلا حاجة س اي لم لا يجوز ان يكون الحصة من الجنس علة للفصل وقوله لو كان لكان لازما للجنس وليس كذلك قلنا لا نم انه ليس بلازم للحصة ويمكن ان يجاب بانه ما لم ينضم الفصل الى الجنس ليس الا طبيعة الجنس وهي غير مختلفة في الحصص وانما تختلف الحصص بالفصول ثم يمنع ان التركب يقتضي الاحتياج وجوابهم ما ذكر انه لا بد للتركب من علة م وفرع على العلية ان فصلا واحدا يقوم نوعا واحدا فقط س لئلا يلزم تخلف المعلول عن العلة م ولا يقع جنسا له س اي لا يكون الفصل جنسا للنوع كما يقال الناطق فصل للانسان والحيوان جنس بالنسبة الى الحيوانات لكن بالنسبة الى العقل فالناطق جنس والحيوان فصل فكون الفصل علة للحصة تبطل هذا المعنى لان طبيعة الفصل ان اقتضى العلية لا يقتضي المعلولية م ويقارن جنسا واحدا فقط س لئلا يلزم التخلف م وجواز التركيب من اعم واخص من وجه يبطلهما س اعلم ان العلية تقتضي هذه الامور بناء على ان الفصل ان كان علة لا يكون اعم من الجنس ٢
ولا اعم من وجه فتثبت هذه الامور لكن لما لم يثبت العلية لجواز تركب الماهية من امرين احدهما اعم من الآخر من وجه كالحيوان والناطق تبطل الامور المذكورة م والقريب واحد فقط كذلك ولانه كمال الجزء المميز س اي الفصل القريب لا يكون الا واحدا بناء على امرين احدهما العلية فلو جاز فصلان قريبان يلزم توارد العلتين على معلول واحد بالشخص وهو محال والثاني ان الفصل القريب كمال الجزء المميز وهو لا يكون الا واحدا م وينتقض بامكان التركيب من متساويين ومبناه على هذا على الكل والعلية فيما له جنس فلا توارد ههنا س اي الحكم المذكور قد بني على الامرين المذكورين فامكان تركب الماهية من امرين متساويين وبين كل منهما فصل تبطل بناء على هذا الحكم على الامر الثاني وهو ان الفصل القريب كمال الجزء المميز لانه اذا تركب الشيء من امرين متساويين

لها فصل واحد منهما اما جنس او فصل وليس شئ منهما جنساً لعدم الاشتراك فكان فصلاً
ولا يمكن ان يكون كل واحد منهما فصلا بعيداً والمجموع فصلاً قريباً لان المجموع نفس الماهية
فيكون الشئ فصل نفسه فيكون كل منهما فصلاً قريباً فان اريد بكمال الجزء المميز الجزء الذي
يقع به التمييز ولا يقع التمييز بغيره فكل واحد لا يكون كمال الجزء المميز لان التمييز يقع بالآخر
وان اريد بكمال الجزء الذي يقع بالآخر وان اريد بكمال الجزء الذي يقع به التمييز ولا يقع يحتاج
في التمييز الى غيره فكل واحد بهذه المثابة فلا يجب ان يكون واحداً وان عنى بكمال جزء يحتاج
اليه في التمييز فكل واحد منهما معيناً لا يحتاج اليه فانتقض بناء كون القريب واحداً على
القريب كمال الجزء المميز لكن امكان التركيب من مساويين لا ينتقض بناء كون القريب واحداً
على الامر الاول وهو علية الفصل للحصة لان على تقدير تركب الماهية من مساويين
يمكن ان يكون كل واحد منهما قريباً لان امتناعه انما كان لتوارد علتين على معلول
واحد بالشخص وهذا مح والحصة والعلية مخصوصة بما اذا تركب الماهية من الجنس والفصل
لان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فاذا تركب الماهية من امرين مساويين لها فهناك
لا جنس فلا يكون الفصل هنا علة فلا امتناع في تعدد الفصل وانما الامتناع مخصوص
بصورة تركب الماهية من الجنس والفصل لانه لزوم المح وهو التوارد ويختص بتلك الصورة
م ثم الفصل الناطق لا النطق وكذا البواقي اذ المحمول مواطاة خمسة س اي المحمول
مواطاة قسم على الكليات الخمس والفصل واحد منها فيكون محمولاً مواطاة وهو الناطق
لا النطق وكذا البواقي فان خاصة الانسان الضاحك لا الضحك والعرض العام الماشي
لا المشي اذ لا بد ان يكون محمولاً مواطاة م ثم لا امتناع في تبادل الجنس والفصل
بحسب شيئين لان الامتناع بناء على العلية ولم يثبت س كالناطق مثلاً فانه فصل
للانسان بالنسبة الى الفرس والحيوان جنس ثم بين الانسان والعقل الناطق جنس
والحيوان فصل ولا امتناع في هذا اذ الامتناع مبني على ان الفصل علة فيمتنع ان
ينقلب العلة معلولاً لكن العلية لم يثبت فلا دليل على الامتناع على ان المثال
المذكور يوجب وجوده م ثم كل من الخاصة واختيها اما غير شامل او شامل وذا
اما مفارق او لازم للوجود كالتعين او للماهية محتاج الى وسط او لا فذلك بعيد
وذا قريب ولولا هما لعلمنا كل لزم او تسلسل س اي لو كان كل لزوم قريباً
لا يحتاج الى الوسط فيكون كل لزوم معلوماً من غير توقف على وسط ولو كان
كل لزوم بعيداً يحتاج كل لزوم الى وسط فلا يحصل العلم بلزوم ما وكل من اللازمين
منتف م وذا بين س اي القريب لازم بين م بمعنى ان تصورهما كاف
للجزم لا بمعنى انه يلزم من تصوره تصور اللازم وقيل لولا هذا س اي القريب بالمعنى
الثاني م لاحتاج القريب الى وسط بل يلزم احتياج القريب الى تصور اللازم
م ونفي اللزوم بلزوم التسلسل س اي قيل لا لزوم بين الشيئين اذ لو كان فاما لم يكن

قلت لا بد الى تصور اللازم س اي لا نسلم
انه لولا القريب بالمعنى الثاني
لزم احتياج القريب الى وسط م

لازما امكن عدمه فيمكن انفكاك احد الشيئين عن الآخر وان كان لازماً فبينهما لزوم
فيتكلم فيه ويتسلسل م واجب بالتزامه في الاعتباريات س اي التسلسل في
الاعتباريات غير ممتنع بل واقع م وبكونه لا في المبدأ اذ لزوم اللزوم متأخر عنه لكونه
نسبة س اي انما يمتنع التسلسل في طرف المبدأ كالتسلسل في العلل اما التسلسل
في غير طرف المبدأ فغير ممتنع كالتسلسل في المعلولات بان لا تقف المعلولات
بل لا يكون بعد كل معلول معلول آخر ففي هذه الصورة ان لزم التسلسل فهو
في الطرف الاخير لان اللزوم نسبة وهي متأخرة عن المنتسبين فيلزم من كل
لزوم لزوم آخر متأخر م والحق انه امر عقلي ليس في الاعيان الا منشأه
بحيث يتمكن العقل من اختراع اعتبارات ليس لها حد معين فيه مطابقة لما
في الاعيان لوجود منشأها فيها س اعلم ان تحقيق الكلام ان يقول ان عنى بقوله
لا لزوم بين الشيئين ان اللزوم بين الشيئين ليس امراً موجوداً فهذا حق و دلالة
البرهان المذكور على هذا المطلوب قطعية لانه لو كان امراً موجوداً لوجب ان يكون
لازما للملزوم والا يمكن ان يكون الملزوم بدونه فلا لزوم بينهما لان معنى اللزوم ان
يكون بينهما امر موجود هو اللزوم بينهما ولم يوجد واذا كان لازما فبينهما لزوم اخر
موجود ثم هذا اللزوم لازم فيلزم التسلسل في الامور الموجودة وايضاً في المبدأ لانه
اللزوم الاول محتاج الى الثاني والثاني الى الثالث الى غير النهاية وان عنى ان الشئ
ليس لازما لشئ آخر ويكون اللزوم اعتباريا فهذا الدعوى باطل والبرهان لا يتم لانه لا يلزم
التسلسل فان العقل يتمكن من اختراع اعتبارات هي اللزوم ولزوم اللزوم الى غير ذلك
فاذا توقف العقل عن الاعتبارات انتهى الاعتبار وتلك الاعتبارات مطابقة لما في الاعيان
لوجود منشأها فيها وهو ان الشيئين وجدا في الخارج معاً م وقيل لا لازم للبسيط لانه
يصير فاعلاً وقابلاً معاً وايضاً يصير مصدر الاثرين واجب بمنع الاول وامكان الثاني
خصوصاً في الاعتباري س اي لا نسلم انه يصير فاعلاً وقابلاً وسلمنا انه يصير مصدر الاثرين وهما
اللازم واللزوم لكن لا نسلم انه ممتنع اذ يصح ان يصدر من الواحد اكثر من الواحد خصوصاً
في الاعتباريات كاللازم مثلاً م ثم اللزوم اما بين مفردين حملاً او وجوداً وذا بين
العلة والمعلول او بين قضيتين س اي كلما صدقت هذه وجب ان يصدق تلك
م وقد يجتمع بعض الخمسة وكلها فالحساس جنس للشام نوع حقيقي بالنسبة الى الحصص
وكذا كل جنس ولو عاليا ثم هي اصناف تحتها اشخاص لان الفصول خارجة
عنها مع جزئيتها للماهية س اي الفصول خارجة عن الحصص مع ان الفصول
اجزاء الماهية م فصل للحيوان خاصة للنامي عرض عام للناطق ولا يبين نوعيته
بانه نوع للمدرك اذ هذا اضافي واحد الخمسة الحقيقي س اعلم ان صاحب القسطاس
بين ان الحساس نوع بانه نوع للمدرك وهذا غير صحيح لان الكلام في اقسام الكليات

الجنس والنوع الحقيقي احد الخمسة لا الاضافي والخامس بالنسبة الى المدرك نوع اضافي
ففي المتن بني انه نوع بانه نوع حقيقي بالنسبة الى الحصص م وشاركت ثنائية اي
اثنان منها في امر كالجنس والفصل في الجزئية وهكذا الى الخماسية س فالجنس والنوع
في انهما مقولان في جواب ما هو والجنس والفصل في الجزئية والجنس والعرض العام
في انهما اعم من الماهية والفصل والخاصة في اختصاصهما بالماهية واذا علمت
الثنائية فشاركة الثلاثة الباقية في عدم ذلك يكون ثلاثية كالفصل والخاصة والعرض
العام في انها لا يصح في جواب ما هو واما الرباعية فكاشتراك ما عدا الجنس في انها غير
مقول بحسب الشركة والخماسية كاشتراك الكل في الكلية م وتغاير الخمسة ليس الا
عقلاً اما خارجاً فتحدها والمصدوق عليه واحد لصحة المواطاة س اي يصدق الحمل بهو هو
كقولنا الانسان ماش فلولا ان الانسان في الخارج عين الماشي لما صح الحمل بهو هو
م لكن بحيث اذا حصل في العقل يلزمها تغايرها فيه فالصورة العقلية يطابق
الخارجية مع اختلافهما في اللوازم س اي اذا وجد الحيوان الناطق في الخارج لزمه كون
ذلك الحيوان عين ذلك الناطق م ثم اذا تصور العقل ذلك الحيوان الناطق تصوراً
مطابقاً لزمه ان يكون الحيوان في الذهن غير الناطق لانهما مفهومان متغايران لان الناطق
في الذهن ذو النطق وليس ذو النطق عين مفهوم الحيوان ولا داخلاً فيه م فانما يكذب
ان حصل فيه تغايرها خارجاً س يعني ان حصل في الذهن ان هذه الكليات متغايرة
خارجاً حصولاً تصورياً او تصديقياً كان كاذباً لانه يكون نسبة غير مطابقة اما اذا حصل
الكليات في الذهن متغايرة لا يكون كاذبة ولا صادقة ايضاً لعدم النسبة ههنا والصدق
والكذب من خواص النسبة ثم اذا حصل في الذهن هذه القضية وهي انها في الذهن متغايرة
كانت صادقة اذ هي مطابقة م ثم اذا حصل فيه وحدتها خارجاً طابقه بلا واسطة س
قد عرفت في صدر الكتاب ان مطابقة ما في الاعيان اما بلا واسطة كما اذا كان زيد في
الاعيان موصوفاً بالعلم فحصل في الذهن ان زيداً عالم واما بواسطة كما اذا حصل
في الذهن ان الجنس كلي فان هذه القضية مطابقة لما في الاعيان بمعنى انها ثابتة
لما في الاعيان بوسائط فاذا حصل في الذهن ان الحيوان والناطق متحد في
الخارج يكون مطابقته بلا واسطة مثل ما حصل ان زيداً عالم م فصل معرف الشيء
لفظاً او مفهوماً يحمل عليه فيفيد تصور ماهيته او تمييزه عن كل ما عداه واخترت هذا
لان تصوره بلا حمله على مطلوب قد لا يفيد ولفوائد لا تخفى س قال في الجامع المعرف
للشيء هو الذي تصوره يقتضي تصور ذلك الشيء او تمييزه عن كل ما عداه وهو
غير مانع لانه يشمل العمى بالنسبة الى البصر ولا جامع لان الحد الناقص وجميع الرسوم
ليس بهذه الحيثية اذ لا يلزم من تصوره تصور الماهية ولا التميز عن كل ما عداه لانه
اذا تصور الجسم الناطق والجسم الكاتب من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يلزم

ان

ان يحضر في الذهن الانسان فكيف يلزم تصور ماهيته او تمييزه عما عداه وهذا
ما قال في المتن لان تصوره بلا حمله على مطلوب قد لا يفيد وقال صاحب الكشف
ما يكون معرفته سبباً لمعرفته هذا اعم مما ذكر في الجامع فقد ده الكثر فقوله ولفوائد
لا تخفى اشارة الى امثال ذلك م فشرط المساواة صدقاً والتقدم ذهناً وكونه اجلى
سواء في الاسمي والحقيقي س الاسمي ما لا يفيد الا ان هذا اللفظ وضع لهذا والحقيقي ما يفيد
غير ذلك ثم قسم الحقيقي فقال م وذا ان ميز تمييزاً ذاتياً فحد والا فرسم ففصل
قريب او خاصة مع جنس قريب حد تام او رسم تام ولا معه ناقص س اي الفصل
القريب مع الجنس القريب حد تام ولا معه ناقص والخاصة مع الجنس القريب رسم
تام ولا معه ناقص فالفصل القريب وحده او مع الجنس البعيد او مع العرض العام حد ناقص
والخاصة تشمل الخاصة المركبة والمفردة كما تكون مركبة من غير كليين عامين كل
واحد اعم من وجه الآخر كما يقال في تعريف العرض موجود في موضوع وتمثل هذا
بل يتصور في اجزاء الماهية ام لا فهذا ما ذكر من تركب الماهية من امرين كل واحد
اعم من الآخر من وجه انه هل يجوز ام لا فالتعريف بهذين الامرين لم يذكر في
كتب المنطق انه اي قسم من اقسام الحد لعدم تجويزهم هذا التركيب فنقول هذا
جائز بل واقع في التركيب الاعتباري بل في التركيب الحقيقي فلم يثبت امتناعه
بل قد بينا ان الحيوان الناطق من هذا القبيل فيكون التعريف بهذا حداً تاماً لانه
تعريف بجميع اجزائه وكل واحد من جزئه جنس قريب وفصل قريب على سبيل التبادل
بحسب بعض الماهيات م والمفرد يعرف اي ثبوته لشيء يفيد تصوره او تمييزه
س اختلفوا في ان المفرد هل يصلح للتعريف ام لا فعند البعض لا يصلح بمعنى ان
تصوره لا يفيد تصور الماهية او تمييزه لكني لما ابطلت كون المعرف هذا بل
المعرف بل ما يفيد حمله على شيء تصوره او تمييزه فبهذا المعنى يصلح معرفاً م فالفصل
يدل على بعض الاجزاء مطابقة والبعض التزاماً س فاذا قيل في تعريف الانسان
الناطق فهو يدل على بعض اجزاء الانسان وهو مفهوم ذي النطق مطابقة و
على البعض الآخر وهو الحيوان التزاماً فان النطق خاصة الحيوان فلا يوجد بدونه
فينتقل الذهن من الناطق الى الحيوان م والخاصة على معناها والمرسوم كذا س
اي يدل على معناها مطابقة وعلى المرسوم التزاماً كالكاتب يدل على مفهوم ذي الكتابة
مطابقة ثم على المرسوم وهو الانسان التزاماً اذ الكاتب لا يوجد الا وان يكون
حيواناً ناطقاً م فثبت امكانه بالخارجي وببعض الاجزاء وبجميعها لا بما قيل
ان تصورات الاجزاء تفيد تصور مجموعها وهما غيران س قد قيل ان التعريف بجميع
الاجزاء باطل لان جميع الاجزاء هو نفس الشيء فاجاب البعض بان مجموع تصورات
الاجزاء يفيد تصور مجموع الاجزاء وهما غيران ففي المتن ابطل هذا الجواب بقوله م

وحده او مع الجنس البعيد او مع العرض العام
رسم ناقص فالخاصة صح

بدل الامام الرازي والجيبه يعلم
قائله القاضي الارموي وتفصيله في شرح المواقف والمطالع
ابو عبد الله

اذ مجموع التصورات ليس معرفاً ولا اجزاء والكلام في هذا س اى الكلام في التعريف بجميع
الاجزاء ولم يثبت بهذا الجواب صحة ذلك لان مجموع تصورات الاجزاء ليس معرفاً
لان المعرف ما يحمل على الشئ مواطأة فيفيد تصوره او تمييزه ومجموع تصورات الاجزاء
ليس كذلك وايضاً ليس اجزاء لما يطلب تعريفه م بل لان جميع الاجزاء مفصلة
وان كانت الوحدة المجموعية منها غير مجموعها من حيث هو واحد مجموعي لان الواحد
في الكثير لا يريده الاكثر س يعني بل التعريف بجميع الاجزاء لان جميع الاجزاء مفصلة صحيح م
هي الحد وجميع الاجزاء من حيث هو واحد مجموعي هي المحدود والاول غير الثاني لانا اذا
فرضنا ان جميع الاجزاء عشرة تسعة منها اجزاء مادية والآخر هو الجزء الصوري وهو
الوحدة المجموعية فاذا اخذناها مفصلة فالوحدة المجموعية ههنا لم تجعل الماهية واحدة
بل جعلتها كثيرة بان جعلت التسعة عشرة لكن المحدود هو الواحد المجموعي الذي جعله
الوحدة المجموعية واحداً فهو بهذا الاعتبار غير ذلك م ثم تصور هذا يوجب تصور ذلك
س فيكون حداً بخلاف الجواب الاول فان مجموع التصورات ليس بحيث يلزم من تصوره
تصور المحدود م ويمكن كون معنى القول نفس المطلوب والتعريف احضاره مجموعاً في
الذهن او بيانه بعد سؤال ما هو او المعرف اللفظ س هذا بيان صحة التعريف بجميع الاجزاء
بطرق آخر انا اذا قلنا في تعريف الانسان الحيوان الناطق والتعريف احضاره مجموعاً
فالمحدود هو المطلوب نفس معنى هذا القول وهو مفهوم الحيوان الناطق والتعريف
احضاره مجموعاً في الذهن او التعريف هو البيان الصادر عن الشخص المعرف بعد السؤال وهي ح
عنه او المعرف هو اللفظ وذلك لان التحديد هو اعلام ماهية الشئ والتعريف هو اعلام
ماهية او ما يميزه عن الغير ولا نسلم انه يجب ذكر امور محمولة على الشئ مواطأة مغايرة اياه
حتى يكون تلك الامور حداً وذلك الشئ محدوداً م فلا يكون تعريف الشئ بنفسه س اى
بهذه الوجوه سقط اشكال انه يلزم تعريف الشئ بنفسه لكن ورد على قوله او المعرف
هو اللفظ انه ح يصير تعريفاً اسمياً وبحثنا في الحقيقي فقال م ولا اسمياً لانه ما
لا يفيد الا انه وضع لهذا باشارة س كما اذا لم يعلم ان الفرس لاى شئ وضع فاشير
الى فرس م او بمرادف س كما لا يعلم معنى الغضنفر فيقال الاسد م وههنا
اراد الماهية س اى في صورة يذكر جميع الاجزاء يكون اللفظ معرفاً تعريفاً حقيقياً
لا اسمياً لانه يفيد معرفة الماهية م واشكال امتناع الطلب باطل س وهو ان كل معلوم
يمتنع طلبه لان طلبه تحصيل الحاصل وكل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه لان الذهن لا يتوجه
اليه فاجاب البعض بان العكس المستوي لعكس نقيض احدهما ينافي الاخرى
فان كل معلوم يمتنع طلبه عكس نقيضه ان كل ما لا يمتنع طلبه فهو ليس بمعلوم فينعكس
الى قولنا بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع وهي تنافي الاخرى اى كل ما ليس بمعلوم يمتنع
طلبه وفي المتن قد رد هذا الجواب بقوله م لا لمنافاة عكس نقيض احد المقدمتين

الاخرى س وانما رده لان عكس نقيضه سالبة وهي لا شئ مما لا يمتنع طلبه بمعلوم
فعكس لا شئ من المعلوم لا يمتنع طلبه ولا منافاة بين هذه وبين القضية الاخرى
هذا ما قالوا ويخطر بالبال انه يمكن ان يقال سلمنا ان عكس النقيض هذه السالبة لكن
يلزمها موجبة سالبة الطرفين وهي ما ذكرنا ونعني بها ما في قوة السالبة ولا نعني
بها المعدولة ومع ذلك ينعكس الى ما ينافي القضية الاخرى فعلم ان الجواب
الذي رده في المتن صحيح وان الرد غير صحيح فنقول بل الامر على العكس لان
المتمسك يقول ان القضية اللازمة وهي قولنا كل ما لا يمتنع طلبه بالنسبة معلوم
موضوعه امر محال لان كل ممكن معلوماً كان او مجهولاً فهو ممتنع الطلب فهو مختص
ح فاذا قلنا كل ما لا يمتنع طلبه ليس ما ليس بمعلوم فبعض افراد المحمول يكون محالاً
ضرورة ان كل ما لا يمتنع طلبه مختص ح وهو بعض افراد ذلك المحمول ففي العكس وهو
قولنا بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع طلبه جعل المحمول موضوعاً باعتبار بعض
افراده وهو الذي قلنا انه ح والمح جاز ان يحمل عليه النقيضان فقوله بعض ما ليس
بمعلوم لا يمتنع طلبه لا يلزم منه كذب قولنا كل ما ليس بمعلوم يمتنع طلبه لجواز ان
يصدق عليه النقيضان فافهم هذا فانه ينجيك عن مغالطة عظيمة وهي التي هدوت بها
تشقشقة من زعم انه لا يجازف حيث قال وينا قض آراء الجدليين الى آخره فانهم
وان كانوا لا يبعدون عن ايراد المغالط ففي هذا المقام الحق واقع في ايديهم لان الشئ
يمكن ان يكون لازماً للنقيضين كما يقال كلما كان العدد منقسماً بمتساويين كان
العدد مقداراً وكلما لم يكن العدد منقسماً بمتساويين كان العدد مقداراً فيقال يلزم
من القضية الاولى كلما لم يكن العدد مقداراً لم يكن العدد منقسماً بمتساويين
فينعكس الى قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد منقسماً بمتساويين لم يكن العدد
مقداراً فهذه القضية تناقض القضية الثانية وهي قولنا كلما لم يكن العدد منقسماً
بمتساويين كان العدد مقداراً او نجعل القضية اللازمة وهي قولنا كلما لم يكن
العدد مقداراً لم يكن منقسماً بمتساويين صغرى والقضية الثانية كبرى فينتج كلما
لم يكن العدد مقداراً كان العدد مقداراً فالجواب عن الطريق الاول بعين ما مر
ان قولنا كلما لم يكن العدد مقداراً لم يكن العدد منقسماً بمتساويين ولا شك ان
المقدم فيه امر مح فما ثبت من التالي على تقدير المقدم يكون ايضاً محالاً فاذا عكس
الى قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد منقسماً بمتساويين لم يكن العدد مقداراً لا شك
ان المقدم ههنا هو الذي كان في الاصل تالياً وقد قلنا انه ح جاز ان يلزمه النقيضان
فلا يلزم من صدق قولنا قد يكون اذا لم يكن العدد منقسماً بمتساويين لم يكن العدد
مقداراً كذب قولنا كلما لم يكن العدد منقسماً بمتساويين كان العدد مقداراً والجواب
عن الطريق الثاني هو انه يلزم قولنا كلما لم يكن العدد مقداراً كان العدد مقداراً لان عدم كون

ح فرد من كل ما ليس يمتنع الطلب ح

فافهم هذا فانه ينجيك عن مغالطة عظيمة

العدد مقدارا امرمح فجاز ان يلزمه كون العدد مقدارا ولما ابطل الجواب المذكور
ذكر الجواب الصحيح وهو قوله م بل لانه قد يطلب ماهية شيء تصور بوجه ما س فانه اذا
تصور الملك بانه واسطة بين الله تعالى وبين الناس طلب ماهيته ثم بعد ذلك اخذ
في تقسيم الماهية فقال م ثم هي اما محمول واحد غير مركب كالواحد او مركب مما
لم يحمل كالعدد واما اكثر س لما عرفت ان ماهية الشيء تمام ما يحمل على الشيء حمل مواطاة
من غير ان يكون تابعا لمحمول آخر فلا يخ من ان يكون ماهية الشيء محمولا واحدا او اكثر
فان كان محمولا واحدا فلا يخ من ان يكون مركبا من اجزاء غير محمولة كالواحد او يكون مركبا
منها كالعدد فانه مجموع وحدات فهذا محمول واحد مركب من اجزاء غير محمولة وهي الوحدات
وان كان ماهية الشيء اكثر من محمول واحد فاخذ في تقسيمها فقال م فلها اجزاء محمولة اما
بلا اجزاء غير محمولة كالبسيط ذي الوضع او معها كالانسان س اعلم ان الماهية اذا كانت
اكثر من محمول واحد كان كل واحد من المحمولات جزء الماهية فلها اجزاء محمولة فلا يخ اما ان لا يكون
لها اجزاء غير محمولة كما اذا فرضنا ان ماهية النقطة البسيط الذي له وضع اي يشار
اليه اشارة حسية لها اجزاء محمولة احدهما البسيط والآخر ذو الوضع لكن ليس له اجزاء
غير محمولة واما ان يكون له اجزاء غير محمولة ايضا كالانسان فان له اجزاء محمولة واجزاء غير
محمولة م فالاجزاء المحمولة تدل على غير المحمولة دلالة اولية ليئلا يكون تابعة لمحمول آخر س اي
اذا كان للماهية اجزاء محمولة واجزاء غير محمولة لابد ان يدل الاجزاء المحمولة على الاجزاء
الغير المحمولة لان الاجزاء الغير المحمولة هي الاجزاء الخارجية والاجزاء المحمولة هي الاجزاء العقلية
والعقلية فيما يكون له وجود خارجي انما يكون صادقة اذا كانت مطابقة للخارج فالبيت
له اجزاء غير محمولة هي الارض والجدار والسقف والاجزاء المحمولة مكان ذو سقف
وجدار مثلا واذا وجب ان يدل الاجزاء المحمولة على الاجزاء غير المحمولة يجب ان يكون
الدلالة دلالة اولية اي بلا واسطة حتى لو كانت بواسطة فح يكون الماهية هي
الواسطة لا ما فرضناه ماهية لان الماهية ما يكون محمولا بلا تبعية لمحمول آخر وهنا ذلك
المحمول تابع للواسطة كما يقال القضية قول تام يحتمل الصدق والكذب او يقال قول تام
يقتضي تصريحه نسبة امر الى امر فهذا التعريف يدل دلالة اولية على اجزائها الخارجية
بخلاف الاول فان احتمال الصدق والكذب من خواص النسبة فيكون له دلالة
التزامية على النسبة فلا يكون الدلالة على الاجزاء الخارجية دلالة اولية م والجزء المحمول
مساو واعم فالاجزاء المحمولة اما ان يكون بعضها اعم منها وبعضها مساويا فتمام ذلك
جنس وتمام هذا فصل س فان الاجزاء الاعم اما جنس قريب او جنس بعيد او فصل
للجنس او جنس الفصل ولا شك ان هذه الثلثة اجزاء للجنس القريب وتمام الاجزاء المساوية
فصل قريب م او كل منها مساو لها فاجزاؤها فصولها س كما فرضنا ان ماهية
النفس الحيوانية مبدأ الحس ومبدأ الحركة الارادية م او اعم فكل جزء اعم من الآخر

من وجه ليحصل منها شيء اخص من ذلك فكل واحد جنس وفصل بالتبادل بحسب
امرين س كما فرضنا ان ماهية الانسان الحيوان الناطق فكل منهما اعم من الانسان
مطلقا ثم كل منهما اعم من وجه من الآخر فكل منهما جنس وفصل بالتبادل بحسب امرين
فبالنسبة الى الحيوانات الجنس الحيوان جنس والناطق فصل وبالنسبة الى المفارقات
الناطق جنس والحيوان فصل م ثم كل جزء اما مركب مما لم يحمل او غير مركب س
اي كل جزء من الاجزاء المحمولة اما مركب من الاجزاء الغير المحمولة او غير مركب م اي كل
جزء من الاجزاء المحمولة فما لاجزاء له اصلا ان عرف بالكل التزاما فرسم والا فاسم س
اي يكون تعريفا اسميا م وما له جزء فتركيبه اما اعتباري اي موقوف على الاعتبار
كالانسان الابيض ومجموع الانسان والحجر فحده يتبع الاعتبار س اي المركب الاعتباري
هو المركب الذي يكون تركيبه موقوفا على اعتبار العقل كما اذا ركب العقل امرا من
الاجزاء المحمولة كالانسان الابيض او من غير المحمولة كالانسان والحجر فحده تابع لاعتبار
العقل م واما حقيقي من محمولات فقط فيتحد بها س اعلم ان التركيب الحقيقي هو
الذي لا يكون بحسب اعتبار العقل بل الشيء في حقيقته يكون مركبا من امور اما
من اجزاء محمولة فقط فيكون الشيء في الخارج غير مركب اصلا م ولا يجب بالجنس والفصل
اذا لم يثبت امتناع الاقسام الاخر س وهو ان يكون التركيب من فصلين او من
جنس وفصل على التبادل م او مما لم يحمل فقط فيتحد بمحمول واحد مركب منه س
اي مما لم يحمل نحو العدد مجموع وحدات م او من كليهما فيتحد بكليهما كما مر س من
اشتراط الدلالة الاولية م فلا يحد الا ذو جزء ولا يحد به الا الجزء والمضاف الآخر يذكر
في الحد على انه خارج س كما يقال الاب انسان تولد من نطفته انسان آخر لابد ان
يذكر في تعريف الاب ان الاب من حيث هو الاب لا يمكن تصوره بدون تصور الابن
لكن الابن خارج عن ماهية الاب وكما يقال العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون
بصيرا فلابد من ذكر البصر في تعريف العمى مع انه خارج عن ماهيته م وما قيل كل ما له
خاصة لازمة بينة غير بديهي التصور مرسوم وما لا فلا خطأ س قد قيل كل ما له خاصة
لازمة بينة اي يلزم من تصوره تصورها ويكون الشيء غير بديهي التصور حتى لو كان بديهي
التصور لا يحتاج الى التعريف فذلك الشيء يمكن تعريفه بالرسم وما لا فلا وقد قال في
المتن هذا خطأ لان اللازم البين للشيء ما يلزم من تصور الشيء تصور اللازم فيكون
الخاصة لازمة بينة لا يوجب ان يكون الشيء مرسوما م والصواب كل ما له خاصة
هو لازم بين لها س اي كل ما له خاصة يلزم من تصورها تصور ذلك الشيء ولا يكون
الشيء بديهي التصور يرسم بها وما لا فلا م تعديل القضايا القضية قول تام لفظي
او عقلي يدل دلالة اولية على نسبة امر لامر او سلبه عنه س اراد بالدلالة الاولية
الوضعية وهي احترازا عن الانشاء فان اضرب يدل على نسبة الطلب الى المتكلم لكن دلالة

بحيث يجب ان يكون في العقل مركبا من اجزاء معينة
وان لم يتميز في الخارج ح

غير اولية لانه موضوع لطلب الضرب لا للنسبة المذكورة واذا قيل اطلب منك الضرب
فانه يدل وضعا على نسبة الطلب الى المتكلم وان كان يفهم منه الطلب م وذا اولى
من التعريف المشهور لتوقف الصدق والكذب على النسبة س التعريف المشهور قول
تام يحتمل الصدق والكذب وما قلنا اولى من هذا لان ما قلنا تعريف بالذاتي وما قالوا تعريف
بغير الذاتي لان احتمال الصدق والكذب من خواص النسبة م ثم هي من حيث انها خبر لا
يدل على وجود امر بل على النسبة فقط والانشاء يدل عليه لانه قول يلزمه حدوث امر لزوما
اوليا ثم لهذا يلزمه نسبة لا تحتمل الكذب س اي لاجل ان الانشاء هو قول هذا شانه
يلزمه نسبة الامر الذي انشأه كالطلب في اضرب الى المتكلم بحيث لا تحتمل الكذب م و
كل خبر بالقياس الى نسبة يحتملها لا تحتمل الكذب اذ هو انشاء بالقياس اليها س اي
الى نسبة يحتملها اي الصدق والكذب م ثم النسبة او سلبها ان كانت بين القضيتين
اي بحكم بصدق احدهما على تقدير الاخرى او سلبه او بالمنافاة بينهما او سلبهما بادوات
مخصوصة فشرطية متصلة او منفصلة والا فحملية س انما قلت بادوات مخصوصة ليخرج
مثل قولنا كل ج ب يلزمه بعض ب ج ونحو الذي يأتيني فله درهم فانه ان اسقطت الرابطة
يبقى قضيتان ونحو ج ب ينافي ليس ج ب م اما قسم الحمليات الحملية ثم موضوع
ومحمول ونسبة او سلبها والرابطة ما يدل عليها وتحذف عند الدلالة فاذا قيل ج ب
فنسبة ج الى ب بالموضوعية غير العكس بالمحمولية فذا ظ ولا يصح اثباته باختلاف الجهة
في العكس س اثبت الامام هذا الحكم باختلاف الجهة في العكس وهذا لا يصح لان في
العكس صار ج محمولا وب موضوعا فاختلاف الجهة في العكس لا يدل على ان نسبة ج الى
ب بالموضوعية غير نسبة ب الى ج بالمحمولية وانما المطلوب هذا م وقد يجب الموضوعية
لا المحمولية كالانسان والحيوان فانه يمتنع ان يوجد الانسان من غير ان يسند اليه
الحيوان ولا يمتنع ان يوجد الحيوان من غير ان يسند الى الانسان وقد ينعكس كالكاتب لا الكل
فانه يمتنع ان يوجد الكاتب بالفعل من غير ان يسند الى الانسان ولا يمتنع ان يوجد
الانسان من غير ان يسند اليه الكاتب بالفعل س بناء هذا المباحث على ان المراد بالموضوعية
نسبة الاسناد اليه والمراد بالمحمولية نسبة الاسناد م ثم هذا باعتبار طبيعتها فالوجوب
لطبيعة احدهما لا يوجبه لطبيعة الآخر والنقض لجهة المحمول لا يرد لان الكلام في طبيعة
احدهما اما باعتبار ذات صدقا عليه فوجوبهما معا للتضايف س اراد بالنقض لجهة
المحمول ان يقال لا يجب ان يكون الحيوان محمول الانسان بل الجهة يجب ان تكون
محمولة على الانسان وانما لا يقال هذا لان الكلام في الطبيعة فان طبيعة احدهما
اذا اوجبت الموضوعية لا يجب ان يقتضي طبيعة الآخر المحمولية وكذا اذا اوجب طبيعة
احدهما المحمولية لا يجب ان يقتضي طبيعة الآخر الموضوعية اما باعتبار ذات يصدق عليه
الموضوع والمحمول فوجوب الموضوعية والمحمولية معا اي اذا كانت موضوعية ج لب واجبة

كانت محمولية ب لج واجبة وكذا على العكس لان موضوعية ج لب بدون محمولية
ب لج ممتنعة وكذا على العكس ضرورة انهما متضايفان م وقد ذكر ان جزء القضية
النسبة بالموضوعية لضرورة القضية عند ضرورتها والاخرى لازمة لها ولا منافاة بين
هذا وبين ما قيل ان الجهة كيفية نسبة هي جزء القضية وهي نسبة المحمول الى الموضوع
لان المراد بها الاسناد اليه لا الاسناد س اعلم ان بعض الافاضل توهم المناقضة
بين الكلامين لتوهمهم ان المراد بنسبة المحمول الى الموضوع نسبة الموضوعية فان نسبة
المحمول الى الموضوع يحتمل الامرين احدهما ان يكون صفة للمحمول فان نسبة المحمول
صفة المحمول وهي الاسناد والثاني ان يكون صفة للموضوع فان الموضوع موصوف بانه
المحمول منسوب الى ذلك الموضوع فنسبة المحمول الى الموضوع يراد بها الاسناد اليه فقوله
الى الموضوع داخل في الصفة هنا وعلى الاول خارج فان في الاول نسبة المحمول صفة قائمة
بالمحمول وفي الثاني النسبة اليه صفة للموضوع وهكذا قولنا ثبوت الحيوان للانسان له معنيان
احدهما ان يراد به الثبوت المنسوب الى الحيوان فعلى هذا لا يكون ضروريا والثاني
الثبوت للانسان اي كون الانسان ثابتا له الحيوان فعلى هذا يكون ضروريا فافهم هذا
فانه دقيق جدا وذهل عنه جميع المتأخرين م وقيل الموضوعية بعد تحقق القضية
فجزؤها النسبة الايجابية والسلبية ورد بانه وهم اذ الالزام مشترك والنسبة بالموضوعية
واضح انها سابقة على وضع القضية اذ هي جزء صوري مقارن لها س قال صاحب
القسطاس ان نسبة المحمولية والموضوعية بعد تحقق القضية وحصل الحكم بشيء على شيء
فيصير المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا فالموضوعية والمحمولية يتحققان بعد تحقق القضية
فجزء القضية النسبة الايجابية في الموجبة والسلبية في السالبة فقال في المتن ان هذا وهم
اذ الالزام مشترك اي اذا كان نسبة الموضوعية بعد تحقق القضية فالنسبة الايجابية ايضا
بعد تحقق القضية لان نسبة الموضوعية ليست الا نسبة ب الى ج اي كون ج بحيث ينسب
اليه ب فاذا كانت متأخرة فالنسبة الايجابية ايضا متأخرة لان النسبة الايجابية ليست
الا نسبة ب الى ج ثم منع كون نسبة الموضوعية متأخرة عن القضية بل هي سابقة في
الذهن على وضع القضية لانه يحصل في الذهن اولا ان زيدا ذات ينسب اليه الكتابة
وهي نسبة الموضوعية ثم القضية او يقال له نسبة الموضوعية هي الجزء الصوري للقضية والجزء
الصوري مقارن لتحقق القضية م واذا قيل ب ج انعكس النسبتان وكل منهما
غير الاخرى وغير كل من الاوليين لاختلاف الجهة في العكس ثم ج ب قد يراد به لفظه
ج نحو الكاتب اسم فاعل او معناه وبحثنا في هذا اي ما يقال له ج هو بعينه ما يقال
له ب اعم من ان يكون ج وب ذاتا او ج ذاتا وب وصفا او بالعكس او كل منهما
وصفا نحو بعض الانسان زيد الانسان كاتب الكاتب الانسان الكاتب ضاحك فلا تقيد
الحمل بهؤلاء اذ الاتحاد ذاتا وليس الغرض ذا بل ثبوت مفهوم ب لذات هو ج و

ومناقضة م
المحمولية وليس كذلك بل المراد بها الاسناد اليه
وهو نسبة الموضوعية م
مطلب فافهم هذا فانه دقيق جدا وذهل عنه جميع المتأخرين
لانه اذا تحقق القضية م

يسمى معناه فيفيد لاختلافهما مفهوماً س هذا جواب السؤال المشهور وهو ان ب ان كان
غير ح لا يصح حمله عليه بهو هو وان كان عينه لا يفيد فاجيب انه بالذات عينه فان
قولنا الضاحك كاتب معناه ان الذات الذي هو كاتب هو بعينه الذات الذي هو كاتب
ضاحك وهو الانسان لكن في المفهوم غيره لان مفهوم الكاتب الذي له الكتابة
ومفهوم الضاحك الذي له الضحك فهما متغايران في العقل فانه يحصل في الذهن
الذي له الكتابة ولا يحصل الذي له الضحك وكذا على العكس واذا كانا في الذات
واحداً يصح الحمل بهو هو واذا كانا في المفهوم متغايرين يكون الحمل مفيداً ثم الغرض
من الحمل ليس اتحاد الذات والا كان الجهة هي الضرورة في جميع المواد بل الغرض ثبوت
مفهوم الضاحك للذات الذي وصف بالكتابة وهو الانسان وسيجيء معنى
المفهوم قبيل بحث المنحرفات م وزيد ضرب اي زيد شيء له الضرب في الماضي س
لما ذكر ان الموضوع والمحمول متحدان في الذات ورد عليه ان المحمول قد يقع فعلاً
فكيف يكون مع الاسم متحداً ذاتاً فاجاب بانه في تاويل الاسم ثم لما بين معنى الموجبة
اراد ان يبين معنى السالبة فقال م فعلى هذا ليس ح ب اي ليس ما يقال
له ح ما يقال له ب سلب النسبة لا النسبة السلب فانه هذا ايجاب في هذا
الفن س اي في المنطق فان نظر المنطقي ليس الى ان المحمول في حقيقته امر ثبوتي او سلبي
فاذا نسب الامر السلبي الى امر نحو كل انسان ما ليس بجماد فهذه القضية موجبة
ليترتب عليها احكام الموجبات كصلاحيتها لان يقع صغرى الشكل الاول وغيرها
م ثم هو س اي الايجاب م لا يوجب وجود الموضوع خارج الذهن لصدق قولنا
هذا ممكن وذلك ممتنع س انما اورد نظيرين لانه ان نوقش وقيل ان
المحمول امر عدمي فالقضية في قوة السالبة فنقول ان كان احدهما سالبة كانت
الاخرى موجبة وكل منهما لا يوجب وجود الموضوع على ان تلك المناقشة ليست بحق اذ
نظر المنطقي ليس الى كون المحمول وجودياً او عدمياً م بل ان كان الموضوع شخصاً
او نسب الوجود او ما يتوقف عليه س اي على الوجود كما يقال الانسان كاتب بالفعل
قولنا الانسان كلي م الى شيء يجب وجوده حال اعتبار النسبة والا فلا س كما يقال
بعض الانسان يكتسب غداً يجب وجود الموضوع غداً ولا يجب وجوده خارجاً حال
الحكم م وما قيل ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته س هذا دليل من قال الموجبة تقتضي وجود
الموضوع فاجاب عنه بقوله م لا نم ان قولنا هذا ممكن معناه ان الامكان موجود
له بل صادق عليه واشتراطه تحققاً في الخارجية معناه القضية التي يكون موضوعها
موجوداً خارجاً فلو لم يوجد خارجاً لا يكون القضية خارجية وليس معيناً على ان الايجاب
من حيث هو ايجاب يوجب وجود الموضوع ثم اراد تحقيق المفهومات التي تقع موضوعاً
ومحمولاً في القضايا فقال س م واعلم ان الشيء اذا لم يكن مفهومه ما يسلب عنه شيء

وتعبير الحقيقة مبني على الاصطلاح س وهو ان الخارجية حم

ذكر حرف السلب والا تحصل س نحو اللاكاتب واللامعدوم م فان شرط وجوده خارجاً
اما تحقيقاً فخارجي اي موجود وهو ح او تقديراً فحقيقي اي ما هو ح على تقدير وجوده و
بعضهم شرطوا فيه امكان الوجود ثم حقيقته طرفين س اي ما يكون كل واحد من المحمول والموضوع
ماخوذاً بحسب الحقيقة نحو كل ح ب حقيقة اي كل ما هو ح على تقدير وجوده هو ب على تقدير وجوده
م حملية في قوة منفصلة اعم من اللزومية والكلية اذ هذه تساوي دائمتها وتلك ضرورتها
س اي المتصلة الكلية تساوي الحقيقية الدائمة اذ المتصلة الكلية هي التي يكون التالي ثابتاً
على جميع مقادير وجود المقدم والحقيقية الدائمة هي التي يكون المحمول صادقاً على الموضوع في
جميع اوقات وجوده المقدر وكل ح ب دائماً حقيقية ما معناها كلما وجد ح يصدق عليه ب
والمتصلة اللزومية تساوي الحقيقية الضرورية لان كل ح ب بالضرورة حقيقية معناها
كلما وجد ح وجب ان يكون ب فاذا ثبت هذا فالحقيقية المطلقة العامة تكون اعم من
المتصلة الكلية ومن المتصلة اللزومية م فهي س اي الحقيقية م بحسب الوجود المقدر
بوجه بجميع الجهات س فالعرفية العامة الحقيقية الطرفين نحو كل كاتب ذي مخلب متحرك
الاصابع ما دام كاتباً ذا مخلب معناها كل ما هو كاتب ذو مخلب على تقدير وجوده متحرك
الاصابع ما دام كاتباً ذا مخلب على تقدير الوجود وكذا في سائر الجهات يعتبر الوجود المقدر
واعلم ان بعض الناس توهموا ان المحمول في الحقيقية الحينية فقولنا ح ب حقيقة الطرفين
معناه ما لو وجد كان ح فهو بحيث لو وجد كان ب ففي ابطال هذا الوهم بقوله م وما
قيل ان محموله الحينية ان عنى ان حمل الحينية يلزمها فحق وان عنى انه الغرض فلا س اي
ان اراد انه كلما صدقت الحقيقية يصدق ان الحينية محمولة فهذا القول صواب و
ان اراد ان الغرض في الحقيقية حمل الحينية والمفهوم من الحقيقية حمل الحينية فهذا غير صحيح
م ومصداق هذا جهة جملة الحمل س اي الدليل على ان الغرض في الحقيقية ليس
حمل الحينية هو جهة الحمل تتعلق بما هو الغرض في القضية م وكل كاتب ذي راسين
متحرك ليست دائمة والحينية دائمة س يعني لو كان الغرض في الحقيقية حمل الحينية
لكان قولنا كل كاتب ذي راسين متحرك الاصابع دائمة لان الحينية محمولة عليه دائماً
فان الكاتب ذا الراسين دائماً بحيث لو وجد كان متحرك الاصابع ما دام كاتباً لكن
هذه القضية لا تعد دائمة بل عرفية عامة فنعلم ان الغرض ليس حمل الحينية بل معناها
ان ما هو كاتب ذو راسين على وجوده ما دام كاتباً ثم عطف على قوله فان شرط وجوده
قوله م وان لم يشترط بل يكفي تصوره فذهني اي ما هو من المتصورات ح لا انه ح
في الذهن اذ قولنا هذا ممكن لا يراد انه كذا فيه اي في الذهن بل هو ح في نفس الامر
اعم من ان يكون في الاعيان او ما يشابهها كما قرر وان قيل ما يصدق في الذهن
انه ح فمرجع ذلك س اي ما فسر الذهني بما يصدق في الذهن انه ح فهذا صحيح فقولنا هذا
ممكن معناه يصدق في الذهن انه ممكن فقوله في الذهن يتعلق بيصدق لا بممكن ثم ما يصدق

الحقيقة نحو كل ح ب حقيقة اي كل ما هو ح على تقدير
وجوده هو ب الخ فهو تساوي دائمتها

في الذهن انه كذا فرع كونه كذا في نفس الامر م وهو اعم من الحقيقي وهو من الخارجي لان
الكلي والممكن والمجهول مطلقا ونحوه لا يراد به انه لو وجد كان كذا س فاعتبار الذهني
صادق على هذه الامور لا الحقيقي م ولا يقول الجيم المقدر ح في نفس الامر بل جسم مقدر
في نفس الامر س جواب اشكال وهو ان يقال انك قلت ان الذهني اعم من الحقيقي
والمراد بالذهني جيم في نفس الامر فيجب ان يكون ح بحسب الحقيقة ح في نفس الامر
وليس كذلك لان الانسان ذا الرأسين انسان على تقدير وجوده ومع ذلك ليس
بانسان في نفس الامر فاجاب بانه انسان مقدر في نفس الامر لا انسان محقق في
نفس الامر اي ثبت في نفس الامر انه انسان على تقدير وجوده ثم عطف على قوله
ان لم يكن مفهومه ما يسلب عنه شئ قوله م وان كان مفهومه ذلك فان اخذ مطلقا
اي لم يشترط له ما شرط بمقابله مما ذكر س اي من الوجود تحقيقا او ذهنيا فهو نقيضه س اي
ماليس جيما خارجيا نقيض الجيم الخارجي وكذا في الحقيقي والذهني م ولما كان معناه ما ليس
ح يصلح موضوعا ومحمولا مواطاة فيجري فيه العكسان ويقع وسط الشكل الاول ذكر شرط
س اي شرط له ما شرط لمقابله من الوجود م فمعدول ومعناه في الخارجي موجود ليس
ح وفي الحقيقي الاخص ممكن ليس ح وفي الاعم والذهني يساوي السالب وقيل معناه
في الحقيقي لزوم السلب ومعنى السالب سلب اللزوم فذا اعم قلت ان اصطلح على هذا فلا
مشاحة لكنه يسقط كثير من قضايا يحتاج اليها وهي ما سوى الضرورية وقولهم بان الحقيقي
اعم من الخارجي يؤيد ما قلنا س اي معنى المحصل والمعدول والسالب ولو كان
معنى السالب والمعدول ما ذكر من سلب اللزوم ولزوم السلب لا يكون الحقيقية المعدولة
اعم من الخارجية المعدولة لانه يمكن ان يصدق ح لا ب خارجية ولا يصدق حقيقية اذ
لا يصدق لزوم السلب م والسالب والمعدول بحسب الاوقات المقدرة كما قرر س اي
السالب والمعدول الحقيقيان بحسب الاوقات المقدرة توضيحا بجميع الجهات فلا يقول
بان العدول هو لزوم السلب اذ ح يختص بالضرورية م ثم كل من هذه المفهومات
يعتبر في كل من طرفي المحصورات الاربع س المراد من هذه المفهومات المحصل الخارجي والحقيقي الاخص
فيحصل مفهومات عشرة يعتبر كل منها في موضوع القضية ومحمولها فتصير الموجبات عشرة
في عشرة وكذا السوالب م لكن المصطلح اعتبار الخارجي ونحوه في الموضوع والمعدول
ونحوه في المحمول لان الحكم على الذات بالمفهوم س فانا اذا قلنا بعض الكاتب ضاحك
ان الذات الذي يصدق عليه الكاتب ذو ضحك ففي طرف الموضوع لا يعتبر العدول
والسلب لان المحكوم عليه هو ذات موصوف بالعنوان سواء كان العنوان وجوديا او
عدميا ولا يختلف شئ من احكام القضايا باختلاف العنوان م وان الخارجية ما ظن ما كذ
وهكذا في غيرها لكني لم اقتصر على هذا بل اذكر جميعها مع لوازمها ان شاء الله تعالى ثم
سالبة كل ما يرفع موجبتها س ان السالبة الخارجية ما يرفع الموجبة الخارجية وكذا في الحقيقية

ثم فان كان مفهوم ح

ثم او تقدير م فسالب وهو ما ليس جيما خارجيا او حقيقيا ح

ثم والحقيقي الاعم والذهني والسالب الخارجي والحقيقي الاخص والحقيقي الاعم والذهني والمعدول الخارجي والحقيقي الاخص ح

31

والذهنية ثم يذكر هنا ما اورد صاحب القسطاس على السالبة الخارجية وهو قوله م
قيل ان شرط وجود الموضوع في خارجيتها فعند عدمه يكذبان وان لم يشترط فموضوع
اعم من الموضوع موجبتها فتصدق الموجبة الكلية بحسب الافراد الموجودة والسالبة الجزئية
بحسب المعدومة س هذا ايراد صاحب القسطاس فاجاب في المتن بقوله م قلت
معناه ليس كل جيم موجود ب اي لا يصدق كل جيم موجود ب اما بان لا يكون له اشخاص
موجودة او يكون ويسلب عنها ب فعند وجوده يتعين هذا فلا يتعلق السلب الا بالموجود
فلم يشترط لكن قيد الموضوع به فلم يصدق م والتقييد بشئ في السلب لا يقتضي ثبوت
القيد ثم قيل الانسان كليا وجزئيا وعاما من حيث هو معان متغايرة فان اخذ جزئيا
فشخصية وعاما فطبيعية ومن حيث هو ان قرن به السور اي لفظ يدل على كمية الافراد
فمحصورة والا فمهملة قلت كونه عاما ان كان عين كونه كليا تكرر والا فلا حصر والحكم
في المحصورات على جزئياته لا عليه من حيث هو وفي الطبيعية على المفهوم المنتزع فلا يتحد المقسم
بينها وبين المحصورات س اعلم ان التقسيم المذكور نقلته من القسطاس ويخطر ببالي
عليه ثلثة اعتراضات ذكرتها في المتن احدها انه ان كان مفهوم كونه عاما عين مفهوم
كونه كليا كان ذكره مكررا وان لم يكن عينه لا يكون القضايا منحصرة فيما ذكر لانه لم يوضع
قضية بازاء ان يؤخذ الماهية بقيد الكلية والثاني ان الحكم في المحصورات على جزئيات
الانسان لا على الانسان من حيث هو لان معناه الماهية من حيث ان يعتبر معها شئ من
العوارض ولا شك انه امر عقلي فكيف يكون موضوعا في المحصورات بل الموضوع فيها اشخاص
الماهية والثالث ان الحكم في الطبيعية على المفهوم المنتزع وهو المفهوم الذي انتزعه العقل من
الاشخاص الخارجية والحكم في المحصورات على الاشخاص الخارجية فلا يكون مورد تقسيم القضية
واحدا لانه ان عني من الانسان ما يصدق عليه انه حيوان ناطق فهو الشخص الموجود خارجا وهو
غير منقسم على الجزئي والكلي وغيرهما وان اريد المفهوم العقلي المنتزع من الاشخاص فهو الذي
يؤخذ من حيث هو وكليا وجزئيا وعاما فالاشخاص الخارجية التي هي موضوعات
القضايا المحصورات ليست من اقسامه فمورد القسمة غير مشترك بين الطبيعية والمحصورات
ولا يمكن ان يقال الانسان اعم من المفهوم المنتزع والشخص الخارجي المنتزع منه لانه لو
كان كذلك فلا بد ان يثبت كلا في مفهوم الانسان فيكون مفهوم الانسان هذا لا الاول
م وقيل الموضوع ان جزئيا فشخصية وكليا فان ذكر السور فمحصورة والا فمهملة فهي
ما موضوعها مفهوم الشئ من حيث هو فالانسان نوع ليست مهملة وهي في قوة الجزئية س
هذا التقسيم ذكر في المطالع وقد قال في المتن م وتناقضات هذا ظاهرة س احدها ان المفهوم
من التقسيم ان المهملة قضية موضوعها كلي بلا سور سواء اخذ من حيث هو او لا فهذا يناقض
قوله ان المهملة ما موضوعها مفهوم الشئ من حيث هو والثاني انه يناقض عدم صدقها على
طبيعية اذ يصدق على الطبيعية اذ يصدق انها قضية موضوعها كلي بلا سور والثالث ان

كون موضوعها المفهوم من حيث هو تناقض كونها الجزئية لان الجزئية ما موضوعها بعض
الاشخاص فالقضية التي موضوعها الانسان من حيث هو كيف يكون في قوة قضية
موضوعها بعض الاشخاص فانه يصدق قولنا الانسان من حيث هو ليس بجزئي ولا يصدق
بعض الانسان ليس بجزئي لان كل شخص من الانسان جزئي م على انه كونها في قوة
الجزئية وعدم صدقها على الطبيعية اخرجاها عن الحصر س اي ما ذكر في المطالع ان المهملة
في قوة الجزئية اخرج الطبيعية عن الحصر وذلك لانه حصر القضايا في الشخصية والمهملة
والمحصورة بالتقسيم الدائر بين النفي والاثبات ثم قال ان المهملة في قوة الجزئية اذ يصدق
الانسان نوع ولا يصدق الجزئية وهي بعض الانسان نوع فيلزم ان لا يصدق المهملة ايضا
لانها تلازم الجزئية فلا يكون الطبيعية مهملة فيخرج عن التقسيم الحاصر وليست شخصية
ولا محصورة وايضا قوله الانسان نوع ليست مهملة فيخرج الطبيعية عن الحصر و
اعلم ان بعض الافاضل قالوا انما اهمل صاحب المطالع ذكر الطبيعية لانها داخلة في
الشخصية واذا كان كذلك فعدم صدق المهملة على الطبيعية لم يخرجها عن الحصر لانها قسم
من الشخصية بناء على ان كل طبيعية من حيث المفهوم شخص فاجاب بقوله م ولا يمهل
لدخولها في الشخصية باعتبار ان كل طبيعية من حيث المفهوم شخصي لان المحصورات ايضا
كذا س فان موضوع قولنا كل انسان حيوان من حيث هذا المفهوم شخصي ايضا فيجب ان
يكون كل القضايا شخصية م بل القسمة من حيث الصدق لا المفهوم س لان قولهم موضوع
القضية ان كان جزئيا فشخصية معناه ان موضوع القضية ان لم يصدق على كثيرين فمعنى
الكلي ان يكون صادقا على كثيرين فعلم ان التقسيم بحسب الصدق م وقد قسم كذلك
وجعلت من المهملة وهي في قوة الجزئية لان الانسان اعم من ان يكون نوعا فيصدق بعض
الانسان نوع س اي قسم كما نقلنا من المطالع لكن جعلت الطبيعية من المهملة مع ان المهملة
في قوة الجزئية بناء على ان الانسان يشمل المفهوم الذهني فهو فرد من افراد الانسان وهو
نوع فيصدق بعض الانسان نوع قلت م الانسان تواطئ الاشخاص لمفهوم واحد
ينتزع منها فهو شخص ذو مفهوم كذا لا نفسه اذ ذاك جوهر فالمفهوم يحمل على الانسان
بكلمة ذو وايضا قد ذكرنا انه لو كان كذلك فلا بد ان يشترك آه م فاطلاقه على ذا بالتجوز
او الاشتراك فان حكم على المفهوم المنتزع بما هو موضوع في الذكر فطبيعية سواء اخذ مجردا
او مقيدا او مجردا ومن حيث هو والا فغيرها فالانسان كلي طبيعية لا قولنا مفهوم المنتزع
او النوع س اي اذا قلنا المفهوم المنتزع من الانسان كلي او نقول النوع كلي لا يكون طبيعية
لان الطبيعية هي القضية المفهوم المنتزع من الانسان كلي او نقول النوع كلي الاشخاص فلا
يتوهم القضية التي يكون المحمول احد الكليات الخمس فهي طبيعية بل انما يكون طبيعية
اذا كان الموضوع مفهوما منتزعا بما هو في الذكر موضوع فافهم هذا فانه مزلة الاقدام جميع
العقلاء الا من عصمه الله م ثم موضوع كل منهما س اي من الطبيعية وغيرها م يتشخص خارجا

او

فلا شك ان الطبيعية ليست من قوة الجزئية مح

وذا عرض س اي الانسان ليس نفس المفهوم لان المفهوم عرض قائم بالذهن والانسان جوهر

التي يكون الحكم على طبيعية ما هو في الذكر موضوع والمراد بالطبيعية مح

مطلب هذا فانه مزلة اقدام جميع العقلاء الا من عصمه الله

او ذهنيا البتة وللمفهوم اصناف بحسب التقييد س كقولنا الانسان الكلي والانسان
المجرد ونحو ذلك م والاشخاص بكثرة حصوله في الذهن س فان مفهوم الانسان
في ذهن زيد غير مفهوم الانسان في ذهن عمرو بالشخص وان كانا واحدا بالنوع م
فان اخذ بحيث لا يتعرض للتشخص وهي لا بشرط شيء فهي مهملة طبيعية او لا كالانسان
نوع الانسان في خسر س فالاول مهملة طبيعية والثاني مهملة غير طبيعية م او اخذ
شخص معين فشخصية او كل شخص او بعضه فمحصورة س لما ذكر ان للمفهوم المنتزع
اشخاصا في الذهن فاذا حكم على شخص معين منها كالحاصل في ذهن زيد في هذه
الساعة كانت شخصية طبيعية وان حكم على كل الاشخاص او بعضه فمحصورة طبيعية و
ان لم يتعرض للتشخص فمهملة طبيعية لكن العادة لم تجر على تقسيم الطبيعية بهذه
الاقسام لما ذكر في المتن وهو قوله م ولم يقسموا الطبيعية عليها وان صح بل العادة
تقييد المفهوم واطلاقه اذ يختلف حكمه بهذا ثم لا يختلف حكم اشخاصه فظهر ان مهملة الطبيعية
في قوة جزئيتها وكذا في غيرها س اي المفهوم وان كان له اشخاص في الذهن لكن الحكم الذي
يصدق على المفهوم لا يختلف بحسب الاشخاص بل يختلف بحسب الاطلاق والتقييدات
فالعادة ما جرت بتقييد المفهوم واطلاقه ولم تجر العادة بتشخصه اذ لا فائدة في ذلك
فان مفهوم الانسان اذا اخذ مطلقا او مقيدا بقيد كالكلية والتجرد وغيرهما فهذا المفهوم
في اي ذهن يقع وفي اي ساعة يقع فحكمه واحد فلهذا لم يقسموا الطبيعية بحسب الاشخاص
بخلاف غير الطبيعية فان اشخاص الانسان الخارجية كزيد وعمرو وبكر مختلفة في الاحكام
كان كل شخص يختص بكثير من الاحكام التي لا يصدق على غيره فيقسم القضايا المتعلقة بها بحسب
الاشخاص م ثم المحمول يؤخذ كذلك س اي جميع ما ذكرنا في الموضوع يمكن اعتباره في
المحمول وهو ان يؤخذ شخصا معينا او كل شخص او بعضه او اهمل فهذا اربعة في الطبيعية
واربعة في غيرها فصارت ثمانية واذا اعتبر في المحمول حصل اربعة وستون قضية نصفها
منحرفات وهي التي تدخل في المحمول كل او بعض وستة عشر ان لا يكون شيء من الطرفين مفهوما منتزعا
وامثلتها ظاهرة وستة عشر ان يكون كل منهما مفهوما منتزعا كما يكون الموضوع الانسان
من حيث هو او بعض افراده الذهنية او كلها او الانسان من حيث هو المتشخص بكونه في
ذهن زيد في هذه الساعة والمحمول الحيوان المقيد على الوجوه الاربعة وستة عشر ان يكون
الموضوع مفهوما منتزعا لا المحمول كما يكون الموضوع الانسان المذكور والمحمول النوع او كل او بعضه
او النوع المتشخص بكونه في ذهن زيد في هذه الساعة وستة عشر عكس هذه فهذه القضايا
نصفها منحرفات وهي التي دخل كل او بعض في محمولاتها م هذا بحسب الجزئيات اما
بحسب الاجزاء فاما ان يحكم على مجموعها من حيث المجموع او على كلها او بعضها او اهمل
ثم كل لفظ في اي لغة يدل على احد الاربع فهو سورها س المراد بالاربع الايجاب الكلي
والايجاب الجزئي والسلب الجزئي م فكل وبعض ان اضيفا الى منكر واحد او جمع

والسلب الكلي

براد جزئياته والى موقوف كذا فاجزاءه يصدق على كل جزء انه رجل فالمفرد يصدق على كل جزئي وبعضه لا على كل الجزئيات وبعضها الذي ليس بواحد س اى لفظ المفرد كالقائم مثلاً يصدق على كل جزئي وبعضه وهو كل من يقوم وبعض من يقوم ولا يصدق على كل الجزئيات وهو كل القائمين فانه لا يصدق على كل القائمين لفظ المفرد اما بعض القائمين فانه اعم من ان يكون واحداً او جمعاً فان كان واحداً يصدق عليه لفظ المفرد وان كان جمعاً لا يصدق عليه لفظ المفرد م ولا على بعض اجزائه س اى لا يصدق لفظ المفرد على بعض اجزائه م واما على كلها فشبه كلام س فقد تكلموا في ان كل اجزاء الشيء عين الشيء او غيره فقال البعض انه عينه وهذا ظاهر وقال البعض ان جميع الاجزاء الشيء كل واحد منها متقدم على الشيء كيف يكون عينه والحق ما ذكرنا في فصل الموقوف انه غيره بالاعتبار وهو ان جميع الاجزاء بعينه م واذا قيل كل من يقوم او بعضها او بعض القائمين او كلهم فكذا فالاول اخص من الثاني وهو من الثالث س فان لفظة كل وبعض في كل من يقوم وبعض من يقوم يراد بهما السور فكل من يقوم كذا معناه ان هذا الحكم ثابت لكل فرد فرد وبعض من يقوم كذا معناه ان الحكم ثابت للفرد ولكن لا يلزم ثبوته لكل فرد اما قوله بعض القائمين كذا فمعناه ان الحكم ثابت لبعض اجزاء مجموع القائمين فالبعض اعم من ان يكون واحداً او اكثر فاذا صدق بعض من يقوم كذا يصدق بعض من يقوم عشرة لان المراد هنا المفرد ولكن لا لكل فرد م ولا لزوم بينهما وبين الرابع اذ يصدق كلهم عشرة س اى يصدق الرابع من غير ان يصدق شيء من تلك الثلثة كقولنا كل القائمين عشرة وايضاً يصدق تلك الثلثة مع عدم صدق الرابع نحو بعض القائمين عشرة ولا يصدق كلهم عشرة لكن لم يذكر هذا لظهوره م واللزوم في كلهم كاتبون للمادة س جواب سؤال وهو انكم قد ذكرتم ان كل القائمين كذا لا لزوم بينه وبين شيء من الثلثة الاول لكن قولنا كل القائمين كاتبون يلزم منه ان كل قائم كاتب فاجاب بان هذا للمادة وهي ان بعض الاحكام لا يصدق على مجموع شيء الا وان يصدق على كل واحد حتى لو جعلنا المحمول قولنا عشرة لا يلزم ذلك م والاوليان فقط محصورتان وليس كل وليس بعض و بعض ليس نحو بعض ج ليس ب للسلب الجزئي لكن الاول يدل على السلب الكلي مطابقة وعن البعض التزاماً والاخيران بالعكس واما لن يجيء للايجاب اى موجبة سالبة المحمول فيراد بليس بالبس لا الاول لان اذ ذكران لاشيء من ج ب ليس للسلب المطلق عرفاً لتكذيبه قولنا لاشيء من الانسان بنائم فهو نقيض الايجاب المطلق س اى لتكذيب العرف هذا الكلام و لو كان في العرف للسلب المطلق لما كذبه العرف لانه يصدق سلب النوم بالاطلاق عن كل انسان فهو في العرف نقيض الايجاب المطلق وهو السلب دائماً وذلك لان في العرف كل سالبة يدفع مادة دخل عليه كلمة السلب بقولنا ليس كل حيوان انساناً فهو لرفع كل حيوان انسان فيكون نقيضه وقولنا لاشيء من الحيوان بجماد لرفع قولنا

لكن اجزاء الجمع جزئياته واحدة فجمع الرجال المجموع المركب من اجزاء ح

واحد ح

معقلة غير المجموع من حيث هو واحد مجموعي اما في الخارج ح

بعض القائمين كذا من غير عكس كقولنا بعض القائمين عشرة ولا يصدق بعض ح

شيء من الحيوان جماد وقيل بعض الانسان نائم فالذي يعتقد خلافه يرده بقوله لاشيء من الانسان بنائم وقوله بعض الانسان نائم يصدق بكونه في بعض الاوقات فرده يكون بالسلب دائماً م بل قولنا لاشيء من ج ب الاوان ينفي عنه ب س اى بل هذا الكلام للسلب المطلق م ثم قيل حق السور ان يدخل على الموضوع لان الحكم على افراده بمفهوم المحمول قلت لا يراد به ان نفس المفهوم المنتزع يحمل على الانسان بهو هو اذ كل انسان حيوان لا يراد به هذا لانه لا يصدق ان افراد الانسان هو نفس المفهوم المنتزع وان اريد لا ينعكس بما موضوعها الافراد ولا يتحد الوسط س اى لو اريد ان افراد الانسان هي نفس المفهوم المنتزع من الحيوان فيلزمه في العكس ان نفس المفهوم من الحيوان هي افراد الانسان فينعكس كل محصورة الى قضية طبيعية لا الى محصورة اذ لم يلزم من الكلام ان افراد الحيوان انسان ولم يذهب احد الى ان يعكس كل محصورة قضية طبيعية وانما قلنا كل محصورة لان بعض المحصورات وهي التي محمولها المفهوم المنتزع نحو بعض النوع الانسان ينعكس الى الطبيعية لانه يلزمه الانسان نوع لكن المدعى انه ليس معنى المحصورة ان الموضوع هو الاشخاص والمحمول هو المفهوم المنتزع اذ لو كان كذا انعكس كل محصورة الى طبيعية وايضاً لو اريد هذا لا يتحد الوسط في القياس كقولنا كل انسان حيوان يراد ان افراد الانسان مفهوم الحيوان ثم قولنا كل حيوان جسم فالمحكوم عليه افراد الحيوان فلا يتحد الوسط فعلم ان المراد بالمفهوم ليس المفهوم المنتزع م بل المراد انه محمول انه المحمول شخص ذو مفهوم كذا ولا نصدق ان المراد اى شخص وهو لا يشترط شيء بخلاف جانب الموضوع س فان المقصود ان اى شخص من الاشخاص محكوم عليه وذلك لان المحكوم عليه انما يكون نفس طبيعة الموضوع وهو المفهوم المنتزع فالقضية طبيعية واما ان يكون المحكوم عليه هو المنتزع منه وهو الاشخاص م فاذا قصد س اى قصد في طرف المحمول ان المراد اى شخص م و دخل فيه الحرف فيجب اختلاف الطرفين كيفاً اى السلب ان احد الطرفين شخصاً مسوراً اذ لا افراد له س اعلم اولاً ان سلب السلب ايجاب فاذا كان في القضية سلب واحد فالقضية سالبة وان تعدد السلب فان كان شفعاً فالقضية موجبة وان كان وتراً فسالبة فاختلاف الطرفين كيفاً يكون شاملاً لما يكون السلب في احد الطرفين دون الاخرى ولما يكون عدد السلب في الطرفين مختلفاً في كونه وتراً في احدهما شفعاً في الاخر لان السلب الوتر سلب و السلب الشفع ايجاب فيكون الطرفان مختلفين في الكيف اذا عرفت هذا فاعلم ان احد الطرفين ان كان شخصاً مسوراً فح لا يصدق موجبة اصلاً اذ لا افراد للشخص فيصدق السالبة م او المحمول موجباً كلياً اذ لا يصدق كل من افراد شيء على شيء ما س فانه لا يصدق كل افراد الانسان على شيء ما لانه ان يصدق على شيء هذا المفهوم وهو زيد لا يصدق عليه الفرد الاخر وهو عمرو م او سالباً جزئياً لهذا الدليل س وهو ان كل افراد شيء لا يصدق على شيء ما فلا يصدق بعض الانسان او كل الانسان كل حيوان فيصدق بعض الانسان ليس بعض الحيوان

لانه لا يصدق ان افراد الانسان هو نفس المفهوم المنتزع ح

وانما قلنا ح

الفرد ح

وكذا كل انسان ليس بعض حيوان م فبعض الافراد كل شيء مسلوب عن كل
شيء واوردوا النظير كل انسان او بعضه ليس بعض حيوان وكذا ان كان سالبا
كليا او نقيضه ان لم يصدق المحمول على الموضوع واتفاقهما اي الايجاب صدق س
اي انه كان المحمول المستور سالبا كليا فانه كان المادة مادة الامتناع او الامكان
غير الواقع يصدق اختلاف الطرفين وهو في قوة السلب نحو كل انسان او بعضه او
الانسان او زيد لا شيء من جماد ولا يصدق اتفاق الطرفين وهو في قوة الايجاب نحو
لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان لا شيء من جماد واما في مادة الوجوب او الامكان الواقع
فعلى العكس اي يصدق الاتفاق نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان لا شيء
من الحيوان ولا يصدق الاختلاف نحو كل انسان او بعضه او الانسان او زيد لا شيء
من الحيوان وكذا ان كان المحمول المستور موجبا جزئيا اي الاختلاف في مادة الامتناع
والامكان غير الواقع نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بعض جماد * ويصدق
الاتفاق في مادة الوجوب والامكان الواقع نحو كل انسان او بعضه او الانسان او زيد
بعض حيوان ولا يصدق الاختلاف نحو لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بعض
حيوان م وفيه نظر لان القضية المذكورة تستلزم ليس بعض الانسان بعض الحيوان
فلا يجب اتفاقهما في الموجب الجزئي س اي في قوله واتفاقهما نظر فانه لا يجب اتفاق
الطرفين وهو الايجاب في مادة الوجوب لان اختلاف الطرفين وهو السلب صادق
ايضا في مادة الوجوب نحو ليس بعض الانسان بعض الحيوان وانما يصدق هذا لانه
المراد ببعض الحيوان بعض اشخاصه ولا شك ان بعض اشخاص الحيوان وهي
ما عدا الانسان مسلوب عن بعض اشخاص الانسان بل عن كلها على ان القضية المذكورة
وهي قوله واوردوا النظير كل انسان او بعضه ليس بعض حيوان قد حكموا بصدقها و
هي تستلزم قولنا ليس بعض الانسان بعض الحيوان لان تلك القضية المذكورة اما
معدولة المحمول او سالبة فهي اما اخص او مساوية لهذه السالبة وانما قالوا ان قولنا
ليس بعض الانسان بعض الحيوان كاذب لتوهم انه نقيض لقولنا كل انسان
بعض الحيوان وهذه القضية صادقة فنقيضها كاذب فلدفع هذا الوهم قال م نعم
لا تنافي بين هذه وبين قولنا كل انسان بعض حيوان وكذا بين لا شيء من الانسان
بعض حيوان وبين كل انسان او بعضه بعض حيوان لان الحكم بالافراد فلا تنافي
بين ثبوت بعضها لشيء وسلب بعضها عنه وفي غير المنحرفة ثبوت مفهوم المحمول
نقيض اتحاد بعض اشخاصه ببعض اشخاص الموضوع في الكلية الجزئية وبكله في الكلية
وسلبه ان لا يتحد شيء منه ببعضه او بكله س اي في غير المنحرفة لما كان المحمول هو المفهوم
من غير تعيين الاشخاص فصدق الموجبة الكلية بان يتحد بعض اشخاص المحمول بكل
الموضوع والموجبة الجزئية ان يتحد بعضها ببعضها والسالبة الكلية ان لا يتحد شيء من

* ولا يصدق الاتفاق نحو كل انسان او بعضه او الانسان او زيد بعض جماد

اشخاص

اشخاص المحمول بشيء من اشخاص الموضوع والسالبة الجزئية ان لا يتحد شيء من افراد
المحمول ببعض افراد الموضوع لانه صدق الموجبة غير المنحرفة انما هو بصدق مفهوم المحمول
على كل افراد الموضوع او بعضها فانه صدق بعض افراد المحمول عليه يصدق مفهوم المحمول
على كل افراد الموضوع او بعضها عليها على ما مر من معنى المفهوم فرفع الموجبة وهو السلب
لا يكون الا بانه لا يصدق شيء من افراده عليها وانما اختير هذا لما مر آنفا انه صدق كل افراد
الشيء على شيء ممتنع فسلب بعض افراد شيء عن كل شيء صادق في جميع المواد فلم يلتفت
في غير المنحرفة الى هذين الامرين اما الى الاول فلامتناعه في جميع المواد واما الى الثاني
فلصدقه في جميع المواد فلم يوضع قضية دالة على شيء من هذين الامرين بل النظر في جانب
المحمول الى صدق بعض افراده ونقيض هذا فاعتبر مفهوم المحمول فصدقه يستلزم
الايجاب الجزئي وعدم صدقه يستلزم السلب الكلي في طرف المحمول م فكل ج ا او بعضه
بعض ب يساوي كل ج او بعضه ب ولا شيء من ج بعض ب اعم من لا شيء من ج ب وليس
بعض ج بعض ب اعم من ليس ج ب س اي كل ج بعض ب يساوي كل ج ب وبعض
ج بعض ب يساوي بعض ج ب ولا شيء من ج بعض ب اعم من لا شيء من ج ب كقولنا
لا شيء من ج ب كقولنا لا شيء من الانسان بعض الحيوان فانه صادق لجواز ان يكون بعض الحيوان
ما عدا حقيقة الانسان من الحيوان وليس بعض ج بعض ب اعم من ليس بعض ج ب م ثم
كل جيم ب لا يراد به الجيم الكلي ولا المجموع لا لما قيل ان الحكم لا يتعدى من الاوسط الى الاصغر
لانه يتعدى ان الحد الاوسط س كما يقال الجيم الكلي هو الباء الكلي والباء الكلي ا ينتج ان الجيم
الكلي ا وكما يقال مجموع ج مجموع ب ومجموع ب ا ينتج ان مجموع ج ا م ولكن لا يوجب هذا
عدم اعتبارهما كالجزئية س اي عدم تعدي الحكم لا يوجب عدم اعتبار قضية يكون موضوعها
الجيم الكلي وقضية يكون موضوعها مجموع ج كالقضية الجزئية فانها معتبرة مع انه لا يتعدى الحكم
من الاوسط الى الاصغر فيها فيمكن ان يراد بكل جيم الجيم الكلي او المجموع مع انه لا يتعدى الحكم اذا لم يتحد
الوسط بل لا يراد وضعا واصطلاحا بهذا اللفظ مع انهما معتبران فيراد به كل ما صدق عليه ج
بالفعل وقتا ما ذهنا او خارجا وهو من اشخاصه فلا يكفي امكان الصدق فاذا قصد هذا يقال
ما يمكن ان يكون ج فاما لان ج صادق عليه بالفعل واما المسمى فالمنتج غير مخرج والمنتج غيره واخل م
قد قيل اخرج الشيخ المسمى وهذا بناء على توهم ان المسمى من جملة الاشخاص كما مر في قسمة القضايا
على الطبيعية وغيرها وقد ذكرنا ان المفهوم المنتج ليس من افراد الانسان فان اريد بالمسمى المنتج
منه على ما مر تفسيره قبيل بحث المنحرفات فهو غير مخرج وان اريد المنتج على ان مراده هذا فهو
غير داخل على ما ذكرنا فكيف يخرج س فلا يرد انه يصدق بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان
بنوع مع كذب النتيجة والعكس المصطلح من حيث المفهوم وان صدق بتبديل عين احد
الطرفين م اعلم ان صاحب القسطاس قد ذكر ثلثة اعتراضات على تقدير ان لا يكون المفهوم
المنتج مرادا الاول ان الجزئية لا ينعكس جزئية فانه يصدق بعض النوع انسان ولا يصدق بعض

الانسان نوع لان بعض الانسان اذا لم يتناول المفهوم المنتزع بل يراد به الاشخاص الخارجية
لا يصدق بعض الانسان نوع فلا يصدق الجزئية جزئية والثاني انه لا ينعكس السالبة الكلية او
يصدق لا شيء من الانسان بنوع لمعنى انه ولا شيء من الاشخاص الخارجية بنوع ولا يصدق لا شيء من النوع
بانسان لان بعض النوع الانسان والثالث انه لا ينتج ضرب من الشكل الاول وهو بعض الانسان
بنوع مع انه لا يصدق النتيجة وهو ليس بعض النوع بنوع لان كل نوع نوع فانما قال لكذب العكس المصطلح
لان المصطلح ان يراد بالموضوع الاشخاص وبالمحمول المفهوم والعكس بهذا الطريق لا يصدق
فيما ذكرنا وان كان يصدق العكس بتبديل عن الطرفين فان بعض النوع الانسان
معناه بعض النوع مفهوم الانسان فيصدق ان مفهوم الانسان نوع وقوله لا شيء من
الانسان بنوع معناه لا شيء من اشخاص الانسان بنوع فيصدق لا شيء من النوع باشخاص الانسان
لكن هذا العكس وهو تبديل عين الطرفين غير معتبر لان الموضوع يجب ان يكون الاشخاص
والمحمول يجب ان يكون المفهوم وههنا قد جعل في عكس الجزئية المفهوم موضوعا وفي عكس
السالبة الكلية الاشخاص محمولة فاجاب في المتن عن هذه الاعتراضات بقوله م لان الموجبة
تنعكس جزئية ان صلح محمول الاصل للسور كبعض الانسان زيد س فانه تنعكس الى قولنا زيد
انسان فقولنا بعض النوع انسان ينعكس الى قولنا الانسان نوع د ذلك لان العكس تبديل
الطرفين وكلمة السور خارجة عن الطرفين فان لم ينعكس بعض الموجبات الى الجزئية لا يقدح
ذلك في صدق العكس م والانسان في الاول س اي في قولنا بعض الانسان نوع م
مفهوم المنتزع فيصدق عكسه ويستوران صلح وفي الثاني وهو قولنا لا شيء من الانسان
بنوع المنتزع منه ان العكس فالعكس صادق س وقولنا لا شيء من النوع بشيء من اشخاص
وتبين من هذا جواب عدم انتاج القياس وهو ان الوسط غير متحد لانه يعني بالانسان في
الاول المفهوم المنتزع وفي الثاني الاشخاص واما قوله ان المحمول هو المفهوم فحق لكن لم
يفرق بين المفهوم المنتزع منه والمنتزع ولم يعلم ان المحمول في المحصورات المفهوم المنتزع
منه على ما قرر م ففي قولنا لا شيء من النوع باشخاص الانسان المحمول هو المفهوم المنتزع منه س اعلم
انه اذا قيل ان قولنا لا شيء من الانسان بنوع العكس الى قولنا لا شيء من النوع بانسان بمعنى لا شيء من
النوع باشخاص الانسان قال صاحب القسطاس ان هذا تقييد واحكام المنطق مبنية على الاطلاق
لا على التقييد اذ لو صح التقييد ينعكس السالبة الجزئية كنفسها كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان
ينعكس الى قولنا ليس بعض الانسان بحيوان ويصدق ايضا لا شيء من الانسان بحيوان اي بحيوان
ليس حصة الانسان فقولنا لا شيء من النوع بانسان اي باشخاص الانسان يكون تقييدا فاشار
في المتن م وهذا ليس بتقييد س على ما قرر ان اطلاق الانسان على المنتزع منه وهو الاشخاص
وعلى المنتزع ليس على سبيل التواطؤ بل الاطلاق على المنتزع على سبيل المجاز او الاشتراك فان كان
على سبيل المجاز فارادة الحقيقة لا يكون من باب التقييد وهذا ظاهر فلظهوره لم يتعرض في
المتن وان كان على سبيل الاشتراك فليس بتقييد ايضا م لان تعيين احد محتملي المشترك

ليس

ليس بتقييد س اذ التقييد لا يكون الا في المطلق والمشترك بالنسبة الى المعنيين ليس
بمطلق فلا يكون التعيين تقييدا ولو كان تقييدا فليس تقييدا محظورا بل تقييد واجب
لانه لا بد في المشترك ان يراد منه معنى معين م فصل مدلول الحمل والسلب في نفس
الامر لا بد له من كيفية فيها فهي مادة القضية ولفظ او معنى طابقها جهتها فكل انسان جماد
بالضرورة لا يسمى ضرورية وتطلق ايضا على الدال على كون الشيء مادة فهذا قد يطابق وقد لا
س فانه اذا قيل الانسان جماد بالضرورة فقوله بالضرورة يدل على ان المادة في نفس
الامر هي الضرورة مع انها غير صادقة م ثم اعمها الامكان فاما ان لا يؤخذ مع الفعلية
او يؤخذ وكذا الضرورة معها س اي مع الفعلية اي اما ان لا يؤخذ مع الفعلية الضرورة او
يؤخذ م وهي امتناع زوال مدلول الحمل او السلب اما ازلا وابدا وهي ذاتية وقد فسرت س اي
الضرورة الذاتية م بالثابتة ما دام الذات موجودا فيختص بالخارجية وبالثابتة ازلا وابدا وتسمى
ان هذه هي الازلية اي ما دام موجودا مع ازليته فهذا اخص من الاول س وهي الثابتة ما دام الذات
موجودا فالفساد الزم م وهو ما ذكر ان ذلك التفسير يختص بالخارجية ولا يتناول الحقيقية والذهنية
وانما يكون الفساد الزم لانه يختص بالخارجية الموجودة ازلا وابدا فلا يكون قولنا كل انسان حيوان
ضرورية اذ الموضوع غير موجود ازلا وابدا س وعدم الانحصار فيها وفيما سياتي ابين م لما
قسمت القضايا على هذه المذكورات يجب ان يكون منحصرة فيها لئلا يكون القسمة مفصولة غير منتشرة
فيجب ان يكون اقسام الضرورة منحصرة في الذاتية وفيما سياتي وهي الوصفية ونحوها فان فسرت
الذاتية بالثابتة ما دام الذات موجودة لا يكون الضرورة منحصرة في الذاتية وفيما سياتي لانه
اذا لم يكن الذات موجودا كقولنا بالضرورة اجتماع السواد والبياض اجتماع الضدين فلا شك
ان هذه القضية ضرورية مع انه لا يصدق عليها شيء من الضرورات المذكورة ولما فسرت الذاتية
بالثابتة ما دام الذات موجودا لا ينحصر الضرورة فيما ذكر فلو فسرت بالثابتة ما دام الذات موجودا
مع ازليته لكان عدم الانحصار ابين س فازلا وابدا يتعلق بامتناع الزوال م اعلم انا قد
ذكرنا في حد الضرورة الذاتية ازلا وابدا لكنه يتعلق بامتناع الزوال فلا يلزم علينا الفساد
المذكور ولا عدم انحصار الضرورات فيما ذكرنا فقولهم الضرورة الذاتية هي الثابتة ازلا وابدا
صحيح ان اريد به ما ذكرت من المعنى لا ما توهموا وهو الثابتة ما دام الذات موجودا مع ازليته
س سواء وجد الذات في الازل او لا فيه او لا اصلا ممكنا او ممتنعا وسواء منشاه الذات
او لا نحو كل كاتب غير امي م المراد بالكاتب الذي يكتب في بعض الاوقات وبالامي الذي
سلب عنه الكتابة ابدا فهذا نظير ما لا يكون منشأه الذات ثم عطف على قوله اما ازلا وابدا
قوله م س واما ما دام موصوفا بالعنوان وهي مشروطة عامة او في بعض احيانه فضرورية
حينية او بغيره العنوان ولم يتعرضوا لهذا واما في وقت معين او وقت ما فوقتية او منتشرة
مطلقتان ولرعاية الحصر يجعل الذي لم يتعرض من اصرح تبين س ان يجعل الموصوف بغير العنوان
من الوقتية ان كان معينا ومن المنتشرة ان لم يكن معينا م اما الاوليان الوقتية والوضعية بغيره

عنوان او معناها ما دام الذات كاينا في وقت كذا اولان ما للمادة فما دام موصوفا
وقت س اى ان اريد الاختصار فله طريقان الاول ان تجعل الوقت وصفا فنقول الضرورة
ان كانت مقتصرة على زمان اتصاف الموضوع بوصف او لا يكون مقتصرة بل يكون ثابتة دائما
فان لم تكن مقتصرة فذاتية وان كانت فالوصف ان كان هو الوصف العنواني فمشروطة
او حينية وان لم يكن الوصف العنواني فوقتية مطلقة او منتشرة مطلقة لان الوقتية المطلقة
معناها ان الضرورة ثابتة ما دام الذات موصوفا بكونه في وقت معين غير العنواني والمنتشرة المطلقة
معناها ان الضرورة ثابتة ما دام الذات موصوفا بكونه في وقت ما والطريق الثاني ان تجعل الوصف
وقتا فنقول الضرورة اما ان تكون دائمة او تكون ثابتة في بعض الاوقات الاول الذاتية والثاني
ان كان الوقت وقت اتصافه بالعنوان فمشروطة او حينية والا فوقتية مطلقة او منتشرة
فالوقتية المطلقة اعم من وجه من المشروطة والحينية ثم المنتشرة المطلقة اعم مطلقا من كل منها م وزمان
الاتصاف بالمحمول حيني لعدم الفائدة س نحو زيد موجود بالضرورة ما دام موجودا وهذه تسمى بالضرورة
بشرط المحمول ولا اعتبار لهذه لعدم الفائدة لان كل شيء ضروري الثبوت ما دام ثابتا للالتزام
اجتماع النقيضين فاذا قسم الضرورة على هذه الاقسام احد في قسمة القضايا العقلية فقال م
ثم صدق المحمول على الموضوع او سلبه عنه بالفعل اما دائما فدائمة او ما دام الوصف فعرفية عامة
او في بعض احيانه فمطلقة حينية او في وقت معين فمطلقة وقتية او في وقت ما او لم يتعرض للوقت
فمطلقة عامة ثم الامكان ان صدق دائما فممكنة دائمة او ما دام الوصف فممكنة وصفية او في
احيانه فممكنة حينية او في وقت معين فوقتية او في وقت ما فممكنة عامة وهي نقيض ما ذكر
من الضرورة الذاتية فلا يجتمع مع فرض وقوعها مح س اعلم ان الممكن في عرف الخواص والعوام
ما لا يلزم من فرض وقوعه مح فلا بد ان يكون الضروري الذي هو في مقابلته هو الذي يلزم
من عدمه مح اعم من ان يكون ناشيا من الذات او لا لما يكون منشؤه الذات لان
الضرورة الذاتية فسرت بامتناع زوال مدلول الحمل او السلب دائما فمعناه انه لو زال مدلول
الحمل او السلب يلزم او مح اعم من ان يكون هذا المعنى ناشيا من الذات او لم يكن فالامكان
الذي في مقابلته يكون معناه انه لو زال مدلول الحمل او السلب لا يلزم مح اصلا ولو كان
الضرورة الذاتية ما يكون ناشية عن الذات كان معناها انه لو زال مدلول الحمل او السلب
يلزم مح بالنظر الى ذات الموضوع فالامكان الذي في مقابلته يكون معناه انه لو زال مدلول
الحمل او السلب لا يلزم مح بالنظر الى ذات الموضوع فيمكن ان يلزم مح لا بالنظر الى ذات الموضوع
على تقدير فرض وقوع زوال نسبة الحمل او السلب فعلى هذا لا يصح ان يقال الممكن لا يلزم من
فرض وقوعه مح لكن هذا امر اتفق عليه الخواص والعوام فلاجل هذا فسرنا الضرورة بالامر الاعم
والامكان بالاخص من غير عكس م ثم سالبة الوصفيات والوقتيات قد تصدق بانتفاء
الوصف والوقت س السالبة العرفية العامة هي ان يحكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل
ما دام الوصف اعم من ان يكون الوصف ثابتا والنسبة منتفية او لا يكون الوصف ثابتا وقد توهم

كثير

ع هو الوصف ح

كثير من الاذكياء انها تستدعي ثبوت الوصف وانتفاء النسبة ما دام الوصف ثابتا و
هذا خطاء لانها نقيض الموجبة المطلقة الحينية ولا بد في الموجبة من ثبوت الوصف فلو
كانت السالبة ما توهموا فعند انتفاء الوصف يلزم ارتفاع النقيضين كقولنا لا شيء من
المنخسف وقت تربيع الشمس بطالع ما دام هو منخسفا وقت تربيع الشمس فان هذه السالبة
صادقة باعتبار انتفاء الوصف اذ لو صدق نقيضها يلزم بعض المنخسف وقت تربيع الشمس طالع
حين هو منخسف وقت التربيع ولا شك ان هذه كاذبة وهكذا في السوالب الوقتية
كقولنا ليست الزهرة تحت الارض وقت كونها في تثليث الشمس فالسالبة صادقة باعتبار
انتفاء هذا الوقت ولو لم تصدق لصدق نقيضها وهو قولنا الزهرة تحت الارض وقت كونها
في تثليث الشمس وهذه القضية كاذبة م فهذه بسائط واما المركبات فالعادة ضم اللادوام
اى مطلقة عامة موافقة كما مخالفة كيفا فيسمى المطلقة العامة وجودية لا دائمة والعامتان
خاصتين ويسقط الاطلاق عن الوقتيتين س اى اذا ضم اللادوام الى الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة تسميان وقتية ومنتشرة مع سقوط لفظ المطلقة م واللاضرورة اى
ممكنة عامة كما ذكر س اى موافقة كما مخالفة كيفا م فيسمى المطلقة والممكنة العامتان وجودية لا
ضرورية وممكنة خاصة ويمكن ضم كل قضية الى نفي الاخص والى الاعم من وجه منها وعدمها
وغير هذا ممتنع او هكذا س اعلم ان بسائط القضايا بينها نسب فكل قضية اخص من اخرى
فان الاخص يستلزم الاعم فضم احدهما الى الاخرى يكون تكرارا غير مفيد وضم الاخص الى
نفي الاعم ممتنع كالضرورة مع المطلقة العامة مثلا لكن ضم الاعم الى نفي الاخص مفيد كالمطلقة
العامة مع نفي الضرورة وكل قضية اعم من وجه من اخرى كالمشروطة العامة مع الدائمة فيمكن
ضم احدهما الى الاخرى وضم الاولى الى نفي الثانية وضم الثانية الى نفي الاولى فيحصل ثلث تركيبات
م والتركيب ثنائي فصاعدا والموضوع متحد في بسائطها س اى يكون التركيب من قضيتين
فصاعدا والموضوع في بسائط القضية المركبة متحد وهذا يظهر في الجزئية نحو بعض ج ب بالفعل لا
دائما فان المحكوم عليه في اللادوام وهي القضية الثانية هو البعض المحكوم عليه في القضية الاولى م
وضابط نسبها ان كل قضيتين لزم كل من اجزاء احديهما شيئا من اجزاء الاخرى فهي لازمة لهذه
وان باين احدها احد اجزائها فمباينة لها والا فاعم من وجه فهذا النوع لنسب البسائط والسبعة
المركبة فما سوى اتفاق للتنقيض عند تحقق شرائطه س هذا ضابط نسب جميع القضايا بسائطها
ومركباتها ولا يتوهم ان هذا الضابط لا يتناول البسائط حيث قال لزم كل من اجزاء احديهما وبسيط
لا جزء له لان القضية البسيطة ما لا يكون مركبة من قضيتين لكنها مركبة من اجزاء كالضرورية فان لصدقها الضرورة
والآخر كونها دائمة وهكذا في البواقي ثم الضابط انه ان كان كل من اجزاء احدى القضيتين لازما لشيء من اجزاء
الاخرى فالاولى لازمة للاخرى لانه كلما وجد الاخرى وكل واحد من اجزاء الاولى وكلما وجد كل واحد
من اجزاء الاولى وجد الاولى فكلما وجد الاخرى وجد الاولى كالمشروطة العامة مع الضرورية فان اجزاء
المشروطة الضرورة وكونها ما دام الوصف واجزاء الضرورية الضرورة وكونها دائمة فالضرورة لازمة

لغيرها عند اتحاد الموضوع والمحمول والكم والكيف
والقاف حج

للضرورة وكونها ما دام الوصف لازم لكونها دائمة وكالممكنة العامة مع المطلقة العامة فالامكان لازم للفعلية وكونه في بعض الاوقات لازم لكونها في بعض الاوقات لا زمانا وهكذا بين البسائط والمركبات كالمشروطة العامة مع المشروطة الخاصة وهكذا بين المركبات بعضها مع بعض كالعرفية الخاصة واذا كان احد اجزاء احدى القضيتين مباينا لاحد اجزاء الاخرى فبينهما منافاة كالضرورية مع القضية التي فيها اللادوام فان احد اجزائها وهو كونها دائمة ما في اللادوام وان لم يكن شيء من القسمين فبين القضيتين عموم من وجه لانه اذا لم يكن القضيتان بحيث يكون كل واحد بدون الاخرى واذا لم يكن بين اجزائهما منافاة يمكن ان يصدقا معا فبينهما عموم من وجه

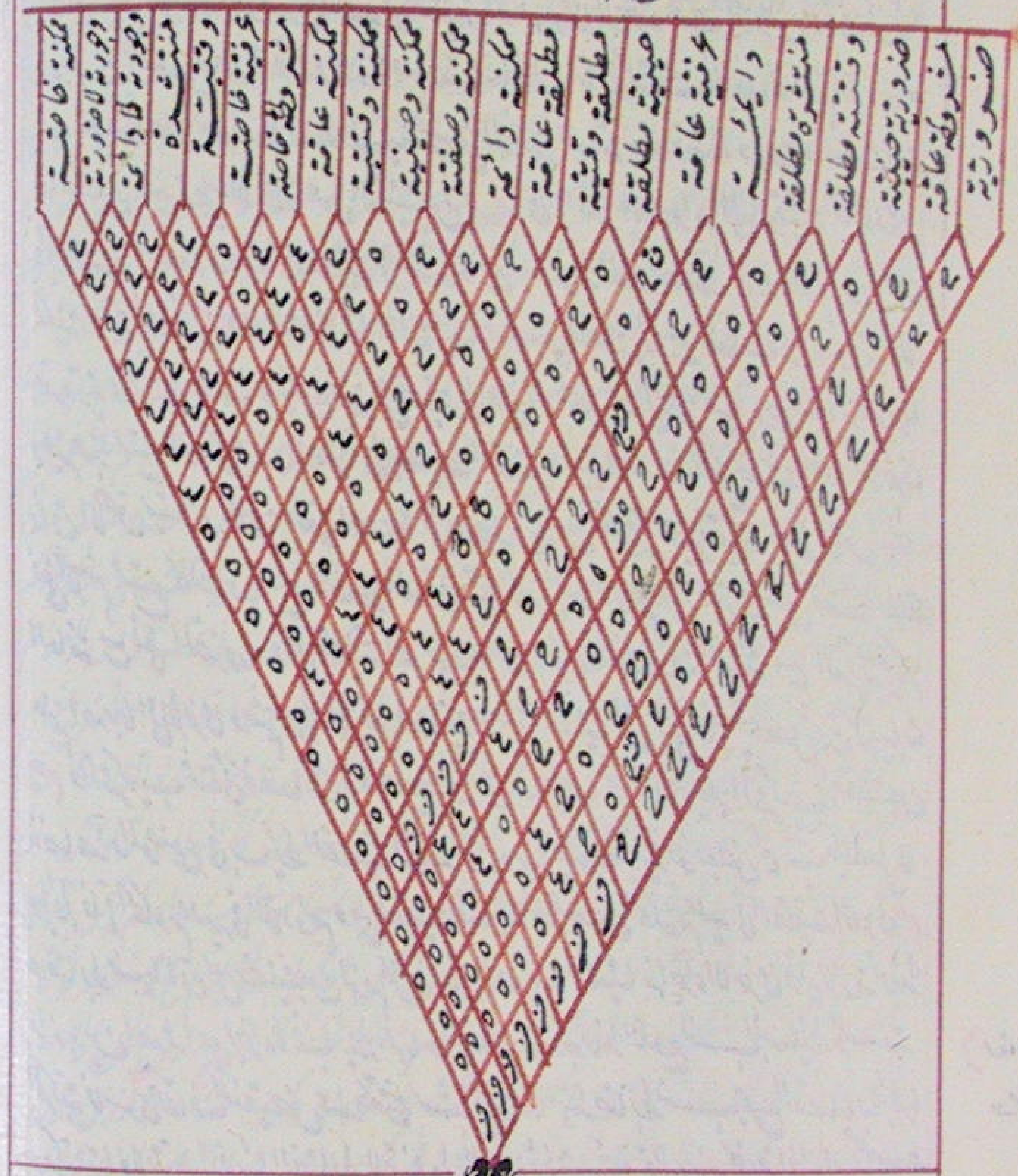

فصل م في القضية عدة نسب ولكل جهة اما للحمل وهي الفرض فقد مرت والعنوان والمصطلح الفعلية وذلك ان نوجه بامر ولا تحاد الذات في الموجبة وهي الضرورة فقط ى كقولنا الكاتب بالفعل ضاحك بالفعل فالذات الذي يصدق عليها الكاتب والضاحك في الفعل وهو الانسان فصار كقولنا الانسان انسان وانه لم يكن الغرض هذا واعلم انه في الموجبة لا بد من اتحاد الذات واما في السالبة فلا يجب اختلاف الذات كما اذا قلنا الانسان ليس بضاحك بالامكان ليس المراد

ان

مع المشروطة الخاصة ح

ان الانسان ليس بالذات الذي هو ضاحك وان كان هذا صادقا في بعض الصور نحو الانسان ليس بجماد م وللجهة فج ب باي جهة فهي ثابتة بالفعل فيساوي قولنا ج ب مقيد بتلك الجهة بالفعل لصدق ج وبا وكذا على ذات س فانه اذا كان كل ج ب بالامكان فالباء الامكاني ثابت لج بالامكان فان الامكاني بالفعل وكذا اذا كان ج ب دائما او بالضرورة م ولا يلزم الضرورة الا في البعض نحو ج ب بالضرورة لامتناع الانقلاب س فاذا كان ج ب بالضرورة فالباء الضروري ثابت لج بالضرورة والا يمكن انفكاكه عنه ويلزم انقلاب الضروري غير ضروري هذا خلف م لا في ج ب بالفعل الا بشرط المحمول ولا اعتبار له س اي لا يلزم ان يكون ب بالفعل ثابتا لج بالضرورة الا ضرورة بشرط المحمول ولا اعتبار له م وليس ج ب باي جهة يساوي ليس ج با مقيدا بنقيض تلك الجهة دائما لانه نقيضه يساوي نقيض الاصل س فانه اذا صدق ليست ج ب بالامكان يساوي ليس ج با ضروريا دائما لانه نقيضه وهو قولنا با ضروري بالاطلاق يساوي نقيض الاصل وهو قولنا ج ب بالضرورة م وللسور وقد تحيروا فيه فاقول مدلول السور الكلية والجزئية ثم الكلية اما عمومية ولا يراد بها المجموع نحو كل من الاثنين نقيضهما او بدلية اما ناشئة من الموضوع نحو كل من يأكل هذا يشبع او من المحمول نحو كل انسان يشبع بهذا فما ذكر من الكلية العمومية قد يكون ضرورية بدون الحمل او به والبدلية كذلك نحو كل من الاضلاع الثلثة المساوية في المثلث ضلع المربع بالامكان س هذا نظران جهة الكلية العمومية الضرورة اذ ليس لها افراد غير هذه الثلثة وجهة الحمل ليست هي الضرورة اذ لا يجب ان يكون ضلع المربع م او ثلثها بالضرورة س اي ثلث الاضلاع بالضرورة نظران جهة الكلية العمومية والحمل الضرورة اما الكلية فلما مر انه لا افراد لها الا الثلثة واما الحمل فلان الاضلاع متساوية فكل واحد ثلث الاضلاع ضرورة م او مواز لخط مفروض بالامكان س نظران جهة الكلية البدلية الضرورة وجهة الحمل فان الكلية ضرورية لما قلنا لكن كلية بدلية لانه اذا كان ضلع واحد من المثلث موازيا لخط مفروض لا يكون ضلع آخر موازيا وليس الحمل ضروريا اذ لا يجب ان يكون ضلع من الاضلاع موازيا للخط المفروض م او قاعدة للمثلث نظران جهة الكلية البدلية والحمل الضرورة فان الكلية ضرورية واذا كان ضلع واحد قاعدة لا يكون الضلع الآخر قاعدة والحمل ضروري لان كل واحد على سبيل البدل قاعدة ضرورة والمراد بالقاعدة الضلع الذي يفرض تحتانيا س او الحمل ضروري لا الكلية العمومية ولا البدلية نحو كل عريض القطر الخارجية م هذه القضية ان اخذت حقيقية لا يصدق كلية اذ يمكن عريض القطر لا يكون انسانا اما ان اخذت خارجية فهي كلية ومع ذلك الكلية ليست ضرورية س اذ يمكن هنا جزئيات اخر للموضوع لا يصدق عليها المحمول لا فيما ذكر س اي في الامثلة الاربعة المتقدمة اذ لا يمكن للمثلث ضلع آخر سوى الثلثة م واذا كان جهة الحمل الامكان في الكلية لا بد من امكان الكلية لكن قد لا يمكن الكلية العمومية نحو كل من يأكل هذا يشبع بالامكان س فان الكلية العمومية لا يمكن لانه اذا شبع بهذا الجنس زيد لا يمكن ان يشبع به غيره م فهذا محل ما قالوا س فانهم ذكروا انه قد يكون الحمل ممكنا لا الكلية فيجب ان يكون المراد الكلية العمومية

والجزئية اما ضرورية او ممكنة او فعلية فهذه جهتها فالكلية حج

دون حج

وقد خبطوا في هذا الموضع خبطا كثيرا فبعضهم لم يجوزوا الفرق بين الكلية العمومية وبين المجموع من حيث المجموع وبعضهم قد ذكروا ما هو اقبح من هذا وان اردت الاطلاع عليه فطالع شرح القسطاس وشروح المطالع م اما نفي كون الامكان جهة السور مطلقا فبطل ضرورة امكان الكلية البدلية وهي احدى مدلولي السور س المدلولان للسور الكلية العمومية والكلية البدلية والمراد بالسور ههنا سور الايجاب الكلي ولما كانت القضية كلية فبالضرورة يكون الكلية ممكنة لكن يمكن ان لا يكون الكلية العمومية ممكنة فعلم ان نفي امكان الكلية مطلقا باطل هذا غاية تحقيق هذا البحث الذي تحير فيه الاوائل والاواخر **فصل** م في نسب القضايا وهي كما مر من نسب المفهومات اذ لا يخلو اما ان يجب صدق قضية على كل تقادير صدق الاخرى وبالعكس او لا س فبينهما مساواة او عموم مطلق م او على بعضها فقط نحو الشمس فوق الارض الشمس على دائرة نصف النهار س فبين قضيتين عموم من وجه لان الشمس يجب ان يكون فوق الارض على دائرة نصف النهار وفوق الارض لا على دائرة نصف النهار وعلى دائرة نصف النهار تحت الارض م او كذبها على كلها مع صدقها على كل تقادير كذبها او لا معه س يعني او يجب كذبها على كل تقادير صدق الاخرى مع انه يجب صدقها على كل تقادير كذبها فهما نقيضان او في قوة النقيضين او يجب كذبها على كل تقادير صدق الاخرى بلا وجوب صدقها على تقادير كذب الاخرى فهما ضدان كقولنا هذا الشيء ابيض في هذا الزمان مع قولنا هذا الشيء اسود في هذا الزمان فانه يجب كذب احدهما على كل تقادير صدق الاخرى ولا يجب صدق احدهما على كل تقادير كذب الاخرى م فان يعني الوجوب مفهوما فالواسطة ثابتة س اي بين ما ذكرنا من الامور م وهي لا يجب شيء من ذلك نحو زيد عالم والذباب يطير لا ان عني وقوعا او اعم منهما س اي ان عني بالوجوب الوجوب بحسب الوقوع او اعم من ان يكون بحسب المفهوم او الوقوع فلا واسطة بين الاقسام المذكورة بل الحصر ثابت بينهما م ثم هي س اي النسب بين القضايا م اما بلا تبديل طرفيها او معه اما الاولى فان اتحد موضوع قضيتين ومحمولهما فنسب المحصورات ظاهرة س اي الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وتناقض السالبة الجزئية وتضاد السالبة الكلية والموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية واما الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فاعلم ان مطلق الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية المتحدتين في الموضوع والمحمول بينهما عموم من وجه لوجوب صدقهما في مادة يكون الموضوع اعم نحو بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان بانسان وان كان الموضوع اخص لصدق الاولى بدون الثانية نحو بعض الانسان حيوان وان كان الموضوع والمحمول متباينين لصدق الثانية لا الاولى وانما قلنا مطلق الموجبة الجزئية لان بين جزئياتها لا يلزم نسبة م او محمول احدهما اخص فكل ج با كذا اخص من بعض ج ب وكذا من كل ج ب س اعلم انه اذا كان موضوعهما متحدا ومحمول احدهما اخص من محمول الاخرى فالموجبة الكلية منه الاولى اخص من الموجبة الجزئية منه الاخرى نحو كل ج ب وكذا اخص من بعض ج ب وكذا من الموجبة الكلية منه الاخرى

نحو كل ج با كذا اخص من كل ج ب م الا ان يكون قيد الموضوع قيد المحمول نحو كل انسان احمر حيوان يساوي قولنا كل انسان احمر حيوان احمر س فانه كلما صدق كل انسان احمر حيوان يصدق كل انسان احمر حيوان احمر لان قيد الموضوع ههنا يوجب قيد المحمول ففي قولنا كل انسان احمر حيوان لا بد ان يكون حيوانا احمر وكلما صدق كل انسان احمر حيوان احمر يصدق كل انسان احمر حيوان م ومساواة كل ج خارجا ب خارجا لكل ج خارجا ب حقيقة بناء على هذا وهم س زعم صاحب الكشف انهما متساويان لان في قولنا كل ج خارجا ب حقيقة اذا كان ج موجودا في الخارج يكون الباء المحمول الباء المحمول على ج موجودا في الخارج فيصدق كل ج خارجا ب خارجا فقيد الموضوع بكونه موجودا خارجا وجب قيد المحمول بانه موجود خارجا فاجاب الامام نجم الدين الكاتبي عن هذا الوهم بقوله اذ لم يشترط اللزوم الكلي في الحقيقي ولا الدوام في الخارجي فلا يلزم كونه ب خارجا م فان معنى ب حقيقة انه لو وجد كان ب ولا يلزم ان يصدق كلما وجد كان ب ومعنى ج خارجا انه ج في الخارج في بعض الاوقات ولا يجب انه ج في الخارج دائما فيمكن ان يكون وقت وجود ج غير الوقت المقدر الذي هو ب فيه فلا يجب ان يكون ب في الخارج وبعض ج با كذا اخص من بعض ج ب س اي الموجبة الجزئية التي محمولها اخص يكون اخص من الموجبة الجزئية التي محمولها اعم على تقدير اتحاد موضوعهما فنضع ههنا لوحا لنسب القضايا التي موضوعها متحد ومحمول احدهما اخص من محمول الاخرى م او متناف صدقا س اي محمول احدى القضيتين مناف صدقا لمحمول الاخرى على تقدير ان موضوعهما متحد م فكل ج ب اخص من لا شيء من ج لا ب ليس بعض ج لا ب س لان كل ج ب يلزمه لا شيء من ج لا ب واما لا شيء من ج لا ب فلا يلزم كل ج ب لان صدق السالبة يكون بعدم الموضوع والمراد من لا ب المعدول واذا كانت الموجبة الكلية المذكورة اخص من تلك السالبة الكلية يكون اخص من السالبة الجزئية المذكورة وهي ليست بعض ج لا ب م وبعض ج ب اخص من هذا س اي من ليس بعض ج لا ب ثم نضع ههنا لوحا لنسب القضايا التي موضوعها متحد ومحمول احدهما متناف صدقا لمحمول الاخرى م او صدقا وكذبا فكل ج ما ليس ب يساوي لا شيء من ج ب س لان المراد من قولنا ما ليس ب نقيض ب اعم من ان يكون موجودا او لا بخلاف لا ب بمعنى المعدول م وجزئيتها جزئيته هذه س اي بعض ج ما ليس ب يساوي ليس بعض ج ب ونقول ان كان خارجيا

	كل ج ب	[illegible]	بعض ج ب	[illegible]
كل ج با كذا	ح	ف	ح	ف
نقيضه	٥	ع	٥	ع
كذا ج با نقيضه	لا يعكس		ح	ف
نقيضه	مسر		٥	ع

	لا شيء من ج لا ب	[illegible]	ليس بعض ج لا ب	نقيضه	
كل ج ب	ح	ف	ح	ف	
نقيضه	٥	ع	٥	ع	
بعض ج ب	لا يعكس		ح	ف	
هصه	سه		٥	ع	

ف السالبة المحمول يساوي معدولته س اعلم ان اصطلاح صاحب الكشف على ان القضية السالبة
المحمول ان كان موضوعها خارجيا يساوي معدولة المحمول فيقتضي وجود الموضوع لكنا لم نصطلح
على هذا م لكثرة الحاجة الى ما قلنا س وهو ان سالبة المحمول تساوي السالبة وهي اعم
من معدولة المحمول سواء كان الموضوع خارجيا او لا م في المعدومات وامثالها نحو كل انسان
ذي راسين ما ليس بموجود واللاشيء ما ليس بموجود ممتنعين خارجية الطرفين س اي نحتاج الى
قضية يكون موضوعها موجودا بحسب الخارج ويكون المحمول مسلوبا من ذلك الموضوع من غير
ان يشترط وجود الموضوع وهي السالبة الخارجية لكن السالبة لا يمكن ان يكون صغرى الشكل
الاول فيحتاج الى قضية مساوية للسالبة الخارجية بجعلها صغرى الشكل الاول كما في المثال المذكور
فمعنى قولنا كل انسان ذي راسين ما ليس بموجود خارجية ولو كانت في قوة المعدولة المعدولة لاقتضت
وجود الموضوع خارجا والانسان ذو الراسين ليس بموجود خارجا فاحتجنا الى الموجبة الخارجية اعم
من ان يكون موضوع السلب موجودا خارجا وهكذا في قولنا شريك الباري ما ليس بممتنع خارجا
واللاشيء ما ليس بموجود خارجا بممتنعين خارجا فشريك الباري ليس بممتنع خارجا م وباقي النسب
بين مذكور في هذا اللوح س اعلم ان في كل واحد من الطرفين محصورات اربع فبينهما
ستة عشر نسبة وهي حاصل ضرب اربع في اربع وقد بين في المتن نسبتين اعني بين الموجبة
الكلية من احديهما مع السالبة الكلية من التي محمولها مناف صدقا وكذبا لمحمول الاولى
وبين الموجبة الجزئية من احديهما مع السالبة الجزئية من الاخرى بقي اربع عشرة نسبة
لم يذكر في المتن لظهورها فانه اذا علم ان كل ج ما ليس ب خارجا م ولقولنا لا شيء
من ج ب علم ان عين كل واحد في قوة النقيض لنقيض الاخرى ونقيض احديهما
مساو لنقيض الاخرى وعلم ان كل ج ما ليس ب اخص من ليس بعض ج ب لانها مساوية للسالبة
الكلية التي هي اخص من هذه السالبة الجزئية ولما كان كل ج ما ليس ب اخص من بعض ج ب كان
منافيا صدقا لنقيضه اعم من وجه من هذه السالبة الجزئية واعم مطلقا من نقيضها فهذا سبع
نسب فهمت من النسبة الاولى واذا علم ان بعض ج ما ليس ب م ولقولنا ليس بعض ج ب فهم منه
سبعة اخرى على هذا القياس فيصنع لوحا لنسب القضايا التي موضوعها متحد ومحمول احديهما
مناف صدقا وكذبا لمحمول الاخرى ولم يذكر في المتن ما يكون موضوع القضيتين متحدا
ومحمول احديهما اعم من وجه من محمول
الاخرى لانه لا يلزم نسبة معينة كقولنا
هذا الشيء حيوان لا يلزم منه ان لا يكون
ابيض م وان كان موضوع احديهما
اعم من موضوع الاخرى بمعنى ان افراده
كل افراد الاخص مع غيرها ويراد افرادها

	لا شيء من ج ب	نقيضه	ليس بعض ج ب	نقيضه
كل ج ما ليس ب	س	ن	ح	ف
نقيضه	ن	س	ه	ع
ما ليس بعض ج ب	ح	ه	س	ف
نقيضه	ف	ع	ق	س

المحققة س اعلم ان للاعم معنيين احدهما ما ذكر في المتن والثاني ما سيأتي وهو اللازم

ثم نقيضه ج

ان يكون هذا الشيء ابيض ولا يلزم ج

غير

غير عكس والافراد المحققة احتراز من الافراد المقدرة كاشخاص الانسان ذي الراسين فانها
ليست من الافراد المحققة للانسان بل من الافراد المقدرة بمعنى انها لو وجدت
يصدق عليها الانسان م فكل ج ب اخص من كل جيم كذا او بعضه ب واما بعض
ج ب فاعم من هذين س اي من كل جيم كذا ب وبعض جيم كذا ب هذا نظيرها اذا
كان موضوع احديهما اعم من موضوع الاخرى ومحمولها متحد فالموجبة الكلية من الاولى
اخص من الموجبة الكلية من الاخرى وكذا السالبة الكلية من السالبة الكلية والموجبة الجزئية من
الثانية اخص من الموجبة الجزئية من الاولى وكذا السالبة الجزئية من السالبة الجزئية فذكر
اربع نسب ليفهم منها اثنا عشرة نسبة اخرى لانه اذا كانت قضية اخص من الاخرى
يفهم منه ثلث نسب اخرى لان الاخص ينافي صدقا لنقيض الاعم ونقيض الاخص اعم من
وجه من عين الاعم ومطلقا من نقيضه فهذا اللوح للقضايا التي موضوع احديهما اعم من
موضوع الاخرى ومتحد محمولها م ومن كل جيم كذا وبعضه باء كذا س اي بعض ج با اعم من
كل جيم كذا ومن بعض جيم كذا باء كذا فلزم من ما بين النسبتين ستة اخرى كما
عرفت ثم لا يلزم الخمسة اخرى فلم يذكر
في المتن وهذا نظيرها اذا كان موضوع
قضية اعم من موضوع الاخرى ومحمولها
اعم من محمولها كما في هذا اللوح م وكل
جيم باء كذا اخص من كل جيم كذا او بعضه
ب لان كل جيم باء كذا اخص من كل جيم
كذا على ما مر انه اذا كان الموضوع اعم والمحمول متحد فالموجبة الكلية من الاولى اخص من
الموجبة الكلية من الاخرى ثم كل جيم كذا باء كذا اخص من كل ج ب كذا ب وكل
كذا اخص من كل جيم كذا ب واذا كان اخص من هذه الكلية كان اخص من هذه الجزئية و
هي بعض كذا ب نظيره كل حيوان جسم
نام يلزم كل حيوان ناطق جسم فهذا نظير
ما اذا كان موضوع احديهما اعم من موضوع
الاخرى والمحمول على العكس كما في هذا
اللوح وكل ج لا ب اخص من لا شيء
من ج كذا او ليس بعضه ب س لان كل ج لا ب اخص من لا شيء من ج ب
ثم لا شيء من ج ب اخص من لا شيء
من جيم كذا ب فهذا نظير ما اذا كان موضوع
احديهما اعم من موضوع الاخرى ومحمولها مناف
صدقا لمحمول الاخرى لكن محمول الاول معدول كما في هذا اللوح م

	كل ج ب كذا	نقيضه	بعض ج ب كذا ب	نقيضه
كل ج ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
نقيض ج ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

	كل ج ب كذا	نقيضه	بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ب	لا ـــ نسبة			
نقيضه	لا ـــ نسبة			
بعض ج ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ق	ح

	كل ج ب كذا	نقيضه	بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج كذا ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ح	ه	ح
بعض ج ب	لا ـــ نسبة			
نقيضه				

بموجود

كذا باء ج

ج باء

وكل جيم كذا او بعضه لا ب اخص من ليس كل ج ب كما في هذا اللوح س واما سالبة المحمول فاجعلها سالبة ب او بها م فهذا على قسمين اما ان يكون القضية التي موضوعها اخص سالبة المحمول والتي موضوعها اعم محصلة المحمول او التي موضوعها اعم سالبة المحمول والتي موضوعها اخص محصلة المحمول اما الاولى نحو كل كذا ما ليس ب فانها باوى لا شيء من جيم كذا ب فيكون اعم من لا شيء من ج ب واخص من ليس بعض ج ب ونقيضها ليس كل جيم كذا ما ليس ب باوى بعض ج كذا ب وهو اخص من بعض ج ب واعم من كل ج ب ثم بعض جيم كذا ما ليس ب باوى ليس بعض

	لاشيء من ج كذا ب	نقيضه	ليس بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج كذا ما ليس ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج كذا ما ليس ب	لا نسبة			
نقيضه				

جيم كذا ب وهو اعم من لا شيء من ج ب واخص من ليس بعض ج ب ونقيضه لا شيء من جيم كذا ما ليس ب باوى كل جيم كذا ب وهو اعم من كل ج ب واخص من بعض ج ب واما الثانية وهي ان يكون التي موضوعها اعم سالبة

	ليس كل ج ب	نقيضه	لاشيء من ج ب	نقيضه
كل ج كذا ب	ح	ف	لا نسبة	
نقيضه	ه	ع		
بعض ج كذا ليس ب	ح	ف		
نقيضه	ه	ع		

المحمول والتي موضوعها اخص محصلة المحمول نحو كل ج ما ليس ب وهو باوى لا شيء من ج ب وهو اخص من لا شيء من جيم كذا ب ومن ليس بعض جيم كذا ب ونقيضه وهو ليس كل ج ما ليس ب باوى بعض ج ب وهو اعم من كل جيم كذا ب ومن كل جيم كذا ب ثم بعض ج ما ليس ب باوى ليس بعض جيم

	لاشيء من ج ب		ليس بعض ج ب	نقيضه
كل ج كذا ما ليس ب	ع	ه	ح	ف
نقيضه	ف	ح	ه	ع
بعض ج كذا ما ليس ب	ع	ه	ح	ف
نقيضه	ف	ح	ف	ع

ب وهو اعم من لا شيء من جيم كذا ب ومن ليس بعض بعض جيم كذا ب ونقيضه وهو لا شيء من ج ما ليس ب باوى كل ج ب وهو اخص من كل جيم كذا ب وبعض ج كذا ب كما في هذا اللوح ولم يذكر في المتن ما يكون الموضوع اعم والمحمول اعم من وجه اذ لا يلزم نسبة معينة من هذه الاقسام على تقدير كون موضوع احدهما اعم بمعنى ان افراده كل افراد الاخص مع غيرها فالان نذكر ما يكون موضوع احدهما اعم بمعنى اللازم من غير عكس فقال

	لاشيء من ج كذا ب	ليس بعض ج كذا ب		نقيضه
كل ج ما ليس ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج ما ليس ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

وبمعنى اللازم من غير عكس كالانسان مع انسان ذي مخلب خارجيين لا يلزم نسبة بين كل ج ب وكل ج كذا او بعضه ب الا القرينة ش اعلم ان موضوع احدى القضيتين ان كان اعم من موضوع الاخرى ومعنى الاعم اللازم من غير عكس كالانسان

بالنسبة الى انسان ذي مخلب اذا اخذا خارجيين ليس الانسان الخارجي اعم من انسان ذي المخلب بمعنى ان افراده المحققة هي الافراد المحققة للانسان ذي المخلب مع غيره بل بمعنى انه لو وجد في الخارج انسان ذو مخلب كان انسانا خارجا وانما قيدنا الانسان بالخارجي لان الانسان بحسب الحقيقة اعم من الانسان ذي المخلب بمعنى ان افراده المحققة افراد هذا مع غيره اذا عرفت هذا فكل ج ب وكل جيم كذا ب اذا اخذنا خارجيين لا يلزم فيهما نسبة الا القرينة وهي ان يعلم ان جيما كذا من الافراد المحققة للجيم الخارجي فانه اذا علم هذا يكون النسب كما مر اما اذا لم يعلم هذا فلا يلزم من قولنا كل ج ب خارجا كل جيم كذا ب خارجا اذ لم يعلم ان هذا المقيد وهي الجيم كذا خارجا من افراد ذلك المطلق وهو ج خارجا فلا يلزم الاندراج ولا يلزم ايضا من قولنا كل جيم كذا ب خارجا قولنا كل ج ب خارجا اذ يمكن ان يكون افراد المطلق وهو ج خارجا اكثر من افراد المقيد وهو جيم كذا خارجا وكذا لا يلزم نسبة بين قولنا كل ج ب وبعض ج كذا ب الا القرينة كما ذكر م وكذا بين كل جيم ب او كذا وكل جيم كذا او بعضه ب والا اذا كان محمول احدهما منافيا صدقا لمحمول الاخرى واما سالبة المحمول فاجعلها سالبة ب او بها س كالاصل انه اذا كان موضوع احدهما اعم من موضوع الاخرى بمعنى اللازم من غير عكس محمولهما ان كان متحدا فالنسبة على هذا المثال او محمول الاولى اعم من محمول الثانية فالنسبة كما في هذا اللوح او محمول الثانية اعم من محمول الاولى نحو كل جيم كذا ب فلا يلزم نسبة اصلا في هذا القسم والا اذا كان محمول احدهما منافيا صدقا لمحمول الاخرى واما سالبة المحمول فاجعلها سالبة ب او بها فيكون النسبة بينهما كما في هذين اللوحين وحكم المساواة حكم الاتحاد م قد ذكرنا حكم

	كل ج كذا ب	نقيضه	بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ب	لا نسبة			
نقيضه	ع			
بعض ج ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

اتحاد موضوعي القضيتين وحكم اتحاد محموليهما فحكم مساواة موضوعيهما كحكم اتحاد موضوعيهما وكذا حكم مساواة محموليهما كحكم اتحاد محموليهما في جميع الاقسام س وان كان اعم من وجه بحسب

	كل ج كذا ب	نقيضه	بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ب	لا نسبة			
نقيضه				
بعض ج ب	ع	ه	ع	ه
نقيضه	ف	ح	ف	ح

	لاشيء من ج كذا ب	نقيضه	ليس بعض ج كذا ب	نقيضه
كل ج ما ليس ب	ح	ف	ح	ف
نقيضه	ه	ع	ه	ع
بعض ج ما ليس ب	لا نسبة			
نقيضه				

الافراد المحققة فكل انسان ناطق اخص للانسان من بعض الابيض ناطق وكل ابيض قابل للحركة اخص من بعض الانسان قابل لها م هذا نظيره ما اذا كان موضوع

احدى القضيتين اعم من وجه ومحمولها متحد س وعليك استخراج ما يكون المحمول اخص او متباينا
ولا يلزم غير هذا .. اي غير ما ذكرنا من النسب فان كان موضوع احديهما مباينا صدقا
وكذبا لموضوع الاخرى لا يلزم نسبة اصلا وانما الاقسام المذكورة في المتن ففي كل موضع يلزم نسبة
معينة فقد ذكرها وما لا يلزم فيه نسبة معينة لم يذكره م الا ان الاخص في كل ما مر مناف صدقا
لنقيض الاعم ونقيض اعم من هذا س اي نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم م ومن وجه من
الاعم س فلاجل هذا اقتصر في المتن على ان هذا اخص منه
ذلك فيلزم منه ثلث نسب اخرى م وبهذا يعرف
نسبة كل قضيتين وان اختلفتا اعتبارا او جهة
بان يجعل هذا جزء الطرف س بالتقسيم الذي ذكرناه من
اول الفصل الى هنا يعرف نسبة كل قضيتين سواء

	لا شيء من ج ب	نقيضه	ليس بعض ج ب	نقيضه
كل ج كذا ما ليس	٤	٥	لا شيء	
نقيضه	ف	ح		
بعض ج كذا ما ليس ب	٤	٥		
نقيضه	ف	ح		

اتفقتا او اختلفتا في الاعتبار اي في كونها خارجية او حقيقية او ذهنية وانما اطلق
الاعتبار على هذا المعنى لان صدق القضية يكون باعتبار الوجود الخارجي ونحوه فان اتفقتا
في الاعتبار ينظر الى الموضوع والمحمول كما ذكرنا وان اختلفتا في الاعتبار يجعل الاعتبار
جزء من الطرف بان يؤخذ الموضوع خارجيا او حقيقيا او ذهنيا وكذا المحمول فالخارجي
اخص من الحقيقي والحقيقي من الذهني وهكذا حكم الجهة فان اتفقت جهة فظاهر وان
اختلفت يجعل الجهة جزء من الطرف كما ذكرنا ان الموجبة يجعل جهة جزء المحمول فكل ج ب
دائما اي كل ج ب دائمي بالفعل فيرجع نسبة الموجبات الى نسبة القضايا بحسب
المحمولات نسبة المحمولات م فثبت ان ايجاب للاعم لا للاخص وسلبه بالعكس س وانما
ثبت هذا من قوله فكل ج ب كذا اخص من كل ج ب وبعض ج ب وبعض ج ب كذا اخص
من بعض ج ب ولزم من ذلك ان لا شيء من ج ب وليس بعض ج ب اخص من ليس بعض ج ب
كذا وايضا لا شيء من ج ب اخص من لا شيء من ج ب كذا م فايجاب العدمي ذو حظ منهما كل ج
خارجا لا ب حقيقة ايجابه لما هو اعم من الموجب وهو ما ليس ب حقيقة وسلب لما
هو اخص من المسلوب وهو لا ب خارجا س اي اذا حملنا على شيء امرا عدميا كل ج خارجا لا ب
حقيقة فالمراد من لا ب حقيقة المعدول اي ممكن يسلب عنه الباء على تقدير الوجود فاذا حمل عليه
المعدول الحقيقي يحمل عليه ما هو اعم من المعدول الحقيقي وهو السالب الحقيقي اي ما يسلب عنه الباء
على تقدير الوجود واعم منه ما يكون ممكنا اولا ثم اذا سلب عن ذلك الممكن الباء الحقيقي يسلب عنه
ما هو اخص منه وهو الباء الخارجي فيصدق ج فان ممكن يسلب عنه الباء خارجا ويصدق ايضا ج
ما ليس ب خارجا م فكما ان للاعم معنيين فكذا لاخواته بان يراد في قسمة الاثنين عليها الافراد
المحققة او المقدرة للموضوع س اي لما قسمنا الاثنين الى الاعم والاخص واخواتهما كالمساوي والاعم
من وجه والمباين لقولنا كل ما صدق عليه هذا لا يخ اما ان يصدق عليه ذلك اولا الى آخره فاما
ان يراد بما صدق عليه الافراد التي يصدق هذا الشيء عليها تحقيقا واما ان يراد تقديرا كالانسان

ذي

ذي الراسين فانه يصدق عليه الانسان تقديرا اي ما لو وجد كان انسانا ففي جميع هذه
الاقسام ان اريد الافراد المحققة فهي المعنى الاول وان اريد المقدرة فهو المعنى الثاني م
الا النقيض اذ هو بحسب المفهوم س اعلم ان النقيض من قسم المباين فان
المباين ان كان بحيث ينافي صدقا وكذبا بحسب المفهوم ويكون في احدهما سلب
الاخر كان نقيضا فلما كان النقيض مأخوذا بحسب المفهوم لا بحسب الذات لا يجري فيه
المعنيان م وما عداه في الذهنيين والحقيقيين لا بشرط الامكان يتلازم معناه س
اي ما عدا النقيض وهو المساوي والاعم والاخص والاعم من وجه والمنافي صدقا
للشيء اذا اخذ مع ذلك الشيء ذهنيتين كالجسم مطلقا مع الجسم المقيد اذا اخذا
ذهنيين فالاول اعم من الثاني فان عنى العموم بالمعنى الاول وبالمعنى الثاني اي بحسب
الافراد المحققة او المقدرة كان المعنيان متلازمين اذ لا فرق في المأخوذ باعتبار الذهن بين
المحققة والمقدرة وكذا اذا كان الشيء مساويا لشيء آخر والشيئان اخذا ذهنيين فان كان
مساويا له بحسب الافراد المحققة كان مساويا بحسب الافراد المقدرة واذا كان مساويا
بحسب الافراد المقدرة كان مساويا بحسب الافراد المحققة وهكذا في بقية الاقسام وكذا ان اخذا
باعتبار الحقيقة بالمعنى الاعم اي لا بشرط الامكان فالمعنيان متلازمان اي المساوي للشيء
بحسب الافراد المحققة مساو له بحسب المقدرة وكذا بالعكس وهكذا في بقية الاقسام
م وفي الخارجيين ان ثبت وجودهما فالمساوي بالمعنى الاول يحتمل ما عدا المباين بالثاني
س اي ان اخذا خارجيين فان ثبت وجودهما فالمساوي بحسب الافراد المحققة يحتمل
ان يكون مساويا او اعم او اخص مطلقا او اعم من وجه بحسب الافراد المقدرة
فالانسان والحيوان الناطق مساويان بحسب الافراد المحققة وكذا بحسب الافراد المقدرة
والانسان وذو الظفر خارجيين مساويان بحسب المحققة واعم من وجه واخص مطلقا
بحسب المقدرة والانسان وذو الظفر مساويان بحسب المحققة واعم من وجه بحسب
المقدرة ولا يكون المساوي بحسب المحققة مباينا بحسب المقدرة لان المقدرة اعم من
المحققة فالمساويان بحسب المحققة يكونان متوافقين بحسب المقدرة فلا يكون بينهما
تباين كلي بحسب المقدرة م والاخص اخص او اعم من وجه س اي الاخص بحسب المحققة
اخص مطلقا او اعم من وجه بحسب المقدرة كالانسان والضاحك بالفعل اخص من
الانسان بحسب المحققة وكذا بحسب المقدرة والانسان الابيض مع الضاحك اخص
بحسب المحققة واعم من وجه بحسب المقدرة م لا المساوي ولان ذلك الاخص مدلول
كل جيم موجود ب وليس بعض ب ا موجود وهذا المساوي مدلول كل ج ب وكل ب
ج ولا يجتمع هذا مع تلك السالبة اذ قد لحقت تلك الموجبة على وجود الموضوع س اي الاخص
بحسب الافراد المحققة في الخارج لا يكون مساويا بحسب المقدرة لان الاخص بحسب
الافراد المحققة في الخارج مدلول قولنا كل ج موجود ب وليس كل ب ا موجود والمساوي

بحسب الافراد المقدرة مدلول قولنا كل ج ب وكل ب ج ولا يجتمع كل ب ج مع
قولنا ليس بعض با موجود ح نقيض تلك السالبة وهي ليس بعض با موجود ح على انه
قد علم ان في السالبة الخارجية اذا ثبت وجود الموضوع لا يكون صدقها الا بسلب النسبة بحسب
الموضوع الخارجي واذا لم يوجد الموضوع فح يكون صدقها لعدم الموضوع فان كان ح وب
مساويين بحسب الحقيقة لا يصدق سلب النسبة فلا يصدق السالبة الخارجية م ولا اعم
لهذا س اى الاخص بحسب الافراد المحققة لا يكون اعم بحسب المقدرة لهذا الدليل لان
ح لو كان اعم من ب بحسب الافراد المقدرة يصدق كل ب ج وهو لا يصدق مع قولنا
ليس بعض ب موجود ح كما مر م ولا مباين س اى بحسب المقدرة لان الافراد المحققة
يصدق عليها انها مقدرة فلما ثبت الاجتماع بحسب المحققة لا يثبت التباين الكلي
بحسب المقدرة م فالاعم اعم او من وجه س اى لما ذكر ان الاخص بحسب المحققة اخص
مطلقا او اعم من وجه بحسب المقدرة ثبت ان الاعم بحسب المحققة اعم مطلقا
او من وجه بحسب المقدرة م والاعم من وجه اخص من مثله س اى كل ما هو اعم
من وجه بحسب المحققة فهو اعم من وجه بحسب المقدرة لان المحققة يصدق عليها
المقدرة فيصدق من اجتماع المحققة وافتراقها اجتماع المقدرة وافتراقها ولا يلزم ان
كل ما هو اعم من وجه بحسب المقدرة كان اعم من وجه بحسب المحققة لجواز ان يكون مساويا
او اخص او اعم مطلقا بحسب المحققة كما مر ان المساوي يحتمل ما عدا المباين وان الاخص
بحسب المحققة اخص مطلقا او اعم من وجه بحسب المقدرة م وان لم يثبت س يرجع
الى قوله وفي الخارجين ان ثبت وجودهما م لا يصدق هذه الاقسام الا بالمعنى الثاني س
اى لا يثبت المساواة والعموم والخصوص مطلقا او من وجه الا بحسب الافراد المقدرة
م لكن كل منها مع مثله بالمعنى الاول اذا كان نسبة النسبة الى الحقيقي مثلا زمان س
مثلا اذا كان ج خارجا ان نسب الى ب حقيقة كان اخص منه بحسب الافراد المحققة
فان الافراد المقدرة للباء الخارجي افراد محققة للباء الحقيقي بحسب المحققة وكذا بالعكس اى
ان كان ح اخص من الباء الحقيقي بحسب الافراد المحققة كان اخص من الباء الخارجي بحسب
الافراد المقدرة وهكذا اذا كان ح خارجا مساويا للباء الخارجي بحسب الافراد المقدرة كان
مساويا للباء الحقيقي بحسب الافراد المحققة وكذا بالعكس وكذا اذا كان اعم من وجه منه
بحسب المقدرة كان اعم من وجه للباء الحقيقي بحسب المحققة وايضا بالعكس م فلا يصدق ان
الانسان ذا المخلب خارجا اخص من الانسان خارجا الا بمعنى انه ان وجد كان انسانا
خارجيا وهو اخص تحقيقا من الانسان المقدر الحقيقي بشرط الامكان كالخارجي الامكان فيه
كالوجود ذهنا س اى هذه الاحكام التي ذكرت في الخارجين وهي قوله فالمساوي بالمعنى الاول
الى آخر الاحكام فهي بعينها يرد في الحقيقيين بشرط الامكان وقد قلنا في الخارجين ان ثبت
وجودهما فنقول في الحقيقيين ان ثبت امكانهما م فالمنافاة صدقا بالمعنى الاول يصدق

ای قولنا كل ح موجود ب ای قضية
خارجية فتدل على وجود ح ووجود ب
فقولنا كل ب ح لزم منه كل باء موجود ح
ولا شك انه كل باء موجود ح

اخص من ب خارجا بحسب الافراد
الافراد المقدرة فح خارجا

بعدمهما او عدم احدهما او نسبة الحمل س اى المنافات صدقا فقط في الخارجي بحسب
الافراد المحققة يكون اما بعدم هذين الامرين اللذين بينهما منافات او بعدم احدهما
او بعدم نسبة الحمل بينهما وذلك لان الشيئين اذا لم يصدق احدهما على شيء مما يصدق
عليه الاخر فهما متباينان وهما اما متنافيان صدقا او صدقا وكذبا فالجيم والباء اذا اخذ بحسب
الخارجي ولم يكن احدهما او كلاهما موجودا يصح ان يقال لا يصدق احدهما على شيء مما يصدق
عليه الاخر من الافراد المحققة فيكون بينهما منافاة صدقا كالانسان ذي المخلب خارجا مع
الانسان ذي المخلب ذي الراسين خارجا فبينهما منافاة صدقا بحسب الافراد المحققة مع ان
شيئا منهما لم يوجد الا بحسب المقدرة فان احدهما اخص من الثاني بحسب المقدرة وكذا الانسان
خارجا مناف صدقا للانسان ذي المخلب خارجا بحسب المحققة مع ان احدهما موجود
بدون الاخر واما بحسب المقدرة فاحدهما اعم من الاخر والانسان والفرس متنافيان
خارجا بحسب المحققة بانتفاء نسبة الحمل مع ان كلا منهما موجود م فهي اعم منها بالمعنى
الثاني س اى المنافات صدقا بالمعنى الاول اعم من المنافات صدقا بالمعنى الثاني لان
كل من المتنافيين بحسب المقدرة متنافيان بحسب المحققة ولا ينعكس كما ذكرنا
م وتجتمع مع كل اقسام مقابلها بهذا المعنى س اى المنافات بحسب المحققة تجتمع
مع المساوات والعموم والخصوص مطلقا ومن وجه بحسب المقدرة فالانسان ذي المخلب
والحيوان والناطق ذو المخلب خارجين متنافيان بحسب الافراد المحققة اى
لا يصدق احدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر من الافراد المحققة وبينهما مساواة
بحسب المقدرة والانسان مع الانسان ذي المخلب متنافيان بحسب المحققة واعم
مطلقا بحسب المقدرة والانسان مع ذي المخلب متنافيان بحسب المحققة واعم من
وجه بحسب المقدرة م والنقيض وان لم يختلف بحسب معناه لكن يختلف نسبة
باختلاف المعنيين في مقابله فالانسان خارجا يساوي انسانا ذا ظفر خارجا بالمعنى
الاول واعم بالثاني فما ليس بانسان خارجا يساوي ما ليس بانسان ذي ظفر
خارجا بحسب الافراد المحققة واخص منه بحسب المقدرة وهكذا في البواقي وسيجيء تحقيق
هذا في عكس النقيض ان شاء الله تعالى وقولنا ج ذهنا اعم من ج حقيقة وهو من ج
خارجا ان عنى ان مفهوم كذا فهو بالمعنى الاول س اى يراد ان مفهوم الذهني اعم من
مفهوم الحقيقي لصدق الذهني على الكلي كقولنا بعض الكلي جنس فهذه القضية يصدق
ذهنا لا حقيقيا اى لا يراد به انه لو وجد خارجيا كان جنسا فنعلم ان الذهني
يشمل افراد الحقيقي مع غيرها والمراد من الافراد الافراد المحققة وهكذا المفهوم الحقيقي
اعم من الخارجي بحسب الافراد المحققة م فكل ج حقيقة ج ذهنا يلزمه كل ج
خارجا ج ذهنا س على ما مر ان كل ج ب اخص من كل ج ب كذا ب في صورة يكون
ج اعم من ه كذا ج كذا بحسب الافراد المحققة م فان عنى التخييل مقام قولنا الانسان

حقيقة اعم من الانسان خارجاً فان لم يثبت وجود الخارجي فالثاني س اى فهو
معنى الثاني وهو العموم بحسب الافراد المقدرة م فكل انسان ذى مخلب حقيقة حيوان لا يلزمها
الخارجية س لان الانسان ذو المخلب بحسب الحقيقة اعم من الانسان ذى المخلب خارجاً بمعنى انه
لو وجد كان انساناً خارجاً م فان ثبت فالاول س اى ان ثبت وجود الخارج فهو المعنى
الاول م فاذا صدق كل ج خارجاً ب خارجاً لان الباء الخارجي موجود فهو اخص من الباء الحقيقي
او مساوله بالمعنى الاول فنقيضه اعم من نقيض هذا او مساو بهذا المعنى س هذا فصل
تفردت بابداعه ولا يخفى فوائده الجزيلة وعوائده الجميلة م فصل التناقض منافاة
المختلفتين كيفاً صدقاً وكذباً بحسب المفهوم س انما قال بحسب المفهوم ليخرج ما يكون بحسب
المادة كما اتفق ان عريض الظفر مساو للانسان فقولنا كل انسان كاتب وليس
بعض عريض الظفر بكاتب لا يكون بينهما تناقض ولما كان مفهوم البيت مكاناً ذا
جدار وسقف كان قولنا بعض البيت مربع متناقض لقولنا لا شئ من مكان ذى جدار وسقف
بمربع لتحقق المنافاة صدقاً وكذباً بحسب المفهوم وان لم يكن اللفظ متحداً لان القضية
هى المفهوم العقلى فالمعتبر المفهوم لا اللفظ م وشرط وحدة الموضوع فيشمل وحدة الشرط
نحو اللون مفرق للبصر اوليس كذا بشرط البياض او السواد والكل والجزء نحو الزنجي
اسود اوليس بشرة او سناً ووحدة المحمول فيشمل وحدة المكان لان المحمول مقيد به س اى
بالمكان فقولنا زيد قائم فى الدار لا تناقض قولنا ليس زيد قائماً فى السوق لان القائم
المقيد بالدار غير القائم المقيد بالسوق م فالاضافة والقوة والفعل نحو زيد اب
اوليس والعنب مسكر اوليس س فاذا قلت زيد اب مريداً انه ابو عمرو لا تناقض
قولنا ليس زيد اباً مريداً انه ليس ابا بكر واذا قلنا العنب مسكر اى بالقوة لا
قولنا العنب ليس بمسكر اى بالفعل م ووحدة الزمان ولزوم وحدة المكان اياها
خطاء س اعلم ان صاحب القسطاس توهم ان وحدة الزمان يلزمها وحدة
المكان لان اختلاف المكان مستلزم لاختلاف الزمان لان الشئ الواحد ممتنع
ان يكون في مكانين في ان واحد فثبت بحكم عكس النقيض انه كلما لا يختلف
الزمان لا يختلف المكان اى كلما اتحد الزمان اتحد المكان لكن لم يعلم ان هذا بالنسبة الى
شئ واحد اما فى شيئين فلا والشيئان هنا الايجاب والسلب كما اذا
قلنا زيد كاتب وقت الطلوع فى الدار مع قولنا زيد كاتب وقت الطلوع
فى السوق فانه قد اتحد الزمان مع اختلاف المكان وعدم كتابة زيد وقت
الطلوع فى السوق لا يوجب كون زيد وقت الطلوع فى السوق حتى يلزم كونه
فى مكانين فى زمان واحد فان السلب يصدق بعدم الموضوع م فالى اصل وحدة النسبة
الحكمية س بعض الافاضل جعلوا الوحدات المذكورة وحدة واحدة وهى وحدة النسبة
الحكمية م هى نسبة المحمول الى الموضوع فقولنا زيد ليس بكاتب هو سلب للنسبة التى

مطلب هذا فصل تفردت بابداعه ولا يخفى فوائده الجزيلة وعوائده الجميلة

تناقض ح

والنسبة الحكمية ح

دل عليها زيد كاتب ووحدة النسبة تكون باتحاد المنتسبين بناء على الوحدات المذكورة
فزيد كاتب لاثبات نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين وليس زيد كاتب لسلب
عن تلك النسبة فهذا الكلام بناء على ان السلب لسلب النسبة لا لنسبة السلب اذ لو كانت
لنسبة السلب كانت النسبة بينهما مختلفة م وشرط اختلاف الكم فى المحصورات
والجهة فى الموجهات اى فى المطلقة والوقتية فنقيض البسائط ما فى اللوح س اعلم انى وضعت
فى اللوح المثبت المعمول لنسب الموجهات علامة ق للنقيض وقد وضع فى ذلك البيت علامة
اخرى كعلامة ح مثلا للاخص فهذه عند اتحاد الموضوع والمحمول والكيف وعلامة ق عند وجود
شرائط التناقض م وضابطه ان الضرورة تناقض الامكان والفعلية الفعلية والكلية
البعضية والتوقيت مثله عند الاختلاف كيفاً فالمشروطة العامة اى الضرورة فى كل
اوقات الوصف يناقضها الامكان فى بعضها اى الممكنة الحينية وهكذا فى البواقي س
اعلم ان معرفة حكم التناقض فى بسائط القضايا بناء على امور احدها هو الكيفية فى نفسه
الامر اى الامكان يقابل الضرورية والفعلية تقابل الفعلية والثانى فى الكمية فالدائمة معناها
ان المحمول ثابت للموضوع او مسلوب عنه فى كل الاوقات فيقابلها انه ليس كذلك فى
بعض الاوقات والمشروطة العامة معناها الضرورة فى كل اوقات الوصف فيقابلها الامكان
فى بعض اوقات الوصف والثالث التوقيت فان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
اذا كان فى وقت المعين فنقيضه انه ليس كذلك فى ذلك الوقت لكن انما يثبت التناقض
بين ما ذكرنا عند الاختلاف فى السلب والايجاب حتى لو لم يوجد الاختلاف يثبت
اللزوم لا التناقض م والمركبات للمفهوم المردد بين تناقض اجزائها س ولما كان مفهوم
المركب مجموع الامرين يكون سلبه بانتفاء احدهما م الا فى الجزئية كثيراً كتبها من جزئيتين متحدة
موضوعهما فيكذب بعدم هذا القيد فان ج اذا كان جنس ب لكذب كل مركبة جزئية مع
كذب لا شئ من ج ب وكل مركبة جزئية مع كذب لا شئ من ج ب وكل ج ب باخص جهة
لكون بعض ج ب ضروريتين س فالموضوع اذا كان هو الحيوان والمحمول الانسان يكذب
كل مركبة جزئية نحو بعض الحيوان انسان لا دائماً ولا بالضرورة فان ثبوت الانسان
لذلك البعض الذى هو انسان ضرورى فلا يصدق اللاضرورة وكذا اللادوام ومع
ذلك لا يصدق نقيض الجزء الاول وهو لا شئ من الحيوان بانسان باخص جهة ولا يصدق
ايضاً نقيض الجزء الثانى وهو كل حيوان انسان باخص جهة يصدق قولنا بعض الحيوان
انسان بالضرورة وقولنا ليس بعض الحيوان انساناً بالضرورة فالجزئية انما يكذب بانتفاء
ذلك القيد وهو ان بعض الحيوان الذى هو انسان ليس بانسان ولا يلزم منه كذب الجزئية صدق
شئ من القضيتين المذكورتين وهذا المعنى غير حاصل فى الكلية لان المحكوم عليه لما كان جميع
الافراد فى القضية الاولى وهى الموجبة وفى القضية الثانية وهى السالبة بعينه هو المحكوم عليه
فى الاولى وهو المحكوم عليه فى الثانية اما الجزئية فان المحكوم عليه البعض فيمكن ان يكون المحكوم عليه

بين تناقض اجزائها ح

وليس ح ب ضروريتين ح

في الموجبة البعض وفي السالبة البعض ولا يكون هذا البعض عين ذلك البعض م
بل يردد بين نقيضي الجزئين في كل واحد فنقيض بعض ج ب ما دام ج لا دائما
كل ج اما ليس ب حين هو ج او ب دائما س وذلك لان معنى الجزئية المركبة ان بعض
افراد ج هو بحيث يصدق عليه مجموع الامرين وهو ثبوت ب وسلبه باي جهة يريد
كالعرفية الخاصة مثلا معناها ان بعض افراد ج بحيث يصدق عليها ب ما دام ج ويسلب عنها
في بعض الاوقات فنقيضها انه لا شيء من افراد ج بحيث يصدق عليه مجموع الامرين
وهذا المعنى يساوي قولنا كل واحد واحد من افراد ج يسلب عنه مجموع الامرين فيسلب مجموع
الامرين وهو صدق نقيض الجزء الاول او نقيض الجزء الثاني ففي العرفية الخاصة نقيضها
كل واحد من ج اما ليس ب حين هو ج وهو نقيض العرفية العامة وهي الجزء الاول و
اما ب دائما وهي نقيض الجزء الثاني وهو المطلقة العامة فعلم من هذا ان المراد بالنقيض
في قولهم بل يردد بين نقيضي الجزئين في كل واحد ليس حقيقة النقيض لان نقيض القضية
لا يكون الا قضية وههنا لا يردد بين القضيتين في كل واحد من افراد الموضوع بل المراد
ما بقي من نقيضي الجزئين بعد ان ينتزع الموضوع والسور فيردد بين ذلك في كل واحد
واحد من افراد الموضوع ففي الصورة المذكورة نقيض الجزء الاول لا شيء من ج ب حين
هو ج فاذا انتزع منه الموضوع والسور بقي ليس ب حين هو ج ونقيض الجزء الثاني
هو كل ج ب دائما فاذا انتزع منه الموضوع والسور بقي ب دائما فيردد بين هذين
الامرين م وقيل او بقيد احدى الكليتين بالمحمول س هذا طريق آخر في نقيض
الجزئية المركبة وهو انك اذا اردت ان تأخذ نقيضها كما في الكلية بان يردد بين نقيضي
اجزائها فلا بد ان تقيد احدى الكليتين بالمحمول فقولنا بعض ج ب لا دائما او كل ج
الذي هو ب دائما فاذا قيد الموجبة الكلية بالمحمول كان هذا نقيضا للقضية المذكورة
لان الوجودية اللادائمة المذكورة معناها بعض ج ب بالفعل وليس بعض ج الذي
هو ب بالفعل لما عرفت ان المركبة الجزئية مركبة من قضيتين مع تقييد اتحاد الموضوع فاذا
جعلناها مركبة من جزئين احدهما القضية الاولى والثاني القضية الثانية مع ذلك القيد
كان الترديد بين نقيضي هذين الجزئين كافيا في نقيضهما بخلاف اذا لم يعتبر هذا القيد
في النقيض م قال صاحب القسطاس هذا في الموجبة اما في السالبة فنقيضه س اي
في السالبة يجب ان تقيد بنقيض المحمول نحو ليس بعض ج ب وجودية لا دائمة فنقيضها
اما كل ج ب دائما او لا شيء من ج الذي ليس ب بالفعل ب دائما وذلك لان معنى تلك
الجزئية ان بعض ج ليس ب بالفعل وذلك البعض الذي ليس ب بالفعل فلا بد ان يأخذ
في نقيضه هذا القيد المذكور في الاصل م وايضا لا يصح ذلك في العرفية الخارجية لانها اذا كذب
لا يلزم صدق لا شيء من ج ب حين هو ج او كل ج الذي هو ب ب دائما لجواز صدق ب على
بعض ج دائما وما دام ج وعلى بعضه لا دائما س ذكر في القسطاس انه ما ذكره وان تقييد احدى

الكليتين بالمحمول لا يصح في العرفية الخارجية كقولك بعض الجسم متحرك ما دام جسما لا دائما
كاذبة لان كل جسم هو متحرك ما دام جسما هو متحرك دائما وهو الافلاك مثلا و
مع ذلك يكذب بعض نقيض الجزء الاول وهو لا شيء من الجسم بمتحرك حين هو جسم لان
بعض الاجسام متحرك ما دام جسما وهو الافلاك والكذب ايضا نقيض الجزء الثاني
مع انه تقييد بالمحمول كقولنا كل جسم هو متحرك دائما لان بعض المتحرك الذي هو
متحرك ليس بمتحرك بالاطلاق فقوله في المتن لجواز صدق ب على بعض ج دائما اشارة
الى كذب الاصل وقوله ما دام ج اشارة الى كذب نقيض الجزء الاول وقوله وعلى بعضه
لا دائما اشارة الى كذب نقيض الجزء الثاني مقيدا بالمحمول م اقول بتقييد بالحكم بالجزء
الاول مع جهته س فالمراد بتقييد احدى الكليتين بالمحمول ليس المحمول المراد المحمول وحده بل
المحمول مع الجهة المذكورة في القضية فقولنا بعض الجسم متحرك ما دام جسما لا دائما معناه
بعض الجسم متحرك ما دام جسما وليس بعض الجسم الذي هو متحرك ما دام جسما متحرك
بالاطلاق فاذا كان معناه هذا فالتقييد في النقيض بالمحمول المجرد وهو المتحرك لا يكون
كافيا لان المتحرك اعم من المتحرك ما دام جسما فلهذا قال في المتن مع جهته وانما قال
نقيده بالحكم بالجزء الاول ليشمل الحكم الايجابي والسلبي كما مر في السالبة بتقييد بنقيضه م
فانه قيل في كليتها نظر لان الحكم بالدوام اذا كان على كل من ذلك البعض فنقيضها
اما لا شيء من ج ب حين هو ج او بعض ج حكم بانه ب ما دام ج ب دائما س اي في
كلية القضية الثانية المقيدة بالحكم بالجزء الاول نظر وذلك لان المحكوم عليه في المركبة
لما كان شيئا واحدا فاذا حكم في الجزء الاول على بعض افراد ج يجب ان يكون الحكم
في الجزء الثاني على ذلك البعض بعينه فقولنا بعض ج ب لا دائما عرفية خاصة
كان معناها بعض ج ب ما دام ج ولا شيء من الجيم الذي هو ب ما دام ج ب دائما م
قلنا صدق الجزئية ليس باتحاد بل بان ما يطلق عليه اسم البعض بحيث هو ب ولا ب
في بعض الاوقات س فانه اذا كان للجيم عشرة افراد وقد حكم على خمسة افراد منها بانه
ب فلا يجب لصدق المركبة ان يكون الحكم بالسلب على كل واحد من تلك الخمسة حتى لو
حكم بالسلب على واحد من تلك الخمسة يصدق المركبة باعتبار ان الحكم بثبوت ب وسلبها
صادق على فرد من افراده فيصدق ان ما يطلق عليه البعض محكوم عليه بالايجاب والسلب م
اما الثانية فاما بتبديل طرفيها او نقيضيهما س يرجع الى ما قال في اول فصل نسب
القضايا ان النسبة بين القضيتين اما بلا تبديل طرفيها وبلا تبديل نقيضي الطرفين
او معه وقد ذكر الاولى وهي النسبة بلا تبديل فالآن اخذ في الثانية وهي النسبة بين
القضيتين مع تبديل طرفيها او تبديل نقيضي الطرفين اي العكس المستوي والنقيض
م فصل عكس القضية اخص قضية يلزمها بتبديل طرفيها فاحدهما ان كان شخصا
او مفهوما منتزعا من مدلول اللفظ يبدل بعينه س نحو بعض الانسان زيد فعكسه

زيد انسان ونحو بعض النوع الانسان فعكس الانسان نوع وقد عرفت معنى
المفهوم المنتزع في قسمة القضايا على الطبيعية وغيرها م والا فالمصطلح جعل المحمول عنوانًا
والعنوان محمولًا وان كان التبديل بطرق اخر لازمًا لكل قضية لانه هذا اذا كان عين
ذلك فذلك عين هذا وكذا في السلب س اي اذا لم يكن هذا الشيء ذلك الشيء لا يكون
ذلك الشيء عين هذا الشيء ثم اراد ان يبين الطرق الاخر فقال م والطرق ان
تبدل الطرفان والمحكوم عليه وبه مما كانا س نحو كل انسان كاتب يبدل فيقال كاتب كل
انسان على ان كاتب يكون خبرًا مقدمًا على المبتدأ م او يجعل الاشخاص محكومًا به س فالمحكوم
عليه هو الاشخاص فيبدل ويجعل الاشخاص محكومًا به نحو كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا
بعض الحيوان افراد الانسان م او يؤخر العنوان مع بقاء عنوانيته س نحو كل كاتب
ضاحك ينعكس الى قولنا بعض الضاحك ذات وصف بالكاتب من غير ان يجعل
المحكوم به مفهوم الكاتب م او يصدق اتحاد الذات مع تبادل الجهة س قد ذكر ان
المقصود هو اثبات المفهوم لا اتحاد الذات والجهة المذكورة هي جهة اثبات المفهوم
لا جهة اتحاد الذات فكل كاتب بالفعل ضاحك بالامكان ينعكس الى قولنا بعض
الضاحك بالامكان هو الذات الذي هو كاتب بالفعل م ولم يذكر لا نظرًا لا بعضها
لعلة النفع في المنطق او للوضوح س اي لم يذكر هذه الطرق لانها لازمة لكل قضية كتبديل
الطرفين والمحكوم عليه وبه مما كانا ولما كان لازمًا لكل قضية لا يكون في ذكره فائدة كفائدة
العكس المصطلح فانه يختلف في القضايا فذكره يكون مفيدًا وايضًا لم نذكر بعض الطرق
لقلة النفع في المنطق وانما قلنا في المنطق لانه قد يكون كثير النفع في غير هذا العلم
كتقدم المحكوم به فانه كثير النفع في المعاني والبيان وايضًا بعض هذه الطرق واضح
فلا فائدة في ذكره ثم جاء الى احكام العكس المصطلح فقال م ولا ينعكس موجبة الى كلية
واما الى الجزئية فتقدم س قبيل فصل الجهات ان الجزئية تنعكس جزئية ان صلح
محمول الاصل للسور م ويلزم كل وبعض اجزاء اثنان لفظًا فيه لا السور لا لقصد
الانحراف س قد علمت ان لفظ كل وبعض قد يراد بهما الاجزاء نحو كل هذا الخبز
ماكول وبعض هذا الرمان ماكول فاذا عكس القضية يلزم الكل والبعض لفظًا
كائنًا فيه فيقال بعض الماكول كل هذا الخبز وبعض الماكول بعض هذا الرمان
وقد يراد بهما الافراد فيكونان للسور فلا يلزم في العكس لفظًا كائنًا فيه بل اذا جعل الموضوع
محمولًا فكلمة السور ينقل فما كان موضوعًا الى ما صار موضوعًا الا ان يقصد القضية
المنحرفة نحو بعض الحيوان البعض ينعكس الى قولنا بعض الانس بعض الحيوان م ثم
لزومه بالبرهان ونفي الاخص منه بالبعض س اعلم انه لزوم العكس يستفاد بالبرهان وانما الذي
ثبت بالبرهان غير لازم فهذا المعنى يستفاد بالبعض م ثم وجهه اللزوم واتحاد الذات
ضرورية س اعلم ان صدق العكس على تقدير صدق الاصل يكون له جهة بالضرورية اتحاد

ء العنوان والحمل فاعلم ان صدق العكس
على ان كل ج ب باي جهة م

الذات في موضع العكس ومحموله يكون له جهة ايضًا وهو الضرورة كما عرفت ان
جهة اتحاد الذات في الموجبات هي الضرورية لا غير م واما جهة ب وكل ج ب او
تقييد بتلك الجهة بالاطلاق لصدق ج و ب ا كذا على ذات س المراد من ب ا و كذا ب ا و
مقيد بتلك الجهة بالاطلاق م ولا شيء من ج ب باي جهة ب ولا شيء من ج ب ا و
بقيد بنقيض تلك الجهة دائمًا لان نقيضه يساوي نقيض الاصل س وقد سبق هذا
في فصل اوله في القضية عدة نسب م ثم باي جهة اخذ الموضوع ثبتا والفرع الموجبة
الجهتان س اي جهة حمل الاصل جهة العنوان في العكس وجهة عنوان الاصل يجعل جهة
الحمل في العكس م لصدقهما على ذات فبعض ج ب ا بالفعل ب بالضرورة يلزمه بعض ج
بالضرورة ج بالفعل ثم ينظر الى ما يلزم من الجهتين كالحينية منهما او من اخص
مع الفعلية س اي لا حصل لنا قضية بسبب تبادل جهة الحمل وجهة العنوان
ينظر بعد ذلك الى ما يلزم من اجتماع ما بين الجهتين فانه اذا كانت جهة حمل الاصل
الحينية او اخص منها كالدوائم الاربع فاجتماع هذه مع جهة عنوان الاصل وهي الفعلية
يوجب ان يكون جهة العكس الحينية م لاجتماع ج و ب على ذات في حال فيلزم
بعض ب بالضرورة ج حين هو ب س وانما قيدت بالضرورة لان صدق الاصل بعض ج
بالفعل ب بالضرورة م ثم ان شئت جعلت الموضوع فعليًا س اي كما هو المصطلح
م وان شئت لا يكون العكس اخص قضية س فان قولنا بعض ب بالضرورة ج
حينية اخص من بعض ب ج بالفعل حينية فلا معنى للرجوع من الاخص م وفي السالبة
يتبادل نقيضا جهتها س اي نقيضا جهة العنوان وجهة الحمل م فلا شيء من ج
بالفعل ب بالضرورة يلزمها لا شيء من ب بالامكان ج دائمًا ولا شيء من ج بالفعل
ب بالامكان يلزمها لا شيء من ب بالضرورة ج دائمًا لئلا ينعكس نقيضه الى نقيض
الاصل فان شئت ان تجعلها فعلية الموضوع فقيده ان كان اعم منها كالامكان
فالسلب عن كل افراده سلب عن كل افراد الاخص وان كان اخص كالضرورة
قد يسلب عن كله سلب عن بعض الاعم في الذهنية حقيقة الاعم لكون افراد
الاخص بعض الافراد المحققة للاعم م لا في الاخرين س اي في الخارجية والحقيقية
بشرط الامكان م اذ لا يلزم كونها بعض الافراد الموجودة او الممكنة له فيصدق لا شيء
من انسان ذي الراسين بحيوان خارجية لا قولنا ليس بعض الانسان بحيوان
باعتبار ما يصدق نقيضه بكل الاعتبارات واذا عرفت العكس باي جهة اخذ
الموضوع افضل فعلية س اي فعلية الموضوع م اما الموجبات فالممكنات لا يلزمها
فعلية الموضوع لصدق بعض الانسان ذي مخلب امكانًا دائمًا وخاصًا لا عكسه س
انما قال امكانًا دائميًا لانه اخص بسائط الممكنات وانما قال امكانًا خاصًا لانه مركب
م فكذا الاعم س اي لما لم ينعكس ما كان القضيتان لا تنعكس ما هو اعم منهما

بل ممكنة س عطف على قوله فعلية اي يلزمها ممكنة الموضوع فان قولنا بعض ج بالفعل ب
بالامكان يلزمه بعض ب بالامكان ج بالفعل م وان جعل الامكان جزء الموضوع فعلية
س اي لما لزم بعض ب بالامكان ج بالفعل بجعل الامكان جزء الموضوع فيكون الموضوع
الباء الامكاني ولا شك ان الامكان ثابت له بالفعل فيصير الموضوع فعليا كما هو
المصطلح لكن يرد عليه ان محمول الاصل ب والامكان كان في الاصل جهة الحمل لا جزء
المحمول في العكس صار الموضوع الباء الامكاني ولا شك ان ب مغاير الباء الامكاني
فلا يكون هذا عكسا فلهذا قال م ويجب في بيان ما يلزم بالتبديل وان لم يسم عكسا
فلا مشاحة س هذا حكم الممكنات فشرع في الفعليات فقال م وبسائط الفعليات
ما صدق عليها مطلقة الحينية ينعكس اليها لما مر والخلف س اذ لو لم يصدق بعض ب ج
حين هو ب يصدق كل شيء من ب ج ما دام ب فنجعلها كبرى والاصل وهو بعض ج ب حين
هو ج صغرى ينتج ليس ج ج ما دام ج هذا خلف م وعكس نقيض العكس الى منافي
الاصل س نقيض العكس قولنا كل شيء من ب ج ما دام ب فينعكس الى قولنا كل شيء من
ج ب ما دام ج وهو منافي الاصل م لا الى اخص اذ لا يجب ج ما دام ب وان كان
ضرورية س اي لا يلزم اخص من الحينية وهي العرفية العامة وان كان الاصل ضرورية فيصح
اخص قضايا يصدق عليها الحينية نحو كل كاتب بالفعل انسان بالضرورة لا يلزمها بعض
الانسان كاتب بالفعل ما دام انسانا م ولا يصدق س اي ما لا يصدق عليه الحينية م
فالى مطلقة عامة لما مر س من تبادل الجهتين والخلف وغيرهما م وسوالبها س اي
سوالب البسائط م جزئية لا ينعكس الاولى بتخرجه س اي نحو ليس بعض الحيوان انسانا
لا ينعكس الى ليس بعض الانسان بحيوان بل الى ليس بعض الانسان بعض الحيوان م
واما كلية فالدائمتان دائمة والعامتان عرفية للعكس المذكور س اي عكس نقيض
العكس الى منافي الاصل فانه لو لم ينعكس الدائمة الى دائمة يصدق نقيض العكس وهو
بعض ب ج بالاطلاق فينعكس الى بعض ج ب بالاطلاق وهو منافي الاصل وكذا في
العامتين لكن نقيض العكس يكون حينية م وخلف يؤدي الى ليس ب ب دائما
س اي في الدائمتين اذ لولا العكس دائما لصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق
فينتج مع الاصل وهو كل شيء من ج ب دائما ليس بعض ب ب دائما م او ما دام ب
س في العامتين م قيل يصدق اذا كان الاصل موجبة جزئية او سالبة خارجية
بحسب الافراد المعدومة لعدم الموضوع س اعلم انه استدل بالخلف في عكس الموجبات
وفي عكس السوالب فاعترض على كل واحد منهما اما في الموجبات فانه اذا كان الاصل
موجبة جزئية خارجية لا نم كذب قولنا ليس بعض ب ب دائما لانه قد يكون صادقة
بحسب الافراد المعدومة واما في السوالب فلانه قد يصدق بعدم الموضوع وهو ب فانه
الموضوع في العكس م قلت دل الاصل في الاولى ونقيض العكس في الثانية على وجود

ب ولو فرضنا فيلزم مع صدق كل ب ب خارجية نقيضه ولا ينعكس الضرورية
لنفسها س احتراز عن قول من يقول ان الضرورية والمشروطة العامة تنعكسان
كنفسهما م يصدق كل شيء من ذي الحلب انسان بالضرورة دون العكس كذا س
اي ضرورية م وفسد البراهين لعقم الصغرى الممكنة في الشكل الاول اذ بحثنا في فعلية
الموضوع س وبرهانهم ان كل شيء من ج ب بالضرورة ينعكس الى كل شيء من ب ج بالضرورة
والا فبعض ب ج بالامكان نضمه الى الاصل فينتج ليس بعض ب ب بالضرورة فنقول
لا ينتج هذا لان البحث في فعلية الموضوع بمحمول الصغرى ج بالامكان وموضوع الكبرى ج
بالفعل فلا يتحد الاوسط وسياتي في المختلطات م وكذا المشروطة س فانه قد زعم البعض
انها تنعكس كنفسها وبرهنوا عليه كما ذكر في الضرورية والجواب مثل الجواب في الضرورية
م وتبادل الضرورة غير مسلم بين الذات والعنوان س قيل الضرورية تنعكس كنفسها
موجبة كانت او سالبة اما الموجبة فلان ب اذا كان ضروري الثبوت لج فج ضروري
الثبوت لب لانه ان امكن انفكاكهما ان يتحقق ج بدون ب هذا خلف فاجاب بانه
الاصل دل على ضرورة محمول الاصل لذات الموضوع فذات الموضوع ضرورية الثبوت
لمحمول الاصل والغرض ليس هذا بل ضرورة مفهوم عنوان الاصل لذات الموضوع المحمول
وتبادل الضرورة لا يدل على هذا م ففي كل مادة يكون الموضوع ينعكس كنفسها اذ هي
ضرورية الطرفين س كقولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ينعكس كنفسها فان
الطرفين ضروريان للذات اما اذا كان الموضوع وصفا يمكن انفكاكها عن الذات
نحو بعض ذي ظفر انسان بالضرورة فانه لا يلزم منه بعض الانسان ذو ظفر بالضرورة
م وكذا السالبة س فانهم قالوا ان السالبة الضرورية تنعكس كنفسها فان ب اذا كان
ضروري السلب عن ج كان ج ضروري السلب عن ب كما مر والجواب ان الغرض
سلب عنوان الاصل عن ذات الموضوع ففي كل مادة يكون موضوع الاصل ذاتا نحو
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ينعكس كنفسها لا اذا كان وصفا يمكن انفكاكها
عن الذات نحو لا شيء من ذي الحلب بانسان بالضرورة لا ينعكس كنفسها م وقيل
لولا ما لصدق بعض ب ج بالامكان ويلزمها امكان صدق ب ج بالفعل مع الاصل
وهو محال لانتاجه المحال قلنا لا نم الانتاج س على ما سياتي في المختلطات م وبواقيها
س اي ما عدا الدوائم الاربع من البسائط م يلزمها سالبة دائمة فان قيد موضوعها
بما ذكره فكلية س اراد بما ذكر لنقيض جهة الحمل في الاصل كقولنا كل شيء من ج ب بالامكان
ينعكس الى قولنا كل شيء من ب داخل ج دائما م وان اخذ فعليا فجزئية في الزمنية
واختيها في غيرها يلزم الاولى لا الثانية لما مر س اي في الخارجية والحقيقية بشرط الامكان
يلزم سالبة كلية دائمة مقيدة الموضوع بنقيض جهة القضية ولا يلزم جهة فعلية
الموضوع لما ذكره في قوله لا يلزم كونها بعض الافراد الموجودة او الممكنة م ولكذبها بالجم

جهة في اخصها وهي ثلث الوقتية وبعضها مشهور س وهي بالضرورة لاشئ من القمر
بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع كذب العكس باعم الجهات م والضرورة
الحينية نحو لاشئ من المتنفس بمتنفس منقبض النفس حين هو متنفس س اى
حين يكون النفس منبسطا وعكسها كاذب وهي لاشئ من المتنفس منقبض النفس
بمتنفس باعم الجهات لان كل متنفس منقبض النفس متنفس بالضرورة م و
الممكنة الدائمة نحو لاشئ من الانسان بكاتب امكانا دائماً س مع كذب
قولنا لاشئ من الكاتب بانسان باعم الجهات لان كل انسان كاتب انسان
بالضرورة م وانما اختص البعض بالخارجية واختها لمنع كلية الاصل في غيرها لما ذكروا
في الوقتية لان الاصل اذا كان لاشئ من القمر بقمر منخسف لا تتم كلامهم لان كل قمر
منخسف قمر بجميع الاعتبارات س اى باعتبار الخارجية والحقيقية والذهنية اعلم
انهم ذكروا ان البعض تختص بالخارجية والحقيقية بشرط الامكان لان في الذهنية و
الحقيقية الاعم لا يمكن ان يقال العكس وهي قولنا لاشئ من المنخسف بقمر كاذب باعم
الجهات لان كل منخسف قمر بالضرورة وانما لا يمكن ان يقال هذا لان والحقيقية الاعم
لا يصدق قولنا كل منخسف قمر فكذب العكس ممنوع بهذا ما ذكروا والذي خطر ببالي ان البعض
غير تام اذ يمكن ان يضع الاصل على وجه يكون العكس ممتنعاً في الذهنية والحقيقية الاعم
كما ذكر في المتن بل العلة لاختصاص البعض بالخارجية واختها منع كلية الاصل في
غيرهما وهو قولنا لاشئ من القمر بقمر منخسف لان لنا ان نفرض اقماراً غير منخسف
بالاطلاق فلا يكون الاصل سالبة كلية والسالبة اصلاً فلا يصدق الجزء الثاني من
الوقتية وهو كل قمر منخسف بالاطلاق فلا يكون الاصل سالبة كلية والسالبة الجزئية لا شك
انها لا تنعكس م واما موجبات المركبات فجزءها الثاني ان كانت موجبة ايضاً ينعكس
الى العكس الجزئين وان كانت سالبة كما هو المصطلح فكذا ان دل الاصل على سلب العنوان
عن ذات الموضوع كما في الدوائم بحسب الوصف دون الذات فتنعكس الخاصتان
الى حينية لا دائمة س وذلك لانه اذا صدق بعض ج ب مادام ج لا دائماً فالجزء الاول
وهي العرفية العامة تنعكس الى حينية مطلقة كما عرفت وهي قولنا بعض ب ج حين
هو ب واما الجزء الثاني وهي لا دائما يدل على ان ج لا يكون دائمة لذات الموضوع اذ لو
كانت دائمة لكانت ب دائمة والجزء الثاني وهو لا دائما ينفي دوام الباء فيدل على
سلب ج وهو سلب العنوان عن ذات الموضوع فيصدق قولنا بعض ب ج حين هو
ب لا دائماً م وان لم يدل ينعكس الجزء الاول فقط س اى ان لم يدل الاصل
على سلب العنوان عن ذات الموضوع ينعكس الجزء الاول دون الثاني كما في الوجودية
اللادائمة كل انسان كاتب لا دائماً ينعكس الى قولنا بعض الكاتب انسان بالفعل والجزء
الثاني لا ينعكس لان الاصل لا يدل على سلب الانسان عن ذات الموضوع وانما اعتبر

سلب

سلب العنوان عن ذات الموضوع لان عنوان الاصل يصير محمولاً في العكس م واما سوالبها
فجزءها الثاني ان كانت سالبة يعتبر الجزءان وان كانت موجبة كما هو المصطلح فان دل
على سلب العنوان ينعكس س انما قيد بهذا لانه ان لم يدل على سلب العنوان لا ينعكس
كما عرفت من مادة النقض في الوقتية وبحث ايضاً يعلم ان هذا مخصوص بالخارجية والحقيقية
بشرط الامكان اما في الآخرين فجزءها الاول ينعكس الى دائمة كما عرفت في انعكاس الموجبات
البسيطة فقولنا لاشئ من ج ب وجودية لا دائمة ينعكس الى قولنا لاشئ من ب ج دائماً
دائماً وان شئت ان تجعل الموضوع فعلياً فاللازم ليس بعض ب بالفعل ج دائماً واما
الجزء الثاني فينعكس الى بعض ب بالفعل ج بالفعل م فالخاصتان تنعكسان الى عرفية عامة
لا دائمة في البعض اعتباراً للجزئين س فان الجزء الاول ينعكس كنفسها والجزء الثاني وهي
موجبة مطلقة عامة فالى موجبة مطلقة جزئية فاللادوام في البعض عبارة عن هذه م و
ان كانتا جزئيتين س انما قال لان السالبة الجزئية لا تنعكس في غير الخاصتين وتنعكس
في الخاصتين م اذ لا بد من صدق الجيم والباء على ذات وهو حصول المنافاة بينهما
في تلك الذات س لانه اذا صدق قولنا ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائماً فقولنا لا دائماً
يدل على صدق الجيم والباء على ذات الموضوع والجزء الاول يدل على المنافاة بينهما في الافراد التي
تصدق الجيم والباء عليهما لان الجزئين في الموضوع في الجزئين متحد فيصدق ليس بعض ب ج مادام
ب لا دائماً وهو المطلوب م واما الاعتبارات كالخارجية ونحوها س اى كون القضية حقيقية
اخص او اعم او ذهنية م والعدول وسلب الموضوع فقط في الموجبة ينعكس س كقولنا كل ج خارجاً
ب حقيقية ينعكس الى قولنا بعض ب حقيقة ج خارجاً والا فبعض ب حقيقة كذا في البواقي وكذا
في السالبة نحو لاشئ من ج خارجاً ب حقيقة يلزمها لاشئ من ب حقيقة ج خارجاً والا فبعض ب حقيقة
ج خارجاً وينعكس الى نقيض الاصل وكذا العدول نحو كل ج لا ب يلزمها بعض لا ب ج وكذا
السالبة لما ذكرنا واما اذا كان احد الطرفين سالباً فان كان الموضوع فقط سالباً والقضية
موجبة نحو كل ما ليس ب ج باي اعتبار اخذ الموضوع والمحمول يلزمها بعض ج بذلك الاعتبار
ما ليس ب بذلك الاعتبار م واما في السالبة فاعلم ان لاشئ مما ليس ج خارجاً ب يلزمه
لاشئ من ب لا ج خارجاً معدولاً لا سالبة او معناه كل ب ج خارجاً وذا غير لازم س اي
يوجد لا ج معدولاً فبعض ب لا ج خارجاً وينعكس الى قولنا بعض لا ج خارجاً ب وهي
منافية للاصل وانما تنافي الاصل لان بعض لا ج خارجاً ب يلزمه بعض ما ليس ج خارجاً
ب وهذا نقيض الاصل ولا يلزم لاشئ من ب ما ليس ج خارجاً بمعنى السلب اذ سلب
ايجاب فمعناه كل ب ج خارجاً وذا غير لازم لان الاصل لا يدل على الاصل خارجاً م وسلب
المحمول فقط في الموجبة نحو كل ج ما ليس ب باي اعتبار اخذ يلزمه بعض ما ليس ب بذلك
الاعتبار ج ذهناً ولا يلزمه خارجاً وذا ظاهر س لان الاصل سالبة المحمول وهي في قوة السالبة
ولا يدل على الوجود الخارجي م ولا حقيقية لصدق كل كلي ما ليس بموجود ولا يصدق بعض

مالیس بموجود ولا یصدق کلی علی تقدیر الوجود واذا لم ینعکس الاخص لم ینعکس الاعم س
اعلم ان قولنا کل کلی مالیس بموجود موضوع هذه القضیة اخذ ذهنیاً لیکون اعم الاعتبارات
فالقضیة الکلیة التی موضوعها اعم یکون اخص من قضیة کلیة موضوعها اخص ومع
ذلک لا یصدق قولنا بعض مالیس بموجود کلی حقیقة ای علی تقدیر الوجود فهذه القضیة
لما لم یمکن لازمة للاخص لا یکون لازمة للاعم م ولک ان تجعلها سالبة وتعکسها س ای
لک ان تجعل الموجبة السالبة المحمول سالبة نحو کل ج مالیس ب فانها فی قوة لا شیء
من ج ب وقد عرفت عکسها م وفی السالبة ینعکس الی السالبة ویلزمها موجبة او سلب
السلب ایجاب س فقولنا لا شیء من ج مالیس ب ینعکس الی قولنا لا شیء مما لیس ب ج والا
فبعض مالیس ب ج بجعله صغری والاصل کبری ینتج لیس بعض مالیس ب وهو محال و
یلزمها بعض ب ج لان الاصل معناه کل ج ب لان سلب السلب ایجاب فیلزمها
بعض ب ج م والموجبة السالبة الطرفین ینعکس کنفسها س کقولنا بعض مالیس
ج مالیس ب ینعکس الی قولنا بعض مالیس ب مالیس ج والا فلا شیء مما لیس ب مالیس ج
بجعلها کبری والاصل صغری ینتج لیس بعض مالیس ج مالیس ج وهو محال م وسالبة الطرفین تنعکس
س ای تنعکس کنفسها بالخلف لا شیء مما لیس ج مالیس ب ینعکس الی قولنا لا شیء مما لیس
ب مالیس ج والا فبعض مالیس ب مالیس ج بجعله صغری والاصل کبری فینتج لیس بعض
مالیس ب مالیس ب وهو محال لصدق قولنا کل مالیس ب مالیس ب م فصل عکس نقیض
القضیة اخص قضیة یلزمها بتبدیل نقیض الثانی اولاً وعین الاول او نقیضه ثانیاً
مخالفاً او موافقاً س قوله وعین الاول علی رای المتاخرین وقوله او نقیضه علی رای
المتقدمین فقوله مخالفاً کیفاً یرجع الی قوله وعین الاول وقوله او موافقاً یرجع الی
قوله او نقیضه لفاً ونشراً ولا فرق بین مذهب المتقدمین والمتاخرین اذ اللازم عند
المتقدمین موجبة سالبة المحمول لا معدولته وهی مساویة للسالبة التی هی لازمة عند
المتاخرین م واعلم اولاً انه لما ساوی کل ب ج بای جهة کل ج با مقیداً بها
بالاطلاق والباء المقید بها مساو لج او اعم کان نقیضه مساویاً لنقیض ج ب
او اخص لان کل ج با موجبة کلیة ومحمولها اما مساو لموضوعه او اعم ونقیض
المساوی مساو ونقیض الاعم اخص م ومباینا لج س لان نقیض المساوی مباین
لعین المساوی الآخر وکذا نقیض الاعم مباین لعین الاخص وانما اثبت الکلیة
بین نقیضها لیثبت رای المتقدمین واثبت بین نقیض ب وعین ج لتثبت رای
المتاخرین م فیصدق موجبة کلیة موضوعها نقیض الباء المقید فتوجه بما یقابل
جهة حمل الاصل ومحمولها نقیض ج وهی تساوی سالبة کلیة موضوعها ما ذکر و
محمولها ج وجهة الحمل فیهما یقابل جهة العنوان الاصل س اعلم انه اذا صدق موجبة
کلیة موجبة فانها یساوی موجبة کلیة مقیدة المحمول بتلک الجهة وجهة القضیة الاطلاق

فیکون المحمول المقید بتلک الجهة اعم او مساویاً لموضوع الاصل لکون الاصل موجبة کلیة فنقیض
المحمول المقید اخص او مساو لنقیض موضوع الاصل ومباین لعینه فینتج الاخص او المساوی
ان تصدق موجبة کلیة موضوعها نقیض محمول الاصل المقید بتلک الجهة ومحمولها نقیض
موضوع الاصل کقولنا کل ج بالفعل ب دائماً یساوی قولنا کل ج بالفعل با دائمی بالاطلاق
فنقیض الباء الدائمی مالیس ب بالاطلاق بمعنی ان یکون قولنا بالاطلاق صفة مالیس ب صفة
ب وهو اخص من نقیض ج بالفعل وهو مالیس ج دائماً علی ان دائماً صفة مالیس ج او
مساو له فیصدق کل مالیس ب بالفعل مالیس ج دائماً ثم یجعل دائماً جهة للقضیة بعد ان کان
صفة للمحمول لمساواة بینهما فالموضوع مقید بما یقابل جهة حمل الاصل وجهة الحمل ما یقابل جهة
عنوان الاصل کما ذکر فی المتن هذا علی طریق المتقدمین فنتیجة المباینة المذکورة ان یصدق سالبة
کلیة محمولها نقیض محمول الاصل المقید بتلک الجهة ومحمولها عین موضوع الاصل ففی المثال المذکور
یصدق لا شیء مما لیس ب بالفعل ج فعلی وهی یساوی لا شیء مما لیس ب بالفعل ج دائماً
م فکل ج ب بالامکان خارجیة الطرفین یلزمها او لا کل مالیس ب خارجیاً بالضرورة فهو مالیس
بجسیم خارجی دائماً ولا شیء مما لیس با خارجیاً بالضرورة جسیم خارجیاً دائماً وهما یتلازمان و
انعکاس نقیض المطلوب الی نقیض الاصل وجعله کبری لینتج المحال یدل علیه ایضاً س لو لم یصدق
هذه السالبة یصدق البعض مالیس با خارجیاً بالضرورة جسیم خارجی بالاطلاق وینعکس الی قولنا
بعض جسیم خارجی مالیس با خارجیاً بالضرورة وهذا مناف للاصل وقوله وجعله کبری برهان آخر
ای جعل الاصل کبری لنقیض المطلوب لینتج المحال من الشکل الاول لانه لو لم یصدق السالبة الدائمة المذکورة
یلزم نقیضها وهو بعض مالیس با خارجیاً بالضرورة ج خارجی بالاطلاق وکل جسیم خارجی بالامکان ج
با خارجی فبعض مالیس با خارجیاً بالضرورة با خارجی بالامکان وهو محال م ثم اذا اردت الاحاطة
بجمیع اللوازم فاعلم ان ج خارجیاً وما هو اخص منه کالجسیم الضروری الخارجی مثلاً لا ما هو اعم کالجسیم الامکانی
وج حقیقة او ذهنیاً یجب سلبه دائماً کلیاً عما لیس با خارجیاً بالضرورة وعما هو اخص منه نحو مالیس
ب حقیقة او ذهنیاً ولا ب حقیقة او خارجیاً کلها بالضرورة س اعلم انه لما کان شیء مسلوباً عن
شیء سلباً کلیاً یکون کل ما هو اخص من ذلک الشیء المطلوب مسلوباً سلباً کلیاً عن ذلک الشیء المسلوب
عنه وعن کل ما هو اخص علی ما سبق فی فصل النسب وما هو اعم من المسلوب فلا یلزم علیه حکم
اصلاً وههنا القضیة اللازمة هی لا شیء مما لیس با خارجیاً بالضرورة جسیم خارجی فالمسلوب
الجسیم الخارجی والمسلوب عنه مالیس با خارجیاً فالامور التی هی اخص او اعم من ج خارجاً
ظاهرة والامور التی هی اخص مما لیس با خارجیاً بالضرورة مالیس ب حقیقة او ذهنیاً لان
ج حقیقة او ذهنیاً اعم من ب خارجاً فنقیض الاعم یکون اخص ولا ب حقیقة او خارجیاً
ای المعدول الحقیقی والمعدول الخارجی فان المعدول الحقیقی اخص من السالب الحقیقی و
هو اخص من السالب الخارجی والمعدول الخارجی اخص من السالب الخارجی م وجزئیاً کما
هو اعم منه وهو مالیس ب خارجاً بجهة اعم کالفعلیة کما هو مصطلح س فقوله وجزئیاً

عطف على قوله كلية عم فما ليس با خارجيا بالضرورة ح خارجا وما هو اخص منه لا هو مسلوبا
عما ليس با خارجيا بالضرورة سلبا كليا يكون مسلوبا سلبا جزئيا عما هو اعم منه وهو مما
ليس با خارجيا بالفعل لان بعض ما ليس با خارجيا بالضرورة ولا شيء مما ليس با خارجيا بالضر ورة
ج خارجي دائما ينتج ليس بعض ما ليس با خارجيا بالفعل ج خارجي دائما وهو عكس النقيض
المصطلح م او اعم من وجه كما ليس ب حقيقة او ذهنا بجهة الخ س دائما قلت انه ما ليس
ب حقيقة او ذهنا بجهة اعم من الضرورة اعم من وجه مما ليس ب خارجا بالضرورة لان ما ليس
ب حقيقة او ذهنا بالضرورة اخص من كل منهما فهو مادة الاستقاض اجتماعهما ولا يلزم
من صدق احدهما صدق الاخرى لزوما كليا فيلزم سالبة جزئية وهي ليس بعض ما ليس
ب حقيقة او ذهنا بجهة اعم ح خارجا دائما لان بعض ما ليس ب حقيقة او ذهنا بجهة
اعم من الضرورة ما ليس ب حقيقة او ذهنا بالضرورة ومعنا لا شيء مما ليس ب حقيقة او ذهنا
بالضرورة ح دائما ينتج السالبة الجزئية المذكورة فهذا معنى قولنا في المتن م للسلب الكلي
عن الاخص منه وهو ما ليس ب حقيقة او ذهنا بالضرورة في نحو لا ب حقيقة او خارجا بجهة
اعم س فهذا هو المفهوم المعدول من الحقيقي والخارجي م للسلب الكلي عن الاخص وهو لا ب حقيقة
او خارجا بالضرورة س اعلم ان ح خارجا مسلوب سلبا كليا عما ليس ب خارجا بالضرورة
فيكون مسلوبا عن الاخص منه مطلقا وهو لا ب حقيقة او خارجا بالضرورة فيكون مسلوبا
سلبا جزئيا عن الاعم مطلقا من لا ب حقيقة او خارجا بجهة اعم من الضرورة ثم هذا المفهوم
اعم من وجه مما ليس ب خارجا بالضرورة م لا عن غيره س اي لا يلزم ان يكون ح خارجا
وما هو اخص منه مسلوبا عن غيره مما ذكرنا من هذه الامور لا كليا ولا جزئيا م والمراد بالاعم
ونحوه المعنى الاول س اي المراد هنا بالاعم والاخص والاعم من وجه هو المعنى الاول اي
بحسب الافراد المحققة ولو اريد المعنى الثاني اي بحسب الافراد المقدرة لا يلزم ما ذكرنا على ما
بينا في فصل نسب القضايا م قيل الجزئية المصطلحة صدقت اتفاقا لكذب قولنا كل ما ليس
ب خارجا ح خارجا سواء صدق الاصل اولا س انما يكذب هذه القضية لان ما ليس ب
خارجا يصدق على جميع المعدومات فيمتنع ان يكون جميعها ح موجودا في الخارج م
قلت سلمنا صدقها ابدا لكن نشات من الاصل كما مر ولم ندع كونها لازمة مساوية حتى
ينقضه صدقها مع كذب الاصل س اي سلمنا انه يصدق ابدا قولنا ليس بعض ما ليس ب خارجا
ح خارجا لكن هي ناشية من الاصل كما مر انه يلزم اولا سالبة كلية وهي لا شيء مما ليس با
خارجيا بالضرورة ج خارجي دائما ثم يلزم من هذه السالبة الكلية السالبة الجزئية المذكورة
لان ما ليس ب خارجيا بالضرورة هو بعض افراد ما ليس ب خارجا بالفعل فاذا كان ح دائما
مسلوبا عن كل افراد ما ليس ب خارجا بالضرورة يكون مسلوبا عن بعض افراد ما ليس ب
خارجا بالفعل فيكون ناشية من الاصل فلا يضرنا صدقها مع كذب الاصل لانا ما ادعينا لزومها
مطلقا للاصل ولم ندع انها لازمة مساوية حتى ينقض اللزوم صدق اللازم مع كذب الملزوم م

قيل لا نم في الخارجية لزومها لتلك السالبة الكلية كما مر ان لا شيء من با ضرورة ح خارجية
لا يلزمها ليس بعض ب بالفعل ح س قد مر في عكس المستوي هذا البحث وهو قوله لا في الاخر من
اذ لا يلزم كونها بعض الافراد الموجودة او الممكنة له الى آخره فانه اذا صدق لا شيء من با ضروري
ح خارجية لا يلزم منها ليس بعض ب بالفعل ح خارجية بناء على ان الباء الضروري لا يكون
من الافراد الموجودة للباء الفعلي فاذا صدق لا شيء مما ليس ب بالضرورة ح دائما لا نم انه يلزم
منه ليس بعض ما ليس ب بالفعل ح دائما م قلت ما ليس با خارجيا بالضرورة اخص مما ليس
با خارجيا بالفعل او مساو له بالمعنى الاول ولا كذلك في المحصل كما مر س هذا فرق دقيق
تفردت به بين السالبة المحصلة الموضوع وبين السالبة الموضوع وبحثنا في سالبة
سالبة الموضوع كقولنا لا شيء مما ليس ب خارجيا بالضرورة ح خارجا يلزم منه ليس بعض
ما ليس ب خارجا بالفعل ح لان ما ليس ب بالضرورة خارجا اخص مما ليس ب بالفعل خارجا
لان ما ليس ب بالفعل خارجا نقيض الباء الدائمي خارجا لانه اما ان يكون موجودا او لم يكن
فان لم يكن يكون ما ليس ب بالفعل خارجا صادقا على جميع الموجودات والمعدومات فيكون
صادقا على ما ليس ب بالضرورة خارجا وان كان الباء الدائمي موجودا فهو في الخارج اما اخص
من نقيض ما ليس ب خارجا بالضرورة وهو الباء الامكاني او مساو له وافراد ما ليس ب بالفعل
مع الكثرة من افراد ما ليس ب بالضرورة او مساو لها فعلم ان كل ما ليس ب بالفعل خارجا اعم
مما ليس ب بالضرورة خارجا او مساو له بحسب الافراد المحققة بخلاف محصلة الموضوع كقولنا لا شيء
من ب بالضرورة ح خارجية لا يلزم منه ليس بعض ب بالفعل ح خارجية اذ لم يثبت ان ب
بالضرورة من الافراد المحققة للباء الفعلي الخارجي م وكل ح خارجا ب حقيقة يلزمها لا شيء
مما ليس ب حقيقة بالضرورة ح خارجا دائما وقد عرفت لوازمها كلية وجزئية س اي
لوازمها من القضايا الكلية والجزئية وهي السوالب الكلية التي محمولها ح خارجا او اخص منه
وموضوعها اخص مما ليس ب حقيقة والسوالب الجزئية التي محمولها ما ذكر وموضوعها اعم
مطلقا او من وجه مما ليس ب حقيقة م وعكس هذه اخص مما مر متشاركة في سلب
ح خارجا عن كل ما مر وتختص بسلب ح حقيقة عن كل ما مر س اي عكس خارجية الموضوع حقيقية
المحمول وهي حقيقية الموضوع خارجية المحمول فهي اخص مما مر اي من خارجية الطرفين وكذا من
خارجية الموضوع حقيقية المحمول فيلزمها لوازم الاولين ويلزم خاصة بسلب ح حقيقة كليا
عما ليس ب خارجا وعما هو اخص منه وجزئيا عما هو اعم منه مطلقا او من وجه م وحقيقية
الطرفين يلزمها لا شيء مما ليس ب حقيقة بالضرورة ح حقيقة دائما لكن ان لم نشترط الامكان
لا يتم الخلف لصدق النقيضين اذا كان الموضوع محالا س يعني بالخلف انه ان لم يصدق
ما ذكر صدق نقيضه وهو بعض ما ليس ب حقيقة بالضرورة ح حقيقة بالاطلاق فنجعلها
صغرى والاصل كبرى وهو كل ح حقيقة ب حقيقة بالامكان ينتج بعض ما ليس ب حقيقة
بالضرورة ب حقيقة بالامكان فيمتنع اجتماع هذه القضية فان ب حقيقة ان كان محالا وهو

الذي لايكون بانه يجوز حمله على نقيضه م فالبرهان لما قرأن ب اعم من ج او مساوله فدفعه
يوجب رفعه لكن لايلزم منه ان لايصدق نقيضه س لما بين ان الخلف لايتم بل
البرهان هو الذي اخترناه ورد عليه ان عكس النقيض لما كان لازما للاصل وجب
ان يكون اجتماع نقيضه مع الاصل مستلزما للمحال وقد بنيتم خلاف هذا حيث
قلتم انه لايتم بالخلف فاجاب بان عكس النقيض لازم للاصل مع ان نقيضه يكون
صادقا ايضا مع الاصل فيكون الباء محمولا على ماليس ج ومسلوبا عنه ايضا فيكون
لازما للنقيضين فان المحالات قد يكون كذلك وقد قرر هنا في فصل المعرف ثم لما بين
ان السالبة المذكورة لازمة للاصل اراد ان يتبين القضايا التي يلزم هذه السالبة فقال
م ثم الاعم من موضوعها ماليس ب خارجا بالضرورة او بجهة اعم والاخص منه لاب
خارجا ولاب حقيقة وماليس ب ذهنا كليا بالضرورة وهذه الثلث بجهة اعم اعم من الاخص
فيسلب ج دائما حقيقة وخارجا عنها على صفة قرنت س اى كل ما كان اخص من موضوع السالبة
المذكورة يسلب ج عنها كليا وما كان اعم منه مطلقا او من وجه يسلب ج عنه جزئيا والمراد
بهذه الثلث لاب خارجا ولاب حقيقة معدولتين وماليس ب ذهنا كليا بالضرورة وقد
عرفت انه لافرق في الذهني بين المعدول والسالب بخلاف الحقيقي بشرط الامكان فهذه الثلث
اذا اخذت بجهة اعم كالفعلية ونحوها كانت اعم ونحوها من هذه الثلث اذا اخذت بجهة اعم كالفعلية
ونحوها كانت اعم من هذه الثلث اذا اخذت ضرورية واذا اخذت ضرورية كانت اخص من
موضوع تلك السالبة وهو ماليس ب حقيقة بالضرورة فيكون اعم مما هو اخص من موضوع تلك
السالبة والاعم من الاخص اما مساو او اخص او اعم مطلقا او من وجه فعلى الاولين
يلزم السلب الكلي وعلى الاخيرين السلب الجزئي فهذا متيقن م وقد علم بهذا ما اذا اخذ
الطرفان او احدهما ذهنيا س لما كان ج ذهنيا اعم من ج ب بسائر الاعتبارات كان ماليس
ج ذهنيا اخص مما ليس ج بتلك الاعتبارات فاذا اخذنا كل ج ذهنيا بالفعل ب بالضرورة ج ذهنيا
ذهنيا بالامكان يلزمها لاشئ مما ليس ب ذهنا دائما ثم لايخفى عليك لوازم هذه
السالبة بحسب الجهات وايضا بحسب سائر الاعتبارات م واذا عرفت حكم الممكنة
فلازم الاعم لازم الاخص وان شئت ان يحصل الكل قضية اخص مما يلزمها فقيد
موضوعها وجهتها بما عرفت س اى قيد موضوعها بما شئت واجعل القضية موجبة
باي جهة شئت فيلزمها قضية عنوانها مقيد بنقيض جهة الاصل وجهتها بنقيض قيد
عنوان الاصل م فظهر ان ما لا يصدق عليها العرفية العامة فعكس نقيضها المصطلح سالبة
جزئية دائمة س اراد بالمصطلح ان يكون العنوان فعليا م وما يصدق عليها فالدائمة
يلزمها لاشئ مما ليس ب بالفعل ج دائما وهو العكس المصطلح وفي الضرورية بوضع الامكان
مكان الفعل فيشمل فعلية الموضوع س لما عرفت انه يصير نقيض جهة الاصل قيد العنوان
ونقيض قيد العنوان جهة فان فعلت هذا في الدائمة يلزم الدائمة المصطلحة اي فعلية

الموضوع واذا فعلت هذا في الضرورية يلزم دائمة ممكنة الموضوع فيشمل فعلية الموضوع
لان القضية الكلية التي موضوعها مقيد بالامكان يلزمها قضية كلية موضوعها مقيد
بالفعل لان الامكان اعم من الفعلية فالقضية الكلية التي موضوعها اعم اخص من
قضية كلية موضوعها اخص ولايلزمها الضرورية لصدق كل ذي طرفان بالضرورة
دون العكس كذا والعامتان يلزمها سالبة كلية عرفية عامة لان كل ج ب مادام ج معناه
ان كل جنس يثبت فيه ج هو جنس يثبت فيه ب فهذا الجنس اعم من ذلك او مساو وكل شئ مما ليس
بجنس يثبت فيه ب بجنس يثبت فيه ج وهو معنى لاشئ مما ليس ب ج مادام ب وما مر من البراهين
يدل عليه ايضا س اراد بالبراهين انعكاس نقيض المطلوب الى منافي الاصل وجعله كبرى ينتج
المحال م والخاصتان كالعامتين مع اللادوام في البعض س وقولنا كل ج ب مادام ج لا
دائما ينعكس الى قولنا لاشئ مما ليس ب ج مادام ليس ب لا دائما في البعض اي بعض ماليس ب
ج بالاطلاق والا فلاشئ مما ليس ب ج دائما فنجعله كبرى ومعنى لادوام الاصل لاشئ من ب ج بالاطلاق
ويلزمه كل ج ماليس ب فنجعله صغرى ينتج لاشئ من ج ج دائما وهو محال م وبقية اللوازم بحسب
الاعتبارات كما مر والموجبة الجزئية لاتنعكس لصدق بعض ماليس بانسان حيوان ولا يصدق ليس
بعض ماليس بحيوان ماليس بانسان لصدق كل ماليس بحيوان ماليس بانسان وكذا كل ما
بينهما منع الخلو لا الجمع الا الخاصتين فانهما ينعكسان كنفسهما اذ لابد من ذات يصدق عليه ج
وماليس ج وب وماليس ب ويكون وقت سلب ب عنه اخص من وقت سلب ج او مساويا
اذ وقت صدق ج عليه اخص من وقت صدق ب او مساو واما السوالب فاذا صدق ليس
بعض ج ب فلابد من ج من افراد متوجهة بسلب عنها ب باعتبار احد محمول الاصل فيصدق
بعض ج ذهنا ماليس ب بذلك الاعتبار فينعكس مستويا الى بعض ماليس ب بذلك
الاعتبار ج ذهنا وهو المطلوب ولايجب كونها حقيقية الا في حقيقية الطرفين فليس بعض
ج حقيقة ب حقيقة بالاطلاق ينعكس الى بعض ماليس ب حقيقة ج حقيقة بالاطلاق والا
فلاشئ مما ليس ب حقيقة ج حقيقة دائما فنجعله كبرى اللازم للاصل وهو بعض ج حقيقة ما
ليس ب حقيقة ينتج ليس بعض ج حقيقة ج حقيقة دائما ولا يتم البرهان في خارجية الطرفين
او احدهما اذ لا دليل على وجود ج ولو فرضنا فيمكن سلب ج عن نفسه س انما قال ولو
فرضنا لان ج ان كان موجودا فرضنا كما في قياس الخلف كان كافيا م ولايجب كونها خارجية
الا في سوالب يقتضي وجود الموضوع اي لايجب كون ماليس ب ج خارجا الا في سوالب يقتضي
وجود الموضوع كالسوالب المركبة م فان قلت لو لم يصدقها خارجية لصدق لاشئ مما ليس ب ج
خارجا ج خارجا وينعكس الى لاشئ من ج خارجا ماليس ب خارجا وهو ينافي الاصل قلت قد مر
في المستوي ما هو عكسه س اي قرر في العكس المستوي ان عكس هو قولنا لاشئ من ج خارجا لاب
خارجا بمعنى ان لاب يكون معدولا لا سلبا وح لاينافي الاصل م وقالوا يلزمها ايضا ليس بعض
ماليس ب ليس ج والا فكل ماليس ب ماليس ج وعكس نقيضه كل ج ب وهو ينافي الاصل س

فقولنا يلزمها اى يلزم السالبة المذكورة وهو ليس بعض ج ب م قلت لا نم ان ما
هو عكس نقيضه ينافي الاصل س اعلم ان نقيضه قولنا لا شيء من ج لا ب بان يراد
بقولنا لا ب المعدول لا السلب فانه اذا اريد به السلب كان معنى لا شيء من ج ما ليس
كل ج ب وهو عينه لازم م فان قلت الموجبة المذكورة يستلزم ليس بعض ما ليس ب خارجاً
ليس ج ذهناً والا فكل ما ليس ب خارجاً ليس ج ذهناً وهو ينافي بعض ما ليس خارجاً
ج ذهنا س المراد الموجبة المذكورة قولنا بعض ما ب ج ذهنا م قلت اذ كان ما ليس ب
محالاً لا يصدق عليه ج ذهنا وما ليس ج ذهنا س اى يمكن ان يكون ما ليس ب اولحالاً
ولا قرينة تدل على امكانه فيمكن ان يصدق عليه النقيضان فيصدق كل ما ليس ب خارجاً ما
ليس ج ذهنا قولنا بعض ما ليس ب خارجاً ج ذهنا ثم اراد ان يبين الجهة في عكس النقيض
السوالب فقال م واما في الجهة فجهة عنوان الاصل وسلبه تنبا ولان والسالبة المذكورة
اذا اخذت فعلية الموضوع فان كانت ممكنة يلزمها بعض ج بالفعل ذهنا ما ليس ب بالامكان
خارجاً بالفعل ذهنا والفعليات الى المطلقة وذلك لان تقييد الموضوع باخص من الفصل
س ان الاصل هو ليس بعض ج ب اعم من ان يكون خارجية او حقيقية او ذهنية فجعل لازمها اعلم ج
قوله بعض ج بالفعل ذهنا ما ليس ب بالامكان خارجاً وانما قال خارجاً ليكون اعم فان
ما ليس ب خارجاً اعم مما ليس ب حقيقة او ذهنا قد ذكر ههنا الاول والاعم مع انه ان
كان الاصل حقيقية يلزم بعض ج ما ليس ب حقيقية وان كان ذهنية يلزم بعض بعض
ما ليس ج ب ذهنا ثم اعلم ان الاصل ان كانت ممكنة فعكس النقيض يكون فعلية ممكنة
الموضوع لانه اخذ الموضوع فعلية وجهة القضية هي الامكان فيهما تنبا ولان والفعليات
تنعكس الى المطلقة العامة لان الموضوع اخذ فعلية وجهة القضية ايضاً فعلية تنبا ولان
ثم الفعليات ان كانت جهة القضية اخص من الاطلاق العام فذلك لامر تقييد الموضوع بتلك
الجهة واعلم ان المباحث المذكورة في القضايا المحصلة الطرفين فاراد ان يبين عكس
النقيض في القضايا التي طرفاها او احدهما معدول او سالب فقال م ثم العدول
كالتحصيل وانما السلب فكل ج ما ليس ب يلزمه كل ب ما ليس ج وبه لا شيء من ب ج وكل ما
ليس ج ب يلزمه لا شيء مما ليس ب ما ليس ج ولا يلزم كل ما ليس ب ج الا في الذهنية و
الحقيقية الاعم س اى لا يلزم في الخارجية والحقيقية الاخص لانه لا دليل على وجود ج
ولا على امكانه م فعلم من هذا عكس كل ما ليس ج ما ليس ب س اى لما عرفت عكس
الموجبة التي احد طرفيها سالب عرفت عكس الموجبة التي كل واحد من طرفيها سالب
فقولنا كل ما ليس ج ما ليس ب ينعكس الى قولنا لا شيء من ب ما ليس ج ولا يلزم كل
ج ب الا في الذهنية والحقيقية الاعم فان ما ليس ج اذا كان اخص او مساوياً لما ليس
ب بحسب الحقيقة كان ب بالنسبة الى ج كذا الا في الخارجية والحقيقية الاخص اذ لا دليل
على وجود ج و ب ولا على امكانهما ثم اراد ان يبين حكم السوالب فقال م وليس

بعض ما ليس ج ب يلزمه بعض ما ليس ب ما ليس ج وليس بعض ج ما ليس ب
يلزمه بعض ب ج س لان الاصل في قوة الموجبة وهي بعض ج ب فينعكس مستويا
الى ما ذكره م وليس بعض ما ليس ج ما ليس ب يلزمه بعض ب ما ليس ج س لان
الاصل في قوة بعض ما ليس ج ب فينعكس مستويا الى ما ذكره م واما قسم الشرطيات المتصلة
ان كانت بحيث يحكم العقل بضرورة التالي على تقدير المقدم بلا توقف على العلم بصدق
الطرفين او التالي فموجبة لزومية وان توقف فاتفاقية س الاتفاقية نوعان اخص
واعم فالاخص ما يكون متوقفاً على صدق الطرفين والاعم ما يتوقف على صدق التالي
فقط م ولا يبقى فيهما العلاقة بل العلم بها س اى لا يحكم في الاتفاقية بنفي العلاقة
بل يحكم بنفي العلم بها لان علاقة العلية قد توجد بين الامرين ولا يكون معلوماً فان
الشيء قد يكون علة لشيء آخر ولا يعلم انه او كونهما معلولي علة واحدة ولا يدرى ذلك علة ج
وهذا المعنى اظهر في الاشياء الموجودة في زمان واحد م والمنفصلة ان كان المنافاة فيها صدقا ج
وكذبا فموجبة حقيقية او صدقاً او كذباً فقط فموجبة مانعة جمع او خلو والمنافات ان لم
يتوقف على الوقوف فعنادية والا فاتفاقية ثم سالبة كل ما يسلبها ولا يصدق موجبة
لزومية من مقدم صادق وتال كاذب بل من البواقي والاتفاقية الاخص يكون من
صادقين ويكفي صدق التالي في الاعم بشرط ان لا يتنافى طرفاً عند البعض س اى
شرط البعض في الاتفاقية الاعم ان لا يكون المنافات ثابتة بين الطرفين فلا يكون
قولك ان كان هذا الانسان فرساً كان انساناً قضية اتفاقية م ولا يشترط
ان يكون قضية خارجية ولا جزم بالكلية ح س اى لا يشترط في الاتفاقية الاخص و
الاعم ان يكون في القضية الخارجية فقولنا كلما كان الانسان ذو الرجلين ناطقاً
كان الفرس ذو الظفر صهالاً قضية اتفاقية اخص وقولنا كلما كان الانسان حماراً كان
الفرس ذو الظفر صهالاً اتفاقية اعم ولو شرط ان يكون الاتفاقية في الخارجية فقط
لا يحصل الجزم بالكلية ففي قولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صهالاً لا يحصل الجزم
بالكلية لانه لا يعلم وجود الفرس ما دام الانسان موجوداً حتى يصدق القضية الخارجية
على جميع تقادير كون الانسان ناطقاً ولو كان التالي حقيقية دائمة كقولنا كل
فرس ذو ظفر صهال ففي اى وقت يكون المقدم صادقاً يكون التالي صادقاً معه فيصدق ح
الاتفاقية الكلية م ولا يصدق حقيقية عنادية كلية الا من نقيضين او مساويهما
وكل هذين لا يتركب منه الا هي فلا يصدق الا من صادق وكاذب وكذا اتفاقيتهما
لكن باى نسبة كانا س اى الاتفاقية الحقيقية لا يصدق الا من صادق وكاذب
لكن لا يشترط ان يكونا نقيضين بل باى نسبة بين الصادق والكاذب يصدق ح
الحقيقية الاتفاقية فيهما م ومانعة جمع ومانعة خلو لا يصدقان الا من قضيتين
كل اخص نقيض الاخرى في تلك واعم في هذه س اى لا يصدق مانعة الجمع الا من

فضيتين كل واحدة منهما اخص من نقيض الاخرى ولا يصدق مانعة الجمع الا من قضيتين
كل واحدة منهما اعم من نقيض الاخرى م وبالعكس كما مر س اى كل قضيتين كل منهما اعم
من نقيض الاخرى لا يتركب منها الا مانعة الخلو كما مر مثل ذلك في الحقيقية م وانقضية
تلك من كاذبين وهذه من صادقين وسوالبها على عكسها س اى حكم السوالب على
خلاف ما ذكر في الموجبات كالحقيقية مثلا فانها لا تصدق الا من نقيضين فالسالبة لا يصدق
الا فيما ليس بالنقيضين م ولا حقيقية الا من جزئين س لان الشيء لا يكون له الا نقيض
واحد م وتتوهم ثلثية ان تركبت من حملية ومانعة جمع س كما يقال اما ان يكون العدد
فردا او زوجا او زوج فرد فهذه حقيقية اذ لا اجتماع بين واحد وواحد من هذه الثلثة ولا خلو عنه
وتتوهم انها من ثلثة اجزاء وليس كذلك بل من جزئين وهو الاول مع احد الآخرين ان الزوج
م وتركب هذه من جزئين واكثر لا مانعة الخلو ان عنى بين كل س ان عنى منع الخلو بين
كل واحد من الاجزاء لا يكن في اكثر من جزئين م والمتصلة اما من حمليتين او متصلتين
او منفصلتين او مختلطة وهي ست فصارت تسعا وكذا المنفصلة لكن لعدم تميز
مقدمها عن تاليها ست س المختلطة ثلث حملية ومتصلة وحملية ومنفصلة ومتصلة
ومنفصلة ففي المتصلة لما كان المقدم متميزا عن التالي يصير اقسام المختلطة فيه ستا وفي
المنفصلة لا تتميز عن التالي يصير اقسام المختلطة فيها ستا وفي المنفصلة لا تتميز فيكون
ثلث بهذا قالوا م ويخطر بالبال ان مقدم المنفصلة متميز عن التالي في الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية س نحو قد يكون هذا اما حيوانا او فرسا مانعة جمع فهي صادقة بمعنى قد يكون اذا كان
حيوانا لا يكون فرسا ولا يصدق قولنا قد يكون اما فرسا او حيوانا مانعة جمع بمعنى قد يكون
اذا كان لا يكون حيوانا فاذا صدقت الاولى دون الثانية لا يصدق ليس البتة اما ان يكون
حيوانا او فرسا مانعة جمع ويصدق ليس البتة اما ان يكون فرسا او حيوانا مانعة جمع ونحو
قد يكون اما لا حيوانا او لا فرسا مانعة خلو بمعنى قد يكون اذا لم يكن لا حيوانا كان لا فرسا
فهي صادقة ولا يصدق قد يكون اما لا فرسا او لا حيوانا بمعنى قد يكون اذا لم يكن فرسا كان
لا حيوانا فان قلت لا نم صدق مانعة الجمع على ما ذكر لان مانعة الجمع الجزئية ما يكون منع الجمع
بين الطرفين وهو ان يصدق قد يكون هذا بدون ذلك وقد يكون ذلك بدونه هذا
قلت يكفي لمانعة الجمع الجزئية منع الجمع من طرف واحد فانهم ذكروا في القياس المركب من
المتصلة والمنفصلة ان المتصلة الجزئية مع مانعة الجمع الكلية ينتج مانعة جمع جزئية نحو قد يكون
اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ودائما اما ان يكون انسانا او فرسا مانعة
جمع ينتج قد يكون اما ان يكون حيوانا او فرسا مانعة جمع وهي ليست الا من طرف واحد م و
ايضا يتميز في القياسات س كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ودائما اما ان
يكون هذا حيوانا او جمادا مانعة جمع ينتج دائما اما ان يكون هذا انسانا او جمادا مانعة
جمع وهو يتضمن متصلتين احديهما كلما كان انسانا لم يكن جمادا والثانية كلما كان جمادا

لم

لم يكن انسانا والاولى هي النتيجة من الشكل الاول انما تثبت بطريق عكس النقيض للمتصلة
الاولى فيفيد فيه التقديم والتاخير ليعلم ان احديهما يلزم اولا والثانية انما يلزم بواسطة
الاولى م ثم اذا قدرت المقدم واقعا فقد قدرته مقرونا باحوال ككونه في وقت اما مرة او اكثر
او دائما ومع اوصاف اما حقيقية او اعتبارية او سلبية س الحقيقية ما لها حقيقة في نفس
الامر سواء اعتبرها العقل او لا كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اي مع وصف
كونها مضيئة والاضاءة حقيقية والاعتبارية الامور التي تتوقف على اعتبار العقل كالنسب
التي تخترعها العقل ككون الشيء لازما او منافيا له والسلبية ما في مفهومه سلب كسلب الامور المذكورة
من الحقيقية والاعتبارية م فان لم يكن س اي المقدم م امرا دائميا فاللزوم والعناد
اما بحسب مرة ووقت ووصف معين فشخصي س كقولنا ان جئت في المرة الاولى في هذه
الساعة بهذه الهيئة اكرمتك م او بحسب كل مرة ووقت ووصف او بعين احدهما مع كلية
الباقي فكلي او في حكمه س كقولنا ان جئت اية مرة في اي وقت مع اية صفة كانت او نضع
لفظا للدلالة على هذه الامور كلفظة كلما مثلا فاللازم كلية وكقولنا ان جئت المرة الاولى اي وقت
باي صفة فان المرة متعينة والوقت والوصف كليان وقولنا ان جئت في هذه الساعة اية
مرة باي صفة وقولنا ان جئت بهذه الصفة اية مرة في اي وقت ففي هذه الامثلة احد
الثلثة متعين والآخران كليان ويمكن ان يكون الاثنان معينين والواحد كليا
وعليك استخراج الامثلة ان شئت فهذه القضايا في حكم الكلية في القياسات وغيرها و
ان سميتها شخصية باعتبار تعيين بعض الامور فلا مشاحة في الاصطلاح م والا فجزئي او في قوة
س اي ان لم يكن بحسب مرة ووقت ووصف معين ولا بحسب كل مرة ووقت ووصف
ولا بحسب تعيين احد هذه الامور مع كلية الباقي وهذا انما يكون اذا ذكر بعض هذه الامور
على سبيل الجزئية او على سبيل الاهمال اما الاول فاما يقرن به كلية الباقي ولا تعيينه
نحو ان جئت بعض المرات او ان جئت في بعض الاوقات او ان جئت على بعض الهيئات
او قرن به كلية البعض نحو ان جئت بعض المرات اي وقت باي صفة او ان جئت في
بعض الاوقات اية مرة باية صفة او ان جئت ببعض الصفات اية مرة في اية وقت
فهذه القضايا جزئية او قرن به تعيين البعض نحو ان جئت المرات في هذه الساعة بهذه
الهيئة وان جئت ببعض الهيئات المرة الاولى في هذه الساعة فهذه القضايا في قوة
الجزئية ولا تسميها شخصية لان الغرض ليس مجرد الاصطلاح بل الغرض ترتب الاحكام عليها
فان الشخصية تقع في القياسات موضع الكلية والجزئية ولا تقع موقع الكلية كما يقال
ان جاء زيد اليوم فله درهم لكنه جاء اليوم فهذا الاستثنائي ينتج ولا ينتج الجزئية نحو ان
جاء زيد في بعض الاوقات فله درهم لكنه جاء اليوم فالقضايا المذكورة حكمها حكم الجزئية
فتسميها جزئية لا شخصية واما الثاني وهو ان لم يذكر بعض هذه الامور اي المرة والوقت
والوصف على سبيل الاهمال اي لم يذكر ان المراد مرة معينة او كلها او بعض غير معين

وكذا الوقت والوصف سواء قرن باهمال البعض جزئية الباقي او كلية او بعينه اولم يقرن
نحو اذا جئتني اكرمتك يكون في قوة الجزئية ايضا م ان كان دائما يعتبر الوقت والوصف لا المرة
س اي ان كان المقدم امرا دائميا يعتبر في الكلية والجزئية والشخصية والاهمال الوقت والوصف
لا المرة م ثم لك ان تأخذ الاوقات مطلقة او ماضية او كما شئت والاوصاف مطلقة او ممكنة
الاقتران مع المقدم امكانا ذاتيا او وقوعيا او الصفات الواقعة او كما شئت س اعلم ان المعتبر
في اخذ الاوقات والاوصاف بحسب الاصطلاح فلك ان تأخذ الاوقات مطلقة او ماضية او مستقبلة
او كما شئت فالقضية يمكن ان يكون كلية بحسب الاوقات الماضية او بحسب الاوقات المستقبلة
ولا يكون كلية بحسب مطلق الاوقات فالكلية المقيدة بالماضي لها حكم الكلية في صلاحيتها لكبرى
الشكل الاول ونحو ذلك فلا يجوز تسميتها جزئية ولك ان تأخذ الاوصاف مطلقة اي اعم من
ان يكون ممكنة الاقتران مع او ممتنعة الاقتران معه ولك ان تأخذ ممكنة الاقتران مع المقدم
امكانا ذاتيا او امكانا وقوعيا او تأخذ الاوصاف الواقعة فقولنا كلما حال الارض بين الشمس
والقمر انخسف كلية بحسب التقادير الممكنة امكانا وقوعيا لا امكانا ذاتيا فان انخساف القمر لا
يجب على تقدير عدم كون نور القمر مستفادا من الشمس وهذا العدم ممكن الاقتران مع المقدم
امكانا ذاتيا وان لم يكن ممكنا امكانا وقوعيا وقوله كلما جئتني اعطيتك الفا ربما اخطأ
الآن على كل تقادير الغني والواقعة اية غني فهذه القضية كلية لا بحسب التقادير الممكنة
امكانا ذاتيا ولا وقوعيا لان الغني وان كان واقعا فعدمه ممكن امكانا وقوعيا بخلاف عدم
كون نور القمر مستفادا من الشمس م لكن يجب ان لا يتخبط لوازم كل نوع ويحصل الاندراج في
القياسات س لا شك ان الكلية والجزئية مختلفتان بحسب هذه الامور فالقضية الكلية التي
بحسب الاوصاف المطلقة اخص من الكلية التي بحسب الاوصاف الممكنة وكذا يختلف الكلية
بحسب اخذ الامكان ذاتيا او وقوعيا فبالضرورة يختلف لوازم كل واحد من هذه القضايا فيجب
ان لا يتخبط لوازمها ويحصل الاندراج في القياسات كقولنا كلما كان هذا انسانا وفرسا
كان انسانا لا ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان انسانا كان انسانا وفرسا لان في هذه
القضية الجزئية لا يلزم التالي على تقدير المقدم الا على تقدير كون الانسان فرسا وهو تقدير
غير ممكن الاقتران مع المقدم وهو الانسان واذا عرفت هذا لا يحصل الاندراج في القياس
كقولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا كان فرسا وكلما كان انسانا وفرسا كان انسانا
فانه لو اريد التقادير الممكنة الاقتران مع المقدم لا يصدق النتيجة لان الفرس لا يلزم الانسان
الا على تقدير اجتماعهما وهو غير ممكن الاقتران مع المقدم م ثم منه اللزوم الكلي المقدم وحده
او مع امر يجب معه دائما والجزئي المحض المقدم مع امر يجب معه في بعض الاحوال او يمكن
معه او يمتنع ان لم يقيد التقادير بامكان الاقتران معه اذ لا علاقة بين المقدم والتالي
بل المنشأ امر يمكن معه او يمتنع كاللزوم بين طيران الذباب وجبل من ياقوت وكما بين
المتباينين والمنشأ اجتماعهما وهما ليسا من اللزوم المصطلح س اعلم ان منشأ اللزوم

الكلي اما المقدم وحده نحو كلما طلعت الشمس وجد النهار او المقدم مع امر يجب معه دائما نحو كلما
قابل القمر الشمس على المنطقة انخسف فان منشأ اللزوم المقدم مع امر يجب معه دائما و
هو كون نور من الشمس وحيلولة الارض بينهما واما منشأ اللزوم الجزئي المحض اي الجزئي الذي
لا يكون في ضمن الكلي فالمقدم مع امر يجب معه في بعض الاحوال نحو قد يكون اذا قابل الشمس القمر
انخسف فان وقوع المقابلة على المنطقة في بعض الاحوال واجب مع المقدم اما المقدم وحده
فلا يكون منشأ اللزوم الجزئي المحض فان المقدم اذا كان منشأ اللزوم كان اللزوم كليا
او المقدم مع امر يمكن معه نحو قد يكون اذا وجد الثلاثة وجد العشرة فان الثلاثة مع انضمام السبعة
معها منشأ اللزوم والانضمام امر ممكن وصاحب القسطاس انكر هذا وقال الثلاثة لا يقتضي
العشرة اصلا لكن التعريف الذي ذكر للزوم يصدق على هذا فان اللزوم الجزئي هو ان يكون بين
المقدم والتالي علاقة تقتضي بها ضرورة ثبوت التالي ببعض التقادير الممكنة للمقدم ولا شك
ان بين الثلاثة والعشرة علاقة الجزئية فالثلاثة ذهي انضمام السبعة معها او المقدم مع
امر يمتنع معه نحو قد يكون اذا كان هذا انسانا كان انسانا وفرسا فان منشأ اللزوم
المقدم مع امر يمتنع معه وهو كونه فرسا وانما يصطلح هذا منشأ اللزوم لو اطلق التقادير
ولا يقيد بامكان الاقتران مع المقدم اما لو قيد التقادير به لا يكون هذا لزوما هذا اذا كان
بين المقدم والتالي علاقة اما اذا لم يكن فالمنشأ اما امر يمكن مع المقدم او امر يمتنع معه
الاول فنحو قد يكون اذا طار الذباب بعد جبل من ياقوت والمنشأ اجتماعهما وهو امر ممكن
مع المقدم واما الثاني فنحو قد يكون اذا كان هذا انسانا كان فرسا والمنشأ اجتماعهما
وهذا ليس من اللزوم المصطلح وهو ان يكون بين المقدم والتالي علاقة تقتضي وجوب
التالي على كل تقادير المقدم في الكلي وبعضها في الجزئي م فالعلاقة الاضافة او العلية ليحكم
العقل بضرورة التالي على تقدير المقدم س قد ذكر في اول هذا القسم ان معنى اللزوم ان يحكم
العقل بضرورة التالي على تقدير المقدم من غير توقف على العلم لصدق الطرفين او التالي
ان يوجد بينهما معنى لاجله لا ينفك احدهما عن الآخر اما ذهنا كما في اللزوم الذهني
او خارجا كما في اللزوم الخارجي ليحكم العقل بالضرورة المذكورة فعدم انفكاك احدهما
عن الآخر ان كان بطريق المعية فبينهما اضافة وان كان بطريق التقدم فعلية والمذكور
في الكتب التضايف وفي المتن الاضافة وهذا اصح اذ لا يجب ان يكون الاضافة
من الطرفين فان العمى ملزوم للبصر لزوما ذهنيا وتصوره لا يمكن بدون تصور البصر بخلاف
العكس م فالمضاف ملزوم لزوما كليا لان وجد التضايف فالتلازم كلي والا فكلية
وجزئي س اي ان وجد التضايف فالتلازم من الطرفين كلي وان لم يوجد كالعمى والبصر فمن
احد الطرفين كلي ومن الطرف الآخر جزئي م والعلة اما خارجة عن المعلول فهما متلازمان
وكذا معلولا علة واما جزء له كالعلة المادية والصورية فالكل والجزء متلازمان وكذا جزءا مجموع
حقيقي وكذا جزء شيء ومعلوله وجزء شيء وعلته س اعلم ان المراد بالتلازم هنا اللزوم من

الطرفين اعم من ان يكون كلياً او جزئياً وانما قال ضد المجموع حقيقي احترازاً عن جزئي المجموع
اعتباري كالمركب من طيران الذباب وجبل من ياقوت فانه لا تعلق بين جزئيه م فكل
علة ناقصة لا تجب معها العلة التامة ومعلول غير مساو وجزء غير آخر لا تجب معه بقية الاجزاء
ملزوم جزئياً والباقي كلياً س اقول يتبين ان اللزوم في اية صورة كلية وفي ايتهما جزئي فالعلة
ان كانت ناقصة فان لم تجب وجود العلة التامة معها فتلك العلة الناقصة ملزوم للمعلول
لزوماً جزئياً حتى ان وجب وجود العلة التامة مع تلك الناقصة يكون الناقصة ملزوماً للمعلول
لزوماً كلياً كطلوع الشمس علة ناقصة لوجود النهار لكن بقية العلة التامة كقابلية الهواء والارض
واجب التحقق مع طلوع الشمس بناء على الاسباب الثابتة فيكون اللزوم كلياً ثم المعلول ان
لم يكن مساوياً للعلة فهو ملزوم لها جزئياً حتى لو كان مساوياً فاللزوم كلي واما الجزء فان لم يكن
جزءاً اخر او لا يجب معه بقية الاجزاء فاللزوم جزئي حتى لو كان جزءاً اخر او جملة يجب ان يوجد
معه بقية الاجزاء فاللزوم كلي فقوله والباقي كلياً اراد بالباقي العلة التامة والناقصة
الناقصة التي يجب معها التامة والمعلول المساوي فانه ملزوم للعلة لزوماً كلياً وكذا
معلولها وجزءها وايضاً الجزء الآخر والجزء الذي يجب معه بقية الاجزاء كالجزء الصوري
مثلاً فانه ملزوم للكل ولجزئه ومعلوله لزوماً كلياً م ولا لزوم بين علتي معلول
ومجموعي جزء س كالشمس فانها علة للضوء والنار ايضاً علة للضوء او الانسان والفرس
فان كلاً منهما مجموع احد اجزائه الحيوان وهما متباينان م ولا يقدح في اللزوم ان لا يلزم
التالي الا بضم اجنبية ثابتة في نفس الامر اذ المعلول لازم للجزء الاخير من العلة فلا يرد
ما قيل في لوازم القضايا ان هذا لم يلزم من الاول وحده واما في القياس فان منع
تسميتها نتيجة فيجب الغلط وان منع اللزوم فباطل فصل لوازم الشرطيات اما بالعكس
او به اما الاول فاعلم اولاً ان الموجبة الكلية في الحملية والمتصلة انما يصدق اذا كان الجزء
الاول مساوياً للثاني او اخص ونقيضها فيما سواه والسالبة الكلية فيما يكون مبايناً
ونقيضها فيما سواه والمنفصلة قد مرت فاذا صدق كلما كان بعض آ ب فج د فللمقدم
منسوبات فبعض ب آ بالفعل مساوله وبعض آ ب بالامكان اعم منه وكل آ ب دائماً
بالضرورة منافية صدقاً وكذا التالي ثم ينسب المقدم الى منسوبات التالي ومنسوباته الى التالي
ومنسوباته بالنحو الذي صنعت لنسب المفهومات ثم تركب شرطية ادت اليه النسبة
متصلة ومنفصلة س يعني ان كان احدهما اخص من الآخر تركب موجبة كلية وان كان
مباينة فسالبة كلية واذا كان احدهما اخص من نقيض الآخر تركبت مانعة جمع وهكذا
في البواقي م فالموجبة الكلية يلزمها مثلها من مقدمها مع لازم تاليها اي مساوية
او اعم منه ومن ملزوم مقدمها المساوية او الاخص مع تاليها او لازمه وموجبة جزئية مما
ذكر ايضاً من ملزوم المقدم ولو ما اي الاعم ولو وجه مع التالي ولازمه وسالبة كلية
من المقدم او ملزومه مع منافي التالي او نقيضه او اخص منه ومنع بجواز لزوم المتنافيين

محالاً س اي منع صدق السالبة الكلية من المقدم او ملزومه مع منافي التالي بناءً على
ان المقدم قد يكون محالاً فيجوز ان يكون المتنافيان اي التالي مع منافيه لازماً له م
قلت هذا منع اعتاده المتأخرون مطلقاً وهو لا يرد ان امكن المقدم ولو تقديراً كما في
قياس الخلف وفيما رد وفي ثبوت المقدم س اي اذا كان المقدم ممكناً في نفس الامر
لا يرد ما ذكر من منع التقدير ولو كان ممكناً بالفرض كما في قياس الخلف بان يكون المدعي
انتفاء المقدم اذ لو كان ثابتاً يلزم كذا فالمنع المذكور لا يرد لانه لا يضر كون المقدم محالاً
فانه ان كان محالاً يلزم انتفاؤه وهو المدعي وكذا لو رد في ثبوت المقدم واثبت المدعي
على كل من التقديرين لا يضر المنع ايضاً لان المقدم ان كان محالاً لا يلزم انتفاؤه والمدعي
ثابت على تقدير انتفائه م وكذا ان امتنع وهو بطبعه يقتضي التالي لا نقيضه نحو كلما كان
جيم مسلوب عن نفسه ب فبعض ب جيم مسلوب عن نفسه ب فبعض ب ج مسلوب عن
نفسه يلزمه ليس البتة اذا كان ج مسلوب عن نفسه ب فلا شيء من ب جيم مسلوب عن نفسه
انما اذا كان في طبعه اقتضاء النقيضين فيرد نحو كلما كان هذا انساناً ليس بانسان لا يكون
انساناً س وصاحب القسطاس فرق بين تقدير الشيء واقعاً وبين تقدير الشيء الواقع
فتقدير الشيء واقعاً كما في مقدم المنفصلة يجتمع معه المحالات بخلاف تقدير الشيء الواقع م وسالبة جزئية
مما ذكر س اي كل ما ذكر انه تركبت منه السالبة الكلية تركب منه السالبة الجزئية م وايضاً
من ملزوم المقدم جزئياً مع منافي التالي وتساوي س اي تساوي المتصلة الموجبة الكلية
م حقيقية من عينها او مساويها مع نقيضها او مساويه ومانعة جمع منها مع اخص من
نقيضها ومن مقدمها وملزومه مع منافي تاليها ومانعة خلو منها مع اعم من نقيضها ومن نقيض
مقدمها مع التالي ولازمه وفي اللازمة المساوية يلزم ما ذكر من الطرفين والموجبة الجزئية يلزمها
مثلها من مساوي المقدم او الاعم منه مع التالي والاعم منه ومنفصلات كلية من
عينها مع ما ذكر لا من اجزائها ولا يلزمها منفصلة من اجزائها س لان المنفصلة الموجبة الجزئية
يصدق في المساويين م والسالبة الكلية يلزمها مثلها من مقدمها مع ملزوم التالي
ومن ملزومه مع التالي او ملزومه وجزئية مما ذكر وايضاً من ملزوم المقدم جزئياً مع التالي
او ملزومه وموجبة كلية من المقدم مع نقيض التالي ومنع بجواز ان لا يلزم شيء من
المتنافيين شيئاً س نحو ليس البتة اذا كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً فالسالبة
الكلية اللزومية صادقة بمعنى اللزوم ولا يصدق كلما كان الانسان ناطقاً لم يكن الحمار
ناهقاً بمعنى السلب اللزوم لكن ان اعني بالسالبة انه لا يصدق التالي على شيء من تقادير
المقدم يلزمها موجبة كلية بمعنى انه يصدق نقيض التالي على كل تقادير المقدم اذ لا خروج
عن النقيضين م واما المنفصلات فقد علم جميع لوازمها مع مساواتها للمتصلات
فقولنا دائماً اما آ ب او ج د مانعة جمع بامور قولنا كلما كان آ ب لم يكن ج د وقد عرفت
جميع لوازم هذه المتصلات وقولنا دائماً اما آ ب او ج د مانعة خلو وقولنا كلما

لم يكن آب فج د وقد عرفت جميع لوازمه فلا يقيد ها م واما الثانية فالعكس ش قال صاحب
القسطاس لا ينعكس بالمستوى لانه يصدق كلما وجد العشرة وجد الثلاثة لا عكسه لان الثلثة لا تقتضي
العشرة بل الحنث انضمام السبعة معها ولو كان هذا لزوما فبين زيد وعمرو لزوم الحنث اجتماعهما
قلت تعريف الجزئية صادق عليه وهو ان يكون بينهما علاقة يقتضي وجوب التالي على بعض التقادير
الممكنة للمقدم وهو تقدير انضمام السبعة معها ولا يلزم من هذا صدق اللزوم بين زيد وعمرو اذ لا تعليق
بينهما نعم اذا قيد التقادير بممكنة الاقتران مع المقدم لا ينعكس مثل قولنا كلما كان هذا انسانا
ولا انسانا كان انسانا لا انسانا لا يستلزم اللاانسان الا على تقدير اللاانسانية وهو ليس
بممكن الاقتران مع المقدم ثم بنى على هذا عدم انعكاس السالبة الكلية فانه يصدق عنده ليس البتة
اذا وجد الثلثة وجد العشرة ولا يصدق عكسه س اعلم ان صاحب القسطاس لما ابطل عكس
الموجبة لا يصدق قد يكون اذا وجد الثلثة وجد العشرة ولا يصدق عكسه لصدق قولنا كلما وجد العشرة
وجد الثلثة ثم بنى على هذا عدم انتاج بعض الضروب اذ يصدق كلما وجد العشرة وجد الثلثة ويصدق
عنده ليس البتة اذا وجد الثلثة وجد العشرة مع كذب النتيجة ولا شك ان البناء على الفاسد فاسد
م واما عكس النقيض فالمتصلة الموجبة الكلية اللزومية ينعكس كنفسها لان عدم الملزوم واجب على
كل تقادير عدم اللازم وان امكن وجوده على بعضها والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم
هنا وقوع الملزوم بدون اللازم وهو محال وهذا المعنى غير متوقف على امر آخر بل نفس مفهومها
كاف في هذا المعنى ولا في اللزوم الا بهذا والجزئية لا تنعكس لان الملزوم ح يمكن ان يكون اخص
والسالبة كلية او جزئية ينعكس الى سالبة جزئية والا ينعكس نقيضها بحكم عكس النقيض الى
منافي الاصل س فانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان آب فج ينعكس الى قولنا قد لا يكون
اذا لم يكن جد لم يكن آب والا فكلما لم يكن جد لم يكن اب وينعكس هذا بحكم عكس النقيض الى
قولنا كلما كان آب فجد وهي تنافي الاصل وانما لا تنعكس الكلية الى مثلها لان نقيضها موجبة جزئية
وهي لا تنعكس عكس النقيض م واما الموجبة الكلية الاتفاقية ينعكس الى سالبة اتفاقية
موافقا كما كان آب اذا كان موافقا لجد في جميع الازمنة او بعضها فعدم جد لا يوافق اب
في تلك الازمنة لا الى الموجبة لعدم تحقق النقيض والجزئية لا ينعكس وكذا السالبة لان سلب
الاتفاق بين الشيئين لا يتعين نسبة بين نقيضهما س لان سلب الاتفاق الاخص يمكن
ان يكون باجتماع نقيضهما ووجود ذلك بدون هذا ووجود هذا بدون ذلك وسلب الاتفاق
الاعم باجتماع نقيضهما او وجود الملزوم بدون اللازم م تذييل مباحث القياسات القياس
قضيتان يلزمهما اخرى ذاتا س وانما قال ذاتا ليخرج محذوف المقدمة فانه لا يلزمه قضية ذاتا
بل انما يلزم المجموع المركب من المذكورة والمحذوفة فلهذا قال م محذوف المقدمة قياس معها
وهي اما غير اجنبية كجزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاعه وما ليس بجوهر ليس كذا فجزء
الجوهر جوهر بواسطة عكس النقيض اي كل ما هو كذا فجوهر س اي انما يكون قياسا بان يجعل
المقدمة الاولى صغرى وهي جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر والقضية الثانية وهي

فيصدق السالبة الكلية وهي البتة اذا وجد الثلثة وجد العشرة

كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر اجنبية عن القياس بل يجعل عكس نقيضه
كبرى وهي كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر فينتج جزء الجوهر جوهر والكبرى غير اجنبية لانها
لازمة للقضية المذكورة م او اجنبية كخو فلان يطوف بالليل فهو سارق والكبرى محذوفة وهي
كل من يطوف بالليل فهو سارق وجعلوا قياس المساواة من هذا والمحذوف ان المساوي للمساوي
مساو وردوا بانه لا يتكرر الوسط معها وقيل لزومها ان آمساوي لبَ مساوي لجَ والمحذوفة ان كل
مساوي مساوي جَ مساوي جَ وردوا بانه بالنسبة اليه ان كان قياسا بطل شرط اتحاد الوسط
والا فالليس منه س اي قولنا آمساوي بَ وبَ مساوي جَ بالنسبة الى قولنا آمساوي مساوي
جَ ولا يخ اما ان يكون قياسا اولم يكن فان كان قياسا لا يكون اتحاد الوسط شرطا
في القياس وان لم يكن قياسا لا يكون اتحاد الوسط وقد قلتم ان قولنا آمساوي مساوي
جَ لازم لقولنا آمساوي بَ وبَ مساوي جَ فيصدق على ما بين القضيتين انهما قضيتان
انهما قضيتان لزمهما اخرى ذاتا وقد قلتم انهما ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية
فتدخل في حد القياس ما ليس منه فتمحل صاحب الكشاف وقال لا بد ان يؤلف على وجه
يتحد الوسط فقال في المتن م فيؤلف بحيث يتحد وهو ان آمساو بَ وكل مساوي
بَ مساو لكل ما يساويه بَ فآمساو لكل ما يساويه بَ ويلزمه كل ما يساويه بَ بَ ويساويه آ
فهذه كبرى ثم بَ مساو جَ لزمه جَ يساويه بَ فهذه صغرى نتيج جَ يساويه آ
ويلزمه آمساوي جَ س هذا كلام صاحب الكشف ثم نقل ما قال عليه صاحب
القسطاس وهو قوله م فهذا لم يتكرر بالنسبة الى قولنا آمساوي مساوي جَ
فان لم يشترط ضاع هذا التطويل وان شرط بطل الطرد س اي هذا التطويل لم يتكرر
الوسط بالنسبة الى قولنا آمساو مساوي جَ فان لم يشترط للقياس تكرر الوسط
ضاع هذا التطويل لانه يكون قولنا آمساوي بَ وبَ مساوي جَ قياسا بالنسبة
الى قولنا آمساو جَ فلا يتكرر الوسط فلا يحتاج الى هذا التطويل ليحصل تكرر الوسط
بالنسبة الى قولنا آمساوي جَ وان شرط تكرر الوسط للقياس بطل حد القياس
لكونه غير مطرد لانه قضيتان يلزمهما اخرى ذاتا اعم من ان يكون الوسط متكررا
اولا م فاقول ليس قياسا بالنسبة اليه والحد مطرد لان قولنا يلزمهما اخرى اي قضية
يقتضي نسبة اخرى وهنا متكرر الاولى بعينها فان قولنا كل جَ بَ وبعض بَ آ
ليس قياسا بالنسبة الى قولنا آ ثابت لبعض شيء هو ثابت لكل جَ س ان قولنا
آمساو بَ وبَ مساوي جَ ليس قياسا بالنسبة الى قولنا آمساوي جَ
لانه لا يصدق عليه حد القياس وهو قولنا قضيتان يلزمهما اخرى ذاتا لان المراد
بقولنا يلزمهما اخرى انه يلزمهما قضية يقتضي نسبة مغايرة المذكورة في القضيتين
لان اتحاد القضيتين واختلافهما يكونان باتحاد النسبة المذكورة فيهما بالمطابقة
واختلافهما في هذه الصورة النسبة المذكورة في قولنا آمساوي جَ بعين النسبة

المذكورة في قولنا آ مساوي ب و ب مساوي ج لان مدلول ما بين القضيتين بالمطا لغة
نسبة الى ب الموصوف بكونه مساويا لج وقولنا آ مساوي مساوي ج معناه آ مساوي
شئ موصوف بانه مساوي ج فلا يدل الا على النسبة المذكورة في القضيتين فلا يكون هذه
القضية قضية اخرى بالنسبة الى قولنا آ مساوي ب و ب مساوي ج كما يقال كل ج ب
وبعض ب آ ليس فيباين بالنسبة الى قولنا آ ثابت لبعض شئ هو ثابت لكل ج لانه
تكرار معنى القضيتين الاوليين م وكذا كل نسبة بوسائط س كما يقال زيد هو ابن عمرو وهو وعمرو
عمرو بكر فزيد ابن عمرو بكر فالقضيتان الاوليان ليستا فيباين بالنسبة الى هذه م ثم ذلك التطويل
تعسف اذ لا يتوقف ما يتبادر اليه ذهن كل بليد بديهة على ما ذهل عنه الاذكياء ثم لا نعرف
ان معناه ان مقدار آ هو مقدار ب هو مقدار ج س لما عرف في مباحث الوحدة والكثرة ومقدار ب ج
ان الوحدة في المقدار تسمى بالمساواة م فالوسط متحد معنى وهو المعتبر لا اللفظ فالعقيم ان بدل
المساوي بالنصف لا يضر س هذا جواب عما قال البعض ان قياس المساواة ليس منتجا بالذات
لان هذا التاليف غير منتج لانه لو بدل المساوي بالنصف كقولنا آ نصف ب و ب
نصف ج لا يلزم منه ان آ نصف ج فاجاب في المتن بانه انما لا ينتج م لان الوسط لا
يبقى متحدا معنى ثم ان ذكر النتيجة او نقيضها فاستثنائي والا فاقتراني وهو مقدمتيه
شاركتا في وسط تعدى الاكبر وهو المنسوب في النتيجة الى الاصغر وهو المنسوب اليه فيها والتي هو
فيها صغرى والاخرى كبرى فالوسط اما محمول الصغرى موضوع الكبرى فشكل الاول او
عكسه رابع او محمولهما فثان او موضوعهما فثالث وشرط ايجاب صغرى الاول والثالث
ولا يضر سالبة المحمول س اي القضية السالبة المحمول يصح ان يكون صغرى وان كان فيه
قوة السالبة م واختلاف مقدمتي الثاني كيفا لان مباين شئ ولو جزئيا قد يجتمع مع
موافقه ومباينه وقد لا س هذا دليل على شرطية ايجاب الصغرى للشكل الاول والثالث
لان الصغرى اذا كانت سالبة كان الاصغر مباينا للاوسط ففي السالبة الكلية مباينة
كلية وفي الجزئية جزئية فلا يخ اما ان كانت الكبرى موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالاكبر
يكون موافقا للاوسط فالاصغر المباين للاوسط وهو موافق للاكبر يمكن ان يجتمع مع الاكبر
ويمكن ان لا يجتمع نحو لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والواقع كل انسان حيوان
ولو وضعنا الجماد مقام الانسان فالواقع لا شئ من الجماد بحيوان وان كانت الكبرى سالبة
فالاوسط يكون مباينا للاكبر فالاصغر المباين للاوسط وهو مباين للاكبر قد يجتمع مع
الاكبر وقد لا نحو لا شئ من الانسان بفرس ولا شئ من الفرس بناطق والصادق كل انسان
ناطق ولو وضعنا الجماد مكان الناطق فالصادق لا شئ من الانسان بجماد هذا في الشكل الاول
واما في الشكل الثالث فنظيره لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان والواقع كل فرس
حيوان ولو وضع الناطق مقام الحيوان فالواقع لا شئ من الفرس بناطق ونحو لا شئ من
الانسان بفرس ولا شئ من الانسان بجماد والواقع لا شئ من الفرس بجماد ولو وضع الصهال

مكان

مكان الجماد فالواقع كل فرس صهال م والواحد يثبت لموافقين ومباينين وقد لا
س وهذا دليل على اختلاف مقدمتي الثاني كيفا فانه لو لم يختلفا فاما ان يكونا موجبتين
او سالبتين فان كانتا موجبتين فالاوسط ثابت للاصغر والاكبر سواء كان الاصغر و
الاكبر موافقين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان او متباينين نحو كل انسان
حيوان وكل فرس حيوان وفي الاول الصادق كل انسان ناطق وفي الثاني لا شئ من
الانسان بفرس وان كانتا سالبتين فالوسط لا يكون ثابتا للاصغر ولا للاكبر سواء
كان الاصغر والاكبر موافقين نحو لا شئ من الانسان بجماد ولا شئ من الفرس بجماد
وفي الاول الصادق كل انسان ناطق وفي الثاني لا شئ من الانسان بفرس فعلم ان قوله
والواحد يثبت اشارة الى الموجبتين وقد لا اشارة الى السالبتين م وكلية كبرى الاوليين
واحدى مقدمتي الثالث ليتحد الوسط ولان ما حمل على شئ في الثاني يسلب جزئيا عن
موافقه ومباينه وما سلب عنه يحمل جزئيا على كليهما س فقوله ليتحد الوسط دليل على وجوب
كلية كبرى الاول واحدى مقدمتي الثالث فانه اذا قيل كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس او ليس بعض الحيوان بناطق فان المحكوم به في الصغرى غير المحكوم عليه في الكبرى فلا يتحد
الوسط فلا يندرج الاصغر تحت الاوسط وكذا في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس
وقوله ولان ما حمل على شئ اشارة الى وجوب كلية كبرى الثاني فانه اذا كان الصغرى موجبة
فالاوسط محمول على الاصغر كقولنا كل انسان حيوان فلا بد ان يكون الكبرى سالبة
لوجوب اختلاف المقدمتين في الكيف فان كان سالبة جزئية يحصل الاختلاف الموجب
للعقم اذ يصدق ليس بعض الجسم بحيوان ويصدق ليس بعض الجماد بحيوان فالحيوان المحمول
على الانسان في الصغرى يسلب جزئيا عن موافقه وهو الجسم وعن مخالفه وهو الجماد
والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت الصغرى سالبة نحو لا شئ من
الانسان بجماد فالجماد وهو المسلوب عن الانسان في الصغرى يحمل جزئيا على ما يوافق الانسان
نحو بعض الجسم جماد وعلى ما يباينه نحو بعض الحجر جماد والحق في الاول الايجاب وفي الثاني
السلب م وفي الرابع ان يجتمع خستان الا عند ايجاب الصغرى وكون الكبرى سالبة كلية
ح س اراد بالخستين الجزئية والسلب سواء كانتا في مقدمة واحدة او مقدمتين وقوله ح
اي حين ايجاب الصغرى والمراد الايجاب الجزئي وقد فهم هذا من المتن م لان الصغرى ان
كانت لا شئ من الانسان بفرس فالانسان يسلب عن الصهال والجماد ويحمل جزئيا
على الكاتب والحيوان س هذا دليل على ان الخستين لا يجتمعان الا عند ايجاب الصغرى فانها
ان كانت سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بفرس يجب ان لا يكون الكبرى سالبة سواء
كانت كلية او جزئية ولا موجبة جزئية اما الاول كقولنا لا شئ من الصهال بانسان والحق كل
فرس صهال ولو قلنا لا شئ من الجماد بانسان فالحق لا شئ من الفرس بجماد واما الثانية وهي
الموجبة الجزئية كقولنا بعض الكاتب انسان فالحق لا شئ من الفرس بكاتب ولو قلنا بعض الحيوان

ولا شئ من الناطق بجماد او متباينين
نحو لا شئ من الانسان بجماد ح

انسان فالحق كل فرس حيوان م وان كانت هي بعض الحيوان انسان يحمل الحيوان
كليا وجزئيا على الفرس والكاتب ويسلب جزئيا عن الجسم والجماد س هذا دليل
على وجوب كون الكبرى سالبة كلية عند كون الصغرى موجبة جزئية فان الصغرى
ان كانت موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان لا يمكن ان يكون الكبرى موجبة
كلية ولا موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان او بعض فرس حيوان فان الحق فيه
السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس ولو قلنا كل كاتب حيوان او بعض الكاتب
حيوان فالحق فيه الايجاب وهو كل انسان كاتب ولا سالبة جزئية كقولنا ليس
بعض الجسم بحيوان فالحق الايجاب وهو كل انسان جسم ولو قلنا ليس بعض الجماد
بحيوان فالحق السلب وهو لا شيء من الانسان بجماد ثم لما بين شرائط الانتاج قال م
فضروب الاول اربعة كلية مع موجبة او سالبة وكذا الجزئية س وقوله كلية اي موجبة
كلية صغرى ولم يذكر الموجبة اذ فهم ذلك من اشتراط ايجاب الصغرى وقوله مع موجبة
او سالبة اي مع موجبة كلية كبرى او سالبة كلية كبرى وقد فهم الكلية من اشتراط كلية
الكبرى م ونتيجتها المحصورات س فالضرب الاول اي موجبة كلية مع موجبة كلية
والضرب الثاني اي موجبة كلية مع سالبة كلية ينتج موجبة جزئية والرابع اي موجبة
جزئية مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية لان كل افراد الاصغر او بعضها اذا كانت من
افراد الاوسط فاذا حكمت على كل افراد الاوسط بثبوت الاكبر او سلبه يكون هذا حكما
على كل افراد الاصغر او على بعضها وتبين من هذا ان النتيجة اخس المقدمتين اي ان
كانت احديهما جزئية فالنتيجة جزئية وان كانت سالبة فالنتيجة سالبة واما في الاشكال
الاخر فلرجوعها الى هذا الشكل على ما سيأتي بيانه م والثاني كذا س اي ضروب الشكل
الثاني اربعة م صغرى كلية موجبة او سالبة وجزئية كذا س فالضرب الاول ان يكون
الصغرى كلية موجبة وفهم من هذا ان يكون الكبرى سالبة كلية لوجوب كلية الكبرى
واختلاف المقدمتين والضرب الثاني ان يكون الصغرى كلية سالبة فلا بد ان
يكون الكبرى موجبة كلية لما ذكرنا والضرب الثالث ان يكون الصغرى موجبة جزئية
فلا بد ان يكون الكبرى سالبة كلية لما مر والضرب الرابع ان يكون الصغرى سالبة جزئية
فلا بد ان يكون الكبرى موجبة كلية م والنتيجة السالبتان س اي السالبة الكلية في
الضربين الاولين والسالبة الجزئية في الآخرين م اذ هي تتبع الاخس س اي النتيجة تتبع
اخس المقدمتين م بالخلف في الكل اي ضم النتيجة الى الكبرى لينتج ما ينافي الصغرى س
اما في الضرب الاول كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا والا فبعض ج ا
فنضمه الى الكبرى وهي لا شيء من ا ب ينتج ليس بعض ج ب وهي ينافي الصغرى اي
كل ج ب وقس عليه في الضروب م وبعكس الكبرى في الاول والثالث س اي في الضرب
الاول والثالث ليرتد الى الشكل الاول م وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة

سالبة كلية والضرب الثالث اي موجبة جزئية مع موجبة كلية ينتج ج

نقيض م

في الثاني وبالافتراض في الثالث فيفرض بعض ج د فيصدق كل د ب وكل د ج فنجعل
كل د ب صغرى كقولنا لا شيء من ا ب ينتج لا شيء من د ا ثم نعكس المقدمة الاخرى وهو كل
د ج فنجعل صغرى لا شيء من د ا لينتج ليس بعض ج ا وهي لا تتم في سوالب البسيطة خارجية س اعلم
ان بعض الافاضل بينوا الضرب الرابع وهي سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى بالافتراض
ولا يتم ذلك في البسيطة الخارجية لان صدقها قد يكون لعدم الموضوع فلا يصدق كل د ج ولا كل
د ب بخلاف المركبة لان الجزء الآخر موجبة فلا بد من وجود الموضوع وبخلاف الحقيقية بالمعنى
الاعم والذهنية لان افرادها بحسب الحقيقية والذهن فيصدق كل د ب بهذين الاعتبارين م
وضروب الثالث ستة س لان الصغرى لا بد ان يكون موجبة فان كانت كلية ينتج مع المحصورات
الاربع وان كانت جزئية ينتج مع الكليتين فيكون ستة م موجبة كلية مع مثلها او مع سالبة
كلية موجبتان والصغرى او الكبرى جزئية موجبة مع سالبة كلية موجبة كلية مع سالبة
جزئية ونتيجته جزئية فقط موجبة وسالبة بالخلف في الكل اي ضم نقيضها الى الصغرى لينتج ما ينافي
الكبرى وبعكس الصغرى في السالبة الاولى والخامس وعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس
النتيجة في الرابع س وبالافتراض في الذي احدى مقدمتيه موجبة جزئية س كقولنا بعض ج ب وكل
ج ا ينتج بعض ب ا لانا نفرض بعض ج د فيصدق كل د ب وكل د ج فنجعل كل د ج وكل ج صغرى
لكل ج ا ينتج كل د ا فنجعله كبرى وكل د ب صغرى ينتج بعض ب ا وهو المطلوب م وضروب
الرابع ثمانية س خمسة منها ينتج مطلقا وثلثة منها تختص ببعض القضايا كما سيأتي
وانما انحصر في الخمسة لان الصغرى ان كانت موجبة كلية ينتج الا مع السالبة الجزئية لان
على تقدير اجتماع الخستين لا بد ان يكون الكبرى سالبة كلية حصل ثلثة اضرب وان كانت
الصغرى موجبة جزئية يجب كون الكبرى سالبة كلية لما مر وان كانت الصغرى
سالبة كلية يجب كون الكبرى موجبة كلية لئلا يجتمع الخستان عند سلب الكبرى
ولا يمكن ان يكون الصغرى سالبة جزئية لهذا المعنى م موجبتان كليتان ينتج
جزئية موجبتان والكبرى جزئية ينتج جزئية بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة و
الخلف وعكس الكبرى ليرتد الى الثالث وبالافتراض في الثاني س اما الخلف فسيأتي
بيانه واما الافتراض فنحو كل ج ب وبعض ا ج فبعض ب ا لانا نفرض بعض ا د فيصدق
كل د ج وكل د ا فنقول كل د ج وكل ج ب فكل د ب وكل د ا ينتج من الثالث او هو المطلوب
او نقول كل ج ب وكل د ج فينتج من الرابع بعض ب د ثم بعض ب د وكل د ا ينتج من
الاول بعض ب ا وهو المطلوب او نقول كل ج ب وكل د ج فينتج من الرابع بعض ب د
ثم بعض ب د وكل د ا ينتج من الاول بعض ب ا وهو المطلوب م كليتان والصغرى
سالبة ينتج سالبة كلية موجبة كلية او جزئية مع سالبة كلية ينتجان جزئية بالخلف ثم عكس
النتيجة س وعلى ما سيأتي معنى الخلف م وبعكس الصغرى س اي ليرتد الى الشكل الثاني م
وبتبديل ذكره س اي بتبديل المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة م وذا في

كل د ج ح

ثم كل د ب ج

ينتج بعض ب ج

اولها س اي اول الثلاثة وهو كليتان والصغرى سالبة لا في الآخرين لان الكبرى سالبة
فان جعلت صغرى يصير السالبة صغرى الشكل الاول م وبعكس المقدمتين في الاخرين
وبالافتراض في الثالث فيصير قياسين من الثاني والاول س عكس المقدمتين انما تختص
باخرى الثلثة دون اولها لان نتيجة اول الثلثة سالبة كلية ولو عكس المقدمتين لا يفيد هذا
المعنى لان عكس الموجبة يكون جزئية فيكون النتيجة جزئية والمطلوب النتيجة الكلية واما الافتراض
فكقولنا بعض ج ب ولا شيء من آ د ينتج ليس بعض آ ب لانا نفرض بعض ج د فيصدق
كل د ب وكل د ج فنجعل هذا صغرى ولا شيء من آ ج كبرى فينتج من الثاني لا شيء من د آ
ثم نعكس قولنا كل د ب الى بعض ب د فنجعل هذا صغرى ولا شيء من د آ ثم نعكس فينتج
ليس بعض ب آ وهو المطلوب م وان دس سالبة جزئية [بيصدق] عليها العرفي الخاص مع موجبة
كلية يصدق عليها العرفي العام ونتيجته كالثاني س لانا نعكس الصغرى فيرتد الى الشكل
الثاني م وآن بع عكسه ونتيجته كالثالث س اي موجبة كلية يصدق عليها العرفي العام
مع كبرى سالبة جزئية يصدق عليها العرفي الخاص لانا نعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث م
والثامن سالبة كلية يصدق عليها العرفي الخاص مع موجبة جزئية يصدق عليها العرفي العام
ينتج سالبة جزئية بتبديلهما ثم عكس النتيجة س وانما يختص هذه الضروب بالقضايا المذكورة
لا في الضرب السادس ينعكس السالبة الجزئية كنفسها فنرجع الى الشكل الثاني كقولنا ليس بعض
ج ب مادام ج لا دائما وكل آ ج مادام ا ينتج ليس بعض ب آ مادام ب لان الصغرى ينعكس
الى قولنا ليس بعض ب ج مادام ب لا دائما فيرجع الى الشكل الثاني فانما ينتج النتيجة المذكورة
اذ لولاها لثبت نقيضها وهي كل ب آ حين هو ب فنجعل صغرى وكبرى القياس
وهي كل آ ج مادام آ كبرى فينتج كل ب ج مادام ب وهي ينافي قولنا ليس بعض ب ج مادام
ب لا دائما وفي الضرب السابع ينعكس السالبة الجزئية فيرجع الى الشكل الثالث وينتج كما
ذكرنا بالخلف والضرب الثامن يرجع بتبديل المقدمتين الى الشكل الاول فينتج سالبة
جزئية عرفية خاصة فينعكس كنفسها واعلم ان البيان بالخلف في الشكل الثاني والثالث
والرابع يختلف ففي الشكل الثاني بان يجعل نقيض النتيجة صغرى وكبرى الاصل كبرى لينتج
ما يناقض الصغرى وذلك لان الاوسط محمول القضيتين فاذا اسقطنا الوسط بقي
النتيجة قضية موضوعها موضوع الصغرى ومحمولها محمول الكبرى والنتيجة سالبة فنقيضها
موجبة كذلك فيتألف منها مع الكبرى وهي كلية قياس الشكل الاول ونتيجته قضية موضوعها
موضوع الصغرى وهو موضوع صغرى الاصل ومحمولها محمول كبرى الاصل وهو محمول صغرى
الاصل فيكون نتيجة مع صغرى الاصل في الموضوع والمحمول ثم الصغرى ان كانت موجبة كانت
الكبرى سالبة فنقيض النتيجة معهما ينتج سالبة وان كانت الصغرى سالبة فالكبرى موجبة
فنقيض النتيجة معها ينتج موجبة فنتيجة الخلف في الصورتين مخالفة للصغرى في الكيف
ثم الصغرى ان كانت كلية فالنتيجة كلية فنقيضها جزئية فينتج مع الكبرى جزئية لان

كانت الصغرى جزئية فنقيضها كلية فينتج مع الكبرى كلية فيكون في الصورتين مخالفة
للصغرى في الكم فنعلم ان نتيجة قياس الخلف تناقض الصغرى بحسب الموضوع والمحمول
والكيف والكم وهو المطلوب واما بحسب الجهة فسيجيء في الاختلاطات والبيان بالخلف
في الشكل الثالث بان يجعل نقيض النتيجة كبرى وصغرى الاصل صغرى لينتج ما ينافي الكبرى
وذلك لان النتيجة قضية موضوعها محمول الصغرى ومحمولها محمول الكبرى فنقيض
النتيجة كذلك وانما كانت النتيجة جزئية لانها لو كانت كلية فنقيضها جزئية فلا يصلح
كبرى الشكل الاول فاذا كانت جزئية فنقيضها كلية فاذا جعل كبرى وصغرى الاصل وهي
موجبة صغرى ينعقد الشكل الاول ونتيجتها قضية موضوعها موضوع الصغرى وهو موضوع كبرى
الاصل ومحمولها محمول الكبرى وهو محمول كبرى الاصل فنتيجة الخلف متحدة مع كبرى الاصل
في الموضوع والمحمول ثم كبرى الاصل ان كانت موجبة فالنتيجة موجبة فنقيضها سالبة فينتج
صغرى الاصل معها سالبة وكبرى الاصل ان كانت سالبة فالنتيجة سالبة فنقيضها موجبة
فينتج صغرى الاصل معها موجبة فنتيجة الخلف في الصورتين مخالفة لكبرى الاصل في الكيف
ثم صغرى الاصل ان كانت موجبة كلية ونقيض النتيجة كلية ابدا يكون النتيجة جزئية فنتيجة
الخلف كلية فتناقض الكبرى او تضاده وصغرى الاصل ان كانت موجبة جزئية فكبراه
كلية فصغرى الاصل مع نقيض النتيجة ينتج جزئية فيكون مناقضة للكبرى بحسب اتحاد
الموضوع والمحمول والكيف والكم واما في الشكل الرابع فان نتيجة قضية موضوعها محمول
الصغرى ومحمولها موضوع الكبرى فنقيض النتيجة كذلك فان جعل صغرى وكبرى الاصل
كبرى ينعقد الشكل الاول وان جعل صغرى الاصل صغرى ونقيض النتيجة كبرى ينعقد
الشكل الاول ايضا لكن في الضربين الاولين لما كانت النتيجة موجبة فنقيضها سالبة
فلا يصلح صغرى للشكل الاول والنتيجة في هذين الضربين جزئية اذ لو كانت كلية فنقيضها
جزئية فلا يصلح للشكل الاول فلما كانت جزئية فنقيضها كلية فنجعل كبرى وصغرى الاصل
صغرى فينعقد الشكل الاول فينتج قضية عكسها ينافي الكبرى وفي الضرب الثالث
النتيجة سالبة كلية فنقيضها موجبة جزئية فلا يمكن ان يجعل كبرى وصغرى الاصل
صغرى لكن يمكن ان يجعل صغرى وكبرى الاصل كبرى فينتج من الشكل الاول ما ينافي
عكس الصغرى وفي الضرب الرابع النتيجة سالبة جزئية اذ لو كانت سالبة كلية
فنقيضها موجبة جزئية فلا يصلح كبرى الشكل الاول ولو جعلت صغرى وكبرى الاصل
كبرى ينتج سالبة جزئية فلا ينعكس ولو عكسها الصغرى يكون عكسها جزئية
فلا ينافي نتيجة الخلف ولما كانت سالبة جزئية فنقيضها موجبة كلية فيمكن ان يجعل صغرى
وكبرى الاصل كبرى فينتج ما ينافي عكس الصغرى ويمكن ايضا ان يجعل كبرى وصغرى الاصل
صغرى فينتج ما ينافي عكس الكبرى وفي الضرب الخامس يمكن الاولان ايضا م واما بحسب
الجهات فاعلم اني لا اقتصر في شرائط الانتاج وضوابطه على فعلية الموضوع وعلى الثلث غيره

فشرط الشكل الاول كون جهة حمل الصغرى جهة عنوان الكبرى او اخص وههنا يكون قياساً
مركباً س كما يقال كل ج ب دائما وكل ب ا بالفعل فان هذا قياس مركب وهو كل ج ب
وكل ب دائما ب بالفعل وكل ج ب بالفعل كبرى صغرى تم كل ب بالفعل اكبرى وكل ج ا
م فشرط فعلية الصغرى على اصطلاح فعلية الموضوع س اما على اصطلاح امكان الموضوع
لا يجب فعلية الصغرى بل يكفي امكانه م فتيل الصغرى الممكنة مع الضرورية وان كانت
فعلية الموضوع ينتج ضرورية لان النتيجة ضرورية على تقدير فعلية الصغرى فهي كذا في نفس
الامر اذ ما ليس ضروريا ذاتيا يمتنع ان يصير كذا على تقدير ممكن فالمتاخرون سلموا هذا
مع انه ممنوع اذا كان الموضوع وصفا والمحمول ذاتيا اذ يمكن المحلب للانسان وعلى التقدير
فعلية يصدق بعض ذي مخلب انسان ضرورة بل منعوا ضرورة النتيجة ح س اي تقدير فعلية
الصغرى م لازدياد افراد الاوسط ح س اي على تقدير صيرورة الصغرى فعلية فلا يبقى
الكبرى كلية كما يقال كل فرس منتصب القامة بالامكان وكل منتصب القامة بالفعل
انسان بالضرورة فلو صار الصغرى فعلية يصير الفرس منتصب القامة فلا يبقى الكبرى كلية م
فاثبتها البعض س اي اثبت ضرورة النتيجة على تقدير فعلية الصغرى م بانه يصدق ما نعة
خلو وهي دائما اما ليس بعض ج ب دائما او كل ج ا ضرورة لانه ان لم يصدق الاول
فنقيضه وهو كل ج ب بالفعل مع الكبرى ينتج الثاني فيلزمها منفصلة من نقيض احد
جزئيها مع الآخر وهي كلما صدق ج ب بالفعل صدق كل ج ا بالضرورة قلت انما ينتج تلك
الفعلية مع الكبرى ان عني ان الواقع مع الكبرى ان كانت هي لكن ذكر الجهة الاعم وهي
الامكان لانه ان صارت فعلية لازدياد الافراد فالمتصلة اللازمة ليست الا قولنا
لو كان الصادق مع الكبرى كل ج ب بالفعل لانه ان صدق كل ج ب بالفعل بصيرورة
الممكن فعليا ثم النقيض ظاهر وهو كل فرس منتصب القامة بالامكان مع كل منتصب
القامة انسان ومع لا شيء من منتصب القامة بصهال لفرضه فصلا للفرس فالكبريان
ضروريتان وخارجيتان وضابط النتيجة ان الاصغر لما كان من افراد الاوسط يثبت
له الاكبر كما يثبت للاوسط وكذا يسلب عنه فينتج النتيجة الكبرى الا اذا كان وصفية
او حينية نحو كل ج ب بالفعل وكل ب ا ما دام ب او حين هو ب ينتج ج ا ما دام ب او حين
هو ب وهو مطلقة وقتية س لا وصفية كما زعم صاحب القسطاس فانه جعل قولنا
كل ذهن سيال ما دام حارا مشروطة وهذا اصطلاح يهدم قاعدتهم التي قد وافقهم فيها
وذلك لان قولنا كل ذهن حار بالاطلاق وكل ذهن حار سيال ما دام ذهنا حارا
يلزم ان كل ذهن سيال ما دام ذهنا حارا فلو كان هذا مشروطة يلزم ان الصغرى المطلقة
مع المشروطة ينتج المشروطة وهذا يهدم قاعدتهم ان الكبرى اذا كانت مشروطة فالنتيجة
لا تتبع الكبرى مع انه وافقهم في هذه القاعدة م ولا يلزم ما دام ج ا وحين هو ج ولا تتبع
الصغرى الا ان يكون الكبرى وصفية س لما ذكر ان الكبرى ان كانت وصفية او حينية

لا تنتج الصغرى الا اذا كانت الكبرى وصفية
اما اذا كانت حينية م

فالنتيجة لا تتبع الكبرى اراد ان يذكر انها هل تتبع الصغرى اولا فنقول انها لا تتبع
الصغرى كقولنا كل انسان متنفس دائما وكل متنفس منبسط النفس حين هو متنفس
لا يلزم منه ان كل انسان منبسط النفس دائما م فح يلزم الاكبر الاوسط او يباينه
س اي يلزمه اذا كانت الكبرى موجبة ويباينه ان كانت سالبة م فاي وقت يثبت
الاوسط للاصغر يثبت لازمه وينتفي مباينه فيه س لما ذكر ان الكبرى الوصفية ان كانت
موجبة كان الاكبر لازم الاوسط وان كانت سالبة كان مباينا له لزم من هذا ان كل
وقت يثبت الاوسط للاصغر وذا عبارة عن الصغرى يثبت الاكبر للاصغر في ذلك اذا
كانت الكبرى موجبة وفي كل وقت يثبت الاوسط للاصغر ينتفي الاكبر عن الاصغر في ذلك
الوقت اذا كانت الكبرى سالبة لانه لو لم ينتف عنه في ذلك الوقت لثبت في ذلك مع
الاوسط لكنه مباين له م مع زيادة ما ذكر من المطلقة الوقتية س اي يكون النتيجة تابعة
للصغرى لكن يزاد عليها للموجبة كما ذكر من الاطلاق الوقتي وهو ثبوت الاكبر للاصغر او سلبه عنه
وقت ثبوت الاوسط للاصغر م ويسقط لا دوام الصغرى ونحوه س اي اللاضرورة م
لانه سلب لكونها موجبة س اي لكون الصغرى موجبة واللادوام عبارة عن مطلقة عامة مخالفة
للاصل في الكيف فيكون سلبا فيسقط نظيره كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
لا دائما وكل متحرك الاصابع حيوان فلا دوام الصغرى لا يوجب ان يكون النتيجة لا دائمة م
وان كان في الكبرى يضاف س لان الكبرى وهي كلية لما كانت لا دائمة يكون الاكبر لا
دائمة لكل واحد من افراد الاوسط فيكون لا دائمة للاصغر لان الاصغر بعض افراد الاوسط
م ويسقط ضرورة خصت بالصغرى كل ذي جناح طائر ضرورة وكل طائر ذو مخلب
دائما فالنتيجة دائمة س انما قال خصت بالصغرى لانها لو كانت في الكبرى يتعدى من الاوسط
الى الاصغر م واعلم ان الدائمة مع العرفية الخاصة ينتج دائمة ولم يذكروا منه الامتناع فاقول
اذا كانت الكبرى عرفية خاصة لا يدوم وصف الاكبر لشيء من افراد الاوسط فلا يدوم وصف
الاوسط لشيء من افراد الاصغر وذا عبارة عن الصغرى اذ لو دام لدام وصف الاكبر هذا
خلف س نظيره كل ج ب دائما وكل ب ا ما دام ب لا دائما فان ا لما لم دائما لشيء
من افراد ب بحيث لا يكون ب دائما لشيء من افراد ج اذ لو كان ب دائما لبعض افراد
ج لكان ا دائما لبعض افراد ج ضرورة كون الكبرى عرفية وكل شيء يدوم له الاوسط يدوم له
الاكبر لكن دوام ا لبعض افراد ج محال لان ج ب ببعض افراد ب ولا شيء من افراد
ب بحيث يدوم له ا ضرورة ان الكبرى لا دائمة فلا يكون ج بحيث يدوم له ا وقوله وذا
عبارة عن الصغرى اي دوام الاوسط لافراد الاصغر عبارة عن الصغرى الدائمة فعلم
ان الكبرى اذا كانت عرفية لا يمكن ان يكون الصغرى دائمة فامتناع النتيجة لامتناع هذا
التركيب م واما الشكل الثاني فشرطه انه لو كان الاصغر اكبر ينافي مقدمتاه س فانا
اذا قلنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لانه لو كان بعض ج ا يلزم ثبوت ب

لشيء وانتفائه عنه فيلزم المنافاة بين الصغرى والكبرى فعلم ان الشكل الثاني مبني
على انه لو كان الاصغر اكبر اي لو كان الاكبر صادقا على الاصغر يلزم المنافاة بين الصغرى والكبرى
فاذا عرفت هذا فلا بد من رعاية شرائط المنافاة بين الصغرى والكبرى بحسب الجهة م فشرطه
مع الفعليات دائمة او كبرى عرفية ومع الممكنات ضرورية او كبرى مشروطة هذا اذا لم
يوقت متقدمتاه بوقت معين فان وقتتا او كانت احديهما دائمة او ضرورية ينتج دائمة
لما مر س اي من الخلف وغيره من البراهين كقولنا كل ج ب في وقت معين ولا شيء من آ ب
في وقت معين فلا شيء من ج آ دائما والا فبعض ج آ بالاطلاق فنضمه مع الكبرى وهي لا شيء
من آ ب في وقت معين ينتج ليس بعض ج ب في وقت معين وهي تناقض الصغرى وقس عليه
البواقي م والا فالكبرى ان كانت وصفية فمع نقيضها عرفية عامة لما مر س اي من الخلف وغيره
اي ان كان في احدى المقدمتين اللادوام ونحوه اي اللاضرورة فلا اعتبار له فيسقط من النتيجة
لان القضية التي فيها اللادوام مخالفة كيفا للقضية الاخرى فيكون اللادوام موافقا كيفا
فلا ينتج في الشكل الثاني بقي انه ربما يكون اللادوام في القضية الاخرى ايضا فيكون لادوام
احدى القضيتين مخالفا كيفا للادوام القضية الاخرى فنقول اللادوام مع اللادوام
لا ينتج لان المطلقة العامة لا ينتج مع المطلقة العامة في الشكل الثاني م ومع البواقي مطلقة
وقتية كقولنا كل ج ب بالفعل ولا شيء من آ ب ما دام آ ينتج لا شيء من ج آ ما دام ج س
اي الكبرى الوصفية مع غير الوصفيات ينتج مطلقة وقتية كما في المثال المذكور في المتن لانا
نعكس الكبرى الى قولنا لا شيء من ب آ ما دام ب ونجعله كبرى وصغرى القياس صغرى فنقول
كل ج ب ولا شيء من ب آ ما دام ب فلا شيء من ج آ ما دام ب وهو المطلوب هذا مثال الصغرى
الموجبة مع الكبرى السالبة ثم اورد مثالا آخر للصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة فقال
م ولا شيء من ج ب بالفعل وكل آ ب ما دام آ ينتج لا شيء من ج آ ما دام ج ليس ب لمنافاة ب آ
ولزوم هنا كليتين س اي في المثال الاول اقتضت السالبة العرفية منافاة كلية بين
وصف ب ووصف آ فالذات التي يصدق عليه ج لا يصدق عليه آ ما دام موصوفا بوصف
ب وفي المثال الثاني اقتضت الموجبة العرفية اللزوم الكلي بينهما اي لا يصدق وصف ب
بدون وصف آ فالذات التي يصدق عليه ج لا يصدق عليه آ ما دام مسلوبا عنه ب م وان
لم يكن لا ينتج مع صغرى غير دائمة س اي الكبرى ان لم يكن وصفية لا ينتج الا ان يكون
الصغرى دائمة م لجواز ان لا يصدق الصغرى في وقت المنافاة والملازمة الجزئيتين بين
الاوسط والاكبر س لما عرفت ان الكبرى السالبة العرفية اقتضت منافاة كلية بين الاوسط
والاكبر والكبرى الموجبة العرفية اقتضت لزوما كليا بينهما فاذا لم يكن الكبرى عرفية لا يثبت
المنافاة الكلية واللزوم الكلي بين الاوسط والاكبر فغايته ان يكون بينهما منافاة
جزئية او لزوم جزئي فيجوز ان لا يصدق الصغرى في وقت تلك المنافاة الجزئية واللزوم
الجزئي بل يكون صدق الصغرى باعتبار وقت آخر فعلى تقدير كون الاصغر اكبر لا يلزم

م ويسقط اللادوام ونحوه لعدم الاختلاف كيفا س

المنافاة بين الصغرى والكبرى لعدم اتحاد الزمان فلم يتحقق شرط انتاج الشكل الاول
م ثم هذا الشكل لا ينتج ضرورة لصدق كل منتصب القامة انسان ولا شيء من ذي
المخلب بانسان ضروريتين مع صدق كل منتصب القامة ذو مخلب امكانا دائميا س
اعلم ان الامكان الدائمي وهو الامكان في جميع الاوقات اخص جميع الممكنات فيكون
نقيضا لاعم الضروريات وهو الضرورة في شيء من الاوقات ولما كان اخص الامكان
صادقا لم يصدق اعم الضروريات فلا يصدق ضرورة ما م الا في الحقيقية والذهنية فان
الضرورة لا تصدق فيهما الا ان يكون بين الشيئين ملازمة لزومية او منافاة ذاتية
تنفي لازم الشيء وملزوم منافيه يسلب عنه ضرورة س اعلم ان في القضايا الخارجية ان
جعل الخاصة موضوعها وذات النوع الآخر محمولا نحو لا شيء من ذي المخلب بانسان كانت
سالبة ضرورية اما في الحقيقية والذهنية لا يكون الموجبة ضرورية الا ان يكون بين
طرفيها ملازمة لزومية ولا يكون السالبة ضرورية الا ان يكون بين طرفيها منافاة
ذاتية فلا يكون قولنا كل منتصب القامة انسان ضرورية بحسب الحقيقية اذ كل لو وجد
كان منتصب القامة لا يجب ان يكون انسانا وكذا قولنا لا شيء من ذي المخلب بانسان لا يكون
ضرورية بحسب الحقيقية اذ يمكن ان يوجد ذو مخلب يكون انسانا فعلى الحقيقيتين والذهنيتين
ان كانت الصغرى موجبة ضرورية كان الاوسط لازما للاصغر ملازمة لزومية ويكون الكبرى
سالبة وقد فرضت ضرورية فبين الاكبر والاوسط منافاة ذاتية لا الاكبر يكون منافيا للازم
الاصغر فيسلب عن الاصغر بالضرورة ولا يمكن حمله عليه فيمكن على الاوسط لان الاوسط
لازم للاصغر لكن لا يمكن حمل الاكبر على الاوسط لان سلبه عنه ضروري وان كانت الصغرى
سالبة ضرورية كان الاصغر منافيا للاوسط منافاة ذاتية ويكون الكبرى ح موجبة وقد
فرضت ضرورية فالاوسط لازم للاكبر ملازمة لزومية فيكون الاكبر مسلوبا عن الاصغر
بالضرورة والا امكن حمله عليه فيمكن حمل الاوسط على الاصغر لان الاوسط لازم للاكبر
لكن حمل الاوسط على الاصغر ممتنع للمنافاة الذاتية بينهما م ولا يرد ذكر البعض فيهما
لجزئية مقدمتيه س اراد بالبعض كل منتصب القامة انسان ولا شيء من ذي المخلب بانسان
فانهما ان اخذا بحسب الحقيقية او الذهنية لا يصدقان كلية فلا يرد نقضا م وقد توهم
ان الدائمتين مع السالبة الوقتية لا ينتجان دائمة س اي الصغرى الضرورية او الصغرى
الدائمة مع الكبرى السالبة الوقتية لا ينتجان دائمة م لصدق كل لون كسوف سواد
ضرورة ولا شيء من الالوان السماوية بسواد وقتية مع صدق كل لون كسوف
لون سماوي ضرورة س اعلم ان الصغرى موجبة خارجية صغرى ضرورية والكبرى
سالبة وقتية ويكون الوقت وقت التربيع فيصدق لا شيء من الالوان السماوية
بسواد وقت تربيع الشمس والقمر بالضرورة م قلت ان كانت الصغرى ضرورية
صدق بعض الالوان السماوية سواد ضرورة فكيف يصدق السالبة وقتية س

لانه يصدق قولنا بعض الالوان السماوية كسوف فنجعله صغرى وصغرى القياس كبرى
فينتج بعض الالوان السماوية سواد ضرورية فكيف يصدق الكبرى وقتية م واما الشكل
الثالث فشرطه كون جهة الصغرى جهة عنوان الكبرى او اخص فممكنها لا ينتج الا
ممكنة الموضوع س اعلم ان نتيجة الشكل الثالث قضية موضوعها محمول الصغرى ومحمولها
محمول الكبرى فجهة حمل الصغرى لا يصير جهة عنوان النتيجة وجهة حمل الكبرى
هي جهة النتيجة فاذا اردت ان يكون فعلية الموضوع وان كان جهة حمل الصغرى نه
الامكان لا ينتج فعلية الموضوع بل ينتج ممكنة الموضوع فان قولنا كل ج ب بالامكان
وكل ج آ دائما لا يلزم منه بعض ب بالفعل آ دائما بل يلزم بعض ب بالامكان آ دائما
لان كل ج ب بالامكان ينعكس الى قولنا بعض ب بالامكان ج م والنتيجة كما في
الشكل الاول فيما تتبع الكبرى وكعكسه فيما تتبع الصغرى س لان الصغرى اذا انعكست
يرتد الى الشكل الاول ففي القضايا التي يكون النتيجة فيها تابعة للكبرى فالنتيجة عليها
على حالها وفيما يكون النتيجة تابعة للصغرى يلزم عكس الصغرى كقولنا كل ج ب دائما
وكل ج آ ما دام ج فان الصغرى ينعكس الى قولنا بعض ب ج حين هو ب وهي مع الكبرى
ينتج حينية وهي المطلوب م واما الشكل الرابع فالموجبة الممكنة ان وقعت كبراه لا ينتج
فعلية الموضوع لما مر في الشكل الرابع الاول وتبدل ترتيب ذلك البعض س وهو كل
منتصب القامة انسان بالضرورة ولا شيء من منتصب القامة بصهال بالضرورة
مع قولنا كل فرس منتصب القامة بالامكان م وان وقعت صغرى لا ينتج فعلية
الموضوع لصدق كل صهال منتصب القامة بالامكان مع كل فرس صهال ومع لا شيء
من الانسان بصهال ضروريتين وان رد الصورة الاولى في الشكل الاول ينتج ممكنة و
موجبتها لا ينعكس الى فعلية الموضوع والثانية ان ردت الى الشكل الثاني بعكس الصغرى
فهي لا ينعكس الى فعلية الموضوع س اي الموجبة الممكنة ان وقعت صغرى لا ينتج فعلية الموضوع
سواء كانت الكبرى موجبة او سالبة موجبة باخص الجهات وهي الضرورية للنقض المذكور
في المتن لكن ينتج ممكنة الموضوع اما في الصورة الاولى وهي ان يكون الكبرى موجبة لانه ان
بدل الترتيب تصير شكلا اول فينتج ممكنة فتنعكس الى ممكنة الموضوع واما في الصورة الثانية
وهي ان يكون الكبرى سالبة فلان الصغرى الممكنة الموجبة ينعكس الى ممكنة الموضوع
فينتج مع الكبرى ممكنة الموضوع ولما ذكر حكم الموجبة الواقعة في الشكل الرابع اراد ان يذكر
حكم السالبة فقال م ويجب صدق العرفية على سالبة لان كل ج ب اذا صدق باخص
جهة كان كل وقت يثبت فيه ج وقتا يثبت فيه ب ثم لا شيء من آ ج اذا صدق بغير عرفية
كان بعض وقتا يثبت فيه آ وقتا ثبت فيه ج والا فلا شيء من ذلك بهذا وهو معنى العرفية الا انه
ويحتمل ان يكون وقت آ اعم من وقت ج ووقت ج يحتمل ان يكون اخص من وقت ب
فوقت آ يحتمل ان يكون اعم من الاخص من وقت ب وذا يحتمل ما سوى المباين وج لا يلزم

نه هو الفعلية بهو اخص بنتيج فعلية الموضوع وان كانت جهة حمل الصغرى مم

السالبة وهي النتيجة لان وقت آ ان كان مساويا لوقت ب آ واعم منه يصدق كل ب آ
بجهات اعمها العرفية وان كان اخص او اعم من وجه يصدق ليس بعض ب آ بجهات
تنافي تلك س اي ان كان وقت آ اخص او اعم من وقت ب يصدق ليس بعض ب آ
حين هو ب فالسالبة الجزئية الحينية تنافي الموجبة الكلية العرفية او اخص منها م
وان جعلت السالبة صغرى فوقت آ اخص من الاعم من وقت ب فالاحتمالات اكثر
س يعني هذا الذي ذكرنا ان وقت ج اعم من وقت آ فيما اذا جعلت السالبة كبرى
اما اذا جعلت صغرى نحو لا شيء من ج ب عرفية فبعض وقت ج وقت ب فوقت
ج يحتمل ان يكون اعم من وقت ب ثم كل آ ج بالضرورة فوقت آ اخص او مساو لوقت
ج فوقت آ يحتمل ان يكون اخص من الاعم من وقت ب والاخص من الاعم يحتمل ما سوى
النقيض فيحتمل ان يكون مباينا فالاحتمالات تكون اكثر م ويجب للصغرى السالبة
صدق الدائمة عليها او العرفية على كبراها س اعلم ان الصغرى السالبة ان كانت دائمة
ينتج مع الكبرى المطلقة دائمة بالخلف نحو لا شيء من ج ب دائما وكل آ ج بالاطلاق
ينتج لا شيء من ب آ دائما والا فبعض ب آ بالاطلاق ينتج لا شيء من ب آ دائما والا فبعض
ب آ بالاطلاق معكسه الى بعض ج ب بالاطلاق وهو يناقض الصغرى وان لم يكن
الصغرى السالبة دائمة لا بد ان يكون عرفية فيجب ان يكون الكبرى الموجبة عرفية فينتج
عرفية بالخلف نحو لا شيء من ج ب ما دام ج وكل آ ج ما دام آ ينتج لا شيء من ب آ ما دام ب
والا فبعض ب آ حين هو ب فنجعله صغرى وكبرى القياس كبرى ينتج بعض ب ج حين هو
ب ينعكس الى قولنا بعض ج ب حين هو ج وهو يناقض الصغرى وان لم يكن الكبرى عرفية
لا ينتج لان اخص ما سواها اما الوقتية او الضرورية الحينية والاولى لا ينتج مع الصغرى السالبة
الوقتية نحو لا شيء من القمر الكائن في التربيع بمنخسف ما دام قمرا كائنا في التربيع وكل قمر
منخسف بالتوقيت مع ان كل قمر كائن في التربيع قمر بالضرورة وكذا الثانية نحو لا شيء
من متنفس بمنقبض النفس متنفس منبسط النفس ما دام متنفسا منقبض النفس
وكل متنفس متنفس منبسط النفس حين هو متنفس مع ان كل متنفس منقبض
النفس متنفس بالضرورة م ونتيجة الاول عكس نتيجة منعكس الترتيب س اي بعكس
ترتيب القياس فيرتد الى الشكل الاول ثم يعكس نتيجة لتصير نتيجة الشكل الرابع
فان كانت الصغرى احدى الوضعيات يتبع عكس الكبرى مع حذف اللادوام المخصوص
بها وان لم يكن الصغرى احدها يتبع عكس الصغرى م والآخر نتيجة ما اذا عكست الصغرى
الشكل الثاني فيؤخذ النتيجة فهي بعينها نتيجة هذا الشكل وقد عرفتها في الشكل الثاني فلا
نعيد م فتبين ان هذا الشكل لا ينتج ضرورية س انما تبين لان بعض ضرورية ترد
الى الشكل الاول فان كان المقدمتان ضروريتين ينتج ضرورية لكن اذا عكس لتصير
نتيجة هذا الشكل لا ينعكس الضرورية كنفسها الا في ما تة يكون للموضوع ذاتا كما مر ح

قوله يجعل صغرى وكبرى القياس كبرى مم

س اي نتيجة الثلثة الاخر نتيجة عكس الصغرى فانه اذا عكس الصغرى انه الى حم

في العكس وبعضها يرد الى الشكل الثاني وقد مر انه لا ينتج ضرورية وصورة النقيض قولنا
كل انسان حيوان وكل كاتب انسان وقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل ذي ظفر
انسان وقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من ذي المخلب بانسان فان كلها ضرورية والنتيجة
لا يصدق ضرورية ويتعدى نحو اللادوام من الصغرى السالبة الى الموجبة س انما قال نحو اللادوام
ليدخل اللاضرورة ايضا وانما يتعدى من الصغرى السالبة لان الصغرى في هذه الضروب
ان كانت سالبة فالكبرى موجبة ولادوام السالبة موجبة ايضا فالقياس المركب من
موجبتين ينتج بخلاف لادوام لادوام الصغرى الموجبة لان الكبرى تكون سالبة ولادوام
الموجبة سالبة فالقياس لا يتركب من سالبتين م فصل القياسات الشرطية الاقترانية
خمسة اقسام الاول ما يتركب من متصلتين والوسط اما جزء تام من كل واحد منهما كالوا
ينعقد فيه الاشكال الاربعة بشرائطها قلت لا ينتج بعض الضروب لزومية مصطلحة نحو قد يكون
اذا وجد طيران الذباب وجد جبل من ياقوت وكلما وجد هذا فقد يكون اذا وجد
ذلك وجد هذا وكذا الشكل الثالث س اللزومية المصطلحة هي التي يكون بين المقدم
والتالي علاقة تقتضي وجود التالي على تقدير المقدم وههنا كل واحد من الصغرى والكبرى
لزومية مصطلحة لان بين المقدم والتالي علاقة الجزئية وهو منشأ اللزوم في الصغرى
في المقدم مع ام يمكن معه وهو اجتماع طيران الذباب مع وجود جبل من ياقوت والتالي
الكبرى نفس المقدم والنتيجة وهي قد يكون اذا وجد طيران الذباب وجد جبل من ياقوت
ليست لزومية مصطلحة اذ لا تعلق بين المقدم وهذا ليس لزوما مصطلحا واما الشكل الثالث
نحو كلما كان هذا انسانا ولا انسانا كان انسانا وكلما كان انسانا ولا انسانا كان
لا انسانا فقد يكون اذا كان هذا انسانا كان لا انسانا فالمخرج قد اثبتوا بهذا صدق
الملازمة الجزئية بين النقيضين وابطال السالبة الكلية في المتصلات واقول النتيجة ليست
لزومية مصطلحة اذ التالي لا يلزم المقدم الا على تقدير يمتنع اقترانه مع المقدم وايضا
منشأ اللزوم او يمتنع مع المقدم م والاتفاقيات المحضة قد لا تفيد لانه ان صدق
الطرفان او التالي يصدق موجبتها اخصها واعمها والا فالسالبتان سواء ركب قياس ام لا
س قوله اخصها اي فيما اذا كان الطرفان صادقين لانه ان صدق الوسط كذب السالبة
والا فالموجبة بل البواقي بضروبها واما المختلطة فيجب في الشكل الاول ايجاب الكبرى
لزومية ولا يبقى فائدتها اذ قد لا ينبه الا به س هذا جواب سؤال وهو ان يقال هذا
القياس غير مفيد لان النتيجة اتفاقية فصدقها يتوقف على العلم بصدق الطرفين
في الاخص وبصدق التالي في الاعم سواء ركب القياس ام لا فاجاب بانه قد لا ينبه
على النتيجة الا بتركب القياس م وسلبها اتفاقية س عطف على ايجاب الكبرى
اي ان كانت الكبرى لزومية يجب ايجابها وان كانت اتفاقية يجب سلبها م لان
لازم الموافق يوافق لا عكسه س هذا دليل على ايجاب الكبرى لزومية وتقريره

والتالي منشأ اللزوم ام يمكن مع المقدم صح

اذ ربما يصدق الطرفان ... صح

ان الصغرى موجبة اتفاقية فيكون الاوسط موافقا للاصغر ثم الكبرى ان كانت
لزومية موجبة يكون الاكبر لازما للاوسط والاوسط موافق للاصغر ولازم الموافق
يوافق فيكون الاكبر موافقا للاصغر وهو المطلوب وان كانت الكبرى لزومية سالبة
لا يكون الاكبر لازما للاوسط ولا يجب ان ما لا يلزم موافق الشئ لا يوافق ذلك الشئ
كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البتة ان كان الحمار ناهقا فالانسان
ناطق بمعنى سلب اللزوم مع انه لا يصدق النتيجة وهي ليس البتة اذا كان الانسان
ناطقا فالانسان ناطق لا لزومية ولا اتفاقية فقوله لا عكسه المراد بالعكس ما ذكره وهو
قولنا ما ليس بلازم للموافق لا يوافق م وما لا يوافق لازمه لا يوافقه وما يوافق لازمه
قد يوافقه وقد لا س هذا دليل وجوب سلب الكبرى اتفاقية وتقريره ان الصغرى موجبة
لزومية فالاوسط لازم للاصغر ثم الكبرى ان كانت سالبة اتفاقية لا يكون الاكبر
موافقا للاوسط فلا يوافق الاصغر وهو المطلوب وان كانت الكبرى موجبة اتفاقية فالاكبر
موافق للاوسط والاوسط لازم الاصغر فموافق اللازم قد يوافق وقد لا نحو كلما كان
الفرس حيوانا كان جسما وكلما كان ضاحكا فالنتيجة صادقة ولو قلنا كلما كان الفرس حجرا
كان جسما وكلما كان جسما كان ضاحكا فالنتيجة كاذبة ففي الصورة الاولى موافق اللازم
موافق وفي هذه الصورة لا م وفي الشكل الثاني ان كانت اللزومية موجبة ينتج لان
الاوسط ان صدق كذب ما سلب عنه وان كذب كذب ملزومه فسلب الاتفاق الاخص
صادق بينهما س اي بين ما سلب عنه الاوسط وبين ملزوم الاوسط وانما قال سلب
الاتفاق الاخص لما سيأتي حكم سلب الاتفاق الاعم م وان كانت سالبة فلا لان بين
الشئ وموافق ما ليس بلازمه قد يكون لزوم مع موافقته س اللزومية اذا كانت سالبة
فالتالي لا يكون لازما للمقدم ثم الاتفاقية موجبة فالتالي وهو الاوسط موافق للمقدم
فالنتيجة في الشكل الثاني سالبة مؤلفة من المقدمتين وذا غير لازم لانه قد يكون بينهما لزوم
موافقة فلا يصدق سالبة لزومية اي سلب اللزوم ولا اتفاقية اي سلب الاتفاق نظيره
كلما كان الفرس حيوانا فالاثنان زوج وليس البتة اذا كان الصهال حيوانا فالاثنان زوج
مع كذب النتيجة لزومية واتفاقية م لكن اللزومية الموجبة ان كانت صغرى لا ينتج سلب
الاتفاق الاعم س لانه يمكن ان يكون الصغرى كاذبة الطرفين والكبرى صادقة المقدم
نحو كلما كان الانسان حجرا كان جمادا وليس البتة اذا كان الانسان جسما كان جمادا
مع كذب النتيجة سالبة اتفاقية اعم لان الموجبة الاتفاقية الاعم صادق وهي كلما كان
الانسان حجرا كان الانسان جسما م وفي الثالث كبراه الموجبة ان كانت لزومية ينتج
ان كانت الصغرى اتفاقية اخص لان لازم الموافق موافق لا ان كانت اعم س
نحو كلما كان الانسان حجرا كان ناطقا وكلما كان الانسان حجرا كان جمادا مع كذب
النتيجة م ولا اتفاقية ينتج س اي ان كانت الكبرى موجبة اتفاقية ينتج م لان

ح كان ح

موافق الملزوم موافق وكبراه السالبة ان كانت لزومية لاينتج لان ماليس لازماً
لشئ قد يوافق موافقه وقد لا س كقولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان الحمار فالاثنان زوج
وليس البتة اذا كان الانسان ناطقاً فالاثنان منقسم بمتساويين والحق الايجاب
ولو جعل الكبرى كليس البتة اذا كان الانسان ناطقاً فالاثنان فرد فالحق السلب م
وكذا اتفاقية لان ما لا يوافق ملزومه قد يوافق وقد لا س نحو كلما كان الانسان فرساً
كان حيوانا وليس البتة اذا كان فرساً كان جسماً والحق الايجاب م ولو قلنا كلما كان
الانسان ناطقاً كان مدركاً وليس البتة اذا كان ناطقاً كان جماداً فالحق السلب س
وفي الرابع ان كانت الصغرى في منتج الكلي اتفاقية وفي منتجي الايجاب لزومية لما مر في الشكل
الاول مع عكس الترتيب م قد مر في الشكل الاول ان شرطه ايجاب الكبرى لزومية وسلبها
اتفاقية فاذا عكس الترتيب الكبرى صغرى الشكل الاول الرابع فيشترط ههنا في الصغرى
ما يشترط ثمة في الكبرى س لكن فيه الاتفاقية الاخص فقط منهما م فان يشترط هناك
الكبرى الاتفاقية اخص مع انه لا يشترط في الشكل الاول كون الصغرى كذلك فان
في الضربين الاولين ههنا ان كانت الكبرى اتفاقية اعم فمقدم الكبرى وهو تالي النتيجة
لا يجب صدقه فلا يصدق النتيجة اتفاقية اعم بخلاف الشكل الاول فان الصغرى
اذا كانت اتفاقية اعم فتاليها صادق ثم تالي الكبرى وهو تالي النتيجة لازم له فيكون
صادقاً فيصدق الاتفاقية الاعم وانما قال فيهما اي في منتجي الايجاب لان في منتج
السلب الكلي الاتفاقية سالبة وسلب الاتفاق الاخص منتج وهو اعم من سلب الاتفاق
الاعم فيكون هذا منتجاً ايضاً بالطريق الاولى س ومنتج السلب الجزئي عقيمان اما
في اتفاقية الصغرى فلان ماليس ملزوماً لموافق الشئ قد يوافق وقد لا م نحو كلما كان
الانسان ناطقاً فالاثنان زوج وليس البتة اذا كان الاثنان منقسمين بمتساويين
فالانسان ناطق اونقول ليس البتة اذا كان الاثنان فرداً فالانسان ناطق فالحق
في الاول الايجاب وفي الثاني السلب س نحو كلما كان الانسان فرساً كان حيوانا
وليس البتة اذا كان حساساً كان فرساً اونقول ليس البتة اذا كان جماداً كان
فرساً فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب س واما غير تام من كل منهما فالشركة
اما بين تاليهما نحو كلما كان آب فجد وكلما كان هز فكل وط ينتج كلما كان آب فكلما
كان هز فجط لانه كلما صدق آب مع هز يلزم نتيجة التاليف واما بين مقدم الصغرى
وتالي الكبرى نحو قد يكون اذا كان آب فجد وكلما كان هز فب ط ينتج قد يكون اذا كان
جد وكلما كان هز فاط لان بانعكاس الصغرى يرجع الى الاول واما بالعكس نحو كلما كان
آب فجد وقد يكون اذا كان ده فوز ينتج قد يكون اذا كان آب فكلما كان وز فجه لانه
بانعكاس الكبرى يرجع الى الاول ولما كان العكس جزئية شرطية كلية الاخرى وهي الكبرى
في الثاني والصغرى في الثالث نحو يكفي كلية احديهما في الاول م فانه اذا كانت الصغرى جزئية و

الكبرى

الكبرى كلية ينتج جزئية التالي نحو قد يكون اذا كان آب فجد وكلما كان هز فكل دط ينتج قد يكون
اذا كان آب فكلما كان هز فجط واذا كانت الصغرى كلية والكبرى جزئية ينتج كلية جزئية المقدم
س ولابد من ايجاب المقدمتين م فان احديهما ان كانت سالبة فمجموع التاليين لا يكون لازماً
للمقدمتين اوليس بلازم س واشتمال المشاركين على التاليف منتج م وشرطية المعنى ظاهر س
ونتيجة الاخيرين جزئية فقط م لانهما انما ينتجان لان انعكاسهما الاول والعكس يقتضيه جزئية س
واما بين مقدميهما نحو كلما كان كل آب فجد وكلما كان كل ب ه فوز ينتج قد يكون اذا كان
جد وكلما كان كل آب فوز لان كل آه لازم كل آب وكل ب ه فكلما كان جد فمع ب واه كذلك
اللزوم يصدق كلما كان اه فكل ب ه وكلما كان ب ه فوز وكلما كان آه فيصدق كلما كان
جد مع مساوات ذلك اللزوم فكلما كان كل ده فوز فيصدق قد يكون اذا كان جد فكلما كان كل
آه فوز ليست لزومية مصطلحة لصدق قولنا كلما كان كل انسان حجرا وكل ناطق جسم وكلما كان
كل حجر حساساً فكل حجر مدرك مع كذب اللزومية المصطلحة وهي قد يكون اذا كان كل ناطق جسماً
فكلما كان كل انسان حساساً فكل حجر مدرك وقبل هذا اللزوم واقع بين المتباينين فضاع
الشرائط التي ذكروها م اعلم انهم طولوا الكلام وذكروا لانتاج هذا القسم شرائط كثيرة وهي
ضائعة لان النتيجة ليست لزومية مصطلحة ان التي يكون بين المقدم والتالي علاقة يقتضي
وجوب التالي على تقدير المقدم لما ذكرنا من النقض واللزوم الجزئي الغير المصطلح حاصل بين
كل امرين حتى المتباينين ومع ذلك خصصناه بنتيجة التاليف ليكون للقياس فيه مدخل
ويكون في صورة نتايج القياس وان كان حاصلاً في المتباينين حاصلاً س وان كان تاماً من
احديهما فقط وهو انما يكون ان لو كان احد الطرفين احديهما متصلة ومنفصلة والاخرى
يشاركهما في احد طرفي التالي او مقدم للصغرى او الكبرى فصارت ثمانية م لان الشرطية التي
هي احد الطرفين المتصلة اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فهي اما تال او مقدم للصغرى
او تال او مقدم للكبرى فصارت اربعة وان كانت منفصلة فاربعة م وينعقد الاشكال الاربعة
في كل س اي ينعقد الاشكال اربعة مع ضروبها في كل قسم من الاقسام الثمانية نظيرها اذا كان
المتصلة تالي الصغرى قولنا كلما كان آب فكلما كان جد فهز وكلما كان هز فحط ينتج كلما كان آب
وكلما كان جد لانه كلما كان آب ثابتاً في نفس الامر فالتالي والكبرى الصادقة في نفس الامر يجتمعان
وكلما اجتمعا تجب نتيجة التاليف فكلما كان آب ثابتاً في نفس الامر يجب نتيجة التاليف نظيرها
اذا كان المتصلة مقدمة الصغرى قولنا كلما كان آب فجد فهز كلما كان جد فجد ينتج قد يكون
اذا كان هز فكلما كان آب فجد لان الصغرى ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان هز فكلما كان آب
فجد فيرجع الى القسم السابق نظيرها اذا كان المتصلة تالي الكبرى قولنا كلما كان آب فجد وكلما
كان هز كان جد فجد ينتج قد يكون اذا كان هز كلما كان آب فحط فهز لانه كلما صدقت الصغرى وتالي
الكبرى صدقت نتيجة التاليف وقد يكون اذا صدقت الصغرى وتالي الكبرى صدق مقدم الكبرى
فقد يكون اذا صدقت نتيجة التاليف صدق مقدم الكبرى وهو المطلوب نظيرها اذا كان المتصلة

مقدم الكبرى قولنا كلما كان آب فجد وكلما كان جد فهز فقط ينتج كلما كان آب فهز لان الكبرى يساوي قولنا كلما كان جد فكلما كان هز فجط فنجعلها كبرى وصغرى القياس صغرى فينتج كلما كان آب فكلما كان هز فجط او نقول معنى الكبرى انه وكلما وجد جز على كل واحد من تقادير جد فجط لكن تقادير آب هي بعض تقادير جد فيصدق كلما وجد هز على كل واحد من تقادير آب فجط وهو المطلوب فالامثلة المذكورة قد اوردت على الضرب الاول من الشكل الاول وعليك استخراج بقية ضروبه ولو جعلت الكبرى في القسم الاول ليس البتة اذا كان جط فهز تصير شكلا ثانيا وذكر بقية ضروبه والشكلين الآخرين يوجب التطويل وان كان الجزء الشرطية منفصلة فنظير القسم الاول على الضرب الاول من الشكل الاول قولنا كلما كان آب فدائما اما جد وهز ومانعة الخلو وكلما كان هز فجط ينتج كلما كان آب فدائما اما جد او جط مانعة خلو فان على تقدير آب ينعقد قياس من متصلة ومنفصلة والوسط جزء تام من كل منهما وسيجيء تفصيله ان جعل المنفصلة متصلة ت وبها بجعلها من الاقسام المذكورة في المنفصلات التي جزؤها متصلة وقد ذكر حكمها م وشرط الاشتمال وايجاب الصغرى الاولين والكبرى الاخيرين اشتمال المركبين على تاليف منتج وهذا ظاهر وايجاب الصغرى القسمين الاولين اما في القسم الاول وهو ان يكون الشركة في التالي الصغرى لصدق قولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فقد يكون اذا كان حساسا كان جمادا وكلما كان جمادا كان جسما مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان حيوانا فكلما كان حساسا كان جسما لصدق قولنا كلما كان حيوانا فكلما كان حساسا كان جسما ونحاوضعنا قد يكون اذا كان حساسا جزئية لان الجزئية اذا لم يكن لازمة للمقدم لا يكون الكلية لازمة ضرورة واما في القسم الثاني وهو ان يكون الشركة في مقدم الصغرى فلانا نعكس المقدم في نقض المذكور فنقول ليس البتة اذا كان قد يكون اذا كان الانسان حساسا كان جمادا كان الانسان حيوانا وكلما كان الانسان حيوانا فقد يكون اذا كان حساسا كان جسما لصدق قولنا كلما كان حيوانا وكلما كان حساسا كان جسما وشرط ايجاب كبرى الآخرين لان القسمين الاولين اذا بدل ترتيبهما ينقلبان الى الآخرين فتبدل ترتيب البعض الاول فينقلب الى القسم الثالث نحو كلما كان الانسان جمادا كان جسما وليس البتة اذا كان الانسان حيوانا فقد يكون اذا كان حساسا كان جمادا مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان قد يكون اذا كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا لصدق قولنا كلما كان قد يكون اذا كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا وتبدل ترتيب البعض الثاني فينقلب الى القسم الرابع نحو كلما كان الانسان جمادا كان جسما وليس البتة اذا كان قد يكون اذا كان الانسان حساسا كان جمادا كان الانسان حيوانا مع كذب النتيجة وهي قد لا يكون اذا كان قد يكون اذا كان الانسان جسما كان حساسا كان حيوانا لصدق نقيضه فعلم مما ذكرنا ان القسم الثاني والثالث لا ينتجان الا جزئية م ومنع التقدير التقدير وارد وجاب بالمنع س انما يرد منع التقدير لان نتيجة التاليف احد جزئي المتصلة مع المتصلة الثابتة في نفس الامر على تقدير المتصلة الشرطية الجزء فلا يلزم النتائج المذكورة في الاقسام لان القضايا

تقديره م

الثابتة

بيس اى شرط م

جمادا او كان جسما مع كذب النتيجة وهي قد يكون ... الاسائح

انما لزم من التاليف م

لان تسليم ثبوت هذه المتصلة الثابتة في نفس الامر م

الثابتة في نفس الامر قد لا يكون ثابتة على بعض التقادير لعدم اللزوم بينهما او لثبوت المنافاة وهذا منع عام وانما النقض المخصوص بحالة لصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا وفرسا فقد يكون اذا كان فرسا كان انسانا وكلما كان الشيء انسانا لم يكن فرسا مع كذب النتيجة وهي كلما كان الشيء انسانا وفرسا فقد يكون اذا كان فرسا لم يكن فرسا واجيب بالمنع اى لو صدق مقدم المتصلة المذكورة وهي كلما كان الشيء انسانا وفرسا مع قولنا كلما كان الشيء الانسان لم يكن فرسا يلزم التالي وهو قد يكون اذا كان فرسا كان انسانا م القسم الثاني ما تركب من المنفصلتين فالوسط ان كان تاما منهما فهو اما ان حقيقية مع مثلهما نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين فالاصغر غير الاكبر او مساويه فيلزم حقيقية من عين هذا ونقيض ذلك وايضا من عين ذلك مع نقيض هذا واما مع مانعة جمع نحو هذا اما لاشجر او شجر وهذا اما شجر او حجر فلاشجر اعم من الحجر فيلزم مانعة جمع من نقيض ذلك مع هذا ومانعة خلو من ذلك مع نقيض هذا واما مع مانعة خلو نحو هذا اما شجر او لاحجر وهذا اما لاشجر او لاحجر فالشجر اخص من اللاحجر فيلزم المنفصلتان على عكس ما مر س اى مانعة جمع من ذلك مع نقيض هذا ومانعة خلو من نقيض ذلك مع هذا م واما من مانعتي جمع نحو دائما اما آب او جد ودائما اما جد او هز فيستلزم الصغرى كلما كان آب لم يكن جد وكلما كان جد لم يكن آب والكبرى كلما كان جد لم يكن هز وكلما كان هز لم يكن جد فلا انتاج الا من قولنا كلما كان جد لم يكن آب وكلما كان جد لم يكن هز ينتج قد يكون اذا لم يكن آب لم يكن هز وان شئت فاجعلها منفصلة ليكون من جنس المقدمتين س اى مانعة جمع جزئية من عين المقدم مع نقيض التالي ومانعة خلو جزئية من نقيض المقدم مع عين التالي م واما من مانعتي خلو فيلزم قد يكون اذا كان آب فهز س لان الصغرى يستلزم قولنا كلما لم يكن جد فآب والكبرى يستلزم قولنا كلما لم يكن جد فهز ينتج قد يكون اذا كان آب فهز م ويلزمها قد يكون اما آب او ليس هز مانعة جمع وقد يكون اما ليس آب او يكون هز مانعة خلو واما من مانعتي جمع وخلو فيلزم كلما كان آب كان هز س لان الصغرى يستلزم قولنا كلما كان آب لم يكن جد والكبرى يستلزم قولنا كلما لم يكن جد فهز فينتج ما ذكرنا م ويلزمه دائما اما آب او ليس هز مانعة خلو وان كان غير تام من كل منهما سواء شارك احد جزئي احدهما احد جزئي الاخرى او كلا منهما او احدهما احدهما والآخر او الآخر او كلا منهما كلا منهما مثال الاول دائما آب او جد ودائما اما كل ده او دط مانعتي الخلو ينتج دائما اما جه او آب او زط مانعة الخلو لانه كلما كان لم يكن آب ولم يكن زط فجد وكل ده وكلما كان هذا فجد ينتج كلما لم يكن آب ولم يكن زط فجه فثبت منع الخلو بين آب وزط وبين جه وفي البواقي يتحد النتيجة بحسب تعدد الشركة فعليك استخراجها ولما احطت باحكام المتصلات وجعل المنفصلة متصلة مساوية لها سهل عليك احكام المنفصلات وشرائطها فعلم انه لا بد من ايجاب المقدمتين س وانما علم ذلك لان كل منفصلة يوجب متصلة وقد علم بهذا المعنى في المتصلات فكذا في المنفصلات م وكلية احدهما ومنع الخلو

فيها قلت بهذا شرط كون النتيجة كلية وان كانت احديهما او كلاهما مانعة الجمع ينتج جزئية كقولنا
دائماً اما آب او جد ودائماً اما بعض ده او زط مانعة الجمع يلزمها كلما كان جد لم يكن آب وكلما كان
بعض ده لم يكن زط فينتج قد يكون اذا لم يكن آب فكلما كان جد لم يكن زط ويلزمها قد يكون
اذا لم يكن آب وزط نجد وب وربما قد يكون اما آب وزط او جد وهو المطلوب وان كان تاما
من احديهما وهو انما يتصور لو كان احد طرفي احديهما شرطية متصلة او منفصلة نحو دائماً اما آب
واما كلما كان جد فهز ودائماً اما هز او كط ينتج دائماً اما آب واما يكون يكون اذا لم يكن جد فكط
مانعة الخلو ونحو دائماً اما آب واما ان يكون اما جد او ده ز ودائماً اما ز ه او كط ينتج دائماً اما آب
واما ان يكون اما جد او ليس كط القسم الثالث ما يتركب من حملية ومتصلة فالشركة اما مع تالي
الكبرى او الصغرى وشرط ايجابها والاشكال المذكورة وعدد الضروب ضعف ما في الحمليات لجواز
كون المتصلة كلية او جزئية والنتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف
ش نظيره كل جب وكلما كان كل هز فكل ب آ ينتج كلما كان كل هز فكل جا وانما شرط ايجاب
المتصلة لانها ان كانت سالبة فمعناها ان التالي ليس لازماً للمقدم ولا يلزم من هذا ان نتيجة التاليف
لا يكون لازماً م ومنع التقدير وارد عليه واجيب بالضم كما ترى ش انما يرد منع التقدير على كلا
القسمين لانه انما ينتج لو صدق الحملية وثبوته واجيب بالضم وهو ان المراد انه لو صدق مقدم
المتصلة مضموماً الى قولنا كل جب الصادقة في نفس الامر وقد فرض القياس المركب من متصلتين
والوسط تام من احد المقدمتين م واما مع مقدم الكبرى وشرط للشكل الاول منه عند ايجاب
الحملية كلية الكبرى او مقدمها اذ في الثاني لما كان آب يحكم بهز عند كونه آج يحكم عند كون كل
بج لكن جزئياً لانه عند كون آب مع كون كل بج ش المراد بالثاني كلية المقدم كقولنا اب وقد
اذا كان كل بج فهز ينتج قد يكون اذا كان اج فهز وهذا مبني على ان الحملية لما كانت دالة على ان
آ فرد من افراد ب ثم الشرطية دالة على احكام هز على تقدير بج وهي ثبوته على كلها او بعضها
ان كانت سالبة فاي يكون لهز على تقدير بج ايجاباً او سلباً يكون ذلك الحكم له على تقدير
آج ضرورة كون آ من افراد ب فهو ان كان ثابتاً على تقدير بج يكون ثابتاً على تقدير اج وان لم
يكن ثابتاً على تقدير بج لا يكون ثابتاً على تقدير آج لان آ فرد من افراد ب لكن يتعدى ذلك الحكم
جزئياً لان هذا الحكم وهو ثبوت هز مستنبطه على تقدير آج انما يتعدى اليه لكونه ثابتاً على تقدير اب
وكل بج وتقادير اج يمكن ان يكون اكثر من تقادير اب وكل بج كقولنا كل انسان حيوان
وكلما كان كل حيوان ناطقاً وكل فرس ناطق ينتج قد يكون اذا كان كل انسان ناطقاً وكل فرس
ناطق لان هذا الحكم وهو كل فرس ناطق انما يثبت على تقدير كل انسان ناطق لثبوته على
تقدير ان كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فلما كان هذا الحكم ثابتاً على هذا التقدير يكون
ثابتاً على تقدير لازمه وهو كل انسان ناطق لكن تقادير ثبوت اللازم اكثر عن تقادير ثبوت
الملزوم فيكون الحكم ثابتاً على بعض تقادير ثبوت اللازم وهو كون الانسان ناطقاً مع كون
كل حيوان ناطقاً م فهذه ستة عشر ضرباً ش اي الضروب التي حصلت من كلية المقدم عند ايجاب

يكون

الصادقة في نفس الامر على تقدير صدق مقدم المتصلة صح

على كل تقادير بج او بعضها ان كانت موجبة وعدم ثبوته صح

الحملية ستة عشر لان المقدم اما موجبة كلية او سالبة كلية وعلى التقديرين المتصلة محصورات
اربع صارت ثمانية ثم الحملية اما موجبة كلية او موجبة جزئية صارت ستة عشر والنتيجة منها جزئية فان
كانت الحملية كلية فمقدم النتيجة كلية والا فجزئية م وفي الاول الكلية الكبرى مع جزئية مقدمها
اخص مما فرض ش المراد بالاول كلية الكبرى فانه لما بين ان مقدم الكبرى ان كان كلياً ينتج لزم
من هذا ان الكبرى ان كانت كلية ومقدمها جزئي ينتج بطريق الاولى لان المتصلة الكلية التي
مقدمها جزئي اخص مما فرض اي من متصلة مقدمها كلي سواء كانت كلية او جزئية فانه اذا قيل كلما
جاء احد فلك درهم فانه اخص من قولنا كلما جاء كل احد فلك درهم لان الدرهم لما كان
ثابتاً على كل تقادير مجيء احد يكون ثابتاً على كل تقادير كل احد لكن لما كان ثابتاً على كل تقادير
كل احد لا يلزم ثبوته على كل تقادير احد ففي الاول يثبت الدرهم على تقادير مجيء احد وكل احد
وفي الثاني يثبت على تقدير مجيء الكل ولا يثبت على تقدير مجيء البعض م وهي ثمانية
اضرب ش اي ضروب الكبرى الكلية التي مقدمها جزئي ثمانية لان الكبرى اما موجبة
كلية او سالبة كلية وعلى التقديرين مقدمها اما موجبة جزئية او سالبة جزئية صارت اربعاً
ثم الحملية اما موجبة كلية او موجبة جزئية فصارت ثمانية م ونتيجتها كلية لانه كلما صدق ج
نتيجة التاليف صدق مقدم الكبرى فهذا معها ينتج المطلوب ش لانه كلما كان بعض اج
فبعض بج ضرورة ان كل اب وكلما كان بعض بج فهز وهو المطلوب م وعند سلبها ش
اي عند سلب الحملية وهو عطف على قوله عند ايجاب الحملية م الكبرى وكلية المقدمتين وهذه
اربعة اضرب ش لان الحملية سالبة كلية والمتصلة كلية ان مقدمها سالبتان فصارت اربعة
اضرب م وذكروا برهاناً طويلاً لانتاج جزئية مقدمها جزئي ش البرهان الطويل ان لا شيء
من جب وكلما كان لا شيء من ب آ فهز ينتج قد يكون اذا كان بعض جا بعض طويلاً لانتاج
جزئية مقدمها جزئي ش البرهان الطويل ان لا شيء من جب وكلما كان لا شيء من ب آ فهز ينتج
قد يكون اذا كان بعض جا فهز لانه كلما كان جا فلا شيء من ب ا لانتاج مقدمها مع الحملية
ما يستلزم تاليها ثم قولنا كلما كان آج فلا شيء من ب آ ينتج مع الكبرى كلما كان اج فهز وعكسها
كلما كان كل آج فبعض جا لعكسهما فينتجان قد يكون اذا كان بعض جا فهز وهو المطلوب م
وهو عندي ضايع بل يكفي قولنا قد يكون اذا صدقت نتيجة التاليف صدقت هي والمقدم و
كلما صدقتا صدق التالي وهكذا في باقي الضروب فان النتيجة لا يجب ان يكون لزومية مصطلحة
نحو كل انسان حيوان وكلما كان كل حيوان حساساً وكل فرس حساس فقد يكون اذا كان كل
انسان حساساً وكل فرس حساس ش فهذه النتيجة ليست لزومية مصطلحة لان قولنا كل
انسان حساس لا يقتضي قولنا كل فرس حساس فاللزومية المصطلحة هي التي يكون المقدم
اذا وجب معه منشاء اللزوم وهنا ليس كذلك بل منشاء اللزوم هو اجتماع نتيجة التاليف
وهي كل انسان حساس مع مقدم الكبرى وكل حيوان حساس فنعلم انه لا حاجة الى ذلك
التطويل لتحصيل مثل هذه النتيجة بل يكفي ما ذكرنا م واما بقية الاشكال فالصغرى اذا

ينتج كلما كان بعض اج فهز صح

كانت كل انسان حيوان والكبرى في الثاني كلما كان ليس بعض الفرس بحيوان ليس بعض
الصهال بحيوان وفي الثالث كلما كان بعض انسان صهالا فبعض ناطق صهال وفي الرابع
كلما كان بعض فرس انسانا فبعض صهال ناطق لا ينتج لزومية مصطلحة ويصدق جزئية غير
مصطلحة عند الاشتمال لما مر وعند عدمه لثبوتها بين كل امرين فلا مدخل للقياس واما مع مقدم
الصغرى فما ذكر من نقض الشكل الرابع نقض للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وبعض
الرابع قولنا كلما كان بعض الحيوان صهالا فبعض الحيوان فرس وكل انسان حيوان مع كذب
اللزومية المصطلحة والبرهان على جزئية غير مصطلحة عند الاشتمال قولنا قد يكون اذا صدق التالي
صدق المقدم والحملية وكلما صدقا صدق نتيجة التاليف س واتما وضعت في الشكل الثاني كلية
جزئية المقدم ليكون اخص من كلية المقدم فيكون عدم انتاج الاخص دالا على عدم انتاج الاعم
ومع ذلك لا ينتج جزئية مصطلحة وهي قد يكون اذا كان ليس بعض الانسان بفرس ليس
بعض الصهال بحيوان ونتيجة الشكل الثالث هي قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان
صهالا فبعض ناطق صهال وهي لا يصدق لزومية مصطلحة ونتيجة الشكل الرابع قولنا
قد يكون اذا كان بعض الحيوان فرسا فبعض الصهال ناطق واذا عرفت ان هذه الاشكال
لا ينتج لزومية مصطلحة لا كلية ولا جزئية لكن جزئية غير مصطلحة اذا كان الحملية ومقدم
الشرطية مشتملا على تاليف منتج لما مر من البرهان وهو قد يكون اذا صدقت نتيجة التاليف
صدقت هي والمقدم وكلما صدقت صدق التالي فقد يكون اذا صدق نتيجة التاليف صدق
التالي لكن يجب ان يعلم ان في كل موضع يجب ان يكون المقدم كليا وكلية المتصلة مع
جزئية المقدم قائم مقام كلية المقدم لما عرفت انها اخص من كلية المقدم اما اذا لم يوجد الاشتمال
والجزئية غير المصطلحة صادقة ايضا لما عرفت انها صادقة بين كل امرين حتى المتباينين
لكن هذه الجزئية لا تكون نتيجة للقياس اذ لا مدخل للقياس في صدقها وان كانت الشرطية مع
مقدم الصغرى فما ذكرنا من نقيض الشكل الرابع يصير نقضا للشكل الاول كقولنا كلما كان
بعض فرس انسانا فنقيض صهال ناطق وكل انسان حيوان فالنتيجة قد يكون اذا كان
بعض صهال ناطق فبعض الفرس حيوان وهي كاذبة لكذب عكسها وبعض الشكل الثاني يصير
بعينه نقضا للشكل الثاني من هذا القسم كقولنا كلما كان ليس بعض الفرس بحيوان ليس
بعض الصهال بحيوان وكل انسان حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان ليس بعض
الصهال بحيوان فليس بعض الفرس بانسان لكذب عكسها ونقيض الشكل الثالث يصير
نقضا للشكل الثالث ايضا كقولنا كلما كان بعض انسان صهالا فبعض ناطق صهال
فبعض الصهال حيوان لكذب عكسها واما بعض الشكل الرابع فهو قولنا كلما كان بعض
الحيوان صهالا فبعض الحيوان فرس وكل انسان حيوان ولا يصدق النتيجة وهي قولنا
قد يكون اذا كان بعض الحيوان فرسا فبعض الصهال انسان واذا عرفت ان هذه الاشكال
لا ينتج لزومية مصطلحة فاعلم انها تنتج جزئية غير مصطلحة عند الاشتمال المذكور والبرهان

وكل انسان حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان بعض ناطق صهالا ح

انه اذا صدق التالي صدق للمقدم والحملية وكلما صدق المقدم والحملية صدق نتيجة التاليف
فقد يكون اذا صدق التالي صدق نتيجة التاليف وهو المطلوب اما اذا لم يوجد الاشتمال
المذكور فالجزئية صادقة ايضا ولا يكون نتيجة لما عرفت م القسم الرابع ما تركب من
الحملية والمنفصلة فان كانت الحمليات بعدد اجزاء الانفصال وشارك كل جزء منها
واحدا من هذا الجنس شرائط كل شكل بين اجزاء الانفصال من الحمليات سواء كانت النتيجة
حملية واحدة كما في القياس المقسم او اكثر فالنتيجة مانعة خلو ولا يخفى عليك التركيب باليها
في الاقسام الخمسة س اعلم ان هذا القسم وهو ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال
يشارك كل من الحمليات واحدا من اجزاء الانفصال في احد الطرفين ويباينه في الطرف
الآخر ينقسم على خمسة اقسام الاول ان تشترك الحمليات باسرها في احد طرفي النتيجة واجزاء
الانفصال في الطرف الآخر وتشترك التاليف في انتاج نتيجة واحدة بعينها وهو القياس
المقسم نحو دائما اما ان يكون كل اب او كل اد او كل اه ثم كل بح وكل دب وكل هح
ينتج كل اح الثاني ان تشترك الحمليات في احد طرفي النتيجة واجزاء الانفصال في الطرف
الاخر لكن لا تشترك التاليفات في انتاج نتيجة واحدة نحو دائما اما كل اب او كل اد
او كل دا ثم كل به ولا شيء من ه د وكل ره ينتج اما كل اه او لا شيء من اه او
بعض اه الثالث ان تشترك الحمليات في احد طرفي النتيجة لا اجزاء الانفصال نحو كل
اب او كل طد او كل هح ثم كل بح وكل دح وكل حح ينتج اما كل اه او كل طح
او كل هح الرابع ان تشترك الاجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة لا الحمليات نحو كل اب
او كل اد او كل اج ثم كل بج وكل دط وكل هح ينتج اما كل اج او كل اط او
كل اح الخامس ان لا تشترك شيء منهما في شيء من طرفي النتيجة نحو اما كل اب او كل طد
او اما كل حب ثم كل بح وكل دك ينتج اما كل اج او اما كل طك او كل حك
والنتيجة في الاقسام مانعة الخلو ثم في القسم الثالث اجزاء النتيجة مشتركة في الموضوع ان كانت
المنفصلة كبرى وفي المحمول ان كانت صغرى وفي الرابع بالعكس وفي القسم الخامس لا اشتراك
في اجزاء النتيجة م وان كانت الحمليات اكثر يخرج عن القياس حملية لم يشارك شيئا من اجزاء
الانفصال ويؤلف من البواقي القياس س اي ان كانت الحملية الزائدة على اجزاء الانفصال
غير مشاركة لشيء من اجزاء الانفصال يخرج عن القياس ثم الحمليات الباقية المشاركة ان
كانت مساوية لاجزاء الانفصال فقد سبق حكمها وان كانت زائدة يكون الحمليتان مشتركتين
لجزء واحد من اجزاء الانفصال نحو كل اب وكل ج د وكل ره ودائما اما كل ب ك واما كل
من جه ينتج اما كل ك ى واما ليس بعض ده ولا شيء من رج م وان كانت اقل فالنتيجة مانعة
خلو من غير المشارك ونتيجة تاليف المشارك س نحو اما كل اب او كل ح د او كل ه ز ثم كل دط
وكل ه ك ينتج اما كل اب او كل حط او بعض زك والله اعلم م القسم الخامس ما تركب
من المتصلة والمنفصلة فالمشترك ان كان تاما منهما فالمتصلة اما صغرى والاوسط تاليها

وحاصل ركب ح

وكرة كه ح

فان كانتا موجبتين ففي مانعة الجمع يلزم مثلها لان منع الجمع مع اللازم يوجبه مع الملزوم س
فان الكلام فيما يكون الاوسط تاليا للمتصلة فيكون لازما للاصغر نحو كلما كان اب فجد ودائما
اما جد او هز مانعة جمع ينتج دائما اما اب او هز مانعة جمع لان هز لما لم يجتمع مع جد وهو لازم اب
لا يجتمع مع اب م وفي مانعة الخلو متصلة جزئية من نقيض الاصغر وعين الاكبر من الثالث س
نحو كلما كان اب فجد ودائما اما جد او هز مانعة خلو ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فهز لان الصغرى
يلزمها كلما لم يكن جد لم يكن اب والكبرى يلزمها كلما لم يكن جد فهز ينتج من الثالث ما ذكر م
وان كانت المتصلة فقط سالبة ففي مانعة الخلو يلزم مثلها لان جواز الخلو عن اللازم يوجبه مع
الملزوم س فان سلب منع الخلو جواز الخلو والمفروض ان الاوسط تالي المتصلة فيكون لازما
للمقدم ثم لما كان جواز الخلو ثابتا بين التالي وبين شيء كان ثابتا بين المقدم وبين ذلك
الشيء والا فمنع الخلو يكون ثابتا بين المقدم وذلك الشيء فيصدق كلما لم يوجد ذلك الشيء
يوجد المقدم وكلما يوجد المقدم يوجد التالي ينتج كلما لم يوجد ذلك الشيء يوجد التالي فمنع الخلو
ثابت بين ذلك الشيء والتالي هذا خلف م وفي مانعة الجمع كلية يلزمه مثلها بجعلها متصلة
سالبة س نحو كلما كان اب فجد وليس البتة اما جد او هز مانعة الجمع ينتج ليس البتة اما اب
او هز مانعة الجمع لانا نجعل الكبرى متصلة سالبة وهي ليس البتة اذا كان جد لم يكن
هز وهي مساوية لقولنا ليس فينتج مع الصغرى ليس البتة اذا كان اب لم يكن هز وهي
مساوية لقولنا ليس البتة اما اب او هز مانعة الجمع م والنقض بالانسان والفرس مع بسيط
الحيوان لا يتم لان السالبة جزئية س اعلم انهم ذكروا ان الكبرى ان كانت سالبة مانعة الجمع
لا ينتج لان منع الخلو اذا كان مسلوبا بين لازم شيء وامر آخر لا يجب ان يكون مسلوبا بين
ذلك الشيء وذلك الامر كما ان الحيوان لازم للانسان ومنع الجمع مسلوب بين الحيوان وبين
الفرس مع انه ثابت بين الانسان والفرس قلت النقض الذي اوردوه سلب منع الجمع
فيه جزئي لا يصدق كليا لان الحيوان الذي هو حصة غير الفرس تمتنع جمعه مع الفرس ونحن
اثبتنا ان السالبة ان كانت كلية ينتج اذا كانت السالبة جزئية انما لا ينتج لان كبرى الشكل
الاول تصير جزئية وان كانت المنفصلة فقط سالبة ففي مانعة الخلو وهما كليتان يلزم سالبة
مانعة خلو وجمع بجعل المنفصلة متصلة لينتج من التالي سالبة مانعة خلو ان جعلت صغرى و
جمع ان عكس م نظيره وليس البتة اذا كان اب فجد ودائما اما جد او هز مانعة خلو فيجعل
المنفصلة متصلة وهي كلما لم يكن هز فجد فنجعلها صغرى وقولنا ليس البتة اذا كان اب
فجد كبرى فينتج ليس البتة اذا لم يكن هز فاب وهي في قوة سالبة كلية مانعة خلو لان نقيضه وهو
قد يكون اذا لم يكن هز فاب في قوة موجبة جزئية مانعة خلو ولو جعلت المتصلة الموجبة كبرى
ينتج ليس البتة مانعة الجمع لان نقيضها وهي قد يكون اذا كان اب لم يكن هز في قوة موجبة
جزئية مانعة جمع س ومانعة خلو فقط ان كانت الجزئية منفصلة وجمع ان كانت متصلة لاشتراط
الكبرى م قد علمت ان المنفصلة اذا جعلت متصلة فهي ان جعلت صغرى ينتج مانعة جمع

خلو وان جعلت كبرى لينتج مانعة جمع

فاذا كانت جزئية يمكن جعلها صغرى لا كبرى لاشتراط كلية كبرى الشكل الثاني فينتج مانعة خلو
لا مانعة جمع والمتصلة السالبة ان كانت جزئية يمكن جعلها صغرى وقد علمت انها ان جعلت
صغرى ينتج مانعة جمع ولا يمكن جعلها كبرى لما مر فلا ينتج مانعة خلو س وفي مانعة الجمع والمتصلة
كلية ينتج سالبة مانعة خلو بجعل المنفصلة متصلة وانتاجهما من الرابع متصلة هي
المطلوب م نحو ليس البتة اذا كان اب فجد ودائما اما هز او جد مانعة جمع فنجعلها متصلة
وهي كلما كان جد لم يكن هز فينعكس الترتيب فينتج من الرابع قد لا يكون اذا لم يكن هز
فاب فنجعلها منفصلة قد لا يكون اما هز او اب مانعة خلو وهي ويساويها قد لا يكون اما اب
او هز مانعة خلو وهي النتيجة وانما قلنا انها ب... ويساويها لان نقيضهما وهما دائما
اما هز او اب مانعة خلو ودائما اما اب او هز مانعة خلو س وان كانت المتصلة سالبة
جزئية لا ينتج لانها لا تستعمل في الشكل الرابع م قد عرفت انها انما ينتج بجعل المنفصلة متصلة
فينتج من الشكل الرابع فتلك السالبة ان كانت جزئية لا تستعمل في ذلك الشكل س وان كان
الاوسط مقدمهما فان كانتا موجبتين ففي مانعة الخلو يلزم مثلها لان امتناع الخلو
يلزم مثلها لان امتناع الخلو مع الملزوم يوجبه مع اللازم ولا مانعة الجمع متصلة جزئية
من عين الاصغر ونقيض الاكبر م نحو كلما كان اب فجد ودائما اما اب او هز مانعة الجمع
ينتج قد يكون اذا كان جد لم يكن هز بجعل المنفصلة متصلة وهي كلما كان اب لم يكن
هز فينتج من الثالث ما ذكر وان شئت فاجعل النتيجة مانعة جمع وهي قد يكون اما جد او
هز س وان كانت المنفصلة سالبة ففي مانعة الجمع يلزم مثلها لان جواز الجمع مع الملزوم
يوجبه مع اللازم قد يوجد مع جواز الخلو مع اللازم وقد يوجد مع منع الخلو ومعه وان
كانت المتصلة سالبة ففي مانعة الخلو بجعل المنفصلة متصلة وانتاجها من الرابع متصلة
يساوي الاولى وعكسها الثانية م نحو ليس البتة اذا كان اب فجد ودائما اما اب او
هز مانعة خلو فنجعلها متصلة وهي كلما لم يكن هز فاب ينتج مع السالبة من الرابع ليس
البتة اذا كان جد لم يكن هز وهي يساويه كقولنا ليس البتة اما جد او هز مانعة جمع و
ينعكس الى قولنا ليس البتة اذا لم يكن هز فجد وهي يساوي ليس البتة اما جد او هز مانعة
خلو وهي النتيجة س وان كانت الجزئية منفصلة فمانعة الخلو فقط م لانا نجعل المنفصلة
متصلة يساويها وهي قد يكون اذا لم يكن هز فاب فان انتجناه من الشكل الاول ينتج
الرابع يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية فلا ينتج قولنا قد لا يكون اذا كان جد
لم يكن هز وهي في قوة سالبة مانعة الجمع بين جد وهز لكن ان انتجناه من الشكل الاول ينتج
قولنا قد لا يكون اذا لم يكن هز فجد وهي في قوة سالبة مانعة الخلو بين هز وجد وان كانت
متصلة لا يلزم شيء لاشتراط كلية كبرى الشكل الاول وفي مانعة الجمع اجعلها متصلة لينتج من
الثالث بجعل السالبة كبرى متصلة سالبة جزئية ثم اجعلها منفصلة كما عرفت س نحو
ليس البتة اذا كان اب فجد ودائما اما اب او هز مانعة جمع كبرى لينتج قد لا يكون اذا لم يكن

بهز فجد فيلزم منه سلب منع الخلو الكلي لان معنى منع الخلو ان يكون نقيضي كل واحد مستلزماً
لعين الآخر وهو كلما كان لم يكن جد فهز وكلما لم يكن هز فجد فالسالبة الجزئية المذكورة برفع
هذا الجزء الثاني فيصدق منفصلة وهي قد لا يكون اما جد او هز مانعة خلو وهي النتيجة م وان
كانت المتصلة كبرى والاوسط تاليها او مقدمها لا يخفى بعد ضبط الاولين وفي موجبة الحقيقية
يلزم نتيجتان وفي سالبتها احديهما ش اي يلزم في موجبة الحقيقية ما ذكر في موجبة مانعة الجمع
وما ذكر في موجبة مانعة الخلو واما سالبة الحقيقية فانها اما بسلب منع الجمع او بسلب منع
الخلو فيلزم منفصلة احد طرفيها ما ذكرنا في سالبة مانعة الجمع والآخر ما ذكرنا في سالبة مانعة الخلو
وان كانت المشتركة غير تام منهما فالمتصلة اما صغرى او كبرى والاوسط اما تاليها او
مقدمها وشرط ايجاب المنفصلة والنتيجة متصلة من الجزء غير المشارك من المتصلة ونتيجة
التأليف بين المشارك منها وبين المنفصلة وايضاً منفصلة من الجزء الغير المشارك
من المنفصلة ونتيجة التأليف بين المشارك منها وبين المتصلة بعد تحقق شرائط
الانتاج م نحو كلما كان آب فجد ودائماً اما كل ده او جط مانعة الخلو ينتج كلما كان
آب فاما ان يكون جه او جط وايضاً دائماً اما ان يكون جط واما ان يكون كلما
كان آب فجس ش وان كان تاماً من احديهما فقط وهو انما يكون اذا كان احد طرفي احدى
المقدمتين شرطية يشارك الاخرى في احد الطرفين وحكمه حكم المركب من الحملية والمنفصلة ان
كان الوسط جزءاً تاماً من المتصلة ومن الحملية والمتصلة ان كان تاماً من المنفصلة ش كقولنا كلما
كان اب فجد ودائماً اما كلما كان جد فهز واما جط ينتج اما كلما كان اب فهز واما جط فالمنفصلة
ح قائم مقام الحملية في القياس المركب من الحملية والمنفصلة وكقولنا دائماً اما اب او جد
وكلما كان جد فهز فجط ينتج قد يكون اذا كان جط فاما آب او هز والمنفصلة فيه مكان
الحملية والقياسات بين المركب من الحملية والمتصلة م فصل القياس الاستثنائي
مركب من شرطية ووضع احد طرفيها او رفعه وشرط ايجاب الشرطية وكونها غير اتفاقية و
كليتها الا ان يكون صدقها بحسب الاوقات الموجودة والحملية او بحسب وقت معين وانتاج
الوضع او الرفع في المتصلة واقسام المنفصلة ظاهرة ش انما شرط الايجاب لان السلب
يدل على سلب الاتصال فلا يلزم من وضع احد الطرفين او رفعه شيء وانما شرط كون
الشرطية غير اتفاقية اما في المتصلة فلانها ان كانت اتفاقية فان اريد وضع المقدم لينتج
وضع التالي فغير مفيد لان وضع التالي معلوم فان العلم بصدق الاتفاقية موقوف
على العلم بصدق التالي وان اريد رفع التالي لينتج رفع المقدم فهو كاذب واما في المنفصلة
فلان وضع احد الطرفين او رفعه اما غير مفيد او كاذب وقد ذكر ولو وضع احد الطرفين
او رفعه اما غير انه شرط كلية احدى المقدمتين وفيه نظر لان المتصلة ان كانت جزئية والحملية
كلية لا ينتج بل الصحيح ما ذكرته في المتن ان صدق المتصلة الجزئية ان كانت بحسب الاوقات
الموجودة والحملية دائمة ينتج اما ان كان صدقها بحسب التقادير لا ينتج وان كانت الحملية خصو

القضايا كالضرورية لانه يمكن ان يكون التقدير الذي يكون المتصلة الجزئية صادقة باعتباره
تقديراً غير واقع فلا يلزم اتحاد زمان المتصلة والحملية فلا ينتج وان كان صدق الشرطية
والحملية بحسب وقت معين ينتج ايضاً كقولنا ان كان آب في هذا الوقت فجد لكن آب
في هذا الوقت فيكون جد ثم اذا وجد الشرائط فان كانت الشرطية متصلة فوضع المقدم
يوجب وضع التالي ورفع المقدم ينفع التالي رفع المقدم وان كانت منفصلة فان كانت
حقيقية يلزم من وضع كل منهما رفع الآخر وان كانت مانعة الجمع يلزم وضع كل واحد
رفع الآخر وان كانت مانعة الخلو يلزم من رفع كل واحد وضع الآخر م فصل المطلوب
قد يحصل بقياس مركب من الاقترانيات وهو قد يكون مركباً من اقترانيين اما
موصول النتائج او مفصولها بان يطوى النتائج التي هي مقدمات المطلوب ش نظيره
الاول ان المطلوب كل آد فيقال كل آب وكل ب ج فكل اج ثم كل اج وكل جد فكل
اد ونظيره الثاني كل آب وكل ب ج وكل ج د وكل آ د م وان من اقترانيين واستثنائي
كقياس الخلف وهو مركب يستدل على صدق المطلوب بامتناع نقيضه نحو لو كذب لاجتمع نقيضه
مع تلك القضية الصادقة وكلما اجتمع لزم المحال فهذا اقتراني ثم نتيجته مع رفع المحال استثنائي
ش كقولنا كل جب لا شيء من آب فالمطلوب لا شيء من ج ا اذ لو كذب لصدق بعض ج ا فهذه
صغرى والحملية الصادقة وهي لا شيء من آب كبرى ينتج لو كذب لصدق بعض لا شيء من ج آ
لصدق ليس بعض ج ب فهذا اقتراني ثم هذه النتيجة مع قولنا لكن كل ج ب استثنائي وعليه
انك ان ادعيت صدق النتيجة في نفس الامر يختص بصادق المقدمات والقياس [illegible]
بالخلف يشمل الصادق والكاذب وان ادعيت لزوم النتيجة فنقيضه عدم اللزوم لا عدم
النتيجة م فعلى هذا يكون المطلوب قولنا كلما صدق القياس صدقت النتيجة فنقيضه قد
لا يكون اذا صدق القياس صدق النتيجة فلا يتم قياس الخلف على الوجه المذكور ش فيجب ان يؤلف
هكذا لو كذب قولنا كلما فرض صدق القياس وجب صدق النتيجة لصدق سالبة جزئية يلزمها
كلما فرض صدق القياس امكن معه نقيض النتيجة لكن هذا كاذب فيلزم المطلوب م
اعلم انه يجب تأليف قياس الخلف على هذا النمط وهو ان المدعى موجبة كلية وهي قولنا كلما
فرض القياس المذكور وجب صدق النتيجة وهي لا شيء من ج ا اذ لو لم يصدق هذا لصدق
نقيضه وهو قد لا يكون اذا فرض صدق القياس وجب صدق لا شيء من ج ا ولا شك ان تلك
الموجبة الكلية بالوجوب فرض المقدم ووجوب التالي على ذلك التقدير فرفعها اما بان
لا يفرض المقدم واما بان يفرض ولا يجب معه التالي فاذا فرض المقدم لا يمكن رفع الموجبة
الا بعدم وجوب النتيجة على ذلك التقدير وهو ان يمكن نقيضه وهو بعض ج ا على
تقدير المقدم وهذا معنى مانعة الخلو وهي قولنا اما ان لا يوجب صدق القياس
واما ان يفرض ويمكن معه نقيض ج ا فهذه المانعة الخلو يستلزم متصلة وهي قولنا
كلما فرض القياس امكن معه نقيض ج ا فصار القياس الاقتراني هكذا لو لم يصدق

الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية وكلما صدق السالبة الجزئية صدقت مانعة الجمع لخلوّ
لصدق المتصلة انتج لو لم يصدق الموجبة الكلية صدقت المتصلة وهي قولنا كلما فرض
صدق القياس امكن نقيض النتيجة وهو نقيض ح اتم هذه النتيجة مع قولنا لكن
لا يصدق هذه المتصلة قياس استثنائي وانما قلنا انه صدق القياس لا بد من اجتماعهما

(لا يصدق هذه المتصلة لانه لو امكن نقيض النتيجة مع فرض ح)

محال يلزم على ما عرفت م فصل لما بحثنا في صورة الموصل الى التصديق النظري لا بد
ان نبحث في مادة فهي اما يقينية وهي اما ان تدرك بالحس الظاهر فمحسوسات او الباطن
فوجدانيات او بالعقل فبديهيات او بالحس والعقل فان لم يكن مستفادة من السمع
بحكم العقل ان كان بواسطة مشاهدة تكرار احد واحد فمجربات فينضم اليها قياس
خفي وهو انه كلما كان هذا اتفاقيا لما تكرر كثيرا لكن هذا تكرر كثيرا فلا يكون اتفاقيا او مشاهدة
قرائن غير ذلك فحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة تعجب قربه
وبعده منها والحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب وان كانت مستفادة منه بحكم
العقل ان كان بواسطة اخبار قوم لا يمكن تواطئهم على الكذب عن امر شاهدوه فمتو
اتره او غيره فبعض المشهورات كحسن العدل واخبار شخص مؤيد تأييدا الهيا فبعض
المقبولات ولم يعدوا المشهورات والمقبولات من اليقينيات وعندي انهما يقينيتان
والعلم عند الله س اعلم ان القضايا التي اتفق جمهور الناس عليها كالحكم بان العدل حسن
يجب ان يكون يقينية لانهم اذا اتفقوا على قضية فان لم يكن ثابتا عندهم فتواطؤهم على الكذب
مما يحيله العقل اذ لولا ذلك يلزم القدح في المتواترات وان كان ثابتا عندهم بحكم العقل
ان لم يتوقف على السمع بان كان واجبا على تقدير تصور الطرفين اما بديهيته او كسبا فهو
المطلوب وان لم يكن واجبا فان وقع اتفاقا ولا شك ان الاتفاق لا يتكرر كثيرا ولولا
ذلك يلزم القدح في المجربات وان خطاء فوقوع الخطاء بحيث لم يتنبه عليه احد من الناس
في الازمنة المتطاولة فيما يحكم العقل بامتناعه ولولا ذلك لم يبق للعقل اعتماد اصلا
وان توقف على السمع فان حكم العقل بوجوب قبوله فهو المطلوب وذلك بان يحكم العقل
بامتناع الكذب من قائله وان لم يحكم فاتفاق الجمهور على قبوله من غير وجوب يكون اتفاقيا
وقد مر بطلانه م واما القضايا التي قياساتها معها فمن النظريات س لكونها مستفادة
من القياس وبحثنا في غير النظريات الذي يكون موادا للنظريات فلا يكون منها وقد
اوردوها من مواد القياسات وفيه نظر الآن يقال ما يستفاد بالقياس قسمان احدهما
ما لا يكون حصول القياس في الذهن مقارنا لحصوله فيه والثاني ما يكون وما نحن بصدده
في هذا العلم هو القسم الاول فيمكن ان يكون القسم الثاني من مواد الاول م فالقياس من
المواد من اليقينيات برهان فان كان الاوسط علة لنسبة محمول النتيجة الى موضوعها خارجا
او ذهنا فلمي او ذهنا فقط فانّي وانما غير يقينية بان لم يصل الاحساس او التجربة
او الشواهد الحدسية الى اليقين او لم يتواتر الخبر او يثبت ان المخبر معصوم عن الكذب او لم يكن

دلالة اللفظ قطعية س لما عرفت ان الادراك لا يحصل الا بالحس او العقل وقد بينا
ان اليقينيات منحصرة فيما ذكرنا ففي جميع الاقسام المذكورة ان يحصل ادراك لم
يصل الى حد اليقين فادراك غير يقيني ففي المحسوسات الظاهرة كما اذا احس ولم يتيقن
بوجود ما احس كما اذا رأى شبحا من بعيد فظن انه انسان وفي المحسوسات الباطنة كما اذا
وقع امر في قوته الوهمية كعداوة زيد من غير ان يتيقن بها وكذا في قوتها المتخيلة او
ادرك في قوته العقلية شيئا وحكم ببعض الاشياء ونتيجة من غير ان يصل الى القطع
وفي الحدسيات بان لم يصل الشواهد الى اليقين وكذا في بقية الاقسام فالحاصل
في هذه الصور اما الظن او الوهم او الشك او الغلط فلهذا قال في المتن وان غير يقينية
ولم يقل اما ظنية م فالظن اما بجزء الوقوع في الباطن ويسمى ظنيات او بالشواهد
كالتمثيل والاستقراء وقد يفيدان قطعا كما في الاستقراء التام فان قطعية المحسوسات
مبنية على انتفاء اسباب غلط الحس وهو لا يعلم الا بالاستقراء وكما في التمثيل الذي يكون
العلية فيه يقينية وقطعية المجربات مبنية عليه س فانك اذا جربت السقمونيا ثم رأيت
سقمونيا اخر مثل ما جربته تيقنت بانه مسهل وليس هذا الا بناء على التمثيل لانه لولا حكمت
بان هذا مثل ذلك المجرب وان علة الاسهال امر مشترك بينهما لا يحصل اليقين بان هذا
مسهل فعلم ان قطعيات المجربات مبنية على التمثيل الذي يكون العلية فيه قطعية والله اعلم

اعلم هذا ما اوردنا ايراده من مباحث الميزان
وهو ما يحتاج المتصرف الى تعديله عنان
الاهتمام ولما فرغنا من هذا فرغنا
ذو مباحث الكلام بعون واهب
العقل والفهم
والحمد لله رب العالمين
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين هذا شرح القسم
الثاني من كتاب تعديل العلوم وهو علم الكلام شرحه مؤلف المتن سائلا من الله تعالى حسن
التوفيق والهداية الى سواء الطريق م الحمد لله رب العالمين الى آخر السبع المثاني س اي
الى آخر سورة فاتحة م يجوز ان تكون فاتحة لعلم الكلام الذي من كتاب تعديل العلوم
هو القسم الثاني س اي سورة الفاتحة من اولها الى آخرها يجوز ان تكون ديباجة لكتابنا
وهو القسم الثاني من كتاب تعديل العلوم المشتمل على علم الكلام ثم بين سبب ان
الفاتحة يجوز ان تكون ديباجة لهذا الكتاب بقوله م فان هذا العلم لقب كلاما لانه
على تقدير كون الكلام حروفا مركبة مستنبطة من كلام رب العزة بتمامه واما على تقدير
كون الكلام نفسيا على ان الحق هذا فهو نفس كلامه س اي علم الكلام لقب كلاما
لان الكلام لا يخلو اما ان يكون هو الحروف المركبة ولما ان يكون هو النفسي
فان كان الكلام هو الحروف المركبة فعلم الكلام بتمامه مستنبط من كلام رب العزة فلهذا لقب
هذا العلم كلاما وان كان الكلام هو الكلام النفسي هو ما قيل ان الكلام لغي الفؤاد
والبيت على ان الحق عندنا هذا المذهب خلافا للمعتزلة فهذا العلم نفس كلام رب
العزة فلقب هذا العلم كلاما لانه كلام رب العزة ثم فاتحة الكتاب هي ديباجة كلام
الله تعالى فيحق ان تكون ديباجة لهذا الكتاب المشتمل على كلام الله تعالى ثم اراد ان يبين
موضوع العلم وما يبحث في هذا العلم فقال م فهو علم يبحث فيه عن وجود الواجب تعالى
وتقدس والتوحيد وما يليق به من الصفات وعن احوال سائر الموجودات من حيث يفيض
الواجب عليها مباديه الماهية والوجود ثم يديم على بعضها دعة الافضال وجود الجود
في هذه الايام وايضا في يوم الموعود س هذا بيان ان موضوع هذا العلم هو ذات
الله تعالى وسائر الموجودات فيبحث فيه عن وجوده وعن وحدته وما يليق به من الصفات
وعن احوال سائر الموجودات من حيث ان الله تعالى اعطاها الماهية والوجود ففيه اشارة
الى ان الماهيات مجعولة ثم حيث ان الله يديم على بعضها السعادة في هذه الايام وايضا
في يوم الموعود فهذا ذكر المبداء والمعاد ولما كان اعطاء الماهية والوجود اعم من
اعطاء السعادة في الدنيا والآخرة شبه ذلك بافاضة الماء وشبه هذا بادامة المطر والديمة
المطر الدايم والجود المطر الغزير م ولما انا رتب هذا العلم على ترتيب فاتحة الكتاب اذ هو
مشتمل على الحكمة وفصل الخطاب س اي ترتيب الفاتحة مشتمل على الحكمة النظرية وهي
قوله الحمد لله الى قوله مالك يوم الدين ثم على الحكمة العملية ومشتمل ايضا على فصل الخطاب
الفصل يمكن ان يكون بمعنى الفاصل اي بين الحق والباطل كما في قوله تعالى قول فصل

الكتاب م

كلاما

وعن الصفات وعن احوال سائر الموجودات

الكلام

ويمكن

ويمكن ان يكون بمعنى المفصول اي مفصول بعضه من بعض فلهذا سمي اما بعد تقديم
الحمد والصلوة بفصل الخطاب فبهذا المعنى يليق ان يكون الفاتحة مشتملة على
فصل الخطاب م ولما كان هذا العلم باحثا عن الموجودات وما بينها وجب ان
يبحث اولا عن الوجود والماهية صاعدا الى فرق المباحث الالهية نازلا الى المصنوعات
من الجواهر والاعراض التي خلقها لكونه رب العالمين ذاكرا اشياء من تمام نعمه التي
اعدها ليوم الدين مبينا ان طريق الوصول الى تلك النعم هو العبادة التي راسها
الايمان والاسلام بقلب سليم وهو لا يتيسر الا بعونة الله بطلب المعونة والهداية
الى الصراط المستقيم اعني صراط الذين سبق لهم منه الانعام وهم اهل الرسالة و
النبوة والخلافة والولاية عليهم الصلوة والتحية والسلام س اورد في هذه الكلمات
جميع مباحث علم الكلام مطابقة لترتيب فاتحة الكتاب م ثم مؤلف هذا
الكتاب وهو العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة عبيد الله بن مسعود
بن تاج الشريعة سعد جده وانجح جده رتب هذا الكتاب على سبعة تعاديل بعدد
آيات فاتحة الكتاب سائلا من الله تعالى تحقيق الحق واصابة الصواب تعديل
مباحث الوجود والماهية وما يتعلق بهما الوجود التحقق س اعلم ان التحقق والوجود
والحصول والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة عندنا وانما فسر الوجود بالتحقق
دفعا لتوهم البعض الوجود ما به التحقق ودفعا لتوهم من قال ان التحقق
اعم من الوجود فان العدم الممتنع متحقق ثم لما كان التحقق مرادفا للوجود لا يقال عدم شريك
الباري متحقق كما لا يقال موجود ثم لا يلزم ان عدمه لو لم يكن متحققا كان وجوده
متحققا فان عدمه لو لم يكن موجودا لا يلزم ان يكون وجوده موجودا بناء على ان الوجود
لا ينسب الى الوجود والعدم ولا يلزم من ذلك ارتفاع النقيضين عن موضوع واحد
ثم فسر التحقق بقوله م اي كون المفهوم حقيقة مخصوصة خارجا س اعلم ان التحقق ماخوذ
من الحقيقة وهو كون المفهوم حقيقة مخصوصة في الخارج وانما قيده بالخارج لما سيأتي ان
الوجود الذهني ليس قسيما للوجود الخارجي بل معناه ان تخيله موجود في الخارج بوساطة
قيامه بالذهن قيام العرض بالجوهر م وهو قيل انه عين الماهية س اي هذا الذي
ذكر من نفس الوجود معنى قول من قال انه عين الماهية فان قولهم انه عين الماهية معناه
ان الوجود هو عين كون الشيء ماهية ففي قولهم انه عين الماهية تسامح كما سيأتي م فلم
يحد لاختلاف حقيقته س فوجود الانسان في الخارج هو نفس كون الانسان حيوانا ناطقا
ووجود السرير في الخارج نفس كون الخشبات مؤلفة تاليفا خاصا ووجود السواد
في الخارج كونه نفس كون اللون قابضا للبصر فاذا كان الوجود مقولا على الحقايق المختلفة
لا يمكن تحديده فان وجود الانسان في الخارج اذا كان هو حيوانيته وناطقيته و
وجود السواد كون اللون قابضا للبصر فاذا تصورهما العقل لا يجد بينهما

مشتركا ينتزعه منهما ولا يمكن ان يقال كونه حيوانا ناطقا وكون اللون قابضا
للبصر مشتركان في مطلق الكون فان الكونين المذكورين متباينان يطلق عليهما
الكون كما يطلق العين وكذا اذا قيل ماهية الانسان وماهية الحيوان السواد ونفس
الانسان ونفس السواد فان كلا من الماهية والنفس ليس بمطلق بل مجمل يصير معلوما
بالمضاف اليه فيصير بسبب المضاف اليه مفهوما ولهذا الشرح جعلت المقولات العشر
اجناسا عالية ولم يجعل النسبة جنسا للسبعة فان الكون في المكان والكون في الزمان
ليسا مشتركين في مفهوم مطلق الكون اشتراك النوعين في الاجناس هذا غاية
التحقيق في هذا المقام م وقيل لبساطته وقيل لا تعرف لبداهته والبعض فسره
بالكون فعند اهل الحق وجود كل شيء عين ماهيته فان عني بها حقيقة الشيء المحمولة عليه
بهو هو ففي قولنا هو عينها تسامح اي عين كون الشيء ماهية او مفهوم الوجود عينها
لا عرض عام فقولنا الانسان موجود ليس كقولنا ماش وان عني بها ما يفهم بياء النسبة الانسان ح
وهي ذاتية كالحيوانية والناطقية فلا تسامح فوجوده عينها س القائلون بان الوجود عين للانسان ح
الماهية لا يخ اما ان يراد بالماهية الشيء حقيقة المحمولة عليه بهو هو فعلى هذا يكون في قولهم
الوجود عين الماهية تسامح ويجوز المراد ان وجود الشيء هو عين كون الشيء ماهية فوجود
الانسان هو عين كونه حيوانا ناطقا فان الحيوان الناطق هو الموجود لا الوجود او يراد بالوجود
الموجود فيراد ان مفهوم الموجود هي الماهية لان الموجود عرض عام كالماشي واما ان ارادوا بالماهية
ما يفهم بياء النسبة كالذاتية مثلا ففي اصطلاحهم حقيقة الشيء المحمولة بهو هو يسمى ذات الشيء
كالحيوان الناطق للانسان واما ذاتيه هو الحيوانية والناطقية فيسمى ماهية فالماهية ما به الشيء
هو والذات ما الشيء هو والفرق واضح بينهما فالحيوانية والناطقية امر نسبية يكون الانسان
حيوانا ناطقا فان اريد بالماهية بهذا المعنى فلا تسامح في قولنا الوجود نفس الماهية فوجود
الانسان هو نفس كونه حيوانا ناطقا في الخارج فحاصل الخلاف راجع الى ان وجود الانسان
نفس كونه حيوانا ناطقا خارجا او معنى زائد يلحقه بعد ان يكون حيوانا ناطقا فافهم
هذا فانه دقيق جدا مزلة للاقدام وقد ذكر في شرح الصحائف ان الوجود قد يراد به الذات مطلب فافهم هذا فانه دقيق جدا مزلة للاقدام
فعلى هذا يكون نفس الماهية وقد يراد به الكون فعلى هذا يكون غيره اقول فقد جعل
الخلاف لفظيا وليس كذلك بل هو بحث معنوي مطلوب بالبرهان فحاصل الخلاف
في ان الكون هو عرض قائم بالذات بعد كون الذات ذاتا وليس كذا بل هو نفس
كون الذات ذاتا والبراهين التي اقاموها تنطق بان الخلاف فيما ذكرناه م
لنا ان الوجود العيني ليس من الاعراض النسبية كما قيل انه الكون في الاعيان س
فانه قيل وجود الشيء اما عيني واما ذهني فالاول هو كون الشيء في الاعيان والثاني
هو كون الشيء في الاذهان م اذ لا يراد الظرفية ولا المعية اذ لا تناقض في قولنا
كان ولم يكن معه شيء س اي لا يراد بكون الشيء في الاعيان ان الاعيان ظرفه

ولا ان الاعيان معه اذ لو اريد هذا لكان في هذه العبارة وهو قولنا كان الله
ولم يكن معه شيء تناقض لان لفظة كان ان دلت على المعية يكون مفهوم كان
مناقضا لقولنا لم يكن معه شيء ولم يقل احد بهذا فعلم انه لا يراد بوجود الشيء نسبة
الى شيء آخر بالظرفية والمعية او بغير ذلك وانما قال هذا لان العرض الذي لا يكون في
مفهومه سلب اما عرض نسبي والعلماء اختلفوا في انه موجود ام لا واما عرض موجود
والوجود ليس عرضا نسبيا لما ذكره فلو كان زائدا لكان عرضا موجودا فيبطل بهذا القسم
بقوله م فلو كان زائدا لكان عرضا موجودا فيلزم سبق وجود محله او قيام الوجود
بالمعدوم ولا سبيل الى انه قائم بالماهية من حيث هي لان هذه امر ذهني وبحثنا في
الخارج س في ان الوجود الخارجي هو عرض قائم بالذات بعد كون الذات ذاتا او هو نفس كون
الذات ذاتا ثم لما اثبت انه ليس زائدا فكان يثبت انه ليس جزءا فقال م و
ليس جزءا لها اما في البسيط فظاهر واما في المركب فلان وجود كل من بسائطه عينه
فمجموع وجوداتها هو وجود المركب عينه وايضا ايجاد السرير تركيب اجزائه او كسوته الصورة
السريرية س هذا على قول من يقول ان الجسم المركب من المادة والصورة م فوجوده
تركبها او اكتساؤه اياها والتحقق حقيقة مخصوصة ليس الا هذا س الوجود هو مطاوع
الايجاد كالانكسار للكسر وايجاد السرير تركيبه فوجوده تركيبه وتركيب السرير نفس كونه
حقيقة مخصوصة فوجود السرير نفس كونه حقيقة مخصوصة فقوله فالتحقق حقيقة مخصوصة
اي تحقق الشيء حال كونه حقيقة مخصوصة م وعند بعض المتأخرين هو زائد في الواجب
والممكن مشترك تواطؤا للعلم باحدهما مع الجهل بالآخر س فانا اذا رأينا شبحا من بعيد
علمنا انه موجود ولا نعرف ماهيته ونحن نعرف ماهية شكل له عشرة اضلاع مع الشك
في وجوده م وللقسمة س فانقسم الموجود على الواجب والممكن فلا بد ان يكون المقسم
مشتركا م قلنا اذا علم انه موجود وجود ما علم انه متحقق حقيقة ما مع الجهل بخصوصية
كل س المدعى ان لكل شيء وجودا مخصوصا هو نفس كونه حقيقة مخصوصة فاذا رأينا
شبحا من بعيد فقد علمنا ان له وجودا كما علمنا ان له حقيقة ما مع الجهل بخصوصية كل
منهما م واما تصورها مع الذهول عن الوجود فغلط لان تصورها تخيلها على صورتها
الموجودة ولا يضر ان لم يحكم بالوجود لانه تصور ارتباط اجزائه من غير ان يحكم
بالارتباط س اي انا اذا تصورنا السرير تصورنا كونه حقيقة مخصوصة وهو
وجوده غاية ما في الباب انه لم يلزم الحكم بالوجود وهذا غير مضر فانا تصورنا ارتباط
اجزائه من غير ان نحكم بالارتباط فارتباط اجزائه نفس وجوده فحصل تصور وجوده بلا حكم
بالوجود م والشركة لفظا كافية للقسمة كما يقال العين اما علوية واما سفلية
على انه ان اريد صدق المنفصلة لا تجب الشركة وان اريد قسمة الكلي على جزئياته فصحتها
موقوفة على الشركة واذا اريد قسمة فاثبات الشركة بالقسمة دور س اي قلتم

الموجود اما واجب او ممكن فان عنيتم ان المنفصلة صادقة فصدق المنفصلة
لا يقتضي الشركة بل معناها ان لا جمع بين الشيئين او لا خلو عنهما كما يقال هذا
اما شجر واما حجر مانعة جمع او هذا اما زوج او فرد فان الشيء لا يكون منقسما عليهما
وان قسمة الكلي على جزئياته صادقة فلا نم صدقها لانه موقوفة على الشركة المعنوية
وهي مبنية عليها فلا يمكن اثبات الشركة بالقسمة م فان قيل اذا نظرنا في مفهوم الكون
نجده مشتركا س قال صاحب الصحايف انا اذا نظرنا الى مفهوم الوجود وجدناه
نفس الكون ووجدنا مفهوم الكون مشتركا فاجاب عنه بقوله م قلت وكذلك مفهوم
الحقيقة المخصوصة في قولنا لكل شيء حقيقة مخصوصة فلو جعلت هذه الشركة معنوية جعلت
شركة العين كذا او الماء وما يقال له المخصوصة العين س تقريره ان بعض المفهومات
قد يكون مشتركا بين الاشياء مع ان الشركة لفظية كما يقال لكل شيء حقيقة
مخصوصة فالحقيقة المخصوصة مشتركة بين الانسان وبين المثلث وليس هذه
الشركة معنوية كشركة الحيوانية والانسانية بين زيد وعمرو بل المراد ان الحقيقة
المخصوصة تطلق على كل منهما فكذا الكون لكن كون الانسان هو كونه حيوانا ناطقا
وكون المثلث هو كونه شكلا ذا ثلثة اضلاع فنفس الكون فيهما بمنزلة نفس
الحقيقة المخصوصة ولو قال اشتراك الحقيقة المخصوصة معنوي ايضا فنقول
شركة العين على هذا معنوية ايضا بان يقال المراد ما يطلق عليه العين معنى
مشترك فمثل هذه الشركة مسلم في الكون بان يجعل الشركة اللفظية معنوية
لغاية مع انها في الحقيقة لفظية واعلم ان صاحب الصحايف في هذا المقام قد
ناقض نفسه فانه قال في فصل ان الماهيات مجعولة ليس تأثير الفاعل بالحقيقة
الا في تقرر الماهية الكون في او صيرورة الماهية تلك الماهية في الخارج هو بالحقيقة
الكون في الخارج فانه لما قال ان صاحب الماهيات مجعولة بمعنى ان للفاعل تأثيرا
في صيرورة الماهية في الخارج فهذه الصيرورة لا تكون زائدة على الماهية اذ لو كانت
زائدة فتأثير الفاعل في الامر الزائد لا يوجب ان يكون الماهية مجعولة واذا لم تكن
زائدة وقد جعلها نفس الكون في الخارج فلا يكون الكون في الخارج معنى زائدا واذا
لم يكن زائدا لا يكون مشتركا وايضا لزم من هذا ان الوجود بمعنى الكون زائدا م
وقد ذكر في التجريد ان زيادته وقيامه بالماهية في العقل فقط فعلى هذا في الخارج هو عينها فينبغي
النزاع في ان الماهية موجودة في الذهن اولا ويأتي س اي الوجود الذهني م وعند الحكماء
العين في الواجب زائد في الممكنة فالوجود القائم بنفسه المجرد عن القيام بالماهية ماهية
الواجب والوجود المطلق مقول بالتشكيك على وجوده ووجود الممكنات لازم خارجي
لها لان وجوده لو قام بالماهية لكان ممكنا علته الماهية فتتقدم عليه وجودا ثم منع
تقدم العلة على المعلول وجودا كما في لوازم الماهيات فقد قيل ماهية الثلثة علة لفرديتها

في الخارج بان يجعل الماهية من حيث
تلك الماهية في الخارج ولزمه تقرير
الماهية صح

تلك الماهية صح

من غير ان يكون الثلثة موجودة س وجوابه ان ذلك في علة الحمل وهو ونحن بحثنا
في علة التحقيق خارجا م اذ الثلثة علة لان يكون فردا فالثلثة علة لان يكون الفرد
محمولا عليها بهو هو ففي هذه الصورة لا يشترط الوجود لكن بحثنا في علة التحقيق خارجا وعلة
التحقيق لا بد ان يكون موجودة في الخارج ثم اعلم انه يمكن ان يقول المانع الثاني خير
المنع وقد ذكرنا لوازم الماهيات سندا للمنع والبحث على السند غير معقول فلاجل هذا
المعنى لم يقتصر على هذا المقدار بل قال م فالحق انه لو كان زائدا لكان عرضا موجودا
كما مر ويجب سبق علته وجودا س تقريره انه لو كان زائدا لكان عرضا قائما بالماهية
وليس عرضا نسبيا كما سبق فلكان عرضا موجودا وما لا يكون موجودا لا يكون علة
للموجود وهذا بديهي فلا بد ان يكون موجودا قبل وجوده فعلى هذا لا يرد النقض
بلوازم الماهيات اذ لا يمكن ان يقول ان الثلثة وان لم تكن موجودة علة
لامر موجود وهذا بديهي فلا بد ان يكون موجودا قبل وجوده فعلى هذا لا يرد النقض اذ لا
يمكن ان يقول ان الثلثة وان لم تكن موجودة وهو الفردية م ثم فرقهم بين الواجب
والممكن ليس بحق س اي الفرق بانه عين في الواجب زائد في الممكنات م وحجتهم
ان الوجود المطلق مقول على وجودهما لمعنى واحد على الاختلاف اذ هو في الواجب
اقدم واقوى واولى س اما الاول فلان وجوده مقدم على سائر الوجودات واما
الثاني فلانه قائم بنفسه وغيره قائم بالماهية والقائم بالذات اقوى من القائم بالغير
كالجوهر والعرض واما الثالث فلان الوجود الذي لا يقبل العدم اولى بان يقال
له الوجود مما لا يقبل العدم فلا يكون ماهية وجزءها اذ الذاتي لا يختلف بل لازم
كالسواد للسوادات ان الوجود المطلق لازم لوجود الواجب ووجود الممكن كالسواد
للسوادات اقول كونه مقولا بمعنى واحد ممنوع به وهو ان يكون الانسان حيوانا
ناطقا وكون المثلث شكلا ليس معنى واحدا بل الكون مقولا عليهما اشتراكا
لفظيا ولو سلم كيف يكون بعض جزئياته قائما بنفسه وبعضها بغيره اعلم ان
الامام نصير الدين الطوسي اجاب عن هذا بان المختلف في كونه قائما بنفسه او بالغير
ليس الوجود المطلق بل ملزوماته وهي الموجودات مختلفة في هذا المعنى فابطل في
المتن ان الوجودات ملزومات للوجود المطلق فقال ولا يقال ان المختلف
ملزوماته لان اللازم لا يحمل على الملزوم بهو هو الا في المشتقات يقال الناطق
ضاحك والحار جاذب ولا يقال النطق ضحك والحرارة جذب بيانه ان حمل
الشيء على الشيء بهو هو اما ان يكون باعتبار ان المشتق منه لذلك المحمول يكون
قائما بذلك الموضوع فبتبعية هذا القيام يحمل المشتق بهو هو على ذلك الموضوع
كما ان الضحك وهو المشتق منه للضاحك قائم بالانسان او بالناطق فبتبعية
هذا القيام يحمل الضاحك على الانسان وكذا على الناطق فيقال الانسان ضاحك

تعبير التعريف في شرح ... الامام ... صح

مطلب وهذا البحث غريب عظيم الشان تفردت به

او الناطق ضاحك ففي هذه الصورة يمكن حمل اللازم على الملزوم واما لا يكون
الحمل باعتبار هذا المعنى كحمل غير المشتقات وهو الحمل اصالة لا تبعية قيام المشتق
منه فح لا يجوز حمل اللازم على الملزوم بهو هو لان اللازم ماهية والملزوم اخرى
كالجذب والحرارة فلا يمكن ان يقال الحرارة جذب فلا تبعية هنا لعدم الاشتقاق فلا
يجوز الحمل بهو هو هذا البحث غريب عظيم الشان تفردت به م وهنا يصدق وجود
الواجب والممكن وجود كما يقال هذا العين عين وهذا الانسان انسان س والحاصل
ان الحمل بهو هو انما يصح في الاشتراك اللفظي او في اشتراك الماهية بين جزئياته
م فالوجود مشترك لفظا ولو كان مشتركا معنى لكان شركة الماهية بين
افراده س لان الوجود لازم للموجودات كما بين في شرح الاشارات م فما اورده الامام
ان الوجود ان اقتضى العروض او اللاعروض ففي الكل كذا وان لم تقتض فلا
عروضه في الواجب لمنفصل واجيب بان الحرارة المشتركة لتقتضي بعضها
استعداد الحيوانات دون البعض لاختلاف ملزوماته وبانه يكفي للاعروض عدم
سبب العروض لم يندفع بهما س فما اورده الامام مبتداء وقوله واجيب عطف
على اورده ولم يندفع بهما خبر المبتداء وبهما يرجع الى الجوابين المذكورين احدهما
قوله لان الحرارة والثاني قوله وبانه يكفي وقد اجاب الامام نصير الدين في شرح
الاشارات بهذين الجوابين ثم في المتن اتمام الدليل على ان ايراد الامام لم يندفع
بهذين الجوابين وهو قوله م لانه قد ظهر بطلان انهما ملزوماته س اي بطلان
ان الموجودات ملزومات الوجود المطلق وهذا دليل على ان الايراد لم يندفع
بالجواب الاول والدليل على انه لم يندفع بالجواب الثاني قوله م ولان المراد بلا
عروضه قيامه بذاته فمعنى الايراد انه اما ان يكون لنفسه قائم بذاته او بغيره او لا
من مقولة الجوهر او العرض اما بالذات او بالغير س فانه كان بالذات يكون الوجود
في كل موجودات جوهرا او في كلها عرضا فان كان بالغير كان قيام الوجود بنفسه في الواجب
لامر منفصل وذلك لان معنى اللاعروض القيام بنفسه وهذا ليس امرا عدميا حتى
يكفي له عدم سبب العروض بل القيام بنفسه قوة في الوجود بحيث يستغني عن محل
يقوم به اي يوجد هو وان لم يكن له محل كما قلتم ان وجود الجوهر اقوى من وجود
العرض فاللاعدمي لا يوجب الاستغناء عن الغير في الوجود م ولو منع الحصر
فيقال بعض افراده جوهر وبعضها عرض س اراد بالحصر ان كونه من مقولة الجوهر
او العرض اما بالذات او بالغير فيمنع هذا المعنى بانه نفس الوجود لا يكون جوهرا
ولا عرضا بل بعض افراده اي بعض الوجودات جوهر وهو وجود الواجب وبعضها
عرض وهو وجود الممكنات م اجيب بان الطبيعة الواحدة لا يختلف مقتضاها
في الافراد س فلا يقتضي بعضها الجوهرية وبعضها العرضية فالامام نصير الدين

دفع هذا الجواب بان الوجود ليس طبيعة نوعية ففي المتن ابطل هذا الدفع
بقوله م اي ليس طبيعة هي نوع تحته افراده م لان الماهية وجزؤها لا يختلفان
فالمقول بالتشكيك لا يكون شيئا منهما س اي لا يكون ماهية ولا جزء ماهية ثم اتمام
الدليل على قوله لا يدفع وهو قوله م لان معناه س اي معنى قولهم الماهية وجزؤها
لا يختلفان م ان ما يختلف اي يوجد في بعض الافراد دون البعض لا يكون ماهية
ولا جزءها لوجوب حصولهما في جميع الاشخاص فالوجود المتقيد بالشدة او الضعف
لا يكون جزء للموجودات لكن المطلق غير مختلف فلم لا يجوز ان يكون س اي
ماهية او جزءها م وليس معناه س اي معنى ما قيل الماهية وجزؤها لا يختلفان
ان الامر الذي يختلف اشخاصه في الخارج لا يكون ماهية او جزءها لكن هذا ظاهر
البطلان فانه اذا قيل بالحرارة الغريزية والغريبة يجاب بانهما حالة وكذا الحركة
والنماء والثقل والخفة وامثالها من الكيفيات التي تزاد وتنقص في الاشخاص
تقسيم كل مفهوم من شانه الوجود اما موجود واما معدوم بلا واسطة بينهما س
وذلك لان المفهوم اذا خرج عن الحالة التي كان عليها من النفي يحكم العقل بانه
صار حقيقة مخصوصة في الخارج ولا يتوهم انه اذا كان له اجزاء فوجد بعضها فالشيء
صار اقرب الى الوجود فخرج عن الحالة التي كان عليها ولم يصل الى الوجود لان بعض
الاجزاء خرج عن الحالة الاولى فهو موجود والبعض الآخر لم يخرج عن الحالة الاولى
فالمجموع لم يخرج عن الحالة الاولى بمعنى انه لا يصدق ان كل جزء خرج م وجعل
البعض حالة الحدوث واسطة فقال التاثير ليس في حال الوجود ولا في حال
العدم لئلا يلزم التخلف او تحصيل الحاصل فهو في حال الحدوث قلنا هي من
احوال الوجود س اي حال الحدوث هي من احوال الوجود وانما يلزم تحصيل الحاصل
لو كان في حال بقاء الوجود اما في حال ابتداء فلا ويمكن ان يقال التاثير في حال
العدم وانما يلزم تخلف المعلول عن العلة لو لم يتصل الوجود بتمام التاثير كما
في قطع حبل القنديل فالتاثير مثلا من اول القطع الى تمامه هو حال ابتداء الوقوع
م ثم من المفهومات ما ليس من شانه الوجود فيخرج عما كان عليه من العدم ولا يصل الى
الوجود س حذرا عن الواسطة بين النفي والاثبات م ثم هم صاروا فريقين
في ان الوجود موجود او معدوم وكذا في الاضافات س اي صاروا فريقين
في انها موجودة او معدومة م فاحدهما فروا عن القول بان الوجود معدوم
مخافة اتصاف الشيء بما فيه مع ان هذا غير ممتنع فان الجوهر متصف بالعرض
بل الممتنع الحمل بهو هو س اي يمتنع ان يكون الوجود عدما ولا يمتنع ان يكون
معدوما م ولا فساد في قولنا وجود جبل من ياقوت معدوم ثم لما لم يكن
الوجود معدوما عندهم فبعضهم حكموا بانه موجود ثم خافوا التسلسل في

الموجودات فيقال الوجود الوجود عينه فوقعوا في امر اصعب مما خافوه فان احدهما
منسوب الى الشئ بلا واسطة والآخر بواسطة الاول وايضا اذا كان الوجود موجوداً
فمعناه انه ذو وجود فكيف يكون هذا هو الاول بعينه س وانما قال ان هذا اصعب
مما خافوه لان هذا بديهي الاستحالة بخلاف التسلسل فان امتناعه نظري واثبات التسلسل
في غاية الصعوبة م وبعضهم قالوا بانه بعيد عن الحق لانه غير مبني على اعتبار العقل
كنسبة النسبة س لانه اذا سلم ان الوجود موجود والموجود ماله الوجود وليس الثاني نفس
الاول فيكون الثاني موجوداً ايضاً اذ القول بان الاول موجود دون الثاني تحكم
محض فعلم انه ليس مبنيا على اعتبار العقل بل يكون موجوداً في الخارج م ثم نظروا
في الاضافيات اذا خرجت عما عليه من العدم فحكموا بوجودها اما بتفسير الوجود باعم مما هو
حق س وهو ان يفسر بانه خروج الشئ عما عليه من العدم فان هذا اعم مما هو حق والحق
انه كون المفهوم حقيقة مخصوصة خارجاً م او باعتقادهم بانها وصلت الى حد الوجود
س اي صارت حقيقة مخصوصة في الخارج م والفريق الآخر وهم بعض المتكلمين قالوا
الوجود معدوم وكذا الاضافيات اما بتفسير العدم باعم مما هو حق س وهو ان يفسر
بان لا يكون للمفهوم حقيقة مخصوصة في الخارج فان هذا اعم مما هو حق والحق
ان يفسر بالحالة التي كانت للمفهوم من النفي فان العدم والنفي مترادفان م او
باعتقادهم بانها لم يخرج عما كانت عليه س اي عن الحالة التي هي النفي م ففي الوجود
الحق انه عين الماهية فلم يثبت مفهوم زائد عليها ليقال انه موجود او معدوم او
اعتباري س فان قيل انك قد ذكرت ان معنى قولهم ان الوجود عين الماهية انه
عين كون الماهية ماهية في الخارج فلم لا يجوز ان يكون كون الماهية ماهية في الخارج امراً موجوداً
او معدوماً او اعتبارياً قلت لما عرفت ان وجود السواد هو ان السواد في الخارج لون
قابض البصر ووجود الانسان انه في الخارج حيوان ناطق لا يمكن للعقل ان ينتزع
منهما امراً مشتركاً وهو ذاتي لهما فكل ما ينتزعه العقل ويعبر به عن كون الماهية ماهية في الخارج
فذلك المفهوم المنتزع امر اعتباري فكون الشئ ماهية اذا اعتبروا ريد المنتزع منه فليس للمنتزع
منه امر كلي ذاتي يقال انه اعتباري او موجود او معدوم وان اريد المنتزع فهو امر
اعتباري في العقل عند تصوره الموجودات الخارجية م وفي الاضافيات الحق اثبات
الواسطة منهما فانه اذا قتل فلان فقد اوجد القتل فلا يصدق انه لم يوجد بمعنى
انه لم يقتله فايجاده القتل ليس معدوماً بهذا المعنى فان لم يكن موجوداً فهو الحق
وان كان يحتاج الى ايجاد وان كان يحتاج الى ايجاد آخر وهو انه اوجد ذلك الايجاد
فلا يصدق انه لم يوجده فلا يكون الايجاد الآخر معدوماً بمعنى انه لم يوجد ذلك الايجاد
فان لم يكن موجوداً فهو المدعى وان كان احتاج الى ايجاد آخر وهلم جرا فيلزم التسلسل
في جانب المبدأ في الموجودات المترتبة او الانتهاء الى ايجاد غير موجود وعينه معدوم

لو اراد اعتباري فينقطع التسلسل او انقطع باعتبار العقل وهذا ح

ماهيته ح

ايجاد ح

ولا سبيل الى ان الايجاد عينه لان المحتاج غير المحتاج اليه س لان الايجاد ان كان
موجوداً يحتاج الى ايجاد لغيره ولا يمكن ان يقال الايجاد الثاني هو نفس الايجاد
الاول لان الاول محتاج الى الثاني والمحتاج غير المحتاج اليه م ولا الى ان المراد
بالعدم نقيض الوجود ولا خلو عن النقيضين لانه ظهر ان النزاع غير لفظي فالمدعى
اثبات الواسطة بين قولنا ايجاد القتل معدوم بالمعنى المساوي لقولنا لم يقتل
وبين قولنا ايجاده موجود س اي الشئ هو حقيقة مخصوصة في الخارج م الاخص
من قولنا قتل س انما كان اخص لانه كلما كان الايجاد القتل حقيقة مخصوصة
في الخارج م مع انه لا واسطة بين لم يقتل وبين قتل س انما قال هذا بيانا
لانه لا يلزم من هذا القول الواسطة بين النفي والاثبات م ولا الى انه مجرد
امر عقلي اذ لا شك في تعلق ايجاد القتل بالخارج سواء اعتبر العقل او لا س
هذا بيان ان الايجاد ليس امراً اعتبارياً بل هو امر خارجي لا موجود ولا
معدوم فالغرض من هذه الواسطة ان للموجودات احكاماً وكذا للمعدومات
وهذه الامور لا يثبت لها كثير من احكام الموجودات وكثير من احكام المعدومات فكم
من مباحث تحيرت فيها العقول يسهل بهذه الواسطة منها التسلسل فانه غير ممتنع
فيها ومنها ان كل موجود لا يوجد الا وان يجب وهذه الامور لا يحتاج الى الوجوب في
خروجها عن العدم وفي مسئلة الجبر والقدر نظهر جدوى هذه الامور وهذه الامور
مخلص عن الايجاب بالذات م لو تنبهت منها ان الماهيات مجعولة وان المعدوم
ليس بشئ اي ليس بثابت في ذاته لانها عين الوجود ووجود الممكنات مجعول وحيث
لا وجود لا ماهية في ذاتها ولان الكلي الواحد نوعاً المحمول على الاشخاص بهو هو
ليس بثابت في ذاته حال العدم اذ لو كان لا يحمل عليها الا اذا اتحد او قام بها فاذا
اتحد او قام بشخص في المشرق وهو زيد فان لم يبق شئ خارج عنه ثم وجد عمرو
في المغرب فاما ان ينتقل ذلك اليه او بعضه او لا اصلاً والكل باطل س لانه
ان انتقل الى عمرو لا يصدق على زيد بهو هو وان لم ينتقل لا يصدق على عمرو
ان انتقل بعضه لا يحمل على شئ منهما بهو هو م وان بقي شئ منه فهو اما جزء
منه فلم يصدق الحمل على عمرو بهو هو او حصة منه فهو فنتكلم في الحمل عليها كما مر س
ان بقي حصة منه فنتكلم منه في حمل ذلك الكلي على الحصة فانه لا بد ان يتحد بتلك الحصة
فان لم يبق شئ لا يمكن حمله على حصة اخرى كما مر وان بقي جزء منه لا يصدق الحمل
بهو هو وان بقيت حصة فنتكلم في حمله على الحصة كما مر فيلزم الحصص الغير المتناهية
م فلا يوجد من كل ماهية الا شخص واحد فاذا ثبت هذا ثبت الحكمان س اي
كون الماهية مجعولة وان المعدوم ليس بشئ لانه لما ثبت ان الكلي ليس امراً
ثابتا في ذاته لا بد من جعل جاعل وثبت ان المعدوم لا يكون ثابتا في ذاته م فان

قلت فمن اين يثبت وحدة ما به الاشتراك والائتلاف س اى نحن نعلم وحدة
ما به الاشتراك فى اشخاص الماهية ونشاهد الائتلاف بين اشخاص كما بين اشخاص
النوع من الحيوان وبين اشخاص آخر من ذلك النوع فلولا ان الامر الواحد بالنوع
وهو الكلى يوجد فى تلك الاشخاص كيف يثبت تلك الوحدة وذلك الائتلاف م
من منشاء خارجى بان يفيض من الواحد امر بسيط يتعلق بالكثير او بان يتحقق فى
الخارج ما صورته عنده فى اللوح او العقل س قد بين لتلك الوحدة والائتلاف سببان
احدهما ان يكون ذلك ناشيا من منشاء خارجى بان يفيض من الواحد الحقيقى
امر بسيط سواء سميته نفسا او طبيعة او غير ذلك فيتعلق بالاشخاص الكثيرة فكل
شخص يتعلق به ذلك الامر البسيط فله ماهية واحدة والثانى ان يكون عند الواحد
الحقيقى صورة معلومة سواء كانت فى اللوح فى لسان اهل الشرع او فى العقل فى لسان
اهل الحكمة فتحقق فى الخارج ما صورته عنده فى اللوح او فى العقل م فينطبق عليه س فان
انطباق الصورة الواحدة على اشياء كثيرة لا يمتنع بخلاف اتحاد الشئ الواحد باشياء
كثيرة م او بطريق آخر لا نعلمه س اى بطريق آخر غير هذين الطريقين م فان قلت
فكيف يثبت حمل الكلى على الاشخاص قلت لا يراد به ان الكلى امر ثابت فى نفسه والمشخص
كذلك فيتحدان بل يراد ان الشخص اذا وجد بحيث يكون شخصا حيا ناطقا كان انسانا
صح ان يذكر البعض ويحذف الباقى فتصير فى العقل كليا اى يمكن ان يحمل على كثير فالمركب
كالبيت مثلا ان ذكر بالاجزاء الغير المحمولة لا بد من ذكر الكل ثم نسب اليه وصح حذف
البعض الاخر س اعلم ان حمل الجزء على الكل هو هو لا يصح حمل كل الاجزاء لكن يصح
ان ينسب بعض الاجزاء الى الشئ بكلمة ذو ويقال البيت ذو سقف او مسقف لان
المراد الشئ الذى ينسب اليه السقف وليس فيه حمل بعض الاجزاء على الكل هو هو
ففى الاجزاء المحمولة صح ذكر البعض وحذف البعض فيقال الانسان ناطق لان المراد الشئ
الذى ينسب اليه النطق لكن لا يصح هذا فى الحد لانه اذا قيل ما الانسان فالمراد بجميع
اجزائه المحمولة فلا بد من ذكر الكل م ومما يخص المركب س اى من الادلة التى تختص
الماهيات المركبة الدالة على انها مجعولة م انه اما من اجزاء غير محمولة فهو مجعول قطعا
واما من محمولة فكذا لان احد الجزئين ان تبع الآخر فهو عارض والا فلا بد من ثالث يجمعهما
فهو الجاعل س اعلم ان المركب اما ان يكون من اجزاء غير محمولة كالبيت مثلا فلا شك
انه مجعول واما ان يكون من اجزاء محمولة فحينئذ لا يخلو من ان يكون حمل احد الجزئين
يتبعه حمل الآخر اى يكون حمل احدهما علة لحمل الآخر او لا يكون فان كان فح لا يكون التابع
جزءا بل يكون عارضا وان لم يكن لا يلزم من حمل احدهما حمل الآخر فح لا بد من امر
ثالث يكون جامعا بينهما فذلك الثالث هو الجاعل م وعند المعتزلة غير مجعولة و
المعدوم شئ لان كون السواد سوادا ان كان ثابتا فعند ارتفاعه لا يبقى السواد

سوادا وهو محال قلنا استحالته غير محل النزاع وان سلمنا فعلى تقدير محال وهو
ارتفاع الواجب س اى وان سلمنا استحالة ان لا يبقى السواد سوادا فهذا المحال انما لزم
على تقدير محال وهو ارتفاع الواجب فاعلم ان ارتفاع الواجب يحتمل معنيين احدهما
ان يراد به ارتفاع الواجب بالذات وهذا على القول بان الواجب فاعل مختار
فان السواد اذا كان سوادا بالغير وهو جعل الله تعالى السواد سوادا فلو فرض
ارتفاع الغير او ارتفاع ذلك الجعل لم يلزم منه ذلك ارتفاع الواجب بالذات
بل ارتفاع الواجب بالغير بناء على ان ذات الفاعل المختار ليس علة موجبة لانه
بل يرجح احد طرفى الممكن من غير وجوب فلا يلزم من ارتفاع ترجيح احد الطرفين
ارتفاع ذات الواجب ثم ذكر دليلا ثانيا من قبل المعتزلة وهو قوله م ولان
قولنا الجبل من الياقوت جبل من ياقوت قضية ضرورية بحسب الذات ثابتة قلنا
لا نم صدقها الا حقيقية فهو على تقدير الوجود او بمعنى ان ما فرضه العقل جبلا من ياقوت
فهو ما فرضه العقل جبلا من ياقوت ولا نم انه كذا فى ذاته س قوله او بمعنى عطف على
قوله الا حقيقية اى لا نسلم صدقها الا حقيقية او ذهنية نعنى الذهنية ان ما فرضه
العقل الى آخره ثم ذكر دليلا ثالثا من قبل المعتزلة وهو قوله م ولان المعدوم
متميز وكل متميز ثابت لان تميزه انما بحسب الذات او بان يثبت له ما به الامتياز
فلا بد من ثبوت الذات او بانه يثبت له ما به الامتياز قلنا فجوابه بان الممتنعات
كذلك جواب الزامى س قد اجابوا عن دليل المعتزلة بان هذا الدليل ان دل
على ان المعدوم ثابت يدل ايضا على ان الممتنعات ثابتة لان الممتنعات متميزة ايضا
كما ان المعدوم الممكن متميز لكن الممتنعات غير ثابتة اتفاقا فقال فى المتن
ان هذا الجواب جواب الزامى لا تحقيقى فانه لا يفيد الا الزام الخصم بانه ان دل على مطلوب
الخصم يدل على حكم آخر على خلاف معتقده وهو كون الممتنعات ثابتة فهذا لا يدل
على تحقيق ما هو حق فى الواقع فاجاب عنه جوابا تحقيقيا وهو قوله م والتحقيق
ان التميز اما بامر سلبى فلا يقتضى الثبوت او بامر ثبوتى فعلى تقدير الوجود او بحسب
فرض العقل فان ما فرضه العقل امرا ما لا يكون بحسب العقل امر فرضه مباينا له
س اعلم ان ما قالوا ان المعدومات متميزة فاما ان يراد انها متميزة بامر سلبى فح
لا يقتضى الثبوت وان اريد انها متميزة بامر ثبوتى فان اريد انها متميزة فى
الخارج فلا نم هذا الا على تقدير الوجود وان اريد انها متميزة فى العقل فمسلم
فان ما فرضه العقل ماهية من الماهيات يكون فى العقل متميزة عن شئ فرضه
مباينا لذلك الشئ كما اذا فرض العقل شكلا ذا اربعة اضلاع فانه متميز فى
العقل عن شكل فرضه العقل ذا الف ضلع ولا يلزم من ذلك ثبوتهما فى نفسهما
بل اذا فرض فى العقل يكون ذلك المفروض متميزا عن ذلك المفروض م وثبت

بعضهم اشياء غير متناهية ثابتة في ذواتها وهذا باطل لانه اوسع خرقا مما تقدم
من ثبوت الماهية الكلية س اي استحالة هذا اظهر من استحالة ما ذكر لان المحال
الذي يلزم مما ذكر لازم ههنا مع زيادة ثبوت الامور الغير المتناهية الظاهر
استحالته م وعند الحكماء الماهيات غير مجعولة والمعدوم ليس بشيء وهذا مشكل
لانهم برهنوا على ان الماهيات غير مجعولة بما قرر ان كون السواد سوادا ان كان بالغير
الى آخره فيجب ان يكون السواد سوادا حال العدم فيكون المعدوم ثابتا في ذاته وقد نقل تصريح
صاحب الشفاء بان المعدوم ليس بشيء وانما يصير شيئا باحد الوجودين والتوفيق بينهما مشكل
وفي التجريد جعل عدم التاثير في كون الذوات ذوات من فروع المعدوم شيء وابطله بناء على
ابطال الاصل س فانه اذا كان المعدوم شيئا كان الذات ذاتا في نفسها فلا يكون تاثير
الفاعل في كون الذات ذاتا فيكون هذا الحكم من فروع ان المعدوم شيء وفي التجريد
ابطل الاصل وهو ان المعدوم شيء ثم ابطل عدم تاثير الفاعل في كون الذات ذاتا
بناء على ابطال الاصل م ومنها نفي الوجود الذهني لان الوجود لما كان كون الشيء
حقيقة مخصوصة خارجا لا يكون منقسما على الخارجي والذهني عندنا خلافا للحكماء س فقوله لان
الوجود علة لقوله ومنها اي نفي الوجود الذهني من فروع ما مر ذكره فانه فرع تفسير الوجود
بكون المفهوم حقيقة مخصوصة خارجا م فعندهم للماهية صورتان خارجية وذهنية تنطبق
هذه على تلك اي يكون الذهنية بحيث لو وجدت خارجا كانت عين تلك الخارجية فنقول
كيف يصح هذا بين الجوهر والعرض فان قالوا الذهنية جوهر لانها لو وجدت خارجا
كانت لا في موضوع قلنا ان اريد بالجوهر الموجود مطلقا س اي اعم من ان يوجد ذهنا
او خارجا م كان لا في موضوع فالذهنية موجودة عندكم وهي في موضوع وان اريد به
لو وجد خارجا كان لا في موضوع فمعناه في الذهنية ما لو وجد غير قائمة بمحلها وهو الذهن
كانت لا في موضوع فالسواد جوهر لانه لو وجد غير قائم بمحله وهو الجسم كانت لا في موضوع
واحتجوا بان الحكم على المعدومات بالاحكام الوجودية فيجب وجود المحكوم عليه° باعتبار
الوجود الخارجي المقدر س حاصله انه اذا حكم على المعدوم بامر وجودي لا يخلو اما ان يحكم
بصدق ذلك الامر عليه حال كونه معدوما فلا نم صدق هذا الحكم واما ان يحكم بصدقه
عليه حال وجوده بكون المحكوم عليه موجودا حال اعتبار الحكم فيكون صدق الحكم
عليه حال عدمه باعتبار وجوده المقدر فلا نم اشتراط الوجود حال الحكم اي حال اعتبار
الحكم وهو موجود م وايضا الموجود فيه عندكم ليس الا المثال والحكم ليس عليه س
فانه اذا قيل زيد قائم وجبل من ياقوت جسم فالحكم ليس على المثال بل على زيد والجبل
من الياقوت الخارجي والموجود في الذهن هو المثال فلا يصح قولهم ان المحكوم عليه لا بد
ان يكون موجودا لكنه ليس موجودا في الخارج فيجب ان يكون موجودا في الذهن لان
المحكوم عليه غير موجود في الذهن بل مثاله الحاصل فيه م وانما يقتضي الحكم وان كان بالسلب

° وهو ليس بموجود خارجا فيكون موجودا فرضا فانا نحكم عليه

ادراك

ادراك المحكوم عليه لا وجوده يظهر انه ليس للماهية وجود آخر ذهني اذ المثال غيرها س
وانما ظهر ذلك من ان الحاصل في الذهن هو المثال ومثال الماهية غير الماهية وقد
بطل ايضا ان للماهية صورتين خارجية وذهنية لما سبق ان الخارجية جوهر والمثال عرض م
فبطل كونه قسما للخارجي بل هو قسم منه اي تخيل الذهن المثال موجود خارجا فادراك
النقيضين موجود خارجا لان لا اجتماع لا ماهية او صورة كما زعموا ح اذ عرفت ان
ما توهموه وجودا ذهنيا معناه ان تخيل الذهن لمثال موجود خارجا لان ماهية الشيء
موجودة في الذهن فقولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن معناه ان ادراك
الذهن النقيضين موجود في الخارج وليس معناه ان اجتماع النقيضين له ماهية
او صورة موجودة في الذهن فان الممتنعات ليست لها ماهيات وحقائق موجودة
في العقل فان الوجود عين الماهية فما لا وجود له لا ماهية له لا سيما اذا كان ممتنعا فانه
لا ثبوت له اتفاقا م ومنها بطلان ما توهم ان الماهية من حيث هي لا موجودة
ولا معدومة س هذا فرع ان الوجود عين الماهية م بمعنى ان شيئا منهما ليس
عينها ولا داخلا فيها فانك اذا اخذتها مع الذهول عن الوجود وجدتها غير مضر لانه
قد يتصور شيء مع الذهول° عن الوجود والعدم فلا يكون شيء منهما عينها ولا داخلا فيها
وقد اجاب عنه في اول الكتاب ان تصور الماهية مع الذهول عن الوجود غلط فههنا يجيب
بجواب آخر وهو انه ان سلم هذا فذا غير مضر لان الشيء قد يتصور مع الذهول عن حقيقته
وعن اجزائه فيمكن ان يكون الوجود نفس الماهية او داخلا فيها ومع ذلك يتصور الماهية
مع الذهول عن الوجود م واذا اخذتها مع الوجود نحو الانسان موجود فمعناه التأمت جميع اجزائه
المادية والصورية س اي ليس معناه ان الانسان ماهية ثم الوجود عرض لها م وان اخذ
معدومة نحو الجبل من الياقوت معدوم فمعناه انه لم يلتئم اجزاء هذه الحقيقة س اي ليس
معناه ان الجبل من الياقوت ماهية ثم العدم عرض لهذه الماهية م ويرد عليه الجبل من الياقوت
الموجود معدوم س انما قال هذا لانه لما قال الانسان موجود معناه التأمت جميع اجزائه
المادية والصورية فهم منه ان وجود المركب هو التئام جميع اجزائه فاذا قيل الجبل
من الياقوت الموجود كان معناه الجبل من الياقوت الملتئم جميع اجزائه فاذا كان
معناه هذا صح ان يقال انه معدوم كما يصح ان يقال الجبل من الياقوت معدوم
فيكون كل من الكلامين معطيا معنى واحدا فكانا مترادفين م ولا يتوهم فيه التناقض
لان تصور الوجود لا يناقض الحكم بالعدم فانها سالبة لا معدولة فيصدق لعدم الموضوع
باحد القيود س اي لا يتوهم التناقض في قولنا الجبل من الياقوت الموجود معدوم
لان الموجود قد اخذ بطريق تصوري لان قولنا الجبل من الياقوت الموجود مركب
تقييدي ثم قولنا معدوم اخذ بطريق تصديقي° مع ان اخذ العدم بطريق تصديقي بل انما
يلزم التناقض ان لو اخذ كل منهما بطريق تصديقي ثم هذه القضية في قوة السالبة و

° عن حقيقته س اعلم انه قد تبين ان الماهية تتصور مع الذهول عنه

° اي حكم بانه معدوم فلا تناقض بين اخذ الوجود بطريق تصوري

ليست بمعدولة لانه حكم بالعدم فلا يكون وجود الموضوع شرطاً واذا كانت سالبة
تصدق بعدم الموضوع ويكفي لعدم الموضوع عدم احد القيود وهو قيد الوجود فيصدق
قولك الجبل من الياقوت الموجود معدوم م ومما يجب س اي يتجه م على الجعل س
اي على ان الماهيات مجعولة م ان الجاعل يؤلف بلا احتياج بعض الاجزاء الى
بعض فلا يقال لا تألف بدون العلية كالحجر في جنب الانسان س فانه اذا لم يكن
بينهما علية استغنى كل عن الآخر كالحجر والانسان فلا يتألف منهما ماهية م وليس
الجنس علة للفصل فيكون بالعكس اي لما وجب ان يكون بينهما علية وليس الجنس
علة للفصل اذ لو كان يلزم انه كلما يوجد الجنس يوجد الفصل هذا خلف فيكون
الفصل علة للجنس م وقد عرفت في الميزان ضعفه بوجه آخر س وهو انه لا يخلو
اما ان يراد بالعلة العلة التامة اي جميع ما يفتقر اليه الشئ فح لا نم ان احدهما لو لم يكن
علة تامة للآخر استغنى كل عن الآخر واما ان يراد العلة الناقصة فح لا نسلم ان الجنس
ليس علة ناقصة للفصل اذ لا يلزم ح انه كلما وجد الجنس وجد الفصل م وايضا الخل
في جنب العسل كذلك نعدم التركيب لعدم تركيب الجاعل لا لعدم العلية س اي
اذا كان الحجر موضوعاً في جنب انسان لا يحصل منهما ماهية فلذلك اذا كان
الخل° منهما ماهية لكن ان ركب الجاعل بينهما يحصل ماهية فلا نم ان عدم حصول
الماهية من الحجر الموضوع في جنب الانسان مبني على عدم العلية بل على عدم تركيب
الجاعل م وقد قيل ان الجنس في العقل امر مبهم لا يتحصل بنفسه بل قابل لان
يكون اشياء كثيرة كل منها يحتاج الى ان يضيف الذهن اليه امرا زائدا يتحصل و
يتعين به س اي يتحصل ويتعين الجنس بذلك الامر الزائد م وهو الفصل فهو
زائد بالنسبة الى الجنس جزء بالنسبة الى النوع وكون الفصل علة للجنس في الخارج
خطاء اذ في الخارج هما شئ واحد س هذا ما قالوا وقد نقلته من شرح التجريد م اقول
هذا القول مما يؤكد اساس الجعل س اي ما ذكروا ان الجنس امر مبهم يحتاج الى ان يضيف
اليه الذهن الى آخره مما يؤكد هذه القاعدة وهي ان الماهيات مجعولة م لان
الاحتياج الى الزائد ليحصل ماهية عقلية خطاء ايضا س اي كما ان كون الفصل
علة للجنس في الخارج خطاء كما مر جوابه فالاحتياج الى الفصل ليحصل امر عقلي خطاء
ايضا م لان الجنس وان كان عاليا فهو ماهية عقلية من غير ان يضاف اليه امر
زائد فلا احتياج الى الزائد الا لتحصيل ماهية عقلية لامر خارجي س اي لما لم
يكن الاحتياج الى الامر الزائد وهو فصل لاجل المعنيين اللذين قلت ان كلا منهما خطاء
كان الاحتياج الى الزائد لتحصيل ماهية عقلية لامر خارجي فاذا وجد امر خارجي لا بد ان
يكون له ماهية عقلية ولا يمكن ان يكون مجرد الجنس ماهية عقلية لذلك الخارجي
لما ذكر في المتن وهو قوله م بناء على ان الكلي يمتنع ان يوجد في الخارج الا بانضمام مخصصات

°موضوعاً في جنب العسل لا يحصل [illegible]

تشخصه

تشخصه فكل من هذه المخصصات المحمولة عرض بالنسبة الى الجنس فما الذي اوجب
ان المدرك للكليات س وهو معنى الناطق م ذاتي والمنتصب القامة عرضي
ولا سبيل الى ان التركيب اعتباري حتى ان اعتبر الانسان حيوانا منتصب القامة
كان هذا ذاتيا س اي ليس المراد بقولك ان تركيب الانسان من الحيوان
الناطق تركيب معنى على اعتبار العقل بمنزلة ان العقل يمكن له ان يخترع ماهية
اعتبارية كالحيوان الابيض مثلا فح يصير الحيوان الابيض ماهية اعتبارية كل من
اجزائه وهو الحيوان والابيض اجزاء اعتبارية لهذه الماهية فتركيب الانسان من
الحيوان الناطق ليس كذلك بل الحيوان الناطق هو الماهية العقلية للانسان
اي الاجزاء العقلية هذان الامران دون منتصب القامة فما الذي اوجب هذا
م ولا الى ان المتبوع ذاتي والتابع عرضي س كما ذهب اليه صاحب القسطاس
فانه ميز بين الذاتيات والعرضيات بان المتبوع ذاتي والتابع عرضي فان هذا
لا يصلح ان يكون قاعدة كلية للتمييز بين الذاتي والعرضي لما ذكر في المتن وهو
قوله م اذ لا تبعية بين الناطق والمنتصب وكذا بين الناطق والكاتب ومن
ابن ثمة ان الانسان ماهية والرجل والمرأة صنفان لان ما به الرجل رجل
جزء للرجل كالفصل للانسان س بناء على ما ذكر ان كل واحد من المخصصات كالفصل
مثل زائد بالنسبة الى الجنس وان كان جزء بالنسبة الى النوع فلذلك ما به الرجل
رجل زائد بالنسبة الى الانسان جزء بالنسبة الى الرجل فما الفرق بينهما حتى جعل الفصل
جزء وما به الرجل رجل امرا عرضيا م فلا مفرغ من هذه الاهوال الا ان نثبت خارجي قد
تقدم س اي لا خلاص من هذه الاشكالات الا باثبات امر موجود في الخارج بسيط فائض
منه الواحد المطلق يكون له تعلق باشخاص الاشخاص الانسان به ويصير الماهية
ماهية م فكل مرتبة من الجنس العالي الى النوع السافل يختص بامر التي منوع لها وكذا
حقائق الموجودات س فيفيض امر التي يصير بتعلقه الجسم ناميا ثم يفيض امر آخر
يصير به الجسم النامي حيوانا ثم امر آخر يصير به الحيوان انسانا وكذا جميع حقائق الموجودات
بان يفيض امر يصير به الحيوان فرسا وكذا يفيض امر يختص به ماهية الذهب والعناصر
وغيرهما فينتهي ذلك الفيض الى النوع السافل م مثله الماهية اذا تحققت
يلحقها مخصصات قاطعة للشركة فيتشخص بها فالتشخص صفة تميز الموجود عن
كل ما عداه هكذا في الصحائف اقول هذا يصدق على المشخصات وايضا يختص
بالموجودات فيشكون المفهوم بحيث يمنع حمله على كثيرين قال في الصحائف هو ثبوتي
اذ لو كان عدميا فان كان عدم الاطلاق او عدما ما فيشك عنه يلزم الشركة في ذلك
فلا يتحقق الامتياز وان لم يكن فان وجد عدم الاطلاق بدون ذلك العدم كان
الشئ الواحد لا مطلقا ولا معينا وان وجد ذلك العدم بدون عدم الاطلاق فالشئ

الواحد يكون مطلقا ومعينا م اقول مطلق التعيين يكون عدميا ما وبالعدم
الاطلاق وكل واحد منه اخص من ذلك فيلزم الاشتراك في المطلقة لا في التعيين
المخصوص فعدم الاطلاق يوجد بدون ذلك التعيين فلا يلزم كون الشيء لا مطلقا
ولا معينا بل يكون لا مطلقا ولا معينا تعينا مخصوصا س توجيهه انه اما ان اراد
مطلق التعيين المخصوص فان اراد مطلق التعيين نختار انه ما ولعدم الاطلاق فيلزم
الشركة في مطلق التعين وذا غير مضر وان اراد التعين المخصوص نختار انه عدم يوجد
عدم الاطلاق بدونه وح لا يلزم كون الشيء لا مطلقا ولا متعينا بل لا مطلقا ومتعينا
بتعين مخصوص ولا فساد فيه م ثم هو غير موجود والا فله تعين آخر وتسلسل
لان كل موجود له تعين زائد عليه س فان قلت لا نسلم ان كل موجود له تعين زائد
عليه بل كل موجود غيره تعين له تعين زائد عليه ولا نسلم ان التعين كذلك قلت
التعين ان كان موجودا اشترك مع سائر تعينات فعلم ان التعين ايضا لو كان موجودا
لا بد له من تعين آخر يميزه عن سائر التعينات وهكذا نقول في التعين الآخر فيلزم
التسلسل م وايضا كون الشيء بحيث لا يصدق على غيره للعدم فيه مدخل فلا يكون
وجوديا ولا موجودا وكون بعض التعينات وجودية وبعضها عدمية كتعين زيد وتعين
عدم جبل من ياقوت في هذا البيت في هذه الساعة يمتنع اندراجها تحت ماهية كلية
س فقوله وايضا كون الشيء هذا كون الشيء هذا دليل على ان التعين ليس امرا موجودا
لان للعدم فيه مدخلا والعدم فيه مدخل والعدم لا يكون موجودا وايضا ليس امرا
وجوديا والوجودي ما لا يكون في مفهومه سلب ثم قوله وكون بعض التعينات وجودية
هذا على تقدير تسليم ان بعض التعينات يكون وجودية فانه لا شك ان بعضها عدمية
كتعيين عدم جبل من ياقوت في هذا البيت في هذه الساعة فلا يكون مطلق التعين
بين كل من التعينات اشتراكا لفظيا وان توهم ان التعين مشترك اشتراكا معنويا
فاجاب عن هذا بقوله م ونقرر ان العقل يجعل ما يقال له التعين امرا معنويا س اي
مثل هذا لا يوجب ان يكون الاشتراك معنويا وان يكون مندرجا تحت ماهية حقيقية
م تقسيم الموجود ان لم يكن عدمه قبل وجوده فقديم وان كان فحادث والمراد
القبلية الزمانية اي قبلية لا يجتمع القبل مع البعد سواء كانت بالزمان المحقق او المقدر
س فانا اذا قلنا الله تعالى كان موجودا قبل خلق السموات فذلك القبلية بالزمان
المقدر عندنا م وقد يراد القبلية بالذات عند الفلاسفة فالعالم عندهم قديم بالمعنى
الاول حادث بالمعنى الثاني فالحدوث كون الشيء بحيث يكون وجوده بعد عدمه وقيل
الخروج من العدم الى الوجود س ع مسئلة القديم الزماني لا يحتاج الى المؤثر عندنا خلافا
للفلاسفة لانه ان احتاج في حال البقاء ولا احتياج اليه فيها لما سيجيء ان الايجاد
جعل الماهية فلما جعلت لا تحتاج الى جعل آخر س هذه الحجة مبنية على القول بان الوجود

بالتعين
اي والتعين مح
في انه تعين فلا بد من امر زائد على كونه تعينا يميزه عن سائر التعينات مح
مندرجا تحت ماهية حقيقية بل يكون اشتراك التعين مح
هذا ان تفسير الحدوث الزماني والاول احسن م مح

عين الماهية والحجة المبنية على ان الماهية ماهية والمؤثر يعطيها الوجود هي قوله م
ولانه في حال البقاء ان افاد الوجود الذي كان فتحصيل الحاصل او غيره مع بقائه فافادة
ما لا يحتاج اليه ومع زواله س اي افاد غير الوجود الذي كان والحال ان الوجود الذي
كان قد زال م فالموجود الذي كان قد عدم س لان الوجود السابق لما زال فالموجود
السابق قد عدم ضرورة ان ذلك الموجود كان موجودا وجودا معينا فاذا زال الوجود
المعين لم يكن هذا الموجود هو الموجود السابق م فالعالم بتمامه يعدم في كل ان ثم
يوجد وهذا محض سفسطة وايضا التأثير في القديم بالايجاب فكيف يزول اثره
وهو الوجود السابق فان قلت بعدم كونه في الزمان السابق لانعدام ذلك الزمان
قلت فالتأثير لا يكون الا في هذا العارض فما سواه لا تأثير فيه س اي ان كان
المعدوم مجرد كونه في الزمان السابق وهو تعلقه بالزمان السابق فما سواه
يكون باقيا غير محتاج الى التأثير فوجوده لا يكون محتاجا الى التأثير هذا خلف
م فان قلت يفيض في كل ان وجود يقتصر عليه فاذا انقضى ذلك الان يفيض
وجود آخر كما يفيض الضوء من الشمس قلت هذا انما يمكن في الاعراض السيالة بان
يفنى العرض الذي كان ثم يوجد عرض آخر لا في الجوهر اذ يلزم من زوال وجوده الذي كان
عدم ذلك الجوهر فاذا ثبت هذا فالعالم يحتاج الى الموجد ولا شيء من القديم يحتاج الى الموجد
فلا يكون العالم قديما ولا يشكل بصفات الواجب فانها تحتاج مع قدمها لانها لا تحتاج
الى الموجد اي الى من يعطي وجودا مستقلا وحجتنا لم تنف الا هذا فهي تحتاج الى الذات
لتقوم به س يعني ان ما ذكرنا ان القديم لا يحتاج الى الموجد مع انها قديمة وانما لا يشكل
بصفات الله تعالى فانها تحتاج الى الموجد مع انها قديمة وانما لا يشكل لان صفاته تع
لا تحتاج الى الموجد لان مرادنا بالموجد من يعطي وجودا مستقلا والذات لا يعطي
الصفة وجودا مستقلا اذ ليس للصفات وجود مستقل اما عندنا فلان الصفات
ليست غير الذات ولا عينها على ما يأتي تفسيره فالصفة تحتاج الى الذات في قيامها
بها لكونها ليست عين الذات في العقل لا في وجودها الخارجي لكونها في الوجود الخارجي
ليست غيرها واما عند الفلاسفة والمعتزلة فلان الصفات عين الذات واما عند من
يقول ان الصفات مغايرة للذات فمعنى الوجود المستقل الوجود المنفصل عن الذات
الموصوف فوجود الصفة يكون غير الموجود والموصوف لكن الصفة تحتاج الى الموصوف
دائما ففي حال البقاء يكون محتاجة الى الذات بخلاف الامر المنفصل كالذات مثلا
فانها في حال البقاء لا تحتاج الى الفاعل وقوله وحجتنا لم تنف الا هذا اي لم تنف
الا احتياج القديم الى الموجد اي حجتنا دل على ان الامر المنفصل عن الواجب
لا يكون محتاجا الى ما يفيد الوجود المنفصل عن الواجب لكن لم يدل على ان الامر الغير
المنفصل كصفات الواجب لا يكون محتاجا الى الذات في قيامها بها م مسئلة

لا يشكل بصفات الله تعالى فانها تحتاج الى الموجد مح
القديم مح

الحادث مسبوق بمادة قديمة خلافاً للفلاسفة لان الماخذ ممكنة وقد مر ان كل ممكن غيره
حادث س يجب ان يقيد قولنا كل ممكن بالمنفصل عن الواجب عند القائل بان صفات
الله امور ممكنة م قالوا كل حادث قبل وجوده كان ممكناً وامكانه غير كونه مقدوراً عليه
لان هذا يعقل بذلك وهو امر وجودي وليس قائماً بنفسه فله موضوع س اى محل متقوم
للحال م وهو ان كان حادثاً نتكلم فيه كما مر فيتسلسل فيكون قديماً اقول لانم ان
الامكان وجودي وان سلم فلانم انه موجود خارجاً بل هو من الامور العقلية ثم هذا
منقوض بجميع الممكنات المعدومة مثله الحادث يحتاج الى المؤثر لكونه حادثاً لا لكونه
ممكناً خلافاً للفلاسفة على ان الممكن المنفصل عن الواجب اعم من الحادث عندهم
س انما قال هذا لان بعض المتكلمين كالامام واتباعه قائلون بان علة الاحتياج
الامكان مع ان الممكن المنفصل عن الواجب مساو للحادث عندهم وانما قيد بالمنفصل
عن الواجب لانهم قائلون بان صفات الله تعالى قديمة مع انها ممكنة م لنا ان
الحادث ما كان معدوماً تارة ثم موجوداً اخرى فهذا بلا مرجح محال لانه رجحان بلا
مرجح فانه اذا حدث امر تبادر جميع الاوهام الى ان له فاعلاً فلا بد من العلية بينهما
وليس الاحتياج علة للحدوث وليسا معلولي علة هي الامكان لانه اعم من
الحدوث فلا يكون علة له بقي ان الحدوث علة للاحتياج بلا توسط الامكان س
اى لا بد من العلية بين الحدوث وبين ان لذلك الحادث فاعلاً وهو
احتياجه الى الفاعل لانه لولا العلية بينهما لا يحكم العقل دائماً بثبوت الاحتياج
على تقدير الحدوث فلا يخلو اما ان كان الحدوث علة للاحتياج او بالعكس او كل
منهما معلولي علة واحدة هي الامكان ولا سبيل الى الثاني وهو ان يكون الاحتياج
علة للحدوث لان العقل يابى ذلك بل يحكم بانه انما يحتاج لانه حادث لئلا
يلزم الرجحان بلا مرجح ولا الى الثالث وهو انهما معلولا علة هي الامكان لان
الامكان لا يوجب الحدوث اى الوجود بعد العدم ولم يذكر القسم الآخر وهو ان
يكونا معلولي علة واحدة هي غير الامكان لان المدعى ان المتوسط بين الاحتياج
والحدوث ليس للامكان فاما غير الامكان فليس متوسطاً وايضاً لا نزاع
لاحد في ذلك فبقي ان الحدوث علة للاحتياج بلا توسط للامكان لانه لا يمكن
ان يكون علة له بتوسط الامكان م لان المبادرة بديهية واحتياج الممكن
نظري اما باثبات تساوي الطرفين او باثبات الاحتياج في الاقسام الثلثة
س اى مبادرة الذهن الى ان الحادث يحتاج الى الفاعل بديهية فلا يكون
بتوسط امر نظري وهو احتياج الممكن الى المؤثر وانما كان هذا نظرياً لدليلين
الاول انه يتوقف على احد الامرين وهو اما اثبات ان الممكن محتاج الى
المؤثر في الاقسام الثلثة وهي ان يكون الوجود والعدم متساويين او الوجود

راجحاً لكن بحيث لم يصل الى الامتناع وكل واحد من الامرين نظري الثاني قوله
م وايضاً احتياج الممكن اعم من حال الحدوث والبقاء وبداهته غير ثابتة
س لان الممكن في حال البقاء غير محتاج الى المؤثر عندنا وقد تمم البرهان
على هذا م فلا يتوقف البديهي عليه س واعلم ان البرهان المذكور يمكن ايراده
على طريق موجز وهو انه اذا حدث امر تبادر الذهن الى ان لا بد له من فاعل بناء
على انه حادث لئلا يلزم الرجحان بلا مرجح فثبت ان الحدوث علة للاحتياج ولا يمكن ان
يكون علة بتوسط الامكان كما هو عند الحكماء لان البديهي لا يحتاج الى النظري م
لهم ان ما يحمل على الاعم والاخص حمله على الاعم بالذات وعلى الاخص بالعرض س
هذا دليل اورده الامام نصير الدين في شرح الاشارات فقال في المتن م و
هو ضعيف جداً اذ يجوز الحمل على الاعم بسبب الاخص وكونه محمولاً على طبيعة الاعم
عين محل النزاع وقد ابطلناه س يعني ان اراد بحمله على الاعم يكون محمولاً عليه
اعم من ان يكون محمولاً على طبيعته فلانم ان حمله على الاعم يكون بالذات وعلى الاخص
بالعرض لجواز ان يكون محمولاً على الاعم بسبب الاخص كما ان الضحك محمول
على الحيوان بسبب الانسان وان اراد ان يكون محمولاً على طبيعة الاعم فهو عين
محل النزاع يعني قولنا الممكن يحتاج الى العلة بمعنى ان الممكن من حيث انه ممكن
يحتاج الى العلة فهذا عين المتنازع فيه فنحن نسلم ان الشئ اذا كان محمولاً على
طبيعة الاعم وعلى الاخص فحمله على الاعم بالذات وعلى الاخص بالعرض لكن لا
نسلم ان الاحتياج محمول على طبيعة الاعم م وعند بعض اصحابنا لانه ممكن
مع انه حادث س اى المنفصل عن الواجب م مساو للحادث عندهم لانه
يثبت اولاً علة الاحتياج ثم هو س اى الاحتياج م ح ثم الايجاد ثم الوجود ثم
الحدوث لانه كيفية للوجود فلا يكون هو علة للاحتياج اقول الاحتياج الذي قبل
قبل الوجود امر عدمي معناه انه يمتنع ان يوجد بدون العلة فلا يعقل والذي
بعد الوجود وهو تعلقه بالعلة لانم تقدمه على الحدوث س حاصله ان الاحتياج
يطلق على امرين احدهما عدمي وهو الذي قبل الوجود ومعناه امتناع وجود الشئ
بدون وجود شئ آخر يسبقه فهذا الاحتياج عبارة عن عدم امر والثاني وجودي
وهو التعلق الذي يكون بين الشئ وبين شئ يسبقه كتعلق الضوء بالشمس
فان اريد بالاحتياج الامر الثاني الاول فلانم انه معلل لما ياتي ان الاعدام
لا يعلل وان اريد الامر الثاني فهو متاخر عن الحدوث فلانم امتناع كون
الحدوث علة له وهكذا يجب ان يتصور الملازمة بين الامرين فانها قبل الوجود
الوجود امر عدمي وهو امتناع تحقق الشئ بدون شئ آخر وبعد الوجود امر
وجودي وهو تعلق وارتباط بين اللازم والملزوم فاحفظ هذا فانه مزلة الاقدام

مطلب فاحفظ هذا فانه مزلة الاقدام

يكون ح

ان صفات الله تعالى ممكنة

يتساوى وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته واما اثبات ان الممكن ح

م تقسيم المشهور ان ما يتصور ان اقتضى ذاته الوجود فواجب او العدم فممتنع او لا
فممكن لكنا لا نقول هكذا لان الوجود عين زائد على الذات خصوصاً في الواجب ولا
ذات للمعدوم لا سيما الممتنع فكيف يقتضي وان قيل المفهوم اذا تصور حقيقة
مع قطع النظر عن الغير فاما ان يحكم بوجوده او عدمه او لا فواجب او ممتنع او ممكن
فهذا في الواجب صعب س لان تصور حقيقة الواجب ممتنع م بل المعتبر فيه انه
كذا في نفسه س اي المعتبر في الواجب تعالى انه في نفسه بحيث يجب تحققه وليس
المعتبر في الواجب انه اذا تصور حقيقته يحكم العقل بوجوبه م بل نقول المفهوم
ان كان له حقيقة يجب ان يتحقق بلا مدخل للغير فواجب والا فان وجب
عدمه لنفس المفهوم فممتنع والا فممكن وكل يسمى بالذات س اي الاول يسمى
واجباً بالذات والثاني ممتنعاً بالذات والثالث ممكناً بالذات ولا يرد ما
ذكر وهو ان الوجود عين زائد على الذات ولا ذات للممتنع لان المعاني لا تراعى
في التسمية م فالممكن واجب او ممتنع بالغير لانه ان وجد علته الموجبة وجب وجوده
لان التخلف عن الموجبة محال وان لم يوجد امتنع اذ بالنظر الى نفسه وبعض
علته ان وجد ان تساوى طرفاه او ترجح عدمه فوجوده بلا مرجح رجحان احد المتساويين
او المرجوح بلا مرجح وان ترجح وجوده ترجيحا لا يوجب الوجوب امكن عدمه
فيمكن ان يوجد تارة ويعدم اخرى مع ذلك الرجحان في الحالين وهو ترجيح آخر
وهو رجحان بلا مرجح س اي ان لم يوجد العلة الموجبة بتمامه فغاية ما في الباب انه
وجد بعضها ومع ذلك وجود المعلول ممتنع لانه بالنظر الى نفس المعلول والى
بعض علته الموجبة ان وجد لا يخلو اما ان يتساوى طرفا الوجود والعدم فح
يمتنع الوجود لانه رجحان احد المتساويين بلا مرجح ولا تعارض بان العدم
يمتنع لانه رجحان احد المتساويين بلا مرجح لان بديهة العقل تحكم بانه لا يعدم
بل يحكم بان يعدم واما ان يترجح العدم فامتناع وجوده اولى واما ان يترجح وجوده
رجحانا لا يوجب الوجود امكن عدمه فيمكن ان يوجد تارة ويعدم اخرى اذ لولا
ذلك لوجب وجوده او عدمه دائماً لكن وجوده تارة وعدمه اخرى مع ذلك الرجحان في
الحال محال لانه رجحان بلا مرجح م فثبت احتياج الممكن الى المؤثر في الاحوال الثلث
س اي تساوي الطرفين ورجحان العدم بحيث لا يوجب الامتناع ورجحان الوجود
بحيث لا يوجب الوجوب م من غير دعوى تساوي الطرفين بالنظر الى نفسه اذ
اثباته صعب س اعلم ان بعض الافاضل اثبت تساوي طرفي الممكن بالنسبة الى ذات
الممكن بادلة واهية م والظاهر انه ليس كذلك لان الممكن المركب من مائة جزء ان كان
كذا فالمركب من عشرة منها اقرب الى الوجود والمركب من الف ابعد لما ثبت ان الممكن لا
يوجد الا وان يجب قيل ان يجب انه محفوف بوجوبين سابق وهو س اي على الوجود وسبقا

بانه احد المتساويين لا يوجد بلا مرجح ولا تحكم ح

ذاتيا لا زمانيا م وهو ما افاده المؤثر ولاحق وهو بشرط المحمول س وهو الوجوب الذي
افاده الوجود فان الشيء ما دام موجودا في زمان الوجود لئلا يجتمع الوجود والعدم م فان
قيل ان لم يوجد العلة التامة فلا وجوب وان وجدت وجب فهو معلول لها فيكون
خارجا عنها فلم يسبق الوجود سبقا زمانيا ولا سبق احتياج بل هما يتقارنان زمانا س
لان الوجوب لما كان معلول العلة التامة كان خارجا والشيء لا يحتاج الى شيء خارج
عن العلة التامة لانها عبارة عن جميع ما يحتاج اليه الشيء فلا يكون الوجوب سابقا على
الوجود سبق الاحتياج ولا سبقا زمانيا وذا ظاهر بل الوجوب والوجود متقارنان
بلا احتياج احدهما الى الآخر م قلنا الوجوب بالعلة الموجبة اي جملة ما يتوقف عليه
الشيء وهو جميع ما يحتاج اليه من الامور الخارجية او بعضها الذي يجب به باقيها
والوجود بالتامة وهي جميع ما يحتاج اليه من الخارجة والداخلة فالشيء يحتاج الى الاجزاء
ولا يتوقف عليها س اي الاجزاء تحتاج اليها بمعنى ان جميع ما يحتاج اليه من الامور
الخارجة يكون موجودة ومع ذلك لا يكون الشيء موجودا لتوقفه على الاجزاء فان
ذلك محال م اذ لو توقف على جزء فهو ان توقف على جزء آخر دار او تسلسل وان توقف
على خارج لم يكن المفروض جميع الخارجة او بعضا يجب به باقيها س فالحاصل انه اذا وجد
جميع ما يتوقف عليه من الامور الخارجة او بعض يجب به باقي الامور الخارجة فح يجب ان
يوجد جميع اجزاء الشيء فلا يكون الشيء متوقفا على الاجزاء اي معدوما لعدم بعض اجزائه
م فالوجوب سابق على الوجود س فان الوجوب معلول العلة الموجبة السابقة على
العلة التامة والوجوب من جملة العلة التامة لان الوجود محتاج الى الوجوب فان
الشيء لا يوجد الا وان يجب فهذا الاشكال والجواب مما تفردت به ولا يخفى نفاستهما م
تنبيه الوجوب بالذات هو تحقق الحقيقة في نفسها بحيث تتنزه عن قابلية العدم فليس
امرا زائدا على الذات ولا اعتباريا ولا عدميا لانه يؤكد الوجود فقيل نفي قابلية العدم
يؤكده مع انه عدمي س قال صاحب الصحايف نفي قابلية العدم يؤكد الوجود مع
انه عدمي فقال في المتن م والحق ان هذا ليس عدميا وان كان كذا في اللفظ فان صدق
العدم على شيء لا يوجب البعد عن العدم س نفي قابلية العدم هو بعينه معنى الوجوب
على ما فسرناه وهو قوله تحقق الحقيقة في نفسها بحيث تتنزه عن قابلية العدم و
لا اعتبار للفظ فانه اذا قيل الوجود عدم العدم لا يصير الوجود عدميا وقابلية
العدم هي العدم بالقوة ونفي العدم بالقوة هو غاية التوغل في الوجود م و
الامكان ليس امرا موجودا لصدقه على المعدوم وقد عرفت ان معناه ان العقل
لا يحكم بالوجود ولا بالعدم والامتناع هو التوغل في العدم مسئلة نفي شيئية
المعدوم ابطل العلية واللزوم في المعدومات الا على تقدير الوجود وفي الاعدام ر
س اي لما لم يكن المعدوم شيئا فهذا المعنى ابطل العلية واللزوم في المعدومات

على الوجود سبقا ح

ان الشيء لا يوجد بدون اجزائه وليست موقوفا عليها بمعنى اح ح

مطلب هذا الاشكال والجواب مما تفردت به ولا يخفى نفاستهما

الا على تقدير الوجود وابطل العلية واللزوم في الاعدام اصلاً وارث فالعلية
هي مصدرية امر لامر آخر فهي لا يكون بين المعدومات الا على تقدير الوجود ولا يكون
في الاعدام اصلاً واما اللزوم فقد مر في مسئلة ان الحادث يحتاج الى المؤثر لكونه
حادثاً ان اللزوم يطلق على امر عدمي وعلى امر وجودي فاللزوم بالمعنى الوجودي
لا يكون بين المعدومات الا على تقدير الوجود ولا يكون بين الاعدام اصلاً م
فالقول بان عدم كل ممكن يحتاج الى العلة وهي عدم علة وجوده باطل س ولا يبقى
العدم لا يعلل بناء على ان المعدوم ليس بشيء او رد برهاناً بديعاً على ان العدم السابق
لا يعلل م ومما يؤكده ان العدم السابق لزيد الحادث لو احتاج الى عدم علة وجوده
لاحتاج هذا العدم الى عدم علة وجوده ثم وثم الى غير النهاية لان كلاً من هذه الاعدام
ممكن اذ لو كان شيء منها واجباً او ممتنعاً لدام وجود زيد او عدمه فاعدام تلك
العلل التي لا تتناهى مجتمعة قبل وجود زيد فلا يوجد زيد الا وان يرتفع جميعها فيحدث
العلل التي لا تتناهى دفعة مرتبة وهو محال مسئلة الامكان الذاتي لا يزول لئلا
يلزم الانقلاب فيجوز اعادة المعدوم خلافاً للفلاسفة وقال بعض يمتنع بجميع العوارض
ولا نزاع في هذا وانما قيدوا به تسهيلاً لاقامة البرهان وتصحيحاً لدعوى الامكان بل النزاع
في امكانه بعوارض لها مدخل في هويته اي مشخصات يقول العاقل بها انا س فان (القائل)
الرجل العاقل يقول في شيخوخته انا فعلت كذا في صباي فنعلم ان تغيره من الصبى الى الشيخوخة (في زمان حج)
لا يقدح في هويته م فان من العوارض سبقه على العدم اللاحق ومن عوارض الان مع الولادة
ولم يقل احد بعوده كذلك وادلتهم تدل على انكارهم مطلقاً س اي ادلة الفلاسفة
وهي التي سيأتي تدل على انكارهم مطلقاً لانهم ينكرون العود بجميع العوارض م لنا
انه تعالى عالم بماهيته وتشخصه فان صورته الشخصية حاضرة عنده وان كان مركباً
فهو عالم بجميع اجزائه وعوارضه التي هو بها هو اذ لولا هذا العلم امتنع الخلق ثم زواله
عنه محال اذا عدم المخلوق فيمكن اعادته بافاضة صورته في البسيط وبها مع جميع اجزائه
في المركب على ان اجزاءه لم يعدم عندكم بل كسرها واهب الصور صورة اخرى فيمكن
ان يكسوها تلك الصورة بعينها ان تنظر الى خط مكتوب على حافة اوراق الكتاب المجلد (فعليك حج)
كيف بتقليب الاوراق ويعود بعضها فذلك بالنسبة الى علمه وقدرته اسهل من هذا
بالنسبة الى علمنا وقدرتنا فاضمحل ما قالوا انه لم يبق له ماهية ولا هوية فكيف يحكم بصحة
العود فان التصور كاف للحكم س اي لا يشترط لصحة الحكم على الشيء وجود ماهيته وهويته بل
تصوره كاف لصحة الحكم م وان ارادوا انه كيف يتعلق الى المعدوم فلا يعلم انه هو الذي كان
معدوماً على ما قرر في التجريد فجوابه انه يعلم من بعيده تعلمه بالمعدومات بحضور صورها عنده وايضاً
الموجد ابتداء انما يوجد ما صورته الشخصية حاضرة عنده فيقال بعد الوجود هذا بعينه المعدوم الذي
اراد ايجاده س اي فكذلك ههنا يقال بعد الاعادة هذا بعينه المعدوم الذي اراد

اعادته م وما قيل تخلل العدم بين الشيء ونفسه غير معقول استبعاد ساقط والخط
المذكور س اي المكتوب على حافة الكتاب المجلد م يدل على انه معقول وفي ساقطات
الاوهام ما قيل لو صح عوده لصح عود مثله فلم يبق الامتياز كذا في الصحايف واما
في شرح التجريد فهكذا لو صح اعادته لصح ان يوجد مثله وقت الاعادة فلم يبق فرق
بين المعاد والمثل لان المعاد هو الذي عدم والمثل ليس هو الذي عدم فيلزم الاشارة
الى المعدوم فاجيب في الصحايف بانه ان اريد بالمثل المساوي في الماهية فلا نسلم عدم
المتميزات او في جميع فلا نسلم امكانه وانا ازيد عليه ان هذا لم ينشأ من صحة العود فنورده
على الوجود الاول ثم امكان المثل لا يوجب عدم الامتياز بل امكانه مع وجوده فوجود
شخص مثل زيد بحيث لا يميز بينهما ان كان ممكناً ومع ذلك هو غير موجود فلا اشتباه
وان كان ممتنعاً تمنعه على تقدير صحة العود وهذا من دقايق فن النظر س اي
اذا ادعى المعلل الملازمة بين الشيئين ثم يبقى اللازم بدليل فللسائل ان يمنع
الملازمة بعين ذلك الدليل لانه يدل على نفي اللازم على تقدير وجود الملزوم م ثم
لا نسلم عدم الامتياز بل يمتاز بتميز جزء اعادة وايضاً عدم الامتياز لا يوجب
الامتناع فلا نسلم عدم الامتياز الا بما ذكر س اي لا نسلم ان المعاد لا يمتاز عن المثل
الا بان المعاد هو الذي عدم والمثل ليس هو الذي عدم م بل يمتاز بانه الذي كان وهذا
هو الذي لم يكن س اي اذا كان المعاد هو الذي كان لا يلزم الاشارة الى المعدوم
م فان قلت لو صح فان كان هذا الموجود غير الاول لا يكون هذا الموجود عين
ذلك فان كان عينه كان الشيء الواحد مبتدأ ومعاداً قلت ان تغير الوجود
بتغير الازمنة نختار انه غيره ولا يلزم نفي الموجود س فان الازمنة يتغير ومع
ذلك زيد الموجود في الزمان الثاني هو بعينه زيد الموجود في الزمان الاول لان
المشخصات التي يقال لها انا لم يتغير م وان لم يتغير نختار انه عينه س اي
ان لم يتغير الوجود بتغير الازمنة نختار ان هذا الموجود عين الاول م ولا يلزم
كونه مبتدأ ومعاداً وانما يلزم ان لو كان الزمان واحداً س اي انما يلزم
على تقدير كون هذا الموجود عين الاول كونه مبتدأ ومعاداً معاً لو كان الزمان
واحداً اما لو لم يكن الزمان واحداً لا يلزم هذا فالمبتدأ هو هذا الموجود
في الزمان الاول والمعاد هو عينه لكن في الزمان الثاني م تقدير
مباحث الواجب تعالى وتقدس الواجب بالذات موجود والا فكل موجود يحتاج
الى المؤثر فهو س اي المؤثر م ان احتاج الى اثره دار فيتقدم الشيء
على نفسه وهو محال او الى غيره وهلم جرا التسلسل فيوجد سلسلة من احاد
مرتبة موجودة دفعة بلا مبدأ وهو محال ايضاً لانه لو وجدت لكان كل
فرد بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية لا يكون هو منها ثم كلية التالي

س وهو قولنا لكان كل فرد بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية لايكون هو منها
م ليست بدلية بل هي شمولية س الكلية البدلية ان يكون الحكم ثابتا لكل واحد
واحد على سبيل البدل نحو كل انسان يشبع بهذا الخبز والكلية الشمولية
ان يكون الحكم ثابتا لكل واحد واحد لا على سبيل البدل مع ثبوته لكل فرد آخر
ولا يراد بها الثبوت للمجموع من حيث المجموع فانها قد يصدق بدونه نحو كل واحد
من افراد العشرة عشر العشرة م اذ كل فرد وجد فهو بتلك الصفة س اى
بحيث يوجد فوقه جملة غير متناهية ليس هو منها م فعند وجود افراد تحته
بتلك الصفة ان زالت س اى الصفة المذكورة م عن الفرد السابق يلزم
المبدأ فلا يزول ابدا عن شئ من الافراد س هذا دليل على ان الكلية ليست
بدلية فان كل واحد من الافراد موصوف بانه وجد فوقه جملة غير متناهية
ليس هو منها فاذا وجدت تحت كل واحد افراد آخر بتلك الصفة لا يمكن
ان يزول تلك الصفة عن الفرد السابق اذ لو زالت يلزم التناهي فكل فرد
موصوف بتلك الصفة مع ان الافراد الاخر موصوفة ايضا بتلك الصفة
من غير زوال تلك الصفة عن شئ من الافراد فيكون الكلية شمولية لا بدلية
م فاذا اجتمعت الافراد دفعة وقت معين على وجه لا يخرج فرد عن السلسلة
المجتمعة تلك الصفات س وهي ان كل فرد بحيث يوجد فوقه جملة غير
متناهية لا يكون هذا الفرد منها م وكل منها يوجب ان يوجد بدون موصوفه
جملة بلا مبدأ بجميع الصفات الحاصلة دفعة اوجب ان يوجد بدون شئ
من موصوفاتها وهي الافراد جملة بلا مبدأ فيلزم الكل بدون شئ من الاجزاء
وبعبارة اخرى س هذا البرهان قريب في المعنى بما ذكر لكنه معبر بعبارة اخرى وهي
م لو وجدت سلسلة كما ذكر صدق لا شئ من الافراد المعينة بشرط لوجود ما
يطلق عليه انه جملة غير متناهية من غير ان يشترط معه معين آخر لان كل
معين وجد بحيث لو انقطع على تقدير انقطاعه ان شرط وجود معين آخر
يلزم التناهي وهكذا الى المعلول الاخير فيلزم المطلق بدون شئ من المعينات
س اى لو وجد سلسلة من آحاد مرتبة موجودة دفعة بلا مبدأ صدق لا شئ
من الافراد المعينة شرط لوجود ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية اذ لو كان
شئ من المعينات شرطا يلزم التناهي وانما قال لوجود ما يطلق عليه انه
جملة غير متناهية لانه كل معين شرط لوجود الجملة الغير المتناهية وهي
الجملة التي يكون ذلك المعين من افراده لكن كل معين يفرض فهو بحيث
يوجد بدونه ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية ثم كلية هذه السالبة
وهي لا شئ الى آخره شمولية لا بدلية اى لا يكون شئ من المعينات شرطا

ثم

ثم مع عدم شرطية هذا المعين لا يكون معين آخر شرطا اذ لو كان يلزم
التناهي فلو انقطع عن السلسلة فرد معين يوجد بدونه ما يطلق عليه
انه جملة غير متناهية ثم على تقدير انقطاعه ان انقطع فرد آخر وهكذا
وهكذا على تقدير انقطاعه الى ان لا يبقى شئ من المعينات يجب ان
يبقى ما يطلق عليه انه جملة غير متناهية فيلزم المطلق بدون شئ
من الجزئيات وهو محال وهذا البرهان بالعبارتين المذكورتين ما سنح
الاخاطري وهو قطعي عظيم الشان ولم يتيسر للمتقدمين والمتأخرين
على اثبات الواجب تعالى وتقدس برهان مثل هذا وبالله الحول والقوة م
برهان آخر كل افراد وجدت خارجا متناهية اذ يصدق عليها الآحاد
المجتمعة والعدد مقول عليها س اى يحمله ذو فان العدد هو المقدار
المنفصل والمقدار المنفصل قائم بالمعدود واذ هو عرض والمعدود محله م
ثم اذا زيد عليها فرد او نقص يقال عدد الاول زائد على عدد هذا ناقص
عن عدد ذلك بواحد فكل منها عدد معين س متميز عن الآخر فكل المائة مثلا
وتلك المائة اشخاصها والآحاد مقوماتها م وكل عدد معين ذو طرفين
احدهما واحد ليس دونه واحد والآخر واحد ليس فوقه واحد من ذلك
العدد اذ لولاه س اى لولا الطرف الآخر م لا يتميز عن عدد وتحته
لان بقية الافراد مشتركة ولولا انه نهايته لا يتميز عن الابد س كالمائة
فانها يتميز عن تسعة وتسعين بالواحد الذي ليس فوقه واحد آخر من
العدد الذي هو مائة اذ لولا هذا الواحد لا يتميز عن التسعة وتسعين وبين
المائة فالمائة يتميز بالواحد الزائد على تسعة وتسعين ولولا ان هذا
الواحد الزائد نهاية المائة لا يتميز عن مائة بواحد فاذا عرفت هذا
الحكم في العدد المتناهي فكذلك في غير المتناهي ضرورة تميزه عن الزائد
والناقص م فاذا كان له طرفان فهو متناه لكونه محصورا بين حاصرين
فكل افراد في الخارج فهي متناهية وانا متفرد بهذين البرهانين واما
البراهين المشهورة فمنها لو وجدت سلسلة من علل ومعلولات
لا مبدأ لها كان لمجموعها وجود زائد على وجودات الافراد باسرها
وان لم يكن فالسلسلة هي نفس الافراد باسرها فلها على التقديرين
علة تامة وهي لا يكون نفسها ولا داخلا فيها لان كل بعض فرض فعلة اولى
ولانه ح يصير علة لنفسه ولعلته ولا خارجة لان السلسلة فرضت
مشتملة على جميع ما يحتاج اليه اقول معنى ان للافراد باسرها علة انه لهذا
الفرد علة ولذلك علة فالعلة التامة للفرد الاخير جميع ما فوقه فهذه الجملة

وهو ما بين العبارتين المذكورتين [illegible] قطعي عظيم الشان ولم يتيسر للمتقدمين والمتأخرين على اثبات الواجب تعالى وتقدس [illegible] وبالله الحول والقوة

لانه غير هذا الواحد من مشترك بين تسعة وتسعين م

فله علة تامة وهي الافراد باسرها م

ان كان لها وجود زائد على الافراد باسرها فهي علتها وان لم يكن فمعناه
ما ذكر فكل فرد علته جميع ما فوقه وهكذا س اعلم ان الجملة المركبة
ثلثة اقسام احدها ان لا يحصل للجملة هيئة اجتماعية فوجود الجملة
هي وجودات الاجزاء واما ان يحصل لها هيئة اجتماعية فح وجود
الجملة زائد على وجودات الاجزاء كالعشرة وهذا على قسمين
اما ان لا يحصل بعد الاجتماع شيء آخر هو مبدأ الفعل كالمزاج
واما ان يحصل كالبيت والانسان اذا عرفت هذا فالجملة
الحاصلة من جميع الممكنات ان كان لها وجود زائد على وجودات
الافراد باسرها فللجملة علة تامة وهي الافراد وان لم يكن لها وجود زائد
فالجملة هي نفس الافراد باسرها وعلى التقديرين للافراد باسرها
علة تامة وهي ليست نفس المجموع ولا داخلة ولا خارجة كما ذكر الشارح
فاجاب بان معنى قوله للافراد علة تامة ان لهذا الفرد علة تامة
وهي جميع ما فوقه ولذلك الفرد علة تامة وهي جميع ما فوقه فحصل
الجواب على التقديرين تقدير ان يكون للمجموع وجود زائد وتقدير
ان لا يكون اما على التقدير الاول فلانه ح يكون العلة التامة
للمجموع الافراد باسرها ولا يلزم كون الشيء علة لنفسه ثم للافراد
باسرها علة تامة بمعنى ان لهذا الفرد علة تامة وهي جميع ما فوقه
واما على التقدير الثاني فلان الجملة نفس الافراد باسرها فللافراد
باسرها علة تامة بمعنى ان للفرد الاخير علة تامة وهي جميع ما فوقه ثم
للفرد الذي فوق الاخير علة تامة وهي جميع ما فوقه وهلم جرا فلا
يتم البرهان فقوله وان لم يكن فمعناه ما ذكر اي ان لم يكن للمجموع
وجود زائد فمعنى قوله ان له علة ان لهذا الفرد علة ولذلك علة م
ومنها ان كل علة مع معلولها لانها متاخرة علة فكل جملة مسبوقة بعلة
فالجميع مسبوق بعلة والا لم يكن البعض مسبوقا والمعتقد خلافه
اقول الجميع مسبوق بمعنى ان هذا مسبوق بواحد وذلك مسبوق
باخر لا ان المجموع مسبوق بواحد سابق على الجميع لان هذا غير لازم
لتلك المقدمات بل ينافيها س لان اللازم من تلك المقدمات
ان يكون هذه الجملة مسبوقة بواحد وتلك الجملة مسبوقة بواحد
آخر وهكذا فتعدد الاحاد السابقة لما كان لازما لتلك المقدمات
فكون الفرد السابق على الجميع واحدا يكون منافيا لتلك
المقدمات م ومنها برهان التطبيق وهو انه لو وجدت سلسلة

كذلك

كذلك لامكن وجود جملة ناقصة عنها بعشرة موضوعة هذه على تلك
بحيث يقع كل فرد من هذه على فرد من تلك ابتداء وهلم من المعلول
الاخير فان لم ينقطع هذه على شيء من افراد تلك تساوى الزائد
والناقص وان انقطعت فهي متناهية فكذا تلك الزائد بعشرة
ومنع امكان الانطباق والتساوي على تقدير عدم الانقطاع والاول
ضعيف والثاني محل بحث س الامام نجم الدين الكاتبي قد منع
امكان الانطباق بامور واهية كعدم قدرة العقل على التطبيق
لامتناع الضبط ونحو ذلك ولا خفاء في امكانه الذاتي وقيل ايضا
لا نم ان الناقص لو لم ينقطع على شيء من الزائد يلزم التساوي لم لا يجوز
ان لا ينقطع على شيء من الزائد لان الانقطاع من الخواص المتناهي
ومع ذلك لا يكون مساويا له فان الجملة الغير المتناهية يمكن
ان يكون اقل من جملة اخرى غير متناهية مع ان الاول لا ينقطع على شيء
من الثانية كمقدورات الله تعالى انها اقل من معلوماته لان الاولى مخصوصة
بالممكنات والثانية يشمل الممكنات ومع ذلك كل واحدة منهما
غير متناهية لا ينقطع عدد احديهما على شيء من عدد الاخرى ويمكن
ان يجاب عن هذا بان معلومات الله تعالى ومقدوراته كل منهما جملة
غير متناهية لكن غير مرتبة وبحثنا في المرتبة فيقال على هذا الجواب
انا اوردنا المعلومات والمقدورات سندا للمنع تبرعا ولا يبحث
على السند فان تركنا السند فعليكم البرهان على انه لو لم ينقطع لزم التساوي
على انا فرضنا غير متناهيين وغير متساويين فلا ينقطع احدهما
على شيء من الاخر مع عدم التساوي م ومنها انه لا يكون بين المعلول
الاخير وبين كل فرد جملة غير متناهية لكونها محصورة بين حاصرين
فالكل متناه لانه بين فردين ومنع هذا س اي منع ان الكل واقع
بين فردين وانما يكون كذلك لو كان الكل متناهيا فانا فرضناه
بحيث لا يكون له في جانب المبدأ طرف فكيف يكون واقعا بين
فردين م تنبيه اعلم ان التسلسل ممتنع في الموجودات دفعة
المرتبة سواء كان في طرف المبدأ او لا فبرهاننا الاول وبرهانهم
سوى التطبيقي يدل على القسم الاول س اي على امتناع التسلسل
في طرف المبدأ م وهو س اي التطبيقي م على كليهما وكذا عندنا
س اي التسلسل ممتنع عند المتكلمين م في الموجودات دفعة
وهي غير مرتبة كالنفوس البشرية فهي غير متناهية خلافا للفلاسفة

فانه لابداية لخلق الانسان عندهم فالنفوس وجدت بلا مبداء ثم حتى لا تنتهي فالافراد
التي قد وجدت مجتمعة لكن بلا ترتيب وكذا عندنا س اى التسلسل ممتنع
عندنا م في طرف المبداء وان لم تكن موجودة دفعة سواء كانت مرتبة
او لا كالازمنة الماضية والآفاق التي عدمت كلها او بعضها خلافا للفلاسفة
س فان عندهم الازمنة الماضية غير متناهية في طرف المبداء اى قبل كل
زمان كان زمان لكن الازمنة غير موجودة دفعة وهي مرتبة وعندنا لم يكن
قبل كل زمان بل لوجود الزمان بداية والآفاق التي عدمت كلها او بعضها
نظير الافراد الغير الموجودة دفعة الغير المرتبة ولها بداية عندنا خلافا للفلاسفة
م لهم ان التطبيق يدل على امتناع ما ذكرنا فقط س اى الموجودة دفعة
المرتبة فالادلة الدالة على العدم السالمة عن معارضة البرهان التطبيقي يدل
على الامكان م قلنا بل على الكل لان ما يحدث من النفوس البشرية في كل يوم
عدد متناه فجميعها مرتبة باعتبار وجود عدد متناه في هذا اليوم وكذا في امس
وهلم جرا فيتمشى التطبيق س اعلم ان النفوس البشرية متناهية عندنا
ولو جودها مبداء ولو سلم انها لابداية لخلقها كما عند الفلاسفة فالبرهان التطبيقي
يدل على تناهيها ايضا لانها افراد مرتبة موجودة دفعة وانما قلنا انها مرتبة
لان الازمنة مرتبة كاليوم وامس واول من امس الى غير النهاية وفي كل يوم قد
وجدت جملة متناهية كمائة والف ونحوهما وكل ما وجد لم يعدم فيبرهن على
اعداد الجمل المرتبة بالتطبيق ثم كل جملة مركبة من افراد متناهية فالكل متناه
فيتمشى البرهان التطبيقي م ثم يبرهن على تناهي الايام الماضية بتطبيق
النفوس الحادثة فيها عليها س لما بين ان التطبيق يتمشى في الافراد
الموجودة دفعة المرتبة كالنفوس الناطقة اراد ان يبين انه يتمشى في الافراد
الموجودة دفعة كالازمنة الماضية بتطبيق النفوس تناهيها بالتطبيق
ثم في كل يوم قد وجد جملة متناهية من النفوس فعدد الايام كعدد تلك الجمل
وعدد الجمل متناه فعدد الايام ايضا متناه م وايضا ما وجد وان كان غير
مرتب فعدده مرتب ترتيبا طبيعيا والمعدود وان فنى فعدده ثابت في اللوح
او العقل س هذا دليل آخر على ان التطبيق يدل ايضا على امتناع التسلسل
في الموجودات دفعة الغير المرتبة وفي المرتبة الغير الموجودة دفعة م وبرهاننا
الثاني س وهو قوله كل افراد وجدت خارجا متناهية الى آخره م قد اثبت
تناهي ما وجد وان كان غير مرتب الى آخره واما لا في طرف المبداء فما لا
يوجد دفعة واقع اتفاقا بمعنى ان عدده لا يقف على حد بل كل ما يوجد فانه يمكن
ان يوجد غيره لكن كل ما يوجد يكون متناهيا س كازمنة بقاء الاشياء

الباقية

الباقية ابدا كازمنة بقاء الافلاك عند الفلاسفة وكازمنة خلود اهل
الجنة والنار وكانفاس اهل الجنة والنار عند اهل السنة م فالعدد غير
متناه بهذا المعنى س اى بمعنى ان كل عدد يوجد يمكن ان يوجد اكثر
منه مع ان جميع ما هو موجود متناه م تنزيه س لما فرغ من اقامة الدليل
على وجود واجب الوجود بين ان حقيقته منزهة عن العقول والاوهام
فسمى هذا الفصل بالتنزيه م لما كان مدركات العقل بديهيات
وكسبيات مستندة بلا وسط وبوسط الى محسوسات ظاهرة
وباطنة تنزهت حقيقة الحق عن ان تدرك عقلا ومع ذلك لا يبعد
ان يكحل بصائر بعض الارواح القدسية بكحل الجواهر العلوية فيطلع به
على حقيقته تبارك وتعالى ورزقنا الله واياكم س اى لا يبعد ان يعطى
الارواح القدسية قوة تليق بالجواهر العلوية دون الاجسام السفلية
تدرك بتلك القوة حقيقة الحق تبارك وتعالى ولما كان كحل الجواهر
من الاكحال التي تزيد نور البصر ذكره على سبيل الاستعارة واراد القوة
المذكورة شرفنا الله تعالى بتلك السعادة التي هي الغاية القصوى م وما ابعد
عن الحق مذهب الفلاسفة ان حقيقته هي الوجود المقيد بقيد سلبي
مع انهم جعلوا الوجوب عين حقيقته وقالوا هو امر ثبوتي لانه يؤكد
الوجود فكيف يكون مفهومه مفهوم الوجود المقيد بقيد سلبي س لما
عرفت ان الوجود والكون والتحقق الفاظ مترادفة والوجود المجرد عن
الموجود والكون المجرد عن الكائن والتحقق المجرد عن المتحقق مما شاهد
بديهة العقل على امتناعه فكيف يكون حقيقة الواجب مع انهم جعلوا
تارة الوجوب بالذات حقيقة الواجب وقد جعلوه امرا وجوديا فلو
كان حقيقة الواجب الوجوب المقيد بقيد سلبي كان الوجوب بالذات
بعينه هو الوجود المقيد بقيد سلبي ولا يمكن ان يكون الامر
الوجودي بعينه هو الامر المقيد السلبي م وعندنا الوجود والوجوب
عين الحقيقة لا بمعنى انه لا مفهوم لحقيقته الا الكون المقيد على ما
سبق بيانه س بل بمعنى ان وجوده نفس كونه حقيقة مخصوصة لا عرضا
قائما بالحقيقة المخصوصة بعد كونه حقيقة مخصوصة م ثم من مخترعات
بعض الحشوية انه واجب الوجود وهو الوجود المطلق المحيط جميع
الموجودات ولهم على ذلك حجج داحضة س اى باطلة م منها ان الواجب
اما المعدوم او العدم او الموجود او الوجود والاولان باطلان وكذا الثالث
لان الموجود مركب في العقل لانه ماله الوجود فتعين الرابع قلنا ان اراد

مطلب ومع ذلك لا يبعد ان يكحل بصائر بعض الارواح القدسية بكحل الجواهر العلوية فيطلع به على حقيقته تبارك وتعالى

مطلب ابطال الوجود المطلق

مفهوم بهذه الامور فالحصر باطل وكذا التركب الموجود لان الواحد الذي
معه واحد آخر يمتنع ان يكون اثنين وان اراد ما يصدق عليه فعدم
التركب اظهر وعليك ان تعلم ان كثيرا ما يحكم عليه العقل ببساطة امر ثم
لايمكن التعبير عنه الا بتركيب فهذا لايقدح في بساطته كالنقطة
لانتوهم ولا يعبر عنها الا بشيء ذي وضع لاجزء له وايضا قالوا ما هو
في الخارج اما الوجود او الموجود او الماهية المتشخصة والثاني مركب
والثالث بدون الوجود معدوم فتعين الاول اقول قد سبق ان
الموجود غير مركب والماهية المتشخصة ترادفه س اي الموجود والماهية
المتشخصة متساويان فان كل موجود في الخارج متشخص فيه وكل
متشخص في الخارج موجود فيه فقوله والماهية المتشخصة بدون الوجود
معدومة باطل لانها انما تكون معدومة لو لم تكن موجودة فواجب
الوجود ماهية موجودة متشخصة ولايلزم من هذه القيود التركب
لما مر م ثم احتياج المطلق في الوجود الى المخصصات وغيره مما لايخفى
على ذي حس فضلا عن ذوي العقول يبطل هذه النحلة المضمحلة س
اي احتياج المطلق مبتداء وغيره بالرفع عطف عليه ومما لايخفى متعلق
بغيره وقوله يبطل خبر المبتداء واعلم ان واجب الوجود معناه موجود
يكون وجوده واجبا فكون الوجود المطلق واجبا مبني اولا على ان
الوجود موجود وثانيا على ان المطلق وهو الكلي الطبيعي موجود وثالثا
على ان المطلق ان كان موجودا لايفتقر في وجوده الى المخصصات
لكن افتقار المطلق الى المخصصات امر بديهي لانزاع لاحد
فذكر في المتن هذا دون الاولين لامكان النزاع فيهما وانما
قال وغيره مما لايخفى على ذي حس فضلا عن ذوي العقول لان كون
الوجود المطلق واجبا انما يتاتى على القول بان الوجود مفهوم واحد
مشترك اشتراكا معنويا حتى لو لم يكن مفهوما واحدا بل مشتركا
اشتراكا لفظيا فح لايتاتى هذا القول اذا عرفت هذا فهذه القضية
وهي ان الوجود مفهوم واحد واجب الوجود قضية لايخفى بطلانها
على من كان له حس لان الوجود ان كان حقيقة واحدة لايبقى
بعض افرادها لان صاحب الحس اذا شاهد ان بعض الموجودات
ينعدم لايخفى عليه ان وجوداتها لاتبقى ثم قولنا وكل حقيقة لايبقى
بعض افرادها فهي لاتكون واجب الوجود قضية بديهية ثابتة
في كل النفوس لان الحقائق التي لايبقى افرادها كالانسان والفرس

وغير

وغير ذلك كل الناس متفقون على انها ليست بواجبة الوجود بناء على
عدم بقاء افرادها فاذا كانت الصغرى بحيث لاتخفى على ذي حس وكانت
الكبرى بديهية لاتخفى على احد وكان التركيب بديهيا على الشكل الاول كانت النتيجة
بحيث لاتخفى على ذي حس اما مطلقا واما عند التوجه وكان منشاء
هذا الباطل توهمهم ان الوجود حقيقة واحدة وهو لايقبل العدم لئلا يجتمع
النقيضان وكل ما لايقبل العدم فهو واجب اما انه ليس حقيقة واحدة بل
الاشتراك لفظي فقد ذكر في اول الكتاب ثم على تقدير التسليم الموجود نقيض
المعدوم فلا يحمل احدهما على الآخر مواطاة فلا يكون الموجود معدوما في زمان
واما الموجود والعدم فمتنافيان ايضا فلا يكون الوجود عدما لكن
هذه المنافاة لاتنافي حمل الاشتراك الاشتقاق فلا امتناع في قولنا
الوجود معدوم كما ان الجوهر والعرض متنافيان لكن يحمل العرض على
الجوهر بالاشتقاق وقد اتخذ بعض جهال المتصوفة وضلال المتفلسفة
هذا الباطل مذهبا وقد وجدت رسالة مزخرفة في هذا الباب فحررت
رسالة في ابطالها مبداءه الحمد لله المتعال عما يقول الظالمون علوا كبيرا
فان فيها مباحث شريفة وبالله العصمة والتوفيق م تكميله للواجب
تعالى اسماء فاسم الشيء مدلول اللفظ الذي وضع ليفهم منه ذاته المحمول
عليه بهو هو س اعلم انه اذا سمى انسان بزيد معناه ان الواضع وضع
لفظ زيد بحيث اذا اطلق يفهم من مدلوله ذلك الانسان الذي يحمل عليه
المدلول بهو هو فالاسم هو مدلول ذلك اللفظ لان الاسم يحمل على الشيء بهو هو
كما يقال هذا الايراد الزاي والياء والدال بل هو مدلول ذلك اللفظ فيتوهم
الواضع لذلك اللفظ مدلولا ثم يعين انه ذلك الشخص فلا بد من حمل
المواطاة بين الاسم والمسمى ففي المتن اثبت هذا بقوله م فان
الامور تسند الى اسم الشيء ولو كان هو لما صح ذلك س كما يقال زيد هذا
الشخص وكما يقال زيد جاء ولو كان الاسم هو اللفظ لما صح الاسناد فعلم
ان الاسم هو المدلول لا اللفظ م فعلم انه عين المسمى خارجا لا مفهوما س
فانه لايجب ان يكون مدلول ذلك في الوجود الخارجي بسبب الوضع م
واما اللفظ فيسمى بالتسمية س اعلم ان هنا اربعة امور آ التكلم ب الحاصل
بالتكلم وهو الحروف المركبة تركيبا مخصوصا فهذا يسمى بالتسمية ج مدلوله
وهو الاسم د الشخص المسمى م وهذا التحقيق يغنيك عن الاطناب
في هذا الباب س فان المتكلمين اطنبوا في هذه المسئلة غاية الاطناب
وفي هذه المسئلة خلاف المعتزلة فان عندهم الاسم غير المسمى فان

لقد اخذ علاء الدين محمد البخاري ما في رسالة صدر الدين القونوي الرسالة البغية والف رسالة مسماه بالفاضحة
ثم مصر القاهرة سنة اربع وثلثين وثمانمائة وبين ما في تلك الرسالة على فضاحته
عند تحقيقه ما لا يخفى على الناظرين
ابو عبد الله

مطلب
وقد وجدت رسالة مزخرفة في هذا الباب فحررت رسالة في ابطالها
مبداءه الحمد لله المتعال عما يقول الظالمون علوا كبيرا
فان فيها مباحث شريفة وبالله العصمة والتوفيق

قوله وقد اتخذ بعض جهال المتصوفة اقول ان الخبر
لا يخفى ان الامام الغزالي الحجة الاسلام
ذهب الى الوجود المطلق وكذا الشيخ محي الدين
ابن العربي حققه في مؤلفاته والسيما في الفتوحات
المكية وكذا تلميذه صدر الدين القونوي في مصنفاته
والسيما في المفتاح والنصوص وكذا تلامذته
مثل الشيخ الفرغاني في شرح التائية والشيخ
الجندي في شرح الفصوص والشيخ ابراهيم
العراقي في اللمعات وغيرهم من المحققين
حتى ذهب اليه المحقق العلامة الرازي في المحاكمات
واما الرسائل فلا تحصى كرسالة سعيد المحققين
ورسالة ... ورسالة صاحب الخافية
وغيرها ولم اطلع على رسالة صاحب التعديل
حتى اعرف ... غاية التعديل ابو عبد الله ... جار الله

ما الاسم عندهم هو اللفظ ولا شك ان الاسم لو كان هو اللفظ لكان غير المسمى لكن غلطوا في ان الاسم هو اللفظ بل يجب ان يكون مدلول اللفظ على ما حققناه م فاذا قلنا الله واحد فمعنى اللفظ المبنى عن المشتق منه هو الاسم والمدلول هو المسمى والله اعلم

فصل الواجب تعالى يسلب عنه امور ويوصف بامور فالصفة امر تابع للذات قائم بها ويراد منه ثابت لها فلا يعم السلبية س انما قال تابع للذات ولم يقتصر على قوله قائم بها لان الصورة قائمة بالمحل لكنها غير تابعة لها لان المحل يتقوم بالصورة ولما كان القيام بالذات والثبوت لها مترادفين والثبوت عندنا هو الوجود لا يعم السلبية م وان عرفت بحيث يعمها فلا مشاحة ولا يتوهم ان الجلال سلبي والاكرام ثبوتي س فان البعض قد توهم ذلك م لان كمال الذات بحيث يتعالى عن العدم لا يكون عدميا ولا زائدا على الذات ولزوم السلبيات لا يجعله عدميا فمنها س اى من السلبيات م عدم التركب لئلا يحتاج الى شيء وهو الجزء وعدم جزئية لشيء لانه ان لم يستتبع احد الجزئين الآخر فلا بد من جامع يوحدهما فلا شيء منهما بواجب وكذا ان استتبع كل صاحبه واما ان استتبع احدهما فقط فلا تركب لان احدهما ذات والآخر صفة وعدم كونه في محل او حيز س اى من السلبيات هذا وقد ذكر كلمة او في قوله او حيز لان او لاحدهما وعدم احد الشيئين يراد به عدم كل واحد ليكون نقيضا للاثبات كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا والمحل ما يحل فيه العرض او الصورة والحيز الفراغ المتوهم للشيء المشغول به م لانه ان كان من شان حقيقته ان يكون في احدهما احتاج اليه والا امتنع كونه فيه فلا يكون عرضا س لاحتياجه الى المحل م ولا جسما وجوهرا فردا س لاحتياجهما الى الحيز م ولا في الجهة لان ما في الجهة متحيز ومنها عدم محلية للحوادث اى لا يحدث له صفة ولا يزول عنه لانه ان كان من شان حقيقته الاتصاف بها فهي قديمة غير زائلة س لان ذاته تكون موجبة لها م والا امتنع قيامها بها س لانها ممكنة فتحتاج الى مؤثر والمؤثر ليس ذاته فيكون منفصلا وسيأتي في الاسئلة المتصلة بها امتناع ذلك م فتنزه عن الاتحاد بشيء س لان الاتحاد يكون حادثا وايضا سيأتي في مباحث الاعراض ان اتحاد الاثنين محال م وعن الاعراض النفسانية كالالم والحزن والسرور ونحوها اما الغضب فيراد به ما يليق بذاته س فان الاتصاف بالغضب

قد جاء

قد جاء في القرآن قال تعالى وغضب الله عليه فيجب حمله على ما يليق بذاته كارادة العقوبة وانزال العذاب م ومنها انه لا يحتاج في شيء من صفاته الى منفصل وهذا ما قيل انه واجب من جميع جهاته لان صفاته صفات كمال فيلزم استكمال بالغير وقد قيد بالحقيقية احترازا عن الاضافية كالمعية مثلا قلت الاضافية غير الاضافة فالاحتياج في تلك ممتنع لان في هذه س الصفة الاضافية صفة قائمة بذاته تنشأ منها الاضافة كالتكوين وهو الذي من شانه ان يوجد الشيء البتة في وقت اراد ان يوجده وهو قديم على ما يأتي في مباحث صفات الافعال فلا يكون محتاجا الى الغير في الصفات الاضافية لئلا يكون مستكملا بالغير لكن لا امتناع في الاحتياج الى غيره في نفس الاضافات فان الله تعالى قبل الحوادث ومعها وبعدها فصدق هذه المفهومات يتوقف على الغير ثم اعلم ان معنى الاحتياج الى الغير في الغير نفس الاضافات ان الاضافات يحتاج الى الغير لا انه تعالى يحتاج فمعية للحوادث يتوقف على الغير لا ذاته وان توهم ان الاضافية ان كانت كمالا وهي يتوقف على الغير يلزم الاستكمال بالغير اقول سيأتي في مسئلة علم الله تعالى قوله واما الاستكمال بالغير فلا يتحقق الا ان يكون الغير مؤثرا فالكمال هو اتصافه بالصفة الكلية لا وجود جزئياتها واثارها اذ لو كانت لكان ايجاده الشيء استكمالا به م ومنها انه لا شريك له الحجة المبنية على القدرة انه ان لم يتصف بانه ان شاء ان يخلق زيدا في هذا الزمان مستبدا خلقه لا يكون قادرا وان اتصف فالآخر لا يتصف به اذ لو اتصفا امتنع ان يخلق كل كما شاء س لان كل واحد اتصف بانه ان شاء ان يخلقه في هذا الزمان مستبدا خلقه ولا شك ان خلق كل واحد مستبدا لا يمكن م فيلزم العجز س ثم عطف على قوله على القدرة قوله م وعلى كون حقيقة نفس مفهوم الواجب انه لا بد له من تعين لا ينفك عنه فالتعين لا يكون علة للواجب ولا معلولا لمنفصل فان كان معلولا للواجب لانه واجب يكون واحدا وهو المطلوب س لان مفهوم الواجب اذا كان علة للتعين المخصوص فكلما وجد مفهوم الواجب يوجد ذلك التعين فيكون واحدا م او لانه واجب مخصوص فخصوصيته ان كان لذلك التعين دار او لغيره تسلسل س فان الخصوصية لا يكون علة للواجب ولا معلولا لمنفصل فان كان معلولا للواجب من حيث انه واجب يكون واحدا او لانه واجب مخصوص

فيتكلم في تلك الخصوصية وهكذا الى غير النهاية ولم يذكر القسم الآخر وهو ان
لا يكون التعين علة للواجب ولا معلولا لمنفصل ولا للواجب من حيث هو
الواجب ولا للواجب المخصوص لانه ح يمكن انفكاك احدهما عن الآخر وهذا
الدليل مبني على ان حقيقته هي نفس مفهوم الواجب فان قوله فان كان معلولا للواجب
لانه واجب يكون واحدا انما يصح ان لو كان حقيقته نفس مفهوم الواجب فبقي
القسم الآخر وهو ان يكون تعين كل معلول ماهية المخصوصة لكن ماهيته
لا يكون نفس مفهوم الواجب فلا يلزم من هذا كون الواجب واحدا م
وفي الصحايف ان تعينه ان هذا ان كان نفس الواجب من حيث هو او لازماله
كان واحدا وان لم يكن صح انفكاكه عنه لذاته فلا بد من شيء آخر يوجب اتصاله به
فان كان منفصلا يلزم الاحتياج الى منفصل وان كان متصلا فان كان لازما
للواجب من حيث هو ثبت المطلوب وان لم يكن فكما ذكر س يعني صح
انفكاكه عنه فلا بد من شيء آخر فيلزم التسلسل م ومن العجب انه زيف
حجة الفلاسفة بانها مبنية على كون الوجوب نفس حقيقته وغفل ان هذا
وارد على حجته فالانحصار في هذه الاقسام هو على تقدير كون حقيقته
او لازماله وحقيقة كل مباينة لحقيقة الآخر ولا يقال ان الوجوب ليس نفس
الماهية بل الواجب كذلك س قد قيل على حجة الفلاسفة انها مبنية على
ان الوجوب نفس ماهية الواجب ومعلوم انه ليس كذلك وقال الامام نصير
الدين ان الفاضل الشارح قال هذه الحجة مبنية على ان كل واحد من الوجوب
والتعين امر ثبوتي ثم اطنب الكلام في الاحتجاج على كونهما سلبيين
و ان الاشتغال بذلك غير نافع ولا ضار والشيخ لم يتكلم في الوجوب بل تكلم في
الواجب الذي لا يمكن ان يقال سلبي فالقول بهذا من اخذة لفظية غير مشتمل على
تحقيق معنوي فاعلم ان ماهية الشيء وحقيقته يمكن ان يراد بها الحقيقة
المحمولة عليه مواطاة كالحيوان الناطق للانسان ويمكن ان يراد بها ما
يفهم بياء النسبة كالحيوانية والناطقية للانسان فما قيل هذه الحجة مبنية
على كون الوجوب نفس ماهية الواجب ان اريد بالماهية المعنى الثاني يراد
بالوجوب نفس مفهوم الوجوب وان اريد المعنى الاول يراد بالوجوب
الواجب مجازا فما قال الامام نصير الدين ان الاشتغال بذلك غير نافع ولا ضار
غير صحيح لان الوجوب ان كان امرا سلبيا فمفهوم الواجب يكون سلبيا لان
الكلام في مفهوم الواجب لا فيما يصدق عليه الواجب فلهذا قال في المتن
م لان الواجب ان كان نفس ماهية فالوجوب معنى يحل في المحل فيصير به الواجب
واجبا فلا يكون عرضا زائدا بل صورة وان كان الواجب خاصة او عرضا عاما

كان

كان الوجوب عرضا يقوم بالمحل س هذا بيان انه لا يمكن ان يكون مفهوم
الواجب نفس حقيقة الباري تعالى مع ان الوجوب يكون امرا سلبيا
او امرا اعتباريا عقليا لان مفهوم الواجب اذا كان نفس حقيقة
الباري كان الوجوب معنى يقوم بالمحل فيصير المحل به واجبا فالوجوب
يكون صورة لا عرضا زائدا على المحل لكنه ليس صورة لكونه سلبيا او
اعتباريا واذا لم يكن الوجوب صورة لا يكون مفهوم الواجب
حقيقة الباري تعالى وان كان مفهوم الواجب خاصة او عرضا عاما
فعلى هذا التقدير يكون الوجوب صفة زائدة على المحل قائمة به بعد ان
يكون المحل متقوما م وما سنح لي لو وجد الهان امتنع اشتراكهما في
الحقيقة لان التعين لا يكون علة لها الى آخره س اي التعين لا يكون
علة لحقيقة الواجب ولا معلولا لحقيقة الواجب لان حقيقة الواجب
مشتركة وهي علة للتعين المخصوص فكلما وجدت حقيقة الواجب
يوجد ذلك التعين فيكون واحدا على تقدير وجود الالهين ولا يكون
التعين معلولا لمنفصل م وفي جزئها س اي امتنع اشتراكهما في جزء
الحقيقة م لئلا يتركب وتباينهما س عطف على اشتراكهما م اذ يلزم
اشتراكهما في خواص الالهية مع التباين في الماهية س فان خواص
الالهية كالعلم والصورة عندنا والايجاب بالذات عند الفلاسفة
وغير ذلك من صفات الكمال م وهو محال لان منها صفات حقيقية
كالعلم مثلا فالقائم بكل منهما يكون واحدا بالشخص فحقيقة كل منهما
ان اوجب نفس حقيقة العلم فقيام رجحان بلا مرجح وان اوجب هذا
المعين وهو انما يتعين ويختلف بعد قيامه بالمحل اما عند الايجاب
فالايجاب هذا رجحان بلا مرجح ولان خواص الالهية تكون مشتركة بينهما فيكون
ذات كل علة لها ولا بد من المناسبة بين العلة والمعلول فان ناسب
ذات هذا لا يناسب ذات ذلك لتباينهما واما ما عدا السلبيات
فاما صفات حقيقية ويسمى صفات الذات او اضافية ويسمى صفات
الفعل كالتكوين ونحوه واما محض الاضافة كالقبلية والمعية فلا يسمى
صفات لعدم قيامها بالذات س لما مر ان القيام بالذات والثبوت
لها مترادفان والثبوت عندنا هو الوجود م ثم الفرار من ان يكون
الواجب فاعلا وقابلا دعا بعض الناس الى نفي الصفات حتى قال بعضهم
وهم قدماء الفلاسفة انه غير عالم وتحاشى بعضهم عن شناعة هذا كالمتاخرين
والمعتزلة فقالوا انه عالم بالذات اي حقيقته نفس مفهوم انه عالم واما

المثبتون فمنهم القائل بان الصفات مغايرة للذات قائمة بها قيام العرض
بمحله والذات فاعل والاثر وهو الصفة قابل وان عني به العلة القابلية فلا احتياج
اليها منفصلة عنها والا لا يوجد من الواجب اثر س قال قدماء الفلاسفة انه
ان اتصف بصفة يكون فاعلا وقابلا معا لان الصفة ممكنة فلا بد لها من مؤثر
وهو الفاعل ثم المتصف بالصفة قابل لها فيكون ذات الواجب فاعلا
وقابلا وهو محال لان جهة الفاعلية تقتضي كون المفعول بالفعل فجهة القابلية
لا تقتضي ذلك بل تقتضي كونه بالقوة والواحد الحقيقي لا يمكن ان يكون
فيه الجهتان المختلفتان فاجاب مثبتوا الصفات بانه ان اريد بالقابل
ما يقبل التاثير فالقابل هو الاثر فلا يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا وان
اريد بالقابل العلة القابلية اى المادية لا نسلم احتياج كل ممكن الى علة
قابلية لانه لو احتاج لا يوجد من الواجب اثر لان الاثر الاول لا يحتاج
الى ذلك والا لا يكون اول الاثار م ومنهم القائل بانها لا عينه ولا غيره
وفيه بحثان لفظي وهو ان غير الشيء امر ينفك عنه لان من رأى او عرف
زيدا فقط ان قال رأيت او عرفت غيره او قال ما رأيت او ما عرفت
غيره لا يصدق في ذلك ولا يكذب في هذا باعتبار رؤية رأسه او معرفة
صفاته س اراد ان يبين ان اجزاء الشيء وصفاته لا يطلق عليها
لفظ الغير فانه من رأى زيدا فقط او عرف زيدا فقط ان قال رأيت
او عرفت غير زيد لا يصدق في هذا القول باعتبار رؤية رأسه او معرفة
صفاته ولو كان رأسه او صفاته غيره يجب ان يصدق في هذا والواقع
بخلافه وان قال ما رأيت او ما عرفت غيره لا يكذب في هذا القول ولو
كان الرأس والصفات غيرا لكذب فيه ثم عطف على قوله لفظي قوله م
ومعنوي وهو انه يوصف بالعلم والتاثير في العالم ونحوهما فلو كان ذاته نفس
مفهوم واحد منهما لا يكون نفس مفهوم الآخر ولا يلزم وماله اذ لا عينية
ولا لزوم بينهما وليس شيء منها داخلا فيه ولا قائم به لا قيام الوجود
والحيوانية والناطقية بالانسان ولا قيام العرض بمحله بل بينهما
الاختلاف في المفهوم عقلا والاتحاد في الوجود خارجا واما صفات
الذات فمنها القدرة وهي كون الفاعل بحيث ان شاء فعل مع تمكنه
من الترك والفاعل بهذه الصفة فاعل باختيار واثره حادث وعند
الفلاسفة الواجب موجب بالذات اي اثره لازم لذاته فائض منها
كالضوء من الشمس فيكون قديما ثم الاجسام الحادثة مستندة اليه
على سبيل الوجوب بتوسط حوادث غير قارة لا اول لها لنا ما سبق ان

القدم

اى الصفة

قوله وفيه بحثان ... هذا القائل بحث ... وقد كان ... على الشوارد فيه ... فليطلب منها ان كان ... لذلك

القدم غني عن الموجد ووجوب المناسبة بين العلة الموجبة والمعلول ولا
مناسبة بينه وبين الممكنات وايضا لا يستند اليه وجود زيد على
سبيل الوجوب لان علته الموجبة المقارنة له اما موجودات محضة
فيلزم قدمه لاستناده الى الواجب على سبيل الوجوب س اعلم انه
لا يمكن ان يكون للحوادث التي لا اول لها مدخل في العلة على هذا التقدير
لانه لو كان لها مدخل لكان عدم السابق شرطا لوجود اللاحق فيكون
مركبة من الوجود والعدم والتقدير تقدير ان العلة هي الموجودات
المحضة م او هي مع مقدمات و ح كلما وجد جميع موجودات يفتقر
اليها زيد مقارنة له يجب وجود زيد من غير توقف على عدم امر
اذ لو توقف على عدم عمرو مثلا فهو عدمه الذي بعد وجوده س لان
عدمه الذي قبل وجوده قديم والموجودات التي يتوقف عليها وجود
زيد مستندة الى الواجب مستندة على سبيل الوجوب فان كان
علة وجود زيد موجودات مستندة الى الواجب مع عدم قديم
كان زيد قديما لكنه حادث فيكون عدم عمرو الذي يفتقر اليه زيد عدم
عمرو الذي هو بعد وجوده م فهو س اى عمرو م انما يعدم بارتفاع امر
من علة وجوده او بقائه فهو اما ارتفاع الوجود فقط من غير ان يكون
لارتفاع العدم فيه مدخل وهو محال لاستناده الى الواجب وجوبا
س اى لاستناد الوجود فقط من غير ان يكون للعدم فيه مدخل
الى الواجب على سبيل الوجوب فلا يمكن ارتفاع علة عمرو بارتفاع
الوجود فقط فاذا لم يرتفع عمرو ولا يوجد زيد وبحثنا في زيد الموجود
م او له فيه مدخل س اى لارتفاع العدم في ارتفاع علة وجود عمرو
مدخل م وارتفاع العدم وجود وهو وجود بكر مثلا فوجود زيد يتوقف
على عدم عمرو وعدم عمرو على وجود بكر موجودات يفتقر اليها زيد
موجوده فعلى هذا التقدير لو توقف وجود زيد على عدم عمرو فلزم
توقفه على وجود عمرو فلا يكون المفروض الجميع هذا خلف س فان
ثبت الشرطية وهي كلما وجد جميع موجودات يفتقر اليها زيد يجب
وجود زيد من غير توقف على عدم م فعدم زيد لم يكن الا بعدم
شيء من تلك الموجودات وهلم جرا الى الواجب س فانه اذا
صدقت الشرطية المذكورة يلزمها بحكم عكس النقيض كلما عدم
زيد لا يوجد شيء من الموجودات التي يفتقر اليها زيد لانه لو وجد
جميعها يجب وجود زيد فاذا لزم هذه القضية فعدم شيء من تلك

العلة

الموجودات لايكون الا بعدم شيء من الموجودات التي يفتقر اليها
ذلك الشيء ضرورة انه لو وجد جميعها لوجد ذلك الشيء لما مر وهكذا
وهكذا الى الواجب فيلزم عدم الواجب هذا خلف فان قلت
لاشك ان العلة التامة للشيء مركبة من الموجودات والمعدومات
كعدم المانع وايضا عدم السابق قد يكون معدا لوجود اللاحق
والشرطية المذكورة توجب ان العلة التامة هي الموجودات فقط
قلت الشرطية المذكورة لم توجب ذلك بل اوجبت انه كلما وجدت
جميع الموجودات المفتقر اليها يجب وجود المعلول بان يكون جميع
تلك الموجودات مستلزما للاعدام التي لها مدخل في العلة التامة
كعدم المانع وعدم الحركة السابقة المعد لوجود اللاحق م فان قلت قوله
محال لاستناده الى الواجب ممنوع وكذا قوله وهلم جرا الى الواجب
فانه قد يرتفع لامتناع بقائه لكونه غير قار الذات كالزمان والحركة
مثلا س اي قوله وذا محال لاستناده الى الواجب جعل استناده
الى الواجب علة لاستحالة ارتفاعه فيمنع هذا فانه قد يكون مستندا
الى الواجب وجوبا ومع ذلك لايمتنع ارتفاعه بان يكون شيئا يمتنع
بقاؤه بان يكون غير قار الذات وقوله وهلم جرا الى الواجب ممنوع
ايضا اي لانم ان ارتفاعه يكون بعدم شيء من الموجودات المفتقر اليها
وهكذا الى ان ينتهي الى الواجب فيلزم ارتفاع الواجب بل يكون
ارتفاعه بسبب امتناع بقائه لكونه غير قار الذات م قلت اما
الزمان على تقدير وجوده ماهية على زعمهم فهو امتداد متشابه لايختص
بعضه بانه علة لوجود عمرو والحركة لايبعد ان يكون كذا الا انه يختلف
بها الاوضاع لكن اذا وجد كون في مكان او وضع فيعدم فيحدث
كون في مكان آخر او يحدث وضع آخر فيتصور الحركة فالكون او الوضع
الاول ممكن البقاء فان كان مستندا الى الواجب وجوبا يجب
بقاؤه فلا يحدث حركة اصلا فالماهية الغير القارة لايكون اثر الموجب
فالذات التي يمتنع زوالها كيف يوجب اثرا يجب زواله س فان قيل
الذات يكون علة لمطلق الحركة وهو امر سرمدي وان كان افراده
بحيث يجب زوالها قلنا ماهية الحركة ليست ماهية محققة والا
لم يكن طبيعة المطلق مخالفة لطبيعة الافراد بل هي ماهية اعتبارية
ركبها العقل من حدوث كون ثم عدمه وحدوث كون آخر فان قيل يمكن
ان يكون المطلق باقيا بتجدد الافراد مع ان الافراد لايكون باقية قلنا

نعم

نعم لكن لايمكن ان يكون في طبيعة الافراد امتناع يكون على نهج واحد في الامكان
والامتناع وهنا طبيعة كل فرد يقتضي عدم البقاء فلا يكون للمطلق طبيعة
نوعية موجودة تحتها افراد فلا يكون المطلق معلول الموجب ولا افراده
ايضا لامتناع بقائها م فهذا البرهان تم على تقدير ان لاواسطة بين
الوجود والعدم اما على تقدير الواسطة فيقرر هكذا س اعلم ان على تقدير
الواسطة يمكن ان يكون من الامور التي لايكون موجودة ولا معدومة كالاضافات
داخلة في العلة فيجب ان يقرر هكذا م ان العلة المقارنة لوجود زيد
ان كانت موجودات محضة او هي مع اضافيات مستندة اليه س
اي الى الواجب م وجوبا يلزم قدمه وان كانت هي س اي الموجودات
والاضافيات المذكورة م مع معدومات فهذه الشرطية صادقة وهي
انه كلما وجدت تلك الموجودات وثبتت تلك الاضافيات يجب
وجود زيد من غير توقف على عدم امر اذ لو توقف على عدم موجود امر اضافي
فعدمه يكون ارتفاع علته فذلك اما ارتفاع موجود او اضافي بلا مدخل
لارتفاع العدم وذا محال لاستناده الى الواجب اوله مدخل وجود امر او
ثبوت اضافي فلا يكون المفروض جميعا هف س هذا برهان في غاية المتانة
تفردت به على كون الواجب فاعلا مختارا م ولانه لو كان موجبا لكان الفلك
بسيطا واللازم منتف لان بعض اجزائه لطيف لايقبل الضوء وبعضه كثيف
يقبله كالكواكب ولا يمكن اسناد هذا الى الحركات اذ ليست قبل وجود
الكواكب فان قلت لم لايجوز ان يكون الموجب علة لفاعل مختار يخلق
الاشياء الحادثة قلت العلية تقتضي شدة المناسبة فالممكن الذي فرض
مختارا ان لم يمكن كونه موجبا كان بعيد المناسبة بعلته وان امكن فان
كان موجبا لكان اشد مناسبة بها فلا يفيض من الموجب الا الموجب س
اعلم ان العلل عند الفلاسفة ليست الا موجبة وانما يصدر عنها الامور
الحادثة بتوسط حوادث لا اول لها بان يكون عدمه السابق معدا لوجود
اللاحق والبرهان المذكور قد نفى هذا بان العلة المقارنة لايكون مركبة من
موجودات ومعدومات فمذهب الفلاسفة بطل بالكلية لكن بقي احتمال
آخر وهو ان يصدر من الموجب فاعل مختار يوجد الامور الحادثة على سبيل
الاختيار فاجيبت عن هذا الاحتمال وان لم يكن مذهب احد ليكون البرهان
على كون الواجب فاعلا مختارا تاما فان قلت قوله وان امكن فان كان
موجبا كان اشد مناسبة مسلم لكن يمكن ان يمتنع صدور الموجب في
ذلك المرتبة لكون الموجب اشرف من المختار قلت لايمتنع في المراتب الاخيرة

مطلب هذا برهان في غاية المتانة تفردت به على كون الواجب فاعلا مختار

من سلسلة الموجودات صدور الموجب كالنار مثلا فانها علة للاحراق
على سبيل الايجاب ونحن لانم ان الايجاب اشرف من الاختيار بل العكس
ليكون صدور المختار منبئا عن العلم والحكمة ونحوها فعلم ان في المراتب الاخيرة
يمكن صدور المختار كالانسان والموجب كالنار ولاشك ان الموجب
اشد مناسبة بالموجب والعلة الموجبة تقتضي المناسبة والا لايلزم
من موجب وجود العلة وجود المعلول فان قلت لانسلم ان العلية توجب
المناسبة اذ لامناسبة بين النار والاحراق قلت معنى الاحراق ان
يجعل الصورة النارية للاشياء المناسبة لها على طبيعتها ومن ضرورية
خلع بعض الاجزاء الارضية صورتها فالحاصل انه لابد من خصوصية بينهما
لئلا يكون صدوره رجحانا بلا مرجح م لهم وجوه آ جميع لابد منه في التاثير
ان كان في الازل فالاثر قديم وان لم يكن لايوجد بنفسه ولا بالتاثير لان الكلام
يعود فيه قلنا كان وكل التاثير هو الايجاد وهو لايكون الا للمعدوم ب لو لم يكن
موجبا لكان اثره حادثا فكان عاطلا عن الجود فيما لم يزل قلنا لابل كان فيما
لم يزل مقدرا لما يفعله فيما لايزال ثم التفرد بالوجود ليس نقصا لانه يلايم
صفة العز والجلال كما ان ضده يلايم صفة الجود والاكرام وقدم الاول
تقدم الوحدة على الكثرة ثم كمال الوجود الاخراج من العدم الى الوجود
والايجاب بمعزل عنه لذلك ولعدم الاختيار س اي كمال الجود ان يجعل
المعدوم موجودا والايجاب تاثير في حال البقاء وذلك اكمل من هذا
فلا يكون في الايجاب كمال الجود ولذلك المعنى وايضا لعدم الاختيار فانه اذا
لم يوجد الاختيار لايطلق الجود فلا يقال الشمس جواد بالضوء م على انه س اي
الايجاب م يوجب غنى بعض الممكنات عنه س اذ المفارقات لاتقبل
الفناء والافلاك الخرق عندكم فلا احتياج في البقاء ولا في الابتداء لعدمها
والخلاء ممتنع بالذات عندكم فهيولى العالم واجب بالذات ثم تخصيص
العالم بوقت لايكون بارادة حادثة ولا قديمة اذ نسبتها الى كل الاوقات
فالتخصيص بوقت معين ترجيح بلا مرجح قلنا من شان الارادة ترجيح احد
المتساويين فالممتنع رجحان احدهما لا ترجيح احدهما س اعلم ان المشهور
بين الناس ان الترجيح بلا مرجح ~~بلا مرجح~~ باطل فالترجيح له معنيان احدهما
ان يراد بالترجيح نسبة الرجحان الى احد الشيئين اي القول برجحان
احدهما فذلك باطل بلا معنى يوجب الرجحان والثاني ان يراد به اثبات
الرجحان اي ايجاب العلة رجحان احد الطرفين ولاشك ان ايجاب
الرجحان بلا علة موجبة له لايتصور اذ النسبة بدون احد المنتسبين

غير متصور فالتخصيص بوقت معين لايكون ترجيحا بلا مرجح فان
المخصص مرجح م فلا يقال لم خصصت هذا كما يقال لم اوجب الذات هذا
او يكون التخصيص لمصلحة على القول بان افعاله معللة بالمصالح ثم اذا كان
قادرا في كل مايشاء ان يفعله يتمكن من فعله لئلا يلزم العجز فلا نقول انه غير
قادر على الممتنعات بمعنى انه ان شاء ان يفعلها لايتمكن من فعلها بل ان شاء
ان يفعلها لفعلها لكن مشيته اياها ممتنعة اذ ليس من شانه ان يشاءها
ثم القائلون بالايجاب قالوا الواحد الحقيقي لايصدر عنه الا الواحد من
جهة واحدة لان مصدريته لهذه غير مصدريته لذلك فهما ان كانا داخلين
فيه تركب والا كانا صادرين عنه فيعود في مصدريته لهما س اي مصدريته
لهذه المصدرية غير مصدريته لتلك فان كانتا داخلتين يلزم التركيب
وان كانتا خارجتين كانتا صادرتين عنه فلابد من مصدرية اخرى لتكل
كما مر ويتسلسل وفي التقسيم قد ذكر انهما ان كانتا داخلتين وخارجتين
ولم يذكر كونه عين ذات المصدر لان مصدريته هذا اذا كانت غير مصدريته
ذلك لايمكن ان يكونا عين الشيء الواحد فلم يذكر هذا القسم لظهوره
م فصل المصدرية من الاضافيات فتعددها لايوجب تعدد الذات س
هذا دليل على ان الواحد يمكن ان يصدر عنه اكثر من الواحد م فقال المولى نصير
الدين المراد هنا كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول لا الاضافة فان كانت
العلة علة لذاتها فهو ذاتها والا فهو حال لها س قال في شرح الاشارات ان
الصدور على معنيين احدهما امر اضافي يعرض العلة والمعلول من حيث يكونان
معا وكلامنا ليس فيه والثاني كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول
وهو بهذا المعنى متقدم على المعلول وكلامنا فيه وهو امر واحد ان كان المعلول
واحدا وذلك الامر قد يكون هو ذات العلة بعينها ان كانت العلة علة
لذاتها وقد يكون حالة تعرض لها ان كانت علة لا لذاتها بل بحسب حالة اخرى
اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر مختلفا ويلزم منه التكثر
في ذات العلة هذا عبارة شرح الاشارات فاجاب في المتن عن هذا القول
م فان عني بقوله ان كانت علة لذاتها نفس مفهوم انها علة فلانم ان
ذات الواجب كذا وان عني ان ذاتها يوجب كذا فلانم ان المصدرية
نفس الذات بل شيء لازم لها س ثم تعرض لابطال دليلهم فقال م ولا نعود
الكلام لان مصدريته لهما من الاعتباريات فينقطع التسلسل س اي ينقطع
الاعتبار م او هو فيها لايمتنع ثم ذلك الواحد لايكون جسما لتركبه ولا
احد جزئيه لافتقاره الى الاخر ولا النفس لتوقف فعلها على البدن فهو

العقل اى جوهر مجرد لا تعلق له بالبدن تعلق التدبير و التصرف فلاعتبارات
وجوبه بالغير و ماهيته و امكانه فتصدر عنه عقل وفلك ونفسه وجسمه ثم هذا
العقل كذلك الى العاشر و هو عقل فلك القمر فيصدر عنه هيولى العناصر
وصورها فتحصل عشرة عقول و تسعة افلاك و تسع نفوس لها و المبداء
الاول واحد من جميع الجهات فلا يصدر عنه الا الواحد بخلاف معلولاته
اقول جعله مؤثرا بهذه الجهات مجرد وهم لا برهان يدل عليها و لا قرآن يهدى
اليها و لا مناسبة بين هذه الجهات و بين اثارها و العقل من حيث
انه ممكن لا يقتضى وجود نفسه فكيف تقتضى وجود شئ آخر و لا يمتنع
اثبات الجهات فى الواجب لكونه موجودا واجبا و عالما و مؤثرا فقال
المولى نصير الدين فى شرح الاشارات انه الواجب لا يمكن فيه تعدد
الجهات فلا يصدر عنه الا الواحد بخلاف العقل و قال فى بعض تصانيفه
انه لا يصدر عنه بجهة واحدة فاذا صدر عنه شئ فباعتبار صدوره
عنه يصدر عنه شئ آخر فكانه احترز عن قلة الاضافة و كون العقل الكثير فيضا
منه الواجب فوقع فى كونه مستكملا بالغير مع دليلهم الوهمى ينفى هذا س
فان دليلهم المذكور ينفى صدور الاثنين عنه بجهتين م ثم لما كان اثر
الموجب قديما توسلوا الحوادث لا اول لها الى ايجاد المحدثات وجعلوا
انقضاء الحركة السابقة معدا الوجود اللاحق فان الموصل الى موضع معين
لا يمكن الا بقطع المسافات س اقول هذا انما يكون فى المختار فانه
اراد شيئا يوجد شرائطه لان الموجب فاتر ايجابه الشرائط مقدم فكل
ما اوجبه يمتنع زواله فلا يمكن قطع المسافة م و منها الارادة و هى صفة
بها تخصص الاشياء بخصوصياتها اذ لا بد لها من مخصص و ليس
الذات من حيث هى س اى نفس الذات ليست مخصصة لبطلان
القول بالموجب بالذات م بل بصفة لها و هى قديمة و الاحتياج الى
ارادة اخرى ثم التخصيص و هو الفعل الاختيارى غير قديم و لا يحتاج
الى تخصيص آخر بل الى منشائه س التخصيص هو جعل زيد وقت وجوده
مخصوصا بخصوصياته و هذا الجعل حادث و كذا جميع الافعال الاختيارية
و لا يحتاج هذا الفعل الى تخصيص آخر بل يحتاج الى منشاء قديم و هى
صفة قائمة بالذات بها يخصص الموجودات بخصوصياتها م
و منها العلم اى الادراك المطابق فان بديهة العقل تقتضى بان ابداع
هذه المبدعات و ابداع هذه الحكم و الخواص فى المصنوعات ممتنع
الا من العالم بالممتنعات لئلا يقصدها لا يشاءه و بالممكنات ليميز

بينها

بينها و يخلق منها ما شاءه و بالموجودات قبل وجودها علما جزئيا بانه
سيكون وقت كذا ليصدق ما شاءه فى وقت شاءه فيه و هو الذى
اودعه الحكم و المصالح و بعد وجودها علما جزئيا ايضا ليجعلها مطابقة
لما شاءه و انكره قدماء الفلاسفة لما مر من نفيهم الصفات و منافرتهم
وهم العلم بالجزئيات بطريق جزئى و هو العلم الزمانى بانه كان او كائن
او سيكون لان زيدا اذا وجد ثم عدم فان بقى علمه كان جهلا
و ان لم يبق تغير علمه و ان علم ان هذا سيكون فبعد كونه بقاء
الاول جهل و تبدله الى كان تغير و لان قولنا كان نسبة زمان الى زمان
القابل فالمنزه عن الكون فى الزمان لا يمكن الاشارة اليه بل
يعلم جميع موجودات العالم و هى جزئيات من حيث صدورها عنه
بلا وسط او بوسط مع جميع التشخصات من الامكنة و الازمنة و امتداد
ما بينهما من غير حكم بانها كانت او سيكون فيكون كلها لازما تصورها مشخصا
فى زمان و مكان معينين بلا حكم بوجوده و يمكن مثله فيها اقول انه عالم
دائما بان زيدا كائن فى وقت كذا ثم انتقاله من يكون الى كان غير مضر
اذ يصدق انه تعالى يكون فى وقت كذا ثم يصدق انه كان فى ذلك الوقت
و ايضا ما ذكروا من التغير فى العلم فهو فى التاثير الزم لان التاثير ليس
الا فى حال الوجود فتاثيره فيما لم يدم يتغير و كذا فيما دام على زعمهم لانه
يعطى فى كل زمان وجودا متجددا لئلا يلزم تحصيل الحاصل و ايضا اذا
كان علمه بالشئ عندهم لانه مؤثر فيه فاذا اثر فيه بلا وسط او به
يجب ان يعلم انه اثر فيه لئلا يكون كالنار فى الاحراق س فان ترتيب
الموجودات لما كان حاصلا منه بالتدريج يجب ان يعلم انه الترتيب الى اى
جزء وصل و اى شئ حصل منه و اى شئ لم يحصل فانه ان لم يعلم ذلك كان
تاثيره بغير شعور بمنزلة النار فى الاحراق فاذا كان مؤثرا فى وجود
زيد و لم يعلم انه زيدا وجد ام لا لا يكون عالما بتاثيره فاذا كان عالما
بالتاثير يجب ان يكون عالما بوجود الاثر ان تم التاثير و بعدمه ان لم يتم
م و قوله كان نسبة زمان الى زمان حاضر لا زمان هو ظرفه س اى
ظرف القابل و هذا جواب عما قالوا ان كان نسبة زمان الى زمان القابل
م فالاستغناء عنه لا يمنع الاشارة اليه س اعلم انه الله تعالى موجود
مع كل زمان و قبل زمان و بعد كل زمان و هذا ضرورى مع انه مستغن
عن الزمان ليس ظرفه فالاستغناء عنه لا ينافى الاشارة اليه اى
تعيينه بهذا او ذلك م ضابط قالوا تغير الاضافات لا يضر بل تغير

صفات متقررة فی الذات وهی اما لا یلزم منها اضافة کالحیوان او یلزم منها
فنی تغیر المضاف الیه ان لم یوجب تغیرها کالقدرة لا یمنع وصف الواجب
تعالی بها والا یمتنع کالعلم بالجزئیات فالقدرة علی رفع ما به مس لا تتغیر
بانعدام معین هو ما به مس فان الجزئی یتبع الکلی بخلاف العلم فانه لا یتبعه
ههنا بل یثبت مستقلا س ای فی القدرة یتبع الجزئی الکلی فانه الشخص اذا
کان قادرا علی رفع ما به مس فیتبعه هذه القدرة الکلیة یکون القدرة الجزئیة
ای القدرة علی رفع کل ما به مس معینة فان انعدم ما به مس معینة لا ینعدم
القدرة المعینة لکن فی العلم لا یتبع الجزئی الکلی ای لا یلزم من العلم الکلی
العلم بالجزئیات بل لا بد فی کل جزئی علم معین فاذا انعدم المعلوم الجزئی
ینعدم العلم الجزئی م اقول ما ینفی قیام الحوادث به انما ینفی ان اقتضی
مؤثرا منفصلا لا ان اقتضی محلا منفصلا س فان الدلیل الدال علی
انه لا یکون محلا للحوادث ای لا یحدث له صفة ولا یزول عنه صفة هو
ان الذات ان اقتضت تلک الصفة کانت دائمة وان لم یقتضی الذات
یحتاج الی مؤثر منفصل وهو محال فکل ما یقتضی مؤثرا منفصلا یمتنع
اتصافه به اما ما یقتضی محلا منفصلا ای محلا یتعلق الصفة القائمة
بالذات بذلک المحل فلا یمتنع اتصافه به فانه اذا کان موصوفا بانه کلما
وجد صوت فانه تعالی یسمع فاتصافه بهذه الصفة غیر ممتنع لانه لا یقتضی
مؤثرا منفصلا بل یقتضی وجود الصوت وهو محل تعلق تلک الصفة به
فالصفات الکلیة لا یحدث فیه ولا یزول م لان حدوثها یقتضی
ان یکون المؤثر منفصلا س واما العلم الجزئی کالسمع والبصر مثلا لا یقتضی
مؤثر المنفصل بل یحدث الجزئی لاتصاف ذاته بصفة کلیة وهی انه
بحیث اذا وجد شئ کذا یدرکه واما الاستکمال بالغیر فلا یتحقق الا ان
یکون الغیر مؤثرا فالکمال هو اتصافه بالصفة الکلیة لا وجود جزئیاتها
وآثارها اذ لو کان الکمال لکان وجود الشئ استکمالا به م انما قال هذا لان من
الدلائل النافیة لکونه محلا للحوادث انه یلزم الاستکمال بالغیر فنقول
انما یلزم ذلک ان لو کان الغیر مؤثرا فان الکمال هو اتصافه
بالصفات الکلیة بحیث یستتبع الجزئیات والآثار فان حدث
فیه صفة الکلیة یلزم الاستکمال بالغیر وصفة الخلق صفة کمال لا احداثه
وآثاره لانه ح یلزم الاستکمال بالآثار فههنا الکمال ان یکون بحیث
ان وجد شئ من المبصرات والمسموعات یراه او یسمع فان کان
موصوفا بهذه الصفة لکن لم یوجد مرئی او مسموع فذلک لا یکون

نقصانا ولو کان هذا نقصانا فکونه بحیث ان وجد ذلک لا یدرکه او غیر النقصان
م ومنها السمع والبصر ای کون الذات بحیث ان وجد ما یصح ان یسمع ویری
سمع ورأه لما مر انه یجب ان یعلم مطابقة ما خلقه للمشاهدة ولزوم قیام
الحوادث بذاته مر جوابه وهما صفتا کمال وضدهما نقصان فیثبتان علی
وجه یلیق به من غیر تأثر من المحسوس ووصول الهواء الحاصل للصوت الیه
والانطباع او خروج الشعاع اذ لیس هذه الامور حقیقتهما ولا بحیث
لا یوجدان بدونهما وشرطیته ما قیل انه شرط الرؤیة مدفوعة س وهی
ما یأتی فی مسئلة انه تعالی یری فی الآخرة م والاستقراء لا یفید القطع وقیاس
الواجب تعالی علی غیره باطل س یعنی شرطیة تلک الامور للرؤیة مبنیة علی الاستقراء
وهو لا یفید القطع وان لم یتمسک بالاستقراء بل یقال هذه الامور شرط
فی غیر الواجب فیکون فی الواجب شرطا ایضا قیاسا علی غیر الواجب
فهذا القیاس غیر صحیح ایضا لان الاشتراک فی العلة غیر معلوم فصفات
الله تعالی لا تقاس علی صفات الممکنات م ومنها الکلام فانا اذا تکلمنا
فههناک حروف واصوات ومعنی وضعت له ویسمی کلام النفس
کالطلب وایقاع النسبة الجزئیة واذا انشا وایضا مع ان الطلب
من الله تعالی یرجع الی الخبر بوصول الثواب او العقاب س هذا بیان ان
کلام الله تعالی واحد لیس بمنقسم علی الخبر والطلب فان الطلب
یرجع الی الخبر فمعنی الامر الایجابی انه ان فعل یصل الیه الثواب وان ترک
یصل الیه العقاب ومعنی النهی التحریمی انه ان فعل یصل الیه العقاب
م فکلام النفس غیر العلم اما فی الانشاءات فکامر واما فی الاخبارات
فلان ایقاع النسبة غیر ادراکها والبعض نفوه فنفیه عن المتکلم عناد
ونفی قدمه فی کلامه تعالی قول بمحلیته للحوادث المحوجة الی مؤثر منفصل
ونفی اطلاق الکلام علیه بحث لفظی س ای بعض الناس نفوا الکلام النفسی
وقالوا الکلام هو الحروف والاصوات لیس الا والنافون هم المعتزلة
والحنابلة فان عنوا بالنفی انه غیر حاصل للمتکلم فهذا محض عناد لان
العبارة تدل علی معنی قائم بالنفس فلا بد من القول بوجوده وان عنوا
بالنفی نفی قدمه اذا کان صفة الله تعالی ای یقولون کلام النفس موجود
لکن الکلام النفسی القائم بذات الله تعالی حادث فیلزم محلیته للحوادث
مع کونها محوجة الی مؤثر منفصل وهی محال وانما قلنا انه یلزم
ذلک لان هذه القضیة وهی انه اذا وجد زید وبلغ یجب علیه
کذلک لو لم یکن قائمة بذات الله تعالی فی الازل بل یکون حادثة فلا
یخلوا من ان یکون حدوثه متوقفا علی مؤثر منفصل او یکون متوقفا
علی وجود محل التعلق وهو زید وبلوغه او یکون متوقفا

على العلم بذلك والثانى باطل لان تلك الصفة الشرطية غير محتاجة
الى وجود الملزوم وكذا الثالث لانه قد سبق ان الله تعالى عالم بالموجودات
قبل وجودها فتعين الاول وقد سبق محليته للحوادث اذا كانت
محوجة الى مؤثر منفصل محال وان عنوا بنفى الكلام النفسى نفى اطلاق
الكلام عليه فذلك بحث لفظى والغرض ليس هذا بل الغرض ان
المعنى الذى نسميه كلاما نفسيا قائمة بذات الله تعالى وهو قديم م
فهو تعالى متكلم عندنا بقيام المعنى بذاته بشرط ارادة تركيب
عبارات تدل عليه اذ لولا هذه س اى الارادة المذكورة م لا
يطلق الكلام على المعنى واما عند النفاة س اى عند نفاة الكلام
النفسى م فعند الحنابلة لقيام الحروف والاصوات به مع
قدمها وبديهة العقل تبطله وعند البعض بخلقه اياها لا فى محل
فالغرض غنى عنه واما خلقها فى ذاته فممتنع س لما مر فى مسئلة
عدم محليته للحوادث ولان الحروف والاصوات لا تقوم
الا بالاجسام م وعند المعتزلة فى محل منفصل عنه فالمتكلم المحل
لا هو فيبطل ما قالوا انهم متفقون على انه متكلم اذ لا بد من قيام الكلام
بذاته تعالى وقيامها س اى الحروف والاصوات م بذاته ممتنع
وليس القيام الا المعنى المذكور س ذكر فى بعض الكتب ان
اهل الملل اتفقوا على انه تعالى متكلم لكن اختلفوا فى معنى كلامه
فقال فى المتن انه ما ذكر فى بعض الكتب ليس بحق لان كل من
ينفى كلام النفس لا بد ان ينفى ان الله تعالى متكلم لان الكلام
النفسى غير ثابت عندهم والحروف والاصوات لا يمكن
قيامها بذاته تعالى عندهم بالحقيقة فينفون كونه تعالى متكلما
وان كانوا فى اللفظ يثبتونه م على انه اطلق الكلام على ما فى الفؤاد
س انما قال هذا لان الخلاف ان كان لفظيا فى ان الكلام
هل يطلق على المعنى القائم بالنفس تمسك بقول الشاعر وهو
قوله ان الكلام لفى الفؤاد البيت م ومعنى قوله انا ارسلنا
نوحا يقدم ارساله عن بعثة محمد صلى الله عليه وسلم س هذا
جواب ما قالوا ان الكلام لو كان المعنى الازلى القائم بذاته كيف
يصح قوله ارسلنا نوحا م فالعبارة الدالة عليه الصادقة
فى زمان بعثته اللفظ الماضى فالمعتبر فى تركيب العبارة المعجزة
هذا الزمان ومرجع الامر والنهى س جواب عما قالوا
الكلام مشتمل على الامر والنهى فلو كان قديما يلزم الخطاب بلا مخاطب

كانه

كان قديما يلزم الخطاب بلا مخاطب م فالقائم بذاته تعالى ان زيدا اذا وجد وبلغ
يطلب منه هذا والقرآن كلام قديم اى معناه كذا ثم اظهر الله تعالى تركيبا عربيا
يدل عليه فى اللوح وهو موجود اثبت فيه صور الكائنات واحكامها ثم انزل الى
السماء الدنيا ثم نزل به الروح الامين على محمد عليه السلام على حسب الوقائع ثم امره
بوضع كل آية عقيب ما قبلها ومنها الحيوة وهى صفة يلزمها القدرة والعلم لامتناع
الصفات المذكورة بدونها ومنها انه تعالى يرى فى الدار الآخرة اى ينكشف ذاته
للقوة الباصرة كانكشاف البدر لها من غير لزوم ما يليق به كالجارحة والجهة ونحوهما
لانه وعد المؤمنين بقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وغير ذلك من الآيات
والاخبار س كقوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه وقوله يظنون انهم ملاقوا
ربهم وقوله عليه السلام سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر م والعقل لا
يرى ما يختلف حقائقها كالجسم والضوء واللون والطول والقصر فيمكن
ان يكون له حقيقة مرئية غير ما ذكر ويعطى الباصرة قوة ينكشف ذاته
لها وقوله لا تدركه الابصار يحمل على سلب العموم او على نفيها فى الدنيا او بمجرد
هذه القوة وما قيل ان لها ثمانية شروط سلامة الحاسة وكون المرئى بحيث يجوز
والمقابلة وعدم القرب القريب والبعد البعيد واللطافة والصغر والحجاب فمبنية
على الاستقراء وايضا لا يقاس امور الآخرة بامور الدنيا وقد جعل الاشعرى
البقاء من الصفات والصحيح انه الوجود المستمر فليس زائدا على الذات غير منحصرة
فيما ذكر كالمحبة وغيرها س هذا دليل على انه موصوف بالمحبة م واما صفات
الافعال وهى عند البعض نفس الافعال وعندنا لا بل منشأها ومنها التكوين
وهو عندهم س اى عند البعض الذين قالوا انها نفس الافعال م الامر الاضافى
الحادث فى قولنا اوجد الله زيدا وقت كذا وهو جعل المعدوم موجودا ثم البعض
هؤلاء قال انه معدوم والا احتاج الى تكوين آخر وتسلسل اذ لا واسطة بين
كون الشئ موجودا او معدوما فلو لم يكن معدوما كان موجودا فيحتاج الى تكوين
آخر فاجاب الآخرون انه خرج عما كان عليه من العدم وهو انه لم يوجد فهو موجود
س اى خرج التكوين عن العدم الاصلى اذ قبل وجود زيد كان صادقا ان الله
لم يوجده لم يكن ذلك صادقا فالايجاد خرج عن العدم الاصلى فلم يبق معدوما
فيكون موجودا لعدم الواسطة م ثم تكوين التكوين عينه فلا يتسلسل س جواب
عما قال الطائفة الاولى انه يحتاج الى تكوين آخر فيتسلسل م وقد عرفت ما فيه
س اى التكوين لكونه موجودا حادثا يحتاج الى التكوين ولا يمكن ان يكون نفسه
لان المحتاج غير المحتاج اليه ولا يمكن ان يقال لا نم انه يحتاج الى التكوين بل يحتاج الى
التكوين كل حادث لا يكون تكوينا اما هو فلا لانا نقول لو لم يكن محتاجا لكان واجبا

بمحبتها لا لا لنا

ثم صفات الذات

كالكبرياء والعظمة والحكمة والصبر ونحوه س

م لانه كامل وشانه ان يحب الكمال

س اى لا واسطة

صفات الافعال

الوجود لكن الحادث لايكون واجباً واذا كان محتاجاً لايحتاج الى نفسه لانه يلزم
تقدم الشئ على نفسه م ثم هولاء س اى القائلون بانه موجود حادث م تفرقوا
فقال الكرامية هذا الحادث صفة الله تعالى والآخرون نزهوه عن ذلك ثم قيل لابد
له من محل فمحله الاثر فقيل يلزم تقدم الاثر على تكوينه فهو عينه فقيل البديهة تكذب
هذا فقولا في محل فالقائل به خاف الميزاب فاوقع نفسه في البحر س اى الطايفة الاولى
نزهوه عن ان يكون التكوين الحادث صفة له اختلفوا فقال بعضهم لابد له من محل
ومحله ليس هو المؤثر فيكون محله الاثر وهو قول ابى الهذيل من المعتزلة فقيل عليه
يلزم على هذا تقدم الاثر على تكوينه فلا يكون محله الاثر بل يكون عينه وهذا منقول
عن الاشعرى فقيل عليه بديهة تكذب هذا فيكون لا في محل وهو قول ابن الراوندي وبشر بن
ن بديهة العقل ح
المعتمر فقال في المتن ان القائل بهذا خاف الميزاب فاوقع نفسه في البحر وذلك لان
وجود العرض بلا محل اشد استحالة مما احترز عنه وهو كونه عين الاثر لان هذا القول
يمكن ان يأول فيراد به اى المصدر كما ان له تعلقاً بالفاعل له تعلق بالمفعول كما يقال
خلق الله تعالى العالم يقال على بناء المجهول خلق العالم خلقاً فالمراد به كونه مخلوقاً ثم قوله
كونه مخلوقاً عين المخلوق اى ليس جزءاً له ولا قائماً به بعد كون الذات ذاتاً بل كونه
مخلوقاً نفس كونه تلك الذات ذاتاً فان كونه مخلوقاً هو نفس وجود الحادث وقد
مر ان الوجود نفس الماهية بالتأويل المذكور هذا غاية تصحيح قول الاشعرى لكن اقيم
الدليل على انه لابد من صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى يوجد به الكائنات لان تأثير
ن فلا يكون نفس الاثر م فالمذكورة نفته معنى قديماً زائداً على القدرة يوجد به الكائنات ح
الاثر عليه ان كان على سبيل الصحة فهو القدرة او على سبيل الوجوب يلزم الايجاب
بالذات لانه لما كان قديماً كان الذات موجبة له ثم هو موجب للاثر فالذات موجبة
للاثر س لان موجب الموجب موجب م والفلاسفة اثبتوه س اى معنى زائداً على
القدرة يوجد به الكائنات اعلم ان القدرة ان فسرت بما ذكرنا وهو كون الفاعل بحيث
ان شاء فعل مع تمكنه من الترك فمعنى ان التكوين زائد على القدرة انه غير القدرة
لان القدرة ثابتة ومع هذا يثبت معنى زائد وهو التكوين فان القدرة بهذا المعنى
غير ثابتة عندهم وان فسر القدرة بكونه بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك فالفلاسفة
يقولون ان القدرة بهذا المعنى صادقة على الايجاب لان الموجب يصدق عليه انه
ان شاء فعل ويصدق عليه انه ان شاء ترك لكنه لم يشأ الترك فالشرطية لا
يشترط لصدقها وجود الملزوم فعلى هذا معنى ان التكوين زائد على القدرة هو ان القدرة
ثابتة مع ثبوتها يثبت معنى آخر وهو التكوين م وعبروا عنه بالمصدرية وقالوا هو
عين المصدر اى لا داخل ولا زائد حذراً من التركيب والتسلسل س اى ان كان
داخلاً يلزم التركيب وان كان زائداً يكون صادراً عنه فلابد من مصدرية ثم هكذا فيلزم
التسلسل م وقد مر مع بيان بطلانه س فانه قد مر انه يمتنع ان يكون حقيقة الواجب

نفس

نفس مفهوم انه مصدر للاشياء م واصحابنا اثبتوه ايضاً وسموه بالتكوين وهو ان
من شانه ان يوجد الشئ البتة في وقت اراد ان يوجد فيه وهو قديم لان ايجاده
في وقت كذا يحتاج الى ان من شانه الايجاد ثم هذه الصفة ان كانت حادثة تحتاج الى
الايجاد ثم هو اليها س اى يحتاج الايجاد الى تلك الصفة وهي ان من شانه الايجاد
فيلزم الدور م وهو زائد على القدرة لثبوتها على المعدومات وعلى الارادة لانها قديمة فلو وجبها
الذات فهي مع القدرة ان كانت كافية لوجود المقدور بلا احتياج الى ايجاد اخر لزم
قدم الحوادث والغنى عن العلم والاختيار وذا باطل س اى التكوين زائد على الارادة
اذ لو لم يكن زائداً كانت الارادة مع القدرة كافية لوجود المقدور ولو كانت كافية ومحال
ان الارادة قديمة يلزم قدم الحوادث والغنى عن العلم والايجاد الاختياري واللازم منتف
م وقولنا البتة يراد به انه لا تردد فيه فان الفاعل يفعل مع قدرته على الترك فيتميز عن
القدرة اذ هي لا توجب الجزم على وجه لا يلزم الايجاب بالذات س على وجه يتعلق بقوله
فيتميز م ولا يريد انه يصير ضروري الوجود س الضمير في انه يرجع الى الشئ في قوله وهو
ان من شانه ان يوجد الشئ البتة م لتوسط الفعل الاختياري وهو الايجاد وقت كذا
فالقائل بوجود هذا الايجاد يستثني الفعل الاختياري عن قاعدة ان كل موجود لا يوجد الا
وان يجب س اعلم انه اثبت امرين احدهما صفة التكوين وهو ان الفاعل من شانه ان
يوجد الشئ في وقت اراد ان يوجد فيه والثاني الايجاد الاختياري وقت كذا والاول
امر موجود قائم بذات الفاعل والثاني امر اضافي اختلف في وجوده فمن قال انه
موجود ولكنه ليس بواجب لان الفاعل المختار يوجد الشئ في وقت معين من غير ان
يجب الايجاد وفيه على ما ياتي فان كان الايجاد موجوداً فهو يصير موجوداً بلا وجوب فالقائل
بوجوده لابد ان يستثني الايجاد عن هذه القاعدة وهي ان كل شئ لا يصير موجوداً الا
وان يجب فهذا المعنى انما يكون في غير الايجاد ولانه م لكن الحق ان القاعدة كلية و
الايجاد وقت كذا ليس موجوداً ولا معدوماً بمعنى انه لم يوجد س اى اذا اوجد الشئ
لا يصدق ان الايجاد معدوم بمعنى انه لم يوجد وقد مر هذا البحث في اول الكتاب
م فالمختار يوجده بلا وجوب س اى المختار يوجد الشئ من غير ان يجب الايجاد م
فان قلت جميع ما يحتاج اليه فعل المختار اذا وجد فان لم يجب الفعل يلزم الرجحان بلا مرجح
س لانه على تقدير وجود الجميع ان لم يجب الفعل يمكن ان يتخلف الفعل فحصول الفعل تارة
وعدمه اخرى مع الجميع رجحان بلا مرجح هذا هو الدليل من قبل القائل بان الايجاد
لا يحصل الا ان يجب فاجاب عن هذا بقوله م قلنا لا نعم بل الفاعل يرجح احد المتساويين
او المرجوح والممتنع الرجحان بلا مرجح ولم يوجد س ثم اقام البرهان على ان الفاعل المختار يوجد
بلا وجوب بقوله م على انه ان وجب فانما يجب بالفعل الاختياري ثم هكذا ويتسلسل او
بفعل غير اختياري فيصير اضطرارياً س لكن الكلام في الفعل الاختياري م ولكن لا نقول

مطلب هذا هو المخلص عن ظلمات تقدم تفصيلها

ان فعل الايجاد قديم واثره حادث كحجر يجري بعد مدة س اعلم ان من يجعل اثبو
صفة التكوين فانه تعالى خالق كل شئ فلا بد من صفة الخلق ثم خافوا القول
بانه محل للحوادث فتحيروا في ذلك فقالوا الخلق قديم والمخلوق حادث وشلوه بحجر يجري
بعد مدة فيقال لهم كيف يصح ان يقال خلق الله زيدا يوم كذا قديم وكيف يقال الامر
انزال القران ليلة القدر قديم م لان فعل المختار لا يكون قديما بل منشؤه قديم
س فالحاصل انه ليس محل الحوادث بمعنى ان جميع صفاته قديمة اما صفات الذات
فظاهرة واما صفات الفعل فكذا ايضا منشأ الافعال فالصفات قديمة و
الافعال حادثة م هذا هو المخلص عن ظلمات تقدم تفصيلها س اي هذا الذي ذكرنا
من اثبات الصفة التي هي منشأ الفعل والقول بقدمها وحدوث الفعل وكون الفعل
لا موجودا ولا معدوما هو المخلص عن ظلمات سبق تفصيلها وان الذين نفوا الصفات
القديمة وقعوا في الاباطيل التي سبق ذكرها والذين اثبتوا الصفة القديمة ونفوا
الفعل الحادث وقعوا في ان الخلق والمخلوق حادث وايضا نفوا الافعال الحوادث مع
قوله تعالى كل يوم هو في شأن والذين قالوا بان الفعل موجود بلا وجوب اضطروا
الى الاستثناء عن القاعدة المذكورة وبالله العصمة والتوفيق م مسئلة كل موجود
سوى ذاته وصفاته موجود بايجابه قصدا اما ما لا مدخل لاختيار الغير فيه فلان له
علة مقارنة موجبة فهي اما ايجاده اياه بلا وسط او بايجاده وسطا مقارنا موجبا
له عالما مريدا بجميع ذلك ثم ايجاب الوسط اياه اما عن موجده او عن ماهيته وقد
مر ان الوجود عينها لا سيما في الخارج وهي مجعولة فايجابها بجعله تعالى س قوله فايجابها
مبتداء بجعله خبره م فايجاد وسط مقارن جعله موجبا علما وارادة ايجاد له قصدا ولا
يشترط جعله موجبا عند من لا يقول انها مجعولة س ان الله تعالى لما اوجد الاحراق وجعل
مماسة النار وسطا موجبا للاحراق فايجاد مماسة النار التي جعلها موجبة للاحراق
علما وارادة هو ايجاد الاحراق قصدا والتقييد بقولنا جعلها موجبة للاحراق انما
يشترط عند من يقول ان الماهيات مجعولة فان على هذا المذهب لا يكون الماهية
لذاتها مؤثرة بل لا بد من ان يجعلها الله تعالى موجبة للاثر اما عند من لا يقول
ان الماهيات مجعولة يكون الماهية لذاتها مؤثرة فايجاد مماسته ان يكون ايجاد
الاحراق من غير ان يجعلها الله تعالى موجبة له بل هي موجبة بالذات وانما قال
علما وارادة حتى لو لم يكن الفاعل مريدا لا يكون ايجاد الوسط ايجادا للاثر ايجادا
قصديا م واما ما له س اي لاختيار الغير م فيه مدخل وهذا مسئلة الجبر والقدر
فقال الجبرية فعل العبد مخلوق الله تعالى لا اختيار للعبد فيه والمراد به س اي بفعل
العبد م هنا الموجود الحاصل بالمصدر لا الايقاع س واعلم ان الفعل قد يطلق
على الهيئة الموجودة للمتحرك واقعا في اجزاء المسافة وهو الحاصل بالمصدر وقد يطلق

على

95

على نفس المصدر اي ايقاع تلك الهيئة والمراد هنا معنى الاول فالخلاف
واقع في انه بخلق الله تعالى او بايقاع العبد م لان شيئا من علته الموجبة
ان كانت اختيارية فلو كان اختياريا تسلسل او انتهى الى اضطراري
وان كان اضطراريا صح المطلوب لقوله تعالى خالق كل شئ وامثاله س
كقوله تعالى وخلق كل شئ وهو بكل شئ عليم م وقوله عليه السلام جف القلم
س فانه دال على انه لا اختيار للعبد اصلا فيكون واقعا بخلق الله تعالى م
ونظائره س من الاحاديث الدالة على ان لا اختيار للعبد وان الكل بقدر الله
فان شئت فطالع باب القدر من كتاب المصابيح م وجوابه قد مر ان الاختيار
هو ترجيح الطرف المعين وليس باختياري اي محتاج الى الاختيار اي ترجيح
آخر بل يحتاج الى صفة الارادة وهي انه من شأنه التخصيص والترجيح س هذا
تعريف الارادة ومعناها ان الفاعل من شأنه التخصيص بالخصوصيات
وترجيح احد الطرفين على الآخر م وليس اضطراريا اي واجبا س اي ليس
الاختيار اضطراريا اي واجبا م بل مختار يرجح بلا وجوب لما مر ونحن
نقول انه تعالى خالق كل شئ س لكن بعضه بلا وسط وبعضه بوسط
م ونقول ايضا بجفاف القلم اي بالتقدير السابق بالاختياري وغيره
س اي نحن قائلون بجفاف القلم اي بالتقدير السابق بكلي قسمي المخلوقات
فمنه قسم اختياري اي لاختيار العبد فيه مدخل وقسم غير ذلك وهو ما ليس
لاختياره فيه مدخل فالاول يقع باختيار العبد والثاني بلا اختياره م و
قال قدرية وهم المعتزلة انه بايجاد العبد بلا خلقه تعالى بل القدرة بخلقه
وهي سلامة الاسباب والآلات وهي سابقة على الفعل لئلا يلزم تكليف
غير القادر ثم ما بعدها من القصد والايجاب مفوض الى العبد لئلا يلزم الجبر
فان العلم الوجداني والتكليف وفائدة بعثة الانبياء تنفيه س اي تنفي
الجبر اما العلم الوجداني فانه حاكم بالتفرقة بين الافعال الاختيارية وبين
ما ليس كذلك كحركة النفس وحركة المرتعش واما التكليف فلانه لو ثبت
الجبر وعدم اختيار العبد كان التكليف قبيحا والتكليف ينافي الجبر وكذا
فائدة بعثة الانبياء تنفي الجبر ايضا م وقال اهل الحق لا جبر ولا تفويض
ولكن امر بين امرين وهو مبني على ان القدرة مع الفعل وهي تصلح
للضدين س قد توهم بعض الناس ان كل من يقول بان القدرة مع
الفعل فهو قائل بان القدرة لا تصلح للضدين وكل من يقول بان القدرة
سابقة على الفعل فهو قائل بانها تصلح للضدين لكن هذا غلط بل المنقول
عن ابي حنيفة انها مقارنة ومع ذلك تصلح للضدين ففسر القدرة بقوله م و

هي جملة ما يتمكن به العبد من الفعل اذا انضم اليها اختياره س معناه ان
المجموع المركب مما يتمكن به الفاعل من الفعل مع اختيار الفاعل اي ترجيح
الطرف المعين علة للهيئة الحاصلة بالمصدر فما يتمكن به الفاعل هو القدرة الحقيقية
وهي مقارنة للفعل اذا وجد الفعل لكن يصلح للضدين اي لا يجب معها
ممكن فان المختار يفعل بلا وجوب فيتخلف الفعل معها ممكن م وانما كانت مع
س اي مع الفعل م لان الباقية لا تبقى لكونها ناشية من الحيوة والصحة
وظهور تحلل البدن اذا كثر في زمان له امتداد ولم يصل بدل ما يتحلل بدل
على تحلله في كل آن قليلا قليلا ثم وصول البدن قد يقع مساويا او اقل او
الكثر س اما المساواة فكما في سن الوقوف واما الاقل فكما في سن الشيخوخة
واما الاكثر فكما في سن النمو وايضا في الحالة التي لا يسمن البدن ولا يهزل
يكون البدن مساويا لما يتحلل وفي حال يكون اقل وفي حال السمن يكون
اكثر فالبدن في كل حال غير ما كان قبله فالعرض الناشي منه اي القدرة
م يكون كذلك س اي يكون في كل آن غير ما كان قبله م وقد سبق ان
كل موجود لا مدخل لاختيار العبد فيه موجود بايجاده قصدا فالقدرة
المقارنة يكون كذلك س اي يكون موجودة بايجاده تعالى فالى حصل
ان الفاعل اذا فعل انما فعل بالقدرة التي خلقها الله تعالى مقارنة للفعل
واما اذا لم يفعل لا نقول ان الله تعالى لم يخلق القدرة الحقيقية بل يمكن
انه خلقها ومع ذلك لم يفعل العبد م واما لزوم تكليف غير القادر س انما
قال هذا لانه لما ثبت ان القدرة مع الفعل وهي موجودة بايجاده تعالى
والتكليف سابق على الفعل فيلزم تكليف غير القادر م فالاشعري يلتزمه
ويقول ان الله تعالى يعاقب على الترك مع عدم القدرة ولا يقبح هذا منه
واما نحن فلا نلتزمه بل نقول لما لم يمكن جعل الحقيقية مناطا للتكليف اذ لا شعور
بها الا عند العقل فجعلت مظنتها وهي الباقية مناطا س اي لما لم يمكن
جعل القدرة الحقيقية المقارنة مناطا للتكليف جعلت مظنتها مناطا للتكليف
وهي سلامة الاسباب والآلات فانها امر ظاهر والقدرة الحقيقية امر خفي فجعل
الامر الظاهر الذي هو مظنة الامر الخفي قائما مقامه م على وجه يفيد س اي لما لم
يكن الحقيقية مناطا مشتملا على فائدة التكليف اذ يمكن للمكلف ان يسعى
الى الاتيان بالمأمور به ثم ورد الاشكال على جعل الباقية مناطا وهو انه يلزم
العقاب على الترك بدون القدرة فاجاب بقوله م ولا يلزم العقاب
على الترك بدون القدرة وذلك بان الحقيقية يصلح للضدين كما هو
المنقول عن ابي حنيفة خلافا للاشعري اذ لا يجب بها الفعل بدون الاختيار

جعلت الباقية مناطا فان جعل الباقية مناطا مشتملا على فائدة التكليف صح

اى

اى بدون ترجيح الطرف المعين واذا تعلق التكليف بالباقية فان خلق الله
الحقيقية فاوقع العبد الفعل يثاب وان لم يوقع يستحق العقاب وان لم يخلقها
لا يقدر الفعل فالعبد ان لم يقصد اصلا يستحق ايضا س اي العقاب م لاختياره
الترك وان قصد لكن لم يصدر لعدم الحقيقية فالمرجو ان لا يعاقب س فعلم من هذا
ان استحقاق العقاب انما هو على تقدير ان الله تعالى يخلق القدرة الحقيقية ومع
ذلك لا يوقع العبد الفعل او لم يقصد الفعل اصلا فعلم انه لا يلزم على مذهبنا
العقاب على الترك مع عدم القدرة م فان قلت العقاب على الترك لازم في
الايمان بدون الحقيقية س اعلم انه يرد على الروايات اشكالان الاول ان
هذا الذي ذكرت انما يمكن في افعال الجوارح لا في الايمان اذ في افعال الجوارح القدرة
الحقيقية زائدة على سلامة الاسباب والآلات ان خلق الله القدرة الحقيقية والفاعل
لم يوقع الفعل يعاقب بالترك هذا لا يمكن في الايمان فان القدرة الحقيقية انية
على ما هو مناط التكليف فاذا كانت القدرة مع الفعل فعند عدم الفعل لا قدرة
حقيقية والثاني ان الله تعالى ان لم يخلق القدرة الحقيقية فقصد العبد لكن
لم يصدر الفعل لعدم القدرة الحقيقية يرجو انه لا يعاقب وهذا لا يمكن في الايمان
اذا لم يقصد الفعل لا يرجى عدم العقاب فاجاب بقوله م قلت لا نم
انا من علم التحدي والمعجزة فالحقيقية على تصديق النبي فيما اتى به بالله وامانته
ونحوه فلا يعاقب الا على ترك تصديق ما يدل عليه صريح العقل كوجود الصانع
س هذا جواب الاشكال الاول اما جواب الاشكال الثاني فهو قوله م فاذا قصد
التصديق حصل الايمان بخلاف الافعال الجوارح اذ لا يلزم من قصدها وجودها س
تقريره ان في الايمان لا يتصور ان يقصد التصديق قصدا جازما ولا يحصل التصديق
لان ذلك القصد الاختياري هو نفس التصديق لكن في افعال الجوارح يمكن القصد
الجازم بدون فعل الجوارح فلم يرد الاشكال الثاني م اذا عرفت هذا فما بعد
السلامة الباقية لم يفوض الى العبد لان القدرة المقارنة بايجاده تعالى لكن عندنا لا على وجه يجب
به الاثر بدون ايقاع العبد ثم هو س اي ايقاع العبد م ليس ايجادا اذ ليس تمام العلة
القريبة خلافا للمعتزلة س او العلة القريبة ايقاع العبد مع القدرة التي خلقها الله تعالى
مقارنة لوجود الاثر م والايقاع مباشرة السبب لكن اتصاله الى الاثر ليس في
وسعه بل يخلق الله تعالى القدرة المقارنة فالاثر مخلوق الله تعالى بمعنى ان جميع
ما يتوقف عليه من الموجودات مخلوقة بلا مدخل للعبد بقي امر لا موجود ولا معدوم يسمى
ايقاعا اي ترجيح جانب الوجود فهو من العبد ومع ذلك هو مستند الى موجودات
خلقها الله تعالى لكن لا على سبيل الايجاب فالاثر مخلوق الله تعالى بهذا المعنى
مع ذلك بحسب العبد اي بمباشرة السبب كما عرفت فالمخلوق فعل يوجد به الاثر

بهذه صح

التي هي مناط التكليف فيمكن ان يتعلق بعد سلامة الاسباب والآلات صح

ومع ذلك يعاقبه على الترك فيلزم العقاب على الترك بدون القدرة صح

في محل غير الفاعل مع صحة انفراده س اى الفاعل م بالوصول الى الاثر مع العلم
التام بجميع ذلك والكسب فعل له مدخل في وجود الاثر في محل هو الفاعل بلا
صحة انفراده به وبلا علم كما ذكر س اى بلا علم تام بجميع ذلك م فيكون مقدورا لله
تعالى قدرة ايجاد وللعبد قدرة اتصاف والثواب والعقاب مرتبان على هذا
اذ العادة جرت بخلقه القدرة المقارنة عقيب اختيار العبد الاتصاف س فظهر ان
التوسط بين القدر والجبر مبني على ان القدرة مع الفعل مع انها تصلح للضدين
نوقع في الجبر والمعتزلة لما قالوا بالقدرة السابقة ثم ما بعدها مفوض الى العبد فوقعوا
في التفويض بهذا غاية السعي في هذه المسئلة ولم يبلغ كلام الاولين والآخرين الى هذه
الغاية وان لم تصدقني فطالع كتبهم م ومما سبق تبين ضعف ما توهم ان القدرة
التي مع الفعل لا تصلح للضدين والسابقة تصلح ثم القول بالتوسط مع سبقها
وهم او هو قول المعتزلة بعينه لان حاصله ان ما بعد السابقة مفوض الى العبد لكن
مع ذلك مخلوق الله تعالى باعتبار استناده اليه لتوقفه على مخلوقاته س اعلم
ان بعض من صنفوا في الكلام لما توهموا ان القدرة التي يخلقها الله تعالى مع
الفعل لا تصلح للضدين فتوهموا ان القول به قول بالجبر المحض ففروا عنه وقالوا
بالقدرة السابقة ومع ذلك حاولوا ان يختاروا التوسط بين الجبر والقدر اقتداء
بما نقل عن اكابر السلف ان لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين فقالوا
بالتوسط بهذا الطريق وهو ان القدرة السابقة مخلوق الله تعالى فيصح استناده
الى الله تعالى ولم يعلموا ان القدرة السابقة مفوضا الى العبد لم يكن المقارنة مخلوقة
الله تعالى م فيصير الخلاف لفظيا س اى الخلاف بين القائلين بالتوسط وبين
القدرية يصير لفظيا وهو ان بعض القدرية يتلفظون بان افعال العباد
مخلوقة لهم واهل التوسط يقولون بخلق الله وكسب العبد باعتبار ان القدرة
السابقة بخلق الله تعالى ولم يبق خلاف في المعنى لان القدرية قائلون بالضرورة
ان السابقة بخلق الله تعالى ولا ينكرون ان الفعل بخلق الله تع بهذا المعنى لخلق
القدرة المقارنة م وليس كذلك بل هناك معترك الآراء ومحل تصادم
الاهواء والحمد لمن يلهم الصواب ويؤتي الحكمة وفصل الخطاب س فرع
المتولدات بخلق الله تعالى كالالم والموت والانكسار عقيب الضرب و
الكسر لما مر ان الوصول الى الاثر ليس في وسعنا ح ان الهدى والاضلال
خلق الاهتداء والضلالة لا تبيان الطريق كما هو عند المعتزلة ويجب ان
يعلم ان الايمان غير مخلوق عندنا والاهتداء مخلوق وهذا في غاية الدقة و
ذلك ان الايمان هو التصديق اى الحكم بالصدق وهو ايقاع نسبة الصدق
الى النبي عليه الصلوة والسلام بالاختيار والاهتداء هو الحاصلة بالتصديق فذلك

مطلب هذا غاية السعي في هذه المسئلة ولم يبلغ كلام الاولين والآخرين الى هذه الغاية وان لم تصدقني فطالع كتبهم

مطلب وهذا في غاية الدقة

الحالة ح

مصدر

مصدر وهيئة الهيئة الى صلة فيكون بخلقه تعالى لان القدرة المقارنة بخلقه تعالى
ثم ايقاع العبد اى التصديق مستند الى مخلوقات لا اختيار للعبد فيه س اى التصديق
الاختياري لكنه مستند الى مخلوقات لا اختيار فيها كالعقل ونحوه لكن على سبيل
الايجاب كما عرفت م ولا يقال انها س اى الضلالة م قبيحة وخلق القبيح قبيح
لان خلقه لمصلحة غير قبيح بل الاتصاف به قبيح وقد ذكر في كلام مشايخنا مصالح
كثيرة في خلق الكفر والمعاصي س منها ان يستدل على كمال قدرته حيث قدر
على خلق المتضادين وايجاد المتقابل ومنها ان بتخليق الافعال الحسنة
والقبيحة تبين انه يفعل ما يفعل لا لحاجة ولا لجلب نفع او دفع ضر ومنها
ان بذلك يظهر انه غني عن خلقه عزيز بذاته لا يتعزز بكثرة اوليائه ولا
يتضرر بتوفر اعدائه هذا ما ذكروا وسيأتي ايضا في آخر هذا التعديل حكم
الآخر في خلق النفوس الخبيثة والشريرة وفي خلق الخير والشر ح الافعال
الاختيارية للكائنات حتى الكفر والمعاصي سواء اريد بها المصدر او الحاصل
به بارادة الله تعالى وتقديره التخصيص هو نتيجة الارادة م فقد مر ان الارادة
صفة بها تخصص الاشياء بخصوصياتها فالتقدير هو التخصيص الذي هو
نتيجة تلك الصفة س لان القدرة المقارنة بخلقه تعالى فهي بتقديره وكذا
اتصاله الى الاثر فوجوده بتقديره مع تمام اجزاء علته ومنها اختيار العبد
فهو بتقديره م اراد ان يثبت ان الافعال الاختيارية سواء اريد بها
المصدر او الحاصل بالمصدر بارادة الله وتقديره لان المقارنة للفعل بخلق
الله تعالى فيكون بتقديره اذ الخلق يقتضي سبق التقدير اى التخصيص المقتضي
صفة الارادة وهي ان ثمرته التخصيص فيكون القدرة المقارنة مستندة
الى ارادة الله تعالى وتقديره وكذلك الاتصال الى الاثر بتقديره ايضا لما
سبق ان الايصال الى الاثر ليس في وسع العبد فيكون بتقدير الله تعالى
فوجود الاثر هو الهيئة الحاصلة بالمصدر يكون بتقدير الله تعالى فيلزم منه
ان يكون الاختيار وهو ايقاع العبد تلك الهيئة بتقدير الله تعالى ايضا لانه
وجود الاثر اذا كان بتقديره كان تمام علته بتقديره ومن تمام العلة الاختيار
وهو المصدر بتقديره ايضا فيكون مستندا الى ارادته فالحاصل انه الله تعالى
قدر ان يوجد الاثر وهو الهيئة الحاصلة بالمصدر بالقدرة المقارنة واختيار
العبد ثم ورد عليه اشكال وهو ان الاختيار لما كان بتقدير الله تعالى
يلزم الجبر فاجاب بقوله م لكن تقدير الاختيار اختيارا لا يوجب الجبر
س فانه تعالى قدر اى خصص وجود تلك الهيئة بان يكون باختيار
العبد فهذا المعنى لا يوجب الجبر م لان تقدير الشيء لا يوجب ضده وكذا علمه تعالى

فعل ح

مطلب وقد ذكر في كلام مشايخنا مصالح كثيرة في خلق الكفر والمعاصي

مع تمام اجزاء ح

بوقوعه اختيارا ش اى لا يوجب الجبر م لئلا ينقلب جهلا ش فان الله تعالى يعلم
الاشياء على ما هو واقع عليه فاذا علم انه يفعل باختياره فهذا المعنى ان اوجب
الجبر ينقلب علمه جهلا م وعند المعتزلة الكفر والمعاصي ليست بارادته لانه ضد ما هو مطلوب
فيكون مرادا قلنا لانم اذ الطلب لا يقتضي التخصيص بالوجود وان عنوا بالارادة
معنى آخر ش اى عنينا بالارادة صفة تخصص الموجودات بخصوصياتها فمعنى قولنا
ان الكفر واقع بارادته ان الله تعالى خصص وجود فلان الكافر بانه يكون موجودا
بصفة الكفر الاختياري فاذا طلب منه انه يؤمن باختياره فهذا الطلب لا يوجب تخصيص
زيد بانه يوجد بصفة الايمان وان عنوا بالارادة معنى آخر كالمحبة والرضا فالنزاع يكون لفظيا
م ولان الكفر غير مرضي والمقدر مرضي واجيب بان التقدير مرضي لا المقدر ش فان
التقدير فعل الله تعالى فيكون مرضيه ولانم ان المقدر يجب ان يكون مرضيا اذ يمكن ان
يكون في تقديره ذلك القبيح حكمة بالغة كما مر م وقد يراد بالتقدير تخصيص هو نتيجة الحكمة
اى تخصيص الشيء بما ينبغي له ش اى التقدير كما يراد به تخصيص هو نتيجة الارادة وقد يراد به
تخصيص هو نتيجة الحكمة فالتقدير بالمعنى الاول اعم منه بالمعنى الثاني من حيث المفهوم
لكنهما متساويان في الوجود لان جميع ما هو مراد الله تعالى مشتمل على حكمة بالغة م وكل شيء
بتقديره بالمعنيين ويساويه القضاء وهو حكمه على الاشياء بما يكون لها ش هذا يساوي
التقدير بالمعنى الاول م او بما ينبغي لها ش هذا يساوي التقدير بالمعنى الثاني اى التخصيص
هو نتيجة الحكمة م وقد يراد به ش اى بالقضاء م الخلق وقد يراد به الحكم بالكليات و
بالتقدير تفاصيله ومنها ش اى من صفات الافعال م ان من شانه ان يعطي كل
حي رزقه اى غذاءه الذى قدر انه يعيش به حلالا او حراما خلافا للمعتزلة قال الله تعالى
الا على الله رزقها وقال عليه السلام ان النفس لن تموت حتى تستكمل رزقها ش يدل
الاية والحديث على ان الحرام رزق كالحلال م ومنها ان من شانه الاحياء والاماتة فالآجال
مقدرة بتقديره لا يزيد ولا ينقص قال الله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون ولا يضر انه تعالى قدر ان زيدا ان فعل كذا طال عمره والا لا لان الواقع
احدهما معينا فيكون مقدرا بتقديره ش جواب اشكال وهو انه يمكن ان الله تعالى قدر
ان زيدا ان اعطى الصدقة طال عمره وان لم يعط ينقص عمره فيجوز ان يزيد العمر
او ينقص فاجاب بان الواقع لا يخرج عن احدهما معينا فالمقدر عند الله تعالى ذلك الواقع
م ثم منها ش اى من الصفات م ما هي صفة الذات والفعل معا كالحكمة فهي العلم
بما لا يتعلق به العمل وبما يتعلق ش اعلم ان المتأخرين من الفلاسفة اطلقوا الحكمة على العلم
بحقائق الاشياء دون العمل وجعلوها على قسمين نظري اى ما يتعلق به العلم وعملي
اى ما يتعلق به العمل لكن لا نقول كذلك بل لا بد من الانضمام في العمل فان الحكمة
مشتقة من الاحكام فلا بد ان يكون افعاله محكمة قال الله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا

و فالنزاع لفظي ح

بدقائق الامور مع كون الفاعل بحيث يفعل كما ينبغي ولا قوة انما العلم ح

كثيرا

وقال ح

كثيرا فالخير الكثير انما الخير الكثير يختص بمن يعمل بعلمه ولقد آتينا لقمان الحكمة ان اشكر لله
فسر الحكمة بان اشكر فان شكر ان يستعمل كل ما آتاه الله في موضعه فشكر آية العقل
ان يستعمله في معرفة الله تعالى كما هو وشكر كل عضو ان يستعمله فيما خلق له فالذين يسموا
الفلسفة حكمة فهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه م فالذي يعلم ولا يعمل كما ينبغي
غير حكيم والدليل على حكمته البالغة صنائع العالم وعجائبه فصل الفعل نتيجة الصفة فاذا
صنع زيد سريرا فالصفة ان من شانه فعل السرير ثم الفعل قد يراد به الهيئة الحاصلة
بالمصدر وهي الحركات التي يوجد بها السرير وهي امر موجود وقد يراد به المصدر وهو ايقاع
تلك الصفة وهو امر اضافي لا موجود ولا معدوم كما عرفت واما فعله تعالى كايجاد
زيد فان هنا صفة قديمة كما عرفت ش من معنى التكوين ثم فعلا وهو جعل زيد موجودا
وقت كذا امر اضافي لا موجود ولا معدوم كما مر وليس هنا امر موجود قائم بذاته تعالى
حاصل بالمصدر لان حدوث الامر الحقيقية في ذاته ممتنع ولا باس بحدوث الاضافات
والبعض احترزوا عن محلية للحوادث فقالوا فعل المخلوق قديم واثره حادث كخروج
سرير بعد مدة فهذا ليس بحق لان القديم لا يزول بل يكون دائما فيصدق انه
خلق زيدا وقت كذا دائما وانزل الله القرآن ليلة القدر دائما وهذا ليس من
كلام العقلاء بل الصفة وهي ان من شانه ذلك دائمة م مسئلة قيل لا بد للفعل
الاختياري من العلم والقدرة والارادة والقصد والايجاد ثم هو ش اى
الفعل الاختياري م من الله تعالى يقتضي علما تفصيليا اذ الاجمالي مخلوط
بالجهل واما من غيره فهو اما اختياري محض كقصد الحركة ش فان القصد فعل
القلب وهو اختياري محض م او مخلوط باضطراري كالحركة في حالة لا يتمكن
من تركها ش كالانحدار الى صبب بالعدو الشديد بحيث لا يقدر على الامساك
م فح لا يشترط له القدرة ولا البواقي ثم هذا الحكم ش وهو انه لا بد للفعل الاختياري
من الامور المذكورة م غير كلي اذ لا يحتاج القصد والايجاد الى مثلهما ثم الايجاد
وان اقتضى القصد لا ينعكس ش اى الايجاد ان اقتضى ان يكون مسبوقا بالايجاد
لانه ان اقتضى والتقدير ان الايجاد يقتضي ان يكون مسبوقا بالقصد يلزم الدور
او التسلسل م فالقصد غير موجود ش كما ثبت ان القصد لا يقتضي الايجاد ثبت ان القصد
غير موجود اذ لو كان موجودا لاقتضى الايجاد م اعلم ان الارادة قد فسرت بالداعية
اى اولوية في نفس الامر او في اعتقاد الفاعل وهذا غير صحيح لاشتراط الارادة دون
الداعية لان المختار قد يفعل ما هو مساو او مرجوح في نفس الامر وفيما ليس باولى
في اعتقاده كالهارب والعطشان ولا يقال انا لا نترك الحكم البديهي وهو ان
الرجحان بلا مرجح محال بهذا المثال الذي لا يدل على عدم الترجيح بل غايته عدم العلم به ش
هذا كلام الامام نصير الدين الطوسي واجاب في المتن عنه بقوله م لانا لا نثبت به

فهذا ح

الرجحان بلا مرجح فان الفاعل مرجح بل نثبت به ان الاحتياج للترجيح الى اولى في
اعتقاده والاولوية في نفس الامر بلا اعتقاد الفاعل كيف تصير داعية الى الفعل
الاختياري فان الفاعل قد يفعل ما تركه اولى في نفس الامر فالمختار قد يفعل بالداعية
وقد لا بنفس الارادة او المحبة س اعلم ان المختار قد يفعل بالداعية والداعية مترتبة
بالاولوية اما في نفس الامر او في اعتقاد الفاعل وتلك الاولوية يمكن ان تكون مصلحة
اما راجعة الى الفاعل كما في اختيار العباد او الى غير الفاعل ويمكن ان يكون الداعية
محبة اما النفس الفعل او للاثر الحاصل من الفعل وقد يفعل بلا داعية بل بالارادة م
مسئلة افعاله تعالى لا توصف بالقبيح عند الاشعري وعندنا وعند المعتزلة توصف
فلا يفعل القبيح س اي كل فعل يفعله الله تعالى لا يوصف بالقبيح عنده حتى لو
خلد الانبياء في النار والكفار في الجنة لا قبيح عنده وعندنا لو فعل لكان قبيحا فلا
يفعله الله تعالى وليس المراد انه تعالى يفعل فعلا ثم يوصف ذلك الفعل بالقبيح
فان الله تعالى لا يفعل القبيح م وقد ذكرنا ان الخلاف مبني على الخلاف في ان
الحسن والقبيح هل يثبتان عقلا ام لا فبمعنى الملائمة والمنافرة والكمال والنقصان
يثبت اتفاقا س اي الحسن بمعنى الملائمة للطبع والقبيح بمعنى منافرة الطبع يكونان
عقليين وكذا الحسن بمعنى الكمال والقبيح بمعنى النقصان كالعلم فانه حسن لانه
كمال والجهل قبيح لانه نقصان يثبتان بالعقل ايضا م وبمعنى كونه بحيث يحمد
او يذم على فعله عاجلا ويثاب ويعاقب آجلا هو المختلف فيه لنا في افعالنا انها
جبر فلا توصف بهما وفي افعاله تعالى انها ان قبحت فتركه واجب فيكون آمرا وناهيا
نفسه وهو مح ولا يمكن ان يكون العقل حاكما عليه اقول الحسن والقبيح في افعاله
بمعنى انه يثاب او يعاقب اجلا لا يراد اتفاقا فالخلاف في الحمد والذم عاجلا س
اعلم انه قد ذكر في بعض الكتب ان الخلاف في الحسن والقبيح ليس في المعنيين الاولين
بل الحسن والقبيح بالمعنى الاخير هو المختلف فيه فقال في المتن ان هذا لا يصح في
افعاله تعالى فان الحسن والقبيح بمعنى انه يثاب فاعله او يعاقب فاعله لا يمكن في
افعال الله تعالى بل المختلف فيه بمعنى الحمد والذم عاجلا م ثم كونهما بمعنى الكمال
والنقصان عقليين اتفاقا يوجب الاعتراف بمعنى الحمد والذم لان كل ما هو كمال
او نقصان يحمد او يذم عقلا فالاعتراف بذلك فانكار هذا بعيد عن الحق ثم لا بد
من الاعتراف بحسن بعض الافعال وقبح بعضها منا عقلا اذ وجوب تصديق النبي
عليه السلام وحرمة الكذب عليه لو كانا شرعيين لدار س لان وجوب تصديق النبي عم
ان كان متوقفا على الشرع يلزم الدور لان ثبوت الشرع متوقف على وجوب
تصديق النبي عليه السلام وحرمة الكذب ان كانت متوقفة على الشرع يلزم الدور ايضا
لان ثبوت الشرع يتوقف على حرمة الكذب لان الشرع انما يثبت اذا علم ان الكذب

حرام

مطلب الحسن والقبح العقليان

قوله وقد ذكرنا ان الخلاف الخ لعله ذكره في التوضيح
لانه ما تقدم ذكره في هذا الكتاب ويدل على ما قلنا
ما سيذكره من قوله اعلم انه قد ذكر في بعض الكتب الخ
والله اعلم وهذا الكتاب آخر تاليفه ابو عبد الله

حرام عليه وهو معصوم عن الكذب م فيكونان عقليين فيكون ذلك س اي
تصديق النبي عليه السلام م حسنا عقلا وهذا س اي الكذب قبيحا عقلا لان كل ما
هو واجب عقلا حسن عقلا وكل ما هو حرام عقلا قبيح عقلا وكذا منه الله تعالى س اي
لا بد من الاعتراف بحسن بعض الافعال وقبح بعضها عقلا م اذ لو جاز الكذب
وخلف الوعد منه الله تعالى لارتفع الشرائع ولا يقع الوثوق بما وعد س لما ذكر الخلاف
بيننا وبين الاشعري اراد ان يذكر الخلاف الذي بيننا وبين المعتزلة فقال م ثم
الخلاف بيننا وبين المعتزلة ان العقل حاكم مطلق عندهم علينا وكذا عليه تعالى
لانا لما علمنا ان الكذب حرام لا نعلمه من حيث انه تعالى حكم به اذ لم يصل ذلك الينا
بل نعلمه من حيث ان العقل يحكم به وامتناع حكمه على نفسه او وجب ان يكون الغير حاكما
وهو العقل قلنا قد سبق ان كل الاشياء بخلقه وكل الامور بتقديره وكل الماهيات
بجعله وهي س اي الماهيات م لا تنفك عن صفات واحكام فجميعها منه الله تعالى
ولا اطلاع للعقل على كنهها فكيف يحكم لا سيما عليه تعالى عما يقول الظالمون بل جعله
تعالى آلة لمعرفة بعض الاشياء ولا نسلم انا علمنا حرمة الكذب عقلا من حيث انه
حاكم بل ادركنا بالعقل انه تعالى حرمه ثم تفرع على هذا س اي على الخلاف بيننا
وبين الاشعري والمعتزلة فبدأ اولا بتفاريع الخلاف بيننا وبين المعتزلة
وهي م انه لا يجب عليه تعالى شيء كالاصلح وغيره ثم مع ذلك لا يليق من
حكمته ورحمته ان يكون موصوفا بما قبحه كالسفه والعبث والكذب وخلف
الوعد والظلم وتكليف ما لا يطاق والبداء وحمل الانبياء عليهم السلام واظهار
المعجزة على يد الكاذب الى غير ذلك س ويسمى هذه المسائل مسائل التعديل و
التجوير اي نسبة العدل اليه ونسبة الجور اليه ثم شرع في تفاريع الخلاف بيننا
وبين الاشعري فقال م وتتفرع عليه ايضا ان افعاله تعالى معللة بمصالح ا
المخلوقات لان الحكمة تنافي كونها لا لمصلحة لانه يكون عبثا ثم هو منزه عن
ان يعود اليه فيعود الى المخلوقات فالواعود المنفعة الى الغير ان كان منفعة
فاستكمال بالغير ان لم يكن لا يفعل قلنا لا نسلم هذا فانه اذا صح عندكم ان يفعل
لا لمنفعة اصلا فاولى ان يفعل اذا كان النفع لغيره لا له وكمال ذاته اقتضى
ان يختار ما هو احسن واولى من غير ايجاب س يحتمل ان يراد من غير ان يجب عليه
ويحتمل ان يراد من غير ايجاب بالذات م وقال في الاشارات الشيء الذي يليق
به ان يحصل عنه شيء آخر ويكون حصوله منه اليق من عدم حصوله ان فعله فقد حصل
منه ما هو حسن وما هو احسن من غيره وان لم يفعل لم يحصل منه الاولان فيكون فيه
النقصان اعني مصدرية ما هو حسن ومصدرية ما هو احسن من الغير حصلت له من
وفعله غيره فهو مستكمل بالغير س قال في شرح الاشارات انه قوما من المتكلمين

فعله

يعللون بالغيبة افعال البارى تعالى بالحسن والاولوية فيقولون ايصال الخير
الى الغير حسن فى نفسه وفعله اولى من تركه من اجل ذلك خلق الله تعالى الخلق
والشيخ اراد ان ينبه ان هذا الحكم فى حق الله يقتضى لاستنا ونقصانا اليه وقد قرر
كلام متن الاشارات بما اوردته فى متن هذا الكتاب فمطلوبه ان فعل الله تعالى لا يكون
لغرض وقد قرر الحجة على هذا المطلوب انه ان فعل الخير يحصل منه امران احدهما انه فعل
الخير والآخر انه فعل ما هو احسن من غيره اى من تركه فهما ان الصفتان حصلتا من
فعله وفعله غيره فيكون مستكملا بالغير فهذا الكلام يدل على انه لا يفعل الخير اصلاً لا
على انه لا يفعل لغرض فلهذا قال فى المتن م اقول هذه الحجة الداحضة لا تثبت مطلوبه
بل يفيد انه تعالى لا يفعل الخير اذ لو فعل لكانت صفة الكمال حاصلة له
من فعله س وهذا الكلام ساقط غاية السقوط لانه تعالى فاعل الخير ولم
يحصل من فعله صفة الكمال بل حصل الفعل من صفة الكمال م اعلم ان سعة
رحمة الله كل شئ اقتضت ان يخلق الكائنات على مراتب شتى فخلق ذوات
كاملة هى اشرف ما فى حيز الامكان س كالملائكة والنفوس القدسية م فالقى
عليها خلع صفاته العليا من العلم والقدرة والاختيار وخلع صفات تختص
بالممكنات س كتحصيل الكمالات م وقدر ان يكون كمالهم بطريق كسب
وغير كسب توسيعا للخير على وجه لا ينسون ما كانوا عليه من العدم ويشكرون
ما اعطاهم الله تعالى من النعم ويخافون زوالها فخلف من دونهم الى اسفل مراتب
الامكان وخلق الخير والشر والنفوس الخيرة والشريرة ليعبد اهل الخير خالقه
من شر ما خلق ويخافوا مس الشر اذ لولا الخير والشر لم يتحقق الرجاء والخوف
ولولا الرجاء والخوف لما تبين العبودية والربوبية ولولا الضر لما عرفت النفع
ثم فى مراتب الممكنات متناقض لا مندوحة عنها س اى لا سعة كما ترى فى الانسان
من احتياجه الى الافعال الخسيسة كالكنس واماطة القاذورات م لا يليق بالذوات
الكاملة الاشتغال بها فلا بد من خلق كائنات فى مدرجة الهون الاشتغال بها س
اما من الانسان واما من غيره كالذباب ونحوه م هذا مقتضى كونه رب الناس
ثم كونه ملك الناس اقتضى ان يجزى اهل الخير والشر فبعد دار الجزاء كما سمعت
لئلا يجعل ملكه ثم كونه اله الناس يقتضى ان يحيى ويميت ويخرب ما قد عمره س
اظهارا لغناه م ثم يعيد ما شاء اعادته وان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون هذا مباحث الذات والصفات م وكونه
رب العالمين وسعة رحمته عليهم س المستفادة من قوله تعالى الرحمن الرحيم م
الدرك بفتح الراء وسكونه القعر الآخر وفى المثل العجز عن درك الادراك فانى
بالعجز الحقيقى س الدرك بفتح الراء وسكونه م وهى المقصد الاقصى من الكتاب

اوردتها

اوردتها متمسكا بالعروة الوثقى من التوفيق عاجزا عن درك الادراك فانى
بالعجز الحقيقى س الدرك بفتح الراء وسكونه القعر الآخر وفى المثل العجز عن درك
الادراك ادراك اى الاعتراف بالعجز عن التحقيق هو الادراك م فالآن
شرع فى تفصيل العالمين من الجواهر والاعراض فانه من تتمة الاغراض س فانه
الغرض من هذا الكتاب معرفة الذات والصفات وهم صفاته الخلق والخلق
امر اضافى لا تتم معرفته تامة تفصيلية الا بمعرفة تفاصيل المخلوقات فيكون معرفتها
من تتمة الاغراض م تعديل مباحث ما فى العالمين من الجواهر الممكن ان قائم
بنفسه فجوهر وبغيره فعرض س هذا على طريقة المتكلمين م وقيل الممكن الذى
ان وجد فى الاعيان كان لا فى موضوع اى فى محل يقوم الحال جوهر وغيره عرض س
اى الممكن الذى ان وجد فى الاعيان كان فى موضوع عرض هذا على طريقة الفلاسفة
م فالصورة ان وجدت عرض على ذلك جوهر على هذا س انما قال ان وجدت لان
الصورة غير موجودة عند القائلين بالجزء الذى لا يتجزى فالصورة ان وجدت عرض
على طريقة المتكلمين لكونها قائمة بالغير وجوهر على طريقة الفلاسفة لانها موجودة لا فى
موضوع لانها ليست فى محل مقوم للحال بل هى مقومة للمحل م وكذا الصورة الذهنية
للجوهر س يعنى ان وجدت كانت عرضا على الاول لكونها قائمة بالغير وجوهرا على الثانى
باعتبار انها لو وجدت خارج الذهن كانت لا فى موضوع وقد ذكرنا فى بحث الصورة
الذهنية على هذا الكلام اعتراضا وهو يلزم ان يكون السواد جوهرا فلا نعيده م و
عند المتكلمين هو وضعى فقط س اى الجوهر ليس الا وضعيا م اى ما يشار اليه
حسا ولم يثبت عندهم سواه وهو س اى الجوهر م ان لم تقبل القسمة اصلا
فجوهر فرد والا فجسم وعند المعتزلة ان قبل س اى القسمة م فى جهة فخط وفى جهتين
فسطح وفى ثلث فجسم فالخلاف لفظى س اى بين المتكلمين والمعتزلة فعند المتكلمين
الجسم يطلق على جوهرين فصاعدا وعند المعتزلة لا م والفلاسفة قالوا هو اما
وضعى وهو قابل للقسمة س اى الى غير النهاية لانكارهم الجوهر الفرد م فهو
ان كان محلا فهيولى وحالا فصورة او مركب منهما فجسم واما الخط والسطح
فموجودان عندهم لكنهما عرضان قائمان بالجسم وكذا الجسم التعليمى وهو الطول والعرض
والعمق عرض قائم بالجسم الطبيعى فان تعلق بالبدن تدبيرا وتصرفا فنفس والا
فعقل فصل اعلم ان الجسم ذو اجزاء فهى اما بالفعل وهى اما متناهية فينتهى
الى ما لا يقبل القسمة حتى الوهمية والفرضية لكن بحيث لو كانت فى الخارج لطابقت
س اى لو كانت الاجزاء فى الخارج كانت القسمة الوهمية او الفرضية مطابقة
لما فى الخارج وليس المراد الوهمية الغير المطابقة كما سيأتى فى قسمة الزمان الحاضر
م وذا عند اصحابنا وانما قيدت بالمطابقة لان المخلف هذا لا ما زعم صاحب

م واما غير وضعى ح

الاشارات س فانه قال ان القائلين بالجزء يثبتونه بحيث لا تقبل القسمة
الوهمية والفرضية اصلا فقال فى المتن ان هذا النقل غير صحيح م لان
احدا لا ينكر توهم المحالات وفرضها ولو كان كما زعم لاستغنى عن البرهان س اى
لو كان الخلاف بين القائلين بالجزء وبين الفلاسفة فى القسمة الوهمية استغنى
مذهب الفلاسفة عن البرهان بل يكفى ان يقال ان التوهم والفرض لا ينتهيان
الى حد معين لانه متوهم الحج وفرضه واقع ومع ذلك معلوم ببديهة العقل و
م ودعوى ان التميز غير الثابت يؤيد ما قلت س اى البرهان الحسى هو الفلاسفة
المبنى عن المماسة مشتمل على دعوى ان التميز غير الثابت فان ما يماس احد
الطرفين غير ما يماس الاخر فهذه الدعوى يدل على انهم لم يدعوا القسمة الوهمية
بل يدعون انه ذو اجزاء فى الخارج ثم عطف على قوله اما متناهية قوله م او غير متناهية
وذا عند النظام واما بالقوة متناهية وذا عند الشهرستانى او غير متناهية
وذا عند جمهور الفلاسفة لنا وجوه ان الزمان الحاضر غير منقسم والا فبعضه ماض
وبعضه مستقبل وكذا الحركة فكذا المسافة فان انقسام الحركة والمسافة مثلا زمان
س اى كلما كانت المسافة منقسمة كانت الحركة منقسمة وكلما كانت الحركة منقسمة
كانت المسافة منقسمة م وهما يوجبان انقسام الزمان س اى كلما كانت الح
والحركة منقسمتين كان الزمان منقسما م فعدم انقسام هذا س اى الزمان
م يوجب عدم انقسامهما س اى الحركة والمسافة م بحكم عكس النقيض س و
هو قولنا كلما لم يكن الزمان منقسما لا يكون الحركة والمسافة منقسمتين لكن
الزمان الحاضر غير منقسم فيلزم عدم انقسام المسافة وهو المطلوب م و
لا يلزم من انقسام هذا انقسامهما ولا من عدم انقسامهما عدم انقسام هذا
عندنا لجواز تخلل السكنات س اعلم ان البرهان قد تم وقوله ولا يلزم الى آخره
لا احتياج للبرهان الى هذا الكلام وانما ذكر تتميما للفائدة فان فيه خلاف
الفلاسفة فان انقسام الزمان يوجب انقسام الحركة والمسافة عندهم حتى يوجب
عدم انقسام الحركة والمسافة عدم انقسام الزمان بحكم عكس النقيض وهذا
بناء على ان الزمان عندهم ليس مركبا من آنات متتالية والحركة البطيئة ليست
بتخلل السكنات فاذا كان الزمان منقسما كانت الحركة والمسافة منقسمتين
ضرورة وعندنا لما كان الزمان الحاضر غير منقسم ثبت الآنات فيكون مركبا من
آنات متتالية وثبت منه هذا الجزء الذى لا يتجزى فيمكن ان يقع الحركة من جزء
الى جزء فى عشرة ازمنة بان يكون الجسم ساكنا فى احد الجزئين فى الازمنة الكثيرة فلا يلزم
من انقسام الزمان انقسامهما ولا من عدم انقسامهما عدم انقسام الزمان م قيل
ان اريد الوهمية لا يلزم كون بعضه ماضيا او الفكية لا يلزم منه نفيها الجزء س اى

هينة

يكون جـ

ان

ان اريد بقولكم ان الزمان الحاضر لا ينقسم القسمة الوهمية فلا نم انه يلزم
من القسمة الوهمية ان يصير البعض ماضيا او البعض مستقبلا وان اريد
القسمة الفكية لا يلزم منه نفيها الجزء م قلنا يراد الوهمية المطابقة فان
توهم بحيث تجتمع اجزاؤه لا يكون توهم قسمة ما هو عليه فان الذات بحيث
لا يجتمع يلزم ما ذكر فلا يكون توهم قسمة الحاضر س لما توهم القسمة بحيث لا يجتمع
اجزاؤه يلزم ان يصير بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون توهم قسمة
الزمان الحاضر بتوهم قسمة الزمان الحاضر فثبت ان الزمان الحاضر لا يمكن قسمته
قسمة مطابقة لما هو عليه فى نفس الامر وان توهم قسمة كانا توهم امر محال
فكذا المسافة لا يكون لها جزء وان توهم لها جزء كان توهم المحالات ثم ذكر
برهانا آخر على وجود الزمان الذى لا ينقسم وهو قوله م وايضا اذا رمينا
الحجر الى فوق حتى لاقى سقف البيت فانه لم يبق اثر القسر لا يسكن على
السقف وان بقى فهو يوجب سرعة الحركة الى الجهة التى فارقها فلا يوجب
السكون فزمان ملاقاته السقف غير منقسم وايضا الحجر المرمى الى فوق اذا
بلغ غاية ثم رجع ففى زمان كونه فى الغاية لا يكون القسر غالبا على الطبع فهو
انما مغلوب فلا تقف عند الغاية او مساوله فزمان المساواة لو انقسم
لكان اثر القسر فى المتأخر اقل س لان اثر القسر يضعف دائما فهو فى كل
زمان اقل مما كان فى الزمان السابق م فلا يساوى فى القسمين س لكن
فرض ذلك الزمان زمان المساواة هف م واما فى الماضى والمستقبل
غير موجود فالموجود فى الحال ان الحركة موجودة ولا ينقسم من لما قال فى
التجريد لا نم ان ما فى الماضى غير موجودة مطلقا بل هى غير موجودة فى الحال قال
هذا اعتراف بزمان ثالث س وهو الحال م ويلزم منه المطلوب وان قيل
بل غير موجودة فى زمان سوى الماضى س اى لا يقال بل غير موجودة فى الحال
لئلا يلزم الاعتراف بالحال بل يقال لا نم ان ما فى الماضى غير موجود مطلقا بل
بل غير موجود فى غير الزمان الماضى م فضعيف ايضا لان المراد ان هذه
الحركة الموجودة التى لم تعدم بعد وهى ليست بماضية ولا مستقبلة س فتعين
انها فى الحال م وقد عورض بانها موجودة ولو وجد الجزء لم يكن كذا او لا حركة
عند كون متحرك فى الجزء الاول ولا فى الثانى لانها انتهت عنده فلا واسطة
بينهما س اى بين الجزئين م اقول لم يلزم الجزء منه وجود الجزء وعدم الحركة بل منه
مع انتهائها عند الثانى س فان الحركة لا بد لها من مسافة فلا نم ان ابتداء
من جزء مع الانقطاع فى الجزء الثانى ممكن م وذكر فى شرح الاشارات س
اى للامام نصير الدين م ان قسمة الحركة والزمان الى الثلاثة لا يصح لان

الحال حد مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لايكون اجزاء لها والا كان التنصيف تثليثا بل موجودات
متغايرة لما هي حدوده بالنوع اقول ان عنى س اي بقوله ان قسمة
الحركة والزمان الى الثلاثة لايصح م نفي قسمة الكلي على جزئياته عقلا فممنوع
لان الحركة الموجودة في الجملة اما ان وجدت فعدمت اولم يعدم بعد اولم يوجد
لكن سيوجد ثم الزمان الذي فيه الحركة اما زمان الاولى او الثانية او الثالثة
وان عنى نفي قسمة الكلي على الاجزاء خارجا فمسلم بمعنى ان الحركة في الخارج ليست
الا في الحال وما في الماضي معناه كانت موجودة في الحال فعدمت س فان
زمان الماضي كان حالا فعدمت م وما في المستقبل معناه ليست بموجودة
لكن سيوجد في حال لا ما توهم انها منقسمة على الماضي والمستقبل دون الحال
لان الموجود لاتنقسم على المعدوم فليس الحال كالحدود المشتركة بين المقادير
ثم هو س اي مصنف شرح الاشارات م قد نفي الحال والتثليث
بحيث يثبتان س اي الاراد نفي الحال ونفي او نفي القسمة على وجه
التثليث لكن يلزم من كلامه ثبوت الحال والقسمة على وجه التثليث م
اذ جعلها س اي الحال م حدا مشتركا موجودا لايكون جزءا للماضي والمستقبل
ولاشك انها زمان والزمان الذي هذا شانه هو الحال س اي الزمان الذي
لايكون جزءا للماضي ولا للمستقبل هو الحال فان قلت الحركة موجودة لا بمعنى
انها موجودة في زمان واحد بل موجودة في الازمنة بان يكون اجزاء الحركة
في اجزاء الزمان فالعقل انتزع من المجموع المقتضي الاجزاء صورته فالمجموع ليس
موجودا الا في العقل اما في الخارج فلا بل الموجود في الخارج كون الجسم في وسط
المسافة قلت هذا لايضر فان كون الشيء في مكان في زمان بشرط كونه قبل
ذلك الزمان وبعده في مكان آخر امر موجود في الخارج مشاهد وذلك الموجود
المشاهد الذي لم يعدم ليس في الماضي ولا في المستقبل فهو في الحال م ثم اذا
لاقى جسم مضلع جسما آخر س انما فرض الجسم مضلعا احترازا عن الكرة فان
البرهان بملاقاة الكرة سياتي م فالاجزاء الظاهرة من ذلك بلاقي مثلها
س اي الاجزاء الظاهرة من هذا فورد على هذا انا لانم تلاقي اجزاء الجسم بل
بتلاقي السطوح وهي اعراض فاجاب بقوله م اذ لايمكن تلاقي عرضين
بلاشيء من الجسم س فان عاند احد يغرز فيه السكين او يضع النار على عضوه ويقول
لم يمسك شيء من الجسم بل عرض م فلنسمها سطحا س اي يسمي الاجزاء الملاقية
سطحا م ثم الاجزاء الملاقية لاينقسم عمقا س اي الاجزاء الظاهرة من هذا الجسم
التي لاقت الاجزاء الظاهرة من الجسم الآخر لاينقسم عمقا م والا فالقسم الخارجي

لا

لان الاجزاء وجه

لايكون خارجيا للداخلي س اي لو انقسمت الاجزاء الملاقية في جهة العمق ينقسم
قسمين احدهما خارجي والآخر داخلي وكل منهما مماس لاجزاء الاخر الملاقية
لاجزاء الآخر قسمت في جهة العمق فكل من القسمين اي الداخلي والخارجي يكون
مماسا لاجزاء الآخر فلا يكون الخارجي خارجيا للداخلي عن التماس م فيتداخل
الاجزاء س وهو محال فثبت ان الاجزاء الملاقية غير منقسمة في جهة العمق م
ثم هذا السطح الملاقي ينتهي الى اجزاء مشتركة بينه وبين سطح آخر س اي الاجزاء
الظاهرة الملاقية قد سميناها سطحا فهذا السطح ينتهي الى اجزاء مشتركة بين
هذا السطح اخر لانا فرضنا هذا الجسم جسما مضلعا كالمربع مثلا فلاقت جسما آخر باحد
سطوحه وهذا السطح ينتهي الى اجزاء مشتركة بينه وبين سطح آخر م ونسميها خطا
س وانما قال ونسميها لانهم يطلقون الخط على العرض فنحن نسمي اجزاء الجسم خطا م
ولا عرض له والا كان سطحا محاذيا لسطحين مختلفين وهو محال س اي الخط المشترك
بين السطحين المختلفين لو كان له عرض كان سطحا وهذا الخط محاذ للسطحين المختلفين
فلو كان سطحا لكان السطح الواحد محاذيا للسطحين المختلفين وهو محال م ثم ينتهي
س اي الخط المذكور م الى جزء مشترك بينه وبين خط آخر لا طول له والا كان
خطا محاذيا لخطين مختلفين وهو محال س اي لو كان الفصل المشترك بين
الخطين خطا وهو محاذ للخطين كان الخط الواحد محاذيا للخطين المختلفين و
هو محال م فثبت للجسم جزء له التسمية نقطة فبطل القول بانها عرض غير منقسم
حال في المنقسم وهو الخط او نحوه اذ لابد من جوهر متحيز في فراغ متوهم غير منقسم
يشار اليه حتى هو الطرف او الوسط او نحوهما س فان النقطة التي هي طرف الخط
او وسط السطح كالمركز مثلا ان كانت عرضا لابد ان يكون حالا في جوهر وذلك الجوهر
متحيز اي واقع في فراغ متوهم هو الحيز فذلك الحيز يجب ان لايكون منقسما والا
لايكون طرفا للبعد فاذا لم يكن منقسما فالجوهر الذي فيه لايكون منقسما م وايضا
الحلول هو الاختصاص المصحح للنعت اي يحمل ما يشتق منه بهو هو س المراد بالاختصاص
المصحح للنعت ان يشتق من ذلك الحال ما يحمل بهو هو على ذلك المحل كالسواد
مثلا يشتق منه الاسود فيحمل على المحل م ولا يكفي ان يحمل بذو اذ يقال ذو مال س
انما قال ذلك لانه قد يتوهم ان المراد الحمل بذو وحينئذ يصدق ان يقال الخط ذو
نقطة م والخط لاينعت بالنقطة وكذا الجسم بالسطح وايضا يجب ان يكون الاشارة
الى احدهما اشارة الى الآخر وليس الاشارة الى الجسم اشارة الى الطرف وايضا
الكون في الموضوع هو بكون الشيء شائعا بالكلية في شيء لا كجزء منه فان قلت
هذه الحدود انما يلزم محدوداتها من حيث التناهي س هذا الكلام من شرح الاشارات
للامام نصير الدين اراد بالحدود النقطة والخط والسطح فانها يلزم محدوداتها من حيث

ان المحدودات ينتهي بها م وهو س اى التناهي م مؤخر بعد التحقق فلا يكون
اجزاء لها وايضا الجسم يتصور بلا تصور التناهي س والشئ لا يتصور بدون
الجزء فهذه الاشياء من حيث التناهي لا يكون جزء فاجاب في المتن بقوله
م قلت لا شك ان الاجزاء التي ليس بعدها اجزاء آخر اجزاء خارجية
ولا مدخل لهذا القيد س وهو قوله التي ليس بعدها اجزاء اخر م في الجزئية خارجا
وتصور شئ بدون شئ لا ينفي جزئيته اذ الشئ قد يتصور اجمالا ومركز الكرة
لا ينقسم س لان المركز هو الوسط فلو انقسم فبعض الاجزاء لا يكون وسطا
م وهو اما الخبر او المتحيز او الحال فيه س اى العرض القائم بالمتحيز م من قسمة
كل منها قسمة الآخرين كما عرفت س فاذا لم يكن احدهما منقسما لا يكون شئ
منها منقسما م ثم المحور لا يتحرك س المحور هو الخط الواصل بين قطب
الى قطب المار على المركز م والا لم يبق محاذيا للمركز س لانه المحور ان
يتحرك على الصوب الذي يتحرك الكرة فلا يبقى النقطة التي كانت ملاقية
للمركز ملاقية له ولا يمكن ان يلاقي نقطة اخرى من المحور المركز لانه ليس
الوسط وهو لا يكون الا النقطة بعينها واذا لم يكن شئ من نقط المحور ملاقيا
للمركز لا يكون بقية اجزائه محاذية له م فلا عرض له اذ كل ذي عرض متحرك
بجزء منه وهو ما على سطح الكرة الاجزاء له وهو القطب الكرة اذا لاقت سطحا
مستويا فالنقطتي على تقدير الجزء ان لان وضع الجزئين لا يختلف في الخط المستقيم
والمنحني اما وضع الثالث بالنسبة الى الاول فيختلف س اى على تقدير وجود
الجزء موضع التلاقي يكون جزئين لان السطح المستوي يكون عليه الخط المستقيم
وسطح الكرة يكون عليه الخط المنحني والخط المستقيم على تقدير وجود الجزء مركب
من الاجزاء موضوعة على الاستقامة والخط المنحني مركب من اجزاء موضوعة على
هيئة الانحناء فاذا وضع جزء على جنب جزء فوضع احدهما بالنسبة الى الآخر لا يختلف
في الخط المستقيم وفي الخط المنحني لكن وضع الثالث بالنسبة الى الاول يختلف
او في الخط المستقيم وضع الثالث بحيث يحاذي الاولين وفي المنحني يحاذي
الثالث احدهما دون الآخر فالجزءان من الخط المنحني الذي في الكرة تلاقي
جزئين من الخط المستقيم الذي في السطح المستوي لعدم اختلاف الوضع في الجزئين
م وعلى تقدير عدمه س اى عدم الجزء الذي لا يتجزى م ينقسم س اى الملتقى م
الى غير النهاية فيخرج من المركز الى وسط الملتقى وطرفيه خطان فان استويا فوتر
الزاوية القائمة ب وى الضلع وان لم يستويا فخطان من المركز الى المحيط
غير ما وبين والكل محال س فانه محل التلاقي ان كان منقسما كان له وسط
وطرفان فيخرج خطا من المركز الى وسط محل التلاقي وهو خط آب فيكون تاما

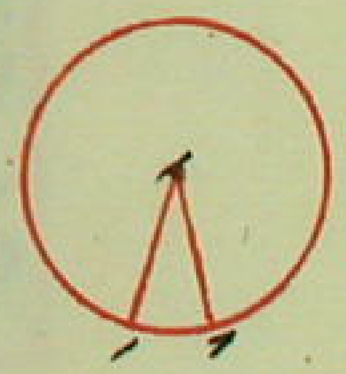

على

على السطح المستوي فيحدث زاويتان قائمتان ويخرج خطان من المركز الى احد
الطرفين وهو خط آح فهو وتر الزاوية القائمة فان كان الخطان مت وبين يلزم
ان يكون وتر الزاوية القائمة مساويا لاحد الضلعين لكنه اعظم وان لم يكونا
مت وبين وكل واحد من الخطين اخرج من المركز الى المحيط يلزم عدم ت وى
الخطين الخارجين من المركز الى المحيط وهو محال فيلزم عدم انقسام محل التلاقي
واجاب البعض بمنع وجود الكرة والسطح المستوي فقال في المتن م ومنع
الكرة والسطح المستوي تعنت س فان الشكل الطبيعي عندهم الشكل الكري م
والبعد الابعد والاوسط والاقرب وموضع الوقوف غير منقسم والا تخرج
ثلاثة خطوط من مركز العالم الى غير ذلك الموضع فان ت وت يلزم ت وى
ثلاثة خطوط مخرجة من غير مركز الدائرة الى محيطها وان اختلف لم يكن
المفروض ما فرض البعد الابعد من خارج المركز ويسمى الاوج هو ابعد نقطة
على محدب خارج المركز عن مركز العالم كنقطة آ والبعد الاقرب من الخارج يسمى
الحضيض هو اقرب نقطة على مقعر الخارج من مركز العالم كنقطة ب والبعد
الاوسط من خارج المركز نقطة على محدبه اذا اخرج اليها خطان احدهما
من مركز العالم والآخر من مركز الخارج كان الخطان مت وبين بنقطة ح

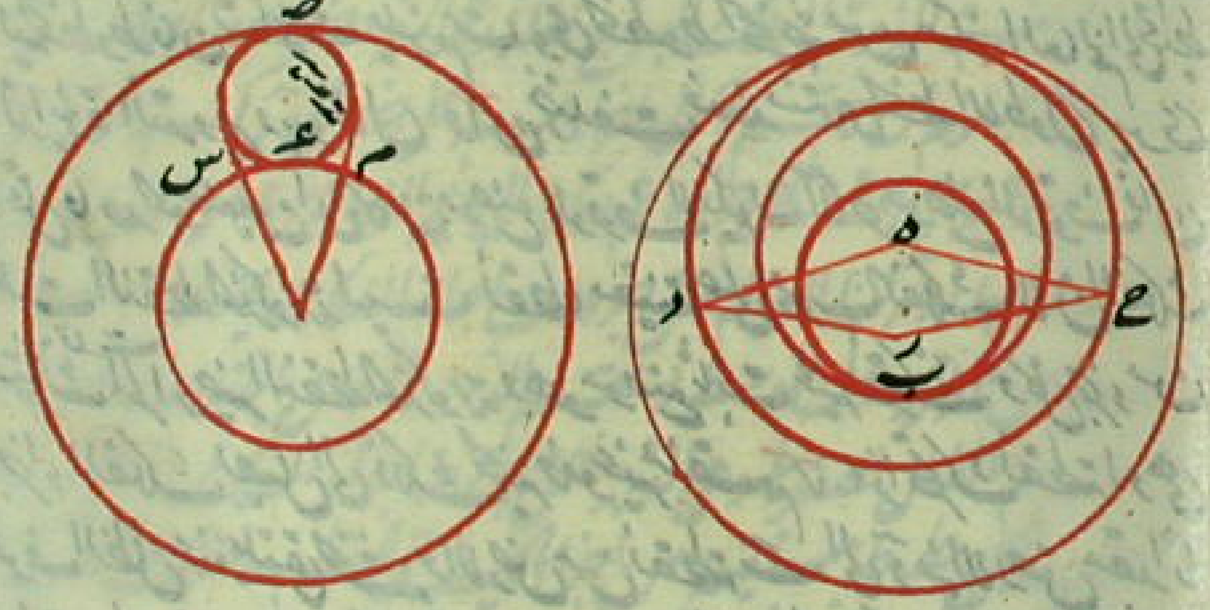

وكذا نقطة د والبعد الابعد من التدوير يسمى الذروة كنقطة ط والبعد
الاقرب منه يسمى الحضيض والبعد الاوسط منه نقطة على محيطه اذا اخرج
خط من مركز العالم تماس المحيط ولا يقع في داخل التدوير كنقطة س وكذا
نقطة م موضع الوقوف من التدوير فاعلم ان التدوير اذا فرض متحركا بحيث يكون
حركة اعلاه موافقة للجهة التي يتحرك اليها حامل يكون حركة اسفله على خلاف
تلك الجهة وفرضنا منطقة التدوير نصف منطقة الحامل والتدوير يتحرك

كل يوم ثلث درجات والحاصل درجة واحدة فاذا كان الكوكب في اعلى التدوير يرى
مستقيما واذا كان في اسفل التدوير عند الحضيض يرى راجعا لان درجتين من
التدوير اذا كان الكوكب في الحضيض يرى عند مركز العالم بمقدار درجة من حامل فيبقى
درجة زايدة على حركة الحامل الى خلاف جهته فيرى راجعا بقدر درجة لكن في غير الحضيض
يرى حركته اقل من ثلث درجات لانه قوس الحركة يصير على الوتر حتى اذا وصل الى
البعد الاوسط لا يرى حركة التدوير فالمرئي حركة الحامل فقط اذا عرفت هذا ففي كل موضع
يرى حركة التدوير المخالف في الجهة لحركة الحامل اقل من درجتين يرى الكوكب مستقيما
وفي كل موضع يرى درجتين يرى واقفا وفي موضع يرى اكثر من درجتين يرى
راجعا فموضع الوقوف يكون نقطتين على جنبتي الحضيض فيكون للكوكب وقوفان
احدهما قبل الرجعة والآخر بعدها فنقول كل واحد من المواضع المذكورة غير منقسم
اما الاوج فانه لو كان منقسما يخرج ثلثة خطوط من مركز العالم الى ذلك الموضع
فان تساوت الخطوط يلزم تساوي الخطوط الثلاثة من غير مركز الدائرة الى محيطها
لان الاوج موضع من محدب الخارج المركز واذا فرض دائرة على محدب الخارج كان
مركزه الخارج ومركز العالم ليس مركز تلك الدائرة واذا خرج ثلث خطوط الى محيط
دائرة من غير مركزها لا يكون متساوية اصلا وان اختلفت هذه الخطوط فبعضها
يكون اقصر وبعضها اطول فالموضع الذي فرض بعدا ابعد وهكذا نقول في البعد
الاقرب والاوسط من الخارج المركز وكذا في ذروة التدوير فلانه لو انقسم فيخرج
اليه الخطوط فان تساوت يلزم تساوي الخطوط المخرجة من مركز العالم الى محيط
الدائرة التدوير وهو محال وان اختلفت فعند منتهى الخط الاطول يرى
اقل فاحد الموضعين ان كان موضع الوقوف لا يكون الآخر موضع الوقوف فان
قلت النقط المذكورة ليست نقطا معينة على محدب الفلك لان الفلك
متحرك قلت المراد غير النقط المذكورة وهو موضع ثابت غير متحرك وكل جزء من
اجزاء الفلك يصل الى ذلك الحيز فهو غير منقسم ٧ اذا تحرك نقطة ا وهي
طرف الظل عند ملتقى المخروط والارض من نقطة ب الى د من الارض مقدارا
لا ينقسم لصغره س فان نفاة الجزء قائلون بان القسمة الفكية ينتهي فالشيء
تصير لصغره بحيث لا ينقسم بالفعل م ولنسمه ذرة فلولا الجزء لكان لها طرفان
وصول ا الى احد طرفيها قبل الوصول الى الآخر فينقسم بالفعل باختلاف
عرضين س فانهم ذكروا ان من اسباب القسمة الفعلية اختلاف عرضين م
وهو ان مماسة ا احدهما قبل مماسة الآخر ثم لذلك الطرف طرفا فينقسم
اليهما كما ذكر وهكذا الى غير النهاية س فيلزم من نفي الجزء الاجزاء الفعلية الغير
المتناهية كما هو مذهب النظام مع انهم قائلون بامتناعه م ٨ اذا تحرك

ش يعد البعد لا يكون البعد الابعد
بل منتهى الخط الاطول يكون ح

منطقة

منطقة البروج مقدار ذرة فانا نفرض عند القطب دائرة بهذا القدر فنقطة ا
منها ينتقل من ب الى ج من مقعر الفلك الاعظم ومسافة ما بينهما مقدار نسبته
الى الذرة كنسبتها الى فلك البروج فانقسم الذرة قسمة فعلية هكذا مع انها لا تنقسم
بالفعل لصغرها اي اذا تحرك فلك البروج بحركته المخصوصة به مقدارا لا ينقسم بالفعل
لصغره ولنسمه ذرة فنفرض عند قطب البروج دائرة مقدار تلك الذرة فاذا
تحرك من المنطقة مقدار ذرة تتحرك هذه الذرة التي عند القطب مقدار نسبته
الى الذرة كنسبة الذرة الى فلك البروج وهذه الذرة فرضناها عند قطب البروج
مماسة لمقعر الفلك الاعظم وانما قال هذا لان الحركة انتقال من مكان الى
مكان ومقعر الحاوي مكان المحوي فنقطة ا ب من الذرة المفروضة عند القطب
المماسة لمقعر الفلك الاعظم انتقل من نقطة ب الى نقطة د وهو من اجزاء الفلك
الاعظم ومسافة ما بين ب الى ج مقدار د ونسبته الى الذرة كنسبة الذرة الى فلك
البروج وقد فرض الذرة مقدارا لا ينقسم بالفعل لصغرها وقد انقسم بالفعل الى
اجزاء نسبة كل جزء الى الذرة كنسبة الذرة الى فلك البروج م ثم ان اردت زيادة
الاستحالة فانظر الى تحرك المنطقة مقدار د كيف تنقسم الذرة قسمة فعلية
وهكذا الى غير النهاية س اي قد لزم مما ذكرنا استحالة وهي قسمة الذرة الى الاجزاء
المذكورة قسمة فعلية مع انها بحيث لا تنقسم بالفعل ثم ان اردت زيادة
الاستحالة تفرض ان منطقة البروج تحرك بمقدار د وهو مقدار نسبته الى
الذرة كنسبة الذرة الى فلك البروج فالذرة المفروضة عند القطب قد انقسم
مرة الى د فيلزم ان ينقسم د الى اجزاء نسبة كل جزء الى د كنسبة الذرة الى فلك
البروج ولنفرض مقدار كل جزء ذرة ثم هكذا الى غير النهاية م ٩ اذا كان وسط
الذرة قطبها او مركزا للعالم فكل جزء من اجزاء الفلك يحاذي وسطها بنقطة
مختلفة من الذرة حول الوسط فينقسم الذرة بالفعل باختلاف المحاذات
لا تنقسم بالفعل لصغرها وهي الذرة فكل جزء من اجزاء الفلك الاعظم محاذ
للقطب فيخرج خطوط مستقيمة من اجزاء المحيط الى القطب فتلك الخطوط المستقيمة
يمر على اجزاء تلك الذرة فكل خط من تلك الخطوط لا بد ان يمر على جزء آخر
غير الذي مر عليه الخط الآخر فيلزم انقسام الذرة بالفعل كانقسام الفلك
الاعظم فيلزم القسمة الفعلية باختلاف الاعراض وهو اختلاف المحاذاة
وايضا اقول ان كان منقسما بالقوة الى غير النهاية فكل ما هو بالقوة لا بد
ان يكون ممكنا امكانا ذاتيا لكن الانقسامات الغير المتناهية غير ممكن امكانا
ذاتيا لانه وقوع الانقسامات الغير المتناهية يستلزم كون المحصور بين
الحاصرين غير متناهية وهو محال وايضا ان كان قابلا للانقسامات الغير

ش الفلك الاعظم س اي اذا فرض
حول القطب دائرة لا تنقسم ح

المتناهية فلا يخ اما ان يوجد فيها امتدادات غير متناهية اولا فان لم يوجد لا يقبل
الانقسام الى غير النهاية وان وجدت يلزم المحال المذكور م فعلم ان مذهب الفلاسفة
تؤدي الى مذهب النظام الذي اعترفوا ببطلانه فصح ما قال اصحابنا انه يلزم
ان ينقسم الخردلة انقسام الجبل بل انقسام الفلك فهذه البراهين نفت مذهب
الفلاسفة والنظام مع ان مذهبه مدفوع بان الاجزاء محصورة بين حاصرين
ومذهب الشهرستاني بان كل جزء من اجزاء الجسم معين في الخارج بالاوضاع ككونه
وسطا او طرفا او ملاقيا لاحدهما س اي الوسط او الطرف م او محاذيا لهذا
ونحو ذلك س ثم عطف على قوله بالاوضاع قوله م وبكونه محل غير المقادير
ككونه محل التنصيف والتسديس او نحوهما سواء اعتبر العقل ام لا س اي ليس
هذه الامور امورا اعتبارية لانها في الخارج كذلك سواء اعتبر العقل ام لا م فجزء
الجسم الموجود فيه س اي في الخير م يتشخص خارجا بكونه في ذلك الخير ولولا
هذا فما بال التثليث ونحوه س كالتربيع والتسديس والمقابلة م في الافلاك
فعلم ان الاجزاء حاصلة بالفعل واما شبه الفلاسفة فما يتعلق بالمماسة كما قيل
ان الوسطاني ان لم يحجب الطرفين عن التماس تداخلت الاجزاء وان حجب فما يماس منه
هذا غير ما يماس ذلك مدفوع بان المماسة ان كانت بالنهايات كما هو عندكم لا
يرد الاشكال س لانه يمكن ان يكون الذات واحدة لكن النهايات متعددة م وان
كانت المماسة بالذات كما هو عندنا فالشيء قد يماس شيئين في جهتين متقا بلتين
مع انه غير منقسم في تلك الجهة كسطح الجسم يماس الاجزاء الداخلة التي تحته وجسما
آخر فوقه س يعني اذا وضعنا جسما فوق جسم فسطح الجسم التحتاني يماس الداخلة
من الجسم التحتاني ويماس الجسم الفوقاني مع ان السطح غير منقسم في جهة الفوق
والتحت م والمركز يماس نقطا حوله س مع ان المركز غير منقسم ومع ذلك
يماس اشياء كثيرة في الجهات م وما يتعلق بالحركة كما قيل اذا قطع الرحى قوسا
من دائرة كبيرة ففي زمان قطع كل جزء لا تقطع الصغيرة مثله ولا اكثر ولا يمكن
لئلا ينفك فتقطع فتنقسم الجزء مدفوع بالسكون ح س اي هذا الدليل
مدفوع بان الصغيرة يكون ساكنة ح اي في زمان قطع الكبيرة جزءا واحدا م و
لا يلزم التفكك لان الحركة البطيئة بسكون الصغيرة في بعض الانات حركة الكبيرة لا
يوجب التفكك وما يتعلق بالساعة كما قيل اذا ارتفع الشمس جزءا انتقص
من الظل اقل منه مدفوع بان الشمس اذا ارتفعت مقدارا قليلا لا يتفاوت
الظل البتة بل لا بد ان يرتفع مقدارا عظيما يرى في هذه المسافة جزء فالظل
انما ينقص جزءا اذا ارتفعت مقدارا يوجب انتقاص جزء من الظل وفي اقل
من ذلك يكون الظل ساكنا وما يتعلق بالاشكال موقوف على نفي الجزء كما في

الصحايف

الصحايف وفيه مباحث هندسية يطول بها الكتاب فنذكرها في الشرح ان شاء الله
س اعلم انهم استدلوا على نفي الجزء بالاشكال الهندسية واجاب صاحب الصحايف
انها موقوفة على نفي الجزء فاثبات نفي الجزء بها يكون دورا ومنها ان اقليدس برهن
على ان كل خط يمكن تنصيفه فان كان مركبا من اجزاء عددها فرد يلزم تنصيف الجزء
ومنها انه برهن على ان مربع وتر الزاوية القائمة مثل مربع الضلعين كما فرضنا في مثلث
ا ب ج ان زاوية ا قائمة فخط ج ب يكون وتره وفرضنا خط ا ب ثمانية اجزاء
وخط ا ج ستة اجزاء فبرهن اقليدس على ان خط ج ب يجب ان يكون عشرة ليكون
مربعه اي حاصل ضرب العشرة في نفسها وهو مائة مساويا لمربع الضلعين فان مربع
الثمانية اربعة وستون ومربع الستة ستة وثلثون ومجموعهما مائة اذا عرفت هذا فان
كان من الضلعين خمسة فمربعهما خمسون فالوتر يكون جذر خمسين اي عددا اذا ضرب
في نفسه يصير خمسين وهو ليس عددا صحيحا فيلزم انقسام الجزء ومنها انه اذا
كان مربع متساوي الاضلاع قائم الزوايا كمربع ا ب ج د كل ضلع ثمانية اجزاء
فمجموع المربع اربعة وستون جزءا فخط ا د يكون مركبا من ثمانية اجزاء كما هو
الشطرنج مثلا وهو محال لان خط ا د اطول بكثير من كل واحد من الاضلاع والجواب
ان جميع اشكال اقليدس موقوف على ما ذكر في المصادرات من امكان اخراج الخط
المستقيم من اي نقطة الى اي نقطة وانه يمكن ان يخط على كل نقطة باي بعد
دائرة وكل منهما موقوف على نفي الجزء فان الاجزاء بين النقطتين ربما لم يكن
موضوعة على الاستقامة وايضا لا يكون موضوعة على هيئة الاستدارة وانه قد توهم
النقطة والخط بحيث لا يشغلان الخير وتعتبر النقط والخطوط بحيث يمكن اتحاد النقط
الغير المتناهية والخطوط الغير المتناهية فهذه الاحكام يتوهم في الابعاد بلا ملاحظة
ما يوجد فيها فمع ملاحظة الاجزاء التي فيها وعدد تلك الاجزاء يتغير بعض الاحكام كما
في المثلث فانه اذا اعتبر فيه عدد اجزاء الاضلاع فان الجزء الذي وقع مشتركا بين
الضلعين ان اخذ من احد الضلعين لا يمكن اخذه من الضلع الآخر فمربع وتر القائمة يجب
الاجزاء لا يكون كمربع الضلعين بحسب عدد اجزائهما اعلم ان ما ذكر من تنصيف الخط و
وتر الزاوية القائمة يندفع بهذا الطريق واما المربع المتساوي الاضلاع لا يمكن ان يقال
ان الحكم ربما يختلف باعتبار البعد وباعتبار عدد الاجزاء اذ لا يمكن بهذا الا نفي التفاوت
الذي لا يمكن اجتنابه واما ههنا لا يمكن ان يقال اجزاء القطر مثل اجزاء الضلع فان
التفاوت فاحش فان بعد القطر اعظم بكثير من الاضلاع فالجواب انا لا نسلم ان الاجزاء
وقعت على هيئة الزاوية القائمة والاشكال التي يحتج بها على نفي الجزء لا يمكن الاحتجاج
بها والتي يحتج بها على اثبات الجزء يصلح للاحتجاج لان المقدمات التي يكون مسلمة
على تقدير نفي الجزء اذا استلزمت نفي انتفاء الجزء يلزم نفي الجزء ضرورة م تفاريع

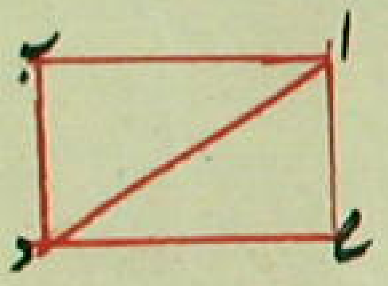

نفي الجزء منها اختلافهم في ان القسمة الانفكاكية متناهية عند بعضهم ولا متناهية
عند آخرين س وهم اصحاب ارسطو اسموا بذلك لان ارسطوا كان في صحبته
اسكندر دائم السفر وتلامذته كانوا يمشون في ركابه مستفيدين م لان الاجزاء يكون
كرية لبساطتها بينها فرج فيلزم الخلاء ولان الاتصال الذي يمتنع زواله س اي لو فصل
الاجزاء الى حد يمتنع قسمتها كان لها اتصال يمتنع زواله فهذا الاتصال م ان كان
للماهية او لازمها يمتنع بين كل جزئين متصلين لاشتراك الاجزاء في تمام الماهية
س لكن الامتناع بين كل جزئين منتف فلا يكون للماهية او لازمها ثم عطف
على قوله او لازمها قوله م او مفارق فبزواله يجوز الانفصال ومنع الاشتراك
المذكور س اي اشتراك الاجزاء في الماهية فان قائل بعضهم بالخليط قالوا لا يوجد شيء
من الاركان صرفا بل مختلطة على ما يأتي في بحث العناصر فلا نم ان الاجزاء مشتركة
في تمام الماهية م ومنها ان الجزء الذي انتهت اليه القسمة لا تبقى صورته النوعية عند
البعض س فانهم قالوا للماء مثلا حد معين اذا انتهت القسمة اليه لا تبقى صورته النوعية م
لانه اذا افرط في الصغر استولى عليه ما يحيط به ويحيله الى طبعه بالاستقراء ومنها س اي
من تفاريع نفي الجزء واثما كان اثبات الهيولى من تفاريع نفي الجزء لانه مبني على ان
الجسم ليس له اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد كما في الحس م اثبات الهيولى
فقالوا ان الجسم ذو اتصال يقبل الانفصال وليسا بعرضين متعاقبين عليه لان
مفهوم المتصل ذاتي للجسم مقوم له باعتبار الاتصال فلا يكون الاتصال عرضا
بل صورة مقومة فلا بد للجسم من جزء آخر قابل للانفصال والا كان المتصل من حيث
هو متصل قابلا وهو محال لان الشيء لا يقبل ضده لان القابل مع وجود المقبول
وذلك الجزء هو الهيولى س اعلم ان الامام نصير الدين في شرح الاشارات ركب قياسا
غير منتج وهو ان الجسم قابل للانفصال حال كونه متصلا وليس نفس مفهوم المتصل
موصوفا بالانفصال حال كونه متصلا فلا يكون الجسم نفس مفهوم المتصل لقابل
للانفصال حال كونه متصلا لكن هذا ممنوع م ولا يختص باجسام قابلة للفك وهي
العنصريات لان طبيعة الامتداد الجسماني محوجة الى القابل وهي طبيعة نوعية غير
مختلفة بالذات اقول هذا ضعيف لان ذاتية المتصل غير معلومة ولو سلمت فلا نم
انه قابل له قبولا تبقى القابل مع المقبول بل قبولا بمعنى امكان العدم س كما يقال
الموجود الممكن قابل للعدم الى ان يصير معدوما فلا يشترط لهذا القبول بقاء الموجود
مع العدم فكذا هنا م ولو سلم فذاتي الجسم المتصل مطلقا وهو باق مع الانفصالات
المعينة ولا نم ان المحوج هو الامتداد مطلقا س انما قال هذا لانهم اثبتوا الهيولى
في العناصر اولا بانها متصلة قابلة للانفصال ثم قالوا لا تختص الهيولى باجسام
قابلة للفك بل الفلكيات ايضا محتاجة الى الهيولى لان طبيعة الامتداد الجسماني

فهو نفس ذلك ثان وليس الوسط مكررا بل يجب ان يقول ليس مفهوم المتصل صح

بعينه

محوجة فيمتنع هذا في المتن م بل امتداد قابل للانفصال س لانه انما يحتاج لانه
متصل قابل للانفصال فالمتصل القابل للانفصال يحتاج الى شيء يقبل
الانفصال اما المتصل الذي لا يقبل الانفصال لا يحتاج الى محل يقبل الانفصال
م وما قيل ان الحيوان يقتضي الضحك في بعض الصور دون البعض لان
الحيوانية طبيعة جنسية وهنا الامتداد طبيعة نوعية تحكم محض س قال الامام
نصير الدين في شرح الاشارات ان طبيعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية وهذه
الطبيعة الموجودة ليست جنسا لانها غير موقوفة على ما يضاف اليها محصلا اياها
اقول هذا ممنوع بل هي مثل الحيوانية بعينها لان الحيوانية ان كانت معنى مبهما لا
يتحصل في الخارج الا في الفصول فالامتداد كذلك لا يتحصل الا بفصول الانواع
فامتداد الجسم الكري لا يتحصل الا بفصل الجسم الكري وكذا امتداد المضلعات
وان قال الامتداد من حيث الامتداد شيء واحد نقول الحيوانية من حيث
الحيوانية شيء واحد غير مبهم ثم قال لما كانت الحيوانية مقتضية للضحك في
الانسان دون غيره فلم لا يجوز ان يكون الامتداد الجسماني مقتضيا لوجود
القابل فيما يقبل الانفكاك دون غيره من الاجسام فاجاب عنه بان
الامتداد الجسماني طبيعة نوعية بخلاف الحيوانية فانها طبيعة جنسية فقال
في المتن ان هذا الفرق تحكم محض لانه قال في شرح الاشارات الامتداد الجسماني
الموجود طبيعة نوعية محصلة تختلف بالخارجيات عنها فهي ان اقتضت شيئا
اقتضته مع جميع الخارجيات وفي جميع الاحوال بخلاف الحيوانية التي هي طبيعة
جنسية غير محصلة وهي لا يمكن ان يقتضي شيئا من حيث هي غير محصلة ثم
اذا تحصلت بشيء انضاف اليه ودخل في وجودها المحصل فان اقتضت شيئا
مع ذلك الشيء الغير الخارج عنه لم يقتضيه منه شرح الاشارات وهي كلام في غاية
الضعف والسقوط فانه ادعى ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية والحيوانية
طبيعة جنسية وهذا محض تحكم ثم فرق بين الطبيعة النوعية والجنسية بان
الطبيعة النوعية طبيعة محصلة تختلف بالخارجيات فهي ان اقتضت شيئا
اقتضت مع جميع الخارجيات بخلاف الحيوانية اقول لا فرق بين الطبيعة
النوعية والجنسية في هذا المعنى لان الطبيعة الجنسية تختلف ايضا بما هو خارجي
بالنسبة اليه فكل ما يقتضيه الطبيعة الجنسية كالحيوانية مثلا يقتضيه مع جميع ما
هو خارجي بالنسبة اليه فان ما هو مقتضى الحيوانية كالمشي وغيره لا يختلف وما
هو يختلف كالضحك ونحوه لا نم انه مقتضى الطبيعة الجنسية بل هو مقتضى
الصورة النوعية فانها منشأ الآثار المختصة بالنوع وقوله لا يقتضي شيئا
اصلا ثم ان ثبت انها طبيعة نوعية لا يجديه نفعا لان الطبيعة النوعية

مع غيره لانه مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه هذا ما قال في صح

من حيث هو غير محصل لا يوجب انه لا يقتضي شيئا

بانضمام امر اخص آ اذا اقتضت شيئا كالامتداد الجسماني بانضمام انه قابل
للانفصال لا يلزم من ذلك انها تقتضي هذا الشيء من حيث هي وقابل
ان الحيوان اذا اخذ لا بشرط شيء بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا
فجنس وبشرط ان يكون مع الناطق نوع لا اعتبار له بل المعتبر ان يكون
علة من حيث هو او بانضمام امر آخر وههنا الامتداد بانضمام قابلية الانفصال
علة س اى للاحتياج الى القابل واعلم انه قال في شرح الاشارات قد تبين ان
الطبيعة باي الاعتبارات يكون مادة وباتها يكون جنسا وباتها يكون نوعا
وقد بين هذا المعنى في المنطق بما ذكر في المتن فاقول الاعتبار للاخذ بهذا
الاعتبارات فيما نحن بصدده بل المعتبر ههنا بنظر ان الامتداد الجسماني من
حيث هو امتداد جسماني علة للاحتياج الى القابل او الامتداد بانضمام
قابلية للانفصال علة فان كان الاول فكلما يوجد علة الامتداد يوجد
الاحتياج وان كان الثاني يكون الاحتياج مخصوصا بما اذا وجد انضمام
قابلية الانفصال م فيلزم مما ذكر ان الصورة لا تخلو عن الهيولى س انما لزم بهذا
مما ذكر ان المتصل وهو الصورة الجسمية لا بد له من شيء قابل للاتصال
وذلك القابل هو الهيولى م ولا يخلو عن تلك س اي لا يخلو الهيولى عن
الاتصال الصورة م ضرورة انها متصلة بالذات لئلا يلزم الجزء ولا عن
صورة اخرى يسمى صورة نوعية ليكون مبدء للآثار المختلفة في هذه الانواع فهذه
الكلمات مبنية على نفي الفاعل المختار عندنا هو يخلقه كما عرفت س لان على
تقدير ثبوت الفاعل المختار لا يثبت احتياج احدهما الى الآخر فالمحل لا يحتاج
الى حال يقومه ولا يحتاج ايضا الى مبدء الآثار المختصة بالنوع بل الفاعل
يخلق الآثار كما عرفت م ثم بينوا كيفية احتياج احدهما الاخرى بحيث لا
يلزم الدور بان الصورة من حيث هي صورة متقدمة على الهيولى وشريكة
لعلتها ومن حيث هي متشخصة متحصلة في الخارج متأخرة عنها لان الهيولى
سبب قابل لتشخصها وتحصلها فان الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود
التناهي والتشكل اللذين تتشخص وتتحصل الصورة بهما او معهما وقد قالوا
ان الصورة تتشخص بالهيولى المعينة ومن حيث هي قابلة لتشخصها
والهيولى تتشخص بالصورة المطلقة ومن حيث هي فاعلة لتشخصها
فسقط الدور س هذا ما نقله من شرح الاشارات النصيري من موضعين مختلفين
واعلم ذهبوا الى ان الهيولى مفتقرة في ان تتقوم بالفعل الى مقارنة
الصورة فيكون الهيولى في تشخصها وتحصلها محتاجة الى الصورة ثم انها
ليست محتاجة الى الصورة المعينة بل الى مطلق الصورة لا بمعنى ان الصو

المطلقة

المطلقة يكون تمام العلة لتشخصها وتحصلها بل يكون جزء من تمام العلة
فالحاصل ان هذه الهيولى في انها هذه الهيولى تحتاج الى مطلق الصورة الجسمية
وهي مطلق الامتداد الجسماني وان شئت فمطلق الاتصال والى مطلق
الصورة النوعية وانما يحتاج الى المطلق لا الى المعينة بالعدد لا بد وان يكون لها
علة واحدة بالعدد دائم الوجود وتضاف الصورة المطلقة اليها فتجتمع للهيولى
المعينة علة تامة فيكون الصورة المطلقة جزء لها فهذا معنى ما ذكر انها شريكة
لعلتها ثم مع هذا يحتاج الصورة الى الهيولى في امرين تتشخص وتتحصل الصورة
بهما او معهما وهما التناهي والتشكل والحجة على ان الصورة يحتاج الى الهيولى في هذين
الامرين لا بالذات ان يحتاج هذان الامران الهيولى لا لنفس الصورة ان الامتداد
الجسماني وهو صورة الجسمية يلزمه التناهي لان الابعاد متناهية ثم بواسطة لزوم
التناهي يلزمه التشكل لان الشكل ما احاط به حد او حدود فهذان اللازمان لا يمكن
ان يلزما الامتداد حال كونه منفردا عن الهيولى لانهما ان لزماه لذاته يلزم تشارك
الاجسام في هيئة التناهي والتشكل وان لزما لا لذات الامتداد بل لفاعل مؤثر
يلزم كون الامتداد قابلا للفصل والوصل منفردا عن الهيولى وقد سبق امتناعه
فتعين انهما لزماه حال كونه مقارنا الهيولى فثبت احتياجهما الى الهيولى ثم هما
امران تتشخص وتتحصل الصورة بهما او معهما لانه ثبت بهذه الحجة ان الصورة
ليست علة لهما لكن ثبت ان الصورة لا ينفك عنهما فهما اما داخلان في علة الصورة
في تحصل وتشخص الصورة بهما او غير داخلين في علتها ومع تحصل وتشخص الصورة
معهما فعلم ان الصورة انما تحتاج الى الهيولى في التشخص والتحصل بناء
على ان الامرين اللذين لا ينفك تشخص الصورة عنهما يحتاجان الى وجود الهيولى
فسقط الدور لان مثل هذا جائز كما ان الجوهر مقدم على العرض ومع ذلك
يتشخص به فانه يتشخص بالاين والوضع ونحوهما هذا ملخص كلامهم الذي
ذكروه في فصول كثيرة طويلة غير مضبوطة حاولوا انها تحير المقتبس فلا يقدر
على ابراز ما اخفوه من المغالطة والا باطيل ثم اذا نظرت الى الحجة التي اقاموها
لافادة ان الصورة انما يحتاج الى الهيولى للتناهي والتشكل وجدتها غير دالة على ان
الصورة لا يحتاج الى الهيولى لذاتها بل وجدتها دالة على انها يحتاج اليها لذاتها
فان هذه الحجة انما تتم بهذه المقدمة وهي انه ثبت امتناع انفراد الصورة عن الهيولى
فان المتصل بالذات لا بد له من محل تقبل الاتصال والانفصال وهو الهيولى
فلا يدل على نقيض هذه المقدمة على ان الاحتياج في هذين الامرين لا ينفي الاحتياج
في غيرهما ثم لم لا يجوز ان يكون ذات الصورة علة لمطلق التناهي ولا يلزم من
هذا اشتراك الاجسام في هيئة التناهي والتشكل ثم لا يجوز ان يكون الامتداد علة

لان المعينة تتقدم وتبقى المادة فاذا كانت الهيولى المعينة واحدة

ناقصة لهما فلا يلزم التشارك المذكور ولا يلزم عدم تقدمه عليهما ليثبت كون
الهيولى متقدمة على امرين هما متقدمان على الامتداد و مقارناته ثم لا يجوز ان
الفاعل موثر فيهما حال مقارنة الامتداد والهيولى فلا يلزم كون الهيولى متقدمة
عليهما بل يكون مقارنة وايضا ذكر في شرح الاشارات ان هذه الحجة كما عرفت
ذكرت لبيان ان الصورة لا ينفك عن الهيولى اقول كيف يصح هذا مع انها
لا يتم الا وان يسلم هذه المقدمة م اقول الهيولى ان كان جزءا من العلة التامة
للصورة او لتحصلها خارجا يكون متقدمة عليها فلا يكون متأخرة بحيثية ما لئلا
يلزم تقدم الشيء على نفسه وذا محال وان كان بحيثيتين والصورة اذا حلت في الهيولى
لا بد وان يحل في محل معين فكيف يتقوم الهيولى بالصورة المطلقة لان الهيولى
لا بد وان يكون معينة قبل حلول الصورة فلا يمكن تعين الهيولى بالصورة
س لما كانت الصورة حالة والهيولى محلا كانت الصورة محتاجة الى الهيولى
فالصورة المطلقة ان كانت لها وجود في الخارج كان وجودها محتاجا الى وجود هيولى
معينة يحل فيها الصورة المطلقة فيكون الهيولى المعينة جزء العلة الصورة المطلقة
فيكون متقدمة على الصورة المطلقة فلا يكون الصورة المطلقة جزء العلة الهيولى المعينة
لئلا يلزم تقدم الشيء على نفسه فان قيل يمكن هذا بحيثيتين فاقول هذا محتاج الى
تحقيق وهو ان يقال انا اذا قلنا ان هذا محتاج الى ذلك بحيثية وذلك محتاج
الى هذا بحيثية اخرى اما ان يراد ان الحيثية علة للاحتياج كما يقال هذا محتاج الى ذلك
من حيث ان ذلك فاعل وذلك فاعل محتاج الى هذا من حيث ان هذا قابل
فهذا يوجب تقدم الشيء على نفسه وهو محال وان كانا بعلتين لان العلة ان لم
يكن موجبة للمعلول لا يثبت بها الاحتياج وان كانت موجبة وكل منهما معلولة فالعلة
بهما يوجب ان يكون الشيء غير نفسه واما ان يراد بها بل المحتاج حال تحصل الحيثية كما يقال
الصورة محتاجة الى الهيولى من حيث التشخص اي تشخصها محتاج الى الهيولى فاعلم
ان هنا مزلة الاقدام فيجب ان ينظر انه يلزم الدور المحال ام لا فان بعض الصور
لا يلزم الدور المحال كما يقال الابن محتاج الى الاب من حيث الوجود والاب وابوة فالاب
محتاجة الى الابن لكن فيما نحن فيه يلزم المحال لان قولنا الصورة محتاجة الى الهيولى
في التشخص معناه تشخصها محتاج الى الهيولى وبه وجوده الخارجي محتاج الى وجود
الهيولى فلا يكون وجود الهيولى محتاجا الى وجود الصورة واما توهم ان العرض محتاج
الى الجوهر ثم تشخص الجوهر محتاج الى العرض كالاين فهو غلط عظيم فان تشخص
الجوهر محتاج الى الزمان لا الى الكون في الزمان فان الكون بالزمان من جملة المشخصات
لا يحتاج اليه التشخص ثم مطلق الصورة لا يكون جزء العلة لا معينة ثابتة لان
المطلق ليس له وجود مستقل فلما تبدل الشخص لم يبق المطلق ما كان في ضمنه

فكيف

متقدمة على الصورة ح

فكيف يبقى المعلول والله اعلم واما تفاريع الجزء فالقائلون به لا يقولون بتقومه
بالحال مع انه لا يوجد بدون امر يحل فيه فان الجوهر لا يخلو عن عرض يتقدم به م ثم
الاجزاء في الاجسام المختلفة الحقائق قد يكون مختلفة وقد لا بل الاجسام بالتركيب
اوبامر يتعلق به س اي بالجسم بعد التركيب مثل انه يتعلق به النفس ولا يكون
النفس حالة فيه م او يحل فيها بعد التركيب جوهر كالروح س فان الروح جوهر
قائم بنفسه غير محتاج الى المحل ومع ذلك يحل في البدن اي يسري في جميع اجزائه لا
يكون جزء من البدن الا والروح موجود فيه بمنزلة العرض في المعروض عند بعض
المتكلمين م او عرضا س اي موجودا محتاجا الى المحل كما قال ﷺ فطرة الله التي
فطر الناس عليها اي طبيعة التي خلق الناس عليها م وان سميتها الصورة النوعية
او الطبيعة او القوة فلا مشاحة بل النزاع في انها غير مؤثرة واما في الآثار المختصة
بالنوع بل يخلقها الله تعالى بواسطتها لوجود خوارق العادات س ودليل على ان الطبيعة
التي خلق الشيء مقرونا بها غير مؤثرة ذاتا في وجود الآثار لوجود خوارق العادات فان
طبيعة النار غير مؤثرة بالذات في الاحراق فان النار قد لا تحرق باماتته ولا احتياج
الى خبر ابرهيم عليه السلام فان في زماننا قد احمي تنور فادخل فيها واحد من الفقراء
وطين التنور وسدت النقب وترك فيها ليلة ثم فتح التنور فاذا هو سالم جالس محج
الموقد وخوارق العادات اكثر من ان تحصى م ثم الخلاف في انها جوهر او عرض بحث
لفظي س فان فسر العرض بموجود يحتاج الى محل فهي عرض وان فسر العرض بالتفسير الآخر
فجوهر والعرض لا يكون جزء الجوهر اتفاقا اما تركب الماهية الحقيقية من الجوهر و
العرض فمختلف فيه اختلافا لفظيا م فان جعلت الماهية مجموع المحل والحال فالقائل
بان الحال عرض لا يقول ان الماهية جوهر محض بل مركب من جوهر وعرض س لان الماهية
اذا اريد بها مجموع المحل والحال وهو الاجزاء مع الطبيعة فالذي يفسر العرض بانه موجود
يحتاج الى محل فعنده يمكن تركب الشيء من الجوهر والعرض لكن لا يكون العرض جزء الجوهر بل
جزء الجوهر والعرض اذ عنده لا يكون الماهية جوهرا محضا بل يكون مركبا من جوهر هو المحل و
عرض هو الحال م والقائل بانه جوهر يقول انها مركبة من جوهرين س اي الذي يفسر العرض
بموجود لا في موضوع فالحال عنده جوهر فالماهية مركبة من جوهرين ويمتنع عنده تركب الماهية
الحقيقية من جوهر وعرض بل العرض انما يقوم بالماهية بعد تحصلها وانما قلنا الماهية الحقيقية
لان الاعتبارية يمكن تركبها من جوهر وعرض كما ركبت ماهية من الانسان والكتابة م فان
جعلت الماهية المحل لكن بشرط ان يحل فيه تلك الطبيعة كما يكون ماهية الانسان هو الحيوان
الموصوف من غير ان يكون الطبيعة الانسانية جزءا له بل الانسان هو المحل بشرط كون الطبيعة
حالة فيه فح لا يكون الماهية مركبة من المحل والحال بل يكون شرطا لكون الماهية ماهية فعلم ان
العرض لا يكون جزء الجوهر بلا خلاف اما تركب الماهية من الجوهر والعرض فمختلف فيه

اختلاقاً لفظياً واما قال فان جعلت الماهية لانه يحتمل ان يكون الماهية الامور المحمولة
بما هو في الطبيعة لا تكون من اجزاء الماهية بل حلوله شرط لحصول الماهية ويحتمل ان يكون
الماهية مجموع ما به الشيء هو في الطبيعة من اجزاء الماهية م مسئلة الاجسام متناهية
خلافاً للهند اما عندنا فلانا نقدر بطوله بالذرع فقد يرد متناه ولما مر في ابطال التسلسل ان
كل افراد وجدت خارجاً متناهية م واما عند الفلاسفة فلتناهي الابعاد وبرهنوا عليه
بالتطبيق س وهو انا نفرض خطين غير متناهيين احدهما زائد على الآخر بعشرة
اذرع مثلاً نضع احدهما على جنب الآخر بحيث يكون رأس احد الخطين عند رأس الآخر
فالناقص ان لم ينقطع على شيء من الزائد كان الناقص مثل الزائد وان انقطع فهو متناه
فالآخر متناه ايضاً وقد عرفت ما عليه م وبالمسامتة وهي انه متناه فالآخر متناه ايضاً
وقد عرفت ان وجد خط غير متناه في بعد كذا س اي غير متناه م وخط آخر متناه موازية
فاذا تحرك هذا حتى مال عن الموازاة الى المسامتة س حادثة لها ابتداء ~~فلا بد من~~
الموازاة كون الخطين بحيث لا يلتقيان وان اخرجا الى غير النهاية والمسامتة كونهما
بحيث لو اخرجا يلتقيان في احد الجهتين م فهي س اي المسامتة م حادثة لها ابتداء س
فلا بد من نقطة يكون اول نقطة المسامتة م لكن كل نقطة تفرض اول نقطة المسامتة
فمسامتة نقطة قبلها قبل مسامتتها فلا يكون شيء من نقطة اول المسامتة وهو
محال فنفاة الجزء يلتزمون هذا فانه اذا تحرك جزء فله اقسام غير متناهية فينقطعها س
اي نفاة الجزء يلتزمون ان كل نقطة فرضت اول مسامتة نقطة قبلها قبل
مسامتتها بطريق ان الخط اذا تحرك شيئاً وكل جزء تحركه فانه منقسم الى غير النهاية
فاي شيء فرض ان المتحرك وصل اليه فقبله جزء وصل اليه فقبله جزء وصل اليه قبل
هذا الجزء بتقليبات غير متناهية فان الزمان ايضاً ينقسم الى غير النهاية فيلتزمون
ان المسامتة لها ابتداء لكن زمان ابتدائه منقسم الى غير النهاية وكذا جزء الآن فرض
اول اجزاء المسافة منقسم الى غير النهاية فلا يكون في الخط الغير المتناهي جزء هو اول
اجزاء المسامتة لان اي جزء فرض فقبله جزء المسامتة قبل مسامتته ما فرض اول فظهر
ان البرهان انما يتم على القول بالجزء الذي يتجزى بان يثبت اولاً ان المسامتة حادثة
فلها اول فالزمان الذي هو اول لا يكون منقسماً والا لا يكون اولى فلا بد من هذه
المقدمات ولولاها لا يمشي البرهان م وبرهان السلم وهو ان نخرج من نقطة خطان
غير متناهيين بينهما ابعاد اولها ذراع ثم ذراعان ثم ثلثة اذرع الى غير النهاية
فان وجد بينهما بعد مشتمل على جميع الزيادات يلزم الانقطاع وان لم يوجد فيقع
تلك الزيادات بعد لا يشتمل عليه بعد فيكون اجزاء الابعاد لان ما لا يكون
اجزاء الابعاد وكان فوقه بعد مشتمل عليه والمقدر خلافه س نفرض خطين غير متناهيين
من نقطة واحدة وبين الخطين ابعاد تتزايد بمقدار واحد الى غير النهاية كالخطين

آما عندنا

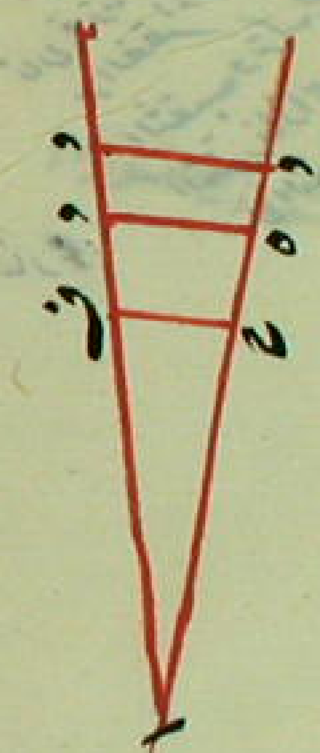

المخرجين

المخرجين من نقطة ا فالبعد الذي هو خط ب ج ذراع والذي هو خط د ه ذراعان
والذي هو خط و ز ثلثة اذرع وهكذا الى غير النهاية م وشرح الاشارات قدر
التزايد بنصف ذراع ولا فرق في البرهان بين هذا وذلك وكل جملة من الزيادات
مع المزيد عليها يجب ان يوجد في بعد واحد لان الجملة المركبة من الزيادات
مع المزيد عليه لها عدد فهو فلو لم يبلغ تزايد الابعاد الى هذا العدد ينقطع التزايد
فيكون متناهياً لكن فرضناه غير متناه فجميع الزيادات مع المزيد عليه يجب ان
يكون حاصلة في بعد واحد فيكون غير المتناهي محصوراً بين حاصرين م ورد عليه
انه ان اردت بكل جملة من الزيادات الجملة المتناهية فمسلم ولا يلزم ان يكون
جميع الزيادات في بعد واحد وان اردت كل جملة غير متناهية او اعم من المتناهية
وغير المتناهية فلا نسلم لان غير المتناهية لا يمكن ان يوجد في بعد وقوله لو
لم يبلغ تزايد الابعاد الى هذا العدد يلزم ان يكون متناهياً ممنوع لان الشيء قد
يكون غير متناه ومع ذلك لا يكون بمقدار عدد آخر غير متناه وايضاً لا يلزم
من عدم تناهي التزايد عدم تناهي البعد الذي بين الخطين فان كل بعد يفرض
بين الخطين متناه مع ان عدد التزايد غير متناه ثم الامام نظم برهان قرره بوجه
آخر وهو انه لو وجد بعد مشتمل على جميع الزيادات فظاهر ولو لم يوجد بعد مشتمل عليها
كان في الزيادات بعد غير المشتمل عليه وكل بعد غير مشتمل عليه آخر الابعاد ولانه
لو لم يكن آخراً كان فوقه بعد مشتمل عليه وقد فرض بعد غير مشتمل عليه ورد عليه انا
لا نسلم انه لو لم يوجد بعد مشتمل على جميع الزيادات يكون في الزيادات بعد واحد
فقط غير مشتمل عليه ليكون آخر الابعاد بل يمكن ان يكون الزيادات في ابعاد غير
متناهية وح لا يلزم ان يكون آخر الابعاد فانه قال لو لم يكن الابعاد وكان فوقه
بعد مشتمل عليه وهذا الحكم يختص بما لو كان غير المشتمل عليه بعداً واحداً فقط اما لو
كان ابعاداً غير متناهية لا يلزم من كونه غير مشتمل عليه ان يكون آخر الابعاد وقد
سنح لي وجه عجيب فهو اني فرضت البعد الاول ذراعاً والثاني ذراعين والثالث
ثلثة اذرع الى غير النهاية وكل واحد من الخطين قسم اقساماً غير متناهية فبعد
آخر القسم الاول ذراع وبعد آخر القسم الثاني ذراعان وبعد آخر القسم الثالث
ثلثة اذرع وهكذا الى غير النهاية فعدد البعد ذراع كل بعد ما وما ولعدد
اقسام كل واحد من الخطين من موضع البعد الى المبداء الخطين فكل جملة من الاقسام
سواء كانت متناهية عدد اقسامها ما وبعد وبعد واحد ضرورة ان تزايد
الذراعان ما ولتزايد الاقسام فلو كان عدد الاقسام غير متناه لا بد ان يوجد
بعد عدد ذرعانه غير متناه مع انه محصور بين حاصرين م وبالتقرير الثاني وهو ان
نفرض جسم مستدير يخرج من مركزه ستة خطوط غير متناهية بينها خطوط فيحصل ستة

اوغير متناهية

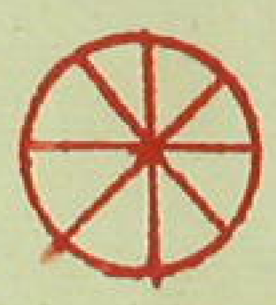

مثلثات متساوية الاضلاع فواحدها غير متناهية مع انها محصورة بين حاصرين س
لان كل دائرة ينقسم على ستة مثلثات متساوية الاضلاع فالضلعان المخرجان من
مركز الدائرة كل منهما نصف قطر الدائرة والثالث هو وتر قوس هي سدس محيط
الدائرة وهذا الوتر مساو لنصف قطر الدائرة على ما بينه اقليدس في كتابه فيخرج الخطوط
الستة من مركز تلك الدائرة وهي الترس او مثله فان امكن ان يكون الخطوط
غير متناهية والبعد بين الخطين انما هو بقدر امتداد الخطين فيكون غير متناه مع
انه محصور بين حاصرين وفيه نظر لان الخطوط غير متناهية مع ان كل جزء يفرض بينه
وبين المبدا مقدار متناه م اي معنى الخطوط غير متناهية س هو ان كل جزء يفرض بينه
من الخط فعنده جزء آخر مع ان الامتداد من هذا الجزء الى المبدا متناه فكل جزء يفرض عليه القاعدة
فالضلعان متناهيان وكذا البعد فهو القاعدة معناه هو القاعدة معناه فان قيل لما
كان الامتداد غير متناه والانفراج مساو للامتداد فيكون غير متناه مع انه محصور بين
حاصرين قلنا الانفراج غير متناه بمعنى ان اي انفراج يفرض يكون فوقه انفراج آخر لا
ان شيئا من الانفراجات غير متناه وكذا معنى عدم تناهي الامتداد ان اي امتداد
يفرض من المبدا يكون فوقه امتداد آخر م وقال في الصحايف يفرض خطا مبداؤه
ا وهو غير متناه في جهة ب ويفرض نقطة ه خارج الخط ونقطة ج على الخط ويصل ه ج
ونفصل ج د مساويا لخط ه ج فحصل مثلث متساوي الساقين فزاويتا ج ه د مساوٍ
لزاوية ج د ه للشكل الخامس ومجموعهما مساو للخارجة وهي ا ج ه فان اقليدس
بين في الشكل السادس عشر من المقالة الاولى ان الزاوية الخارجة من المثلث مساوية
للزاويتين الداخلتين المقابلتين للخارجة م فهي ضعف ه د ج س لان الخارجة
المذكورة مساوية للداخلتين المتساويتين فكانت ضعف احديهما وهي ه د ج م ثم نفصل
د ز مساويا لخط ه د ونصل ه ز فزاوية ه د ج الخارجة ضعف زاوية ه ز د س لانه حصل
من مثلث ه د ز وزاوية ه د ج خارجة عن المثلث فيكون مثل الداخلتين المقابلتين
لتلك الخارجة وهما زاويتا د ه ز و ه ز د وهما متساويتان لان المثلث متساوي
الساقين فيكون ضعف احديهما اعني ه ز د م وهكذا الى غير النهاية فزاوية ا ج ه
مشتملة على تلك الزوايا الغير المتناهية مع انها محصورة بين حاصرين اقول يلزم
من هذا البرهان انقسام ا ج ه الى ما لا يتناهى قسمة وهمية س لان تلك
الزوايا الغير المتناهية ليست حاصلة بالفعل م ونفاة الجزء يلتزمونه س
اي يلتزمون انقسام الزاوية المذكورة الى غير النهاية فعلم ان هذا البرهان موقوف
على الجزء م وقد سنح لي برهان يثبت القسمة الغير المتناهية س اي سنح لي برهان
يثبت على تقدير عدم تناهي الابعاد القسمة الفعلية الغير المتناهية للشيء الذي
هو محصور بين حاصرين م فهو ان نعمل مربعا تام الزوايا كل ضلع منه ذراع كمربع

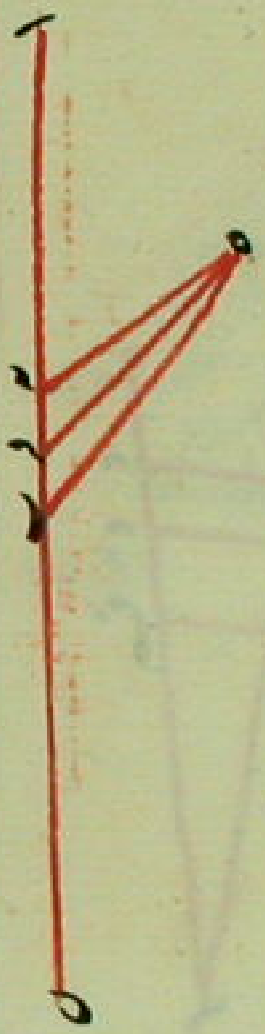

ا ب ج د ونفرض ج د غير متناه س اي في طرف د م ونصل ا د ونرسم على خط
ا د نقطة ز و على ا ب نقطة ط ونصل ز ط ثم نرسم على الخط الغير المتناهي نقطا
غير متناهية س بشرط ان يكون فيما وراء ضلع المربع اعني ج د كنقطة ك ونصل ا ك
ط ثم نرسم على الخط الغير المتناهي نقطة غير متناهية الى ن و ل و س و ع فنرسم
على كل ذراع نقطة الى النهاية م تحاذي نقطة ا بواسطة النقطة المرسومة الغير المتناهية
الى نقطة ا لا بد وان يمر كل على خط ز ط ويمر كل خط من تلك الخطوط غير ممر الآخر والا
لا يبقى بعض الخطوط مستقيمة م فينقسم س اي خط ز ط م قسمة فعلية غير متناهية
باختلاف المحاذات س فان كل نقطة من النقطة الغير المتناهية تحاذي ا بواسطة
الكائنة على خط ز ط فلا بد من تعدد الوسائط م ثم اقول هذه المحالات انما يلزم
ان لو وجد في البعد الغير المتناهي خط غير متناه ومحض طول لا بد له من محل اما جوهر
او عرض فلا بد له من محل س يريد ان يثبت ان الخط لا بد له من جوهر يقوم به لان
الخط طول فلا بد له من محل فهو الطول فالطويل ان كان جوهرا فهو المدعى وان
كان عرضا فلا بد لذلك العرض من محل يقوم به وهو الجوهر م فعلى تقدير وجود
اجزاء او اجسام غير متناهية يلزم هذه المحالات س اي انما لزم المحالات من وجود
الخط الغير المتناهي ووجود الخط الغير المتناهي يستلزم وجود جوهر غير متناه فذلك
الجوهر الطويل ان لم يكن له عرض وعمق اصلا كان الجوهر اجزاء لا يتجزى غير متناهية
وان كان له عرض وعمق كان جسما غير متناه فعلم ان المحال انما لزم من وجود جوهر
غير متناه فان قيل المحال انما لزم من امكان خط غير متناه قلنا لم يلزم من هذه
البراهين امتناع فضاء غير متناه بل يلزم امتناع خط مستقيم غير متناه ثم الخط
المذكور لا يراد به خط مستقيم من غير محل يحل فيه لانه محال سواء كان متناهيا
او غير متناه فعلم ان المطلوب الذي حصل بهذه البراهين وجود جسم م متناه
ولم يلزم تناهي حجم الجسم فان قيل عدم تناهي الحجم مستلزم لامكان الخط الغير المتناهي
واللازم منتف بالبرهان فكذا الملزوم قلنا بل الاستلزام منتف بعين ذلك البرهان
فثبت ما قال في المتن س انما ان يكون تناهي الاجسام ويكون خارج العالم خلاء
كما هو عند المتكلمين لا يلزم المحال المذكور بل يلزم الخلاء م مسئلة الخلاء ممكن خلافا
للفلاسفة وهو فضاء لا يكون شيء لانه اذا رفع جسم صلب مستوي السطح عن مثله
فوصول الهواء الى الوسط بعد الوصول الى الطرف فبطل ما قيل ان الرفع حركة وهي في زمان
فيه ينتقل الهواء الى الوسط س هذا اعتراض ذكره بعض الفلاسفة على صحة المتكلمين
فاجاب في المتن عن هذا الاعتراض بقوله م لان لدخول الهواء بداية وهي رفع
مقدار ينفذ فيه الهواء ورفع الطرف مقارن لرفع الوسط لئلا ينفك فعند
البداية يكون الوسط خاليا س حاصل الجواب ان قوله الرفع حركة وهي في زمان مسلم

لا المعنى ان الرفع يكون بالتدريج جزء بعد جزء و بقدر ما يرتفع الاجزاء تدخل
الهواء لانه بهذا يوجب التفكك بل الرفع حركة متدرجة من القلة الى الكثرة
فاذا ارتفع الطرف شيئا قليلا يرتفع الوسط شيئا قليلا مقارنا لارتفاع الطرف
فاذا كان الرفع و دخول الهواء امرين حادثين كان لهما بداية معا ان زمان البداية
يكون منقسما الى غير النهاية عند نفاة الجزء فنفرض ان البداية و هو زمان رفع مقدار
ينفذ فيه الهواء و زمانه وصول الهواء الى الطرف مقدم على زمان وصول الهواء الى الوسط
ففي ذلك الزمان المتقدم يكون الوسط خاليا لانه وجد رفع الوسط مع عدم وصول
الهواء اليه و اعلم ان في شرح حكمة العين لابن المطهر ذكر ان الجواب من قبل الفلاسفة
في غاية السقوط بل الجواب الحق ان يقال متى ارتفع احدهما دفعة ارتفع
الآخر معه اذا كان التماس حاصلا في جميع الاجزاء هكذا قال ولم يدر ان هذا اسقط
من الاول لان المماسة بشيء لا يمكن فسمنه محال م ولان الزق الذي لا يخرج منه
الهواء منفوخا اذا شد فمه منطبقا بعضه على بعض بحيث لا يكون فيه هواء يمكن فيه
عنه حتى يصير جوفه فضاء خاليا س اي الزق الذي انتفخ فيه يخرج منه الهواء اذا جعل
خاليا عن الهواء و وضع على الارض بحيث يكون بعضه منطبقا على بعض بحيث لا يكون فيه
هواء اصلا و شد فمه شدا وثيقا بحيث لا يدخل فيه الهواء فانه يمكن ان بعضه عن
البعض الذي كان منطبقا عليه بحيث يحصل في جوفه فضاء خال عن الهواء لانه فرض
الزق بحيث لا يخرج منه الهواء اذا كان منفوخا فعلم انه لا يدخل فيه الهواء وقد شد
رأسه بحيث لا يدخل فيه الهواء وقد جربت هذا فرفعت بعضه عن بعض ثم وضعته عليه
منطبقا بحيث لم يكن فيه هواء اصلا فدل على وجود الخلاء و ان لم تصدق تجربته فاسهل
م ولانه اذا تحرك جسم فهواء الجزء الثاني ان انتقل الى الاول دار و الى غيره تحرك
جميع اقسام الفضاء س اعلم ان المتكلمين استدلوا على امكان الخلاء بهذا الدليل فاجاب
الفلاسفة بانه يمكن ان يتخلخل الهواء الذي خلف المتحرك و يتكاثف الهواء الذي قدامه
ففي المتن نفى هذا بقوله م او يتخلخل ما في الخلف و يتكاثف ما في القدام فهذا محال ايضا اذ
يجب تلاقيهما لانه ان اراد التخلخل على تكاثف لزم التداخل و بالعكس الخلاء اذا
تعاقب الجسمان مع اختلاف حركتهما فتكاثف ما بينهما اقل من تخلخل ما خلفهما و تخلخله
اقل من تكاثف ما في قدامهما قيل انه ليس عدما محضا لانه قابل للزيادة والنقصان
فيكون مقدارا فلا يتجرد عن المادة س هذه حجة نفاة الخلاء و تقريرها ان الخلاء ليس عدما
محضا لانه قابل للزيادة والنقصان فكان من قبيل الكم فيكون عرضا فلا بد له من
محل يقوم به و هو الجسم م قلنا هو عدم محض و انما يقبلهما الجسم المقدر و مثل هذا
الجواب ثابت فيما وراء العالم س كما يقال مقدار ذراع فيما وراء العالم ثم نصف ذراعين
فيما وراء العالم وما تحاذي الفلك اقل مما تحاذي نصفه مع انكم قائلون بان لا شيء فيما

وراء

وراء العالم م قيل لو تحرك جسم في خلاء و في ملاء بتلك المسافة فبين زمانيهما نسبة
ثم لو تحرك جسم في خلاء بتلك المسافة نسبة رقته الى الملاء الاول كنسبة زمان حركة
الخلاء الى زمان حركة الملاء الاول كان الحركة في الخلاء كالحركة في الملاء الرقيق هذا خلف
س فرضنا خلاء بمقدار ذراع و ملاء بمقدار ذراع فنزل حجر في ذلك الخلاء فقطع المسافة
في زمان و ذلك الحجر نزل ايضا في ذلك الملاء و قطع المسافة في زمانين ثم لو فرض
ملاء آخر بمقدار ذراع نسبة رقته الى الملاء الاول نسبة النصف فيكون العائق هنا نصف
العائق في الملاء الاول فيجب ان يقطع ذلك الحجر تلك المسافة في زمان فيكون الحركة
في الملاء الرقيق كالحركة في الخلاء فهو محال لانه وجود العائق يكون كعدم العائق م قلنا
لا نسلم ان البطء والسرعة للعائق و عدمه فقط س فان المتحرك الحركة مع العائق قد يكون
اسرع من الحركة بدونه و ذلك لان المتحرك اذا اخذ في الحركة الا بد في الفلكة اذا اخذت
في الدوران والى راكب الارجوحة كيف يحفظه الريح التي يحدث من حركتها م و ما
استدلوا به على عدمه دال على ثبوته فان قارورة ضيقة الفم اي الراس اذا مص
هواؤها يدخل الشفة فيها و يستحكم ولو كان جوفها ملاء كما قبل المص لم يكن هكذا فالخلاء
ثابت لان الاجسام تميل الى الامكان الخالي بالمكن س اعلم انهم ذكروا لامتناع
الخلاء علامات فقال في المتن انها دالة على وجود الخلاء فان من العلامات ان
القارورة اذا مص هواؤها ينكب اليه و ادخلت داخل فهذا يدل على امتناع الخلاء
فقال هذه القارورة دالة على وجود الخلاء فان القارورة اذا مص هواؤها يصير
جوفها خاليا ولولا هذا بل كان كما قبل المص لا يستحكم الشفة في راسها فسبب
استحكام الشفة انه يصير جوفها خاليا ومن طبيعة الاجسام انها تميل الى الامكان
الخالي بالمكن فاستحكم الشفة لهذا المعنى وكذا الانكباب الى داخل فانه اذا بقي داخله
خاليا فاجزاء القارورة تميل الى داخل و هي رقيقة فينكسر حتى لو لم يكن جسما رقيقا
لا ينكسر وكذا اذا مص هواؤها و يشد راسها بالاصبع سريعا ثم يكب في الماء
و يرفع الاصبع من راسها ارتقى فيها ماء كثير فعلم ان جوفه يخلو بالمص السراقة
و هي بالفارسية آب دزد بانه اذا شد راسها لا يخرج الماء من اسفلها قالوا
هذا يدل على امتناع الخلاء اقول السراقة ايضا يدل على وجوده فانه يمكن
اخراج الماء من اسفلها بالمص وقد جربت هذا فهذا يدل على ان الخلاء يحصل
بالقسر لكن لو خلي الاجسام وطبعها لا يخلي مكانا خاليا والله اعلم م فصل ثم
قولهم تناهي الابعاد و امتناع الخلاء اوجب القول بجسم محدد للجهات س اثبتوا
الجهة قالوا هي امر موجود و لانه ذات اليها حسا فهي ماخذ الاشارات و مقصد المتحركات
فهي طرف الامتدادات فهي غير منقسم اصلا كالمركز او غير منقسم في الامتداد الذي
هي جهته بحسب ذلك الامتداد كالسطح وانما لم يكن منقسما لان الجزء الاول ان

كان مقصودا للمتحرك لا يكون غيره مقصودا وان كان غيره مقصودا لا يكون الاول
مقصودا والمشهور ان الجهات يجب تقاطع ثلثة خطوط على زوايا قائمة فالعلو و
السفل جهتان بالطبع والاربعة الاخر بالعرض فان الشخص اذا دار لم يبق الاربعة
على حالها فبحث في الجهتين اللتين هما بالطبع ثم لا بالجهات ان لا يمكن ان يكون في امر
ممتد به سواء كان خلاء او ملاء لان المختلفين لا يكونان في الممتد به ثم كل منهما
لما كانت عرضا موجودا لكونها مشارا اليها لا بد وان يكون له محل مشار اليه فهو اما
جسم او جسماني على التقديرين لا بد من جسم فهو محدد الجهات فمحدد الجهات جسم يوجد
الجهة بسببه سواء كانت الجهة قائمة به كجهة السفل فانها المركز اذا عرفت هذا جئنا
الى المتن م وهي بالطبع علو وسفل فقط وهي لا تتحدد ان محيطا بالكل من وجه
لان بعضه ان كان محيطا فهو المحدد س اي ان كان المحدد جسمين فلا يخلو اما ان
كان بعضه محيطا بالآخر اولا فان كان محيطا بالآخر فهذا ما قال م فان لم يكن
لا يتحدد الا جهة القرب وايضا لكل جهات س اي ان لم يكن بعضه محيطا بالبعض
فهذا محال من وجهين احدهما انه لا يتحدد بكل واحد منهما الا جهة القرب معناه
انه اذا لم يكن احد الجسمين محيطا بالآخر كهذين الجسمين لا يتحدد بكل واحد منهما
الا جهة واحدة فان لكل امتداد جهتان جهة القرب وجهة البعد هي جهة الاخرى
فاذا كان المحدد واحدا يتحدد كل واحد من الجهتين بان يكون طرف احد الامتدادين
مركزا وطرف الآخر محيطا فاذا كان المحدد جسمين احدهما ليس محيطا بالآخر
لا يتحدد بكل واحد منهما والمحدد يجب ان يحدد الجهتان معا لان البعد لا بد وان
يكون بحسب الجسم الذي كان القرب بحسبه والثاني ان لكل واحد منهما جهات لا تتناهى
بحسب فرض الامتدادات الخارجة منهما ووقوع الآخر منه في جهة من تلك الجهات وعلى بعد
معين منه دون سائر الابعاد وليس باولى منه وقوعه في جهة اخرى وبعد آخر
فان الوقوع في كل جهة ممكن بحسب العقل وان امتنع فلمانع مؤثر في التحديد وهو
ايضا يجب ان يكون في بعض جهات هذين وعلى بعد معين فالكلام في هذا كالكلام
في الاولين فان علل بهذين دار والا تسلسل م بل بواحد لانه من حيث هو واحد يتحدد
القرب بمحيطه والبعد بمركزه س اي لما بطل التحدد بجسمين تعين ان يكون بجسم واحد
لكن لا من حيث هو واحد لان الجهتين المختلفتين لا يتحددان بالواحد من حيث هو واحد
بل الواحد باعتبارين مختلفين فيتحدد القرب بالمحيط والبعد بالمركز هذا ما قالوا في تحقيق
الجهة وفي اثبات محدد الجهات فقال في المتن م اقول الجهة نفس الامتداد او طرفه وعلى
انه ثابت فلا احتياج الى المحدد س اقول تعريف الجهة بما ذكره غير مسلم فانه اذا اشير
الى الجهة لا نم ان الاشارة الى الامتداد بل الى نفس الامتداد واغم ان يكون متناهيا
او غير متناه وكذا مقصد المتحرك ليس طرف الامتداد وهو سطح محدد الجهات اما

الهواء

ٔ فالمحيط المحدد فلا الا ان الجسمين ... وان لم يكن بعضهما ... في التحديد

ٔ فمعنى جهة القرب الجهة التي كانت قائمة بالمحدد وجهة البعد به

ٔ الا جهة القرب ولا يتحدد به جهة البعد عنه فان لا يتحدد الجهتان معا لكل واحد منهما

الهواء فانه لا يميل الا الى حيزه وهو مكان فوق الماء وتحت النار والنار لا تميل
الا الى المكان فوق الهواء وتحت فلك القمر ان مقصد المتحرك وموضع الاشارة طرف
الامتداد وهو متعين سواء وجد المحدد ام لا اما ان امكن الخلاء فظاهر وان لم يمكن فمقصد كل
احد نقطة نهاية هي نهاية الامتداد والفوقاني فان المحدد وعندكم جسم متحرك ولا شيء من
الاجزاء المتحركة جهة العلو اذ ليس التحركات ثم ان كان البعد هو خفيفة كالعالم على هيئة الاكرة
بوسطه هو المذكور فهو متعين ايضا فالاحتياج الى الجسم ليس لامتناع الخلاء على تقدير
امتناعه لا لتعيين الجهات م وان سلم لم لا يجوز ان يتحدد وجهة فوق هذا العالم
بمحيط جسم ويكون تحته عالم آخر بينهما خلاء ان امكن او اجسام اخر ان امتنع س
اي ان سلم الاحتياج الى المحدد كما زعموا فهو لم يحدد الا علو هذا العالم وسفله لا جميع
الامتدادات وجهات غير متناهية ولا احتياج الى محدد واحد فلم لا يجوز ان يكون
ماوراء عالمنا عالم آخر يكون بينهما بعد معين لكن احدهما بالنسبة الى الآخر لا يكون فوقا او
تحتا بحسب الطبع فان الفوقية والتحتية في هذا العالم كانتا متعينتين من المحيط و
المركز اما بين الجسمين المتباينين فلا فوقية ولا تحتية بحسب الطبع على انه يمكن ان
تفرض فيما وراء العالم جهات ست بان تفرض مجموع هذا العالم بمنزلة انسان فيكون
ما يحاذي المعمورة من الارض رأسه وما يحاذي مقابلة قدمه ورجله والقطب الشمالي
يمينه والجنوبي يساره وجانبه الغربي وجهة ليتوجه الكواكب اليه حال كونها في محاذاة
معمورة الارض ومقابلة الجانب الشرقي ثم الاجسام الخارجة عنه يكون في جهاته الست
م مسئلة الحيز والمكان فسر بالسطح الحاوي وبالفراغ المتوهم المشغول بالشيء س
كالفضاء الذي في داخل الكوز فانه حيز للماء الذي فيه م قالوا لكل جسم حيز طبيعي لان
كل متحيز لو خلي وطبعه يكون في حيز فحيز المركب حيز جزئه الغالب وله شكل طبيعي س اي
لكل جسم شكل طبيعي لانه لو خلي وطبعه يجب ان يكون واقعا على شكل م فالبسيط
كري الشكل والا فيه زاوية فيتخصص بعض جوانبه دون البعض بهيئة ترجيح من
غير مرجح اقول لم لا يجوز ان لا يكون طبعه ان يكون في مكان معين بل في اي مكان
يخلق هو فيه يسكن فيه وايضا ان كان ميله الى المحيط فنسبته الى جميع الامكنة المتساوية
البعد من المركز على السواء فكونه على السواء فكونه في مكان معين رجحان بلا مرجح س فان
قيل يتحرك الى موضع يكون اقرب من المتحرك قلنا ان فرض المتحرك على مركز الارض فليس
يكون شيء من اجزاء المحيط اقرب منه الى المتحرك م واجزاء البسيط اذا كان لها طبيعة واحدة
فيجب ان يكون متساوي البعد بالنسبة الى المركز واجزاء الكرة بعضها اقرب منه وبعضها
ابعد فلو خلي وطبعها لا يصير كرة بل الفاعل يشكله اي يشكل بها يريد س لما فرغ من بحث الحيز
شرع في الاحكام التي ذكروا المحدد والجهات فان تلك الاحكام متوقفة على معرفة الحيز م
قيل محدد الجهات بسيط اذ غير مركب من اجسام مختلفة الطبائع والا فبطها قابلة

للعود الى احيازها الطبيعية فالجهات متحددة قبله س لانه لو كان مركبا من اجسام
مختلفة الطبايع كان له اجزاء بسيطة لان كل مركب لو كان جزؤه مركبا يلزم التسلسل
فلا بد من الانتهاء الى اجزاء بسيطة فتلك الاجزاء متقدمة بالوجود على المركب فاذا كانت
مختلفة الطبايع كانت قابلة للعود الى احيازها الطبيعية فلا بد ان يكون احيازها الطبيعية
فيكون في جهة من تلك الاحياز فوجود الجهة اما مقارنا لوجود البسائط او متقدم عليه
واياما كان كان متقدما على وجود المركب فالجهات يكون متقدمة على المحدد وهذا خلف
م اقول الحيز متعين قبله فلا يلزم المحصور س الحيز هو الفراغ المتوهم المشغول بالشيء
متعين متشخص في نفسه فلو كان بعض البسائط قابلة الى حيزه وهو المركز مثلا
لا يلزمه تقدم ما هو متاخر لان الحيز الذي هو المركز غني عن وجود الجسم الذي هو مركزه
لان فضاء العالم ان كان على هيئة الاستدارة فالمكان الذي هو وسط الفضاء غير متوقف
على وجود الجسم المتحدد م وقيل لا يقبل الحركة المستقيمة والا امكن ان ينتقل من
جهة الى جهة اخرى فيكون الجهات متحددة قبله اقول لو انتقل الى المركز لا يلزم ما ذكر
س لما ذكر ان المركز متعين م قيل لا يقبل الخرق والالتيام والا كان قابلا
للتفريق والاجتماع كالاجسام متحددة قبله اقول الخرق لا يكون الا بعد الوجود ويكون
بالقسر فتحرك الاجزاء قسرا الى موضع لا يوجب ما ذكر قيل لا يقبل الكون والفساد
اي لا تخلع مادته صورته وتقبل صورة اخرى طالبة لحيز آخر لئلا يلزم الحركة المستقيمة
وقد عرفت ما فيه س وان الحركة المستقيمة لا توجب ما ذكره م وايضا لم لا يجوز الفساد
بمعنى العدم فانه ممكن بالذات والممكن بالذات لا ينفك عن قابلية العدم والا
يلزم الانقلاب قيل يتحرك بالاستدارة والا فتخصيصه ببعض الاوضاع تخصيص
بلا مخصص قلنا بر وهذا على كون بعض الاجزاء منطقة وبعضها قطبا وعلى حركة
كل جزء على مدار مخصوص ثم الفاعل قيل ليس رطبا ولا يابسا والا كان قابلا
للاشكال بسهولة او عسر فيقبل الخرق ولا حارا ولا باردا والا كان خفيفا او ثقيلا
س لان الحرارة توجب الخفة والبرودة الثقل م فيكون هابطا او صاعدا فيكون
قابلا الحركة المستقيمة وقد عرفت ما فيه س وهو ما ذكر ان الحركة المستقيمة لا توجب تقدم
الجهة على المحدد وايضا لانم ان الرطوبة توجب سهولة التشكل واليبوسة عسره
وان الحرارة توجب الصعود لا سيما في الفلكيات واعلم ان جميع الاجوبة التي ذكرنا
هو على تقدير تسليم تحدد الجهات واما على تقدير عدم الاحتياج اليه كما مر فلا احتياج
الى هذه الاجوبة م ثم قيل حركته ارادية والا فطبيعية او قسرية والاولى ممتنعة اذ
كل وضع يطلبه طبعا فانه يفارقه س ضرورة انه متحرك حركة دورية م فالمطلوب
طبعا مهروب عنه فلا قسمة الحركة بان المبدا س اي علة الحركة م ان كان في المتحرك
بلا شعور فطبيعية او به فارادية والا فقسرية فالطبيعية اعلم ان يطلب وضعا

فيكون

فيكون طبيعية بمعنى انه يطلب نفس الحركة او تخصيصه بوضع رجحان بلا مرجح س
فالطبيعية يمكن ان يكون حركته دورية اي يطلب نفس الحركة بلا شعور م وكذا القاسرية
س اي القسرية ممتنعة م لان ما لا ميل فيه طبعا لا يقبل القسر اذ لو تحرك قسرا
اي بلا طبيعي وفرضنا س اي المتحرك قسرا م ذراعا في زمان ثم فرضنا جسما
ثانيا ذا ميل فيتحرك بذلك القسر اي بالقسر يكون مثل الاول في القوة س
ذراعا في اطول من زمان م اي من زمان واحد لوجود المعاوق س اي فرضنا الجسم
الاول عديم الميل الطبيعي وفرضنا الثاني ذا ميل طبيعي وقسرهما ولقسر الاول
لكن قسر الثاني الى خلاف جهة الطبع وقسر الاول ليس مخالفا لجهة الطبع او
ليس له ميل طبيعي فيكون قسر الثاني مع المعاوق في زمان حركته يميل الى ذلك القسر
يكون اطول من زمان حركة الاول لوجود المعاوق وهو زمان ثان مثلا م اي
فرضنا الاطول من زمانين س ثم فرضنا ثالثا ميله اضعف من ميل الثاني
بنصفه م مثل ان يكون الجسم الثاني منا من الحجر والثالث نصف من من ذلك
الحجر فيتحرك بذلك القسر ذراعا بنصف زمان الثاني س لان نسبة السرعة
كنسبة قلة المعاوق كعدمه وهو محال اقول الاستحالة ممنوعة م وكذا النسبة لان
كون علة البطوء والسرعة بحجم وكثرة المعاوق وقلته ممنوعة لانه تسريع اذ اكثر المعاوق
فان الحجر اقبل للقسر من الحرق وما دونه س كالقطن مثلا وايضا قد يكون الكبير
اقبل للقسر من الصغير قوله ما لا ميل فيه طبعا لا يقبل القسر ممنوع لان القسرية
ما لا يكون المبدا في المتحرك اعم من ان يكون فيه ميل طبيعي او لم يكن وقد قيل
علم بالاستقراء ان ما لا ميل فيه او ميله ضعيف لا يقبل القسر اقول القسر اما
بملازمة القاسر المقسور كالحمل او بمدافعته كالرمي فالخفيف يقبل الاول وكذا
الثاني لكن يزول اثره سريعا لعلة مدافعة بعض اجزاء المقسور بعضه للتخلخل
آه وبالتخلخل ان لا يكون اجزاؤه شديد المماسة بل يكون واسعة المسام يدخل
فيه الهواء الكثير فان هذا الجسم لا يقبل القسر بطريق الرمي لان اجزاءه لقلة
المماسة لا يدافع بعضها بعضا بخلاف جسم صلب كثيف لا يدخل فيها الهواء الكثير
وايضا هذه الحجة على تقدير صحتها تختص بالحركة المستقيمة لان الميل المستدير
ليس بالطبع عندكم وضم خير الجسم الثاني والثالث محال فمعنى القسر ان لا
يكون المبدا في المتحرك فهذا اعم من ان يكون في الحركة المستقيمة او المستديرة م
وايضا لو صحت لزم منها ما يكذبه الحس س اي لو صحت تلك الحجة ويثبت
النسب المذكورة فيها وهي ان نسبة السرعة كنسبة قلة المعاوق لزم امر
يكذبه الحس م لانه لو تحرك حجر وزنه من بالقسر الى جهة السفل ثم بذلك
القسر الى العلو في ضعف ذلك الزمان مثلا س اي قطع بالحركة الا ولي

ذراعاً من المسافة في زمان وبالحركة الثانية وهي الى العلو ذراعاً في زمانين
مثلاً م ثم نفرض جسماً آخر ميله السفلي نصف ذلك س لما قلتم من ان
الحجر م بحركته الى العلو بذلك القسر ضعف الثانية س لما قلتم ان نسبة السرعة
كنسبة قلة المعاوق فتقطع نصف المرقى الى جهة العلو ذراعا في زمان م فيكون
مثل الاول فالمعاوق كالمعاون س اي اذا رمينا منا من الحجر الى جهة السفل
بالقسر ثم رمينا نصف من من الحجر م بحركته الى العلو بذلك القسر ضعف
الثانية س لما قلتم ان نسبة السرعة كنسبة قلة المعاوق فتقطع نصف المن المرقى
الى جهة العلو ذراعا في زمان م فيكون مثل الاول فالمعاوق المعاون س
اي اذا رمينا منا من الحجر الى السفل القسر ثم رمينا نصف من من الحجر
بمثل ذلك القسر الى العلو يكون زمانا حركتيهما متساويين وهو محال لان نوعية
القسر فيهما متساوية وفي الحجر المرقى الى السفل الحركة الطبيعية معاونة للقسرية و
في نصف المن المرقى الى الهواء معاوقة فيكون المعاوق كالمعاون وهذا ما يكذبه الحس فان
الحجر المرقى الى السفل في غاية السرعة والمرقى الى العلو ليس بهذه السرعة م مسئلة
قالوا الافلاك حركتها ارادية لما مرّ س انها ليست طبيعية ولا قسرية ويرد عليه ما ذكر
م ولما لم يكن مثلها المستدير بقسر فمبداء فيها فلا يكون فيها مبداء ميل مستقيم
س للمنافاة بينهما م فلا يكون مركبة والا لطلب بعض اجزائها حيزا بالحركة
اسرع وهي المستقيمة ولا يقبل الخرق والالتئام والكون والفساد والا يلزم حركة
مستقيمة ولا يكون فيها الكيفيات الاربع لذلك س اي لئلا يلزم الحركة المستقيمة
كما مر في المحدد م وقد عرفت ما فيه وايضا الخرق يكون قسرا ومبدأ المستدير لا ينافي
المستقيم قسرا وايضا امتناع الخرق مبني على مثله المستدير ثم هذا مبني على ذلك
بان حركة الكواكب ليست بالسباحة لامتناع الخرق س اي يلزم من كلامهم
دور وذلك م لان امتناع الخرق مبني على ان فيه مبداء ميل مستدير
ثم بهذا المعنى وهو ان فيه مبداء ميل مستدير مبني عليه امتناع الخرق لانهم انما
حكموا بان فيه مبداء ميل مستدير بناء على ان الكوكب يتحرك حركة دورية ولا يمكن ان
يكون بهذه الحركة بطريق السباحة كالسمك في الماء لامتناع الخرق فيكون بهذه الحركة المحسوسة
الدورية حركة الفلك فيكون فيه مبداء ميل مستدير فالحكم بان فيه مبداء ميل مستدير
موقوف على العلم بامتناع الخرق فالعلم بامتناع الخرق لا يمكن ان يحصل بان فيه مبداء
ميل مستدير س ولم لا يكون ان يكون حارة فاترة في حيزها م فان المحذور انما
يلزم ان لو تحركت حركة مستقيمة اما لو كانت حارة غير متحركة حركة مستقيمة لا يلزم
المحذور وهو اجتماع الحركتين المتنافيين س اولها حارة غريبة فمثلها المستقيم
لا يكون بالذات فان الحركة المستديرة والمستقيمة انما تتنافيان اذا كانتا

ذاتيين

ذاتيين اما ان لم يكونا ذاتيين بل سببهما مختلف ولا نم المنافاة بينهما لان
الحركة المستقيمة قد تجتمع مع المستديرة كما في العجلة م ثم الحق ان الافلاك مركبة ضرورة
ان طبيعة الكواكب غير طبيعة الفلك واختلاف الوانها والمجرة ومحو القمر والتدوير
وخارج المركز وبين الكواكب ثم انشقاق السماء وانتثار الكواكب ممكن بالذات
الله تعالى قادر على الممكنات فصل ونتصل بهذا ما قالوا ان حركة المحدد حافظة
للزمان لان الحركة المستقيمة غير دائمة لان الابعاد متناهية فدوامها بالعود ولا
دوام ايضا لان بين الحركتين المختلفتين يجب سكون لانه لو لم يكن بين
آني الوصول والمفارقة زمان يلزم تتالي الآنات وهو يوجب الجزء قلت لا نم
امتناعه وان سلم فالمحذور انما لزم من تسليمهم الآنين س اي المحذور وهو
وجود الجزء انما لزم من تسليمهم آن الوصول وآن المفارقة لا من عدم الزمان بين
الآنين فانه لو كان الوصول في الآن والمفارقة في الآن يلزم الجزء سواء كان
بين الآنين زمان او لم يكن م واذا عرفت ضعف هذا فالحق ان على القول
بنفي الجزء زمان كون المتحرك عند الغاية منقسم فهو زمان السكون على ما بينا
س اي في البراهين التي اقيمت على اثبات الجزء م ان هذا الزمان غير منقسم
ولا سكون اذ هو كونه في زمانين في مكان واحد ولم يوجد ثم قالوا الحافظة
للزمان حركة دائمة لانه امر دائمي والا فعدمه قبل وجوده او بعده زمانا س اي الزمان
امر موجود في الجملة فلو لم يكن دائميا فعدمه اما ان يكون قبل وجوده او بعد وجوده
قبلية لا يجتمع القبل مع البعد وهي القبلية زمان م ويلزم وجوده على تقدير
عدمه س فان قلت لا يلزم من هذا كون الزمان امرا دائميا وانه ان كان
عدمه قبل وجوده بالزمان لا يلزم من ذلك استمرار الزمان قبل وجوده بل لزم زمان
آخر مقارن لحدوثه قلت نحن لم نثبت كونه دائميا بهذا الطريق فقياس الخلف
وهو انه لو لم يكن دائميا لزم وجوده على تقدير عدمه واللازم محال فكذا الملزوم
وهو عدم كونه دائميا م ثم هو كم لانه يقبل التساوي والتفاوت متصل
لانه يوجد فيه فصل مشترك وهو الآن غير قار الذات قطعا وهو موضوعه
س اي امر يتقوم به هذا العرض م امر دائم غير قار وهو الحركة المستديرة الدائمة
فهو مقدار لها ويجب ان يكون اسرع الحركات لانه يقدر البطؤ الابطاء بواسطة
الاسرع وهو حركة المحدد واقول الزمان قد يطلق على كمية حركة المحدد كاليوم ونحوه
س مثل الساعة والليل والسنة م وعلى امر يكون الشيء به قبل شيء بحيث
لا يجتمعان س اي الشيئان م وهذا مغاير لذلك لان ذلك اضافي حيث
انه تابع للحركة لان هذا وما قيل انه لازم لو فرض عدمه هذا س اي ما قيل انه يلزم
وجوده لو فرض عدمه هو الزمان بالمعنى الثاني م وقد تحير الناس في وجوده وماهيته

س اى بالمعنى الثانى م فقال البعض بوجوده مختلفين فى انه بالبديهة او بالدليل
فمنه س اى من الدليل على وجوده ان بعض الاشياء قبل بعض بحيث لا
يجتمع وتلك القبلية وجودية لان نقيضها عدمى وهو اللاقبلية م وليست
كفرض الخمسة زوجا وليس كل قبل قبلا بالذات فينتهى الى قبل ذاتا غيره فان لان
البحث فى قبل وبعد لا يجتمعان وهو ليس الحركة لان كل حركة ليست قبل اخرى ذاتا
فهو الزمان فالحاصل ان القبلية امر موجود وهى حاصلة للقبل فالقبل موجود
وليس كل قبل قبلا بالذات بل انما يصيره قبلا بواسطة امر هو قبل بالذات
فلا بد من وجود شىء هو قبل بالذات وهو الزمان فانا اذا قلنا مجىء زيد قبل مجىء
عمرو باعتبار ان مجىء زيد فى الامس ومجىء عمرو فى اليوم فالمجىء من حيث هو مجىء لا يكون
قبلا ولا بعدا الا بمقارنة ما هو قبل بالذات وهو الامس فانه قبل اليوم بالذات
اذ ماهيته اتصال الانقضاء والتجدد س اى حقيقة الزمان اتصال انقضاء جزء وتجدد
جزء آخر م اقول القبلية صفة اضافية وليست موجودة لان المعدومات توصف بها
م كما يقال عدم الابن قبل عدم الاب م فلا يقتضى موجودا هو قبل ذاتا اذ هى
تثبت باتصال الانقضاء والتجدد وكما افاد المولى س اى القبلية لا تقتضى امرا
موجودا يكون هو قبلا لان القبلية تثبت باتصال الانقضاء والتجدد وهو ماهية
الزمان كما قال مولانا نصير الدين فى شرح الاشارات م وليس هذا امرا موجودا
لتركبه من العدم لان الانقضاء هو العدم المسبوق بالوجود وقد كان ماهية الزمان
مركبا من الوجود والعدم لا يكون امرا موجودا بل امرا اعتباريا ركبه العقل من
العدم والوجود والظاهر انه اراد بالاتصال المتصل واراد بالماهية ما يفهم
بياء النسبة كالحيوانية والناطقية للانسان كما فى اول الكتاب وذلك لان
الزمان هو القبل بالذات لا نفس مفهوم الزمان ان هذا قبل ذلك والقبل
هو المتصل واما الاتصال فهو القبلية فالحاصل ان ما يتصل جزؤه المنقضى
بجزئه المتجدد هو الزمان لا ان ما يصدق عليه هذا المفهوم هو الزمان بل نفس
هذا المفهوم هو الزمان م وعجبا منه س اى من الامام نصير الدين م انه
جعل هذا حقيقة الزمان وتارة يجعل حقيقته عدم الاستقرار وهو فى بيان
انه موجود قديم س فانه قال فى شرح الاشارات ان الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقضاء والتجدد ثم قال بل تصور عدم الاستقرار الذى هو
حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتاخر للاجزاء المفروضة لعدم الاستقرار
فظهر انه جعل الاتصال المذكور ماهية الزمان وتارة جعل عدم الاستقرار
حقيقة الزمان وعدم الاستقرار امر عدمى والحال انه فى بيان ان الزمان موجود
قديم فانه قال فى اول هذا الفصل يريد الشيخ بيان ان كل حادث فهو مسبوق

بموجود

بموجود غير قار الذات متصل اتصال المقادير اعنى الزمان فهذا صريح فى انه
موجود قديم والامر العدمى كيف يكون كذلك م ونقول ان الشىء يكون
قبلا لوقوعه فى القبل ذاتا فلا بد كيف يحصل له الاتصال وهو عرض
س فان الاتصال عرض وحصول الجوهر فى العرض غير معقول وكذا لو اراد به
الزمان هو متصل كما ثبت فهو عرض ايضا لانه من قسم الكم المتصل الا ان يراد
بالوقوع فيه الوجود معه فانه اذا قيل جاء زيد امس معناه ان وجود المجىء
مقارن بجزء من اجزاء امس م ولو اراد وجوها متصلا بعض جزئياته بتجدد
بعضها وذلك المنقضى يكون قبل المتجدد وللاتصال المذكور كيف يدعى انه كمية
الحركة س اى لو اراد الامام نصير الدين بالزمان جوهرا متصلا للانظار يصح
حصول الجواهر فيه كيف يصح ان يقول انه مقدار الحركة لكنه قائل بانه مقدار
الحركة وهو لا يمكن ان لا يكون جوهرا م ثم لا احتياج للحركة الى تابع هو القبل ذاتا
س قد ذكر فى المتن فى البرهان على وجود الزمان قوله وليس هو الحركة لان كل
حركة ليست قبل اخرى ذاتا فلا بد منه الزمان فنقول ههنا انه لا احتياج للحركة الى
تابع هو قبل بالذات وهو الزمان بل الحركة يمكن ان يكون قبلا بالذات فافت
هذا المعنى بقوله م ثم بعض جزئيات من الماهيات لا يكون قبلا بعض ذاتا
اى ماهية لنا وههنا الا ان يكون للتشخص مدخل فلا احتياج الى الزمان فان
الكون فى اجزاء المنتقل اليه الذى هو اقرب الى المنتقل عنه مقدم على الكون فى
جزء البعد س تقريره ان ما قلتم ان الزمان هو القبل ذاتا ان اردتم ان الزمان
هو نفس هذا المفهوم لا ما يصدق عليه هذا المفهوم فنفس مفهوم القبل امر
عقلى لا وجود فى الخارج وان اردتم ان الزمان شىء يصدق عليه القبل بالذات
اى هو شىء فى الخارج ذاته يقتضى القبلية بان يكون بعض جزئياته قبل بعض
بحسب الذات اى الماهية فهذا لا يمكن لان الماهية لا يوجب ان يكون بعض
جزئياتها المعينة قبل بعض لتساوى جميع الجزئيات فى الماهية نعم يمكن
ان يقتضى الماهية ان يكون بعض جزئياته قبل بعض فان حقيقة الزمان
والحركة يقتضى هذا فيكون الزمان امتدادا متصلا غير قار يقتضى ذلك الامتداد
قبلية بعض جزئياته على بعض بحيث لا يجتمع القبل فى البعد لكن نفس الماهية
لا يمكن ان يقتضى كون هذا الجزء مقدما على ذلك الجزئى بل لا بد من ان
يكون لتشخص هذا الجزئى مدخل فى قبليته واذا كان كذلك فلا احتياج الى
الزمان بل الحركة بهذه الصفة لان الكون فى الجزء المنتقل اليه الذى هو اقرب
الى المنتقل عنه مقدما على الكون فى الاجزاء الابعد فذات الحركة يقتضى قبلية بعض
جزئياته على بعض لكونها غير قارة ثم تشخص هذا الجزئى يقتضى ان يكون قبل

ذلك الجزئي من الحركة كائنة لكون الاشياء قبلا وبعدا بسبب مقارنته للحركة فمجيء زيد
قبل مجيء عمرو بسبب ان مجيء زيد مقارن لطلوع الشمس ومجيء عمرو مقارن
لكون الشمس فوق الافق بدرجة لكون الاشياء قبلا او بعدا م ولانه يمكن ان يكون
ذلك قبل هذا لا لاتصال انفصال ذلك وتجدد هذا اي تقدم ذلك الزمان
على هذا الزمان باعتبار اتصال انقضاء ذلك الزمان على هذا الزمان فبعين هذا
المعنى يمكن ايضا في الحركة بان يقال ذلك الجزئي من الحركة قبل هذا لاتصال
انقضاء ذلك الجزئي بتجدد هذا فلا احتياج الى الزمان م ومنه س اي من الدليل
على وجود الزمان م انه اذا فرضت حركة سريعة واخرى بطيئة وبها سرعة ابتدأت
بعد الاولى وتركت معا فزمان هذا قبل من تلك فقبوله الزيادة والنقصان
دل على وجوده س في بعض الكتب ذكر هذا البرهان على هذا الوجه وفي بعض
الكتب زيد شيء آخر وهو انهما ان اخذا معا وتركا معا قطعا مسافة اكثر مما
في الصورة الاولى ولو فرض جسم آخر ابطأ منهما اخذ مع اخذهما وترك مع تركهما
فانه قطع من المسافة اقل مما قطعا فبين اخذ الاول وتركه زمان يمكن فيه قطع
مسافة معينة بسرعة معينة وقطع اقل من تلك المسافة ببطؤ معين وبين
اخذ الثاني وتركه زمان يمكن فيه قطع مسافة اقل من ذلك بتلك السرعة
فعلى تقدير الثاني يكون الزمان قابلا لان يكون زائدا او ناقصا وعلى التقدير
الآخر يكون الزمان قابلا لزيادة قطع المسافة ونقصانه وقابلا لان يكون
زائدا وناقصا ايضا م ومنع بانهما يتحققان في الفرضيات والعدمات
والمعدومات س اي منع ان قبول الزيادة والنقصان دال على الوجود بان
قبول الزيادة وقبول النقصان يكونان في الفرضيات اي في اشياء يكون
ثبوتها بفرض العقل كلزوم اللزوم ونحوه فانه يقبل الزيادة والنقصان و
كذا العدمات لعدم الجبل من ياقوت وعدم بحر من زيبق ونحوهما يقبل
الزيادة والنقصان وكذا المعدومات فان جبلا من ياقوت اكثر من نصفه
م ثم البعض نفوه فمن حججهم انه لو وجد لا يكون واجبا لانقضائه ولا ممكنا
عرضا لانه يقتضي محلا معينا لكن تعلقه بالموجود متغيرا اولا وبالمعدوم على السواء
اي لو كان عرضا موجودا يقتضي محلا معينا لكن ليس له محل متعين لان
تعلقه بالموجود متغيرا او غير متغير وبالمعدوم على السواء س يؤيده لزومه
على تقدير عدمه اي لزومه على تقدير عدمه يؤيد كون تعلقه بالموجود والمعدوم
على السواء لانه اذا فرض انه ليس امرا واجبا يلزم تقدم عدمه على وجوده او
تأخره بالزمان عنه فالزمان يكون متعلقا بالعدم كما انه متعلق بالوجود ثم عطف
على قوله عرضا قوله م ولا جوهرا منقسما لان الزمان الموجود لو انقسم فعلا او

او وهما مطابقا صار بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان آن قلت
الحركة بمعنى الكون في الوسط موجودة مستمرة فالزمان المنطبق عليها كذا قلت
الكون في الوسط معنى كلي فمعنى استمرار وجوده جزئياته الآنية على سبيل البدل
ولا غير منقسم س عطف على قوله ولا جوهرا منقسما م لان الزمان ما
يقتضيه مفهوم كان ويكون فيلزم احتياج الواجب الى جواهر متقضية س
اعلم ان هذه القضية كافية لنفي وجود الزمان من غير احتياج الى التردد بدأت
الى كفه بان يقال لو كان الزمان موجودا لكان شيئا يحتاج اليه مفهوم
كان ويكون فنقول كان انه يحتاج الى وجود الزمان فيكون الواجب يكون
محتاجا الى موجود آخر م ومنها انه لو وجد لكان غير قار فمعناه كان موجودا
في الماضي ولم يبق في الحال فيتسلسل س لانا نتكلم في الماضي فانه كان موجودا
في الماضي ولم يبق في الحال وهكذا الى غير النهاية م وامنع ان معناه هذا س
اي منع ان معنى الزمان على تقدير كونه غير قار انه كان في الماضي ولم يبق
في الحال م بل معناه تقدم جزء على جزء الى غير النهاية اقول خلاص عن
كون ماهيته امرا اضافيا او عدميا او مركبا من انات متتالية س لانه لما لم
يكن قارا فعدم القرار ان كان ماهيته او جزؤه كان امرا عدميا وان لم يكن
فان كان تقدم بعض اجزائه على بعض نفس ماهيته او جزؤها كان امرا اضافيا
وان لم يكن شيء من ذلك ماهيته بل يكون امرا موجودا لكن غير قار
يلزم تركبه من انات متتالية لانه لما وجد فان كان له بقاء يكون قارا
وان لم يكن له بقاء فكل جزء منه يصير موجودا فيتقدم ولو وجد جزء آخر والجزء الموجود
لا يمكن ان ينقسم والا يكون قارا فيلزم التتالي م ومنها لو وجد كان
بعض اجزائه قبل بعض زمانا وما قبل لا بل ذاتا فتقدم جوابه س اي
فذا اجابوا بانا لا نم ان بعض اجزائه يكون قبل بعض زمانا بل يكون قبلا
بالذات فقد فرغ جواب هذا وهو انكم ان اردتم ان الزمان هو نفس هذا
المفهوم فهو امر عقلي وان اردتم انه شيء يصدق عليه انه قبل بجزئيات الماضية
لا يكون كذا انتهى و م واعلم ان حاصل هذه الادلة انه ليس امرا لا بد
من وجوده شه هذا لا دلالة الدالة على نفي الزمان لم تثبت بها نفي الزمان اصلا
بل ثبت بها انه ليس امرا محتاجا اليه لكون بعض الاشياء قبل بعض وذلك
لانه ذكر في الدليل الاول انه ان كان جوهرا غير منقسم كان ما يقتضيه كان
ويكون فيلزم ان يكون وجود الواجب محتاجا الى وجوده لا يلزم فساد واما
الدليل الثاني فانما يلزم التسلسل على تقدير ان مفهوم كان يقتضي وجود
الزمان الماضي اي لو كان الزمان موجودا من غير ان يكون معنى كان

اي زمانا فيقال انه كان موجودا
لا يكون مفهوم كان الله محتاجا اليه

منقضياً وجود زمان لا يلزم التسم واما الثالث وهو انه لو وجد كان بعض اجزائه قبل
بعض زمانا فهذا انما يلزم لو كان القبلية مستلزمة للزمان فيعلم ان حاصل هذه
الادلة ان الزمان ليس امرا يفتقر القبليات الى وجوده م لكن لا يمتنع عندنا
ان يكون جوهر آنات متتالية س اى يوجد آن قائم بذاته فينعدم فيوجد آن آخر م
لاحتياج اليها اى في تحقيق مفهوم كان لئلا يلزم احتياج وجود الواجب الى الزمان
ولا يحتاج هو الى زمان آخر س لئلا يلزم التسم م بل يمتنع ان يكون موجودا قديما
اذ لو كان قديما لكان لازما بلا واسطة لوجود الواجب او وجوده الدائمة كان لوجوده
لكن المقتضى لا يكون كذلك س اى لازما بلا واسطة لوجود الواجب واعلم انه لما
قال انه لا يمتنع ان يكون موجودا بل الممتنع ان يكون موجودا قديما ورد عليه انه ح
يكون حادثا فيكون عدمه سابقا عليه بالزمان فيلزم زمان آخر فاجاب بقوله م
واتصال انقضاء عدمه بتجدد وجوده كاف لتقدم عدمه فلا يحتاج الى وجود
زمان بل ينافيه س لان كل شىء اتصل انقضاء عدمه بتجدد وجوده فعدمه سابق
على وجوده سبقا لا يجتمع السابق مع المسبوق فاتصال انقضاء العدم بتجدد
الوجود كاف لتحقق هذا السبق لا يحتاج الى مقارنة الزمان بل ينافي مقارنة
الزمان لان السابق عدم الزمان واللاحق الزمان وعدم الزمان لا يقارن
الزمان والزمان اللاحق لا يقارنه الزمان فظهر من هذا بطلان ما قيل انه
لو فرض عدمه يلزم وجوده م وينافي احتياجه الى الحافظ اعلم ان اتصال
انقضاء عدمه بتجدد وجوده قد يراد به اتصال انقضاء عدم نوعه بوجوده وقد
يراد به اتصال انقضاء عدم بعض جزئياته بوجود بعض جزئياته فبالمعنى الاول
كاف لتقدم عدمه ومناف للاحتياج الى مقارنة الزمان وبالمعنى الثاني
وهو مسلم عندهم ينافي الاحتياج الى الحافظ اذ بهذا المعنى ثابت من غير
ان يكون له حافظ س فلا يحتاج الى الحركة م لان هذا الامتداد الزماني السيال ينقضي
منه جزء ويتجدد جزء لا يحتاج الى ان يتحرك شىء س لكن يقدر بها لانه لا يعرف
مقداره الا بامر مشابه متغير له حدود متميزة س اى لا احتياج للامتداد الزماني
الى الحركة لكن يقدر بالحركة اذ لا بد لتقديره من امر مشابه اى غير مختلف
حتى لو كان مختلفا لا يصلح لان يقع به التقدير فيجب ان يكون لاجزائه المتشابهة
حدود متميزة كحركة الفلك مثلا فانه امر مشابه لا يكون في بعض اجزائه سريع
وبعضه بطيء وهي متغيرة ولها حدود متميزة كطلوع الشمس وغروبها وارتفاعها
ووصولها الى دائرة نصف النهار وكحركة القمر وتشكلاته فقدر الزمان بهذه
الاشياء ليعلموا عدد السنين والحساب كما نطق به الكتاب م ثم يمكن
حفظه بالحركة المستقيمة س اى لو قدر بالحركة المستقيمة يمكن تقديره م وما

بوجوه

فهذا السبق

الاعظم

بين

بين المختلفين لا يقدح في ضبطه اى السكون الذي بين الحركتين المستقيمتين
المختلفتين لا يقدح في ضبط الزمان لانه سكون قليل اتى غير قادح في الضبط
ثم ما وقع في خاطري ان الزمان ليس شيئا معينا يحصل فيه الموجودات بل
كل شىء وجد ونفي او عدم وامتد عدمه او تحرك ونفي جزئيات حركته او سكن
وامتد سكونه حصل لكل شىء واحد من الامتداد هو الزمان لكن هذا الامتداد
غير ذلك الامتدادات عليه ليعلم كمية كل منها وكمية امتداد بين بعضها
فاختير امتداد حركة الفلك الاعظم فهو مقدار ومعيار لهذه الامتدادات فليس
الزمان امتدادا واحدا هو ظرف للاشياء والله اعلم بالحقائق فصل اثبتوا
للافلاك نفوسا مجردة بان الحركة الحافظة للزمان دائمة وقد مر انها ارادية
فلا بد من ارادة كلية اذ الجزئيات منصرمة فلا بد من ادراك كلي ومحله لا يكون
جوهرا وضعيا س اى ذا وضع اى اليه اشارة م لانه اما جوهر فرد وهو محال او جسم
وهو منقسم فيلزم انقسام الحال وهو محال وغير وضعي لا يكون عقلا لان
جميع كمالاته حاصلة والحركة الارادية ليست الا لطلب الكمال فيكون نفسا
وايضا الرأي الكلي لا ينبعث عنه شىء جزئي س فان الرأي الكلي لا يتخصص
بجزئي دون آخر فلا يحصل منه جزئي الا بسبب مخصص يقترن به م فلا
بد من ارادة جزئية س ليحصل بسببها الجزئيات مثاله ان الانسان اراد تحصيل
العلم فهذا رأي كلي يطلب به كمالا كليا وهو حصول العلم فلا بد له من امور
خارجية موصلة الى ذلك الكمال فكل ما يوجد في الخارج يكون جزئيا فلا بد
من ارادة جزئية يحصل بها الاسباب الجزئية الموصلة الى كمالات جزئية اى
علوم جزئية مشتملة على الكمال الكلي م فلا بد من نفس مجردة يدرك
الكليات بالذات والجزئيات بجسم الفلك فهي تفيض من حيث
يقوم المادة يسمى صورته ومن حيث انها مبدأ للحركات والسكنات
يسمى طبيعة ومن حيث انها مبدأ للتغير في غيره يسمى قوة س وقد
عرفت ما يرد على المقدمات وهو ما ذكر من الاعتراضات على ان الحركة الحافظة
للزمان دائمة على ان حركة الافلاك ارادية وعلى ان الجوهر الفرد ممتنع ثم
على تقدير تسليم امتناع الجوهر الفرد لم لا يجوز ان يكون جوهرا لا يمكن فيه القسمة
الفعلية وسيأتي ايضا في مباحث النفس الناطقة ان كل انقسام المحل
لا يوجب انقسام العلم ثم كون العقل حاصلا له جميع كمالاته وان حركة الفلك
لطلب الكمال كلمات امنا عنه طرفيه م بقي ههنا ان الادراك ان كان
حصول الصورة ولا شك ان النفس يدرك الاجسام س اما بالذات
او بالواسطة فصورة الجسم كيف يحصل فيما ليس بجسم م نقول ان

الادراك ان كان حصول الصورة في المدرك فصورة الجسم يحصل في النفس
لان النفس يدرك الجزئيات اما بالذات كما هو عندنا او بالواسطة الجسم كما
هو عندكم فيدرك الاجسام الجزئية فيحصل فيها صورة الاجسام الجزئية والنفس
ليست بمنقسمة عندكم فكيف يحصل المنقسم فيما ليس بمنقسم فان جاز هذا
بان لا يكون الحصول حلول السرايان فلم لا يجوز ان يحصل ما ليس بمنقسم في المنقسم
وان لم يكن الادراك حصول الصورة يمكن ان يدرك المنقسم ما ليس بمنقسم س
على ان الحيوانات ليس لها نفس مجردة عندكم ثم لها ادراك كلية اذ لولا ها
لا يقيس الاشياء على امثالها م فان الحيوان اذا راى شيئا مرغوبا او مهروبا
ثم بعد ذلك يرى شيئا مثل الاول يقيسه على الاول فيرغب فيه او يهرب عنه
فلولا ان الصورة الكلية المشتركة في الشيئين حاصلة فيه كيف يقيس الثاني على
الاول ولم لا يجوز ان يكون للعقل ادراك الجزئيات على وجه كلي ويكون الامر
الجزئي منبعثا منه س اي لا احتياج الى اثبات النفس بل العقل كاف بان
يكون عالما بالجزئيات على وجه كلي وسلم ان العقل كمالاته حاصلة وسلم ايضا
ان حركة الفلك لطلب الكمال مع انهما في حيز المنع فلم لا يجوز ان يكون كمالاته
هي العلوم الجزئية على وجه كلي لكنه يطلب ان يحصل له على وجه جزئي وما قلتم ان
الراي الكلي لا ينبعث عنه امر جزئي نسلم ايضا لكن العلم بالجزئيات على وجه
كلي لم لا يجوز ان ينبعث منه امر جزئي فيكون محرك الفلك هو العقل فلا
احتياج للافلاك الى النفوس لاجل الحركة الارادية م واثبتوا لها عقولا
بما ثبت ان الصادر من الواجب العقل وبان نفس الفلك يطلب بالحركة خروج
ما فيها من القوة الى الفعل شيئا فشيئا بسببها يستفيد جميع كمالاته حاصلة بالفعل
وهو العقل وذلك لان الكمال المطلوب لا يكون مما يحصل دفعة ما والا
يسكن عند حصوله ولا مما لا يحصل ابدا لان الارادة العقلية لا تطلب المحال بل
شيئا س اي بل الكمال المطلوب يكون شيئا محصل الذات في الخارج ليس من
شانه اي من شان نفس الفلك م ان يناله فهو التشبه اي فطلب ذلك
الكمال هو التشبه س لما كانت الحركة كثيرة كانت العقول كثيرة ثم عطف على الحجة
الثانية على اثبات العقل وهي قوله وبان نفس الفلك الى اخره قوله م
وبان الحافظة غير متناهية والحركة التي مبداها الجسم متناهية لانها ان كانت
متناهية فان كانت قسرية فحركة الاصغر منه بذلك القسر زائدة على تلك
فيلزم الزيادة على غير المتناهي في الجانب الغير المتناهي وان كانت طبيعية
فحركة الاعظم منه زائدة على تلك فيلزم ما ذكر س اي الحركة الحافظة للزمان
غير متناهية فان غير متناهية والحركة التي مبداها الجسم متناهية لانها لو كانت

غير متناهية فاما ان يكون قسرية او طبيعية والاول محال لانا اذا فرضنا جسما
ذا قوة غير متناهية تحرك جسما اخر حركة غير متناهية من مبداء مفروض ثم
فرضنا ذلك الجسم الاول تحرك جسما اصغر من الجسم الثاني بتلك القوة
يجب ان تحرك اكثر من حركة الجسم الثاني من ذلك المبداء المفروض فيلزم
الزيادة على غير المتناهي في الجانب الغير المتناهي وهو الجانب المخالف
لجانب المبداء المفروض فيلزم انقطاع غير المتناهي وهو محال والثاني
ايضا محال وهو ان يكون الحركة طبيعية لانا فرضنا جسما له قوة طبيعية
تحرك من مبداء مفروض حركات غير متناهية ثم فرضنا جسما اخر اعظم
من ذلك وفرضنا ضعف ذلك الجسم وفرضنا القوة في الجسم الاعظم
متشابهة للقوة في الاصغر بحيث لو نصف الاعظم تشابهت القوتان بالاطلاق
فالقوة في الجسم الاعظم اكثر من القوة الاصغر فحركة الاعظم يكون
اكثر من حركة الاصغر لان التفاوت في الحركات الطبيعية بحسب تفاوت
الفاعل فقط وفي الحركات القسرية بحسب القابل فقط واذا كانت
حركة الاعظم زائدة على حركة الاصغر لزم الزيادة على غير المتناهي في الجانب
الغير المتناهي وهو خلاف جانب المبداء المفروض فاذا ثبت ان الحركة لا يمكن
جسمانية يكون مبداء الحركة مفارقا والمفارق اما نفس او عقل وقد فرض
ان الحركة الفلكية لطلب الكمال فالنفس تحرك تشبها بشيء كمالاته حاصلة
بالفعل وهو العقل م اقول الدليل الاول قد ظهر بطلانه س اي الدليل
الاول وهو ما ذكر ان الصادر من الواجب هو العقل قد ظهر بطلانه في مسئلة
قدرة واجب الوجود م والثاني من الاساطير س الثاني هو قوله وبان
نفس الفلك الى اخره لا عقل يدل عليه ولا نقل يهدي اليه فهو من
الحكايات الملفقة التي يحكى في الندي وعلى رؤس الثنايا م واما الثالث
فالجسم الاصغر يتحرك بذلك القسر اسرع من الاول ولم يكن حركة الاول غير
متناهية في الشدة بل بمعنى عدم الانقطاع فلا يلزم المحذور س اعلم ان
الامام نصير الدين قال في شرح الاشارات ان هذا الاعتراض مدفوع
بان المراد بالقوة المذكورة هي التي لا نهاية لها باعتبار المدة والعدة دون
الشدة على ما مر فانه قال اذا حرك جسم بقوته جسما اخر من مبداء مفروض
حركات لا نهاية لها بحسب الامتداد الزماني او بحسب العدة في القوة
فان غير المتناهي لا يخرج الى الفعل اقول لغو هذه الالفاظ ليضيع ما هو
المطلوب في اثنائها فالبحث هو ان الحافظة للزمان لا بد ان يتحرك حركة
غير متناهي في المدة فلا يمكن ان يحرك جسم اخر بطريق القسر فهذا المعنى

غير

فلا يمكن ان يكون بوجود جسم له قوة هذا التحريك ويكون هذا الجسم المتحرك
ابديا ويكون قوة هذا التحريك في هذا الجسم لانا نقول يجب ان يعقل هذا المعنى
لانه لو وجد هذا الجسم الابدي بهذه القوة محركا لذلك والجسم حركة دائمة كل
يوم مقدارا معينا فلو فرض جسم اصغر من ذلك الجسم وفرضناه نصفه
فذلك الجسم الآخر يحركه بتلك القوة ضعف تلك الحركة ولا يلزم منه محال
لان الحركتين الغير المتناهيتين يمكن ان يكون احدهما زائدة على الاخرى
عندكم كحركات الافلاك فظهر ان قول صاحب الاشارات من مبداء
مفروض وكذا قوله انه يلزم الزيادة على غير المتناهي في الجانب الغير المتناهي
وهو خلاف جانب المبداء مغالطة لان بحثنا في الحركة الدورية فاين المبداء
واين الجهة التي هي خلاف المبداء م فصل الاجسام السفلية بسيطة ومركبة
اما الاول فالعناصر وكيفياتها مشهورة قالوا النار يابسة لان حرارتها
تفني الرطوبات فقيل يقبل الاشكال البديهية بسهولة فيكون رطبة و
اجيب بانا لا نسلم ذلك في البسيطة وانما اليابس هي اقول التي عندنا
تفني الرطوبات فيكون يابسة مع سهولة القبول فالحق انها س اي سهولة
القبول م قد يكون لليابس كالرمل والرماد وقد لا يكون للرطب س
كالجمد فهي وصفة اللين والصلابة م فالشيء اليابس اذا كان فيه طبيعة
العروية فيلتصق بعض اجزائه بالبعض فيحدث فيه الصلابة فيحدث عسر
القبول وان لم يكن فيه عروية كالرماد والرمل فيكون فيه سهولة القبول
والرطب اذا انبسط اجزاؤه بالحرارة فيتخلخل فيكون فيه سهولة القبول و
اذا انقبض اجزائه بالبرد كالجمد يكون فيه عسر القبول ثم حرارة الهواء مشكلة
لانه اذا زال العارض وهو من الشمس برد وليس هذا للارض
لان ما قرب منها اقل برداً وكذا رطوبته لان تفني الرطوبات كالتنور
وقيل ان الماء ينجمد طبعاً للبرد وعند زوال المسخن بالقرص قلت انما ينجمد
لبرودة الهواء ولو كان كما توهم كان باطنه اشد انجماداً س اي لو كان منجمداً
بالطبع يجب ان يكون باطنه اشد انجماداً من ظاهره لان ظاهر الماء مماس
للهواء وباطنه مغيبه مماس لشيء يخرجه عن طبعه ومع ذلك فالماء انما ينجمد
بان ينجمد اولا ظاهره ويسري ذلك قليلا قليلا الى ان يصل الى الشيء
من باطنه فهذا يدل على انه ليس في طبيعته الانجماد بل انما ينجمد مماسة
الهواء م ثم كثافة الارض لا تدل على بردها س قالوا الارض باردة لانها
كثيفة فيقول الكثافة لا تدل على البرد م فان النار عندنا اكثف من
الهواء ولا عسر قبولها على يبسها كما مر س اي قالوا الارض يابسة لان عسر

قبولها يدل على يبسها فقال عسر القبول لا يدل على العسر كالجمد فالحاصل ان
هذه الكيفيات التي توهم انها تابعة للكيفيات الاربع ليست تابعة لها
بل كل ذلك تابع للفطرة التي فطر الصانع الاشياء عليها فانه خلق الاشياء
كما شاء وانه جمع بين المتضادات ووضع النار في الماء فتبارك الله احسن
الخالقين م مسئلة اثبتوا للعناصر صورا نوعية ينبعث منها كيفياتها
المحسوسة وفرقوا بينها وبين تلك الكيفيات بانها تتبدل س اي اثبتوا
للعناصر صوراً نوعية ينبعث منها هذه الكيفيات لان النارية هي الحرارة
واليبس والمائية هي البرودة والرطوبة وفرقوا بين صورها وكيفياتها بان
الكيفيات يتبدل م كالماء المسخن وصورها محفوظة فقال الامام النار لا
تبقى ناراً ان زالت حرارتها فاجاب المولى اي الامام نصير الدين م هذا
مسلم في البسيط لا مطلقا س اي هذا المعنى وهو انه ان زالت الحرارة لا تبقى
ناراً مسلم في النار البسيط لا مطلقا م اقول ادعى هذا في البسيط حيث
قال والامور المختلفة هي الصور الاربع النوعية التي اجزاؤها مواد المركبات
س اعلم ان في الاشارات اثبت للاركان الاربعة البسيطة صوراً نوعية
وفرق بينها وبين الكيفيات الاربع بان الكيفية تتبدل مع ان الصور
محفوظة فقال الامام اذا تبدلت الكيفية لا يبقى ذلك النوع فانه اذا زالت
الحرارة لا يبقى النار ناراً ولا الهواء والارض بعد زوال السيلان والجمود فقال
الامام نصير الدين ان الحكم بذلك مطلقا فغير مسلم وان قيد الحكم بالبسائط
فمسلم وهو لا يقدح فيما قال الشيخ لان استلزام الشيء كيفية ما حال
البساطة لا يدل على استلزامه اياها حالة التركيب وقول الشيخ وربما
تبدلت الكيفية يدل على انه لم يحكم بذلك حكما كليا فاقول هذا الجواب غير
موجه لان صاحب الاشارات يدعي الفرق بين الصور النوعية للعناصر
وبين كيفياتها الاربع والعناصر بسيطة فزوال الكيفية مع بقاء الصورة
ان ادعاه في البسائط يتوجه عليه اعتراض الامام وان ادعاه في المركبات
كيف يثبت مدعاه وهو الفرق بين الصورة النوعية للعناصر وبين
كيفياتها فظهر بطلان قوله انه ليس بقادح فيما قاله الشيخ م وبان
الكيفيات تشتد وتضعف دون الصورة س قوله وبان الكيفيات
عطف على قوله بانها تتبدل وهذه حجة ثانية على فرق بين الصور النوعية
وبين الكيفيات م فقال ما يثبت به نوعية الكيفية لا تشتد ولا تضعف
س اعلم ان الامام اعترض على هذه الحجة فقال الدليل على ان الصورة
لا تشتد ولا تضعف ان القدر المعتبر في التقويم ان زال فقد بطل المقوم و

لا يكون بهذا تناقص في الصورة بل بطلانا وان لم يزل بل زال ما وراء
ذلك لم يمكن الاشتداد في ذاته بل في عوارضه فهذا الدليل بعينه قائم في الكيفيات
لان القدر المعتبر في نوعية الكيفية ان زال فقد بطل الكيفية لا وان لم يزل
لم يكن الزائل معتبرا فيها فعلم ان ما يثبت به نوعية الكيفية لا تشتد ولا تضعف
م فحاصل جوابه مبني على انها مقولة بالتشكيك فليست طبيعة نوعية و
قد عرفت فساده في اوائل الكتاب س اي حاصل جواب الامام الذي اجاب
به الامام نصير الدين مبني على ما ذكرنا وقد اجاب بجواب مغلق الالفاظ عسر
التوجيه حاصله بكلام مضبوط انا نختار في الصورة ان القدر المعتبر في التقويم
لم يزل بل زال ما وراء ذلك ولا يمكن في الكيفيات التي تشتد وتضعف ان يقول
ان القدر المعتبر في نوعية الكيفية لم يزل الزائل ما وراء ذلك اذ ليس ذلك فيها
ذلك القدر المعتبر في نوعيتها اذ ليست لها طبيعة نوعية لان الطبيعة النوعية لا تشتد
ولا تضعف لا يقال هذا اشتداد نية فيكون هذه الكيفيات مقولة بالتشكيك
على مصدوقاتها فمعنى الشدة ان يحل في محل كيفيات متعاقبة في كل آن نوع
فينصرم فيحدث في آن آخر نوع آخر وهكذا الى حد مخصوص من غير ان يكون هذه
الانواع مشتركة في شيء من الذاتيات اذ لا اشتراك ههنا في مطلق الكيفية
ومطلق الكيفية ليس ذاتيا لها لكونه مقولا بالتشكيك فلهذا لا يصلح
ان يكون تلك الانواع مقومات للمحل ولا يصلح لمطلق لان يكون
مقوما لانه ليس حقيقة واحدة نوعية بخلاف الصورة لانها وان تبدلت فالمتبدل
لا تبدل الا هوياتها لان الصورة التي قلنا بانها مقومة لا يراد بها امر لا يمكن
فيه الاشتداد والضعف بالمعنى المذكور فلهذا يصلح الصورة التي لا تشتد
ولا تضعف للتقويم دون الكيفية القابلة نوعية وقد عرفت فساده في
اول الكتاب ان ما يحمل على شيء بمواطأة لا يكون لازما خارجيا للمصدوقات
عينية الا في المشتقات فالحرارة بالنسبة الى الحرارات ذاتية وهي طبيعة
نوعية هذا غاية تلخيص هذا الموضع من شرح الاشارات واعلم انه ان
سلم تحكما به وهي انه يحدث في كل آن نوع اخر من الكيفية لا يقع فرق
بينها وبين الصورة فان الصورة اذا تبدلت بالكون والفساد فمعناه انه
ينعدم صورة نوعية ويحدث صورة اخرى بحيث لا يشتركان في طبيعة نوعية
فان جاز هذا في المقوم لم لا يجوز ذلك اي الشدة والضعف في المقوم وان
لم يسلم هذا الحكم بل نقول الحرارة نوع والحرارة الشديدة والضعيفة اصنافه
فهو اولى بالتقويم من الصورة لان في الشدة والضعف الاصل باق في
الصورة المتبدلة بالكون والفساد فينعدم الفاسد بالكلية ويحدث

لا نسلم ان مبنى الجواب على ان المقول بالتشكيك ليس طبيعة

شيء

120

شيء آخر ومثل هذا لا يصلح م وبان الصورة مقومات للهيولى والاعراض
لواحق س هذه حجة ثالثة على الفرق بين الصور والكيفيات م اقول هذا
على اصل الهيولى مسلم لكن لا نم ان هذه الكيفيات ليست كذلك على
ان الحرارة تحدث بالحركة وتشتد الى ان يصير الهواء نارا فلولا ان الحرارة في
مرتبة معينة هي الصورة النوعية للنار بل يكون من لواحقها يلزم كون
الصورة تابعة لما هو من لواحقها مسئلة الاجزاء الارضية تنقلب ماء
كما يفعل اهل الاكسير في الحجر فانهم يجعلون الاحجار مياها سيالة س وبالعكس في
المثانة ومجاري الماء م اما المثانة وهي موضع البول فانه ينعقد فيها
الاحجار وكما في مجاري الماء فانه ينعقد فيها الاحجار حتى يضيق مجرى الماء و
الماء هواء بتأثير الحر كالابخرة المتصاعدة وبالعكس بتأثير البرد كالقطرات
على ظاهر قدح فيه الجمد س وانما ذكر القدح لا الكوز لان في الكوز يمكن ذلك
بطريق ترشح الماء من باطنه الى ظاهره بخلاف القدح الذي يكون من
الزجاج او الصفر م والهواء نارا وبالعكس كنار توقدها ونار تنطفي يسمونه
الكون والفساد خلع صورة وخلع اخرى مع بقاء الهيولى ح انه اذا اوقدت
نار في كوز ووضع على الماء منكوسا يصعد الماء في الكوز فلولا ان النار افنت
الهواء حتى خلا الكوز كيف يصعد الماء س اذ لم يمكن ان يقال ان الهواء صار
نارا او خرجت من مسام الكوز لانا اذا وضعنا اليد على ظاهر الكوز نحس
الحرارة فلو خرجت النار من مسام لاحرقت اليد م واما الثانية اي المركبات
فالبعض احالوا وجود شيء لا عن شيء س اي اعتقدوا ذلك محالا م وانقلاب
الحقائق فقالوا بالخليط اي لا يوجد شيء من الاركان صرفا بل مختلفة من تلك
الطبايع وساير الطبايع النوعية لكن يسمى باسم الغالب فبعضهم قالوا
بالكمون والبروز فيبرز عند ملاقاة الغير ما كان كامنا ويكمن ما كان
بارزا فيصير مغلوبا وبعضهم قالوا بالنفوذ من الخارج س فان الماء انما يسخن
بنفوذ اجزائه نارية من النار المجاورة له م وهذا باطل لان المشاهدة
يشهد بانهما لا يجتمعان س ثم البعض ص وهم القائلون بالمزاج م قالوا
وجود النار الكبيرة كامنة في الحطب بلا احراقه ممتنع ونحن نثبت هذا الانقلاب
في العناصر كما مر س اي نحن نثبت هذا الانقلاب الحقائق مع انه ليس كذلك
فان الارض اذا صارت ماء لم ينقلب حقيقة الارض الماء فانا فرضنا ان
حقيقة الارض الجسم البسيط البارد واليابس المنجمد وحقيقة الماء الجسم
البسيط البارد والرطب السيال فالبارد واليابس هو البارد واليابس
بالضرورة لا يصدق عليه البارد والرطب اصلا لكن الشيء الذي هو بارد ويابس

وبعضهم لما لم يمكن بقاء الذوات اي الاجزاء التي لا تتجزى وتغير الصفات ويكمن فيها الذوات ويخلق اخرى لا لمادة وقد بدل ما فيها اجزاء الهواء

الذي لم يقولوا بانه انقلاب

منجمد يمكن ان يصير باردا رطبا سيالا بان ينعدم عن ذلك الشيء اليبس والانجماد
ويوجد فيه الرطوبة والسيلان سوآء كان الشيء اجزاء لا تتجزى او هيولى م
وظاهر ان النار لا تنزل من الاثير فيحدث هنا س اى لما ثبت ان النار
التي نشاهدها لا تنزل من كرة النار فهي تحدث ههنا م فيشترك المركبات
من الاركان اذا امتزجت فان لم يبق صورها لم يبق كيفياتها فلا تحصيل
كيفية متوسطة فلا بد من بقاء صورها فكل واحد يفعل وينفعل فيهما س
اى الفعل والانفعال م ان كانا في الكيفية فان تقدم الفعل على
الانفعال صار الغالب مغلوبا وان تأخر انعكس فانه اذا تقدم فعله
على انفعاله فينفعل صار غالبا فكيف يصير مغلوبا لان الآخر صار مغلوبا
فلا يغلبه وان تأخر فعله عن انفعاله صار بانفعاله مغلوبا فكيف يصير
بفعله غالبا وان كانا معا كان الشيء غالبا ومغلوبا بالنسبة الى آخر
معا س ثم قالوا فينفعل صورة كل بكيفيتها الفاعلة في مادة الاخرى م
المراد بالكيفية الفاعلة الحرارة والبرودة واما الكيفية المنفعلة فالرطوبة و
اليبوسة س فينفعل بمعنى استحالتها في الكيفية لان الكيفية الفاعلة
تصير منفعلة فيحدث كيفية متوسطة هي المزاج م اعلم ان الامام نصير
الدين قد اعترض بان مذهبكم ان الصورة انما يفعل في المواد التي هي
غير موادها بالكيفيات الفاعلة وهنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات
منفعلة فقد ناقضتم بوجهين احدهما انكم جعلتم الصور فاعلة بذاتها لا بتلك
الكيفيات والثاني انكم جعلتم الكيفية الفاعلة منفعلة فاجاب بانا لم
نجعل الكيفيات الفاعلة منفعلة بل جعلنا المادة منفعلة وانفعالها استحالتها
في تلك الكيفيات وايضا لم نجعل الصور فاعلة في غير موادها بذاتها بل بتلك
الكيفيات والمراد بالاستحالة التغير في الكيفية فقد قال في شرح الاشارات
ان تغيرات الاجسام بصورها لا يقع في زمان لان الصور لا تشتد ولا تضعف
بل في آن ويسمى فسادا او كونا وتغيراتها يقع في زمان لانها تشتد وتضعف
والانفعال ليس الا هذا ثم قوله فان لم يبق صورها لم يبق كيفياتها ممنوعة
على ما يأتي ثم قوله وان كانا معا كان الشيء غالبا ومغلوبا معا ممنوع بل كل
واحد يمنع غلبة الآخر ثم اعلم ان هنا ثلثة مذاهب القول بالصور و
النفوذ والقول بالكمون والبروز والقول بالمزاج نفى الاشارات
ابطل الاولين واثبت الثالث فابطل الاول بخمس حجج احدها ان
الحك وهو تحريك جسم يابس صلب على جسم آخر يحدث الحرارة بل
الاحراق وكذا المخضخضة بعيد الحرارة من غير وصول نار غريبة اقول لا دلالة

لهذه

لهذه الحجة على ان النار لا ينفذ غايتها في الباب انه يبين للحرارة سببا آخر غير
وصول النار من خارج سلمنا ان مذهب الخصم ليس هذا وثبت ما ليس
مذهبهم لكن الحكيم ليس غرضه الزام الخصم بل بيان ما هو الحق فيمكن ان يكون
الحق ان الحرارة قد تحدث باسباب آخر غير النار لكن النار لا تؤثر في شيء الا ان
تنفذ فيه والثانية ان تسخن الماء ان كان بنفوذ النار ينبغي ان يسخن النار في
اجسام كثيرة المسام كالحلف اسرع مما يسخن في اجسام مستحكمة الحرام كالنحاس
ونحوه اقول لا دلالة لهذه الحجة على هذا لانه يمكن ان يكون سرعة تسخنه في
النحاس بسبب ان النار بالضرورة ينفذ فيه لقوتها ولطافتها فاذا اختلطت بالماء
لا يبقى لها تلك القوة واللطافة فلا تخرج من مسام النحاس لكن تخرج من مسام
الحلف لسعتها والثالثة انه لو صح ذلك المذهب فالاناء المملوء اذا اشتد راسه
بحيث لا تخرج منه شيء يجب ان لا يسخن مادة لانه لا يمكن دخول النار فيه الا بعد
خروج شيء مما فيه لئلا يلزم التداخل لكن الاناء بحيث لا يخرج منه شيء مما فيه وهو
الماء اقول ان كان الخلاء ممكنا يمكن ان يكون فيه خلاء يدخل فيه النار و
يكب على الماء فانه يصعد فيه وذلك لا يكون الا بافناء مادة الهواء واما ان
تنفى الرطوبات فيحدث في المادة تغسف وانقباض فيصغر حجمها بعدما كانت
عظيمة الحجم منبسطة الحجم بسبب الرطوبة فتستقر فيه النار من غير ان يخرج شيء
مما فيه والرابعة ان القمقمة اذا ملئت ماء وشد راسها شدا وثيقا ووضعت على
نار فقوله فانها تنشق بعد صيرورة اكثر مائها نارا او يصوت صوتا هائلا فيحدث
السخونة والنار في داخلها مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها يدل على
الاستحالة والكون اقول ان كان الغرض من هذه الحجة ابطال النفوذ فلا دلالة عليه
لما اوردناه على الحجة الثانية والثالثة وان كان غرضه اثبات الكون
والاستحالة فلا دلالة ايضا لامكان نفنن مادة الى او فنا رطوبتها كما مر
والخامسة انه اذا وضع شيء فوق الجمد فانه يبرد مع ان الاجزاء الباردة
لا يصعد وليس هناك شيء ينفذ اقول مذهب هذا بيان ان ملاقاة البارد
يوجب البرد فهذا لا يبطل النفوذ وان كان مذهب احداث ملاقاة الحار والبارد
لا يوجب الحر والبرد فالحس يكذبه ثم ابطل المذهب الثاني وهو الكمون
والبروز بان النار الكثيرة التي تنفصل من خشب العضاة لا يمكن ان يكون
موجودة بالفعل في باطنها غير محرقة اياها فلما ابطل هذين المذهبين امكن
له اثبات المزاج فان القول بالمزاج لانه اذا امكن حدوث الكيفية بغير صولة
العناصر لا يمكن اثبات المزاج اذ لا يمكن ان يقال في اثبات المزاج ان لم يبق
صور العناصر لم يبق كيفياتها اذ يمكن وجود الكيفيات باسباب اخر و

لا يمكن مع احد هذين المذهبين
فاقول ابطال مذهب القسم
بغير القائل بالمزاج حج

كذا ابطال مذهب الكمون بعينه فان الدليل الذي يبطل الكمون وهو
امتناع وجود النار في الخشب يدل على امتناع وجود النار في الاشجار
من غير ان يحرقها فان صورة النار اذا كانت موجودة ولا شك في وجود
المائية فيكون النار موجودة فكيف لا يحرقه محله فان قلتم يكون النار موجودة
بلا كيفية فصاحب الكمون يقول هكذا س ثم احال البعض وجوده صورة النار
في الماء فقالوا لم يبق صورتها بل حصلت صورة اخرى متوسطة بينهما وعند
بعضهم لا بل صورة اخرى م ذكر في الشفاء ان قوما اخترعوا في قرب زماننا
مذهبا غريبا وقالوا ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها بعض تادى ذلك
بها الى ان يخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورتها الخاصة وليس صورة فيصير
لها هيولى واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها ومنهم
من جعلها صورة اخرى من النوعيات وابطل هذا المذهب بانه لا فرق حينئذ
بين هو فساد وكون لان المزاج انما يكون عند بقاء الممتزجات باعيانها وابطال
هذا المذهب بهذا الدليل في غاية السقوط لان الخصم يقول نعم لا امتزاج بمعنى
الكيفية المتوسطة مع بقاء الاركان باعيانها فان النار غير موجودة في
الذهب وكذا الماء بما ذكرتم في نفي الكمون والبروز فصورة الذهب ليست
صورة متوسطة بين صور الاركان بل صورة نوعية فاذا ذكر في المتن
هذه الاختلافات الكثيرة والآراء الفاسدة والتوهمات الباطلة والحجج الداحضة
قال م فقل لهم ما دفعكم في هذه الظلمات الا انتهاء الفاعل بحكم الفاعل
الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا اسئلة قالوا الاعتدال الحقيقي غير واقع
لان المركب ان مال الى واحد من اجزاء بسائطه كان ترجيحا بلا مرجح
وان لم يمل فيميل كل منها الى حيزه ولا يعوقه عائق فيتفرق البسائط فلا يقع التركيب
اقول بسائط المركب عند المعتدل كانت مجتمعة قبل التركيب في حيز واحد
حتى وقع التركيب وذلك الحيز غير طبيعي لبعضها فالذي حفظه فيه وهو الفاعل
يحفظه في المعتدل ثم المركبات اقسام فمنها الآثار العلوية قالوا الشمس اذا
اشرقت على المياه والاراضي الرطبة تحللت منها اجزاء هوائية تخالطها اجزاء
يسمى المركب بخارا فتصاعد الى الجو فالمائية ان تحللت بالشمس صار الكل هواء
والا بل وصل الى الطبقة الزمهريرية تكاثف واجتمع وهو السحاب فان
لم يقو البرد يقطر مطرا وان قوي ووصل الى اجزائه قبل الاجتماع نزل ثلجا
وبعدما انجمد نزل بردا وان لم يصل اليها س اي البرد الى اجزائه م فان كان
كثيرا صار ضبابا وان كان قليلا وتكاثف برد الليل ولم ينجمد نزل طلا وان
انجمد نزل صقيعا وان لم يتكاثف بقي على الجو واذا اشرقت على ارض يابسة تحللت

منها

منها اجزاء ارضية يخالطها اجزاء هوائية يسمى المركب دخانا فيختلط بالبخار
ويتصاعد الى الزمهريرية فينعقد البخار سحابا ويحتبس فيه الدخان فان بقي
على طبيعته طلب الصعود وان ثقل طلب النزول وكيف كان يمزق السحاب
فيحدث صوت الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة الحركة فيحدث البرق ان كان لطيفا
والصاعقة ان كان غليظا واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله
عن الارض فان كان لطيفا فان اشتعل يبقى فيه الاشتعال يرى كان كوكبا
يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق وثبت فيه الاحتراق يرى ذا ذوائب وان
كان غليظا ووصل الى كرة النار تحدث منه علامات سود وحمر وقد يقف تحت
كوكب وان لم ينقطع س اي اتصاله الى الارض م يحترق وينزل من السماء
وهو الحريق واذا كثف الدخان فينزل او يرده الحركة الدورية او يتخلخل
الهواء ويندفع من جانب الى جانب فيتموج فيحدث الريح واذا التقى باخر يحدث
الزوابع اقول جميع ذلك اوهام متناقضة لاصولهم فان الطبقة الزمهريرية
ينافي حرارة الهواء طبعا س اي بين وجود الطبقة الزمهريرية وبين حرارة
الهواء طبعا منافاة لان حرارة الهواء بالطبع يوجب ان يكون الطبقة
حارة سلمنا ان اسباب الحرارة الغريبة في الارض وهي احتباس اشعة الشمس
لم يكن موجودة في تلك الطبقة فهذا لا يوجب البرد واذا كان بسائط الجو
طبيعة الهواء موجودة فيهم م وتراكم الغيم الهاطل في الاشجار طرفة العين يكذب
ما ذكروا س فانا ننظر في الاشجار الى السماء وما في قدر راحة سحابا ثم ننظر
في ذا الغيم الممطر متراكم فهذا الامر يكذب ما قالوا فان اشراق الشمس على المياه
والاراضي الرطبة غير موجودة في الاشجار ثم تراكم مثل هذا السحاب لا يجيء
طرفة عين بل لا بد وان ترتفع الابخرة وتتكاثف شيئا فشيئا الى ان
تتراكم ثم لا بد وان يكون فوق ذلك جسم صلب يمنع نفوذ الابخرة كالزجاج
ونحوه فانا نشاهد في الحمامات تصاعد البخارات الكثيرة ومع ذلك لا يتقاطر
شيء من سقف الحمام الا من الزجاج احيانا ونشاهد ايضا في القرع والانبيق ان
الابخرة المتصاعدة لا ينزل ماء الا وان يكونا جسمين لا ينفذ فيهما الهواء كالخزف
المصبوغ او الزجاج ونحوهما فاين ذلك في الطبقة الزمهريرية فانه فاسد نزول
الماء في الاشياء المذكورة فلا بد وان يكون الشرائط مرعية م والبخار ان لم يكن
نارية لا يصعد فان الهواء المحيط بنا لا يصعد لانه في حيزه لا سيما اذا خالطه المائية
س فان مخالطة المائية مانعة من الصعود م وان كانت س اي ان كانت
فيه نارية يتحد بالهواء الناري كما نشاهد م فلا يصعد الى ان يصل الى الطبقة الزمهريرية
س وكذا الدخان س اي ان لم يكن فيه نارية لا يصعد وان كانت يتحد الناري بالهواء

فلا يصل الى الزمهريرية م وان وصل فالذي عندنا احر من ذلك ش
اي الدخان الذي عندنا احر من الدخان الذي في الطبقة الزمهريرية لانه
ما يتصعد ينطفي النار التي فيه بالهواء م وليس لهذا قوة الصعود وبحيث يحدث
منه صوت الرعد ولو نزل لرايناه لانه اكثف مما عندنا ش اي صوت
الرعد انما ان يكون بالدخان الصاعد او النازل ولا يمكن بالصاعد لان
الذي عندنا احر مما في الزمهريرية فقوة الصعود فيما عندنا اقوى مع ذلك
ليس فيه قوة الصعود وبحيث يحدث منه صوت الرعد ولا يمكن بالنازل
ايضا لان النازل يكون اكثف مما عندنا لانا عندنا لا ينزل بل يصعد
فلا بد وان يحدث منه كثافة وبرودة حتى ينزل والذي عندنا مرئي فما هو اكثف
منه يكون مرئيا بالطريق الاولى فيجب انه ينزل من الجو ويقع على الارض
بعد صوت الرعد اجسام كثيفة سود غاية السواد لان الدخان اسود ولو
زاد ثخنه لزاد سواده لكن لم يشاهد احد قط نزول مثل هذه الاجسام الى الارض
م ومحاكة الاشياء الرطبة لا يحدث النار ش هذا منع السبب الذي ذكروا للبرق
م والدخان اذا كثف فنزل لحركته الطبيعية اقوى من تحريكه الهواء يمنة
ويسرة قسرا اذ تلك في التزايد وهذا في التناقص ثم تلك لا تخرب سقوفنا
مع هذا يقطع الاشجار ش هذا منع سبب حدوث الريح بسبب نزول الدخان
الكثيف وتقريره انه نزوله ان كان سببا والدخان بسبب نزوله يخرق الهواء
فيحرك الهواء يمنة ويسرة فله حركة طبيعية وهي حركته الى السفل وتحريك الهواء
يمنة ويسرة بالقسر والحركة الطبيعية اقوى من الحركة الحاصلة بهذا التحريك القسري
لان الحركة الطبيعية كلما زادت يصير اقوى والحركة الحاصلة من التحريك القسري
كلما زادت يصير اضعف فحركة الهواء يمنة ويسرة اذا بعدت من المتحرك يكون في
غاية الضعف ومع ذلك حركة الهواء يقلع الاشجار والدخان النازل لم يخرب
سقوفنا قط فنعلم ان سبب حدوث الريح ليس هذا واعلم انه لم يذكر في المتن
منع اسباب ما يشاهد من ذي الذوابة ونحوه لانهم ذكروا سبب حدوث هذه
الاشياء وصول الدخان الى كرة النار وقد ابطل في المتن تصاعد الدخان مسافة
بعيدة بانه ان لم يكن فيه نارية لا يصعد وان كانت يخمد بالهواء فعلم من ذلك
انه لا يصل الى الطبقة الزمهريرية ولو وصل اليها لا يتجاوز عنها لشدة برد
تلك الطبقة فيتكثف غاية الكثافة فكيف يصل الى كرة النار فلما كان هذا
مستفادا مما تقدم لم يحتج الى ذكره ثم بين سبب نزول المطر على الوجه الذي
جاء في كلام الله تعالى فقال م فلما تبين ان هذه الحركات كحركات الرياح
والسحب ونحو ذلك ليست طبيعية ولا ارادية كانت قسرية والقاسر

هو

هو الصانع تعالى اما بلا واسطة او بواسطة فاعل من القوى تارة بلا مادة
كما قال وينشئ السحاب الثقال واخرى بها كما قال والله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا ش فانه لما ارسل الرياح الباردة جعل الهواء كثيفا فانعقد
السحاب م فيبسطه في السماء كيف يشاء في هذا الموضع في السواد وبياض
وقالوا في سبب الهالة انه قد علم ان شعاع البصر اذا اتصل الى سطح المراة
على زاوية ويسمى زاوية الاتصال انفصل عنه على مثلها على شيء فيراه
ويسمى زاوية الانفصال ففي الغالب يرى وجهه وفي العادة شيئا في خلفه
جهة وضعه الى المراة كوضع المبصر اليها فاذا ان اتفقت اجزاء رشية صقيلة
كهيئة الدائرة وراه عليه دقيق ادت الضوء الغزلان المراة اذا اتصغرت ادت
الضوء لا الشكل ش اعلم ان هذا مبني على ان سبب الرؤية خروج الشعاع
من البصر واتصاله الى المرئي ثم سبب رؤية الاشياء في المراة وكونها انه
اذا اتصل الشعاع الى شيء صيقل غليظ لا يمكن النفوذ رجع على الهيئة
التي اتصل على زاوية غير قائمة رجعت على زاوية الاتصال والثانية
زاوية الانفصال وعبارة الامام في المباحث المشرقية زبهوبه هذا
اذا وقع الضوء من جسم مضيء على جسم صقيل فانه ينعكس الضوء من
ذلك الصقيل الى جسم اخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء
من ذلك الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفة لجهة المضيء وعبارة تنزيل
الافكار هذا ضوء البصر وغيره اذا وقع على صقيل انعكس الى جسم وضعه
من الصيقل كوضع المضيء منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضيء فبين العبارتين
اي تناقض حيث جعل الامام مخالفة الجهة شرط الانعكاس وفي التنزيل
جعل الامام مخالفة الجهة شرط الانعكاس وفي التنزيل جعل عدم مخالفة
الجهة شرطا وفي حكمة المطالع تابع الامام وفي حكمة العين تابع التنزيل اقول
لا تناقض بل مرجع الضمير مختلف فقول الامام بشرط ان يكون جهته الاخرى
اي جهة الاخرى
جهة الصيقل مخالفة لجهة المضيء بالنسبة الى الصيقل وقول التنزيل اذا لم
جهته اي جهة الصيقل مخالفة لجهة المضيء بالنسبة الى ذلك الجسم فههنا ثلاثة
اجسام المضيء والصيقل والجسم الاخر فالصيقل واقع بينهما فالنسبة الى الصيقل
يقع وضع المضيء وللجسم الاخر في جهتين مختلفتين كما قال الامام وبالنسبة
الى الجسم الاخر الصيقل والمضيء في واحدة ثم ذلك الصيقل ان كان كبيرا
ادى الضوء والشكل وان كان صغيرا ادى الضوء لا الشكل فاذا عرفت
سبب رؤية الاشياء في المراة فسبب رؤية الهالة ارتفاع اجزاء رشية
صيقلة كهيئة الدائرة فتصير كل من تلك الاجزاء كالمراة فينعكس ضوء البصر

منها الى القمر لكنها صغيرة منيرة من كل واحد منها ضوء القمر دون شكله فيتخيل
دائرة مضيئة هي الهالة حتى انها ذكر في تنزيل الافكار فهذا مبني على ان سبب الرؤية
خروج الشعاع وسبب رؤية الشيء في المراة انعكاس ضوء البصر من المراة الى الشيء
فنفي التن ابطل كل ذلك فقال م واقول سبب الرؤية عندنا ليس خروج
الشعاع لانه س الشعاع م ان كان جسما لا ينتقل دفعة الى الافلاك ولو كان
عرضا لا ينتقل س لان الانتقال في الاعراض محال م فلا ينعكس س هذا
ابطال ان سبب رؤية الاشياء في المراة العكس شعاع البصر فانه الانعكاس
انتقال والانتقال محال م ثم كلامهم يفيد ان هذا بسبب النظر ولا شك
ان وقوع الضوء الشمس من المراة على الجدار سواء نظرنا اليها او لا يكذب ذلك
س اي كلامهم يفيد ان الهالة مجرد خيال لا تحقق له في الخارج بل تتخيل بسبب
النظر كما انا نرى الاشياء في المراة وليس لها تحقق في الخارج بل محض خيال
فكذا هذا فقال في المتن ووقوع ضوء الشمس من المراة على الجدار يكذب هذا وانما
يكذب لان حاصل قولهم ان سبب رؤية الشكل او الضوء في المراة هو ان
شعاع البصر ينعكس من المراة الى ذلك الشيء سواء كان ذلك الشيء شمسا
او قمرا او غيره ذلك فسبب رؤية الشمس في المراة ان شعاع البصر ينعكس
من المراة الى الشمس فلولا النظر لا يتحقق الانعكاس ووقوع ضوء الشمس من
المراة الى الجدار سواء نظرنا الى المراة او لا يكذب هذا المعنى بل ضوء الشمس قد وقع
على المراة ثم منها على جزء من الجدار فاذا كان البصر واقعا في ذلك الجزء من
الجدار يرى ضوء الشمس وشكلها في المراة فكذا هنا يقع ضوء الشمس القمر
على اجزاء الغيم من غير ان يكون ذلك الوقوع امرا خياليا ثم تنعكس منها الى
بعض مواضع الارض فان كنا في ذلك الموضع ناظرين الى اجزاء الغيم نرى
ضوء القمر فيها ثم اذا بطل ان سبب الرؤية في المراة ما ذكروا بين سببا اخر فقال
م نعلم ان من شان الصيقل ان كل شيء يخرج منه خط مستقيم الى عمقه المتخيل
يرتسم خياله فيه في جهة ذلك الشيء على الوضع الحاصل له فوقه فاذا نظرنا فيه نرى
من ذلك ما يقابل بصرنا س اعلم ان للصيقل عمقا متخيلا وكل شيء يخرج منه خط
مستقيم الى سطح الصيقل وينفذ في عمقه تتخيل صورة ذلك الشيء في عمقه حتى لو كان
الشيء موازيا لسطح الصيقل فانه يخرج منه خط الى سطح الصيقل لا ينفذ في
عمقه فخياله لا يرتسم في عمق الصيقل كما اذا فرضنا سطح الصيقل آب وفرضنا
نقطة ج ينطبق بعضه على خط آب فج لا يرتسم خياله في عمق الصيقل فلا بد
ان يكون نقطة ج مرتفعة من الخط الذي ينطبق على آب ويجب ان يكون ذلك
الارتفاع مقدار يدركه الحس وذلك يختلف بالقرب والبعد فاذا كان الشيء

موازية لسطح آب اي بحيث لو اخرج خط من ج الى آب ج نقطة

منفصل

متصلا بطرف الصيقل يكفي اقل ارتفاع وان زاد البعد يجب ان يزيد الارتفاع
وكذا شرط الرؤية في المراة بهذا يجب ان يكون البصر مرتفعا عن السطح الصيقل
كما قلنا فلهذا اذا كان الصيقل واقعا فيما بين الرائي والمرئي لا يمكن
رؤيته في ذلك الصيقل بل يجب ان يكون البصر وذلك الشيء بعيدين عن ان
يقع الصيقل فيما بينهما

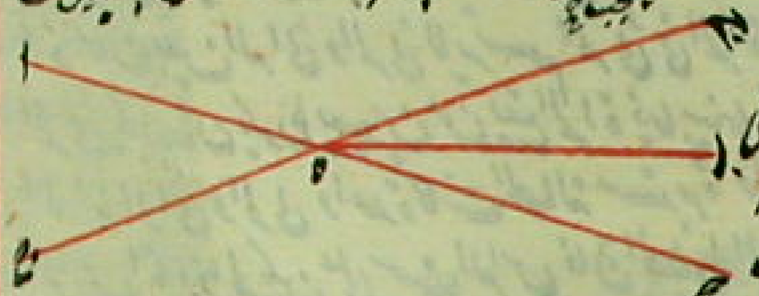

ثم اني يرسم ذلك الشيء
في العمق المتخيل في جهة
في جانب آ او جهة في جانب
ب وذلك الشيء ج يرتسم في عمقه في جهة ب لا في جهة ا فخياله المرتسم هو
م فيرتسم في عمق على الوضع الحاصل لذلك الشيء فوق الصيقل فاذا ارتسم
فيه فنظرنا في المراة وكل ما يقابل بل نظرنا من الاشياء المرتسمة في عمقه
يرى ما يقابل بصرنا ثم مقابلة بصرنا عمقه مشروط بالشرط المذكور اي يجب ان يكون
البصر وذلك المرئي لا يمكن ان يرى فيه بل لا بد وان يكون البصر والمرئي
بعيدين عن ان يقع المراة فيما بينهما س فلهذا اذا كان المراة مستوية
السطح يكون زاوية الانعكاس وهي التي يحيط بها سطح المراة مع خط
شعاع البصر في عمقها مساوية لزاوية الاتصال لكونهما متقابلتين ثم
زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الانفصال لان نسبة سطحها الى الفوق
والتحت على السواء فالمراة المذكورة تحكي المقدار والشكل فزاوية الانفصال
تساوي زاوية الاتصال م ففي مثال المذكور نقطة ج هي البصر ونقطة د
نقطة يرى الشمس من تلك النقطة فزاوية الانفصال زاوية ج ه آ وزاوية
الانعكاس زاوية د ه ب وهما متساويتان لكونهما متقابلتين ثم
زاوية الانفصال وهي ط ه ب مساوية لزاوية الانعكاس لان نسبة
السطح المستوي الى الفوق والتحت على السواء فبعد خط ه ط من خط ه ب
كبعد خط د ه من ه ب فزاوية ط ه ب كزاوية د ه ب ثم زاوية د ه ب
مساوية لزاوية ج ه آ والمساوي للمساوي مساو فزاوية الاتصال مساوية
لزاوية الانفصال فالمقصود من هذا البيان انهم ادعوا مساواة زاوية
الاتصال لزاوية الانفصال من غير برهان حتى قال في تنزيل الافكار
انه عرف هذا بالتجربة واني لما قلت بالارتسام في العمق المتخيل تام البرهان
على تساوي الزاويتين فان قيل هذا هو مذهب الانطباع وانتم لا
تقولون في الرؤية قلت لا ننفي ارتسام الخيالات في الاشياء الصيقلة لكن
ننفي ان الرؤية هي الانطباع او سبب الرؤية الانطباع س ثم لا يلزم منا

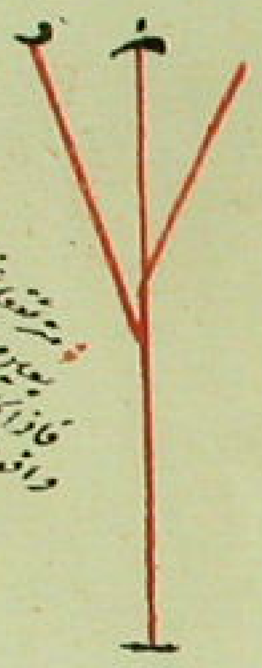

ذكروا انها لا يقع الا دائرة س ذكر فى تنزيل الافكار سبب الهالة ارتفاع اجزاء
الرشية فقال ارتفاعها لا يجب ان يكون على هيئة الدائرة فان البخارات
ترتفع من غير ان يكون لها شكل طبيعى كما نشاهد فى السحب فكيف
يرتفع على هيئة دائرة يخطها المهندس بالفرجار وذكر الامام فى كتبه ان المراة
اذا كان بين الرائى والمرئى لا يرتسم المرئى فى المراة وهذا ما قرر ان البصر و
المرئى يجب ان يكونا بعيدين عن يقع المراة فيما بينهما فاذا كانت نسبة البصر الى
المراة الرائى والمرئى واحدة كانت الهالة مستديرة فاذا كانت القمر على سمت
الراس اما اذا لم يكن على سمت الراس فان الخطوط المنخرجة من البصر الى اجزاء
الغيم لا يكون مساوية بل الخطوط التى تمايلى سمت الراس اقصر من الخطوط التى
فى الجهة الاخرى وهذا يخل فى الاستدارة الا اذا كان الغيم تخينا والخطوط
التى تمايلى سمت الراس ينفذ فى عمق الغيم حتى يساوى الخطوط التى فى الجهة
الاخرى فح يكون مستديرة فلهذا لا يمكن ان يكون الدوائر اكثر من واحدة وقد
ينقل رؤيته بسبع هالات ولابد ان يكون ما هو اقرب الى الارض اوسع لانه
لابد وان يكون بعيدة من ان يقع فيما بين البصر والقمر فذلك البعد اذا
كان اقرب الى البصر يرى اعظم والذى يقع فى خاطرى انه لا يبعد ان
يكون سببها ان حرارة شعاع القمر فى بعض الامكنة يحدث الابخرة نحو القمر
فما يقع منها فى قرب محاذة القمر والبصر لا يرى لكثرة الاشعة وما بعد فهو
قليل غير متصل الاجزاء فلا يرى بقى ما بين القرب والبعد اجزاء كثيفة
من جميع الجوانب على السواد مستنيرة بنور القمر وقد يقع للقمر حوله دائرة
صغيرة مستنيرة متصلة بجرمه على مثال الترس والقمر كقبة الترس وذلك
لحدث حرارة الاشعة تلك الاجزاء نحو القمر فيجتمع الاجزاء الكثيرة فيكثف
الهواء المحيط بالسراج فيرى من البعيد متكثفا بضوء القمر كما يتكثف الهواء
المحيط بالسراج فيرى من البعيد اعظم مما ترى من القريب فى هذا الموضع السراج ح
فى السواد بياض م واما قوس قزح فقالوا يحصل فى خلاف جهة الشمس
اجزاء كما عرفت وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم والشمس قريبة من
الافق فيؤدى ضوء الشمس كما مر ملونة بحسب تركيب لون تلك الاجزاء مع
لون السحاب س انما قال فى خلاف جهة الشمس لان فى جهة الشمس يكون
الاشعة قوية فيلطف الاجزاء الرشية فلا يصير مراة ووراءها جسم كثيف
ليصير مانعا من نفوذ الشعاع فيتحقق شرط الانعكاس والشمس قريبة
من الافق حتى لا يقوى شعاعها فاذا حصلت هذه الشروط يؤدى هذا
ضوء الشمس كما مر فى الهالة فعندهم ينعكس شعاع البصر من اجزاء القوس

الى

الى الشمس فلا يكون الا مجرد خيال وعلى الطريقة التى ذكرت فى الهالة الشعاع
الواقع من الشمس على تلك الاجزاء يقع على بعض المواضع من الارض ان الموضع
التى يكون على الموضع الذى يكون لتلك الاجزاء بالنسبة الى الشمس فاذا كان
الناظر فى تلك المواضع يراه وانما يرى ملونا لان المراة اذا كانت ملونة ينعكس
الضوء بلون المراة م فان قلت زاويتا الاتصال والانفصال لم يتساويا
لانه يحدث فى اواخر وقت الظهر موضع البصر وهو على الارض لا يكون كموضع
الشمس وهى مرتفعة الى عبالة قلت انما يرد هذا اذا كان المراة مجموع الاجزاء
ويكون سطح المراة سطح ظاهر المجموع وليس كذلك بل كل جزء من الاجزاء مراة
فيقع عليها الضوء فاذا اجتمعت لصغير مرئية من بعيد س فاذا كان كذلك يمكن
ان يكون وضع الجزء الواقع فى اعالى القوس بالنسبة الى البصر كوضعه بالنسبة
الى الشمس م ثم ما ذكروا لم يوجب انه يكون وانه كنصف الدائرة وان كل قوس
يكون على لون واحد س بينوا سبب كونه على نصف الدائرة ارتفاع الاجزاء
لذلك وعرفت فى الهالة ما عليه وبينوا سبب الالوان تركيب لون الاجزاء مع لونه
السحاب وهذا غير صحيح لان لون السحاب لا يكون لونا مضبوطا فيمكن ان يقع
بحيث يكون كل قوس ملونة بالوان مختلفة ولم يتفق ذلك قط فنعلم ان سبب
تركيب الالوان ليس ما توهموا بل سببه والله اعلم ما بالنسبة الى الشمس فاقول ما
وقع فى خاطرى ان الموضع الذى يقع الشعاع عليه على زوايا قائمة هو وسط
القوس فقوة الشعاع بلطف الاجزاء فلا يرى بقى الاجزاء التى لها بعد ما و
من الوسط فما يكون تحت الارض من تلك الدائرة المتوهمة غير مرئى بقى ما فوق
الارض على هيئة القوس على ثلثة الوان فى الاغلب فان كان الصفرة قريبة
من المركز ثم الاحمر ثم الاخضر فسببه انه ما يقرب من المركز يكون الطف والشعاع
فليس اكثر فيكون اصفر ثم يليه الحمر لانه اكثف من ان الشعاع كثير ثم اخضر لانه اكثف
والشعاع قليل وان اتفق العكس فما قرب من المركز انما يكون اخضر لان الاجزاء
يكون فى غاية اللطافة فما قرب من المركز يكون قبوله للشعاع اقل فتغلب اللون الدائم وهو
الزرقة يكون اقل فيحدث الخضرة كالتى يكون فى اول الايقاد على راس الكبريت ثم
بعده يكون احمر للكثافة وكثرة الشعاع بالنسبة الى الاخضر للبعد عن المركز ثم الاخضر كونه
على الوضع الذى يوجب الانعكاس والاحمر والاخضر وقعا فى الوضع القرب من
هذا الوضع فالشعاع كان اقل وان اتفق ان يكون الاحمر اقرب من المركز فالسبب
ان حرارة الوسط اوجبت لحدب فما قرب من المركز غاية القرب تلطفت فبقى ما
حوله كثيفا فالشعاع قوى فصار احمر ثم بعده اصفر او اخضر لما عرفت من السبب
لكل منهما فاذا تبين لكل واحد من الالوان سبب بحسب قرب المركز وبعده بسهل

عليك استخراج بقية الاقسام الواقعة والممكنة هذا ما وقع في خاطري والعلم
عند الله م ومنها الجبال فقالوا الحر الشديد اذا صادف طينا لزجا انعقد حجرا
ثم اجزاؤه مختلفة صلابة ورخاوة فالرياح العاصفة والمياه القوية الجرى حفرت
الرخوة وعاصت في الحفر فغارت وبقي الحجر ساهقا اقول تلك المياه لا يكون البحر المحيط
لان موضعه يكون اقرب الى المركز فلا ينتقل فالماء الذي ينعقد منه الجبال لا يكون
الا المطر وليس بين ان يصيب مكانا دون مكان خصوصا وقد كانت الارض منبسطة الاجزاء
وتاثير حر الشمس لا يختص بموضع دون موضع يماسه فما الذي اوجب شهوق القلة
وانخفاض الجزء الذي تماسها الى قريب فرسخ مثلا الى منغمق بالانخفاض لان بعض
الجبال يكون قلته شاهقة ثم تحتها مكان منخفض انخفاضه قريب فرسخ من غير ان
يكون الارتفاع ينتقص شيئا فشيئا الى ان ينتهي الى ان يصل الى غاية الانخفاض
ومثل هذا لا يمكن بان يكون التحجر بسبب المطر على ان المنخفض اولى بالتحجر من المرتفع
لكثرة لبث الماء وقوة تاثير حر الشمس فان تاثير حر الشمس في الاماكن الغائرة اكثر
من تاثيره في الاماكن المرتفعة فالحق ان الصانع تعالى خلق الجبال لحماية اوتاد و
للارض يحفظها بثقلها عن التزعزع بالمتحركات القوية المحيطة بها كالرياح العاصفة
والمياه الجارية ومنها المعدنيات وهي اما قوية التركيب منطرقة اي قابلة للضرب المطرقة
كالاجساد السبعة اي الذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني
المركبة في زعمهم من الزيبق والكبريت متطرقة بحسب كيفياتهما وكمياتهما او غير منطرقة
في غاية اللين كالزيبق او في غاية الصلابة كياقوت او ضعيفة منحلة في الرطوبات
كالزاج او لا كالكبريت وقالوا في سباب الاثار السفلية انه يتولد تحت الارض بخار ودخان
وكان وجه الارض متكاثفا لا مسام لها ولم يجد منفذا تزلزل الارض زجابجخرج
نار لشدة الحركة والموضع الذي له طبيعة كبريتية يرتفع منه الحرة في ظلم الليالي من لون
الكواكب غير مضيئة اقول ليس المحرك للارض ادخنة متفرقة لا يقوى بعضها بعضا
فان البيت المملوء نارا ودخانا كبيت الحمام والزجاج لا يتحرك فيه قصعة وكذا الدخان
متفرق فتاثير حر الشمس اذا كان بسرابته من جزء الى جزء كما في الاحجار يكون متفرقا غير منغمق
وهو لا يتحرك وان كان بدخوله في المسام يخرج الدخان منها بترتيب هذا الدليل انه
وضع اولا مقدمة وهي ان الادخنة المتفرقة ليست لها قوة تحريك الارض ثم لما
ثبت هذه المقدمة قال فتاثير حر الشمس الى آخره يعني ان الارض باردة بالطبع وليس
فيها شيء موجب لحصول الادخنة سوى حر الشمس فتاثيره ان كان بسرايته من
جزء الى جزء بان يخالط بحر الارض كما في الاحجار فانها تسخن هكذا فيكون هذه الحرارة متفرقة
مبثة في اجزاء الارض لا يقوى بعضها بعضا فلا يتقوى على التحريك فان كان تاثير
الحر بسبب الدخول في المسام فالدخان يخرج من تلك المسام فلا يحبس في بطن الارض

و

وعلم ان النار اذا بقيت محتبسة لا يصل اليها الهواء تخمد سريعا وقد وقع زلزال
شديدة في هذه السنين وقت صلوة الفجر بخراسان وخربت به قصبات خواف و
وصل هذه الحركة الى بلاد ما وراء النهر فاعتبر ان البيت المملوء نارا ودخانا وهو بيت
الزجاج لا يرعج زجاجة فالنيران والادخنة التي يرعج بجميع خراسان مع جبالها
وبجاوزه من جيحون وتحرك ما وراء النهر كم يكون مقدارها فلما حركت الارض لم يكن الا
بحرو جهام الارض ومثل هذا الدخان اذا خرج كيف لا يصير الدنيا مملوا دخانا
ونارا ثم لم يكن في هذا اليوم غبار ولا دخان وكانت الشمس مشرقة غاية الاشراق
ومنها النبات وهو جسم فيه قوة نباتية وهي اما لبقاء الشخص اي قوة تزيد
في اقطار البدن على التناسب الطبيعي انما قال هذا ليخرج السمن الى ان تبلغ غاية
النشوء ولا يبعد ان مرادنا انه تعالى يخلق الاثار مرتبة على القوى لا انها علة بالذات و
يخدمها الغاذية اي قوة تحيل الغذاء الى مشابهة المتغذي ليحصل بدل ما يتحلل
ثم يخدم الغاذية اربع جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة بدفع الفضلات واما لبقاء
النوع وهي اما مولدة وهي قوة في الحب والنطفة يتولد بها الآخر واما مصورة و
نحن ننكرها بالكلية اذ لا مصور الا الله تعالى واعلم انهم يجعلون الحرارة الغريزية علة
لهذه الافعال فان كان بالطبع جاذبة لا يكون ماسكة ولا دافعة والحركات المختلفة
لا يكون طبيعية وليست ارادية اذ لا شعور س فان قيل لم لا يجعل الحرارة علة للامساك
بل اليبوسة علة له قلت لو كان كذلك لكان الكيفية المنفعلة المضبوطة المشتملة
على دقايق الحكم كما يشهد عليه تشريح الانسان لا يتاتى من حكيم عالم بالكليات فان
خلق البدن والعينين وغير ذلك افعال مختلفة لكنها مضبوطة فان خلق العين
وطبقاتها وتعيين مواضعها على الوجه وكونها على هيئة واحدة امور مضبوطة
لا امور موجودة كيف يتفق ثم في كل واحد حكم ومنافع يشهد عليه علم التشريح
فهل يمكن هذه الافعال الا من عالم الكليات والجزئيات واما ما نحن بصدده فالجذب
والامساك والدفع اذ ان الاحتياج الى كل واحد منها افعال مختلفة مضبوطة فانه
اذا وقع الاحتياج الى جذب الغذاء ليصير بدل ما يتحلل يجذبه فاذا جذبه وقع الحاجة
الى الامساك زمانا يتصرف فيه الهاضمة بحكمه في هذا الزمان فاذا هضم فبعضه
لطيف يصلح لان يصير بدل ما يتحلل فيمسكه ويبقي الفضل وهو غليظ لا يصلح لذلك
فوقع الاحتياج الى دفعه فيدفعه فاختلاف هذه الافعال ظاهرة واما ضبطها فهو ان يفعل
كل واحد من هذه الافعال اوان الحاجة اليه فعلا مستمرا فمثل هذا لا ياتي الا ممن
هو عالم بالكليات والجزئيات لانه لو لم يعلم الكليات لا يعلم ان الهضم يحتاج الى
الجذب والامساك ولولا علم الجزئيات لم يعرف اوان الحاجة الى كل منها ولم
يميز بين ما يصلح منها فالفعل الواحد يمكن ان يصدر من الطبيعة لا المختلف ثم المختلف

ومالا يصلح

وقد وقع زلزال شديدة في هذه السنين وقت صلوة الفجر بخراسان

فان قيل لم لا يجعل الحرارة علة للامساك بل اليبوسة علة له المضبوطة المشتملة

والجزئيات والافعال المختلفة المضبوطة خلق اعضاء الانسان

الغير المضبوط يمكن ان يصدر من غير العالم فاما المختلف المضبوط لا يتاتى الا من
العالم لا سيما اذا كان مشتملا على المصالح والحكم فانه لا ياتي الا من حكيم عالم بالكليات
والجزئيات على انهم قايلون بان الطبيعة حرفاء واذا كان من الاعضاء ضعيفا يرسل
اليه الطبيعة غذا كثيرا تشفقه عليه فيقع فوق ما يطيقه فيحدث الاورام والجراحات فاذا
كان حرقها بهذه المرتبة كيف يريد البدن مدة طويلة نعوذ بالله من الخرق والحماقة م و
منها الحيوان وهو جسم نام ذو نفس حيوانية وهي بخار لطيف يتولد في البطن الا
من القلب يسري منه الى ساير الاعضاء في الشرايين س اي في عروق الضوارب م
يكون البدن بسببه قابلا للآثار المختصة بالحي س كالادراكات والحركات الارادية
م فمنها س اي من الآثار المختصة بالحي ما ينبعث من القلب بسبب الانقباض والانبساط
والكدورة والصفاوة في جوهر الروح كالحزن والفرح والشهوة فان البخار الذي هو الروح
الحيواني ينقبض وينبسط فيحدث من انقباضه الحزن ومن انبساطه الفرح وربما ينقبض
الى حد تجمد جوهره فيموت الشخص وربما ينبسط الى حد يفارق الدم الذي هو مركبه فيموت
ايضا وايضا يحدث له صفاء بان يكون الدم الذي يتولد الروح منه صافيا فيفرح وربما
يحدث له كدورة بان يكون الدم كدرا سوداويا فيغتم وقد ينبسط ايضا فيميل
الى جانب شيء فيحدث الشهوة وقد ينقبض فينفر عن شيء فيحدث النفرة وقد يغلي
دم القلب فيتسخن الروح فينبسط لدفع ما يؤذيه فيشتهي الانتقام والغلبة فيغضب
فكثرتها وقلتها وعروض الكيفيات الاربع والحركات ونحوها يصير سببا للاعراض
النفسانية باذن الله تعالى م ومنها ما ينبعث من الدماغ كالقوى الحساسة والمحركة
س فيأتي ثم الحاسة فظاهرة انها خمس فمنها الباصرة وهي قوة مودعة في الروح الذي
ياتي من الدماغ في العصب المجوف الى الرطوبة العينية فالروح مع هذه القوة صار
جسما لطيفا شفافا نورانيا مدركا والروح مادة وهي حامل القوة والقوة
صورتها س وقد مر في بحث الهالة ان الرؤية ليست بخروج الشعاع واقول ههنا
انها ليست ايضا بالطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية لان الصورة الكبيرة لا
تنطبع في الصغير لانهم عنوا بصورة الشيء ما لو وجد خارجا كان عينه والصغير ليس
كذلك وايضا لو كان الرؤية الانطباع ينبغي ان يرى في العين ويرى الكبير
صغيرا في خلاف جثة المرئي وسيأتي هذا في بحث الحس المشترك م ولو انا
اذا رأينا الهلال باحد العينين والاخرى منغمضة او ناظرة الى شيء آخر
فرؤية الهلال في الاول اقوى وذلك لكثرة الروح س فانه اذا غمض احد العينين
فالروح الباصرة يجتمع في عين واحد فالرؤية تكون اقوى واذا كان كل من العينين
نحو الهلال والاخرى نحو شيء آخر فتمام الروح الباصرة غير متوجهة نحو الهلال
فلا يقوى الابصار فلهذا اذا اراد الرائي امعان النظر يغمض احد عينيه لئلا

بتوجه كل من العينين

بتوجه

بتوجه الروح الباصرة الى اشياء كثيرة م فهي س اي الروح ان كان كثيفا صيقلا
حاجبا لما وراءه ان يكون سطح الظاهر حاجبا للاجزاء الداخلة بمنزلة المراة م
فالمرئي ينطبع في سطحه الظاهر فكثرته لا توجب قوة وان كان لطيفا غير حاجب
لا يحصل الانطباع س لان شرط الانطباع ان يكون الشيء الصيقل غليظا
غير شفاف الذي ينفذ نور البصر فيه ولا يحجب ظاهره باطنه لا ينطبع فيه شيء
فان قال قائل ان الانطباع في سواد العين محسوس فكيف ينكره فاجاب
بقوله م والانطباع الذي يشاهد في سواد العين فذلك لصقالته لا تعلق
له بالابصار والمشهور ان عظم المرئي وصغره

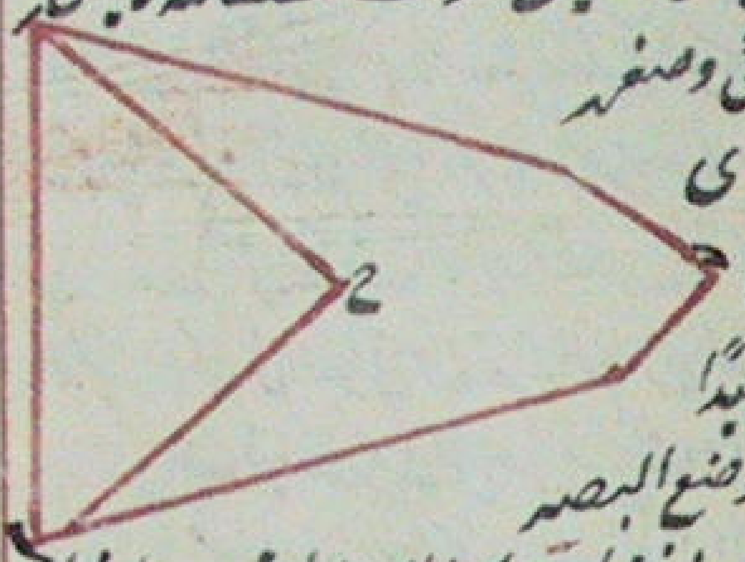

بحسب عظم زاوية الرؤية وصغرها اي
زاوية يحدث من خطين واصلين من
الحدقة الى جانبي المرئي فلهذا ان كان بعيدا
يرى اصغر فرضنا المرئي خط آب وموضع البصر
تارة نقطة ج واخرى نقطة د فاذا راه من نقطة ج كان المرئي اقرب واذا
راه من نقطة د وكان المرئي ابعد وزاوية ج اعظم من زاوية د فاذا راه من
من الزاوية العظمى يرى اعظم د واذا راه من الزاوية الصغرى يرى اصغر اقول
هذا لا يصح اذا كان البعد معتدلا فانه اذا نصب خشبة طولها ذراع ووراءها
منارة وهما قريبان الى الرائي يراهما كما هما وان تساوت زاوية

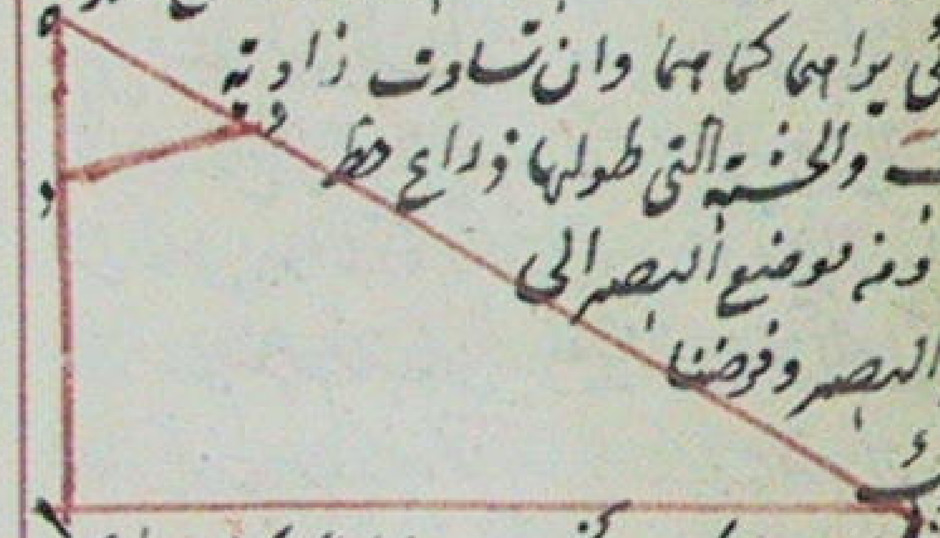

رؤيتهما فرضنا المنارة خط آب والخشبة التي طولها ذراع خط
ج د وموضع البصر نقطة ه ومن موضع البصر الى
المنارة ليس بعد يغلط فيه البصر وفرضنا
البعد عشرة اذرع فالبصر يدرك
الخشبة بمقدار ذراع ويدرك المنارة كما هي خمسين ذراعا مثلا مع ان
زاوية رؤيتها واحدة لكن ان كان البعد بعيدا جدا يغلط البصر فههنا يدرك
البعد بحسب الزاوية الرؤية وايضا في البعد البعيد قد لا يغلط كما اذا صنع
الآلة التي تسمى ربع الارتفاع نحو خط آب خشبة منصوبة وكذا خط

اج وب ج خشبة مقوسة وفرضنا آب ذراعا واج ذراعا وزاوية ا قائمة
يرى من تلك الزاوية ربع دور الفلك بمقدار قوس ب ج كما يرى قوس ب
ج من تلك الزاوية مع ان البصر لا يرى ربع دور الفلك بمقدار قوس ب ج
بل يرى في غاية العظمة وهذا في غاية الصغر س والسامعة قوة في العصب
الذي في مقعر الصماخ يدرك الاصوات والشامة قوة في زايدتين في مقدم
الدماغ كحلمتي الثدي يدرك بها الروايح والذائقة قوة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واللامسة قوة منبثة في جميع جلد البدن

والذائقة قوة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها

يدرك بها الكيفيات الاربع ونحوها كالثقل والخفة واللين والصلابة والخشونة
والملاسة وأمّا الباطنة فمنها الحس المشترك وهو قوة في مقدم التجويف الاول
من الدماغ يجتمع عنده صور المحسوسات فيحكم بان هذا الابيض حلو فان الحاكم بالشيء على
الشيء لابد وان يكون كل منهما حاضرا عنده ثم الخيال في مؤخر هذا التجويف و
هو خزانة الحس المشترك ثم المتخيلة في مقدم التجويف الاوسط فيأخذ الصور
من مقدم الدماغ والمعاني الجزئية من مؤخره وتركب بينهما لعداوة الذئب فانها يأخذ
صورة الذئب من مقدم الدماغ اي من موضع الخيال والعداوة من مؤخره وهو موضع
الوهم والحافظة م وتسمى مفكرة ان استعملها العقل ثم الوهم وقالوا اختلال كل
قوة بتطرق الآفة الى ما ذكرنا من موضعها دل على انها فيه كما اذا تطرق آفة كضربة
او سقطة الى التجويف الاخير فتبطل الحافظة دل هذا على ان الحافظة في التجويف
الاخير وهكذا في البواقي س ثم اعلم ان الروح الحيوانية اذا سرت في الاعضاء صار
العضو حيًا فيصدر منه كل فعل من شانه ان يفعله كالهضم للكبد والادراكات للقوى
الدماغية ثم اذا ادى ذلك الادراك الى القلب نهضت قوته المحركة الشوقية فهي
ان كانت حاملة على جذب نفع سميت شهوانية وعلى دفع ضرر او الغلبة سميت غضبية
فحركت البدن بارخاء الاعصاب النابتة من الدماغ الى الاعضاء وقلصها وقالوا
لكل من هذه القوى حامل جسماني وهو روح مصبوب في محلها فمحل الحس المشترك
عصب ينشعب منها خمسة انهار وهي الاعصاب النابتة منها كل واحد خلق زوجا
فيها الارواح الى الحواس م وانما قال لكل من هذه القوى حامل جسماني ولم يقل جسم
لان الحامل هو المادة والقوى صورها فيصير الروح المصبوب مع القوى جسمانيًا
لان الجسم عندهم مركب من الهيولى والصورة لهذا الجسم الذي هو الروح مع القوة محل اي
عضو يكون موجودا فيه فمحل الحس المشترك مقدم الدماغ فهو كراس عصب ينشعب منها
خمسة انهار وهي الاعصاب النابتة منها كل واحد من هذه الاعصاب خلق زوجا
فالعصب الذي يصب فيه الروح الباصرة خلق زوجا ينتهي الى العينين ثم هكذا لباقي
الحواس وفي القانون حصل منبت عصب السمع مؤخر الدماغ والاطباء قالوا بالخيال
والفكر والذكر في ثلاثة بطون فان ف والقوة آفة في المحل لم يثبت الا فيها
اي الاطباء لا يقولون ان القوى الباطنة الدماغية خمس بل يقولون
هي ثلاثة فان ف والقوة آفة في المحل لم يثبت الا في الثلاثة والامام
قال ان العلم الضروري يبطل الحس المشترك اذ يعلم ان مدرك الذوق
ليس في الدماغ كما انه ليس في العقب وما قالوا انه الحاكم بان هذا الابيض
حلو شيء واحد يجاب بان النفس يحكم بالكلي على الجزئي ومدرك ذلك هو
النفس فكذا مدرك هذا اي النفس يحكم بالكلي على الجزئي والعالم بالكلي هو

من مؤخر هذا التجويف وهو قوة يدرك معاني الجزئية ثم الحافظة في التجويف الاخير وهي خزانة الوهم

النفـ

النفس فيكون العالم بالجزئي النفس ايضا فاذا كانت عالمة بالجزئي فالحاكم بان
هذا الابيض حلو يكون النفس س واستدلالهم بان الجذوة المتحركة بسرعة يرى
خطا خطاء فاحش وكذا في القطر النازل استدلوا على وجود الحس المشترك بان
جذوة النار كالنار الكائنة في راس خشبة اذا حركت حركة سريعة يرى خطا وكذا
القطر النازل يرى خطا مستقيما وليس في الخارج خط فسبب ذلك ان صورة
تلك الجذوة ارتسمت في الحس المشترك فقبل زوالها ارتسمت اخرى وهكذا
فارتسم في الحس المشترك الخط فهذا خطاء فاحش م والامام قد منع هذا
الاستدلال بانه لم لا يجوز ان يكون ذلك في الهواء م قال لم لا يجوز ان
يكون اتصال الارتسامات في الهواء بان يكون كل شكل يحدث في الهواء يحدث
في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه يحدث قبل زوال الشكل الاول فيتصل
التشكلات ويرى خطا س فاقول قد جربت فتبين ان الحق هذا فان البيت المظلم
لا يستنير بها ما دامت ساكنة فاذا حركت بسرعة استنار فعلم ان الخط موجود م
اعلم اني قد جربت هذا بان الخشبة ساكنة فالبيت مظلم ثم اذا حركت الخشبة تحريكا
سريعا حتى يرى النار التي في راسها خطا طويلا يستنير البيت فعلم ان الضوء يكثر
بالحركة ولو لم يكن الخط موجودا في الخارج بل في الحس المشترك لا يستنير البيت
ومن لم يصدق فليجرب فانه سهل واذا رمي سهم على راسه نار وليلا يرى خط نار
في غاية الطول والسهم المرمي نهارا يرى كما هو فان السهم لا ينكشف به الهواء بخلاف
النار ولا يلزم قيام التشكل بالخلاء كما توهم اعلم ان الامام نصير الدين قد
اجاب عن اعتراض الامام بان بقاء الشكل الذي بعد حصول التشكل ما بعده يقتضي
الخلاء فان التشكل انما وجد في الهواء لنهاياته المحيطة بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات
بحالها بعد خروج المتحرك عنها يقتضي احاطة النهايات بالخلاء فاجاب في المتن بانه
لا يلزم هذا اذ انخرق اجزاء الهواء واضاءت او صارت نارا شيئا فشيئا قبل زوال الضوء
عن الجزء الذي يليه ثم عادت الى مكانها شيئا فشيئا مضيئة عند زوال الخارق عنه فحصل
من الاجزاء خط لا يراد بالخط ههنا العرض بل يراد جسم طويل فان هيئات
لتلك الجذوة هيئات في آنات متعاقبة فيجب ان يرى قوس صغير ثم اكبر و
هكذا الى ان يرى الدائرة اذا حركت الجذوة حركة دورية حتى يرى دائرة يجب ان
يكون الهيئات ان تقع على حصول الدائرة مرتبة قلت هذا انما يرد على زعمهم
لانها اذا ارتسمت في الحس المشترك ادراكا وقد قلتم ان لها ارتسامات فيجب
ان يحصل ادراكات فهذه الاشكال يرد عليهم لا على ما قلنا لان المدركة اذا دركت
قطع المسافة يرى الدائرة لكنها قاصرة عن ادراك الآنات وصلها بها فيدركها انا واحدا
فيه اكوان كثيرة في اجزاء المسافة فلا يدرك قسي الدائرة الا مندرجة فيها في الدائرة

على الحس المشترك وكذلك قطر النازل فقال ان الحس الخ

س اي منع

ارتسامات فهي ادراكات س اي اذا كان الارتسام في الحس المشترك

ولو كان كما زعموا اي لو كان الاحساس ارتسام صورة المحسوس في اجزاء الدماغ
م لكان المرئي في الدماغ ويرى الكبير صغيرا س لان المنطبع في الدماغ صغير
م في خلاف الجهة التي هو فيها س لان صورة الشيء اذا انطبع في محل انما ينطبع
في خلاف جهة ذلك الشيء ثم ذكر حجة اخرى على وجود الحس المشترك وهي قوله م
والمريض يشاهد صورا والمعدوم لا يشاهد فهي مرتسمة في باطنه في قوة فيرتسم ذلك
س ارتسام الصور م وهي الحس المشترك والاطباء يقولون يرتسم في الخيال
لان الحافظة لابد وان يرتسم منها شيء فيحفظ فلا احتياج الى قوة اخرى س ثم اقام
حجة ثالثة على وجود الحس المشترك وهي قوله والشواغل الحسية اذا قلت في النوم وتجرد
النفس فرصة اتصال الى المقام القدسي فيرتسم منها شيء من الغيب على وجه كلي ويتادى
اثره الى التخيل فيتصور في الحس المشترك صورا جزئية مناسبة لذلك المرتسم العقلي
اقول لو صح ذلك لكان لها شعور بذلك الارتسام وعلمت تعبير رؤياها لان النفس
ما يرتسم منها بالذات وهو المعلوم الكلي وبقاء ما يرتسم منها بواسطة الحس المشترك
وهو الصورة الجزئية في حيز الامتناع فان قلت انما يبقى فيها الصورة الجزئية لا
الكلية لان القوة الحافظة يحفظ الجزئيات قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يبقى فيها العلوم
الكلية اصلا فاذا بطل هذا السبب للرؤيا بين سببا اخر وهو قوله فالسبب
ان الذات العالمة بالغيب بنفسه تجليها في لباس الصور المناسبة لا القالعة بها فان
النفس قد الف بالمحسوسات فالذات التي جعلها الله عالمة ببعض الغيوب ويتجلى
تلك الرؤيا مكسوة بكسوة محسوسة مناسبة لها كالعداوة في كسوة الحية والخبث
والسفاهة في صورة الكلب الى غير ذلك فيلقى ذلك المعنى الغيبي على النفس في
تلك الكسوة م واما الخيال فلا شك انه من القوى الدماغية الا ان حفظ المبصرات
في بعض الناس قوي دون حفظ المسموعات وايضا يكون على العكس فهذا دليل
تغاير محليهما وايضا حفظ الاصوات قد يكون قويا دون الحفظ للحروف وهذا س
اي حفظ الحروف م من خواص الانسان فعله قد يكون تابعة للكيفيات المزاجية و
قد يكون امرا فطريا تابعا للقوة الروحانية ومن الناس من يحفظ سريعا وينسى سريعا
فهذا الرطوبة محل الحافظة ومنهم من يحفظ وينسى بطيئا فهذا ليبس محليهما ومنهم من يحفظ
سريعا ولا ينسى او ينسى بطيئا فهذا لاعتدال محلها وتاييدها من القوة الروحانية
ومنهم من يحفظ بطيئا وينسى سريعا فهذا يمكن ان يكون لغاية رطوبة محلهما فان
المحل الرطب جدا يزول عنه النقش في الحال فاذا كثر به كثيرا حدثت حرارة وتحلل
شيء من الرطوبات فاستعد لقبول النقش فاذا زالت الحرارة عادت الى ما كان
ويمكن ان يكون لضعف الروحانية وسرعة حفظ الصبي وبقاء محفوظه يكون لصفاء
محله واعتداله وقلة الرطوبة الغريبة وقلة الشواغل س فهذه الاسباب توجب

الرطوبة مح

سرعة

سرعة الحفظ وتمكين النقش غاية التمكن فاذا تمكن غاية التمكن لا يزول بالعوارض
واما الوهم فيجب ان يكون قائمة بمحل يدرك المحسوسات الظاهرة لانه محله
انه لو لم ير الذئب كيف يدرك عداوته ولو لم تسمع الصوت كيف يتوهم منه
فمحله القلب فيحدث اذا تادى اليه بعض المحسوسات الظاهرة م فان الوهم
حركة الى الشيء او حركة عنه فانه اذا تادى الى القلب بعض المحسوسات كالاصوات
الهائلة او رؤية شيء كرؤية الغنم الذئب فان القلب او الروح التي فيه ينقبض
عنه ويهرب ويخاف فهذا هو الوهم فان كان ذلك الشيء حسنا توهم عداوته
وكرؤية شيء مستحسن فان القلب او الروح ينبسط ويميل اليه فيقع فيه الصداقة
م لا النفس س اي محل الوهم القلب لا النفس الناطقة م لوجوده في غير
الانسان ثم جميع القوى النباتية والحيوانية موجودة في الانسان لكنه يختص
بجوهر شريف هو الروح فصل قيل المراد بالروح ما عبر عنه بانا س اختلف الناس
في حقيقة الروح فقال البعض هو جسم ثم هؤلاء اختلفوا فقال بعض المتكلمين
ان المشار اليه بانا هذا الهيكل المحسوس ورد بان الانسان باق من اول العمر الى
اخره والهيكل المحسوس دائم التحلل وقيل انه الهواء وقيل الماء وقيل العناصر
الاربعة وقيل الاخلاط الاربعة وقيل الدم وقيل النفس الحيوانية وقيل
ارواح متكونة في الدماغ وقيل الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره
وهو مختار اكثر المتكلمين وقيل جسم لطيف حي بالذات سار في الاعضاء لا
يتطرق اليه الانحلال باق ابدا وهو عندنا وقال البعض هو جسماني ثم اختلفوا
فقيل هو المزاج وقيل هو صفة الحيوة وقيل التشكل والتخطيط وقيل تناسب الاركان
والاخلاط وقال البعض لا جسم ولا جسماني فهو اما متحيز فهو جزء لا يتجزى في
القلب وهو مذهب ابن الراوندي واما غير متحيز وهو مذهب جمهور الفلاسفة
وبه اخذ قليل من الاسلاميين كالعراقي وغيره هذا تفصيل المذاهب ففي المتن
اعترض على ما قيل انه ما عبر عنه بانا بقوله م اقول انا اكلت او شربت
لا يراد به الا البدن وكذا انا اموت ونحوه س كمرضت وخرجت ودخلت فلا
يصح ان يقال ما عبر عنه بانا اختلف فيه انه اي شيء لان ما عبر عنه بانا في انا
اكلت لا خلاف لاحد من العقلاء في انه ليس الا البدن فالروح المختلف فيه شيء
اخر غير ما عبر عنه بانا م وانا رايت في المنام يراد به الروح فلشدة الملابسة
بينهما س اي يراد بانا كل واحد من البدن والروح فتارة يقال انا ويراد البدن
وتارة يقال انا ويراد الروح م والافعال الجارية على بعض الاجزاء بعضها يستند
الى ذلك العضو وبعضها الى انا فيقال توجع راسي واعترض بالمريض فيقال
انا مرضت فالمرجع الى العرف وباب المجاز واسع فلا اعتماد على هذا الاسناد اذ يمكن

مطلب في بيان الاختلاف في حقيقة الروح

اي بين البدن والروح م ان يراد بكل منهما س م

الاعضاء مح

ان يكون حقيقيا ويمكن ان يكون مجازيا فيمكن ان يكون المعنى بانا هو البدن لكن
اطلق على ملابسته فى انا اكلت بطريق المجاز س فانا وانت وهو م على البدن
بشرط تعلق الروح به او يقع على المجموع من حيث هو المجموع س فعلم ان الخلافات
ليست فى ان ما يعبر عنه بانا اى شئ بل الخلاف فى ان الشئ الذى يكون به
هذا البدن حيا ناطقا اى شئ اذا عرفت هذا ففى المتن عرف الروح على ما هو المختار
عنده من هذه المذاهب فقال م والروح جسم لطيف نورانى حى بالذات غير متطرق
اليه الانحلال سار فى الاعضاء كالنار فى الجمر اذا كان فى البدن فهو س اى البدن
حى يقظان فارقه لا بالكلية بل مع تعلقه لوجود النفس الحيوانية التى بينهما تعلق
فهو نائم وبالكلية فميت م اعلم ان الروح هو الجوهر العلوى الذى قال الله تعالى
فى شانه قل الروح من امر ربى على ان هذا لا يكون سكوتا عن الجواب بل يكون
معناه والله اعلم انه موجود بالامر لا بالخلق فالخلق يستعمل فى ماديات والامر فيما
ليس له مادة فالاول يكون وجوده زمانيا والثانى وجوده انيا قال الله تعالى
ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره وقال الله تعالى والشمس والقمر
مسخرات بامره وفسر الامر بقوله انما امره لشئ اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون فبالخلق يوجد الاجسام المادية وبالامر الارواح لكن الارواح عندنا اجسام
لطيفة غير مادية خلافا للفلاسفة فاذا كان الروح غير مادى كان لطيفا نورانيا
غير قابل للانحلال سار فى الاعضاء للطافته وكان حيا بالذات لانه عالم قادر
على تحريك البدن فيكون حيا لا بواسطة شئ آخر فيكون حيا بالذات اذا كان
فى البدن كان البدن بسببه حيا يقظان وان فارقه لا بالكلية بل تعلقه باق ببقاء
النفس الحيوانية فيه كان البدن نائما وان فارقه بالكلية بان لم يبق النفس الحيوانية
فيه فالبدن ميت قال الله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتى لم تمت
فى منامها فيمسك التى قضى عليها الموت ويرسل الاخرى الى اجل مسمى
فالآية دليل على ان الله تعالى يتوفى الانفس حال الموت ويمسكها ولا يرسلها
ثم اعلم ان الله تعالى الف بين النفس والروح والنفس الحيوانية فالروح
بمنزلة الزوج والنفس الحيوانية كالزوجة وجعل بينهما تعاشقا وانما جعل
الروح فى البدن بواسطة النفس الحيوانية فتعلقه اولا بالنفس الحيوانية ثم
بالبدن فان فنيت النفس الحيوانية فالروح يقطع التعلق عن البدن فاذا فسر
الروح اقام الدليل على المذهب فقال م لان النائم قد يرى الاشياء البعيدة
كما هى والرائى ليس الا الروح فلو لم يخارج البدن بل هو بعضه او كله لا يحضر
نائم به لما صح هذا ولو كان مجرد العرف نفسه لذلك وكيف يصير البدن الذى
ليس هو فيه حاجبا له عن ادراك نفسه كما هو س انما قال هذا جوابا عن

قول قائل لم لا يجوز ان يكون غاية تعلقه بالبدن مانعا عن ان يدرك نفسه كما هو
فيقول لما لم يكن فى البدن وتعلقه تعلق تدبير وتصرف لا غير فتعلقه بالبدن لا
يمكن ان يصير حاجبا عن ادراكه ذاته كما هو لانه انما يدرك غيره بواسطة ادراكه
ذاته فكيف يصح ان يغلط فى معرفة ذاته ويعتقد انه غيره فيقول انا اكلت و
البدن آكل ولو صح ذلك لما بقى اعتماد على البدن بجهات انما ان كان ساريا
فى البدن يصح ذلك بان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر م
وقال فى الاشارات ان الشئ لا يذهل عن نفسه فى حال ما فعلى هذا لا يكون
مجردا الان المجرد مذهول عنه س لانه يقول انا ويشير اليه ما لا يمكن اسناده الى
المجردات م فعلم ان الخفاء ليس الا لكونه فى البدن بحيث يتحد الاشارة اليهما
وعند الفلاسفة ليس بجسم ولا جسمانى لانه يقوى بالرياضة ولا شئ من الجسم
والجسمانى يقوى بالرياضة بل يضعف بها فلا يكون الروح جسما ولا جسمانيا
وايضا الروح يقوى على افعال عجيبة كخوارق العادات كالمعجزة والكرامة والسحر
ولا شئ من الجسم والجسمانى يقوى عليها وايضا الروح يدرك الشئ بلا وضع مخصوص
فانه يدرك ذات الله تعالى وليس لذات الله تعالى وضع مخصوص المراد بالوضع
المخصوص ان يشار اليه حسا ولا شئ من الجسم والجسمانى يدرك الشئ بلا وضع مخصوص
لان ما ليس له وضع مخصوص لا يتمثل خياله وضع مخصوص وهو الجسم والجسمانى
م ومنع كلية هذا س اى منع كلية هذا الحكم وهو ان لا شئ منهما اى من الجسم
الجسمانى لذلك اى بعض الاجسام يمكن ان يقوى بالرياضة فانه ان اريد
الرياضة المعقولة فالجسم يقوى بها وان اريد الرياضة المفرطة فلا نم ان الروح
يقوى بها فان الرياضة اذا افرطت حتى سقطت القوة وغلبت اليبوسة فلا
نسلم ان الادراك الروحانية يقوى بل يبطل ادراكات الكليات والافكار
الصحيحة وكذا فى سن الشيخوخة والخرافة ولا نم ان بعض الاجسام لا يقوى
على افعال عجيبة ولا نم انه لا شئ من الجسم والجسمانى يدرك بلا وضع مخصوص
م ولانه يدرك الكلى وهو يحصل فيه ولا يحصل فى شئ منهما س اى من الجسم
والجسمانى لان الحاصل فى المادة يختص بوضع ومقدار معين فلا يكون كليا
م ومنع كون العلم حصول الصورة س وسياتى تحقيق هذا فى مباحث الادراك
ولو سلم فالمتصور ذلك المعنى بلا وضعه العارض وقد مر مثل هذا فى التعديل
الميزان م قد مر فى الغلطة المشهورة وهى ان المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه
ان الكلى يمكن ان يحصل فى الذهن مع انه اذا حصل فى الذهن يعرض له
الشخصية لكن عروض هذه الشخصية غير قادح فى كون المعروض كليا لان
الحاصل فى الذهن كلى من غير ان يكون لهذا الحصول مدخل فى الحاصل س

مطلب فى تعريف الروح على مذهب الحنفية

واعلم ان الوجدان اهدى الى الحق في هذه المسئلة من البرهان م فان
البراهين في هذه المسئلة مبنية اما على القياس على سائر الاجسام المحسوسة
من غير ان يكون العلة متحدة فان طبيعته ربما تخالف طبيعة جميع الاجسام
المحسوسة واما على استقراء غير تام وهو انهم وجدوا حكما في الاجسام
التي شاهدوها انها تضعف بالرياضة ولا تقوى على افعال عجيبة وشاهدوا
في حصول السواد في الجسم ان قسمة المحل توجب قسمة الحال فحكموا كليا ان جميع
الاجسام يجب ان يكون كذلك لم لا يجوز ان يكون في الوجود جسم يكون فيه مخالفا
لحكم الاجسام التي شاهدوها فان الجسم من حيث لا يوجب ان يضعف بالرياضة
ولا يوجب ان لا يقوى على افعال عجيبة ثم الحصولات كذلك فالعلم لو كان
حصول الصورة فلا نم انه يكون حصول السرياني فعلم ان البراهين لا تهدي
الى الحق من البراهين ولقد حكى من لا يتهم بالكذب فهو شيخنا صلاح الحق والدين
الحسن البلغاري قدس الله روحه حكاية عجيبة عن وجدانه روحه في بعض الاحوال
الواقعة له فذكرت في المتن ما حكى اذ كانت الحكاية لا تليق بهذا الكتاب
رجاء ان ينفع طالب الحق الذي لا يعاند ولا يستهزئ باقوال الصادقين
والحكاية م هذا ولقد حكى من ادركته من مشايخ الطريقة قدس الله روحه و
ارواحهم انه وقع لروحه عروج للعالم العلوي مستلقيا جسده على الارض فوق
عشرة ايام والروح شاهد في بعض هذه الايام في هيئة الجسد حتى انخلع
من تلك الهيئة وصار مشاهدا في صورته الروحية وقد كان خيط دقيق نوراني
متصلا بينه وبين الجسد وصورته انه جسم في غاية اللطافة والصفاء و
الاشراق بالحق سميع بصير عالم قادر فاذا ادركته ناطقا فهو بكليته ناطق
كان حقيقته الناطقية لا انه صفة زائدة على ذاته وكذا ادركته سميعا بصيرا
من غير ان يكون بعض تلك الصفات متميزة عن البعض بخلاف ما يشاهد
في البدن فتبين لي من هذا ما قيل صفات الله تعالى لا هو ولا غيره س
فانه لما شاهد الروح عالما بحيث لا يكون علمه زائدا غير متميز ذاته عن علمه
لم يكن علمه غيره ثم لما شاهده قادرا شاهده بحيث لا يكون القدرة زائدة عليه متميزة
عنه لم يكن القدرة غيره لكن مع ذلك لا يكون شيء منهما عينه اذ لو كان العلم
عينه لم يشاهده قادرا بالحيثية المذكورة لان القدرة ليست نفس العلم فلما وجد
هذا المعنى في الروح وقد قال عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه انكشف عليه
على ما قيل صفات الله تعالى لا هو ولا غيره لان صفات الروح تكون على
وفق صفات الله تعالى هذا سر قوله عليه تخلقوا باخلاق الله تعالى م مسئلة
قد سبق انه لا بد من فيضان امر واحد متنوع للاشخاص فيفيض روح واحد متعلق

بالجميع بان يفيض منه الى كل بدن روح واهل الكشف يسمونه الانسان
الكبير وشيخ الغيب ولا يكفي هو س اي ذلك الروح المتعلق بالجميع م والا
فكل ما يعلم ليصير الاشخاص يعلمه الآخر ثم الارواح المخصوصة متحدة في الماهية
ليصير اشخاص الانسان ماهية واحدة ثم هي اصناف بعضها في غاية
الصفاء وبعضها في غاية الكدورة كما قال النبي عليه السلام الارواح جنود
مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف يمكن ان يكون المراد
بالتعارف الموافقة في الصفات وبالتناكر المباينة فيها س مسئلة
الارواح حادثة اما عندنا فلان كل ممكن حادث لكن قبل حدوث النفس لقوله
عليه السلام خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام وعند ارسطو حادثة مع البدن
لانها لو كانت قبله لابد وان تكون متعددة فامتيازها لا يكون بالماهية ولا
بلوازمها لاتحاد الماهية فيكون بالعوارض والاختلاف بالعوارض يكون بتغاير المواد
ولا مادة قبل البدن فعلى القول بتغاير الماهية جوابه ظاهر م وهو ان الامتياز
يكون بالماهية او بلوازمها وعلى القول باتحادها يمنع ان الاختلاف بالمواد
س فانه يمكن ان يكون الامتياز بالصفات كالامتياز بين الارواح
القدسية وارواح الاناسي الذين هم كالبهائم واعلم ان اتحادها بالنوع
غير متحقق وما قلنا ليصير اشخاص الانسان ماهية واحدة غير يقيني اذ يمكن
ان يصير اشخاص الانسان انواعا باعتبار غير الروح فان هذا وارد على
بقائها بعد البدن مع انكم قائلون به وعند البعض قديمة لان كل حادث
مسبوق بمادة ولا مادة وقد عرفت ضعفه س اي ضعف ما قيل ان
كل حادث مسبوق بمادة فانه قد عرفت في التعديل الاول ان الحادث غير مسبوق
بمادة م مسئلة الارواح لا تفنى اما عند الفلاسفة فلان في الجوهر الفناء يخلع
صورته واخذ اخرى والمجردات لا تقبل هذا وايضا لو قبلت لوجب بقاء
القابل مع المقبول س اي لو قبلت المجردات خلع صورته واخذ اخرى كانت
باقية مع الصورة الاخرى فلا يكون فانية ويمكن تقريره بوجه آخر وهو ان المجردات
لو قبلت الفناء لوجب بقاء القابل مع المقبول فيكون باقية مع الفناء
هذا خلف م وعندنا الفناء يكون باعدام الله تعالى وقد عرفت ضعف
الدليل اي في الفصل الذي بعد الخلاء وهو قولهم لا يجوز عليها الف ويعني
العدم الثاني س هو انها لو قبلت لوجب بقاء القابل مع المقبول فانه
قد تقرر بين فبالتقرير الثاني قد عرفت ضعفه فانه اذا قيل الموجود يقبل
العدم لا يراد القبول بهذا المعنى م بل نقول ان الجوهر الفائض من الله تعالى
المشرف بالاختصاص بقوله ونفخت فيه من روحي الذي من شانه ان يحيي

مايتصل به لايكون من شانه ان يفنى مع امكان بعد ثم الاخبار الدالة على بقائه
بعد الموت من رفرفته فوق النعش وسعادته وشقاوته وعذاب القبر وغيره
ثم اعادته الى البدن وقوله س كما جاء في الخطبة الاخيرة من الخطبة الاربعين قوله
عليه السلام حتى اذا حمل الميت على نعشه رفرف روحه فوق النعش وهو ينادي
يا اهلي يا ولدي لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن
غير حله ثم خلفته لغيري يقال رفرف الطائر حرك جناحيه حول الشيء يريد ان يقع
عليه م دالة على ابديته مسئلة التناسخ باطل على القول بالحدوث و
قالوا لو جاز التناسخ لاجتمع النفس التناسخية مع النفس الحادثة مع البدن ولو
من اين يثبت انه كلما حدث بدن يجب ان يحدث نفس وانما يجب لو
لم يبق نفس بعد فناء بدن سابق واعلم ان العقل لا يدل على امتناعه لكن
يحكم بانه لو كان واقعا لتذكرت نفس ما احوالا مضت عليها في البدن ان بقي
فان النسيان مخصوص بالقوى البدنية والقول بالمعاد ينفيه لانه لو
وقع التناسخ لا يمكن احياء كل بدن باعادة روحه اليه واهله يسمونه انتقال
الى بدن انسان نسخا والى حيوان اخر مسخا والى نبات فسخا والى
جماد رسخا واعلم ان في الروح مباحث مباحث اخر سياتي بعضها
ان شاء الله تعالى ثم بحث الجواهر اولها الجوهر الذي علمه الله تعالى
ما كان وما يكون وبهذا الاعتبار يسمى عقلا وباعتبار اظهارها بقدرة الله تعالى
على اللوح يسمى قلما واخرها الانسان نزولا من الاشرف الى الاخس ثم صعودا
من الاخس الى الاشرف المكمل للاربعين والحمد لله رب العالمين س اي اول
الجواهر هو العقل واخرها هو الانسان ففي ترتيب الموجود نزول من الاشرف
اي من الهيولى ثم صعود من الاخس الى الاشرف اي من الهيولى الى الانسان
حتى صار الانسان مكملا للاربعين اما على مذهب الفلاسفة عشرة عقول
وتسعة نفوس فلكية وتسعة اجرام فلكية واربعة عناصر وثلاث مواليد
واربعة نفوس طبيعية ونباتية وحيوانية وناطقة صارت تسعة وثلاثين
فالانسان هو المكمل للاربعين واما على لسان الشرع فالانسان في ترتيب
الموجودات وقع على راس الاربعين ايضا اول الموجودات العقل وهو
القلم ثم اللوح وهو جوهر كتب فيه جميع الكائنات ثم العرش ثم حملته
وهي ثمانية ثم الكرسي ثم سبع سموات ثم مدبراتها السبع من قوله واوحى
في كل سماء امرها ثم الملائكة الاربعة المقربون ثم العناصر الاربعة ثم المتولدات
الثلث ثم الشيطان ثم الروح ثم الانسان والحمد لله رب العالمين م تعديل
مباحث ما في العالمين من الاعراض المشهور ان العرض ان قبل القسمة

او

او القسمة بالذات فكم او عرض يسمى و الا فكيف اقول الوحدة ليست من
الاولين ولا من الثالث لانه ان سئل كيف زيد لا يقال واحد س فان
قلت نعني بالكيف ما لا يكون فيه قسمة لا ما يقال في جواب كيف قلت جميع هذه الاصطلاحات
قد راعوا فيها الاوضاع اللغوية مثل الكم فهو ما يجاب به في سؤال كم ومتى هو
ما يجاب في جواب متى وكذا الاين ونحو الماهية فهو ما يقال في جواب ما هو وكذا
البرهان اللمي فهو ما يقال في جواب لم فكذا الكيف فهو ما يقع في جواب اللغوي
ولو قيل الكيف ما ليس كذا وكذا لا يكون تعريفا صحيحا اذ الاعدام لا نهاية
لها فلا يفهم منه معنى وجودي هو الكيف م ولا يصح اهمالها بانها عدمية س
اي لا يصلح ترك ذكر الواحدة بسبب انها امر عدمي وبحثنا في الاعراض
الوجودية م لانهم قالوا الكثرة وجودية وكذا الوحدة لانها جزء الكثرة فيقسم
هكذا العرض ان كان مفهومه ان محله ذو اجزاء وضده فكثرة او وحدة فيدخل فيهما
التركيب والبساطة س انما قال او ضده ولم يقل او نقيضه لان نقيض
الوجودي يكون عدميا لكن ضد الوجودي يكون وجوديا ايضا وقد ذكر ان
الوحدة ليست عدمية فلهذا قال او ضده فالتركب والبساطة ضدان م
او معنى زائدا على ذلك س اي يكون مفهوم العرض معنى زائدا على كون
محله ذا اجزاء وضده م فان كان قائما بالمحل من غير ان يعتبر في معناه
التعلق او قطعه فكيف والا فالاعراض النسبية او قطعه كالغنى ونحوه س ان
لم يعتبر في معناه التعلق بالغير او قطع التعلق فالعرض هو قطع التعلق
كالغنى ونحوه فكون الشيء في نفسه بحيث يكون مستقلا وهو قطع التعلق ليس
من باب الكيف بل هو عرض آخر وليس امرا عدميا بمعنى عدم الاحتياج
بل هو قوة الوجود بحيث يستبد بنفسه كما في الوجوب بالذات انه ليس عدميا
م ثم اعلم ان الكثرة والوحدة قد يكونان اعتباريين والكم كثرة حقيقية
وهو يجتمع مع الوحدة الاعتبارية دون الحقيقية ثم الكم اما متصل ان وجد
فيه حد مشترك س اي يكون بحيث لو قسم يكون فيه حد مشترك بين
القسمين كالنقطة للخط والخط للسطح والسطح للجسم ويجب ان يراد بالقسمة
القسمة الوهمية لا الفعلية لانه اذا قسم قسمة فعلية اي فكية لم يبق بينهما
شيء مشترك بين القسمين م ومنفصل ان لم يوجد كالعدد والمتصل
اما غير قار الذات كالزمان وقد قار كالخط والسطح والجسم التعليمي س
في شرح الاشارات ان الخط مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض والسطح
مقدار ذو وضع له ثلثة ابعاد م وعندنا الخط اجزاء لا تتجزى بلا فصل
للاجزاء الواقعة في جنبها وكل جزء منه نقطة والعرض القائم بالخط وهو كونه

كيف وان اعتبر في معناه التعلق بالغير فالاعراض النسبية وان اعتبر قطع التعلق فم

والسطح مقدار ذو وضع له ...

اي الى ... الى الاول ...

كذلك طول س اى كونه بحيث هو اجزاء فى جهة واحدة فقط طول م
وهو مركب من الاعراض القائمة بكل جزء وان سميت كلا من هذه الاعراض
نقطة فلا مشاحة س اى النقطة عندنا جوهر وهو الجزء الذى لا يتجزى
وان سميت العرض القائم بذلك الجوهر نقطة فلا مشاحة فى الاصطلاح
وذلك العرض هو الوحدة التى لها وضع اى يشار اليه حسًّا م الوحدة كون
الشئ بحيث لا ينقسم على جزئيات او على اجزاء او لا مثل له فالواحد
بالمعنى الاول ان لم يكن كثيرًا باعتبار ما هو ان لم يصدق على الكثير فوحدته
شخصية او وحدة ما يختص نوعه فى شخص وتعرض له لذلك المتشخص الوحدة
بالمعنى الثالث وان صدق فوحدة الكليات اذ كان غيره س وان كان كثيرًا
فجهة وحدته اما مقومة اولا وبالمعنى الثانى فاما لا جزء له اصلا فوحدة جزء الكم
المتصل او المنفصل او معروض الكم او المفارقات او له جزء باعتبار ما هى واما
غير كثير او كثير يعرضه وحدة اما للمجموع او للبعض باعتبار البعض واما بالمعنى
الثالث فقد ذكر الوحدة تطلق على كون الشئ بحيث لا ينقسم على جزئيات
او لا ينقسم على اجزاء ويطلق ايضا على كون الشئ بحيث لا مثل له فالواحد
بالمعنى الاول اما ان يكون فى ذاته واحدًا اولا بل كثير يعرضه الوحدة بسبب
الغير اما الاول فاما انه لا يصدق على كثير فهو جزئى حقيقى فوحدته شخصية او كلى
انحصر نوعه فى شخص فهذا نوع من الوحدة ثم يعرض لذلك الشخص الوحدة
بالمعنى الثالث فهو ان لا مثل له واما ان يصدق على كثير سواء كان جنسا او
نوعا او اخواتهما فانه مفهوم واحد لا يصدق من حيث المفهوم الا على نفسه فهو
واحد من حيث بسبب الغير اما مقوم لذلك الكثير كالانسان والفرس فانهما واحد
من حيث الجنس وكزيد وعمرو فانهما واحد من حيث النوع واما غير مقوم كالوحدة
بالموضوع كالكاتب والضاحك فان موضوعهما الانسان وكالوحدة بالمحمول
كالثلج والعاج فى ان الابيض محمول عليهما واما الزوج والملك فقد قيل انه قسم
آخر لكن يمكن ان يقال ان وحدتهما بالمحمول وهو كون كل منهما مدبرا والوحدة بالمحمول
ينقسم اقساما كثيرة كالوحدة بالاضافة وغيرها والواحد بالمعنى الثانى اما ان لا جزء
له اصلا ووحدته تسمى بساطة فاما ان يكون ذا وضع وهو اما جزء للكم المتصل
وهو النقطة او للكم المنفصل وهو الوحدة التى هى مبدء العدد او لمعروض الكم
كالجزء الذى لا يتجزى يتحرك عند القائل به او لا يتحرك قسمة فكية واما ان لم
يكن له جزء باعتبار ما هو اما غير كثير كالوحدة بالتمام اما وضعية كالدرهم الواحد
او صناعية كالبيت الواحد اما للمجموع سواء حصل له هيئة اجتماعية او لا كالقوم
الواحد او يعرض لبعض الافراد بالنسبة الى البعض كوحدة الشيئين بالاتصال

ووحدة

او طبيعية كالانسان الواحد
واما كثير ... وحدة

... كوجود الواجب
والمفارقات وانما يكون ...

ووحدة الخطين بالانطباق او المواقاة ونحو ذلك واعلم ان الوحدة
بالذات قد يراد بها ان ذاته يقتضى الوحدة وقد يراد بها ان ذاته واحد
وهى اعم من الاول واما بالمعنى الثالث فقد مر فى تقسيم الاول فالله
تعالى واحد بجميع المعانى م مسئلة اتحاد الاثنين محال لانه ان عدم
احدهما او عدما فلا اتحاد وان بقيا فهما اثنان ومنع هذا بانه لا
يجوز ان يبقيا بوجود واحد وتعين واحد س كوحدة الفصل والجنس واعلم ان
الدليل واه لان قوله وان بقيا فهما اثنان فالحكم بل بالاتحاد ولا يسلم ذلك
لكن الاثنين ان صارا بحيث لا يبقى بينهما تميز اصلا يسمى اتحادا فانه الاتحاد و
عندهم بمنزلة اتحاد الاضواء فانه اذا اجتمع الشموع اتحد اضواءها بحيث لا تميز
بينهما م واما ما يقول الصوفية فما يقوله حشويتهم فلا اعتبار به وما يقوله المحققون
منهم فشرحه ان وافق التوفيق س اعلم ان حشويتهم على فرق فمنهم من يقول كل شئ
فى الوجود هو الله تعالى فلا يدرى القائل ماذا يقول ومنهم من يقول الواجب بالذات
هو الوجود المطلق المقارن بجميع الموجودات واما الامتياز بالخصوصيات وهى
الامور العارضة ومنهم من يقول غير هذا لكن لا ضرورة فى تفصيل الباطل و
نقل ما هو عين الهذيان واما ما يقوله المحققون فما فى تفسيره فى مقامات العارفين
فى بحث التجلى فيقول انا من اهوى ومن اهوى انا وايضا ان اشارات المشايخ
فى الاستغراق عائدة الى تحقيق مقام المحبة باستيلاء نور اليقين فالمحبة فى ذلك الموضع
م تقسيم الكثرة اما على وجه التقابل او لا س قد مر فى المنطق ان الاثنين اما متساويان
او اعم او اخص مطلقا او من وجه او متباينان فاذا كان الاثنان على هذه الاقسام
يكون الكثرة القائمة بالاثنين على هذه الوجوه فالكثرة التى تكون بطريق التباين قد
تكون بين المتباينين غاية الخلاف وهى التقابل وقد لا تكون فغاية الخلاف لا تكون
بين المحال اى محال الصور ومحال الاعراض فان الاختلاف بين المحال اختلاف
عام فان جميع الاناس وجميع الشخص لكل ماهية مختلفة فلا يكون هذا الاختلاف
غاية الاختلاف لان وراء هذا الاختلاف يوجد اختلاف اشد من هذا كاختلاف السواد
والبياض بقى اختلاف الصور والاعراض فاختلافهما لا يعتبر من حيث انه لا يصح حمل
المواطاة لان لهذا اختلاف عام كما مر بل من حيث انه لا يصح حمل الاشتقاق ثم اختلف
فى ان اختلاف الصور هل هو من باب التضاد ام لا فالقائل بانه ليس من باب التضاد
بالتضاد ويختص بالاعراض يقول فى تعريف التقابل انه امتناع اجتماع مفهومين
فى موضوع واحد والقائل بانه من باب التضاد يقول فى تعريفه فى محل واحد
ففى المتن اختار هذا ليكون اشمل فقال م وهو امتناع اجتماع مفهومين او هما فى محل
الى محل وبهذا القيد خرجت المحال المتغايرة كلية وشخصية س اى قيد بقوله وهما فى محل

الى المحل ليخرج تغاير المحال سوآء كانت المحال كلية او جزئية اما الكلية فلان الانسان والفرس
لا يقال الانسان ضد الفرس بل يقال الانسانية ضد الفرسية واما الجزئية فكزيد
وعمرو م ولا حاجة الى ذكر الوحدات س اى لا احتياج الى ان يقال فى محل واحد
فى زمان واحد من جهة واحدة لان الاجتماع فى محل لا يكون الا فى زمان واحد م فان
لم يكن سلبهما فتناقض او فى قوته س اى لم يكن سلب المفهومين المتقابلين عن
المحل فتقابلهما تناقض كتقابل الانسانية واللاانسانية او فى قوة التناقض كتقابل
الزوجية والفردية م وان امكن فتضاد والمتكلمون لم يعتبروا الا هذين والعمى و
البصر ضدان س فان التضاد اعم من ان يكون بين الوجوديين اولا م وكذا
الابوة والبنوة ان قيدنا كما يقال ابوة شخص وبنوته لشخص واحد والا فغير
متقابلين س اى ابوة شخص وبنوته اما ان يقيد بكونهما بالنسبة الى شخص واحد
او لم يقيد فان قيد فمن قسم التضاد وان لم يقيد فلا تقابل م فلا احتياج الى
القول بقسم آخر هو التضايف س وقيل اذا كانا وجوديين فماهية احدهما
ان كانت معقولة بالقياس الى الآخر فمتضايفان والا فضدان وقد شرط
البعض غاية الخلاف فان التقابل وهو غاية الخلاف قسم على الاربعة حتى ان
لم يعتبر غاية الخلاف فزيد وعمرو وامثالهما متقابلان فعلى هذا السواد والحمرة
لا يكونان ضدين وفى المتضايفين السفل والعلو متقابلان لا العلو مع القدام
فعلى هذا القول هل يكون لشئ واحد اكثر من ضد واحد ام لا فان كان بين
الاعراض ترتيب بعضها اقل خلافا وبعضها اكثر كما فى الالوان فما هو اقل
خلافا لا يكون ضدا اما اذا لم يكن بينهما ترتيب ولا يكون خلاف البعض اقل من
خلاف الآخر فالكل اضداد م وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان
اعتبر فى موضوع مستعد لذلك الوجودى بحسب شخصه او نوعه او جنسه فالملكة والعدم
الحقيقيان س اما بحسب التشخص كالعمى العارضى مع البصر فان ذلك الشخص الذى
له العمى العارضى مستعد للبصر واما بحسب النوع كعمى الاكمه فان هذا الشخص غير
مستعد للبصر لكن النوع غير مستعد للبصر لكن النوع وهو الانسان مستعد م واما
بحسب الجنس فكعمى الجنس فكعمى العقرب س فان هذا النوع غير مستعد للبصر لكن
الجنس وهو الحيوان مستعد م او بحسب الوقت يمكن الوجودى فيه فالمشهوران
س كعدم اللحية فى زمان يمكن وقوعها فيه وهو غير سن الصبى م وان لم
يعتبر فالسلب والايجاب وان كانا عدميين فلا تقابل لانه لا بد من شئ لا
يصدق عليه وجوديا هما فيصدقان عليه س اى كل مفهومين عدميين يفرضان
فلا بد ان يتصور مفهوم وجودى لا يصدق عليه وجوديا هذين العدميين و
اذا لم يصدق عليه الوجود بان يصدق عليه العدميان فلا تقابل بين العدميين

قيل لا نم كاللاشئ واللاممكن العام س اى لا نم انه يمكن تصور مفهوم لا يصدق
عليه وجوديا هما لان الوجوديين يمكن ان يكونا مفهومين يصدقان على جميع
المفهومات م قلت قد قرر هذا فى المنطق فا و هذا س فانى قد ذكرت فى
تعديل الميزان ان لكل مفهوم نقيضا حتى الممكن العام فاطلبه فى ذلك
الموضع م وان سلم فلا تقابل لان معناه ان صدق احدهما بدون الآخر و
لم يوجد حيث لم يصدقا على شئ س اى ان سلم ان اللاشئ واللاممكن لا
يصدقان على شئ فح لا تقابل بينهما لان معنى التقابل انه ان صدق احدهما
لم يصدق الآخر ولم يوجد هذا المعنى حيث لم يصدقا على شئ م **فصل** فى
الكيف وهو اما مختص بكم كالاستدارة وكونها او كيف مختص وهو اما استعدادى
س اى يكون استعدادا الى اللاانفعال او الى الانفعال م كالصلابة واللين
او لا س اى لا يكون استعداديا بل يكون كمالا م وذا قسمان الاول الكيفيات
المحسوسة وهى اما مبصرة وهى اما اللون فمنه ما ليس حقيقيا كبياض الثلج
فانه يتخيل بمخالطة الهواء الاجسام الصقيلة ومنه ما هو حقيقى كبياض البيض
وباقى الالوان واما الضوء فهو اما ان يقوم بالجسم لذاته او بمقابلة
المضئ وهو اما ضوء اول س كالضوء الحاصل بمقابلة الشمس م او ثان
س كالضوء الحاصل بمقابلة ما يقابل الشمس كالظل م وهكذا س اى
الضوء الثالث وما بعده م وقد توهم البعض ان الضوء اجسام لطيفة
ويبطل حدوثه دفعة وانعدامه كذا س هذا مجرد استبعاد م واما مسموعة
وهى الصوت والحرف قالوا الصوت كيفية قائمة بالهواء يحدث بسبب
تموجه بالقرع او القلع فيصل الى الصماخ بسبب وصول محله وهو الهواء المتموج
ذلك انه لا يسمعه الا من هو فى جهة هبوب الريح ومن وضع طرف الانبوبة على
صماخه وان سماع ضرب الفاس متأخر عن رؤيته قلنا الاول خلاف الواقع
لكون هبوب الريح مدد الوصوله ونحن لا ننكره س المراد بالاول انه لا يسمعه
الا من هو فى جهة هبوب الريح م وكذا الثانى س اى الثانى خلاف الواقع لانه
يسمعه من ليست الانبوبة على صماخه م وان سلم فالانبوبة يمنع السماع لا من
حيث انه يمنع خروج الهواء س بل من حيث ان من شأن الصوت انه لا يصل
اذا كان بين المصوت والسامع مانع من وصوله اليه م واما ضرب الفاس
فالذى يقول ان الصوت جوهر والذى يجوز انتقال الاعراض يقولان بالانتقال
واما غيرهما فيقول من شأن الصوت انه يدركه الاقرب فالاقرب ثم هو ليس
كيفية قائمة بالهواء لانه يسمع من فوق الماء ومن وراء جدار وثيق ولا يشترط لادراكه
وصول الهواء المقروع لهذين ولانه يسمع من المكان العالى والهواء لا ينزل طبعا

وانما كان هو خلاف الواقع لانه يسمعه من ليس فى جهة الهبوب ايضا

ولا تغيرا لانا نفرض التغير الى جهة العلو بان يكون الفم مفتوحا نحوها وادرك جهته
وادراك انه في المكان البعيد يدلان على ان السامعة يسمع ما في البعيد كما ان الباصرة
تراه س اى السامعة تدرك جهة الصوت وتدرك ان الصوت في المكان
البعيد كما ان الباصرة تراه في المكان البعيد ولو كان السماع بسبب وصول
الهواء الى السامعة لم يدرك الجهة ولم يدرك كونه في البعيد م ثم هو قد يكون بقرع
جسما آخر فيخرج من بينهما هواء منضغط كما في تصفيق اليدين او قلع كتمزيق جسم و
بدونهما فان الانسان اذا صوت مفتوح الفم فانه لا يقرع بعض اعضائه بعضا
ولا يقلع ما يناسب علو صوته فان تصفيق اليدين بحيث يتباين اشد قرعا من
تصفيقه مع ان هذا الصوت اعلى س اى من الصوت الحاصل من تصفيق اليدين
م وايضا برفع القرع والقلع في اعضائه بلا اخراج الصوت س اى الان
قد تحرك اعضاء التنفس بلا اخراج الصوت تحريكا عنيفا كما يفعل في حال
اخراج الصوت وهو الذي يقال له القرع والقلع مع انه لا يخرج الصوت فدل هذا
على ان اخراج الصوت شئ والقرع او القلع شئ آخر م واما الحرف فقالوا هو كيفية
للصوت بها يتميز بعضه عن بعض في الثقل والخفة تميزا في المسموع س واما
مشمومة وهي كيفية حاصلة للهواء بسبب مماسته ذي الرائحة ثم مماسته هواء آخر
فتتكيف بكيفيته واذا وصل شئ من تلك الاهوية الى الشامة ادركت رائحته واما
مذوقة وهي الطعوم التسعة قالوا يحصل من الحرارة الفاعلة في الكثيف م لطيفة وكثيفة
ومتوسطة الحرافة والمرارة والملوحة والحلاوة والتفاهة واما ملموسات وهي الكيفيات
الاربع والملاسة والخشونة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والثقل والخفة
ونعني بالرطوبة وضدها المحسوسين لا ما يوجب سهولة قبول التشكلات والطوبة الخ
الكيفيات النفسانية منها الادراك فسره في الاشارات بكون حقيقة الشئ
عند النفس بحضورها عندها او عند الحس في الادراك بالذات او بالآلة
س المراد بتمثل الشئ عند المدرك وجود مثال الشئ عند المدرك والمدرك
النفس اما للكليات فبالذات والجزئيات بالدلالة فادراك النفس الشئ
ان يكون مثال حقيقة الشئ موجودا عند النفس بحضور تلك الحقيقة عند النفس
في الكليات وبحضور تلك الحقيقة عند الآلة في الجزئيات نحو ان يكون زيد حاضرا
عند حس البصر فيدركه النفس حقيقة البصر فالمثال هو هي لحضورها المذكور لحضور
عند الحس ليس هو الحصول في نفس الحس بل يجوز ان يكون ايضا للحصول
في الآلة الحس تتصل بها الحس سواء كانت تلك الآلة محلا للحس او لم يكن
م والمثال الصورة المنتزعة من الشئ التي لو كانت في الخارج لكانت هو كذا
هكذا ذكره في شرح الاشارات م ولا يشترط ان يكون منتزعة من الوجود خارجا

فان كثيرا من الاشكال الهندسية غير موجودة خارجا مع انها حقائق مدركة فهي موجودة
ذهنا فان الاشياء المدركة ينقسم الى ما لا يكون خارجا عن ذات المدرك
والى ما يكون ففي الاول الحقيقة المتمثلة عند المدرك نفس حقيقتها وفي الثاني كما
يكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هي صورة منتزعة من الخارج ان كان
الادراك مستفادا من الخارج او صورته حصلت عند المدرك ابتداء سواء كانت الخارجية
مستفادة منها او لم يكن وعلى التقديرين ادراك الحقيقة الخارجية حصول تلك
الصور الذهنية ان لم يطابقه الخارج كان جهلا وان طابقت فلا بد من خارجي فاجاب
الامام نصير الدين ان الاعتراف بصورة غير مطابقة للخارج تسليم للمتنازع لانه قال
الصورة الذهنية ان لم يطابق الخارج فهذا اعتراف بحصول الصورة في الذهن و
والمتنازع فيه هذا وهو ان الادراك حصول الصورة لا ما زعم المخالفون فقال في
المتن ولا يجاب بان الاعتراف بصورة غير مطابقة تسليم للمتنازع لانه لا يسلم
المتنازع فيه وهو ان المتخيلات حقائق لبابه انه عرف الادراك بكون حقيقة
الشئ متمثلة عند المدرك الذهن اذا تخيل شيئا ولم يكن له في الخارج مطابق عليه
فلا نسلم انه حقيقة من الحقائق فانا نعلم انا اذا تخيلنا انسانا له الف جناح والف
راس فانه لا يصير حقيقة بل هذا التخيل محض جهالة او خيالات المجانين ثم الاشكال
الهندسية يعتبر فيها الوجود الخارجي المقدر واحكامها منتزعة منه اي من الخارج
كاحكام دوائر وذوات الاضلاع وقد وجدت في بعض النسخ شرح الاشارات
بعينه او هو قوله والجواب عن الاول ان من صورة ما هي مطابقة للخارج وهي
العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج وهو الجهل اما الاضافة فلا يعتبر فيها
المطابقة وعدمها لامتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة
علما ولا جهلا اقول قوله اما الاضافة فلا يعتبر فيها المطابقة وعدمها غير صحيحة او معنى
المطابقة في الخارج ان يكون ما شيئا عما في الخارج فان المطابقة في النسب ان
يكون الامران بحيث اذا توجه العقل يلزم فيه النسبة وقد جرى في هذا المعنى كلام
مستوفى في اول تعديل الميزان فاطلبه ثم ٣ انكم تقولون بانطباع الصورة فالكبير
وهو صورة السماء يمتنع انطباعه في الصغير لا يصح في المساواة فان الكبير و
الصغير مساويان في الصورة الانسانية لانه اعراضه في المتشخص كصورة السماء
وكبيرها لا تساوي صغيرها وتغيير الصورة يوجب لانها فرضت بانها لو كانت
في الخارج لكانت هو ولا شك ان المتشخص الصغير لو كان في الخارج لا يكون هو
المتشخص الكبير وبحثنا في المتشخص م ٣ اثبات الصورة الذهنية انما لزم فيما
لم يوجد خارجا لا فيما وجد فلم لا يجوز ان يكون ههنا اضافة فلا يجاب بانه يتبقى
واحد فاذا لم يكن اضافة في صورة لا يكون اصلا لانه لا يكون ان ثاء او ابتداء

قوله ان الادراكان يدلان على ان القوة السامعة تسمع الصوت في المكان البعيد

ومن البرودة فانها الحموضة والعفوصة والقبض ومن المعتدلة فيها الدسومة

متمثلة عند المدرك بدرك اى وجود مثال حقيقة الشئ

والوصول الى شئ معنى واحداً س قال الامام ان صاحب الاشارات اثبت الصورة
الذهنية بان من الحقائق ما ليس لها وجود في الخارج فيكون موجودة بحسب الوجود
الذهني فان الصورة الذهنية تثبت فيما لا وجود له في الخارج فلم لا يجوز ان يكون
العلم فيه حصول الصورة وفيما له وجود في الخارج اضافة فاجاب الامام نصير
الدين انه شئ واحد فاذا ثبت في البعض انه ليس باضافة ثبت في الكل
فقال في المتن لانم انه شئ واحد فان الاول هو ان ما ابتداء والثاني هو
الوصول الى شئ موجود خارجاً وهما معنيان متغايران فانكم معترفون ايضاً بان
العلم القائم بذات الله تعالى والعلم القائم بالممكنات مختلفان في الماهية لان
الاول فعلي والثاني انفعالي فكذا هنا الادراك الاول فعلي والثاني انفعالي فيجوز
ان يختلفا في الحقيقة م ان حصول الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يوجب كونها
مستديرة وحارة س اعلم ان الامام نصير الدين اجاب عن اعتراض الاستدارة
ان الاستدارة اذا كانت جزئية ذات وضع يصير الجزء الذي هو محلها مستديراً ولا
يلزم من ذلك ان يكون المدرك الذي يكون المحل آلة له مستديراً واجاب عن اعتراض
الحرارة بقوله فانها لا يقتضي كون محلها حاراً اذا كان الحال هي بعينها وكل
جسماً خالياً عن ضدها من شانه ان ينفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان صورتها
المغايرة لها اذا حلت جسماً او قوة جسمانية ان يجعلها حارة فضلاً عن ان يجعل
المدرك الذي يكون ذلك المحل آلة له حاراً فقال في المتن م ولا يجاب بان
الاستدارة ان كانت جزئية ذات وضع يوجب ذلك فان صورة النار المغايرة
لها اذا حلت جسماً لا يلزم ان يجعله حاراً لانا نفرض ادراك استدارة كذلك فيصير
النفس والحس المشترك تارة مستديراً وتارة مربعاً س اى سلمتم ان الاستدارة
اذا كانت جزئية ذات وضع يوجب ان يصير المحل مستديراً ففرضنا ان النفس
ادركت استدارة جزئية ذات وضع فلا يخ اما ان كان المحل النفس والحس فان
كان النفس يلزم استدارتها وان كانت الحس المشترك يلزم انه يصير مستديراً اذا
كان الحال فيه مستديراً ويصير مربعاً اذا كان الحال مربعاً وكل من ذا بديهي البطلان
م ولانكم ادعيتم ان حقيقة المدرك يحصل في المدرك فاذا كانت حقيقة
الشئ مركبة من المادة والصورة يجب حصولها فيه والمدرك اذا كان مشخصاً يجب
حصول جميع تشخصاته في المدرك س اى الجواب الذي اجبتم به في فصل الحرارة
لا يتم لانكم ادعيتم حصول حقيقة المدرك في المدرك لانكم ادعيتم حصول المادة
المثال وعرفتم المثال بالصورة التي لو كانت في الخارج كانت عين ذلك الشئ فالشئ
ان كان مركباً من المادة والصورة لا بد ان يحصل المادة في الذهن لانه لو وجد الصورة
المجردة لا يصح عليها انها لو كانت في الخارج لكان عين ذلك الشئ المشخصة

بالمادة والصورة وجميع التشخصات كيف لا يصير المحل حاراً فلا ينفعه قوله لا يجعل
المدرك الذي يكون ذلك المحل آلة له لانه يكفي في الاستحالة صيرورة الآلة حاراً
كالحس المشترك مثلاً او الخيال ثم اعلم ان الامام على تقدير تسليم ان الادراك
يحتاج الى حصول صورة في المدرك قال ان الادراك امر آخر وراء ذلك
الحصول اذ لو كان ادراك السواد عبارة عن حصوله للشئ فقط لكان الجسم
الاسود مدركاً فاجاب الامام نصير الدين عن هذا بان حصول الشئ للشئ
يقع بالاشتراك والتشابه على معان مختلفة لحصول الجوهر للجوهر او للعرض
وحصول العرض للعرض والجوهر والصورة للمادة او الجسم وعكسهما والحاضر
لما حضر عنده وعكسه الى غير ذلك ولما كان الحصول الادراكي معلوماً ولم
يكن المراد من هذا القول تعريفاً للادراك لم يتعرض لبيان الاقسام بل اقتصر
على تعيين هذا الحصول بانه حصول ما للمدرك لا لشئ على الاطلاق ثم قال ولما
لم يكن هذا الحصول بمعنى حصول العرض لموضوعه لم يجب ان يكون الاسود مدركاً
للسواد فقال في المتن م ولا يمكن الفرار الى ان حصول العرض لموضوعه غير
مراد س اى لا يمكن الفرار عن اعتراض الامام الى انه لا يراد بالحصول الادراكي
حصول العرض لموضوعه وانما لا يمكن الفرار م لان قولهم بان محل الادراك
ان يكون منقسماً لزم انقسام الحال مانع عن الفرار وموجب س اى هذا
الذي قالوا ان محل الادراك ان كان منقسماً لزم انقسام الحال يوجب ان
يكون المراد بالحصول حصول العرض لموضوعه وهو حصول الشئ لان الصورة
عرض والنفس جوهر فحصولها للنفس بحيث يلزم من انقسامها انقسام المحل غير
متصور الا بمعنى قيام العرض بالجوهر م ان العلم بالله تعالى ينفي انه حصول الشئ للشئ
وكذا علمه ذاته لان الشئ لا يحصل لنفسه ولا يجاب بان للحصول معان لانه تصريح
بانه تعريف بالمشترك والمعنى الذي يسبق الى الافهام ينفي حصول الشئ للشئ
لا يصدق هذا على علم الانسان بالله تعالى ولا على علم الانسان نفسه لان الشئ
لا يحصل لنفسه فاجاب الامام نصير الدين ان حصول الشئ لنفسه غير ممتنع لان
لحصول المشترك فان لم يفهم منه شئ كان كلاماً حشواً وان فهم منه شئ
فالذي يسبق اليه الذهن من الحصول معنى لا يمكن ان يكون الشئ حاصلاً لنفسه والمعاني
التي فصلتم للحصول كل ذلك يوجب ان لا يكون الشئ حاصلاً لنفسه وان اريد
بالحصول معنى آخر فلا بد من بيانه س ان علمنا بذاتنا ان كان نفس ذاتنا
يتعلق بعلمنا بذاتنا يكون نفس ذلك الشئ العلم وهو نفس الذات
ذاتاً وان كان غيره اعتباراً م وانهم عرفوا العلم بصفة تنجلي بها المذكور
لمن قامت هي به س المراد بالمذكور ما يذكر وهو اعم من الموجود اى صفة قائمة

بالنفس تنجلي بها الشيء للنفس كلما توجهت اليه فاذا علمت شيئاً فلم تنسه فانت
عالم به وان لم يكن حاضراً فالمراد بالتجلي الحضور عند المدركة فالحاصل ان التجلي هو
الحضور وهو ضد الغيبة والعلم ضد الجهل فالشيء قد يكون معلوماً لكنه قد يكون غائباً
من المدركة فالعلم صفة للنفس متعلقة بالشيء بحيث تقدر بها النفس على احضار
ذلك الشيء في النفس كلما توجهت اليه وعلى التقدير الاول منه اعلم ان الناس
لا يكون عالماً بالاوليات اذ لم يكن حاضرة في ذهنه اوصوله الشيء بحيث
ان يكون في النفس مع المث جهدة فالعلوم الاولية اذا كانت غائبة لا
يكون مث جهدة فلا يكون مدركة وهذا في غاية الشناعة ثم قبل الادراك انه
شرط فيه حضور المادة والاكتناف بالهيئات وكون المدرك جزئياً فان
جرد عن الاول فتخيل اي لا يشترط حضور المادة بل شرط الآخران
كتخيل جبل من الياقوت وعن الاولين فتوهم اذ لا يشترط حضور المادة
والاكتناف بالهيئات فتوهم كما اذا وقع العداوة المعينة في القوة الوهمية
او عن الثاني ثم فتعقل وهو ادراك الكليات ثم جعل لهذا التعقل
اربع مراتب استعداد التعقل ثم تعقل البديهيات ثم النظريات ثم
استحضارها متى شاءت وسموها العقل الهيولاني ثم العقل بالملكة ثم العقل
بالفعل ثم العقل المستفاد ثم مباحث العلم قد سبق في الميزان في القسمة
على التصور والتصديق وبعضها في هذا القسم س اي في قسم الكلام فانه
قد ذكر بعض تلك المباحث في بحث الوجود الذهني وبعضها في علم [illegible]
وشيء منها في مباحث العقول والروح م فلا نعيدها ومن الاعراض النفسانية
ما قد سبق كالقوى والحيوة والقدرة والارادة وغيرها وما هي من العلوم الأخر
الآخر كالصحة والمرض ونحوهما ولا ضبط لها فلا معنى لايرادها ههنا فصل
في الاعراض النسبية وقد سبق في اول الكتاب انها لا موجودة ولا معدومة
فمنها الاين وهو الحصول في المكان ومتى وهو الحصول في الزمان والوضع
وهو هيئة للجسم من نسبة بعض اجزائه الى البعض والى الامور الخارجية و
الملك وهو نسبة الشيء الى ملاصق ينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم س
وان يفعل وهو التأثير والاضافة وهي النسبة المتكررة لانها بالقياس
الى نسبة اخرى كالاب فانه باعتبار الابن فان اريد نفس الاضافة فمضاف
حقيقي وان اريد العارض والمعروض فمشهوري فصل العلية والمعلولية من
هذه النسب وقد سبق مباحثها م وهي بحث الدور والتسلسل وبحث
ان الواحد الحقيقي يصدر منه اكثر من واحد ام لا والفرق بين العلة الموجبة
والعلة التامة قبيل قولنا تنبيه الوجوب بالذات تحقق الحقيقة في نفسها

س وما لم يسبق بذكره هنا فنقول علة الشيء ما يحتاج اليه الشيء وهو اما جزء فان
كان الشيء به بالقوة فعلة مادية او بالفعل فصورية واما خارج فان كان
مؤثراً اي مفيداً وجود الشيء ففاعلية وان كان غرضاً فغائية وهي باعثة للفاعل
على الفعل ولا يكون الا للمختار واذا لم يكن شيئاً من ذلك فشرط وهو من توابع
الفاعلية لان الفاعل بدونه لا يفيد المعلول والعدم يدخل في الشرط كعدم
المانع م تنبيه العلة المادية لا تجب للمعلول عندنا فان الخالق يخلق بلا مادة
س وهذا ما مر ان الحادث غير مسبوق بمادة قديمة م والقول بالعلة الصورية
مبني على كون الصورة جزءاً وقد مر الكلام عليه س في مباحث الهيولى والصورة م
والغائية لا يكون الا في الفعل الاختياري ولا تجب له لما سبق ان الفاعل يفعل
بمجرد الارادة ثم ما قيل ان الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً فالقابل عندنا الاثر وقد
مر س في مباحث صفات الله تعالى ما عدا السلبيات في اوايل هذه المباحث م
والتامة تقع على الجميع لا الموجبة لا يدخل الجزء فيها ولا العدم على ما سبق س اما
عدم دخول الجزء فقد سبق قبيل قولنا تنبيه الوجوب بالذات تحقق حقيقة الشيء واما
عدم دخول العدم فقد سبق في البرهان الذي اخترعته على اثبات قدرة الواجب تعالى
فانه ذكر في ذلك البرهان هذه القضية وهي كلما وجد جميع موجودات يفتقر اليها زيد
مقارنة له يجب وجوده من غير توقف على امر فهذه المقدمة دالة على ان العلة الموجبة
هي الموجودات م مسئلة علة البقاء قد يكون نفس علة الوجود وقد يكون غيرها
قيل انكر المتكلمون علة البقاء لاعتقادهم ان الشيء في حالة البقاء يستغني عن السبب
اقول اعتقادهم هو ان اعطاء الوجود لا يكون الا في حالة الحدوث لانه يكون
التأثير مقتصراً على حالة البقاء فالبقاء امر ممكن لا بد له من سبب فالايجاد السابق
بطريق الاحكام سبب للبقاء س اعلم ان الفلاسفة يشنعون على المتكلمين انهم
يقولون ان العالم في حال البقاء مستغن عن الواجب تعالى فاقول هذا التشنيع
غير حق وهو محض افتراء لان مذهبهم ليس الا ان التأثير وهو اعطاء الوجود ليس
الا في حالة الحدوث والفلاسفة يجوزون التأثير في حال البقاء فيجب كان التأثير فيما
هو قديم قدماً زمانياً فالمتكلمون لا يقولون ان البقاء لا يحتاج الى سبب فان البقاء
امر ممكن وكل ممكن محتاج الى السبب لكن الايجاد السابق بطريق الاحكام سبب
للبقاء فهذا معنى قولهم ثم في اي كتاب ذكروا ان الواجب ان عدم يبقى العالم
فهذا محض افتراء على انهم ان ذكروا ذلك ذكروه في مقابلة خلف لبقي قول
الفلاسفة يعني لو كان التأثير مقتصراً على حالة البقاء يلزم استغناء العالم عن
المؤثر لان التأثير في القديم ليس في حال الحدوث فلا احتياج الى وجود الفاعل
في حال البقاء لما مر ان القديم الزماني لا يحتاج الى الموجد ولان الافلاك لا يقبل الخرق

عندهم والعقول والنفوس والهيولى لا يقبل الفناء عندهم فلا يحتاج الى الفاعل
في حال البقاء فيثبت الاستغناء فيلزم على قولهم انه لو عدم الواجب يبقى العالم
فهم اسقطوا بهذه المقامات واخذوا الجزء وهذا انهم قالوا لو عدم الواجب يبقى العالم
م فصل من تلك الاعراض س اى من الاعراض النسبية م التقدم والتأخر
فالتقدم اما بالذات كالعلة او بالطبع كالجزء او بالشرف والوضع س كتقدم الامام
م او الزمان فان فسر هذا بان لا يجتمع المتقدم مع المتأخر شمل تقدم بعض اجزاء
الزمان على البعض وان فسر بحصول الشيء في الزمان لا يشمله فقالوا هذا التقدم
ذاتي س على ما نبين في مباحث الزمان م فصل في الحركة قيل انها يقع في مقولة
الكم والكيف والاين والوضع ونحن لا نطلقها على التغير كيفا فهي كون الشيء في
زمان في مكان بشرط كونه قبله وبعده في مكان آخر فيشمل الحركة في الكم وهو النمو فهو
مركب من حركة اينية مع كون وفي الوضع س اى هذا التعريف يشمل الحركة في الوضع م
لانه ان اعتبر المجموع في الحركة الوضعية مجموع الجسم من حيث المجموع لم يتغير وضعه بالنسبة
الى شيء ما فلم يوجد في المجموع من حيث المجموع حركة وضعية وان اعتبر اجزاؤه فكل جزء
من الاجزاء تغير وضعه بالنسبة الى ما هو خارج من ذلك الجسم كما ان وضع الاجزاء لغير فالاجزاء
تحركت حركة مكانية لان كل جزء انتقل من مكان الى مكان آخر فان قلت هذا يصح في
الافلاك لكونها الفلك الاعظم فان المكان هو السطح الحاوي لكن لا يصح في الفلك
الاعظم حيث لا مكان له قلت مكانه هو حيزه وهو الفراغ المتوهم المشغول م
فعلم ان الحركة في الكم والوضع قسم الحركة المكانية لا قسم لها م مسئلة بطؤ الحركة من تخلل
السكنات خلافا للفلاسفة اما على القول بالجزء فلان المسافة مركبة من اجزاء
لا تتجزى فاسرع الحركات انما يقطع جزءا في آن ففي البطؤ لا بد وان يكون المتحرك
في بعض الآنات ساكنا في بعض الاجزاء واما على القول بنفيه نفرض ابريين وصل
راسهما معا الى سطح جسم لين لا يمنع نفوذهما فيه وحركة احدهما اسرع من الاخرى
فزمان ملاقاة الاسرع ذلك السطح اقل من زمان ملاقاة الابطاء فالابطاء
ان كان متحركا فرأس الاسرع برة ان كان متحركا في جميع ذلك الزمان من مكانه
الى مكانه يلزم انقسام السطح في جهة العمق وهذا خلف س فرضنا خط آب خط مستقيما
يدور على نقطة آ وفرضنا على هذا الخط نقطة ج اينما وقعت ونقيم على جيم و
على ب خطين مستقيمين مثل وبين كل منهما عمود وعلى خط آب ونفرض هذا
الخط في جسم متحرك حركة دورية فاذا تحرك هذا الجسم وصلت نقطة ج الى نقطة
معينة في الهوى وهي نقطة د وفي هذه الحالة وصلت نقطة ه الى نقطة اخرى
في الهوى وهي نقطة ط فتخرج خط رط وهو خط مستقيم مواز لخط آب ضرورة انه
خط بج وجه مثلث وان قائمتان على خط آب فرضنا جسما مستطيلا على ظهره

خط

عليه خط آب وهو ب وفرضنا على خط آب
نقطة ج اينما وقعت وفرضنا عليها جسما
محدد الراس عليه خط ه

خط مستقيم وهو خط آب وفرضنا ه متحركا حركة دورية على نقطة وفرضنا على نقطة
ب جسما محدد الرأس كالابرة مثلا عليها خط عمود وعلى خط عمود وانصف على خط آب
وهو ج ه على خط ب ج و ج ه مثلث وبان وفرضنا الجسم متحركة دورية على نقطة
آ فطرف ب ج وهو ج ان لم يكن منقسما ثبت الجزء ويستلزم المطلوب كما مر
وان كان منقسما كان سطحا ففي الحركة اذا وصل الى جزء من المطلوب يماس
سطحا فرضنا هذا السطح ط ففي حالة مماسة ج سطحا وهو ك يماس ه وهو طرف
د ه شيئا من الهوى فان لم يكن منقسما ثبت المطلوب وان كان فهو سطح ايضا وهو
ك فاذا وصلنا ط و ك صار سطحا مستويا موازيا لخط آب ضرورة انا فرضنا ب
ج و ج ه مثلث وبين فرمان مماسة ج سطحا هو ط ان لم يكن منقسما ثبت الآن
وهو يثبت الجزء ويلزم منه المطلوب وان كان منقسما وهو اقل من زمان مماسة
ه سطحا هو ك فان لان حركة خط ب ج اسرع من حركة خط د ه لكونه ابعد عن المركز ففي
زمان مماسة ج سطحا هو ط ان يكن خط ره متحركا يكون سـ كنا في زمان منقسم
وهو المطلوب وان كان متحركا كان خارجا عن ذلك السطح المستوى مع ان الاسرع
في ذلك السطح

بياض صحيح

م تعديل مباحث كونه مالك يوم الدين اقتضى كونه مالك يوم الدين انه
لا يخل بامر الجزاء س لان معنى يوم الدين يوم الجزاء وكونه حكيما عدلا يقتضي ان لا يخل
بامر الجزاء وان لا يكون ناقصا في كونه ملكا م فيجزي فاعل الحسنة ويعفو عن فاعل
السيئة يوفون فضله او يجازيه بكمال عدله ويخلد هؤلاء في النعيم كما يخلد اهل الشرك
في الجحيم والفاعل هو المجد مع التدرج فيجزيه باعادتها البدن فهذا مقتضى العقل مؤيدا
بالمحكمات المتواترات من النقل وآيات القرآن وآله على اتفاق الانبياء عليهم
السلام اما آدم عليه السلام فقد قيل له فيها تحيون وفيها تموتون ومنها تخرجون وقال
نوح عليه السلام ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقال ابراهيم عليه السلام ثم يحييني ثم
يحييني وقال بلى ولكن ليطمئن قلبي وقال موسى عليه السلام اني عذت بربي وربكم
من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب وقال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها
نخرجكم تارة اخرى وقال عيسى عليه السلام ويوم ابعث حيا س الآية بتمامها والسلام علي
يوم ولدت ويوم اموت ويوم ابعث حيا م وفي قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح
واصحاب الرس الآية س الى ما في الآية وثمود وعاد وفرعون واخوان لوط واصحاب الايكة
وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد م دال على تكذيبهم الرسل في البعث س اى
الآية الاخيرة دالة على هذا المعنى لان ما قبل هذه الآية هو قوله واحيينا به بلدة ميتا
كذلك الخروج كذبت قبلهم الى آخر الآية ثم ما بعد هذه الآية هو قوله افعيينا بالخلق الاول فعلم
ان المراد بالتكذيب التكذيب في البعث م وذكره في القرآن بحيث لا يقبل التأويل و

وضعية او يتغير وان اعتبر الاجزاء
فيها حركة الاين س اى ان اعتبر م

اقامة الحجة عليه اكثر من ان يحصى س كقوله وهو اهون عليه وقوله اولم ير الانسان
انا خلقناه وقوله يا ايها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من
تراب ثم من نطفة الى آخر السورة وقوله افلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها
وزيناها وما لها من فروج ومثل هذا في الكتاب كثير م فمن انكره او اول الآيات فقد
كذب القران ومحمدا عليه السلام وكفر بهما واعلم ان بعض المتاخرين لما سمعوا
شبهة المنكرين وهو اكل انسان انسانا آخر قالوا انه واقع على الاجزاء الاصلية
وهي التي هذا الشخص بها هو مع وجود التغيرات س اي اذا اكل انسان انسانا آخر
فان بعث احدهما لا يمكن بعث الآخر فاجيب بان لكل واحد اجزاء اصلية و
اجزاء فضلية فالاجزاء الاصلية لاحدهما الفضلية للآخر فيمكن ان يبعث كل واحد
منهما باجزاء الاصلية التي هي في ذلك الشخص من اول العمر الى آخره م اقول ان
احيى الماكول بجميع اجزائه لا في وقت موته لا بد وما ذكر س اي يمكن احياء الماكول
بجميع اجزائه بحيث لا بد وعليه اشكال المنكرين وهو ان يحييه بجميع اجزائه الحاصلة
له في بعض اوقات حيوته لا بجميع اجزائه الحاصلة وقت الموت وانما يرد الاشكال
ان احياه بجميع اجزائه عند الموت وهذا غير لازم ثم يرد سؤال آخر وهو ان الاجزاء
التي هي في حال الحيوة من اللحم وغيره اشياء غير باقية والجسد التي يبعث جسد مخلد
فكيف يكون ذلك عين البدن الذي يتطرق التحلل فكون الشخص المبعوث بعين
هذا الشخص بينا في الخلود وفقال م ثم كونه بعين ذلك لا ينافي خلوده او بقاء الشيء
وفناؤه بابقاء الله تعالى وافنائه باي طريق شاء س فكونه لحما او شحما لا يوجب
ان يفني بل ان ابقاه الله تعالى يبقى م وقد سمعت عن بعض اكابر الدين ان
الله تعالى الحق الذهب ببعض صفاته فالذي يشاهد فيه من العزة والبقاء اثر ذلك
س سمعت ذلك عن جدي واستاذي مولانا برهان الشريعة رحمه الله تعالى م فلا
يستبعد مثل هذا في السعداء فيصير ابدانهم كالارواح لطافة وبقاء س فيمكن ان
يجعل ابدانهم بحيث لا يتطرق اليها الفناء واما الاشقياء فقد قال فيها كلما نضجت
جلودهم بدلناهم جلودا غيرها م مسئلة السعادة الاخروية عندنا جسمانية و
روحانية فالاولى هي دخول الجنة والتلذذ بنعيمها وهي موضع اعده الله تعالى
للمؤمنين جمع فيه كل ما يشتهي الانفس وتلذ الاعين خالدا ابدا والثانية الفرح و
التلذذ بكل ما يلايم الروح اعلى اللذات واشرفها قرب جناب القدس والنظر
الى وجهه الكريم رزقنا الله بمنه وفضله واما الفلاسفة فقد انكروا البعث
ولقاء الله تعالى وقالوا ان اللذة ادراك الملايم والالم ادراك المنافي
فصفات الكمال وهي العلم والاخلاق الحسنة ملايمة النفس اذ هي بمنزلة الصحة
لها واضدادها غير ملايمة لها فهي كالمرض فتتلذذ اذا كانت موصوفة بتلك

وقد سمعت عن بعض اكابر الدين
ان الله تعالى الحق الذهب
ببعض صفاته فالذي في نفسه
من العزة والبقاء
اثر ذلك

وتتالم اذا كانت موصوفة باضدادها والخالية عنهما لا تتلذذ ولا تتالم والاضداد
اذا كانت راسخة تتالم ابدا وان لم تكن راسخة يرجى زوالها والمتالم اذا كان
اشتاق الى الكمال كان اشد تالما اقول كل ذلك وهم غير مستند الى عقل و
نقل فمن ابن علم ان الجاهل يتالم بجهله فان المقيس عليه لا احوال الآخرة ليس
لهم الا حالة اليقظة او النوم في الحيوة الدنيا ولم يعلم في شيء منهما تبين
الى جهل يتالم بجهله فان الجهال اكثر ابتهاجا بجهلهم من العلماء بعلمهم وليس
لهم مستند نقلي لهذا القول م وايضا ان اريد الجهل البسيط فصاحبه
خال عن الاعتقادين فلا يتالم س لان التالم عندهم بسبب الاعتقاد الباطل
وصاحب الجهل البسيط خال عنه ونفوس البله عندهم خالية عن التلذذ والتالم
وقالوا البلاهة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء م وان اريد المركب فاذا زال
انقلب علما فلا يتالم وان لم يزل فهو طيب النفس بذلك الباطل ولا يعلم
انه باطل فلا يتالم س ثم اجاب عن قوله والمتالم اذا اشتاق الى آخره بقوله م
والشوق الى الكمال انما يوجب التالم اذا ادرك لذته بل غايته انه علم
ان الكمال موجود فلا يوجب التالم اذا ادرك لذته فان العنين لا يتالم
بفوت لذة الوقاع ثم بعض الناس جمعوا بين المذهبين وقاسوا احوال
الآخرة على ما يشاهدوا في النوم بان المتخيلة تكسوا المعاني كسوة الاجسام
ويشاهدوا العدو في صورة السبع فالنفس لغاية الفها بالبدن تشاهد
ذاتها في صورة البدن فهذا حيوة البدن ثم تشاهد اوصافها في صورة
الاجسام لالفها بها فتشاهد التذاذها بالفطرة السليمة في صورة اللبن
الخالص السائغ والالتذاذ به وتشاهد حلاوة الخلق الحسن في صورة
تناول العسل والتلذذ به وتشاهد القوة الغضبية التي في القلب في صورة
نار موقدة تطلع على الافئدة وترى صفة الايذاء في صورة حية او عقرب
ينهشها وكل ذلك خيال لا حقيقة له فكان ضيق مجال قدرة الباري دعا
هؤلاء الى تعيين هذا الطريق س اي كان القايل بهذا القول وجدوا
مجال قدرة الباري تعالى ضيقا وظنوا انه عاجز عن تحقيق ما وعدوا وعد
حتى حملوا جميع ذلك على التخيلات التي لا تحقق لها بل كل ما وعد الله
امور محققة موجودة م وفرقة اخرى يقولون جميع ما اخبر الله تعالى
ورسوله به حق كالجنة ونعيمها والنار وجحيمها موجود لكن العالم ثلاثة الظاهر
وهي الجسماني الصرف ويسمى الملك وعالم الشهادة والخلق وهو المشكاة
ثم الباطن ويسمى الملكوت وعالم الغيب والامر وهو الزجاجة ثم باطن
الباطن وهو الروحاني المحض وهو المصباح وعالم الجبروت فالزجاجة هي

الا انهين انهم

المتوسطة ثم قرع سمعك من الجنة ونعيمها والغلمان والحور العين من اجسام
هذا العالم فهو لا يدرك بهذا الحس بل ببصر القلب وصاحب ذلك البصر
يشاهد فالنبي عليه السلام كان يشاهد عالم الغيب في اليقظة وغير النبي بين
النوم واليقظة ثم بعد البعث يعطي الله تعالى الحواس قوة روحانية فيصير عالم
الغيب عالم الشهادة ثم **تنبيه** اشراط الساعة كما نطقت به الاحاديث خروج
س اعلم ان اول علامات القيامة بعثة النبي عليه السلام فانه نبي آخر الزمان
وقد قال انا والساعة كهاتين واشار بالسبابة والوسطى اي ديني متصل بقيام
الساعة لا يتوسط بينهما دين آخر كما لا يتوسط بين السبابة والوسطى اصبع
اخرى ثم ما اخبر النبي عليه السلام ان من اشراط الساعة ان يرفع العلم ويكثر
الجهل ويكثر الزنا ويكثر شرب الخمر ويقل الرجال ويكثر النساء حتى يكون لخمسين
امرأة قيم واحد وقد جاء في حديث جبريل عليه السلام انه قال فاخبرني عن اماراتها
فقال ان تلد الامة ربتها وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون
في البنيان وفي رواية ان يرى الحفاة العراة الصم البكم ملوك الارض وقوله
ان تلد الامة ربتها اي يقل النكاح فيتخذ الناس سراري ويلدن البنات كما جاء
انه يكثر النساء فلما كان ولادتها سبب عتق الوالدة قال ربتها وقال ايضا اذا اتخذ
الفيء دولا والامانة مغنما والزكوة مغرما وتعلم لغير الدين واطاع الرجل امرأته وعق
امه وادنى صديقه واقصى اباه وظهرت الاصوات في المساجد وساد القبيلة
فاسقهم وكان زعيم القوم ارذلهم واكرم الرجل مخافة شره وظهرت القينات و
المعازف وشرب الخمر ولعن آخر هذه الامة اولها فارتقبوا عند ذلك ريحا حمراء
وزلزلة وخسفا ومسخا وقذفا وآيات تتابع كنظام قطع سلكه فتتابع ومن
اشراط الساعة ظهور المهدي قال عليه السلام لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب
رجل من اهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم ابيه اسم ابي يملأ الارض قسطا وعدلا كما
ملئت ظلما وجورا وقال عليه السلام المهدي من عترتي من ولد فاطمة وقال المهدي
مني اجلى الجبهة اقنى الانف يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا
يملك سبع سنين وفي خروج المهدي احاديث كثيرة وما قال الشيعة انه محمد بن حسن
العسكري ليس بشيء اذ نقل انه توفي وكان ابن سنتين وما نقل لا مهدي الا عيسى
ابن مريم ان صح يكون مثل قوله لا فتى الا علي وقد قال عليه السلام يخرج رجل
من وراء النهر يقال له الحارث حراث على مقدمته رجل يقال له منصور يمكن لآل
محمد كما مكنت قريش لرسول الله وجب على كل مؤمن نصره وقال عليه السلام انها
لن تقوم حتى يروا قبلها عشر آيات فذكر الدخان والدجال ودابة الارض وطلوع
الشمس من مغربها ونزول عيسى ابن مريم ويأجوج ومأجوج وثلثة خسوف خسف بالمشرق

وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن تسوق
الناس الى المحشر اما الدخان فهو ما قال تعالى يوم تأتي السماء بدخان كان
في زمن النبي عليه السلام واما دابة الارض فهي ما قال تعالى واذا وقع القول
عليهم اخرجنا لهم دابة من الارض تكلمهم ان الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون واما طلوع
واما طلوع الشمس من مغربها فهو ما قال تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا
وقال عليه السلام اول الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة
على الناس ضحى وايهما كانت قبل صاحبتها فالاخرى على اثرها قريبا واما نزول
عيسى ويأجوج ومأجوج والدجال فقد روي ان عيسى ينزل عند المنارة البيضاء
شرقي دمشق الى ان قال ويبعث الله يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون
الى ان قال فيرغب نبي الله عيسى واصحابه فيرسل الله عليهم النغف في رقابهم
فيصبحون فرسى اي قتلى كموت نفس واحدة الى آخر الحديث وروي ايضا يخرج
الدجال فيمكث اربعين لا ادري يوما او شهرا او عاما فيبعث الله عيسى
ابن مريم كانه عروة بن مسعود فيطلبه فيهلكه ثم يمكث الناس سبع سنين ليس
بين اثنين عداوة الى ان قال ثم ينفخ في الصور فهذا نفخة الاماتة ثم ينفخ فيه
اخرى فاذا هم قيام ينظرون فهذه نفخة الاحياء واما الخسف ونحوه فيكون
في اثناء الاحوال المذكورة م وكذا جميع السمعيات كسؤال المنكر والنكير و
كعذاب القبر والصراط والميزان وغير ذلك س كالحشر والنشر والجنة والنار
كما نطق به القرآن والاحاديث الصحيحة م قال تعالى النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا س جاء في عذاب القبر م ثم عذاب القبر لا يكون الا
بالاحياء فقال البعض ذلك الاحياء بادخال الروح في الجسد ولم يتعرض البعض
فقالوا نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته س فان الاحياء يمكن ان يكون
بلا ادخال الروح في الجسد م **تذييل** المباحث المتعلقة بقوله اياك
نعبد واياك نستعين فقوله اياك نعبد مشتمل على معنيين ان يكون
عبدا لله تعالى وان يكون عابدين له فالاول يتحقق بالايمان والثاني
بفروعه فالايمان اجمالا تصديق النبي عليه السلام فيما جاء به من عند الله تعالى و
تفصيلا التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وان الخير
والشر بقدر الله تعالى س كما جاء في الحديث المشهور فانه قال عليه السلام
بعد سؤال جبريل عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه و
رسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فسر الايمان الشرعي بالايمان
اللغوي وفيه اعلام ان المراد به المعنى اللغوي فانه اول المأمورات وما سواه
من المأمورات مبني عليه فلا بد ان يكون معنى ظاهرا لا يخفى على العرب ولا يقع

فيه الالتباس فتبين ان لا تفاوت بين المعنى اللغوي والشرعي الا في
الامور التي يجب بها الايمان م وهو حظ القلب قال تعالى ولما يدخل
الايمان في قلوبكم س اي لم يدخل م وقال وقلبه مطمئن بالايمان فهو
التصديق بالقلب عند المحققين واما الاقرار باللسان فلكونه دالا
على التصديق سبب لاجراء الاحكام الدنيوية وعند بعض مشايخنا الاقرار
ركن حالة الاختيار س فعلى هذا القول لو ترك الاقرار بالاختيار ولم
يقر في عمره مع وجود التصديق لا يكون مؤمنا فيما بينه وبين الله تعالى
وعلى الاول يكون مؤمنا بينه وبين الله تعالى لكن الاحكام الدنيوية لا
تكون جارية عليه اما لو ترك بالاضطرار كما لم يكن قادرا على التكلم او قال
كلمة الكفر بالاكراه مع ان قلبه مطمئن بالايمان يكون مؤمنا على القولين
م وعند الشافعي رحمه الله واصحاب الحديث الايمان هو التصديق و
الاقرار والعمل فمن اخل بالاول فهو منافق وبالثاني كافر وبالثالث
فاسق ينجو من الخلود في النار ويدخل الجنة قال الامام هذا في غاية
الصعوبة لان العمل لما كان ركنا لا يتحقق الايمان بدونه فغير المؤمن
كيف يدخل الجنة اقول لا صعوبة لان في هذا الايمان قد جاء بالمعنى الاخر
الذي ادعينا كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات و
بالمعنى الذي ادعى كما في قوله اولئك هم المؤمنون حقا س اول
الاية انما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم
اياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلوة ومما
رزقناهم ينفقون اولئك هم المؤمنون حقا م فالخلاف بيننا
وبينه لفظي وهو انه في انهما منقول شرعي وفي ايهما مجاز س فنحن
جعلناه في التصديق منقولا شرعيا لانه موافق للمعنى اللغوي وكثرة
الاستعمال انما هي بهذا المعنى قال تعالى آمنوا وعملوا الصالحات واذا
قيل آمن فلان لا يراد الا التصديق لانه يطلق هذا اللفظ قبل
العمل م ولا خلاف في المعنى فان الايمان المنجي عن الخلود في النار ما ادعينا
بالاتفاق اهل السنة س فلا خلاف بين اهل السنة ان الايمان المنجي
عن الخلود في النار هو التصديق والاقرار لكن التصديق الجزء وفيه خلاف
فعند بعض مشايخنا منج وعند البعض لا لكن لا خلاف بين اهل
السنة ان من صدق واقر في عمره مرة فهو ناج عن الخلود في النار
م خلافا للخوارج فان تارك العمل كافر عندهم وللمعتزلة فانهم قائلون
بمنزلة بين المنزلتين س فان تارك العمل وهو الفاسق لا يكون في الجنة ولا

قوله فان تارك العمل الخ اقول من المعتزلة واما عندهم فان تارك العمل الذي هو الكبيرة يخلد في النار عند الوعيدية منهم فيعذب بحسب الموازنة كما في شرح المقاصد ابو عبد الله دام الله ... ...

في

في النار م ثم التصديق يجب ان يعلم معناه فان الجهل به اوقع
بعض الناس في زماننا فيما وقع س وهو الامام نظام الدين الذي اخترع
في هراة مذهبا وقال يكفر من لا يعتقد ما اخترعه وهو التسليم وجمع بعض
الناس وهيج فتنة حتى قتل م فانه قد توهم ان المراد به العلم التصديقي وهو
غير كاف فان بعض الكفار كانوا عالمين برسالة محمد عليه وفرعون كان عالما
برسالة موسى لقوله تعالى يعرفونه كما يعرفون ابناءهم وقوله تعالى قال لقد علمت
ما انزل هؤلاء الا رب السموات والارض بصائر ومع ذلك كانوا كافرين
فلا بد من معنى آخر وهو التسليم لقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الى قوله ويسلموا
تسليما س الاية بتمامه قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقد وجدت
في كتب الملل والنحل ان مذهب بعض الملاحدة الايمان هو التحكيم و
التسليم فهم اخذوا من هذه الاية هذا المذهب وارادوا بالتحكيم الامام وبالتسليم
امتثال اوامره ونواهيه وعندهم ان من مات ولم يعرف امام زمانه مات
ميتة جاهلية م ولم يعلم ان المراد بالتصديق معناه اللغوي وهو ان
ينسب الصدق الى المخبر اختيارا وانما قيدنا بهذا س اي بقولنا اختيارا
م لانه ان وقع في القلب صدق المخبر ضرورة كما اذا ادعى النبي النبوة
واظهر المعجزة ووقع صدقه في القلب ضرورة من غير ان ينسب الصدق
اليه اختيارا لا يقال في اللغة انه صدقه وايضا التصديق مامور به فيكون
فعلا اختياريا فالكفار العالمون كذبوا الرسل فهم كافرون لعدم التصديق
والتسليم في الاية هو التصديق س فعلم من هذا ان التصديق امر اختياري زائد
على العلم وهو حصول المعنى في القلب م ثم اعلم ان الامور التي يحكم
العقل ضرورة انها من لوازم التصديق وان ضده لا يجتمع معه كتعظيم
الرسول عليه السلام والاجتناب عن سبه واهانته والاحتراز عن القاء
المصحف في القاذورات فان ذلك من الايمان ايضا لا ذاتا بل باعتبار
ان التصديق لا ينفك عنه س انما قال هذا لئلا يتوهم انه لا بد مع
التصديق من امر زائد كتعظيم النبي عليه السلام وغير ذلك فذلك المعنى
الزائد هو التسليم فاجاب بان تلك الامور انما تكون من الايمان لان
التصديق لا ينفك عنها والتسليم الذي يقولون انه ايمان لا بد ان
يكون معنى مفهوما لا يخفى معناه على المامورين به وهم الخواص والعوام فاذا
قيل سلمت هذا القول او صدقتك في هذا القول لا نفهم بينهما فرق فلا
او لكونه للتسليم بان يكون المعاني المذكورة كتعظيم النبي عليه السلام منه لا

والتصديق فالحاصل ان الايمان هو التصديق مع لوازمه التي تحكم العقل بان
كل من صدق النبي عليه السلام لايكون خاليا عنها ولايكون موصوفا باضدادها
وههنا دقيقة اخرى وهي ان الله تعالى قال يؤمنون بالغيب ثم قال وبالآخرة
هم يوقنون فلما قلتم ان اليقين ليس بايمان فلم اختار في الاخرة لفظ يوقنون
وفيما قبله لفظ يؤمنون اقول التصديق ان تخصص الشخص قد يكون مؤخرا عن
الايقان ولايكون الايقان مستلزما للتصديق كما ان الشخص الذي شاهد
المعجزة من النبي فيحصل العلم اليقيني بانه نبي ثم مع ذلك لايصدقه فاليقين
الضروري ربما يحصل ومع ذلك لايحصل التصديق الاختياري فلا بد للايمان
من التصديق الاختياري وقد يكون التصديق مقدما على اليقين واليقين لايحصل
الا بعد التصديق كما في احوال الآخرة فانه لايحصل اليقين بها الا بان يصدق النبي
عليه السلام فاذا حصل اليقين كان مستلزما لوجود التصديق فاذا كان اليقين
حاصلا كان الايمان باحوال الاخرة حاصلا م مسئلة الايمان هل يزيد وينقص
فعندنا لا وعند القائلين بركنية العمل نعم فالخلاف لفظي والآيات الدالة على
الزيادة اريد فيها ذلك المعنى لا التصديق س فمن الآيات قوله تعالى واذا
تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فيراد بالايمان ههنا المجموع المركب من التصديق
والاقرار والعمل م وقيل ان اريد التصديق فهو يزيد وينقص ايضا لانه
الاعتقاد الجازم وهو قابل للشدة والضعف اذ له مراتب من اجلى البديهيات
الى اخفى النظريات س هذا ما قال صاحب الصحايف م اقول هذا في العلم
اليقيني وقد سبق انه ليس بايمان اذ المتيقن بوجود الصانع ان قال لاصانع
للعالم كان كافرا لوجود التكذيب الذي هو معنى هذا اللفظ س لان معنى الجملة
الخبرية اسناد امر الى آخر لانه وضع هذا اللفظ لافادة هذا المعنى م وهو ضد
التصديق فهو فعل قلبي لا كيفية ولا انفعال س يعني العلم اما كيفية نفسانية
واما انفعال وهو حصول المعنى في العقل والفعل القلبي ليس شيئا من ذلك
م وهو ايقاع النسبة اختيارا يسمى عقد القلب هو كلام النفس والفرق
ش اى ايقاع النسبة اختيارا الذى هو كلام النفس ويسمى عقد القلب
بين العلم وبين كلام النفس ظاهر م مسئلة لايجوز الاستثناء عندنا وقد
نقل عن ابن مسعود رضي الله وتابعه الشافعي واصحاب الحديث وتاويلهم ان
الايمان بمعنى المجموع يجوز فيه الاستثناء وان كان للشك واما بمعنى التصديق
فكذا لان الايمان الحقيقي هو الباقي حتى الموت وهو مشكوك لخوف العاقبة
فتفويضه الى مشية الله تعالى من غير اعتماد على نفسه في غاية الحسن ولا يراد به الشك
في الايمان الموجود في الحال لكن ان هذا الكلام صريح في هذا فلا حاجة الى النية
س اى مثل هذا الكلام صريح في الشك في الحال فلا تعتبر فيه النية بان يقال ان

كان النية الشك في الحال لايجوز وان لم يكن النية هذا يجوز لان الصريح لايحتاج
الى النية م فان لم يثبت الكفر فلا اقل من كراهته س اي ان سامحنا وقلنا لا
يثبت به الكفر لعدم نية الشك فلا اقل ان يكون التلفظ به حراما لانه صريح
في الشك م وهو لايستعمل في المحقق في الحال لايقال انا شاب ان شاء الله
تعالى س هذا دليل على انه صريح في الشك في الحال م واما الاسلام فقد جاء بمعنى
العبادات كما في الحديث المشهور س فانه قال بعد سؤال جبريل الاسلام ان تشهد
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكوة وتصوم
رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا وبمعنى الانقياد الظاهر كما في قوله
تعالى ولكن قولوا اسلمنا م قال الله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم
تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا المراد بالاسلام الانقياد الظاهر س وبمعنى الدين
فان دين محمد يسمى دين الاسلام م قال تعالى ان الدين عند الله الاسلام
س وبمعنى الايمان كما في قوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين م
لانه تعالى قال فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين ثم ذكر فاء التعليل فقال
فما وجدنا الآية فالمناسب ان يراد بالمؤمنين المسلمون س وقوله قال اسلمت
لرب العالمين فان في جواب قوله اسلم لايصح الا الايمان او ما يراد به لا العبادات
فعندنا هو منقول في ذلك فان كثرة استعماله فيه فانه اذا قيل اسلم فلان يراد
آمن م لانه لم يوجد العبادات بعد حتى يصح ارادة العبادات س اذ هو
الانقياد لغة وانقياد الباطن لايوجد بدون التصديق المذكور وكذا بالعكس
س اى التصديق لايوجد بدون انقياد الباطن وهو اذعان النفس م
فان الخبر يحتمل الصدق والكذب فلولا انقياد الباطن لا التصديق س اي لولا
ان الباطن ينقاد للخبر لايصدقه في الاخبار م لاسيما في احوال الآخرة فانها امور
عجيبة مستبعدة كاحياء الموتى ونحوه فلولا ان السامع ينقاد للمخبر غاية الانقياد
لايصدقه س فعلم ان التصديق وانقياد الباطن متلازمان فلهذا يقال اسلم
فلان ويراد به آمن م فهو س اي الاسلام م قبول الاوامر والنواهي فان
ما اتى به النبي عليه السلام اما غير الشرائع كالاخبار عن امور كانت او تكون
فالايمان به التصديق واما الشرائع س لفظ اما بكسر الهمزة عطف على اما الاول
م فتبليغها اما بالاخبار نحو الصوم فرض عليكم فالايمان به التصديق او
بالامر والنهي نحو صم فالايمان ههنا الانقياد س وذلك لان التصديق
يكون في الاخبارات والانقياد يكون في الاوامر والنواهي فتبليغ الشرائع
ان كان بلفظ الاخبار فالايمان يكون بالتصديق وان كان بالاوامر والنواهي
نحو صم فالايمان يكون بانقياد الباطن فالتصديق وانقياد الباطن متساويان

م فان اجيب بلا اصوم س اى اذا قال النبى صم م لانه غير فرض يكفر
لعدم التصديق وان اجيب بلا اصوم مرضا او كسلا لايكفر فالانقياد ههنا
بمعنى التصديق فى الاخبار واما الكفر فتكذيب ممن صح ايمانه وعدم التصديق
ممن وجب عليه فالصبى العاقل وشاهق الجبل الذى لم يصادف وقت الفكر
س اى بلغ ولم يصادف بعد البلوغ وقتا يتفكر فى ذلك الوقت حتى مات
م لايجب عليه الايمان س اى الصبى العاقل لايجب عليه الايمان وشاهق الجبل
المذكور لم يجب عليه الايمان م فلا يكفر بالترك بل بالتكذيب اما من وجب
عليه كبالغ بلغته الدعوة وشاهق جبل صادف ذلك الوقت فهو يكفر
بالترك س فالحاصل ان من وجب عليه الايمان غير معذور بالترك يكون
كفرا واما من لم يجب عليه الايمان فتركه لايكون تركا للواجب فيكون بالترك
معذورا لكن ان كذب لايكون بالتكذيب معذورا والمراد بتكذيب بدل العقل
عليه كوجود الصانع لان الصبى العاقل لو انكر وجود الصانع ووحدانية الله
تعالى يكون كافرا لانه انما يكون معذورا اذا لم يخطر بباله اما ان خطر بباله
صانع العالم والعقل يشهد عليه فلا يكون معذورا فى الانكار وكذا شاهق
الجبل فهو يعذر فى الجهل البسيط لا فى الجهل المركب م ثم العبودية و
العبادة وان كانت بالاختيار لاتتيسر الا بمعونة الله تعالى وهدايته
فلا بد ان نستعينه ونطلب الهداية ليثبتنا على الصراط المستقيم وهو
الدين القيم الذى هو منهاج الانبياء ومن تابعهم من الاولياء س انما قال
ليذكر مباحث الذين انعم الله عليهم بعد بيان صراطهم المستقيم وهو الايمان
والاسلام م فصل مباحث من انعم عليهم اعلم ان الجمع بين الروح العلوى
والقالب السفلى فى خلق الانسان واعطاء الاستعداد الذى يرتقى به من
حضيض البهيمية الى اوج الملكية الى غير ذلك من عجائب آيات الحكمة البالغة
بينة قاطعة على ان الصانع الحكيم لايتركه سدى س اى مهملا م فى مدرجة
هوان الجهالة والضلالة بل خلقه ثم انشاه س اراد الخلقة خلق النطفة
ثم جعله علقة ثم مضغة ثم عظاما ثم العظام لحما واراد بانشائه به نفخ الروح
والمراد بقوله الا بالعلم الذى لا فضيلة الا وهو راسها ولا منقبة الا و
هو اساسها وذلك لايتحصل الا من حضرة علام الغيوب فخلق فى الانسان
ذوات مقدسة مؤدبة بآدابه س اى بآداب الله تعالى يعنى علم الله
تلك الذوات هذه الآداب م لا يختص باقتباس العلوم من جنابه ليفيضوا
على غيرهم ما فاض الله عليه وليفيدوا الناس ما اوحى الله اليهم الا وهم
الانبياء والرسل عليهم صلوات الله سلامه وتحيته واكرامه فلا بد لهم من آية

قوله فهو يعذر فى الجهل البسيط اقول ان هذا اذا لم يعرض عليه زمان التجربة واما اذا مضى عليه ذلك فلا عذر له كما فصل فى التلويح ابو عبد الله

ثم انشأناه خلقا آخر تبارك الله احسن الخالقين جسم وامر عظيم لايشترى ... بتعليم القدس

تدل على صدقهم وتميزهم عن كاذب يحمله حب الرياسة على دعوى النبوة فيقود
الناس الى الضلالة وايضا ويضاعف ما عندهم من الجهالة وتلك الآية هى المعجزة
اى امر خارق للعادة سالم عن المعارضة دال على نبوة من يدعيها س فالامر الخارق
للعادة شامل للكرامة والسحر ايضا لكنهما غير سالم عن المعارضة وانما قال دال على نبوة
من يدعيها لانه لابد وان يدعى النبوة فالمعجزة قد تكون قبل دعوى النبوة وقد
تكون معها وقد تكون بعدها كما يأتى فى معجزات النبى عليه السلام م فانه اذا ادعى
النبوة وقال علامة صدقى ان يخلق الله تعالى ذلك الخارج عن عادته فخلق الله
تعالى ذلك يكون هذا تصديقا لدعواه ضرورة اذ لايجوز اظهار المعجزات على يد
الكاذب لما مر فى مسائل التعديل والتجويد امتناعه لا لانه يجب على الله تعالى
شئ بل لايليق من حكمته الاتيان بما فيه قبحه اذ يلزم من ذلك ابطال عقولنا كبيرا فالمعجزات
عندنا بخلق الله تعالى على ما سبق س ان كل موجود سوى ذاته وصفاته مخلوق
بخلقه هذا م وعند الفلاسفة انما تظهر لان نفسه الناطقة قوية تطيعها هيولى
العناصر كابداننا لنفوسنا تنبيه اعلم ان الرسول اخص من النبى قال صاحب
الكشاف النبى الذى ينبئ عن الله تعالى وان لم يكن له كتاب كيوشع والرسول
الذى معه كتاب وقيل النبى صاحب وحى وان لم يكن مرسلا الى قوم بل اوحى
ليعمل بنفسه والرسول صاحب وحى ارسل فصل نبوة نبينا المصطفى عليه السلام
ثابتة بمعجزات لا تحصى عددها اما قبل بعثته كذكره فى التورية والانجيل وكالنور الذى
كان ينتقل حتى وصل الى جبين عبد الله وكانشقاق ايوان كسرى ليلة ولادته
وكاخبار الاحبار والرهابين والكهنة وكالاصوات المسموعة فى سكك مكة من غير
رؤية المصوت المبشرة ببعثته واما فى حال حيوته وهى فى غاية الكثرة س كشبع
خلق كثير من طعام قليل ونبوع الماء من اصابعه وكاخباره ليلة المسرى عن الاحوال
الواقعة فى طريق الشام وكانشقاق القمر وغير ذلك م كل منها ان لم يبلغ حد
التواتر لكن المعنى الواحد المستفاد من الكل قد جاوز حده واما باقية بعد وفاته
كوقوع حوادث قد اخبرها منها قتال قوم صغار الاعين عراض الوجوه وجوههم
كالمجان المطرقة س قال عليه السلام لاتقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم
الشعر وحتى تقاتلوا الترك صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف كان وجوههم
المجان المطرقة وقد روى عراض الوجوه الذلف بفتحتين صغر الانف واستواء
الارنبة يقال فلان اذلف والمجان جمع مجن وهو الترس يقال اطرقت
المجان بالجلد والعصب البسته م الى غير ذلك س كظهور ما مضى فى
اشراط الساعة من رفع العلم وكثرة الجهل وغير ذلك ومن الاحوال التى اخبرها
مفصلة وشوهدت كما اخبر ما قال عليه السلام ينزل اناس من امتى بغائط يسمونه

البصرة عند نهر يقال له دجلة يكون عليه جسر تكثر اهلها ويكون من امصار المسلمين
فاذا كان آخر الزمان جاء بنو قنطوراء عراض الوجوه صغار الأعين حتى ينزلوا على
شط النهر فيتفرق اهلها ثلث فرق فرقة يأخذون في اذناب البقر والبرية وهلكوا
وفرقة يأخذون لانفسهم وهلكوا وفرقة يجعلون ذراريهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم
وهم الشهداء هذا بعينه واقعة بغداد ولم يكن من النبي عليه السلام وكان ذلك
الموضع يعني غائط البصرة م ولا معجزة لاحد س اي من الانبياء عليهم السلام م
مثل كلام الله تعالى لانه تحدى الى قيام الساعة فان الاتيان بسورة بمثله ان كان
ممكنا فهو امر هين وانه قد حصل العجز عن الاتيان بمثله حجة على نبوته واعداؤه
متشفقون على ابطال امره ودحاض حجته فصرف الله تعالى قلوبهم عن ذلك فانه
خارق للعادة فكان معجزة س كما اذا قال علامة صحة دعوى ان لا يشرب احدكم
الماء ثلثة ايام م وان لم يكن ممكنا فكذلك على ان الحق هذا فان ما في تركيبه
من الفصاحة والبلاغة الحم مصاقع البلغاء وما هو مكنون في مخادع الفاظه من
المعاني سلب عقول العقلاء س المصقع بكسر الميم وفتح القاف البليغ و
المخدع كالمصحف للخزانة م لاصواته س اي لا انتهاء له م على علوم الاولين
والآخرين من معرفة ذات الله تعالى وصفاته والمعاد والحكم ومكارم الاخلاق
س كقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين وقوله
وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا الى آخر السورة وقوله و
اقصد في مشيك واغضض من صوتك الى غير ذلك م وعلم الشريعة
والصفة الباطن كالامر بالتوكل والصبر والتقوى والخوف والرجاء و
الرضاء والمحبة في قوله تعالى يحبهم ويحبونه الى آخر الآية س وظاهر ان للقرآن
ظهرا وبطنا الى سبعة ابطن م قال عليه السلام انزل القرآن على سبعة احرف لكل
آية منها ظهر وبطن ولكل حد مطلع وقد جاء ايضا الى سبعة ابطن قوله على سبعة احرف
قيل اراد اللغات السبعة المشهورة بالفصاحة وهي لغة قريش وهذيل وهوازن
واليمن وبني تميم وثقيف وطي وقيل اراد القراءات السبعة المشهورة كقراءة
عاصم والكسائي وحمزة ونافع وابن كثير وابن عامر وابي عمرو ولا شك ان هذا
بعيد لانه ليس في كل آية قراءات سبع لكن اتفق سبعة قراء ولا اعتبار لهذا لان
لكل واحد رواة كثيرة فاذا قرأ واحد من الرواة يعلمون بالياء والآخر بالتاء فجعلها
قراءة واحدة باعتبار ان كلا منهما قراءة عاصم لا شك انه مراد الرسول عليه السلام
لم يكن هذا وهذا قيل اي على سبعة انحاء العقائد والاحكام والاخلاق والقصص
والامثال والوعد والوعيد وهي العلوم التي ذكرته فقريب الى الحق ولكل حد مطلع
اي لكل حد وطرف من الظهر والبطن مصعد يطلع عليه بالترقي اليه فعلم الشريعة

ظهر

القصاب الوقائع ... العين والقاوة ... اخراج
... ثلثة ايام مع شدة ... الحار ... حافظ ... عطشكم ... احد الماء

ظهر وبطن يطلع عليه بالعربية ومعرفة الناسخ والمنسوخ وبطنه يطلع عليه با
بالاجتهاد ولعلم الاخلاق وهو علم بصفة الباطن له ظهر وبطن بل له سبعة
ابطن يطلع عليه بالرياضة وتصفية الباطن والالهام وغير ذلك س
يفهم ذلك اهل علوم الاشارة كل بحسب منهم م ولهم تفاسير كحقائق السلمي
ولطائف القشيري ذكر فيها تفاسير مشايخ الطريقة قدس الله ارواحهم وقد
جاء عن بعض الصحابة مثل ذلك التفاسير كما جاء من ابن عباس رضي الله عنهما
في تفسير قوله تعالى انزل من السماء ماء فسالت اودية بقدرها ان الماء العلم
والاودية القلوب س وانظر الى اواخر الآيات من صفات الله تعالى المناسبة
لسياق الآية تفيد الرجوع من تفرقة الهمة الى جمعها م كما في آخر آية الكرسي قوله
تعالى وهو العلي العظيم كيف يناسب سياق الآية س فان قوله من ذا الذي
يشفع عنده الا باذنه يناسب العلو فان احدا لا يشفع عند السلطان الا اذا
يكون للشفيع قرب منزلة عنده فالعلو ينافي ان يكون لاحد عنده قرب ليشفع
الا ان يأذن بالشفاعة وقوله وسع كرسيه السموات والارض مناسب للوصف
بالعظمة ثم قوله تعالى لا اكراه في الدين الى قوله والله سميع فانه لما قال فمن يكفر
بالطاغوت ويؤمن بالله ناسب ان يوصف بالسمع والعلم لان الايمان
هو التصديق والاقرار فكونه عليما يوجب ان يعلم ما في الضمائر من التصديق
وكونه سميعا يوجب ان يعلم اقراره باللسان واما الرجوع من تفرقة الهمة الى
الجمع فمعناه انه قد جرت في الآية ذكر ما سوى الله تعالى فاوجب تفرقة الهمة والقصور
عن الله تعالى كذكر السموات والارض في آية الكرسي وذكر الطاغوت في آية لا اكراه
في الدين ففي آخر الآية ذكر الله تعالى بصفة مناسبة لما تقدم ليرجع مما سبق
الى تلك الصفة ثم الذات لئلا يبقى في البال الا الله تعالى م ثم انظر الى
من لا يعرف معناه كيف يلتذ بتلاوته وكيف يحلو ذائقته بالجنة بحلاوته
ثم اعتبر ان التكرار والاعادة كيف يورثان السآمة والملالة وانه اذا كرر
فان سمعه فانه اشتد اشتياقه اليه ومن معجزاته كرائم صفاته ظاهرة وباطنة
فان النور الالهي كان ساطعا في محياه الكريم فنعم ما قيل فيه ما هذا الوجه
كذاب وقيل ايضا لو لم يكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تنبيك
بالخبر وما جاء في الاخبار من كيفية خلقته فقد علم في علم الفراسة ان ذلك
خلقة اهل الفضائل واما الاخلاق الباطنة قبل البعثة فالصدق والامانة
والكرم وغير ذلك من محاسن الشيم واما بعد البعثة فبلوغه في الدنيا رتبة
يهابه ملوك فارس والروم لم يزده الا تواضعا وتخلقا س قوله لم يزده
حال من الضمير في بلوغه اي بلوغه الى هذه الرتبة والحال انه البلوغ لم يزده الا

على السمع

تواضعاً م حيث قال مسكين جالس مسكين ولم يكد يركن الى الدنيا واهلها
شيئاً قليلاً ثم من اعلى المنجرات العلوم التي تكلم بها فعليك ان تعد اجناس العلوم
وانواعها واصنافها وافراد مسائلها وهي العلوم المتوسطة بين تعليم الطهارة
الى الحالة التي وصفها بقوله ولا يزال يتقرب الي بالنوافل حتى احبه الحديث
س هذا الحديث من الاحاديث الالهية قال الله تعالى ما تقرب الي عبد بمثل ما افترضت
عليه ولا يزال يتقرب الي بالنوافل حتى احبه فاذا احببته كنت له سمعاً وبصراً
ويداً ومؤيداً هذا الحديث في معاني الاخبار الكلام باذنه نقل بهذه العبارة
وقد جاء بعبارة اخرى ايضاً ثم المراد ان الرجل اذا جاء عند رسول الله
واسلم فاول ما يعلمه صفة الطهارة فهذا تعليم عام يحتاج اليه كل مسلم ثم ينتهي بعض
العباد من تلك الحالة الى مقام وصفه الله تعالى بقوله كنت له سمعاً وبصراً فانظر
الى التفاوت من هذه الحالة الى ذلك المقام والى العلوم التي من هذا المقام
الى العلم الذي هو اشرف العلوم واخصها وهو علم تجلي الذات والصفات فانظر
الى اجناس هذه العلوم فانها اعتقاديات وعمليات ووجدانيات ثم الاعتقا
كما هي اذ هي علم ذات الله وصفاته وكتبه ورسله واحوال المبتدأ والمعاد
ثم العمليات كما هي من الفقه وغيره من الآداب والعادات وما يحتاج اليه الناس
ولا يهتدي اليه العقل ادناها كيفية علم الظفر وما جاء في كيفية الاكل واللباس
والنعل وغير ذلك وكذا في تعبير الرؤيا وايضاً في الطب كيوم الحجامة والنهي
عن الحجامة على النقرة ففي القانون اخذ هذه الاحكام من الاحاديث وقد عمل
صاحب القانون رسالة في الهندبا على وفق ما جاء في الحديث ثم الوجدانيات
وهي علم التصفية فهي من علم الاخلاق الى علم التجلي قال رسول الله عليه السلام
تكلم في جميع هذه العلوم بوحي متلو وغير متلو بجوامع كلم يستنبط منها العلماء
علوماً لا نهاية لها من ظواهرها ونصوصها وجواهرها وفصوصها حتى شاع العلم
في الديار واضاءت به الاقطار م فانظر الى بركة متابعته فان هذا الشرف
لا ينال الا بها س المراد بهذا الشرف الوصول الى الحالة التي وصفها الله تعالى
بقوله لا يزال العبد م ولانك ان خرجت عن معرفة الباطن فلم تحرم
عن ادراك الظواهر افلا تنظر الى الدنيا كيف ملأها نوراً وعلماً وقد كانت
ممتلئة ظلمة وجهلاً وانه كيف هذب آله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين
ثم انظر الى شأمة من مخالفته وسعادة من متابعته وان لم تصدقني فاعتبر
تلألؤ الظلمة والنور في صفحات وجوه المخالفين والمتابعين س اضاف
التلألؤ الى الظلمة تهكماً وفي الكلام لف ونشر م والى الذلة والعزة وقصر
الحيوة وطولها في المتفلسفة المستهزئين وعلماء الشريعة والمشايخ المحدثين

س فان المتفلسفة المستهزئين بالشريعة اعمارهم قصيرة والمشايخ المحدثين مشهورون
بطول الاعمار م مسئلة العصمة عندنا لطف من الله تعالى يحمل العبد على الخير وترك
الشر مع بقاء الاختيار فالانبياء معصوموا دائماً عن الكفر وقبايح يطعن بها وبدناءة
على دناءة الهمة وعن الطعن بالكذب اذ هم اعقل الناس واعلاهم همة وبعد
البعثة عن ساير الكبائر لا قبلها فان اخوة يوسف صاروا انبياء لا عن الزلة و
هي فعل من الصغاير يفعل بلا قصد ولا بد ان ينبه عليها الناس لئلا تقتدى
به فيها ولا اعتبار برواية جهال القصاص فيه ذنوبهم س مثل ما نقلوا في قصة
يوسف وقصة داود عليهما السلام م مسئلة الانبياء افضل من الملائكة
عندنا وهم اجسام مخلوقة من نور قادر على التشكلات بهم وسائط بين الله تعالى وبين
الناس لانه شرف روح آدم وجده بما بين بقوله ونفخت فيه من روحي وقوله خمرت
طينة آدم بيدي اربعين صباحاً وكان الملائكة امروا بالسجود واعترافهم بانه لا علم
لهم بما علم الله آدم من الاسماء اي المسميات بحقايقها وخواصها ولقوله تعالى لهم
لا اجعل من خلقته بيدي ونفخت فيه من روحي كمن قلت له كن فكان س فورد
على هذا ان الشهوة والغضب موضوعان في الانسان وانهما نقصان فاجاب
بقوله م ولا بأس بوضع الشهوة والغضب فيه لانهما كمالان ان اطاعا الروح
اذ هما في مرتبة العقل رفيقان للسلوك في سبيل مدينة الحكمة منفوذ بالاخلاق
الحسنة س سيأتي في مقامات العارفين ان للروح مراتب في احديها يسمى عقلاً
ثم يسمى قلباً ثم يسمى روحاً ففي مرتبة العقل يتصف الانسان بالحكمة والعفة والشجاعة
والحكمة هي الكمال في القوة العلمية والعفة هي الكمال في القوة الشهوية والشجاعة
هي الكمال في القوة الغضبية فالحكم انما يتم بالعلم والعمل على الامر قبيل قولنا
نصل الفعل نتيجة الصفة فالقوة الشهوية والقوة الغضبية رفيقان في
سلوك مدينة الحكمة لولاهما لا يصل الانسان الى الحكمة وهي مجموع مع اتقانه
العمل م وفي مرتبة القلب احدهما مركب والآخر حارس س فالقوة الشهوية
مركب لانها موصلة الى المحبوبات والقوة الغضبية حارس لكونها دافعة للمضر
م للسير في طريق بيت الله الحرام س المراد بالبيت الحرام القلب م فيهيم
في البوادي شوقاً الى ذلك النادي س اي الروح بسبب ركوبه على القوة
الشهوية بسيرها بما في البادية التي هي في طريق البيت الحرام وانما قال في
ذلك نادية اذ ليس فيها ما يعيش به النفس البهيمية م يقول فوادي وا فوادي
فوادي اهيم في كل وادي م وفي مرتبة الروح هما جناحان للطيران في هواء اللاهوتية وفضاء
اللاهوتية يقول الملك المقرب لو دنوت انملة لاحترقت س فالغرض من هذه الكلمات
ان قوة الشهوة وقوة الغضب ليستا نقصانا لانهما اذا صارتا مطيعين

للروح فالروح بسببهما يرتقي الى المعارج القدسية اذ الشهوة تنقلب عشقا للجوبات
الروحانية على ما سيأتي في مقامات العارفين وهو قوله فصار المحبة عشقا محرقا ذا
اشتياق وعدم الاصطبار عن المحبوب م وقد ذكر في هذه المسئلة خلاف المعتزلة
وايضاً خلاف الفلاسفة فخالفهم اولا في حقيقتهم وثانيها في الافضلية فهم عندهم
س اى الملايكة عند الفلاسفة م اما ارضية وهي القوى واما سماوية وهي
العقول ونفوس الافلاك وزعموا انه افضل جميع الكائنات وادلتها على اثباتها
ضعيفة كما مر وكذا الدليل على نفيها س اى دليل ضعيف م وهو انه لو وجد
مجرد لشارك الباري في التجرد فيحتاج للباري فصل فيلزم التركيب فان التجرد امر عدمي
س قوله فان التجرد دليل على ضعف هذه الحجة اى انما تجئ الحجة لو كان التجرد جنسا
وليس كذلك لانه امر عدمي واعلم ان الحق ان التجرد ليس امرا عدميا بل
هو قوة في الثبوت الوجود بحيث يستغني عن المادة وعن الحيز م فالدليل العقلي
ساكت عن الاثبات والنفي وقد جاء في النقل اثبات العقل س قال عليه السلام اول
ما خلق الله العقل م والفلاسفة زعموا ان غاية مرتبة الانسان الوصول
الى العقل الفعال والاقتباس من انواره ونهاية مقابلة العقل المستفاد ومن
خصائصهم انكار ما لم ينالوه فباستنكافهم عن التقليد الانبياء وقعوا فيما وقعوا
والله الهادي س يعني الفلاسفة لما لم يصلوا الى المقامات العالية التي كانت
للانبياء عليهم السلام كالتجلي الذي كان لموسى عليه السلام واختصاصه بكون
كليم الله وما كان لنبينا عليه الصلوة والسلام من المعراج وما اخبر عنه بقوله لي
مع الله وقت لا يسعني ملك مقرب ولا نبي مرسل انكروا ما لم يكن لهم وتوهموا
ان غاية فضيلة الانسان ان يحضره العلوم العقلية وهو العقل المستفاد وذاهلين
عن الاطوار التي فوق العقل م ومن توابع النبوة الخلافة والامامة اى رياسة
دينية ودنيوية لعبد يقوم بمصالحها وشرطه ان يكون رجلا حرا مكلفا قرشيا
عالما بالشريعة ومصالح الامامة ذا راي ثاقب شجاعا عدلا اولا بهيا وهذا الامر
الا بهذه الاشياء م وجب نصبه لا على الله تعالى اذ لا يجب عليه شئ ويخلو الزمان عنه
س يخلو الزمان عن امام لم ينصبه الله تعالى م بل على المسلمين اذ لا يخلو الزمان
عمن يستحقها ففي تركها من الخلل والفساد في الدين والدنيا ما لا يعد ولا يحصى وتثبت
بالكتاب والسنة واجماع اهل الحل والعقد فثبتت لابي بكر رضي الله تعالى عنه م
بتعيين ابي بكر وبيعة اهل الحل والعقد فبايعه علي رضي الله تعالى عنه وقد كان
بينهما من الصداقة ما حمله على تزويجه بنته ام كلثوم س اى تزوج علي بنته عمر رضي
الله تعالى عنهما م وهل يفعل ذلك بغاصب احد حقه ثم بين حقيقتها
س اى حقيقة خلافة ابي بكر وخلافة عمر رضي الله عنهما م بقوله تعالى ستدعون

الى

الى قوم اولي بأس شديد وهم بنو حنيفة والداعي ابو بكر او اهل فارس والداعي عمر
س لان الداعي اما احد هؤلاء او علي لم يكن الداعي علياً لانه لم يقاتل الكفرة ليسلموا
بل قاتل اهل البغي فاذا لم يكن الداعي احد هؤلاء فان قلت هذا الكلام مع الروافض
فهم لا يسلمون اسلام البغاة الذين خالفوا علياً فيقولون ان علياً قاتلهم ليسلموا
قلت ان علياً رضي الله تعالى عنه لم يحكم بكفرهم حيث قال اخواننا بغوا علينا قال الله
تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احديهما على الاخرى
فقاتلوا التي تبغي الآية ثم قال انما المؤمنون اخوة م ثم لعثمان رضي الله عنه بان
جعلها عمر رضي الله تعالى عنه شورى بين ستة س وهم عثمان وعلي وطلحة وزبير وعبد
الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم م فتقرر عليه برضاهم وتابعه
الصحابة ثم لعلي رضي الله تعالى عنه باتفاق اهل الحل والعقد وهو افضل الناس
في ذلك الزمان والمخصوص بقوله تعالى انما وليكم الله الآية س الآية بتمامها
انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة
وهم راكعون نزلت في حق علي كرم الله وجهه حين اعطى في الصلوة خاتمه سائلاً
م وقوله عليه السلام من كنت مولاه فعلي مولاه لكنهما غير صريحين للاشتراك س
اى الآية والحديث غير صريحين في خلافته لان ولي والمولى لفظان مشتركان بين
معان كثيرة م والنص الثاني خبر واحد وانهما لا يقدحان في خلافة من قبله لانه رضي
بها س اى على تقدير ان النصين صريحان في خلافة علي لا يقدحان في خلافة من قبله لان
علياً رضي الله تعالى عنه رضي بخلافة من قبله وتابعهم م وجميع الشرائط كانت متحققة
فيهم وزيادة س والشرائط ما سبق وهو ان يكون حرا الى آخره فطعن الروافض بالكفر
السابق باطل لان الاسلام قد يهدم م وقد كان النبي عليه السلام يشاورهم في امور
الحرب ويأخذ بآرائهم س انما قال هذا بيانا لانهم كانوا ذوي آراء ثابتة في هذا الامر
وكان لهم مرتبة عظيمة عند النبي عليه السلام م فتمت على ثلثين سنة ثم صارت ملكاً
عضوضاً س قال عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضاً م
وهو الرياسة الدنيوية التغلبية لشخص ويثبت به الاحكام الدينية ضرورة س
كاقامة الجمعة والاعياد وتقليد القضاء وتزويج الايامى وغير ذلك م ويسقط
من الشرائط ما يسقط الضرورة س كالعلم والعدالة ونحوهما م ولم يسقط القرشية
قال عليه السلام الائمة من قريش والحكمة في ذلك لانهم اشرف الناس نسباً وحسباً
وشرائط الرياسة فيهم كالكرم والشجاعة والهيبة في نفوس العرب لم يكن في غيرهم ما كان
منهم لكن سقطت العدالة عندنا ضرورة فان جنود المسلمين اذا انقادوا للذي شوكة
عدل عن العدالة شيئاً قليلاً وفي مخالفته هيجان الفتنة واستيلاء الكفار فالضرورة
داعية الى السكوت بالانعقاد ولايته قال عليه السلام الامن ولي عليه وال فرآه

علي كان الداعي الى الله عمر

بالانعقاد بها

لانه كان اتقى بالنص م لانه قوله تعالى وسيجنبها الاتقى
الذي يؤتي ماله يتزكى ذكر في التفاسير انه جاء في شأن
ابي بكر رضي الله تعالى عنه س فهو اكرم م لقوله تعالى
ان اكرمكم عند الله اتقاكم س فيستحق رياسة
من دونه وباجماع الصحابة رضي الله عنهم وهم
موصوفون بالرحمة فيما بينهم وابتغاء فضل
الله ورضوانه م قال الله تعالى والذين معه اشداء
على الكفار رحماء بينهم تريهم ركعا سجدا يبتغون
فضلا من الله ورضوانا س فكيف يتهمون
باضاعة حق بعض واعطائه آخر وعلي تابعه
على رؤس الاشهاد ولو كان له نص دال
على خلافته لوجب عليه اظهاره وهو اجل
قدرا واشجع قلبا واقوى بطشا وامنع غيره
من ان يغصب حقه فيوافق غاصبه خورا
وتقية م ثم لعمر رضي الله تعالى عنه س عطف
على قوله فثبت لابي بكر رضي الله تعالى عنه م

يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يده من
طاعته وقوله شيئا يدل على القلة فان كثر شره فقمعه واختيار من هو خير من
اعظم الفرائض كما فعل ابو مسلم بالمروانية وقد قال عليه السلام ستة لعنتهم ولعنهم
الله تعالى وكل نبي مجاب الدعوة الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله
والمستحل لحرم الله والمتسلط بالجبروت ليعز من اذله الله ويذل من اعزه الله
والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي س فالمروانية كانوا مستحلين من
عترة الرسول ما حرم الله وكانوا يلعنون عليا كرم الله وجهه على المنابر م فكانوا
ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا س قوله ثقفوا اي وجدوا م ثم في
زماننا سقط القرشية ايضا ضرورة حتى يقام الجمع والاعياد وتفتح الانكحة بدونها
معناه انه لما لم يكن في زماننا نصب القرشي دعت هذه الضرورة الى ان تقام
بدون الامام القرشي الاحكام التي لو لم تقم لانهدم الدين ثم ما هو ثابت بالضرورة
مقدر بقدر الضرورة م قال عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي
وقد ذكر ان العدالة ليست بشرط للامامة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وان فسق العدل
استحق العزل عندنا وعنده ينعزل اقول المراد انها غير شرط للملك عندنا ضرورة
لكنها شرط لخلافة النبوة ثم ثبت على تملكه س انما قلنا هذا لان المشهور ان ابا حنيفة
رحمه الله سئل انه ان اوصى واحد بمال للامام الحق فمن يستحق الوصية قال جعفر الصادق
فسمع ذلك الخليفة ابو جعفر الدوانيقي فسقاه السم فابو حنيفة كان من مذهبه ان
العدالة شرط لخلافة النبوة التي كانت حق جعفر الصادق لا للملك التغلبي الذي
يثبت به الاحكام الدينية بالضرورة م ثم عندنا ايضا ان كانت شرطا للملك
فاضطر الى القول بخلاف هذا حتى قال بجواز الانكحة وتقليد القضاء من غير العدل
وايضا من البغاة ذوي الشوكة س فعلم انه لا خلاف في الحقيقة بين ابي حنيفة
والشافعي رحمهما الله تعالى م فصل ومن توابع النبوة الولاية وللاولياء
كرامات من الله تعالى كقصة اتيان صاحب سليمان صلوات الله عليه بعرش بلقيس
ولقوله تعالى قالت هو من عند الله س قال الله تعالى كلما دخل عليها زكريا المحراب
وجد عندها رزقا قال يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله م ولاستماع
سارية بنهاوند صوت عمر رضي الله عنه على منبر المدينة يا سارية الجبل الجبل س بعث
عمر رضي الله تعالى عنه سارية بجيش لفتح بعض البلاد فوقعت وقعة بنهاوند و
مكنوا في الجبل لمفاصلة المسلمين وعسكر المسلمين غافلون عن كيدهم وعمر رضي الله عنه
كان يخطب على منبر المدينة فرأى ذلك بنور قلبه فصاح على المنبر يا سارية الجبل
الجبل فسمع سارية صوته فتدارك كيدهم م ولقلع علي رضي الله تعالى عنه باب
الخيبر وامثال ذلك ولا يلتبس بالمعجزة اذ الولي لا يدعي النبوة بل تابع النبي

س انما قال هذا لان منكري الكرامة قالوا لو ثبت كرامة الاولياء لالتبس
بالمعجزة فاجاب بقوله ولا يلتبس بالمعجزة م ولا بالسحر اذ طهارة النفس و
جنابتها يميزانهما اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين و
الشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا رزقنا الله متابعتهم وجنبنا
س لما كان هذا التعديل مشتملا على الذين انعم الله عليهم المغايرين للمغضوب
عليهم ولا الضالين وجب هنا ذكر المغضوب عليهم الذين انكروا هؤلاء المنعم
عليهم ليرد انكارهم ويدفع شبهتهم م فصل ثم من جملة المغضوب عليهم و
لا الضالين منكروا النبوة كالبراهمة يدعون الاستغناء عن النبي بان ما حسنه
العقل يقبله وما قبحه يرده جاهلين بان ما يستقل بتحسينه او تقبيحه ما يستقل
س اي ما يستبد العقل بتحسينه او تقبيحه مما تعذر قليلا م فاعلم ان ما كان
برهانيا فالتنبيه معين على اقامة البرهان او النبي يعلم البرهان كما في القران في التوحيد
والاحياء وغيرهما س قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقال
اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض واما في احياء الاموات فبراهينه
كثيرة في القران واما في غير التوحيد والاحياء كالبرهان على اثبات الصانع واثبات
قدرته فاكثر من ان يحصى وكذا على اثبات علمه كقوله تعالى الا يعلم من خلق وكذا على
اثبات النبوة كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله م ثم لا اعتماد على العقل الا
ينظرون الى سكان اقطار الارض الذين لم يبلغهم الدعوة كيف بقوا في ربقة الجهل
والى اهل الافكار الدقيقة كيف اختلفوا في مقتضياتها والنفس بالالف تنزل
الباطل الوهمي منزلة البديهيات وما ليس برهانيا لا يعرف الا بالتوقيف س
قوله وما ليس برهانيا عطف على قوله ما كان برهانيا م وهو اما ان يتوقف
عليه بقاء الحيوة كالمنافع والمضار فان الانسان الاول لا يعرفه الا بالوحي
فان الاحتياج يسبق التجربة س اي الانسان الاول وهو آدم عليه السلام
كان محتاجا الى معرفة منافع الاشياء ومضارها ولا يمكن ان يعرفها بالتجربة
لان الاحتياج سابق على التجربة فانه اذا اصابه الجوع كيف يعلم بالتجربة ان اي
شيء يدفعه لا تحصل الا في مدة مديدة فيكون الاحتياج الآخر سابقا على التجربة
فلا يندفع بما يعلم بالتجربة وصريح العقل يقتضي بان الخواص العجيبة لا تعرف بالتجربة
م اعلم انا لا ننكر ان خواص بعض الاشياء يمكن ان تحصل بالتجربة لكن
ننكر ان جميعها يحصل بالتجربة فان قلت هذا الكلام مع منكري النبوة وهو س
الدهريين الذين يعتقدون قدم العالم فكيف يسلمون الانسان الاول بل يقولون
قد كان قبل كل انسان انسان آخر الى غير النهاية وانتم اثبتم الاحتياج الى الوحي
للانسان الاول وهو غير مسلم قلت هذا بعد اقامة البراهين على حدوث العالم

كالتجربة ح

بعض الكفار ح

وايضاً لا خلاف في ان هذا النسل قديماً بل عند الدهريين كان نسل الانسان
موجوداً قبل نسل آدم لكنه ينقطع بتاثير الفلكيات ثم تخلق انسان تولدي
فهو الان ،، الاول على زعمهم م واما ان يتوقف عليه الكمال س عطف
على وهو اما ان يتوقف عليه بقاء الحيوة م وهو اما اعتقادي كبعض صفات
الله تعالى واحوال المعاد فانه لا يعرف الا بالنقل واما عملي فان لم يكن
معاملة بين اثنين فاعلم ان لهيئات البدن تاثيراً في صفات النفس
كما في العكس س لهيئات البدن تاثير في صفات النفس فانه اذا كان
البدن على هيئة هي غاية التواضع كالسجود مثلاً يتاثر النفس فيحصل فيها
خشوع وكذا اذا كان النفس على هيئة متى تكبر يتاثر النفس عن تلك الهيئة
فيتمكن في النفس التكبر كما في العكس فان لصفات النفس تاثيراً في
هيئات البدن م اما لانها حسنة او قبيحة في ذاتها س الضمير في لانها
وفي ذاتها يرجع الى هيئات البدن م ولا وقوف للعقل على ذلك فلا بد من
التوقف واما لانها ليست كذا في ذاتها س اى اما ان هيئات البدن ليست
حسنة او قبيحة في ذاتها م بل بالامر والنهي فلا بد منهما ليفعل الفاعل او يترك
احتساباً فينال ثواباً س قد عرف الخلاف في اصول الفقه ان افعال البدن
حسنة او قبيحة في ذاتها خلافاً للاشعري فان عنده هي حسنة او قبيحة بالامر والنهي
فعلى قول غير الاشعري اذا كانت في ذاتها حسنة او قبيحة ولا وقوف للعقل على
ذلك فلا بد من التوقف واما عند الاشعري اي حسنة او قبيحة بالامر والنهي فلا بد
من الامر والنهي ليأتي الفاعل بما هو حسن بالامر وينهى عما هو قبيح بالنهي ويكون
الاتيان والانتهاء حسنة لله تعالى لينال الفاعل والتارك الثواب فعلم انه
لولا الامر والنهي لا يحصل للنفس الكمال العملي ولولا الكمال العملي لا يحصل
الحكمة العملية ولولاهي لا يتم الحكمة العلمية م وان كان معاملة بينهما س عطف
على قوله فان لم يكن معاملة بين اثنين م فلا بد من شرع ليبقى وفيه تقع النزاع و
منهم س اى من جملة المغضوب عليهم م الطاغوت فيها س اى في النبوة م
بان لا دلالة للمعجزة عليها اما لانها ليست من عند الله لان خوارق العادات قد
تكون من النفوس الفلكية او من تاثير الكواكب او من النفوس السفلية او من خواص
الاجسام السفلية او من تاثير الفاعل كالسحر والكرامة او لا حقيقة لها كالنيرنجات
او لا تكون من الله لتصديقه والجواب عندنا ما مر ان كل حادث واقع بخلق الله
فلا بطر الوسائط فان المعجزة على يد الكاذب غير جائز منه س على ما مر في مسائل
التعديل والتجويز وعند الاشعري هذا جائز لكن غير واقع اصلاً م وعند
من يعتبر هذه الامور س عطف على قوله والجواب عندنا م مدد العلويات و

والسفليات غير قادح اذا كان من غير تسخير وكلامنا فيمن يعلم الناس عدم
اشتغاله به س اى الجواب على قول من يعتبر تاثير النفوس الفلكية وتاثير
الكواكب ونحوها هو ان مدد العلويات والسفليات لا يقدح في النبوة فان
النبي عندهم صاحب نفس قدسية بقدرها وله هيولى عالم الكون والفساد ونفسه
تتصرف في عالم الكون والفساد بمنزلة نفوسنا في ابداننا فاذا كان كذلك
فمدد العلويات والسفليات لا يقدح في كمال نفسه لكن اذا كان هذا المدد من
غير تسخير حتى لو كان مشتغلاً بتسخير الكواكب فيصل اليه من الكواكب مدد فهذا
قادح في النبوة لكن كلامنا في رجل يعلم الناس انه غير مشتغل بذلك العمل فمدد
العلويات والسفليات لا يكون الا لكمال نفسه فيكون نبياً م والسحر وامثاله
معارض بمثله س هذا جواب عن قوله ومن تاثير الفاعل كالسحر م وايضاً لا يأتي الا من
النفوس الخبيثة والمفارقات الخبيثة لا تعاون الا خبيث النفس ومعرفة صاحب النفس
القدسية من خبيث النفس لا يخفى على احد لا سيما على من اراد الله هدايته فانه ينظر بنور
الله ومن لم يرد هدايته يلقي في باطنه شبه السوفسطائية والحكم ان مدعي النبوة
ان كان صادقاً فهو خير الناس وان كان كاذباً فهو شر الناس لانه كذاب يفتري
دائماً على الله الكذب فانظر الى ظاهره وباطنه على انهما يشهدان س فان كل واحد
من الانبياء عليهم كان في العمل والعلم والاخلاق الحسنة والتنزه عن القبائح بحيث
لا يمكن ان يتهم بشبهة لا سيما بشيء يطعن توبير الناس وهو الافتراء على الله م وايضاً
ان كانت تلك الشبه السوفسطائية قادحة لليقين فلا سبيل الى معرفة اليقين النبي
يقيناً وقد سبق ان الاحتياج الى المرشد ضروري فالواجب الاخذ بالحزم وهو ما
قال رجل مؤمن من آل فرعون فان يكن كاذباً فعليه كذبه وان يكن صادقاً يصبكم
بعض الذي يعدكم س تمام الآية وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم
ايمانه اتقتلون رجلاً ان يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم فان
يكن كاذباً فعليه كذبه الآية م ومنهم من يطعن في رسالة رسولنا صلى الله
تعالى عليه وسلم ومعجزاته والقرآن بان ما من صنعة الا وفيها واحد يفوق الكل
ففي الفصاحة ان ثبت انه بحيث يفوق الكل فنظائره وان ثبت انه بحيث يفوق
الكل لا يكون معجزة م اقول لم يجعل مجرد الفصاحة معجزة بل جميع ما ذكرناه ومنها
الحلاوة التي ذكرتها س وهي ما قلنا ثم انظر الى من لا يعرف معناه كم من بليد تلاوته وكم
يحلو ذائقته باطنه بحلاوته م وهي التي ذاتها الموصوفون بقوله تعالى واذا
سمعوا ما انزل الى الرسول س تمام الآية ترى اعينهم تفيض من الدمع مما
عرفوا من الحق م وذاتها الجن قالوا سمعنا قرآناً يهدي الى الرشد فالمعجزة اما
حسية كاحياء الموتى ونبعان الماء من الاصابع وهي للعوام واما عقلية ككثرة لمن

الكل لا يكون معجزة س اى في الفصاحة ان لم يثبت انه بحيث

لم يمارسها والعلم بالمغيبات وهي لاولي الالباب واما ذوقية حدسية
كالقران وهي لارباب القلوب وفي الظاهر الاولى اقوى ثم الثانية ثم الثالثة
وفي الباطن وفي الشرف على العكس والايمان بسبب الاولى اقل ثوابا وتركه
اشد عقابا ثم الثانية ثم الثالثة فهي اكثر ثوابا واقل عقابا لان الايمان بالغيب اقوى
فان المعجزة الظاهرة ادراكها اسهل فالايمان بها ايسر فيكون اقل ثوابا وتارك لها
لا عذر له فتركه اشد عقابا واما الباطنة فادراكها اشق فثواب الايمان بها اعظم
لكن من لم يدركها فعذره اوضح من عذر تارك المعجزة الظاهرة فعقابه اقل من
عقاب تارك الايمان بالمعجزة الظاهرة س ونبينا وان كان جامعا للكل فما هو
اشرف كان فيه اغلب ولما كان صـ رحمة للعالمين كان مؤمنوا امته اكثر ثوابا
وكافروها اقل عقابا حتى ارتفع منهم الخسف والمسخ فان العادة الالهية جرت
بتعجيل العذاب لمن لم يؤمن بالظاهر م لا بنا انه لا عذر له س فالباطنة بينة
للخواص بلا واسطة وللعوام بواسطة الخواص فانهم يستدلون بانها لو لم تكن
حجة لما امن بها جمع عظيم من الخواص ثم من الظالمين منكروا الخلافة كالخوارج
فمنهم المفرطون ثم المفرطون هم الموجبون على الله تعالى كالروافض والامة
الوسط هم اهل السنة م الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير فالروافض
وقعوا في امر الامامة في حد الافراط حتى اوجبوها على الله تعالى وشرطوا عصمة
الامام والخوارج وقعوا في التفريط حيث انكروها واهل السنة هم الامة الوسط
حيث لم يوجبوا على الله تعالى ولم ينكروها س ومنهم منكروا الولاية وكراماتهم
كالمعتزلة منهم المفرطون هم الذين يرجحونهم على الانبياء متمسكين بقصة موسى
والخضر وكان ذلك ابتلاء لموسى م على ان تلك القصة لا تدل على ان
الخضر افضل من موسى اين العلوم الخضرية مما قيل لموسى والقيت عليك محبة
مني ومما قيل له واصطنعتك لنفسي والخضر ان كان متشرفا بتلك العلوم فموسى
كان متشرفا بقوله اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي س
على ان كشف الانبياء عياني لم يشغلهم عالم الشهادة عن عالم الغيب باطن
الولي كظاهر نبي له خاطر الملك ان لهذا اتباع نبيه وانك فيه بحسبهم ثم الهام
الانبياء يقيني لا شبهة فيه بخلاف الهام الاولياء وهم في قباب خوف
الخاتمة والانبياء عن خوف الخاتمة آمنون رزقنا الله تعالى متابعتهم
ثم يختم الكتاب بقوله آمين فهو تحقيق التثبت على الصراط المستقيم و
هو صراط الله تعالى اي طريق السير والمصير اليه وذلك بالعروج على مقامات
العارفين فلنذكر طرفا من ذلك قائلا احب الصالحين ولست منهم
لعل الله يرزقني صلاحا يجب ان يعلم اولا معنى النفس والروح والقلب

ولما كان رحمة للعالمين كان مؤمنوا امته اكثر ثوابا وكافروها اقل عقابا حتى ارتفع فيهم الخسف والمسخ

ثم المفرطون صح

ولكونها

ولكونها س كالصدر والسر م فالنفس هي النفس الحيوانية والروح الجوهر العلوي
وله اسماء بحسب مراتبه ففي مرتبة كماله في القوة النظرية والعملية يسمى عقلا
او كماله فيهما عقل س اعلم ان للروح العلوي قوتين احديهما نظرية وهي
قوة ادراك المعقولات سواء لا يتعلق به العمل نحو الله واحد او يتعلق بالعمل
نحو العدل حسن والظلم قبيح والثانية عملية وهي قوة تسلط على البدن للحركة
الى ما هو خير وعما هو شر فاذا كمل في كلتي القوتين يسمى الروح عقلا او كماله
في القوتين يسمى عقلا فان العقل لفظ مشترك بينهما ثم بين كماله في
القوتين فقال م وكماله في النظرية توسط بين الجب والغباوة وهو
الحكمة وقيل الافراط في القوة النظرية كمال س اختلف في ان التوسط في
النظرية كمال او افراطها كمال فقال البعض التوسط كمال وقال ع فان
القوة النظرية كلما كان اقوى وهي القوة القدسية كان الانسان اكمل لكن
في المتن اختار ان التوسط كمال فقال م اقول لا بل التوسط كمال
وهو اعمال النظر الصحيح في محله وكبح عنان الفكر في غير محله لئلا يقع في
المهالك كوقوع الفلاسفة في افكارهم في صفات الله تعالى واحوال الآخرة
واستنكافهم عن التقليد فيما لا طريق الا هو س اعلم ان التفريط في القوة
النظرية وهي الغباوة والحمق منقصة عظيمة وكذا الافراط وهو التوغل في الفكر
حتى جاوز حده منقصة ايضا بل التوسط كمال وذلك التوسط في امرين
احدهما في نفس تلك القوة فانها يجب ان تكون في حد الاعتدال غير
بليد وايضا غير حديد فان غاية الحدة يجعله كثير العثار خارجا عن سواء الطريق
شارعا فيما ليس من شانه فان للروح قوى اعلى من القوة النظرية فالتوغل
في الادنى يوجب اهمال ما هو اعلى وهذا سر انزال المتشابهات وقد ذكرت
في شرح التنقيح هناك كلمات فعليك بمطالعتها والثاني في محل الفكر
اي المعلومات ويجب ان لا يعمل الفكر في غير محله وهو اما ادنى مما هو محل
الفكر او اعلى من ذلك فالاول كالتوغل في الفكر بالبديهيات كبطلان
التسلسل فانه بديهي يشهد به العقل فلم يقنعوا بذلك واردوا ابطاله
بالبرهان فعجزوا عن ذلك فوقعوا في الشك في وجود الصانع كالفكر في
صفات الله تعالى واحوال الآخرة فانها معلومات لا يطلع عليها الا
بالمشاهدة والتجلي فاعمال الفكر فيها موقع في الضلالة والجهالة م وفي
العملية ان يقوى على النفس س اي النفس الحيوانية م ويقهرها جارية
على مقتضاه وهو توسط قوة الشهوة بين الافراط وهو الشره والتفريط
وهو الجمود وذلك س اي التوسط م هو العفة وتوسط قوة الغضب

القوة صح

البعض الافراط كمال صح

في غاية الحدة صح

والثاني في صح

بين الافراط وهو التهور والتفريط وهو الجبن وهو س اى التوسط م
الشجاعة س تقرر في بحث الحواس الباطنة ان للنفس الحيوانية قوة غضب
فكمال القوة العملي للروح العلوي ان يقوى على النفس الحيوانية
ويجعل قوتيه جاريتين على مقتضى الروح العلوي ومقتضاه ان يكون
كل واحدة من القوتين متوسطة بين الافراط والتفريط كما في المتن م
فاعتدال هذه الثلثة هو العدالة فهذه امهات مكارم الاخلاق م وهي الحكمة
والعفة والشجاعة والعدالة م وسيأتي ما يتولد منها س اى في تفصيل
شعب الايمان م فالاعتدال في هذه الامور صحة النفس وهو الصراط
المستقيم الذى هو ادق من الشعر في اصل جانبيه نار منها يتوقد نار الله
الموقدة التى تطلع على الافئدة وفي الآخرة فمن يومئذ يثبت على متن الصراط
جاز على الذى هو طريق الجنة ثم في مرتبة الانشراح بالاسلام يسمى صدرا س
هذا عطف على قوله ففي مرتبة كماله في القوة النظرية والعملية يسمى
عقلا م قال الله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه
س فهذه المرتبة اعلى من العقل اذ في مرتبة العقل ليس الا العلم الاستدلالي
بوجود الصانع بحيث حصل التصديق الايماني كما عرفت في بحث الايمان
وفي هذه المرتبة زاد على ذلك التصديق شيء آخر وهو الانقياد والاذعان
لعظمة الله تعالى م فاللام في للاسلام لام الغرض فشرح الصدر يكون
متقدما على الانقياد وانما لام تعليل لا غرض فشرح الصدر جزاء الانقياد
س فمعنى الاول شرح الله صدره ليحصل له الانقياد ومعنى الثاني
شرح الله صدره لانه اسلم وانقاد م فالاول سبيل المجذوب س
فان شرح الصدر متقدم على الانقياد م قال عليه السلام اذا دخل النور
القلب انشرح وانفسح ثم ذكر علامته التجافي عن دار الغرور س تمام
الحديث قيل ما علامة ذلك قال التجافي عن دار الغرور والانابة الى
دار السرور م فان نور الله اذا ظهر انقاد له كل شيء لعزته فكان
ظهور النور وشرح الصدر متقدمين على الانقياد فهو طريق المجذوب س
والثاني سبيل السالك فانه اذا جاهد نفسه وقل ظلمتها صار الروح
متهيئا لقبول نور الله م فالانقياد ههنا متقدم على دخول النور فيكون
طريق السالك اتم س ثم في مرتبة كمال الايمان يسمى قلبا فالايمان
ههنا ما عبر بقوله انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون
الصلوة ومما رزقناهم ينفقون اولئك هم المؤمنون حقا م

فالايمان وهو التصديق القلبي شجرة لها اصل راسخ وهو اليقين الاستدلالي وقد يكون
بلا اصل راسخ كما في ايمان التقليد ثم لها بضع وسبعون شعبة كما في الحديث س قال عليه السلام
الايمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة الاذى
عن الطريق والحياء شعبة من الايمان واعلم انه لم يصل الى من كلام المتقدمين
والمتأخرين تفصيل تلك الشعب وانا فصلتها بتوفيق الله تعالى راجيا
ان يكون الهاما ربانيا لا القاء شيطانيا على انى استخرجتها عن فحوى الحديث
وعن الاحاديث الاخر لا عن مجرد الراى والحسبان م تلك الشعب منشعبة
عن ثلثة اغصان عظام اعلاها المعاملة مع الله تعالى والاوسط المعاملة مع
نفسه ليستر العلي والادنى المعاملة مع الخلق ليتهيأ الاوسط س اعلم ان هذه
الاغصان الثلثة علمت من قوله عليه السلام فافضلها قول لا اله الا الله هذا من
قبيل الغصن الاعلى ثم قال وادناها اماطة الاذى عن الطريق هذا من قبيل الغصن
الادنى ثم قال والحياء شعبة من الايمان هذا من قبيل الغصن الاوسط فان الحياء
وهو الانزجار عن القبايح من الاخلاق الباطنة وهو من قسم تزكية النفس فهو
المعاملة مع نفسه م وهذان لا بد ان يكونا لوجه الله س اى المعاملة مع نفسه و
المعاملة مع الخلق يجب ان تكونا لوجه الله لتكونا من شعب الايمان حتى لو كانت
للاغراض الدنيوية فهما بمعزل عن شعب الايمان م فهذا للمبتدى المستكمل س اى
كون المعاملة مع الخلق غصنا ادنى انما هو بالنسبة الى المبتدى المستكمل فان
الاشتغال بالخلق نقصان له بخلاف المنتهى المكمل فان الاشتغال بالخلق وهو تكميل
النفس للخلق ليس هو الغصن الادنى للايمان م قال الله تعالى وما ارسلناك الا
كافة س الآية بتمامها وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا تقديره وما ارسلناك
الا بشيرا ونذيرا للناس كافة اورد هذه الآية لبيان ان الاشتغال بالخلق للتكميل
ليس شعبة ادنى للايمان بل هو منصب في غاية بعد بلوغ المنزلة كانت غاية الكمال
وهي النبوة م فالاشتغال بالخلق لا يشغله عن الله ثم كل غصن اربع وعشرون
شعبة اما الاولى س اى المعاملة مع الخلق اعلم انه لما جعل اماطة الاذى
عن الطريق من شعب الايمان وقد جاء ايضا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه وجاء في بر الوالدين
وصلة الرحم احاديث كثيرة فهم من هذا ان من شعب الايمان هذا الغصن
بحسب اصناف الخلق وكل من اقرب فرعايته اولى قال عليه السلام ابدأ بنفسك
ثم بمن تعول فلهذا قسمت اصناف الخلق بحسب القرب والبعد فاخذت من الابعد
حتى انتهى الى الاقرب فحصل اربع وعشرون م فراعي حق جميع ما خلقه الله من
حيث انه مظهر صفة الخالقية فاستحسن اماطة الاذى عن الطريق لا بحجر وانه دفع

الاذى عن الحي . بل لانها ستر مخلوق الله عن نظر الخلق لئلا يقبح س فيكون
هذا رعاية مخلوق الله جمادا كان او غير جماد م ثم حق النباتات فانها مظهر الرحمة
قال الله تعالى فانظر الى آثار رحمة الله فلا يستحق قلع ما فيه حيوة نامية ثم الحيوانات
وان كانت مؤذية فان قتلت لدفع الشر ينبغي ان لا يعذب ثم حيوان لا يؤذي
بدفع الاذى عنه الا ما خلقه الله لينتفع الانسان فينتفع به بقدر الحاجة ثم الانسان
وان كان كافرا حربيا بارادة ان يهدي الله وبان يقتل بلا تعذيب ومثله س
اي لا يتعرض حقه بارادة ان يهدي الله م ثم كافر لا يقاتل س كالذمي والمستأمن
فيراعي حقه م بان لا يؤذي باليد ولا باللسان ثم القلب على مكانه من البغض
لله وارادة ان يهديه الله ثم المسلم الشرير المحارب للمسلمين كالبغاة وقطاع
الطريق والمسلم الشيطاني النفس وهو ان يكون خبيث النفس مؤذيا بالطبع
كالاغوية بدفع شرهم مع رعاية حق الاسلام بالنصيحة م ثم المسلم السبعي النفس
س وهو ان يكون فيه قوة غضبية لكنه سليم النفس ليس فيه خباثة ما
يؤذي بالسياسات ويجعل عنه لدفع الكفر كالكلب يدفع به شر الذئب م ثم
المسلم البهيمي النفس اي الفاسق بان يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقام
عليه الحدود ويعلم ما ينتفع به ويتقي عن صحبة هؤلاء م ثم المسلم الصالح
بالمودة وبان يراد له احسن مما يراد لنفسه قال الله تعالى ويؤثرون
على انفسهم الآية وبالامتناع عن ايذائه يدا ولسانا وقلبا وايصال
النفع اليه كذلك س اي يدا ولسانا وقلبا م دينيا ودنيويا ثم المسلم
الذي به ضر كالالم والمرض والغم والخوف والجوع والفقر بكشف الضر
عنه ثم المسلم المظلوم بدفع الظلم عنه وجزاء ظالمه ثم المسلم المحتاج الى اعانة
بان يعان ثم المنعم بشكر نعمته ثم الضيف باكرامه ثم الجار بان يتفقد
ولا يؤذي برائحة الطعام ثم الذي وعد له بانجاز موعوده ثم الاصحاب و
الخلان بالتخلق وطلاقة الوجه ثم الخدم والعبيد والرعية بالمعدلة وبان
لا يقتر عليهم ولا يكلفون بالمشاق ثم الاهل بحسن العشرة ثم الاقرباء بالصلة
ثم الاولاد بالشفقة والتأديب ثم الوالدين بالبر وترك العقوق ثم اهل الله
وظل الله بالتعظيم والاجلال فهذه شعب هذا الغصن ولها فروع رعاية حق المسلم
الصالح فان فروعها كثيرة اذ هي تتنوع على ما ذكر وهو قوله بان يراد له احسن مما
يراد لنفسه الى آخره م ثم لانواعه اصناف فان الامتناع عن ايذائه يدا اصنافه
الامتناع عن ضربه وقتله واخذ ماله ثم الامتناع عن ايذائه لسانا اصنافه
الاعراض عن التعرض للاعراض والاجتناب عن النميمة والغيبة والعنف في الكلام
س ثم الامتناع عن ايذائه قلبا من اصنافه الاحتراز عن العداوة والحسد والحقد

فلا يستحسن

براعى حقه

سببا لكن النفس كما قد تركه ولعنائهم

بخيره

ومنها

ومنها العفو وكظم الغيظ ثم ايصال النفع اليه يدا اصنافه الاعانة وبذل
المال ولسانا التعليم والحث على الطاعة والقول الذي يسره وقلبا المحبة والوفاء
والشفقة والمرحمة ونحوها واما الاوسط س اي الغصن الاوسط وهو المعاملة
مع نفسه م فاعلم ان الحواس الظاهرة خمس واما الباطنة فالمدرج فالمعتبر منها
مندرج تحت قوة الروح وسيأتي س اعلم ان ما هو المعتبر ههنا من الحواس الباطنة
القوة المفكرة واما البواقي كالحس المشترك ونحوه فلا يتعلق بشيء مما نحن فيه لان
انقسام المحسوس في الحس المشترك والخيال غير اختياري فلا يتعلق به الامر
والنهي بخلاف الحواس الظاهرة فان النظر وتركه كل منهما اختياري وكذا البواقي
واما ما يتعلق بالقوة المفكرة من الحواس الباطنة فمعتبر لكنه مندرج تحت قوة الروح
وسيأتي ان للروح قوتين نظرية وعملية ثم يأتي ان تهذيب القوة النظرية بالتعلم
والتفكر في آلاء الله تعالى م ثم قوة الشهوة التي يحتاج اليها في الحيوة س وهي
شهوة المطعم والملبس والمسكن م ثم التي يحتاج اليها في بقاء النسل ثم القوة
الغضبية ثم للروح قوتان نظرية وعملية ثم الخ ثم الجوارح فهذه اثنا عشر ولكل منها
ما يأتي وما يذر فتهذيبها اربع وعشرون شعبة م فتهذيب القوة الباصرة ان ينظر الى
ما يجب او يحل النظر اليها ويغض البصر عما يحرم وكذا في القوة السامعة والذائقة واللامسة
وهو ظاهر واما في القوة الشامة فان الروائح الطيبة قوة الروح وقد قال عليه السلام
حببت الي الطيب والنساء وقرة عيني في الصلوة فيجب رعاية القوة الشامة
فيما يأتي ويذر اما فيما يأتي فان الطيب يوم العيد مستحب استنشاق نسيم السحر
لا سيما في الربيع له تأثير في تهيج الوجد وللعشاق معه شغلا عظيما واما فيما يذر فينبغي
ان يحترز عن الروائح الكريهة وروائح المحرمات وقد قال عليه السلام من اكل من هاتين
الشجرتين فلا يقرب مصلانا اي الثوم والبصل وكذا يجب تهذيب القوى و
الجوارح والآلات فيما يأتي ويذر م ثم لها فروع فان الشهوة الاولى اما شهوة
الطعام وتهذيبها باكل الحلال والاجتناب عن الحرام والشبهة والاقتصاد وترك
الاسراف والاحتراز عن التنعم في الاكل والشرب واما شهوة اللباس فتهذيبها
بستر العورة والاجتناب عن الزينة واما المسكن فيجب الاحتراز عن التفاخر
بالابنية الرفيعة ثم ذلك كله يحتاج الى المال فلا بد من الكسب الحلال او توكله
ثقة بالله تعالى والاول بالمعاملة فيجب الحذر فيها وترك الحرام س ذكر
في المتن ان تهذيبها اربع وعشرون شعبة ثم لتلك الشعب فروعا ارادوا بالفروع
اقسامها وتهذيبها بما يجب الاتيان به شعبة اخرى وذلك لان التهذيب انما يتحقق
بالاتيان او الترك في الاقسام المذكورة فلهذا قال وتهذيبها باكل الحلال والاجتناب
عن الحرام الخ م والتي لبقاء النسل فتهذيبها بالنكاح والاحتراز عن السفاح

وكذا البواقي

قبل ما خضراء الدمن
صح

والتوسط فى قضاء الشهوة والاحتراز عن خضراء الدمن س قال عليه السلام
اياكم وخضراء الدمن قال المرأة الحسناء من منبت السوء وخضراء الدمن اضافة
الصفة الى الموصوف تاويله خضراء من الدمن اى الخضراء التى هى دمن وهذا
تشبيه فى غاية الحسن فان الدمن البالية التى ارتحل اهلها واحضرت الدمن ترى
حسنة لكن ليس هناك احد يؤلف به فكذا المرأة الحسناء التى لا يكون اصلها طاهرا
فانه يرى فيه الحسن لكن لا يكون لها افعال حسنة واخلاق مرضية يؤلف بها
م واما الغضبية فبالتوسط س اى واما القوة الغضبية فتهذيبها
بالتوسط م بين الجلاء والبلاغة فى مدرجة الهوان س فان قلت فى تهذيب
القوة الغضبية شعبتان احديهما فيما يأتى والاخرى فيما يذر فذكر ما يأتى وهو
التوسط فاين الشعبة الاخرى قلت قد فهم من الاتيان بالتوسط بذكر الطرفين فلم
يذكره م ومنه س اى من تهذيب القوة الغضبية م ما يتعلق بالغير كالتواضع
وتركه فى المحل س قال عليه السلام والتجبر التكبر على المتكبر صدقة فاراد فى المتن بالخيلاء
التكبر الذى لا يكون بالنسبة الى الغير والمراد بالتكبر فى الحديث ما يكون بالنسبة الى
الغير والعفو وكظم الغيظ وقد مر س وهو قوله ومنه العفو وكظم الغيظ م
والنظرية س اى تهذيب القوة النظرية م بتعلم ما ينفع والتفكر فى الآء الله
والاجتناب عن علم لا ينفع وتفكر لا يفيد س قال عليه السلام اعوذ بك من
علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يستجاب وقد نقل تفكروا فى آلاء الله و
لا تفكروا فى الله م والقلب بالصدق ومجانبة الكذب واللغو والهزل وما
لا يعنيه وقس البواقى س قد ذكر انه تهذيب الحواس الخمس وهو بحسب ما يأتى
ويذر عشرة وتهذيب شهوة البطن بتعاهد النفس بحسب ما يأتى ويذر اثنان وكذا
تهذيب القوة الغضبية اثنان وتهذيب القوة النظرية للروح اثنان وتهذيب
قوتها العملية اثنان ايضا احدهما ان يقهر النفس الحيوانية بحيث يحفظها على
التوسط بين الافراط والتفريط والثانى ان يحترز عن الطرفين بان لا يكون
مقهورة لها ولا ايضا يتوغل فى القهر بحيث يهلكها فهذا غير مذكور فى المتن
فيكون من جملة ما قال وقس البواقى وتهذيب اللسان بحسب ما يأتى ويذر اثنان ايضا بقى
تهذيب الجوارح بحسب ما يأتى ويذر وهو اثنان ايضا وهو غير مذكور فى المتن ايضا
ولها فروع كثيرة فان افعال الجوارح كثيرة فصار المجموع اربعة وعشرين م واما الاعلى
س اى الغصن الاعلى وهو المعاملة مع الله تعالى م فان الله تعالى اذا اراد ان
يكمل عبدا شرفه بالتصديق ثم بالاعمال بواسطة كماله اى الامر والنهى وعدا ووعيدا
صادرين عن لطفه وقهره س اى امر باشياء ووعد على فعلها الثواب وهذا
من صفات القهر م فلما امتثل تعطر مشام القلب من صفات اللطف والقهر تتضوع

وهذا من صفات اللطف
ونهى عن اشياء واوعد
على فعلها العقاب صح

انوارها

انوارها س جمع النور بفتح النون وهو الطلع م ويتنور زجاجته بتلألؤ انوارها
س جمع النور بضم النون فاذا امتثل الاوامر بناء على وعد الثواب وامتثل النهى
بناء على الوعيد بالعقاب ثم الثواب اثر اللطف والعقاب اثر القهر فارتقى من الاثر
الى المؤثر فتعطر مشام قلبه بشميم من صفات اللطف والقهر م ثم تجلى له تلك الصفات
الى ان يتجلى الذات س اى يتدرج ويقول شيئا من صفات اللطف والقهر الى ان يصل
تجلى تلك الصفات ثم يتدرج تجلى الصفات الى تجلى الذات فانظر الى دعاء النبى عليه
السلام وهو اعوذ بعفوك من عقابك واعوذ برضاك من سخطك واعوذ بك منك
كيف ارتقى من اثر صفات اللطف والقهر وهو العفو والعقاب الى تلك الصفات حيث
قال واعوذ برضاك من سخطك ثم ارتقى من رؤية الصفات الى رؤية الذات فقال اعوذ
بك منك م كما قال ولا يزال العبد يتقرب الى بالنوافل س قد مر هذا الحديث
بيان ان العبد يصل باداء العبادات الى مرتبة التجلى م فالاول س اى
تعطر مشام القلب م كوجدان ريح قميص يوسف فقد قال تعالى الكبرياء
ردائى والعظمة ازارى س انما اورد هذا الحديث الالهى لبيان ان صفات الله
تعالى بالنسبة الى الذات بمنزلة الثوب بالنسبة الى البدن فوجدان شميم تلك
الصفات يكون كوجدان ريح قميص يوسف م والثانى س اى تجلى الصفات
م بمنزلة القاء القميص على وجهه والثالث س اى تجلى الذات م بمنزلة
رفع ابويه على العرش فبعد التصديق اوجب الاقرار بالوحدانية ثم العبادة
البدنية وهى الصلوة ولا بد لها من الطهارة قال عليه السلام الطهور شطر
الايمان ثم المالية وهى الزكوة والعبادة لا تصفو الا بترك الشهوات الصوم
ثم لا يتم الا بعبادة مشتملة على الثلاثة وهى الحج س المراد بالثلاثة العبادة
البدنية والمالية وترك الشهوات وانه الخروج من الاهل والمال وقصد البيت
الحرام بواد غير ذى زرع م وهو انموذج من كون الملائكة حافين حول العرش
س فان الطواف حول البيت انموذج من ذلك م وعن احوال الآخرة س فانه
انموذج سفر الآخرة والانقطاع من المسكن والاهل وحشر الناس حفاة عراة و
اجتماعهم فى المحشر م ثم بر العبادة التوجه الى الله تعالى بلا اشراك س قال الله
تعالى انى وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين م
فلا بد من التوبة والانابة الى الله تعالى س فان التوبة طهارة الباطن عن لوث
المعاصى هذا توبة العوام واما توبة الخواص عن كون الحدثان فان كل ما حدث فهو
حدث لا بد من الطهارة عنه فالتوبة طهارة الباطن وباطن الطهارة ثم الانابة
هو الرجوع الى الله تعالى والتوجه اليه وهى باطن الصلوة وللصلوة باطن اخفى
لكن ذلك فى صلوة المقربين وكلامنا فيما هو من شعب الايمان م ويلزمها التقوى

[illegible] الطهارة صح

نقل هذا الحديث صح
[illegible] عليه السلام فاطبة

س اي عن الشرك الخفي والتقوى هي باطن الصوم الا يرى ان الله تعالى ذيل آية الصوم بقوله كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون م وتمامها يصرف الرغبة عما سواه وهو الزهد س والزهد باطن الزكوة فان في الزكوة صرف الرغبة عن شيء من محبوبات نفسه وهو المال بالصرف الى الفقير م فيلزمه الفقر س وهو باطن الحج الا يرى ان الحجاج انقطعوا عن المسكن والاهل واصدوا ري الفقراء حفاة عراة شعثا الرؤس غبرة الوجوه طائفين حول البيت سائلين م فلا بد من الصبر على الشدائد س ثم اعلم ان فهم الخطاب وهو الامر والنهي والتيقن بالوعد والوعيد اوجبت الفعلية كالصلوة ونحوها والتركية كالصوم لكن المعاملات الباطنة لا يوجد الا بدخول نور الله في الباطن فاذا دخل اوجب التوبة ثم الانابة قال الله تعالى توبوا الى الله توبة و قالوا وانيبوا الى ربكم وفي قوله في التوبة الى الله وفي الانابة الى ربكم معنى غامض وهو ان الوهيته اظهر الاشياء والالوهية اظهر الاشياء وابطنها فنورها اول الانوار واظهرها وتجليها اظهر آخر التجليات وابطنها وفيما بينهما انوار الصفات وتجلياتها فاذا ظهر اثر من نور الوهيته اوجب التوبة ثم بعد ذلك يظهر نور ربوبيته اخفى من الوهيته فعند ظهوره يظهر الانابة اليه لتربيته فقوله تعالى الحمد لله رب العالمين اوجب ذلك في قوله الرحمن الرحيم الحمد لانه كونه رحمانا رحيما اوجب قبول التوبة والعفو عما مضى ثم ظهور نور كونه مالك يوم الدين وهو اخفى من نور الالوهية والربوبية اوجب التقوى والزهد فاول التقوى الاتقاء من النار قال الله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وقال قوا انفسكم واهليكم نارا واوسط التقوى قوله فاتقوا الله ما استطعتم وآخره قوله اتقوا الله حق تقاته وكلاهما مما هو من شعب الايمان وهو الاول واول الزهد ترك الدنيا لنيل ثواب الآخرة وهذا من شعب الايمان فعلم ان التقوى والزهد اللذين هما من شعب الايمان ناشيان من ظهور نور كونه مالك يوم الدين ثم اذا كان ربا للعالمين ومالك يوم الدين تحقق انه الغني الاكبر فحينئذ تحقق الفقر وتحقق سر قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد فانظر الى مناسبة الغني بالحميد على وفق سورة الفاتحة ثم النور الحاصل في الصدر عن الالوهية والربوبية والرحمة وكونه مالك يوم الدين اوجب الصبر على البلاء فان كونه مالكا لجميع هذه الامور رحمانا رحيما اوجب ان يوفي الصابرين اجرهم بغير حساب فالذات الموصوف بهذه الصفات تحق العبادة والعبودية له ظاهرا وباطنا وتحق ان يستعان فقال اياك نعبد واياك نستعين م ثم بعد ذلك تتوارد الاحوال ويصير الايمان القلبي ذوقيا كما قال تعالى حبب اليكم الايمان س الكلام تمامه قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم م وقال عليه السلام

ذاق طعم الايمان من رضي بالله ربا وقال صاحب القبصين لا يجد حلاوة الايمان ومرادهم بالحلاوة الوارد الموهبي وبالمقام الكسبي فان لكل كسبي موهبيا وقد يقال للوارد النزول حال وللمستقر مقام فاذا توضا القلب بماء التوبة وتمضمض واستنشق روايح القدس س شبه وصول الروح من جنان القدس الى القلب بوصول الرائحة الطيبة الى المشام فاثبت للقلب مشام على سبيل الاستعارة ثم لا بد تطهير ذلك المشام لوصول ذلك الروح فذلك التطهير استنشاق وحاصله تطهير القلب وانما ذكر المضمضة لان القلب يصير حيا ناطقا فاثبت له الاستعارة ما لا تطهير ليصح منه النطق بذكر الله تعالى فلما شبه ذلك الروح بوصول الرائحة الطيبة اورد هذا الحديث مؤيدا لهذا التشبيه م قال عليه السلام ان لربكم في ايام دهركم نفحات الا فتعرضوا لها فمن صفتي اللطف والقهر ظهر حال الرجاء والخوف ومن الحيوة القلب لكنها ليست بشعبة واحدة بل جامعة للشعب س فالحيوة صفة من الصفات الذات لكنها صفة مستتبعة لكثير من الصفات كالعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فاذا وصل الى القلب نفحة من حيوة الله صار القلب حيا فحيوة القلب تستتبع الشعب التي تنشأ من صفات الاحياء فلم يكن شعبة واحدة بل منتجة لما ياتي وهو ما قال م ومن العلم المراقبة ومن السمع الذكر ومن الحياء وهذا غير ما ذكر ومن الارادة الرضا ومن الكلام الحكمة ومن افاضة نعمة الوجود وهو الخلق الشكر ومن كونه رازقا التوكل ومن الوحدانية الاخلاص ومن الجمال المحبة فهذه كمال الايمان قال عليه السلام من احب لله وابغض لله واعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان فالحب لله من لوازم حب الله س انما قال هذا لاثبات ان حب الله كمال الايمان فان في الحديث كمال الايمان الحب لله والحب لله حاصل بهذا م فان قلت اذا كان كمال الايمان بهذا فلم جعل افضل الشعب قول لا اله الا الله قلت لانه كلمة التوحيد الهادمة لبنيان الكفر فلها رتبة الاولية وعرف من الاصالة فان الايمان عند البعض هو التصديق والاقرار فيكون بهذا الاعتبار اصلا وايضا الاقرار في الاحكام الدنيوية اصل فلهذا كان افضل فالمحبة وان كان كمال الايمان لكنها متفرعة على القول بكلمة التوحيد فالاصل يكون افضل فقد قيل س في فواتح الجمال للشيخ نجم الدين الكبرى قدس الله روحه م اول المحبة طلب المحبوب للنفس ثم بذل النفس له ثم نسيان الاثنينية ثم الفناء في الوحدانية فالاول للنفس وقد قيل كمال الايمان هذا والظاهر انه الثاني وهو للقلب س لقوله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله

اولئك هم الصادقون فقوله انما المؤمنون مبتداء فان كان قوله الذين آمنوا
خبر المبتداء فالمعنى ان الذين كمل ايمانهم هولاء وهم المجاهدون ففي الجهاد وبذل
النفس فيكون بذل النفس من كمال الايمان وهو المرتبة الثانية من المحبة وان
كان قوله الذين آمنوا صفة للمبتداء واولئك هم الصادقون خبر المبتداء او
مثل هذا الكلام للحصر فغيرهم لا يكون من الصادقين فلا يكون كمال الايمان
وقد قال عليه السلام لا يكمل ايمان امرئ حتى اكون احب اليه من نفسه وماله
وولده والناس اجمعين قالوا هو س اى القلب م ولد الروح والنفس
والمراد نتيجة تالفهما فاذا تالفا والروح زوج قوام على النفس قاصر لها ظهر
صفات الروح وهي المحبة والمعرفة وغيرها مقويا بصفات النفس من العجلة وسرعة
الصعود والنارية فصار المحبة عشقا محرقا واشتياق وعدم اصطبار عن المحبوب ففي
هذه المرتبة يسمى قلبا لتقلبه كريشة في فلاة تقلبها سموم القهر ونسيم اللطف
فالمحبوب يدني محبه بهذين يقتله ويحييه ويحرقه بنار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة
س شعر م ففي فواد المحب نار هوى س احر نار الجحيم ابردها م ثم يدخله في ماء الحيوة
ويداويه س اى يحييه بماء حيوة لطفه ويداوي حرقته م فالانسان هو الذي يتحمل
هذه الشدائد بطيب نفسه وسعة قلبه ثم يسمى هذا المسكين ظلوما جهولا س
قال الله تعالى وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا م ثم يزيد حتى يطلع سلطان
المحبوب على باطنه مستعليا بنفسه وهو سلطان الاحدية وهذا الاستيلاء مرتبة
وهو للسر وهي ما قيل كنا نرى الله في ذلك المقام س روى ان ابن عمر
رضي الله عنهما كان في الطواف فسلم عليه واحد فلم يجبه فقيل له هذا بعد الطواف
وقال كنا نرى الله في ذلك المقام م وكان قوله عليه السلام ان تعبد الله
كانك تراه اشارة الى هذا وقوله فان لم تكن تراه فانه يراك مراقبة س
قال عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه
يراك يقول كان المراد انه يجب ان يكون عبادة الله تعالى عبادة مشاهدة
فان لم يكن هذا فلا اقل من ان يكون على وجه يتيقن انه يراك فالاول
مشاهدة والثاني مراقبة ثم فسر المراقبة بقوله م اى رعاية الباطن لملاحظة
الحق وهي للقلب ثم يزيد حتى لا يبقى من صفات نفسه اثر فيخلع المحبوب عليه
صفاته كما قال فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به فهذا هو الفناء في
الوحدانية والبقاء بالله فيقول انا من اهوى انا فهذا هو التجلي وهو للروح
س فظهر ان الروح العلوي في مرتبة كمال القوة النظرية والعملية يسمى عقلا
وفي مرتبة الانشراح بنور الاسلام يسمى صدرا وفي مرتبة المراقبة والمحبة يسمى قلبا
وفي مرتبة المشاهدة يسمى سرا وفي مرتبة التجلي يسمى روحا وقد جاء في الادعية

اللهم زين ظواهرنا بخدمتك وبواطننا بمعرفتك وقلوبنا بمحبتك
واسرارنا بمشاهدتك وارواحنا بمعاينتك م وهو اما تجلي الصفات
قال عليه السلام تخلقوا باخلاق الله س اى ليكن اخلاقكم اخلاق الله
تعالى م وهي اما صفات الفعل كالخلق قال الله تعالى واذ تخلق من
الطين س قال في سورة المائدة واذ تخلق من الطين كهيئة الطير
باذني فتنفخ فيها فتكون طيرا باذني وفي سورة آل عمران اني اخلق لكم
من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طيرا باذن الله م والاحياء واذ تخرج
الموتى باذني س هذا في سورة المائدة وفي آل عمران واحيي الموتى باذن الله
م والاماتة كما نظر ابو يزيد رحمه الله في مريد لابي تراب نظر قهر فصاح
صيحة ومات والرزق كاطعام قوم كثير من طعام قليل او صفات الذات
كالوحدة فيقول ما في الوجود سوى الله والعلم وعلم آدم الاسماء كلها
وعلمناه من لدنا علما والسمع كما سمع سليمان قول النملة والبصر كما انه عليه السلام
يبصر من ورائه والحيوة كما للخضر والياس والكلام قال عليه السلام ان الحق
لينطق على لسان عمر والقدرة وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وكما
قلع علي رضي الله عنه باب خيبر والارادة قال تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء
الله واما تجلي الذات اما بالربوبية فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا واما بالالوهية
ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وهذا اعلى التجليات فقوله نبي
ينطق حمله قوم على هذا وجوزوه لانه محمد عليه السلام مع ان موسى عليه
السلام لم يطقه وهذا باطل اذ لا يجوز تفضيل ولي على نبي لا سيما على
مثل موسى عليه السلام فالصحيح ما قال في العوارف انه تجلي الصفات اي
التخلق باخلاق الله س فبي ينطق يكون تجلي صفة الكلام كما قلنا الحق
ينطق على لسان عمر م وذلك رتبة في الوصول س وذلك وصوله الذي
يسكن عنه نيران شوقه فيباعث الشوق يستقر الصفات الموهوبة ولولاه
لرجع قهقرى وظهرت صفات نفسه الحائلة بين المرء وقلبه ومنعه من
الوصول عن هذا فهو متعرض لمذهب النصارى واشارات اهل التحقيق
في الاستغراق عائدة الى تحقيق مقام المحبة باستيلاء نور اليقين وتحقيق
حق اليقين بزوال اعوجاج النفس وامالة لوث صفات النفس ثم تجلي
الذات ان جاز للاولياء يجب تجويزه للانبياء فالذي ناله موسى عليه السلام
هو الرؤية بعين الظاهر التي هي في الدنيا ممنوع والتجلي للروح هذه الكلمات
نقلت من العوارف وقوله متعرض لمذهب النصارى فانهم قائلون بالاتحاد
وقوله ثم تجلي الذات ان جاز للاولياء يعني اختلف في ان تجلي الذات هل

والحيوة كما للخضر والياس

اللهم

يجوز للاولياء ام لا فصاحب العوارف اختار عدم جوازه لهم لئلا يلزم
فضلهم على موسى ثم قال ان جاز للاولياء فعلى هذا المذهب يجب ان يحمل
حال موسى على منع الرؤية بعين الظاهر لا على منع التجلي الذي هو للروح م
وفي الشرف ان بعض الصوفية ادعوا الرؤية واطبق المشايخ على تضليله و
اختلف في رؤيته عليه السلام ليلة المعراج والجمهور على انه لم يره والبعض
على انه راه بقلبه لقوله ما كذب الفؤاد ما راى والعلم عند الله ثم اعلم
ان القسمة الاولية على ثلثة نفس وقلب وروح على قسمة العالم الكبير كما مرت
س في تعديل مباحث مالك يوم الدين ان العالم ثلثة الظاهر وهو الجسماني
ثم الباطن ثم باطن الباطن فالطبة ثم فالانسان انموذج من العالم الكبير وقد صنعت
فيه تلك الثلاثة م فلهذا كشف الملكوت كما اخبر حارثة في مرتبة القلب قال ع م
لحارثة كيف اصبحت يا حارثة قال اصبحت مؤمنا حقا فقال لكل حق
حقيقة فما حقيقة ايمانك فقال عرفت نفسي عن الدنيا فاسهرت ليلي و
اظمأت نهاري وكان انظر الى عرش ربي بارزا وكان انظر الى اهل الجنة
يتزاورون والى اهل النار يتعادون فقال عليه السلام عرفت فالزم س
وقال عيسى عليه السلام لن يلج ملكوت السموات من لم يولد مرتين فالثانية
ولادة القلب لكن في كل واحد اطوار لآخر كل مرتبة وطور امتزاج واشتباك
باول ما فوقه بحيث لا يكاد يتبين م يقول ان بالقسمة الاولى ههنا ثلاث
مراتب عالم الظاهر والمتوسط وهو القلب والروحاني المحض ولكل اطوار
فالاول اطواره الحس والعقل والصدر والثاني سيأتي ان له سبع طبقات
فهي اطواره والثالث اطواره تجليات الصفات والذات فآخر كل مرتبة
من كل الثلاثة له امتزاج و واشتباك باول ما فوقه فآخر العالم الظاهر له
امتزاج باول المتوسط وآخر المتوسط له امتزاج باول العالم الروحاني وكذا
لآخر كل طور امتزاج باول طور فوقه س قال تعالى ومزاجه من تسنيم م
قال الله تعالى في سورة المطففين ان الابرار لفي نعيم على الارائك
ينظرون تعرف في وجوههم نضرة النعيم يسقون من رحيق مختوم ختامه
مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ومزاجه من تسنيم عينا يشرب
بها المقربون فالابرار يسقون من رحيق مزج به من عين ارفع وهي التسنيم
وهو العين التي يشرب بها المقربون فثبت ان المقام الادنى له امتزاج
بالاعلى وفيه شمة مما فوقه ليشتاق الى ما فوق ولا يقنع بالادنى فلا استقرار
بمقام الا وفيه حال من الاعلى فصاحب المقام من ملكه وصاحب الحال من
ملكته فالعين التي يشرب بها عباد الله يفجرونها لمقامهم وهم يسقون من

عين ارفع فذلك حالهم ففي سورة هل اتى عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها
تفجيرا ثم قال ويسقون فيها كأسا كان مزاجها زنجبيلا فالعين
الاولى مملوكة لهم حيث يشربون منها ويفجرونها لكنهم يسقون من عين
ارفع فالاولى بمنزلة المقام والثانية بمنزلة الحال م فمن اطوار الاولى
الحس والعقل وكذا الصدر الا ان فيه شمة من مرتبة القلب القلب انتم
منك شيأ لست اعرفه والسر من مرتبة القلب وفيه شمة من الروح س
فان مرتبة الروح هو التجلي وفي مرتبة السر لم يصل الى ذلك فهو العالم
المتوسط الا انه آخر ذلك العالم وفيه ذكر بلفظ كان م وقد ذكر القلب
واريد شمة من التجلي حتى قال عليه السلام ان تعبد الله كانك تراه هذا هو
المثبت هنا وفيها شمة من التجلي فلهذا ذكر بلفظ كان س وقد ذكر القلب و
اريد الاعلى مما ذكرنا كما في قوله تعالى ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن م
فهذا اعلى من العالم المتوسط فالمراد به والله اعلم الروح س وقد قيل للقلب
سبع طبقات الصدر وهو محل الاسلام ومحل الوساوس ثم القلب وهو
محل الايمان ثم الشغاف وهو محل محبة الخلق وهي لا تتجاوزه قد شغفها حبا
والفؤاد وهو محل رؤية الحق ما كذب الفؤاد ما راى ثم حبة القلب وهي محل
محبة الحق ثم السويداء وهي محل العلوم الدينية ثم مهجة القلب وهي محل تجلي
الصفات ففي الكافر بواطنه مختومة ختم الله على قلوبهم فلا يدخل فيها نورانية
وظهر ان للايمان شعبا ولها فروع ثم له نور وورود كالانوار والواردات
ثم ثمرات مع قشور كالشبهات ثم تلطف القشور حتى يبلغ الى اللب
الخالص كتجليات الصفات والذات هذه مراتب عروج الروح فلما فرغ
منها اخذ في بيان مراتب النفس فقال م ثم للنفس مراتب تكون امارة
ثم لوامة ثم مطمئنة ففي مرتبة القلب لوامة وقبلها امارة وبعدها مطمئنة
فانها اذا وصل اليها روح من المقام الاعلى لامت نفسها وحنت واشتاقت
الى المقام الاعلى احسن ولا انضاء بالعود حتى اذا ذكرت اوطانها يوما
بجنة فاذا وصلت اليه اطمأنت وزاد البعض ملهمة من قوله تعالى فالهمها
فجورها وتقويها ولكل وجه س اي لكل واحد من الامرين وجه والامران
جعل مراتبها ثلث وجعل مراتبها اربعا م فالله تعالى ثلث مراتب
الانسان وهي اصحاب الشمال واليمين والسابقون س فهذا وجه
مراتب النفس ثلثة م وثانيها ثلث طبقات المصطفين وقال فمنهم ظالم
لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات س اول الآية ثم اورثنا
الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه الآية م وثلث

ومراتب النور وهي المشكاة والزجاجة والمصباح فيجب ان يكون فوق
نفس الكافر وهي الامارة ثلث مراتب فالملهمة دون اللوامة لان المراد
بالالهام التعليم فاللوم لايكون الا بعد العلم وهو بعد التعليم لكن العلم
يكون بلا لوم فاللوم اخص وان اريد الهام الخواص وهو لايكون الا بعد
الاطمينان كان الملهمة مطمئنة وبقي ما بين الامارة واللوامة خلوا وذكر
الالهام مع التزكية والتدسية يؤيد ما قلنا والهام الخواص للروح لا للنفس
س اعلم ان مرصاد العباد جعل فوق اللوامة ايضا تحت المطمئنة ففي المتن
زيف هذا بان المراد بقوله فالهمها فجورها وتقويها التعليم لا الهام الخواص
او التعليم قبل اللوم لانه لو كان المراد الهام الخواص وهو لايكون الا
مع الاطمينان فالملهمة يكون مطمئنة فبقي بين النفس الامارة واللوامة
خاليا فلايكون مراتب النفس اربعا بل ثلاثا امارة ولوامة ومطمئنة فالملهمة
تكون هي المطمئنة ثم قال بعد ذلك قد افلح من زكيها وقد خاب من
دسيها فمع الالهام ذكر التزكية والتدسية فعلم ان المراد بالالهام التعليم
لا الهام الخواص لانه لايكون مع التدسية وايضا الهام الخواص للروح
لا للنفس فلا يراد الهام الخواص فالمراد التعليم وهو قبل اللوم م
فالسلوك ترقي النفس الى الاطمينان وهو مقام الرضا قال الله تعالى
راضية مرضية وهذا عند الوصول الى تجلي الصفات فهذا ما قيل يصل
النفس الى مرتبة القلب والقلب الى مرتبة الروح س اي يصل النفس
من العالم الادنى الى المتوسط والقلب من المتوسط الى اوائل العالم
الروحاني اي تجلي الصفات وقد مر في صفات القلب ان بهجة القلب
محل تجلي الصفات ثم تجلي الذات مخصوص بالروح م فينتهي سلوك النفس
س اي عند وصولك الى مرتبة تجلي الصفات م ولا نهاية
لعروج الروح كما مر س قد مر في نقل كلام العوارف ان منح الله تعالى غير
متناهية م فعلم اليقين وهو لاهل المراقبة وصل الى عين اليقين وهو لاهل
المشاهدة ثم الى حق اليقين وهو لاهل التجلي ثم فهؤلاء القوم اما سالك
لم يشرف بالجذبة وهو الذي قطع الطريق وعبر على المقامات والاحوال
والطاعات نفسه لكن لم يفتح عليه باب من المشاهدة واما مجذوب غير سالك
وهو من دفع عن قلبه شيء من الحجاب لكن لم ياخذ في طريق المعاملة واما سالك
مجذوب وهو سالك فتح له ذلك الباب واما مجذوب سالك وهو من
استنار قلبه بانوار المشاهدة ثم فاض من باطنه على ظاهره وجرى عليه
صور المجاهدة والمعاملة من غير مكابدة لاشتغال قلبه بالمحبة فاجاب قالبه قلبه

بالعمل قال تعالى ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله فالاولان
لا يقتدى بهما بل يهتدان والرابع اقوى وهو طريق الانبياء والمحبوبين من
الاولياء وفي الحقيقة لاسلوك الا بعد الجذبة اذ التوفيق نوع منها الا انه
اضعف من تلك الجذبة المخصوصة س فهذا تبين ان التوفيق ايضا نوع
من الجذبة والعناية لقوله م فان سرت بنفسك فهي في غاية الصعوبة والامتناع
لان العمر قصير والوقت ضيق ولا فراغ عن اداء الفرائض وما دام الفرائض
على الذمة لا اعتبار للنوافل فان الفرائض غير مقتصرة على الصلوة الخالية
عن الحضور اين انت عن التوبة النصوح واتقاء الله تعالى حق تقاته والصبر
والتوكل والرضاء والاستقامة كما امرت التي شيبت النبي عليه السلام
س اصبح النبي عليه السلام وفي محاسنه شعرات بيض فقال شيبتني سورة
هود فاستقم كما امرت م والصدق والاخلاص والاحتراز عن الشرك
الخفي لكن بعنايته جميع ذلك سهل فلا حرمان حول هذا الغناء الا بالفناء
ولا سلوك في بوادي القدم الا بعد القدم او قدم العدم ولا طيران في جو
النجاح الا بقص الجناح ولا انتصاب الا من الفقر ولا حيلة كترك الحيلة والقاء
زمام الامر الى الله تعالى واخلاء الباطن عما سواه والالتجاء والانابة اليه
حتى يهدي السبيل فيجعل في كل شيء طريقا اليه كما قيل ما رايت شيئا الا و
رايت صنع الله فيه فذلك الصنع اوصلني الى مشاهدة الصانع فحج الخلوة
والصحبة سواء فلا يكن انسك بالخلوة او بالصحبة فان الانس باحديهما تقطع
حظك عن الاخرى فان لكل واحدة منهما منافع ومضار فبعنايته يصير كل
واحد لك لا عليك فانك اذا صرت مخلصا تصير مخلصا ولا تعمل عملا في
الخلوة وغيرها الا طلبا لمرضاته س المخلص الاول بفتح اللام وهو من
جعله الله خالصا لنفسه والمخلص الثاني بكسر اللام وهو من يعمل لله تعالى
م فان المشهور ان صحبة الاشرار اضر الاشياء فبطريق انفع الاشياء بان
تكون مع الله بباطنك ملتجئا الى الله مستعيذا بالله منهم ومن شرهم
خائفا ان تقع فيما وقعوا شاكرا لله على ان عصمك عما ابتلاهم به مراقبا
عصمة الحق في كل لحظة اذ لولاها لكنت من المحضرين س اي من الذين احضروا
للعذاب م ومن اراد ان يتمتع من صحبة المحبوب غاية التمتع فليصحبه
في قوم غافلين عن محبته ليجد جامع قلبه معرضة عن الغير متوجهة الى المحبوب
وجامع قلب المحبوب متوحشة منهم فمؤانسته به فاي لذة مثل هذا ثم
اذا كنت صادقا ولا بد وكل ما هو اثر الرياضة مع السوانح فلا تحزن فان
اجرك على الله وتلك السوانح زاد الطريق والسير بلا زاد افضل واذا بدت

فلا تتكل عليها س اى لا تعتمد عليها م ولا تعد لها شيئاً فانها الآثام بها
يمنع السير ثم اصل متابعة الشرع والتجافي عن دار الغرور علامة لدخول
نور الله فى القلب فان لم تجد تلك العلامة فليس الا هو اجس النفس ووساوس
الشيطان وعليك ان لا تغفل عن ذكره ساعة وعن فكر ما يجلب محبته حتى يتمكن
محبته فى باطنك فح يسهل الامر ويطلب المجاهدات كما مر فى المجذوب السالك و
اصل الباب قطع عروق العوايق تنتج الوجد باى طريق كان كالسماع وعشق
المخلوق فانه يجمع الهموم فى هم واحد ثم العشق المجازى قنطرة الحقيقى ثم قاطع
العوائق لا يبالى بجرمته س اى العشق الذى يقطع العوائق لا يضر جرمه م
كغسل الدم بالبول ثم غسل البول بالماء سهل س اى اذا اردت ان تزيل
اثر الدم عن الثوب والماء لا يزيل والبول لا يزيله فاقطعه بالبول وان كان
نجساً ثم اغسل البول بالماء فانه سهل فكذا ههنا م ولا شئ يجلب المحبة ويقطع فاتقطع صح
العروق موافقا للشرع كذكر لا اله الا الله بالشرائط المشهورة وهو الطريقة
الجنيدية المبنية على عشرة امور ١ تقليل الغذاء ٢ دوام الوضوء ٣ دوام الصوم
٤ دوام السكوت ٥ دوام الخلوة ٦ دوام الذكر ٧ دوام ربط القلب بالشيخ واستفادة
علم الواقعات ٨ دوام نفي الخواطر ٩ دوام ترك الاعتراض على الله فى
كل ما يرد عليه وترك السؤال منه جنة او نعوذ من نار ١٠ ترك الاختيار و
افنائه فى اختيار الشيخ هذا ما قال الشيخ نجم الدين الكبرى قدس الله روحه م قال
صاحب العوارف اربعة امور هى فى الولادة المعنوية كالاركان الاربعة فى الولادة
الطبيعية وهى الايمان والتوبة والزهد وتحقق العبودية بدوام العبادات القلبية
والقالبية وتمام هذه الاربعة باربعة اخرى هى قلة الطعام والكلام والمنام وصحبة
الانام ولنذكر شيئاً مما ينبغى للسيار فى الطريق منه الخواطر فخاطر النفس
يدعو الى مشتهياتها وخاطر الشيطان يرى المعاصى فى صورة الطاعات ويدعو
الى مراة الخلق ومراة نفسه وهى العجب وهما شرك خفى ولا شئ فى احباط
العمل اقوى منه وخاطر النفس اسهل معرفة واشد امتناعاً وخاطر الشيطان
على العكس فانه ادق لكن سلطنة النفس اقوى قيل الشيطان يدخل من كل
باب الا باب الاخلاص فالزم الاخلاص يغنك عن كثرة العمل س اعلم ان
للشيطان دقايق وحيل لا يمكن وصفها فانه اذا اراد ان يوقع فى الرياء
يقول اظهار الطاعة مرغب للغير والدال على الخير ويقول تحبب ثناء الناس
حسن الا يرى ان الخليل صلوات الله عليه قال واجعل لى لسان صدق
فى الآخرين ويقول ايضاً كثرة الطاعة نعمة الله تعالى وقد قال واما بنعمة
ربك فحدث فيجب ان يعلم السيار ان لكل واحد من الاخفاء والاظهار امران

فالاظهار

فالاظهار والترغيب حظ المنتهى المكمل لا حظ المبتدى المشكل فاذا اخفى العامل
عمله ياتى الشيطان ويوسوسه انك من المخلصين حيث اخفيت طاعتك عن الخلق
فيوقعه فى العجب وهو شر من الرياء فان الخلاص من الرياء اسهل من الخلاص
عن رؤية عمله فملاك الامر اولا قطع النظر عن الخلق وعن رؤيتهم او عدم رؤيتهم
وان لا يكون عملك الا لله سواء راه غيره ام لا وان وقع فى خاطرك عند
ذلك رؤية الاخلاص يجب نفيها والتعوذ بالله لينجيك عن الرياء والعجب م
وخاطر الملك يدعو الى الطاعة وكذا خاطر القلب الا ان ذلك مع سكينة وهذا
مع وجد وهيجان وخاطر الحق هو العلم اللدنى وامر كن فيكون وهو يعلو ولا يعلى
ومنه ما ينكشف على السيار فينكشف عليه وجوده وهو ظلمة شديدة فيصفو قليلاً
قليلاً حتى يبدو كالغيم الاسود فان استعلى عليه الشيطان كان كالغيم فان صفى صار ابيض
كالمزن والنفس تبدو فى لون الزرقة كالسماء وله شعاع كنبعان الماء فان استعلى
عليه الشيطان يكون كثيرة من ظلمة ونار ثم يصفو قليلا قليلا والشيطان نار غير صافية
وقد يرى كوزنجى ليصول عليك فح استعذ بالله منه وقد يبدو نار صافية مع
انشراح صدر فهى نار الذكر فينبغى الا جراء الغير الصالحة وتبقى الى نصه فيحى افنا
كل من العناصر يظهر بما يدل عليه كالسير فى البوادى والعبور على المياه ونحوها وكذا
فى قطع المنازل العلوية يبدو سموات وما فيها ويظهر صفات النفس فى صور حيوانات
مخصوصة بها فاذا غلبت عليك او غلبت عليها فذلك غلبة تلك الصفات او
مغلوبيتها والذنب ورذائل الصفات تبدو فى صور الجيف والنجاسات وكل ما يعلمه
من تعبير الرؤيا فههنا يعبر فى نفس السيار لا خارجاً عنه س فان الرائى اذا راى فى المنام
قتل حية فالمعبر يقول تظفر على عدوك فههنا يقال تظفر على نفسك فانها اعدى
عدوك م والانوار السفلية كسبية والعلوية موهبية والشمس هى الروح والقمر
القلب والاهلة والبدر مراتبه والنجوم الاسلام فى الصدر وبازائها من السفليات
المشاعل والشموع والسرج س فالمشاعل انوار كسبية للروح والشموع انوار
كسبية للقلب والسرج انوار كسبية فى الصدر م وقد يكون الانوار الصنوع
والطاعات وقد بدا لبعض اصحابنا س اى من مريدى شيخ الحسن البلغارى
قدس الله روحه م نور الضوء كهيئة النار يسعى بين يديه وقد يكون الوقايع
مقامية واستعدادية فقد يرى فى اول السير المقام العالى الذى يصل اليه بعد
طول المجاهدات فلا ينبغى للسيار ان يغتر به والفرق بينهما ان المقامية مرتبة
مضبوطة لا الاستعدادية س فان الوقايع اذا كانت مقامية يبدو اولاً ما
يدل على قطع الخطوط الترابية ثم المائية ثم الهوائية فيرى الطيران فى الهواء
ثم النارية فيرى النيران ثم يرى المنازل العلوية فانه اذا راى من المنازل

الصالحة نخ

انوار الوضوء نخ

العلوية ثم بعد ذلك يرى ما يدل على انه في قطع الحظ الاول دل على ان رؤية
المنزل العلوي لم يكن مقامية بل استعدادية اي التسائر مستعد لان
يصل الى ذلك المقام عند طول المجاهدات م وقد يرى العناصر والعلويات
لا بحسب المقام بل بحسب المناسبة فقد جاء في الاخبار ان ثلثمائة من
الاولياء على قلب آدم واربعين على قلب موسى وسبعة على قلب
ابراهيم وخمسة على قلب جبرائيل وثلثة على قلب ميكائيل وواحد على قلب
اسرافيل فاذا انقبض هذا انتقل واحد من الثلاثة الى مقامه ومن الخمسة
الى الثلثة وهكذا حتى انتقل واحد من العوام الى الثلثمائة فاعلم ان الانبياء
عليهم السلام كانوا واصلين فقد انكشف لقلبهم ملكوت السموات والارض
وعبروا على جميع طرفيها لكن للقلب كل زيادة نسبة الى ملكوت كل شيء فملكوت
الارض كان بيد آدم عليه السلام وملكوت النار والماء بيد موسى عليه
السلام فانه فلق البحر وقد كان له من النار ما كان نحو آنس من جانب الطور
نارا م وهي نار المحبة وابراهيم لم تحرقه النار وقد كشف له ملكوت السموات
والارض هذا شأن قلوبهم انما الولي فتابع للنبي باطنه اي قلبه كظاهر
النبي عليه السلام وباطن باطنه اي روحه كباطن النبي عليه السلام اي
قلبه اما باطن النبي عليه السلام اي روحه فليس لاحد ان يحوم حوله
فقد قيل ارواح النبيين قدسية جلالية وارواح الصديقين روحانية
ملكوتية فارواح الصديقين تسقى من عيون يشرب منها قلوب النبيين فالثلثمائة
يسقى من مشرب قلب آدم فهم منسوبون الى ملكوت الارض لهم كرامات
ارضية كطي الارض ونحوه ثم هذه النسبة قد تكون ذاتية لا انفكاك عنها
فينقطع ملكوت السموات بلا انفكاك عن الارضية فيرى الكواكب تحت الارض
وقد لا تكون ذاتية بل رفعت في طريق سيره فيعرج الى الموسوية فان كانت نسبة
ذاتية فكما مر وان يعرج س اي ان كانت نسبة الموسوية ذاتية وهي النارية
وان لم يكن نسبته ذاتية ينفك عنها عند العروج الى المقام الاعلى م وهذا
سر دقيق لا بد للشيخ من معرفته ليتفرس في المريدين كمية استعدادهم وكيفية
تربيتهم وحال امرهم ويعرف به منازلهم ومن قد علم كل اناس مشربهم واعلم
ان السائر يظهر له علامات ولادة القلب فيبدو له حركة كالولد في البطن
ثم يظهر له نطق وذكر وذكره الله الله فاذا ارتقى عن ذكر القلب يصير كل
جوارحه ذاكرة والسائر يتجلى له روحه في هيئة البدن ويقال له البدن
المكتسب وهو يوجد بحسب اكتساب الصفات والاخلاق المتخلق به وقد
كان واحد من العارفين الذين كنت بصحبتهم تجلى له روحه في هيئة بدن في

مطلب
فقد جاء في الاخبار ان ثلثمائة
من الاولياء على قلب آدم
واربعين على قلب موسى
وسبعة على قلب ابراهيم
وخمسة على قلب جبرئيل وثلثة
على قلب ميكائيل وواحدا
على قلب اسرافيل
فاذا انقبض هذا
انتقل واحد من
الثلثة الى مقامه اه

مثلا فينقطع ملكوت السموات
والارض بلا انفكاك عن
النارية مح

مطلب
وقد كان واحد من العارفين الذين كنت
بصحبتهم تجلى له روحه في هيئة بدن
في غاية الصفا والحسن واللطافة
فعشقه مدة طويلة

غاية

غاية الحسن واللطافة فعشقه مدة طويلة وهذا انما يكون في مرتبة القلب فان
الروحانية حينئذ تنكشف في هيئة اجسام مناسبة لاخلاقها وصفاتها
ثم يرتقي الى ان ينكشف في صورة الروحية وللسيار في تلك المنازل مهالك
فان الاعتقادات الفاسدة كالتشبيه ونحوه لم تنشأ الا منها والشيخ
المكمل ينجيه منها س فاذا انكشف للروح نظر تجلي الحق فيغلط فيقع في
التجسيم والاعتقادات الفاسدة م ومنها احوال تبدو في المراتب المذكورة
فمنها القبض والبسط وهما يكونان في مرتبة المحبة التي يكون للقلب وهي
مرتبة النفس اللوامة وهما كالحزن والنشاط للنفس ولا يكونان الا في تلك
المرتبة بخلاف الخوف والرجاء فانهما دائمان اذ هما من لوازم الايمان قيل القبض
عقوبة افراط البسط لانه اذا ورد وارد الحق على القلب يمتلي فرحا وروحا
فيأخذ النفس حظها فيفرط في البسط فيعاقب بالقبض حتى لو تأدبت النفس
واعتدلت في البسط لا يعاقب بالقبض ثم في مرتبة السر ينقلبان هيبة وانسا ومنها
القرب وهو ملاحظة ان الله معه واقرب ما يكون العبد من الله في سجوده قال
تعالى واسجد واقترب قيل ادنى مقام القرب الحياء وقيل بالسنة ينال المعرفة و
باداء الفرائض القرب وبالمواظبة على النوافل المحبة ومنها الوصول وهو الوصول
الى مراتب التجليات قيل تجلي الذات يكون في الدنيا للخواص لمحة وهو سريان
نور المشاهدة في كلية العبد حتى يحظى به روحه وقلبه ونفسه وقالبه وهذا على مراتب
الوصول فاذا تحقق العبد بهذا علم انه في اول المنزل فاين الوصول فان منازل
طريق الوصول لا تنقطع ابدا الا باد فكيف في العمر القصير ومنها الفناء والبقاء
قيل الفناء ان يفنى عنه الحظوظ وقيل هو الغيبة عن الاشياء وقيل هو التلاشي
بالحق والبقاء هو الحضور معه وهو اما ظاهر وهو ان يتجلى بطريق الافعال حم
اي يتجلى صفات الفعل م ويسلب عن العبد اختياره فلا يرى لنفسه ولا لغيره
فعلا الا بالحق ثم يأخذه في طريق المعاملة مع الحق بحسبه فمن كان في هذا المقام
يبقى اياما لا يأكل ولا يشرب فيتجدد له فعل الله واما باطن وهو ان
ينكشف تارة بالصفات وتارة تبعث هيبته اثار عظمة الذات ويستولي على
باطنه امر الحق لا يبقى له احساس وفي البعض يتفق والالفاظ لارباب القلوب و
الباطن لمن اطلع عن ذوق الاحوال ومنها الجمع والتفرقة اشاروا بالجمع
الى تجريد التوحيد وبالتفرقة الى الاكتساب س كانهم ارادوا ان الجمع هو
ملاحظة وحدانية الحق مجردة عن رؤية الغير فلا يرى في نفسه الا تصرف الحق
فالتفرقة رؤية الاكتساب وهو ملاحظة احواله م قيل كل جمع بلا تفرقة زندقة
وكل تفرقة بلا جمع تعطيل انما كان الاول زندقة لانه يرتفع حج احكام الشرع

والامر والنهي لعدم الاختيار والثاني تعطيل لانه لايرى الحق خالقا
لافعال العبد ففيه نفي انه خالق كل شيء فيكون تعطيلا لانه نفي صفة
الخالقية والتعطيل نفي الصفات وقد غلط فيه وراوا انفسهم في
عين الجمع فعطلوا الكتاب فتزندقوا وكان هذا توسطا بين الجبر
والقدر س لا بطريق الاعتقاد بل بطريق الوجدان فان عوام
اهل السنة يعتقدون التوسط بين الجبر والقدر فهذا لا يكون
جمعا وتفرقة بل بهذا المعنى اذا صار وجدانيا بان يلاحظ تصرف الحق
مع ملاحظة كسبه فهذا هو الجمع مع التفرقة م وقيل رؤية الافعال
تفرقة ورؤية الصفات جمع ورؤية الذات جمع الجمع ومنها السكر
وهو استيلاء الحال والصحو العود الى ترتيب الافعال وتهذيب سلطان ح
الاقوال والطيفورية س اي متابعوا الشيخ ابي يزيد قدس الله
روحه فان الطيفور اسمه م فضلوا السكر على الصحو والجنيدية
عكسوا فان اريد بالصحو ان لا يبقى استيلاء الحال فلا شك ان
السكر افضل وان اريد ان استيلاءه وان كان قويا فهو لا يغيب
عن عالم الشهادة كما كان للانبياء فالصحو اقوى وقيل الصحو هو التمكين
في السكر واستحكام الحال وبلوغ الروح الى مكاشفة العيان ودوام
الوجد ولا يراد به سكون الجوارح عن الاضطراب في الوجد والحال
كما يزعم اهل الجهل ان من يبلغ مقام التمكين لا يتحرك في حال
الوجد ومقصودهم من ذلك انهم بلغوا مقاما لا يحركهم الوجد
لقوتهم وثباتهم وكيف ذلك وان موسى عليه السلام مع جلالته
سقط سبعة ايام تحت جبل الطور من شدة التجلي ومنها
التلوين وهو لارباب القلوب فانه يظهر لهم بحسب تعدد
الصفات تلوينات فانهم من نفحات الصفات الجلالية ذابوا ومن
الجمالية طابوا وارباب التمكين خرقوا حجب القلوب وباشرت ارواحهم
سطوع نور الذات فارتفع التلوين لعدم التغير في الذات والتلوين
حينئذ لنفوسهم لانها في محل القلوب وهذا التلوين لا يخرج صاحبه
عن التمكين اذ هو للروح ولا يراد بالتمكين ان لا يكون للعبد تغير
فانه بشر بل يراد به ان ما كوشف له لا يتوارى عنه ابدا ولا ينتقص
بل يزيد فصاحب التلوين قد ينقص له عند ظهور صفات نفسه
ومنها النفس فاعلم ان الوقت للمبتدي والحال للمتوسط اي
صاحب القلب وهو الذي يغلب عليه الحال والنفس للمنتهي ولا

ولا يتفاوت عليه الحال بالغيبة والحضور بل الوجد مقرون بانفاسه
وهذا الذي ذكرنا نبذة من مقامات العارفين ذكرناها تشويقا
للطالبين وتنبيها للمسترشدين لاكون بالدلالة على الخير كفاعله
س هذا اعتراف باني لست فاعله لكن دللت على الخير لاكون
كفاعله م فلا ينبغي لاحد ان يعوج س اي يقصر م في العروج على
المعارج فان الحجب ترفع في آخر الزمان قال النبي عليه السلام والتحية
والاكرام اذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب الا يرى ان
رؤيا السحر اصدق من رؤيا اول الليلة واوسطها فكون الارواح
في الدنيا منامها والقيامة قيامها فاذا صارت الارواح قريبة من
القيام يصير اصفى وادق فلهذا كان خاتم الانبياء افضل جميع
الانبياء عليهم السلام وابرح ما يكون الشوق يوما اذا دنت الخيام الى
الخيام وقال ايضا انكم في زمان من ترك منكم عشر ما امر به هلك
ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما امر به نجا وهذا لسببين احدهما
ما ذكر والثاني ان عمل الخير في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان
ايسر وفي هذا الزمان وهو زمان تلاطم امواج الشر والفساد عمل
الخير اشق واعجب واغرب يؤيده قوله عليه السلام بدى الاسلام
غريبا وسيعود كما بدى فطوبى للغرباء س اعلم انه لا شك ان خير
القرون قرن النبي عليه السلام ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو
الكذب كما نطق به الحديث فالذي ذكرنا لا يراد به تفضيل القرون الاخر على
تلك القرون بل يراد ان عمل الخير في القرون التي يغلب فيها الشر اكثر النفع
والثواب رزقنا الله تعالى نيل مرضاته م ولنختم الكلام بدعاء كان
شيخنا صلاح الحق حسن البلغاري قدس الله روحه يواظب عليه
وهو اللهم زين ظواهرنا بخدمتك وبواطننا بمعرفتك وقلوبنا
بمحبتك واسرارنا بمشاهدتك وارواحنا بمعاينتك برحمتك يا
ارحم الراحمين س قد عرفت ان الروح في مقام المحبة يسمى قلبا وفي المعرفة
سرا وفي تجلي الذات روحا والحمد لله رب العالمين اتفق لمؤلف
المتن وهو العبد الضعيف عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة
وهو الداعي المدعو بصدر الشريعة سعد جده
والحج جده اتمام الشرح يوم الاثنين
الخامس من شهر الله الحرام المحرم الواقع
في سنة واربعين وسبعمائة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتمم

م الحمد لله الذي زين السماء بالبروج بعدما احكم بنائها فقال وزيناها وما لها من فروج والصلوة على رسوله الذي جعله سراجا منيرا ومن نوره مستنيرا وجعل آله واصحابه نجوما ولشياطين الانس والجن رجوما وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة اتاه الله سعادة الدارين يقول هذا تعديل هيئة الافلاك وهو العلم الثالث من كتاب تعديل العلوم جعلتها تبصرة وتذكرة لذوي الادراك مورد في هذا الكتاب ما تحير فيه عقول اولى الالباب كمثل اشكال القمر وساير الكواكب واثبات الافلاك بعروضها فانه لم يتعرض لها احد من المتقدمين ولم يتوجه لصوب الصواب سهام المتاخرين فكتبت فيه ما هداني الله له وغير ذلك مما اذا طالعته وطالعت الكتب المصنفة في هذا الفن تعرف مقداره سائلا من الله تعالى الهام الصواب وفتح مغلقات الابواب فاقول علم الهيئة علم الاجرام العلوية والاربعة السفلية من حيث هيأتها وكمياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة لها س الاجرام العلوية الافلاك والكواكب والاربعة السفلية العناصر سواء كانت بسيطة كبعض طبقات النار والهواء والارض او مركبة كالبعض الآخر منها كطبقة النار غير البسيطة وطبقة البخار من الهواء وبعض طبقات الارض وهيأتها ككونها كرية وكمياتها كعدد الافلاك ومقادير الاجرام والابعاد واوضاعها ككون بعضها فوق بعض والحركات اللازمة احتراز عن العارضة كالزلزلة وحركة الهواء وفي التذكرة لم يذكر له تعريفا ولكن بين موضوعه بحيث يعرف منه تعريفه حيث قال وموضوعه الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث كمياتها وكيفياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة لها لكن تقييد الاجرام بالبسيطة يخرج المركبة كبعض طبقات النار والهواء والارض لكن يجب ان تكون داخلة ولو لم يقيد بالبسيطة يدخل الآثار العلوية والمتولدات مع انه يجب ان لا يدخل فلهذا قلت الاربعة السفلية ليدخل ما يجب دخوله ويخرج ما يجب خروجه وقوله وكيفياتها اطلق الكيفيات لكن لا يبحث في هذا الفن عن مطلق الكيفيات بل عن الكيفيات المختصة بالكميات كالكرية وقال في التحفة علم يعرف منه عدد الاجرام العلوية وشكلها ووضعها واختلافه متعلقا وحركاتها قدرا وجهة ومقادير الابعاد والاجرام وشكل كرتي الارض والبخار وقدرهما اعلم انه اذا قيل علم يعرف منه كذا وكذا اريد بالعلم ادراك الكليات وبالمعرفة ادراك الجزئيات

ولا شك ان المقصود ادراك الكليات ثم يحصل ادراك الجزئيات بتبعية ذلك العلم فابهام العلم الذي هو المقصود من غير بيان انه علم باي شيء وتبيين المعرفة كذا وكذا مع انها غير مقصودة لا يكون مرضيا ثم الهيئة ليست علما بامور كلية يعرف منها الجزئيات بل ليست هي الا المعرفة بالجزئيات فان مسائلها ان السماء كرية وفلك زحل فوق فلك المشتري وحركته كذا وكذا كل ذلك امور جزئية والدليل عليها امور جزئية تثبت بالحس والرصد فاين العلم الكلي الذي يعرف منه الجزئيات بخلاف الطب وقوله واختلافه اي اختلاف الوضع الظاهر انه لا احتياج اليه لان اختلاف الوضع وضع ايضا اذ يصدق عليه تعريف الوضع وذكر شكل كرة الارض والبخار فاين كرة النار والهواء والماء م وموضوعه هي بشرط تلك الحيثيات س اي موضوعه الاجرام المذكورة بشرط تلك الحيثيات المذكورة يعني ليس موضوعه المجموع المركب من الاجرام والحيثيات لانه يبحث في هذا العلم عن الحيثيات فلو كانت جزء الموضوع لكان المبحوث عنه جزء الموضوع لكن يجب ان يكون المبحوث عنه اعراضا ذاتية للموضوع لا لجزوه فلهذا قال بشرط تلك الحيثيات فلم يجعل الحيثيات اجزاء الموضوع بل قيودا له خارجة عنه فان قلت الحيثيات الكلية جزء الموضوع والمبحوث عنه الحيثيات الجزئية قلت لو كان المبحوث عنه الحيثيات الجزئية لم يكن المبحوث عنه اعراضا ذاتية اذ الحيثيات الجزئية ليست اعراضا ذاتية للاجرام ولا للحيثيات الكليات م او هي بلا شرط وهو الاصح س او موضوعه تلك الاجرام بلا شرط الحيثيات والاختلاف في ذلك غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون موضوع الهيئة وموضوع السماء والعالم من الطبيعي شيئا واحدا فيتميز العلمان باختلاف المحمولات وهي الحيثيات المذكورة في هذا الفن والحيثيات الاخر في ذلك العلم والاختلاف في هذا الا انهم لم يصطلحوا على ذلك فهذا جزم بمجرد الاصطلاح وهو اسهل من ان يكون المبحوث عنه جزء الموضوع اذ هذا نافي الموضوعية فلهذا قال وهو الاصح م وجبا ديه هندسيات وطبيعيات ومسائله تذكر في تعديلين اما الهندسيات س جزء محذوف اي فنظام ما يحتاج اليه حتى وليس بجوهر س انما قال هذا لان المتكلمين ان كان جوهرا يلزم الجوهر الفرد وهم غير قائلين به بل نقطة عندهم عرض م ان لم يكن جزء فنقطة وان كان فمقدار متصل وبعد ممتد والامتداد الواحد طول والثاني القاطع له عرض والثالث القاطع لهما عمق فالممتد الاول خط واذا قطعت الامتدادات الثانية الاول على كل من اجزائه فمجموع الممتد سطح واذا قطعت الثالثة السطح على كل من اجزائه فمجموعه جسم تعليمي س انما قال على كل من اجزائه لان الامتداد الثاني ان قطع الاول

لا على كل من اجزائه كما اذا قطع خط خطا هكذا لا يكون الخطان سطحا م واذا
قطع خط واحد سطحا في جهة العمق لا يكون المجموع جسما تعليميا بل لا بد من ان
يقطع الامتداد الثالث ثانية الامتداد الاول على كل من اجزائه ليحصل السطح وكذا
لا بد ان يقطع الامتدادات الثلثة وهي العميقة السطح على كل من اجزائه ليكون
المجموع جسما تعليميا واعلم ان صاحب التذكرة قال فيها الخط ما له طول فقط و
قال في كتاب اقليدس الخط طول فقط والسطح ما له طول وعرض فما له طول هو
المقدار المتصل والبعد الممتد وهذا احسن مما قال في كتاب اقليدس م وقد قيل
الخط طول فقط والسطح الامتدادان والجسم التعليمي س هكذا ذكره في الصحائف
م فيلزم ان يكون الخطان المتقاطعان سطحا والثلثة المتقاطعة جسما
تعليميا والجسم ينتهي بلا واسطة بالسطح وهو بالخط او بالنقطة كالمخروط
والخط بالنقطة ان كان ذا نهاية معينة س احتراز عن خط يفرض غير متناه
وعن محيط الدائرة فانه ليس ذا نهاية معينة اي ليس فيه نقطة معينة ينتهي
بها م وان اطلق الانتهاء س اي لا يقيد بقولنا بلا واسطة م فالجسم
ينتهي بما سواه س اي بالسطح والخط والنقطة لكن بواسطة انتهاء السطح
بها م والخط المستقيم ما يحاذي جميع نقطه س هكذا في التذكرة والمحاذي
معنى غير التعريف والظاهر ان معرفته متوقفة على معرفة الخط المستقيم بان
يقال تحاذي النقطة ان يكون واقعة على الخط المستقيم ويمكن ان يعرف
بانه يقال الخط المستقيم بان يقال الخط المستقيم ما ينطبق على خيط ان فتل
لو لم يكن للخيط عرض او ينطبق على الخط الوسطاني من جميع الاجزاء ان
كان للخيط عرض وكان جسما اسطوانيا م وفي التحفة ما يستر وسطه طرفيه
اذا وقع في امتداد شعاع البصر اقول ان عنى انه يستره حتى لا يبصر فممنوع
لان محل الروح الباصرة اعظم من النقطة س فان الخط المستقيم لا عرض له
فوسطه وطرفه نقطتان ولا عرض لهما ومحل نور البصر ذو عرض فيمكنه اعظم
من النقطة فالوسط لا يكون مانعا لاتصال الشعاع لان الشعاع يصل
الى طرف الخط من اطراف محل نور البصر م وان عنى معنى آخر فغير معلوم
س ويمكن اصلاحه بان يراد ما يستر شعاع البصر ان كان محل النور نقطة
والسطح المستوي ما يمكن ان يفرض خطوط مستقيمة في طوله وعرضه س
وفي التذكرة ما يكون الخطوط المفروضة في جميع الجهات مستقيمة اقول هذا
ليس بمرضي لان السطح المستوي يمكن ان يفرض فيه الخطوط غير المستقيمة فلا
يكون الخطوط المفروضة في جميع الجهات مستقيمة م والزاوية المسطحة سطح
بين خطين بل يكفي ما يطلق عليه الخط ملتقيين عند نقطة بحيث لم يتحدا

بلا اعتبار الخط الثالث وكمية الخطين بل يطلق عليه الخط س بحيث لم يتحدا
اي يوجد بينهما نقطة معينة هي فصل مشترك بينهما او نقول يوجد بينهما
نقطة لا يكون على طرفيها نقطة يمكن ان يصير المثلث قوسا من دائرة فانه
اذا التقى الخطان لا يوجد بينهما نقطة كما وصفت فان الخطين يتحدان
كما اذا التقى الخطان فيحدث دائرة فان الخطين يتحدان خطا واحدا وكذا
اذا التقيا راس الشكل البيضي فان النقطة التي هي اعلى نقطة الشكل البيضي
على طرفيها نقطتان ان يصير المثلث قوسا من دائرة فالخطان يتحدان ايضا
واما ان المفرقتان بين الاتحاد وعدمه مما تفرد به خاطري واما قال بلا
اعتبار الخط الثالث لئلا يدخل المثلث في الحد واما قال وكمية الخطين ليعلم
ان الزاوية لا تصير اعظم بطول الخطين ولا تصير اصغر بقصرهما بل يكفي في
حدوث الزاوية ما يطلق عليه الخط فاذا كان الانفراج في الزاويتين متساويا
فهما متساويتان وان كان احدهما طويلة الخطين والاخرى قصيرة الخطين
وفي التذكرة سطح احاط به خطان ملتقيان عند نقطة من غير ان يتحدا خطا
واحدا فقوله احاط ليس بجيد اذ الاحاطة توجب ان يكون من جميع الجوانب
م وفي التحفة هيئة تحدث عند نقطة من السطح من حيث هو ذو حدين
متصلين بتلك النقطة اقول الظاهر انها عند المهندسين سطح يعرض لحده
وضع وهو هيئة الانحداب فلهذا ينقسم فيقال هذا نصف تلك ولا
يقال هذه الهيئة نصف تلك على ان الهيئة اي صلة من السطح لا تنقسم س
واعلم ان الزاوية والاشكال من جملة المقادير المتصل فالكم فيهما اصل و
الوضع والكيف عارضان لها فان الكم الكري مثلا لم يعرضه كيف وهو
الكروية والكروية كيف مختص بالكم م وقيل المتحدب من السطح الواقع
بين خطين متصلين على نقطة من غير ان يتحدا اقول ان عنى به الانحداب
فهو لا ينقسم وان عنى محله فهو اما نقطة فهي لا تنقسم واما خطان فهما
محددا السطح فيا نف منهما لا ينقسم الزاوية واما سطح فمعناه انه سطح من
السطح الواقع وليس كذلك والمجسمة جسم س اي جسم تعليمي م محدود بالزوايا
المسطحة او سطح ينتهي عند نقطة كما في راس المخروط بلا اعتبار الخط الآخر
س وهو الخط المقابل لراس الزاوية انما قال بهذا اخراجا للجسم المضلع والمخروط
م الدائرة سطح مستو يحيط به خط مستدير يسمى محيطا في داخله نقطة
يسمى مركزا كل الخطوط المستقيمة منها اليه متساوية وهي انصاف اقطارها
والخارج في الجهتين قطرها وخط مستقيم تقسمها قسمين وترها وما ينفصل
به من المحيط قوس ونصف الوتر جيب لنصف القوس س اعلم ان في كتب

المتقدمين ان الجيب نصف وتر ضعف القوس فاد قوس آب وآب
جيبه وهو نصف وتر ضعف تلك القوس وذلك الضعف قوس آدج و
وترها آج وبما قلنا القوس آدج وآب جيب لنصفها وهو آد م والعمود
الخارج من منتصف القوس الى منتصف الوتر سهم لذلك النصف الكرة جسم
مستدير يحيط به سطح مستدير كل الخطوط المستقيمة من نقطة في داخله اليه س
اى في داخل الجسم الى السطح م متساوية واذا دارت حدث من دوران
كل نقطة عليها دائرة الفلك جسم كرى علوى لا يحجب ما وراءه متوازى
السطحين ان كان شاملا للارض س فقيد العلوى اخرج الكرات السفلية لا يحجب
اخرج الكوكب متوازى السطحين اخرج المتمم ان كان شاملا ادخل التدوير
اذ لا يعلم انه مصمت او متوازى السطحين واعلم ان الكوكب ان كان
جزء للفلك لا يكون الفلك بسيطا بل مركبا اذ طبيعة الكوكب غير طبيعة
ما هو فيه لكن الكوكب كثيفا حاجبا لما وراءه وما هو فيه بخلاف ذلك
ولم يصح قوله غير حاجب لما وراءه بل يجب استثناء الكوكب فيقال
الا قليلا منه وهو الكوكب وان لم يكن جزء للفلك فذلك مخل في كون
الفلك كريا بل الفلك مع ما فيه من الكوكب كرى فيحصل كريته الا
ان يقال هذا غير مخل في كون الفلك كريا فان الكروية انما تحصل باستدارة
السطح المحدب واحد حتى لو كان شئ آخر مركوزا فيه كان كريا وفي الفلك جسم
كرى يحيط به سطحان متوازيان مركزهما واحد فال وربما لا يعتبر المقعر كما في
التدوير لما لم يقيد بالعلوى يدخل ما يكون كذلك في سفليات وقوله ب
ما لا يعتبر ليس مذكورا في التعريف فلا يدخل التدوير فيه ولو كان فى تتمة التعريف
يدخل الكواكب فيه م واما الطبيعيات فالجسم ان تركب من اجسام مختلفة
الطبيعة فمركب كالمعادن والنبات والحيوان والاثار العلوية والسفلية
والا فبسيط وهو العناصر والافلاك والكواكب وقد مر في الكلام ما ينفي
ب طها كمحو القمر س اى الظلمة التى ترى على صفحة القمر م ونحوه س كاختلاف
الوان الكواكب والخارج المركز والتدوير م وقد مر ايضا انه لو خلى وطبعه
يكون كريا مع ما يرد عليه س انما يكون كريا لانه لو لم يكن لكان فيه زاوية
فتخصيص بعض جوانبه بهيئة دون البعض ترجيح بلا مرجح وما يرد عليه
ان اجزاء البسيط اذا كان لها طبيعة واحدة يجب ان يكون متساوية البعد
بالنسبة الى المركز واجزاء الكرة بعضها اقرب منه وبعضها ابعد وطبعها لا يقتضي
كريا بل الفاعل مشكلا اى شكل يريد م ثم الافلاك متحركة على الاستدارة ولكل
حركة مبداء س اى على فاعله م فلو كان متعلقا بالمتحرك بلا واسطة ادها

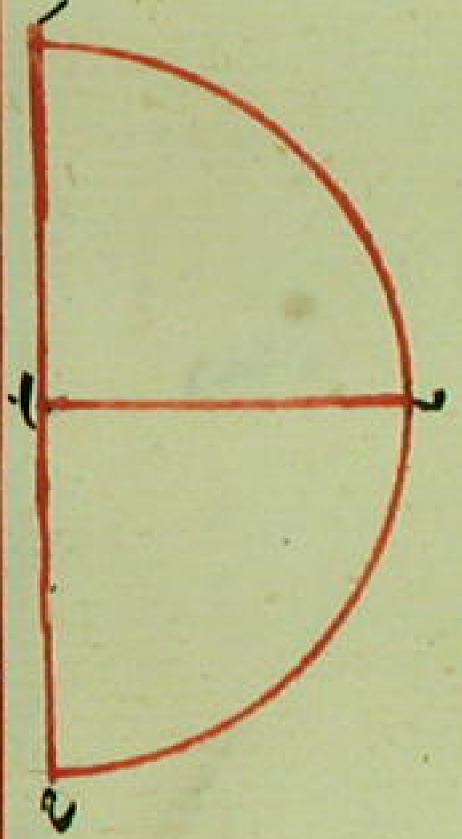

و المعقر ولا يجب ان يكون جميع اجزائه حشو ما بين السطحين من نوع م ح

فهو متحرك بنفسه او بغيره ولم يقل كما قال في التذكرة ان المتحرك ان لم يفارقه
مبداؤه بالوضع قيل انه متحرك بنفسه وان فارقه نسب التحرك اليه والتحريك
الى ما فيه مبداؤه كما اذا حرك الانسان شيئا فالتحريك ينسب الى ذلك الشئ والتحريك
ينسب الى الانسان وهو الذى فيه المبداء وهو المحصل مثلا م لان المبداء قد
لا يكون ذا وضع اى مشار اليه س كما اذا كان المبداء نفسا فعدم المفارقة
بالوضع هو الاتصال بالوضع بهذا هو المعنى الظاهر فيخرج عنه ما اذا لم يكن المبداء
ذا وضع وان قال عدم المفارقة بالوضع يكون باحد الامرين اما بان لم يكن
ذا وضع او يكون لكن يكون متصلا وضعا فهذا معنى بعيد غير مفهوم من الكلام
فانه اذا قيل زيد لم يفارق عمرا في السفر لا يراد الصدق بعدم السفر
م فالمتحرك بنفسه ان كان حركته على نهج واحد يسمى المبداء طبعا وتسمت على طبيعته
عنصرية مستقيمة وارادية فلكية دورية لكن الحصر ممنوع س فان الطبيعة ما
يكون المبداء في المتحرك بلا شعور فهذا اقسم من ان يكون مستقيمة او دورية م
وان لم يكن س وان لم يكن على نهج واحد م يسمى نفسا نباتية او حيوانية
والمتحرك بغيره ان كان جزء من المتحرك او متمكنا فيه فحركته عرضية والا فقسرية
والحق ان الدلائل على كون حركة الافلاك ارادية في غاية الضعف على ما
مر في الكلام س انه لا يمكن ان يكون طبيعية ولا قسرية فيكون ارادية وقد بين
ثمه ضعفه فان شئت فطالعه م ومع ذلك لا يضر لصاحب هذا الفن اذ يكفيه
ان حركة الفلك اما بالتبعية فلك آخر او بها كحركة المحوى بالحاوى فقيل انما يجب اذا
كان المحوى خارج مركزه لم يمر محور الحاوى على مركز المحوى س محور الحاوى خط الواصل
بين قطبيه فلا بد ان يمر على مركزه فان مر على مركز المحوى ايضا وانما يكون اذا مر المحور
على نقطة الاوج والحضيض فاحد القطبين هو الاوج والآخر في النقطة المحاذية للحضيض
فح لا يجب من حركة الحاوى حركة المحوى اذ لم يلزم المحال الذى يلزم عند عدم مرور المحور على مركز المحوى
وهو قوله م اذ لو لم يتحرك يلزم تداخل الاجسام او خروج الحاوى عن حيزه لان المتمم
الحاوى س اى المتمم الحاوى للفلك الحاوى م غير متوازى السطحين س فاذا كان
غير متوازى السطحين فبعضه ارق وبعضه اغلظ فان تحرك المتمم الحاوى للفلك
الحاوى ولم يتحرك الخارج المركز الذى هو الفلك المحوى فاما ان يخرج الحاوى عن حيزه
واما ان لم يخرج فالجزء الاغلظ من المتمم يدخل في موضع الجزء الارق فيلزم
تداخل الاجسام م او كان قطب المحوى طالبا لجزء معين من الحاوى فح لو لم يتحرك
به لزم زوال قطب المحوى عن مكانه الذى يطلبه س وهذا اذا كان قطبا الحاوى
غير منطبقين على قطبى المحوى كما في الفلك الاعظم وفلك البروج م لكن لا يتعين
الحاوى ينبغى كونه جزء معين منه بحيث يطلبه القطب بالطبع ولم يسلم هذا فما

طريق الحركة اليومية لا سوى فلك البروج س يعني ان سلم هذا الطريق بحركة ما سوى
فلك البروج بالحركة اليومية خارجة عن هذا الطريق كفلك زحل مثلا فان قطبي
مثله غير مماس بشيء من الفلك الاعظم بخلاف فلك البروج فلا يجب حركته
بحركة الفلك الاعظم لا بغير واسطة ولا بواسطة فلك البروج لان قطبيه منطبقان
على قطبي البروج فلا يجب حركته به م وقد زيف صاحب التحفة هذا س لكن لم يذكر
دليلا على فساده م وقال لو كان لنفس الحاوي في القوة بحيث تحرك المحوي
تحرك والا لا سواء كان خارج مركز المحوي الحاوي على مركز المحوي او لا يكون خارج مركز
منطبقا قطبا المحوي على قطبي الحاوي او غير منطبق فان الاعتبار لقوة نفس الحاوي لما
ذكر فاذا كانت قوة النفس تلك بحيث تحرك بلا شرط لا انه جسمانية او قول
المحوي نفس فان له حركة خاصة فنفس الحاوي ان تعلق به ايضا فله نفسان يكون
بهما حيا ويوجبان حركتين مختلفتين له وهذا بعيد عن الحق ولم يذهب اليه احد
ان لم يتعلق بالمحوي فالحاوي تحركه قسرا فلا بد من سبب جسماني يجب به الحركة وقد سنح
لي طريق حسن س حاصله ان حركة المحوي بالحاوي لا يجب الا اذا كان المحوي خارج
مركز من الحاوي فيكون حركة الافلاك بحركة الفلك الاعظم بهذا الطريق م وهو ان
يكون الممثلات في ثخن الفلك الاعظم بمنزلة الخارج المركز في الممثل س فورد عليه اشكال
وهو ان مركز الممثلات اذا كانت خارجة عن مركز العالم يجب ان تترك الحركة الطبيعية
اي الحركة الثانية مختلفة لكنها ليست كذلك فاجاب بقوله م فيكون مركزها خارجا
عن مركز العالم خروجا قليلا لا يحس به اختلاف الحركات س انما قال هذا لانه اذا
كان مركز الممثلات كوسط القمر وجوزهر وحركة الثانية يجب ان يرى مختلفة عند
مركز العالم والواقع ليس كذلك فقال خروج مركز الممثلات عن مركز العالم يكون
قليلا بحيث لا يرى الحركات المتشابهة حول مركز الممثلات مختلفة عند مركز العالم فانه
يكفي لوجوب حركة المحوي بحركة الحاوي ادنى خروج بحيث لا يحس اختلاف الحركة عند
مركز العالم م فالمتمم الاعلى يحيط بالكل والاسفل يماس كرة النار ولا يجب انفصال
ممثل كل كوكب عن ممثل الآخر اذ ليس لكل واحد حركة على حدة فيكفي ممثل واحد
في ثخنه خارجات المراكز الستة اي ما عدا القمر س اعلم ان الكواكب الستة
اي من زحل الى عطارد يمكن ان يكون لها ممثل واحد في ثخنه ست افلاك
خارجات المراكز على الترتيب سواء على تقدير كون مركز الممثل مركز العالم او على
تقدير زحل يكون ممثل زحل كونه خارجا عنه فالمقدار الذي يمكن ان يكون في
ثخنه خارج مركز زحل يكون ممثل زحل ويكون له سطح مقعر مفروض مواز
لمحدبه ثم تحته ممثل المشتري بقدر ما يمكن ان يكون في ثخنه خارج مركزه ومحدبه و
مقعره يكونان مفروضين ويكونان متوازيين وهكذا الى عطارد ولكن

خارجا عن مركز العالم فالحركات المتشابهة حول مركز الممثلات ح

المطلوب

في القمر يجب ان يكون ممثله منفصلا عما فوقه م فان حركة جوزهر توجب
انفصال ممثله عما فوقه س لان لممثله وهو فلك جوزهر حركة على حدة
فيجب انفصاله عما فوقه ثم ورد عليه انه اذا كان منفصلا فمن اين وجب
حركته اليومية بالحاوي فقال م ثم مع ذلك يجب له الحركة اليومية لان
المتمم الاعلى للفلك الاعظم يوجب حركة جميع ما تحته س لان المتمم غير متوازي
السطحين فيوجب حركة ثم ما يليه من الممثل متوازي السطحين فمجموع المتمم
والممثل غير متوازي السطحين فيجب لحركته حركة ما تحته لئلا يلزم الفساد
المذكور فوجب حركة ممثل القمر وان كان منفصلا فعلم من هذا قوله ولا يجب انفصال
ممثل كل كوكب انه انما قال ولا يجب حتى لو كانت الممثلات منفصلة يجوز لان مراكزها
خارجة عن مركز العالم فيجب حركتها بالحاوي وان كانت منفصلة م فعلى هذا يكفي
سبعة افلاك لان المتمم ليس فلكا وكذا المتممان س اي المتمم الاعلى للفلك
الاعظم ليس فلكا وكذا المتمم الاعلى مع الاسفل ليس فلكا م بل هما مع جميع
ما بينهما فلك واحد مشتمل على سبعة ولا يجب للحركة الثانية فلك على حدة
فالثوابت التي يكسفها زحل يكون على متمم الاعلى س اي المتمم الاعلى لفلك
زحل وهذا الحكم لا يختص بتقدير كون مركز الممثلات خارجة عن مركز
العالم بل على تقدير اتحاد المركز لا يجب ايضا م وغيرها يجوز ان يكون تحت
زحل كممثل زحل يتحرك حركة ثانية والله اعلم بالحق والصواب

تعديل مباحث الافلاك فصل كرية العالم وترتيبه استدلوا
على كرية الفلك بان الكوكب يدور بالحركة اليومية حول قطب العالم
على دوائر متوازية كل ما هو اقرب منه فمداره اصغر ثم منها ما لا يخفى ثم ما
يخفى قليل ثم ما يتساوى ظهوره وخفاؤه كمعدل النهار ثم ما يظهر قليلا و
نهارا على جانبي المعدل ببعد واحد ظهور احدهما كخفاء الآخر س هذا انما
يعرف اذا استخرج خط نصف النهار بالطريق الذي يأتي في آخر الكتاب ثم
يتخذ حلقة وينصب على خط نصف النهار ويدار عليها عضادة ذات
لبنتين كما في الاسطرلاب ويعرف بها موضع القطب بان يؤخذ ارتفاع
كوكب ابدي الظهور في غاية ارتفاعه ثم في زمان غاية انحطاطه فما بينهما
من الحلقة موضع القطب الظاهر ثم في مقابلته موضع القطب الخفي
فيحكم موضعي القطبين بمسمارين على سمتي ثابتين بحيث يدور الحلقة
بعد الاحكام على القطبين فيدار الحلقة ويوضع العضادة بحيث يرى الكوكب
في ثقبتي اللبنتين مثلا اذا اردنا ان نعرف حال احد الفرقدين وضعنا العضادة
بحيث يرى ذلك الكوكب من الثقبتين وكلما دار الكوكب ندير الحلقة مع

ان وضع العضادة على حاله والكوكب يرى من الثقبتين علم من هذا ان
الكوكب بيد ورحول القطب بحيث يكون القطب مركز المدارة ثم اذا اردنا
ان نعرف حال كوكب آخر وضعنا العضادة كما عرفت فرؤية الكوكب
من الثقبتين بيد وان الخلقة يدل على ان الكوكب بيد ورحول القطب
على دائرة يكون القطب مركزه فاذا ارتسم الدوائر على مركز واحد لا بد
ان يكون متوازية فهذا يدل على الحركة الدورية وعلى ان الفلك كري
الشكل والا لا يرى الكوكب من ثقبتي اللبنتين عند دوران الخلقة ثم المدارات
الظاهرة على اقسام منها ما هو بين الظهور ثم ما يكون لها من اكثر من الخفي ثم ما
يساوي ظاهره وخفيه وهو معدل النهار ثم ما يكون بعضه الخفي اكثر من بعضه الخفي
الظاهر ثم المداران اللذان يكونان على جنبي المعدل ببعد واحد كرأس السرطان
مثلا مع رأس الجدي فزمان ظهور الاول كزمان خفاء الآخر فاستدلوا بهذه
الامور على كرية الفلك م وبارتفاع الكوكب قليلا قليلا والحطاطه كذا و
يساوي اجزائها في جميع الابعاد الا في الافق فانها اعظم بسبب البخارات س
بهذه الامور ايضا يدل على الكرية اذ لولاها بل يكون مسطحة فالكوكب يرى
على سمت الرأس اعظم لكونه اقرب م وبظهور نصف الفلك او قريب منه
س هذا يعرف بان نجد خلقة عظيمة عليها عضادة ذات لبنتين فاذا طلع
المشتري مثلا يوضع العضادة موازية للافق فالمشتري يرى من ثقبتي
لبنتين ثم اذا طلع القمر لا يرى من الثقبتين اذا كانت العضادة موازية
للافق بل انما يرى اذا كان طرف العضادة الذي نحو القمر ارفع والطرف
الآخر احفض فهذا يدل على ان المحسوس عندنا من فلك القمر قريب من النصف
م وعلى كرية الارض بان طلوع الكوكب وغروبها في البلد الشرقي قبلهما في
الغربي الدال على هذا اختلاف زمان وسط الخسوف س فانه اذا وقع القمر
الخسوف فانه يكون في وقت واحد لانه في زمان حيلولة الارض بين النيرين
فاذا كان وسط الخسوف في بلدة عند انقضاء ساعتين من الليل وفي بلدة
اخرى غربية عن تلك البلدة كان عند انقضاء ساعة واحدة دل على ان
غروب الشمس في البلد الشرقي قبل غروبها في البلد الغربي وقد فرضنا ان هذه
الحالة عند استواء الليل والنهار فاذا كان غروب الشمس في البلد الشرقي
متقدما كان طلوعها متقدما ايضا فهذا دليل على كرية الارض في جانب المشرق
والمغرب اذ لو كانت مسطحة لم يكن الامر كذلك م وبان ارتفاع الكوكب
الشمالي والحطاط الجنوبي يزداد للذاهب الى الشمال والجنوبي للذاهب
الى الجنوب س كالجدي مثلا وهو الذي في آخر بنات النعش الصغرى فانا اذا

من فلك المشتري نصفه صح

ذهبنا الى الشمال يصير ارتفاعه اكثر وان ذهبنا الى الجنوب يصير ارتفاعه
اقل وكالسهيل فانا اذا ذهبنا الى الجنوب يصير ارتفاعه اكثر واذا ذهبنا الى
الشمال يصير اقل حتى يصير ابدي الخفاء في بخارا وسمرقند فهذا يدل على
استدارة الارض شمالا وجنوبا م ويتركب ما ذكرنا في الطول والعرض
للذاهب في سمت بين السمتين س فانا اذا ذهبنا الى سمت بين
المغرب والشمال يتركب ما ذكرنا في الطول والعرض بان يكون طلوع الشمس
وغروبها هنا بعد الطلوع والغروب ثمة وارتفاع الكوكب الشمالي يصير
اكثر وارتفاع الجنوبي اقل وقس على هذا ما اذا ذهبنا بين المغرب و
الجنوب او بين المشرق والشمال او بين المشرق والجنوب م اقول ما ذكر
لم يدل على تساوي الطول والعرض فلم ينف الشكل البيضي وعكسه س
كالعدسي مثلا فانه يمكن ان يكون الفلك على الشكل البيضي بان
يكون من القطب الى القطب اطول من مقداره الذي بين المشرق والمغرب
او يكون على العكس بان يكون ما بين القطب الى القطب اقل مما بين
المشرق والمغرب م ففي التحفة بين اولا كرية الارض بما ذكرنا ثم موازاة
سطح الفلك سطحها بان بلدين عرضهما واحد وطولهما مختلف بمقدار و
المسافة بينهما مقدار ونسبة المسافة الى اجزاء الفلك عرضا ههنا وطولا
ثمة نسبة واحدة س فرضنا بلدين عرضهما واحد بان وجد انحطاط كوكب
عن رأس احدهما كانحطاطه عن رأس الآخر لكن وجد وسط خسوف
معين في احدهما عند انقضاء ساعتين من الليل وفي الآخر عند انقضاء
ساعتين وثلث ساعات فنعلم ان التفاوت في الطول بمقدار خمس درجات
ووجد المسافة بين البلدين مائة فرسخ فنعلم ان درجة من الفلك بوازيه
عشرون فرسخا من الارض ثم فرضنا بلدين طولهما واحد وعرضهما مختلف
بان وجد زمان وسط الخسوف واحدا لكن رأينا كوكبا ينحط عن رأس
احدهما عشرون درجة وعن رأس الآخر ثلث وعشرين درجة مثلا فعلم ان
التفاوت في العرض بمقدار ثلث درجات والمسافة بين البلدين ستون
فرسخا وكل درجة من الفلك يوازيه عشرون فرسخا من الارض فاذا كانت
الارض كرية كان الفلك كريا ايضا م اقول ان سلم ان اهل المساحة
مسحوا بعض قطاع الارض وصدق قولهم انهم وجدوا كذلك س اي وجدوا
في محاذاة درجة من الفلك كذا فرسخا في الطول وفي العرض م لا يبعد
ان يتفق بعض الاجزاء بحيث يكون نسبة الطول والعرض فيها واحدة
دون المواضع الاخر فيجب ان يضاف اليه شيء آخر وهو ان السائر الى الشمال

يتفاوت له ارتفاع القطب بقدر تفاوت انحطاط الكوكب عن سمت
الراس فلا يكون الفلك على شكل بيضي او عدسي س يعني ان سلم ان
اهل المساحة سبروا بعض قطاع الارض فهم لم يسبروا جميع الارض فاذا صدق
قولهم انهم وجدوا في الطول والعرض كما حكوا يكون ذلك مخصوصا بالمواضع التي
سبروها دون المواضع الاخر التي لم يصلوا اليها وهي المواضع الشمالية التي
لا يمكن الوصول اليها لغلبة البرد والى ان يكون القطب على سمت الراس فلا يدل
على استدارة الفلك فيجب ان يضاف الى هذا شيء آخر وهو ان الذاهب
الى الشمال يتفاوت له ارتفاع القطب بقدر انحطاط الكواكب عن سمت الراس
نعلم ان اجزاء الفلك المحاذية للمواضع التي وصلوا اليها فلا يمكن على شكل بيضي
او عدسي م لكن يحتمل ان يكون الارض كذلك س اي على شكل بيضي او عدسي م
لان ما قلنا انه يجب ان يضاف اليه شيء يختص بالفلك س اي حال الفلك في
الاجزاء التي لم يصل اهل المساحة الى محاذاتها عرفت بان تفاوت ارتفاع القطب
بقدر تفاوت انحطاط الكوكب عن سمت الراس وهذا مخصوص بالفلك فيحتمل ان
يكون الارض بحيث يكون المواضع التي وصلت اليها على هيئة الاستدارة ثم يصير
المواضع القريبة من محاذاة القطب اطول فيكون من القطب الى القطب اطول
والاجزاء الشرقية والغربية اقصر او بالعكس م ثم الشواهد س اي الشواهد الدالة
على كرية الفلك م لا يفيد الا القرب لانها لا ينفي التشكلات المضلعة القريبة
من الكرة و لا التضاريس غير محسوسة عند الارض س اي الشواهد لا ينفي ان يكون
للفلك تضاريس غير محسوسة في الارض م وعلى كرية الماء يدل على كرية الارض فاذا
كان بعض اجزاء سطحه قوس دائرة حول مركز العالم يكون الكل كذلك لكونه بسيطا
فلا يكون بعضها اقرب الى المركز وبعضها ابعد بخلاف الارض وانما ظهور اعالي الجبل ان
يظن الرائي ان المرئي رأسه وان البخار المتصاعد في البحار يستر الاسافل على ان مثل
ذلك التقبيب في تلك المسافات كالخط المستقيم اذ لا تفاوت بينهما بحيث يحس س
اي التقبيب الذي يمكن رؤية الجبل في حكم الخط المستقيم في الاحساس اذ لا تفاوت بحيث
يحس بين هذا التقبيب وبين الاستقامة في مثل هذه المسافة م واشكال تضاريس
ليس الارض لا يرد على الطبيعي لانه يدعي ان البسيط لو خلي وطبعه يكون كرة فظاهر
الارض ليس بسيطا والعرض لم يخل وطبعه واما على الرياضي فهو ان ادعى ان مجموعها
كرة حقيقية فليس كذلك والعذر بان ذلك لا يقدح في كريتها غير مسموع س
والعذر ما قالوا ان جبلا يرتفع نصف فرسخ نسبته اليها نسبة خمس سبع عرض
شعيرة الى كرة قطرها ذراع م لانه اي قبيل فرض يقدح في ذلك س اي في كونها
كرة حقيقية م وان ادعى انها قريبة من الكرة بحيث لا يختلف الاحوال الفلكية

لم يصل اهل المساحة اليها كالاجزاء المحاذية للمواضع التي وصلوا اليها ح

دون اسافله فليس بشيء لان الشيء يرى من البعيد اصغر و يكن ح

يكون سطح الماء قوسا من دائرة ومركزها مركز العالم في مثل المسافة التي ح

بحسب

بحسب تضاريسها فلهذا العذر وجه وعلى ان الارض في الوسط شرقا وغربا
يتساوي زماني الارتفاع والانحطاط لكوكب يطلع ويغرب س لان الارض لو كانت
اقرب الى المشرق كان زمان ما بين طلوعه الى غاية ارتفاعه اقل من زمان ما بين
غاية الارتفاع الى غروبه وان كان اقرب الى المغرب كان بالعكس م وشمالا
وجنوبا يكون ظل الشمس على خط واحد وقت طلوعها وغروبها في نقطة الاعتدال
س اي اذا كانت الشمس في رأس الحمل او في رأس الميزان نصف النهار فعند
الطلوع الغت ظلا غربيا ثم عند الغروب ثم عند الغت ظلا شرقيا بحيث يصير
الظلان خطا واحدا مستقيما فهذا يدل على ان الارض في الوسط شمالا وجنوبا
اذ لو كانت اقرب الى الشمال يصير الظلان كذلك ولو كانت اقرب الى
الجنوب يصير كذلك م او في نقطتين يتساوي بعدهما منهما س اي من نقطة
الاعتدال م كطلوعها في رأس السرطان مثلا مع غروبها في رأس الجدي م وفوقا
وتحتا فظهور نصف الفلك واعلم من الكل بانخساف القمر في مقابلة الشمس
بلا عرض س فان هذا يدل على ان الارض في الوسط شرقا وغربا وشمالا وجنوبا
وفوقا وتحتا لان القمر اذا كان عند المقابلة على سمت الراس فانخسافه يدل
على ان الارض في الوسط شرقا وغربا وشمالا وجنوبا واذا كان عند المقابلة في
الشرق والغرب فانخسافه يدل على انها في الوسط فوقا وتحتا م وعلى ان
ليس لها قدر محسوس عند بعض الافلاك لعدم اختلاف المنظر بالنسبة
الى العلويات وعلى انها ساكنة بوقوع الحجر المرمي في الهواء على موضع ومشيه
الهواء ليس بشيء س فانه قد قال صاحب التذكرة ان وقوع الحجر على موضعه يمكن
ان يكون بسبب ان الهواء المتصل بالارض يشايع الارض فذلك الهواء يحرك
الحجر وانما قال انه ليس بشيء م لعدم التفاوت بين الاثقل والاخف و
بين حركة المتحركات الى جهة المشايعة وخلافها واعلم ان كون الارض في الوسط
بحيث يكون مركزها مركز العالم مشكل لان سطح البحر المحيط مع سطح الارض او اقرب
الى المركز س اي من سطح الارض م لئلا يحيط الماء بسطح الارض س فان الماء
سيال فلو كان سطح الماء ابعد من المركز من سطح الارض لسال الماء واحاط
بالارض م فمجموعهما كرة واحدة مركز المجموع مركز العالم وما قيل ان حر
الشمس في الحضيض يجذب الماء فليس بشيء لان اشد الحر لم يوقظ مانعا للماء
عن طبيعة السيلان في الارض المستوية بلا حاجز لا سيما حر الشمس س
اي اذا اوقدت نار عظيمة وكان في قربها ماء فان تلك النار لا يمنع الماء
عن السيلان اذا كان الارض مستوية ولا يكون للماء حاجز كشيء مرتفع يمنعه
عن السيلان م على انها اذا زالت عن سمت الراس ووصلت الى الاوج

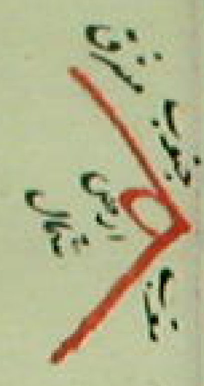

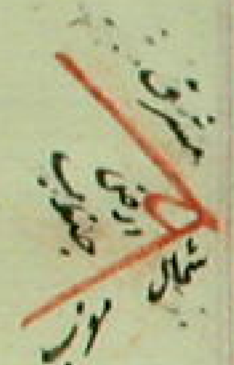

كيف لا يسيل ويكون سطح الماء مستديرًا حول مركز العالم يوجب ان الاناء يملؤ
اذا كان في قعر بئر فماؤه اكثر مما كان على رأس منارة فان الدائرة اذا كانت
اصغر كانت اشد تقعيبًا س فان الماء اذا كان مستديرًا حول مركز العالم يكون
على سطحه قوس من دائرة مركزها مركز العالم والدائرة التي في قعر البئر اصغر من
دائرة على رأس المنارة والدائرة الصغرى اشد تقعيبًا من الدائرة العظمى
فتقعيب الماء في قعر البئر اشد من تقعيبه على رأس المنارة فيكون في قعر
البئر اكثر م وهذا مما يستغرب والمشهور ان عند مركز الارض طبقة الارض
الخالصة ثم فوقها الطبقة الطينية ثم طبقة الارض المخالطة بغيرها ثم الماء المحيط
باكثرها ثم الهواء الكثيف المجاور للماء والارض ثم الطبقة الزمهريرية التي تنشأ
فيها السحب ونحوه ثم طبقة الهواء الغالب التي تحدث فيه الشهب ثم طبقة
الممتزج من الهواء والنار التي يتلاشى فيها الادخنة ويكون فيها ذوات الاذناب و
نحوها ثم النار الصرف فكرة الهواء باعتبار مخالطة الابخرة وعدمها صار قسمين احدهما
هواء لطيف صاف عن الابخرة ساكن لا يقبل النور والظلمة والالوان كالافلاك
والثاني هواء كثيف يسمى كرة البخار وعالم النسيم وقدر تقريبًا سبعة عشر فرسخًا و
بهذه الزرقة انما هي منها فان الاجزاء القريبة من سطحها اقل ضوءًا من الاجزاء القريبة الى
الارض فيكون مظلمة بالنسبة اليها فاذا نفذ نور البصر من الاجزاء القريبة المستنيرة
باشعة الشمس او الكواكب اليها رآها الناظر في لون متوسط بين النور والظلمة
وهو الزرقة ثم فوق النار الافلاك وترتيبها وعددها عرف من اختلاف حركات
الكواكب وكشف بعضها بعضًا واختلاف المنظر واختلاف منطقة الحركة الاولى
والثانية فصل في الدوائر الفلك الاعظم تتحرك من المشرق الى المغرب وتحرك الكل
على قطبين ومنطقة اى دائرة بعد جميع اجزاء محيطها من القطبين سواء فيكون عظيمة
اى منطقة للفلك ويسمى معدل النهار س انما سمي معدل النهار لان الشمس اذا سامته
يعتدل الليل والنهار في جميع البقاع م دورة في قريب يوم وليلة اذ بها دورة
مع حركة الشمس س انما قال في قريب يوم وليلة لان اليوم والليلة مجموع دورة
معدل النهار مع زيادة حركة الشمس م والدوائر الصغار الموازية له يسمى المدارات
اليومية وفلك الثوابت ويسمى فلك البروج يتحرك من المغرب الى المشرق ودورة
في ستة وثلثين الف سنة شمسية عند المتقدمين واربعين وعشرين الفًا عند
المتأخرين على القطبين ومنطقة يسمى منطقة البروج وهي مع معدل النهار اذا فرضنا
فلك واحد لا يتحدان بل يتقاطعان على نقطتين احديهما هي التي اذا جازها الكوكب على
التوالي اى من المغرب الى المشرق صار شماليًا عن المعدل والاخرى مقابلة
لها وهي ما يصير جنوبيًا س اى التي اذا جازها الكوكب على التوالي صار الكوكب جنوبيًا

عن

عن معدل النهار م فلك وهذه نقطتا الاعتدال الربيعي والخريفي ومنتصفا
النصف الشمالي والجنوبي من المنطقة نقطتا الانقلاب الصيفي والشتوي ثم قسم
كل ربع بنقطتين اخريين بثلثة اقسام متساوية واديرت دوائر عظام تتقاطع
على قطبي البروج احديها تمر بالمنقلبين وهي المارة بالاقطاب الاربعة فالقوس منها
بين المعدل والمنطقة الميل الكلي وغاية الميل وكذا بين القطبين وقد وجدته كح لح
كما في الزيج العلائي فحصل اثنا عشر برجًا طوله من دائرة الى دائرة وعرضه من قطب
الى قطب ويجب ان يعلم ان فلك البروج وان كان هو المتحرك حركة ثانية ومنطقة
البروج منطقته لكن يرتسم مع البروج على الفلك الاعظم لئلا يختلف بالحركة الثانية
ولينتقل الثوابت من برج الى برج س اى البروج يرتسم على الفلك الاعظم لا على
فلك البروج وحده لانها لو ارتسمت على فلك البروج وحده لاختلفت بالحركة
الثانية ولا يمكن انتقال الثوابت من برج الى برج فيرتسم دائرة على الفلك الاعظم
على مسامتة منطقة الفلك المتحرك حركة ثانية ثم ينقسم اثني عشر قسمًا مبدأها نقطة
التقاطع الربيعي فرأس الحمل نقطة التقاطع والبروج انما سميت بتلك الاسماء لان
اهل هذا الفن لما قسموا الفلك على البروج كان الكواكب التي على هيئة الحمل واقعة
في القسم الاول وهكذا الثور والجوزاء وسائر البروج ثم لما انتقل الثوابت بالحركة
الثانية بقيت تلك الاسماء فان قلت العقرب دخل الآن في القوس فلولا ان البروج
يرتسم على الفلك الاعظم لا يمكن انتقال الثوابت من برج الى برج لما قال في المتن
م والثوابت وكل نقطة على فلك البروج لا يختلف وضعها بالحركة الثانية
بالنسبة الى منطقة البروج وان كان يختلف بالنسبة الى اقسام البروج والى معدل
النهار س لما ذكر منطقة الحركة الثانية شرع في اختلاف الاوضاع التي يحدث بالحركة
الثانية فقال م وكل كوكب على المنطقة نقطة المعدل في دورة من الحركة
الثانية مرتين وكذا ما يكون عرضه اقل من الميل الكلي لكن يختلف قطعها مداره
الجنوبية والشمالية ويكون اعظمهما ذات جهة العرض س فرضنا كوكبًا له عرض شمالي
عن المنطقة اقل من الميل الكلي وفرض ان عرضه مساوٍ للميل الجنوبي لراس العقرب
والحوت مثلا فاذا كان الكوكب في البروج الشمالية يكون عن المعدل شماليًا وكذا
اذا كان في الميزان فاذا وصل الى رأس العقرب يقطع العدل فيصير جنوبيًا عنه حتى
اذا وصل الى رأس الحوت نقطة مرة ثانية ثم يصير شماليًا عنه فمداره وهو دائرة صغيرة
موازية للمنطقة اكثره وهو الذي يحاذي ثمانية بروج شمالي عن المعدل واقله وهو
الذي يحاذي اربعة بروج جنوبي عنه واذا فرضنا كوكبًا عرضه جنوبي عن المنطقة و
فرضنا عرضه مساويًا للميل الشمالي لراس الثور والسنبلة فالكوكب اذا كان في البروج
الجنوبية يكون عن المعدل جنوبيًا وكذا اذا كان في الحمل فاذا جاوز رأس الثور صار شماليًا

عن المعدل جنوبيا حتى يجاوز راس السنبلة فيصير جنوبيا عن ممن مداره ما يجاوز
ثمانية بروج يكون جنوبيا وما يحاذي اربعة بروج يكون شماليا عن المعدل فقوله
اعظمهما ذات جهة العرض اي القسم الاعظم من مداره وهو الذي بعده عن
المعدل موافق لعرض الكوكب اي عرض الكوكب اذا كان شماليا عن المنطقة
فالقسم الذي عن المعدل شمالي هو اعظم القسمين وان كان عرض الكوكب جنوبيا
عن المنطقة فالقسم الذي بعده عن المعدل جنوبي هو اعظم القسمين م وما ساوى
عرضه الميل الكلي تماسه على المنقلب الذي في جهة عرضه س الكوكب الذي عرضه الشمالي
مساو للميل الكلي اذا كان في راس السرطان كان في غاية البعد الشمالي عن المعدل
فاذا وصل الى راس الجدي تماس المعدل فمداره تماس المعدل عند راس الجدي والكوكب
الذي عرضه الجنوبي مساو للميل الكلي تماس المعدل عند راس السرطان فقوله تماسه
على المنقلب الذي في جهة عرضه اراد بالمنقلب ههنا الجزء من معدل النهار الذي
يمر عليه الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة فالمنقلب الذي في جهة العرض الشمالي هو
ما الى راس الجدي فانه واقع عن راس الجدي في جهة الشمال فيكون واقعا في جهة
العرض والذي في جهة العرض الجنوبي هو الذي على راس السرطان لكونه واقعا
عن راس السرطان في جهة الجنوب فيكون واقعا في جهة العرض م وما يفصل لا
يقطع ولا يماس بل يقرب ويبعد س اي ما يكون عرضه زائدا على الميل الكلي لا يقطع
المعدل ولا يماسه بل يقرب من المعدل ويبعد عنه فاذا كان عرضه شماليا ففي منتصف
البروج الشمالية يكون في غاية البعد وفي منتصف الجنوبية في غاية القرب وان كان عرضه
جنوبيا فعلى العكس م وان كان مساويا لتمام الميل الكلي ينتهي الى قطب المعدل
مرة وبحسب هذا الاختلاف تختلف المدارات اليومية فينتقل الكوكب من مدار
اصغر الى اكبر وبالعكس س فانه اذا صار الى قطب العالم اقرب يصير مداره اليومي اصغر
واذا صار عنه ابعد يصير مداره اعظم م وتختلف اوضاع الكواكب بالنسبة الى البقاع
فعلى ما ياتي في التسفليات س لما ذكر من الدوائر منطقة الحركة الاولى والثانية وذكر الاوضاع
الاوضاع التي تحدث بالحركة الثانية اراد ان يذكر الدوائر الاخر فقال م اعلم ان دائرة
الافق هي الفاصلة بين النصف الظاهر والخفي من الفلك وقطباها سمت الراس والقدم
س اعلم ان دائرة الافق من الدوائر العظام تقريبا لا تحقيقا لان الظاهر من الفلك
ليس نصفا تاما بل اقل لكن لا يحس اختلاف المنظر في العلويات ويحس في
السفليات م ونقطتا التقاطع بينها وبين المعدل نقطتا المشرق و
المغرب والخط الواصل بينهما خط المشرق والمغرب والدوائر الصغار الموازية
لها المقنطرات والدوائر المارة على سمت الراس والقدم ان مرت على نقطتي المشرق
والمغرب فدائرة اول السموت وعلى قطبي العالم دائرة نصف النهار و تقطع

دائرة

دائرة الافق على نقطتي الشمال والجنوب والخط الواصل بينهما خط نصف
النهار والقوس منها بين سمت الراس والمعدل او بين الافق والقطب
عرض البلد س فان سمت الراس هو قطب دائرة الافق فالبعد بين قطب
دائرة الافق وبين المعدل كالبعد بين قطب المعدل وبين دائرة الافق
لان البعد بين القطب والدائرة تسعون فاذا كان بين المعدل وسمت
الراس مقدار وهو ثلثون مثلا من سمت الراس الى قطب المعدل
بقي ستون لكن من سمت الراس الى الافق تسعون فاذا انقص ستين
من تسعين بقي ثلثون م وعلى قطبي البروج وسط سماء الرؤية وعلى اي
نقطة تفرض دائرة الارتفاع فالقوس منها بين الافق وتلك النقطة
ظاهرة ارتفاعها وخفيه انحطاطها س فقوله ظاهرة حال من النقطة وكذا
خفية م وسمت الكوكب قوس من دائرة الافق بين دائرة ارتفاعه واول
السموت وسعة مشرقه قوس منها بين مطلعه ونقطة المشرق وسعة مغربه
قوس منها بين مغربه ونقطة المغرب دائرة الميل دائرة تمر بقطبي العالم
فالقوس منها بين المعدل والكوكب بعده عنه وبينه وبين اجزاء منطقة البروج
ميلها الاول وبينهما س اي القوس بين المعدل واجزاء منطقة البروج م من
دائرة العرض اي المارة بقطبي البروج ميلها الثاني س اعلم ان الميل الاول
والثاني في المنقلبين شيء واحد وهو قوس من المارة بالاقطاب الاربعة واما في غيرهما
فالميل الثاني زائد على الميل الاول دائما فنقطة آ راس الحمل وخط آ ب قوس
من المعدل وخط آ ج قوس من منطقة البروج فاذا اردنا الميل الاول لنقطة د فهو
خط يخرج من نقطة د الى خط آ ب وهو قوس من المعدل قائم عليه على زوايا قائمة
لانه مار على قطبي المعدل واذا اردنا الميل الثاني لنقطة د فهو خط يخرج من نقطة
د الى خط آ ب لا لنقطة ط على زوايا قائمة لانه قطع خط آ د على زوايا قائمة لانه
مر على قطبي البروج م ففي المنقلبين يتحد الميلان وهما قوس من المارة وفي غيرهما
لا والميل الثاني اكثر لاوتر القائمة س فان الميل الاول لجزء من فلك البروج
قوس من دائرة الميل وهي تقوم على المعدل على زوايا قائمة لان دائرة
الميل تمر على قطبيه والميل الثاني لذلك الجزء قوس من دائرة العرض قائمة
على المنطقة على زوايا قائمة لا على المعدل فيحدث مثلث احد اضلاعه الميل
الاول والثاني الميل الثاني والثالث قوس من المعدل فيكون الميل الثاني
وتر الزوايا القائمة فهو اطول من كل واحد من الضلعين الاخرين م و
القوس منها س اي من دائرة العرض م بين الكوكب والمنطقة عرضه ثم اعلم
ان الميل الكلي وجد في كل رصد اقل مما وجد قبل لكن اختلافه غير مضبوط

نقطة ج

نقطة ح

فيمكن ان يكون الاختلاف لعدم صحة آلات الرصد لكن الاقرب ان عدم
الضبط لذلك السبب س انما كان هذا اقرب لانه ان لم يكن في الواقع
اختلاف لكن يرى الاختلاف لفساد آلات الرصد ففسادها بحيث يكون
في كل رصد اقل مما قبله في غاية البعد م فقيل منطقة الحركة الثانية تتحرك
عرضا فاما ان يتم الدورة اولا بل يرجع بعد الانطباق الثاني على المعدل او
عنده او قبله بعد قطع نصف الدور او عنده او قبله بعد الانطباق الاول او عنده او
قبله ففي الثلاثة الاول ينطبق كل نصف من المنطبق على كل نصف من
المعدل س الثلثة الاول ان تتم الدور كله او يرجع بعد الانطباق الثاني او
عنده فانه ينطبق النصف الاول من المنطقة اي من الحمل الى الميزان على النصف
الاول من المعدل اي المجاور لذلك النصف من المنطقة وفي هذه الحالة ينطبق
الثاني من المعدل اي المجاور لهذا النصف ثم ينطبق النصف الاول من
المنطقة على النصف الثاني من المعدل وفي هذه الحالة ينطبق النصف الثاني
من المنطقة على النصف الاول من المعدل م وفي الخمسة الاول كل من نصفي
كرة البروج الشمالي والجنوبي س الخمسة الاول هي الثلثة المذكورة مع اثنين
آخرين وهما ان يكون الرجوع قبل الانطباق الثاني بعد قطع نصف
الدور او عنده والمراد قطع نصف الدور من مبدإ الحركة العرضية وفرضنا
مبداءها ان يكون الميل الكلي اربعا وعشرين درجة مثلا فنصف الدوران
يتحرك راس السرطان فيحصل الانطباق الاول فيتحرك الى ان يصير الميل الكلي
اربعا وعشرين درجة لكن من راس السرطان الى منتصف النصف الثاني
من المعدل ففي هذه الخمسة يصير من كرة البروج اعني النصف الذي هو شمال من
المعدل جنوبيا منه والنصف الجنوبي شماليا م وفي الثلثة الاخر يتبادل
بعضه س الثلثة الاخر ان يكون الرجوع قبل قطع نصف الدور بعد الانطباق
الاول او عنده او قبله ففي هذه الصور يصير بعض النصف الشمالي جنوبيا
وبعض الجنوبي شماليا م وفي السبعة الاول ينطبق نصف المنطقة على
النصف المجاور له من المعدل س السبعة الاول هي هذه الخمسة مع اثنين
آخرين اي يكون الرجوع قبل قطع النصف بعد الانطباق الاول او عنده
فانطباق نصف المنطقة على النصف المجاور له يعم الصور السبع مع
ان في الثلثة الاول منها ينطبق نصف المنطبق على النصف الغير المجاور له
ايضا م وفي كل انطباق يتساوى الليل والنهار في جميع البقاع ويبطل
فصول السنة واستثنى في التحفة الافق الرحوي س فقال في التحفة ان
في الافق الرحوي فان فلك البروج يتحرك عرضا في ثلث واربعين سنة

يتبادل

النصف الثاني من المنطقة الى الميزان الى الحمل على النصف م

مقدار

مقدار دقيقة واليوم والليلة في ذلك الافق يكونان بحركة الشمس في
نصفي فلك البروج ففي النصف الاوجي يكون الحركة ابطأ فيحصل التفاوت
بين اليوم والليلة م وفي الثاني يختلف الارتفاعات ومقادير
الايام س اي يختلف غاية ارتفاعات الكواكب وهي ان يكون
الكواكب على دائرة نصف النهار اما في الشمس فلان غاية ارتفاعها
انما يحصل بزيادة الميل على الارتفاع معدل النهار او نقصانه عنه فاذا
اختلف الميل اختلف الارتفاع واما في الكواكب الاخر فلانه اذا اختلف
انفراج المنطقة عن المعدل يختلف بعد الكوكب عن المعدل فيختلف الارتفاعات
في اليوم والليلة انما يختلفان لان منطقة البروج كلما كان اكثر انفراجا
عن المعدل كان التفاوت اكثر واذا قل الانفراج قل التفاوت م وحركة
يعرف في فصل العرض وقيل ولا اعتماد عليه ان لفلك البروج اقبالا و
ادبارا بقدر ثماني درجات في ستمائة واربعين سنة س المراد بالاقبال ان
يتحرك بالتوالي ثماني درجات في هذه المدة والمراد بالادبار ان يتحرك بهذه
المقدار الى خلاف التوالي في هذه المدة م فتسمى الحركة الثانية بالاقبال
والثالثة بالادبار فان صح ذلك فلا بد له من محرك فقيل يتخيل لذلك وللمحرك الميل
فلك واحد بان تفرض حاويا لفلك البروج قطباه على الدائرة المارة بعدهما
عن قطبي البروج اربع درجات فيتحرك قطب البروج على دائرة صغيرة مادية
للمذكورة يكون من الحركة في احد نصفيها الاقبال ومن الآخر الادبار س لان كل
جزء اذا تحرك على الدائرة ففي نصفها يتحرك من المغرب الى المشرق فيحصل الاقبال
وفي النصف الآخر يتحرك من المشرق الى المغرب فيحصل الادبار م وفي الحركة من منتصف
احد النصفين الى منتصف الآخر انتقاص الميل وفي الآخر ازدياده س لان منتصف
احد النصفين الى منتصف الآخر يبعد عن المعدل وفي النصف الآخر يقرب فيزداد
الميل وينتقص م لكن هذا غير صحيح لان انتقاص الميل ليس بهذا القدر في تلك
المدة س فانه ليس ثماني درجات في مدة ستمائة واربعين سنة م وايضا لا ترسم
الصغيرة حينئذ بل يرتسم من كل نقطة دائرة موازية لمنطقة المحرك س كما ان
قطب البروج يتحرك حول قطب العالم على دائرة صغيرة بحركة الفلك الاعظم ولا يرتسم
من دورات كل نقطة دائرة مساوية للاولى بل يرتسم دائرة موازية لمعدل النهار
م فصل في فلك الشمس وجدت في نصف فلك البروج سريعة وفي نصفه بطيئة
وفي الكسوفات في منتصف زمان البطؤ اصغر قليل منها في منتصف زمان السرعة
س بان تبقى حلقة نورانية من جرم الشمس في منتصف زمان السرعة لا في
منتصف زمان البطؤ مع ان مقدار جرم القمر يكون في الحالين واحدا بان يكون

الصغيرة صح

نظرا ثمانية دورها فيعود واذا تحرك القطب
يتحرك كل نقطة من الفلك البروج
فيرتسم من دوران الاولى دائرة صغيرة صح

حركته في احدى الحالتين لحركته في الحالة الاخرى او بضع ثقبة يعرف بها مقدار جرمه
بان يجعل ثقبة اعلاها واسع واسفلها في غاية الضيق لينفذ فيها شعاع الشمس و
يجعل مواضع الشعاع قوسا من دائرة مركزها الثقبة ويقسم على درجات ودقائق
فيقع الشعاع من الثقبة عليها على هيئة الدائرة فيعرف مقدار دائرة الشعاع
فيعرف مقدار اجزاء جرم الشمس م فيكون في زمان البطوء ابعد عن الارض فهي اما على
فلك غير شامل للارض يسمى تدويرا تماس سطحه سطحها في ثخن فلك حامل مركزه مركز
العالم يماس نقطة من سطحه نقطة من محدب حامله ونقطة منه نقطة من مقعره ويتم
دورها معها س ليكون غاية السرعة في موضع معين من الحامل وكذا غاية البطوء م وحركة
اسفل التدوير على التوالي س فانه اذا كان حركة اسفله على التوالي يكون حركته هناك
مجموع الحركتين فيكون اسرع في حالة قربه من الارض واذا كان حركة اعلاه على خلاف
التوالي يكون حركته بقدر فضل حركة الحامل على حركة التدوير اعلم ان دور التدوير مساو
لدور الحامل لكن التدوير اصغر كثيرا من حامله فاجزاء التدوير اصغر من اجزاء الحامل فالقوس
التي يقطعها الحامل اعظم من القوس التي يقطعها التدوير فما يقع به الاحساس فضل
تلك القوس على هذه القوس م واما على خارج مركز شامل للارض في ثخن فلك مركزه
مركز العالم يسمى المثل اي بفلك البروج لكونه منطقة في سطح منطقته يماس محدبه محدبه
على نقطة هي الاوج ومقعره مقعره على نقطة هي الحضيض اي ما يحتاج اليه من المثل
هذا القدر فانه يمكن ان يكون زائدا على هذا س اعلم ان الافلاك التي اثبتها اهل
الهيئة ما يحتاج اليها بحيث لا يمكن ان يكون اقل منها لكن لا دليل على نفي الزائد
وكذلك اثبات مقدار المثل فانهم يثبتون مقداره على حسب الاحتياج وهو ما يسع
خارج المركز لكن لا دليل على ان السطح المحدب للمثل يجب ان يكون مماسا لمحدب
الخارج المركز وان توهم متوهم ان هذا قد عرف بمعرفة الاجرام والابعاد يجب ان
يعلم ذلك المتوهم ان مقدار جرم الارض لا قدر له عند الافلاك فالمقدار الذي
يكون بقدر قطر الارض من الفلك لا يقع لنا الاحساس به فجميع ذلك ليس
الا تقريبا م وكذا في التدوير والحامل س اي ما ذكرنا في التدوير ان سطح الشمس
يكون مماسا لسطح التدوير فالمراد به ان ما يحتاج اليه من التدوير هذا القدر
وما ذكر من الحامل انه بحيث يماس نقطة من سطح التدوير بنقطة من المحدب
الحامل ونقطة من سطح التدوير يماس مقعر الحامل يراد به ان ما يحتاج اليه من
الحامل هو هذا القدر فانه يمكن ان يكون زائدا على هذا م فيبقى جسمان مختلفا
الثخن يسميان المتممين احدهما حاو لخارج المركز والاخرى محوي رقة الحاوي في
طرف الاوج وغلظه في طرف الحضيض والمحوي على العكس وقد قيل اختيار
بطلميوس هذا لانه ابسط من التدوير اقول بل على العكس اذ على تقدير التدوير

يجب

لا ان دور التدوير يستلزم دوار الخارج المركز
وهو لا يستلزم التدوير

يجب جسمان هو وحامله وعلى تقدير الخارج ثلثة هو والمتممان على انهما بعيدان
جدا عن البساطة فهو انما اختاره لانه كان يقتصر على الدوائر فهو ابسط للمقتصر
لا لمن اثبت الافلاك المجسمة س فان المقتصر على الدوائر يخط منطقة المثل
والمثل والخارج بطريقين احدهما ان يخط دائرة كبرى هي منطقة المثل وصغرى
هي منطقة الخارج والآخر ان يخط دائرتين متساويتين متقاطعتين على نقطتين
فالتي مركزها م منطقة الخارج والتي مركزها ع منطقة المثل وفي صورة التدوير يخط
ثلث دوائر منطقة الحامل ومنطقة التدوير ودائرة اخرى يرتسم بحركة الكوكب
بالحامل والتدوير وهي قائمة مقام منطقة خارج المركز في صورة خارج المركز م
فالقوس من المثل بين اول الحمل الى نقطة الاوج يسمى ايضا بالاوج ثم منه الى
طرف خط من مركز الخارج الى مركز الشمس يسمى بالمركز وهو كل يوم لط ح كـ
ومجموع قوسي الاوج والمركز وسط فان اخرج خط من مركز العالم الى مركز الشمس
منه الى المثل فمن اول الحمل الى طرفه تقويم وما بين الوسط والتقويم تعديل وهو
زاوية على مركز الشمس بين الخطين المذكورين س احدهما الذي اخرج من مركز الخارج
والآخر الذي اخرج من مركز العالم م وهو ناقص من الوسط ما دامت الشمس هابطة
من الاوج زائد ما دامت صاعدة س لان الشمس اذا كانت هابطة فالقوس
بالتوالي يصل من الاوج الى طرف الخط المخرج من مركز العالم الى مركز الشمس ومنه
الى المثل ثم يصل الى طرف الخط المخرج من مركز الخارج الى مركز الشمس ومنه
الى المثل واذا كانت الشمس صاعدة فالقوس بالتوالي يصل الى طرف الخط
المخرج من مركز الخارج ثم يصل الى طرف الخط الآخر فالتقويم في الصورة الاولى
اقل من الوسط وفي الصورة الثانية اكثر منه م وغايته ما يقتضيه ما بين
المركزين س انما قال ما يقتضيه ما بين المركزين ولم يقل بقدر

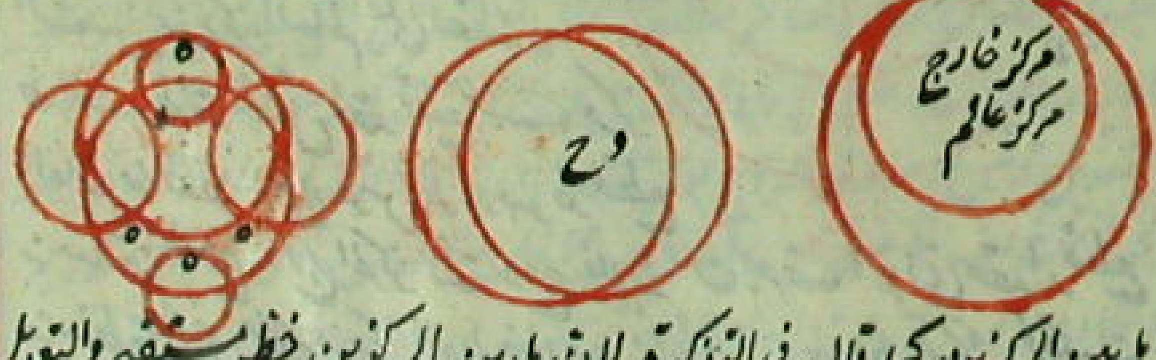

ما بين المركزين كما قال في التذكرة لان ما بين المركزين خط مستقيم والتعديل
خط مقوس لا يكون بهذا الخط بقدر ذلك الخط بل القوس التي يقتضي ذلك
الخط المستقيم ان يكون تعديلا تعديل م وما بينهما عند بطلميوس ب آ وعند
المتأخرين ب ة على ان نصف قطر الخارج ستون س اعلم ان اهل الهيئة يقسمون
الدائرة على ثلثمائة وستين ويقسمون قطرها على مائة وعشرين فنصفها ستون
ثم يقدرون الخطوط المستقيمة بنصف القطر اي هذا الخط لم يكن من الاجزاء التي يكون

نصف القطر ستين من تلك الاجزاء م وان كانت الشمس على الاوج او الحضيض
ولا تعديل س لان الخطين الخارجين من مركز الخارج ومركز العالم متحدان م وفي
صورة التدوير يكون نصف قطره بقدر ما بين المركزين ههنا س اي على تقدير
اثبات الخارج المركز ليكون الاختلاف على تقدير اثبات التدوير كالاختلاف
على تقدير اثبات الخارج المركز م هذا ما قيل في كتب الهيئة يرد عليه اشكال
وهو ان التعديل الذي يزاد او ينقص ليحصل التقويم ليس الزاوية المذكورة
بل هي مع شيء آخر وذلك لان الخارج اذا تحرك ثلثة بروج مثلا من نقطة
الاوج فيخرج خط من مركز الخارج وهو نقطة د الى مركز الشمس وهو نقطة
ه ووصل الى ل من منطقة الممثل وخط آخر من مركز العالم وهو ح الى
مركز الشمس ووصل الى ك من منطقة الممثل وخط آخر من ح مواز لخط د ه ووصل
الى ك من المنطقة فالقوس الواقعة من الاوج الى د ربع منطقة الخارج فموضع الشمس
من الممثل بالنسبة الى مركز العالم نقطة ط فالقوس من الاوج الى ط ان اردنا ان
نقدرها من منطقة الممثل يجب ان ينقص من ربع الممثل قوس ط ك ولا يكفي
نقصان ك د وهو وتر زاوية التعديل س قد عرفت ان منطقة الممثل والخارج يختلفان
بطريقين فان خططت بهذا الطريق فالدائرة العظمى منطقة الممثل والصغرى
منطقة خارج المركز و آ نقطة الاوج وقد تحرك خارج المركز الشمس ربع الدور
وهو ثلثة بروج من منطقة الخارج فاخرج من مركز الخارج وهو ب خط الى مركز الشمس وهو
نقطة ه الى ان وصل الى ز من نقطة الممثل لمركز الشمس يرى من مركز الخارج على نقطة
ز من الممثل ثم يخرج من مركز العالم خط
الى مركز الشمس حتى انتهى الى ط

من منطقة الممثل فيرى مركز
الشمس من مركز العالم على نقطة
ط من منطقة الممثل فقد قطع بحسب مركز
العالم من نقطة الاوج قوس آ ط وهو قد قطع
من منطقة خارج المركز ثلثة بروج فلا بد ان يعرف ان اي مقدار قطع
من منطقة الممثل فيخرج من مركز العالم خطا موازيا لخط ب ز وهو خط ح ك فيكون
قوس آ ك ربع منطقة الممثل اي ثلثة بروج منها لان زاوية ا د ز مساوية لزاوية
آ ح ك لان خط آ د م على خطين متوازيين وهما خطا د ز ح ك وزاوية
آ د ز يسمى خارجة بالنسبة الى زاوية آ ح ك والخارجة مساوية للداخلة على ما
بين في الشكل التاسع والعشرين من المقالة الاولى من كتاب اقليدس واذا كان
الزاويتان متساويتين وقد فرض ان زاوية آ د ز زاوية قائمة ثلثة بروج من منطقة

الخارج

الخارج فيكون زاوية آ ح ك زاوية قائمة وتر ها ثلثة بروج من منطقة الممثل فيكون قوس آ ك
ثلثة بروج من منطقة الممثل ومركز الشمس يرى من مركز العالم على نقطة آ ط وقد قطع من
منطقة الخارج ثلثة بروج فلا بد ان ينقص قوس ط ك من ثلثة بروج من منطقة الممثل ليعرف
ان مركز الشمس اي مقدار قطع من منطقة الممثل فلو نقص وتر زاوية التعديل وهو
قوس ط ز من ثلثة بروج لا يصح العمل وان خططت الممثل والخارج بالطريق الآخر فالآخر
فالربع من منطقة الممثل ليس نقطة ذ بل نقطة ك م اقول عنه جوابان آ الغرض
في الهيئة تعيين موضع الشمس بالنسبة الى مركز العالم فان موضعها بالنسبة الى مركز الخارج
د وبالنسبة الى مركز العالم ط فاذا انقص ط د من الوسط تعين موضعها بالقياس
الى مركز العالم والمذكور في الزيجات لبيان نسبة القوس التي قطعت الى منطقة الممثل
س فالحاصل انه اذا اريد الامر الاول ينقص ز ط واذا اريد الامر الثاني
ينقص ط ك م ب ان المذكور في الهيئة يمكن ان يراد به المثبت في الزيجات
فان زاوية التعديل وهي د ه ط مساوية لزاوية د ه ح لكونهما متقابلين س
فان المتقابل متساويتان على ما بين في الشكل الخامس عشر من المقالة الاولى من
كتاب اقليدس م ثم زاوية د ه ح مساوية لزاوية ط ه ك لكونهما متبادلتين لخطي د ز ح ك س اعلم انه اذا خط بين خطين متوازيين كخط ح ه بين
خطي د ز ح ك فزاوية ه ح ك وزاوية د ه ح يسميان متبادلتين و
والزاويتان متساويتان على ما بين في الشكل التاسع والعشرين من المقالة الاولى من
كتاب اقليدس م فزاوية التعديل مساوي زاوية ط ح ك س لان الف دال وصاد
وصاد م والزاوية انما يكون نقصانها عن قوس من محيط دائرة او زيادتها
عليها اذا وضعت على مركزها ثم ينقص القوس الموترة لها عن تلك القوس او يزاد
عليها فاذا وضعت زاوية التعديل عند مركز العالم على زاوية ط ح ك انطبقت
عليها فالقوس الموترة لها من منطقة الممثل ط ك هي التي ينقص عن الوسط
او يزاد عليه س فعلم ان زاوية التعديل هي الزاوية المذكورة عند مركز الشمس وقوس
التعديل قوس من منطقة البروج يوتر تلك الزاوية اذا وضعت عند مركز العالم وهذا
بحث شريف فاحفظه م ولما صورنا فلك الشمس على اصل التدوير
والخارج وصورة زاوية التعديل وقوسه

التوالي

مطلب وهذا بحث شريف فاحفظه

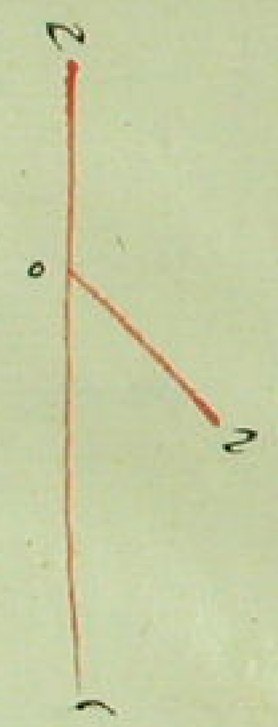

فصل في افلاك القمر وجد مداره منصفا لمدار الشمس اي منطقة البروج
على نقطتين متنقلتين الى خلاف التوالي كل يوم ثلث دقايق بان وجد
انتقال محل الكسوفات كذلك س فان الكسوفات تقع على احد نقطتي
الجوزهرين فاذا وقع كسوف في اول الحمل ثم بعد مدة وقع في اول الحوت
تقسم مدار الحركة على الايام فعلم ان موضع الكسوف يتحرك الى خلاف التوالي
كل يوم ثلث دقايق م وكذا غاية العرض س فان غاية العرض فيما بين نقطتي
الجوزهرين وقد وجدت منتقلة الى خلاف التوالي كل يوم ثلث دقايق م
فلابد من فلك يتحرك كذا س اي الى خلاف التوالي كل يوم ثلث دقايق م و
هو الممثل س اي الممثل بفلك البروج يكون منطقته في سطح منطقة البروج كما
ذكر م ويسمى فلك الجوزهر لانه وهو نقطة التقاطع يتحرك به فالتي اذا جاز
الكوكب صار شماليا عن منطقة الممثل راس ومقابلة ذنب ثم في جوفه
فلك يسمى مايلا لميل منطقته عن منطقة الممثل وهو بعرضه شمالا وجنوبا
غاية كل خمس درجات يتحرك كالاول س اي كفلك الجوزهر الى خلاف التوالي
م يا طح ومركزهما الى مركز العالم س اي مركز الممثل والمايل مركز العالم كما هو
المشهور وقد سبق ان وجوب حركة الجوزهر بالحادي يقتضي ان يكون مركزهما
خارجا عن مركز العالم م ثم في ثخن المايل خارج مركز في ثخنه تدوير يكون القمر
مركوزا فيه على الرسم المذكور س اي كما في فلك الشمس ان الخارج في ثخن
الممثل بحيث عماس محدبه محدبه ومقعره مقعره يعني ان ما يحتاج اليه من ثخن الممثل بهذا
القدر فالخارج ههنا في ثخن المثل يكون كذلك ثم التدوير مركوز في الخارج كما مر
في الشمس ان التدوير مركوز في الموافق بحيث عماس نقطة من سطحه محدب الموافق
ونقطة من سطحه مقعر الموافق يعني ان يحتاج اليه من ثخن الموافق بهذا القدر
فههنا يكون التدوير في ثخن الخارج كذلك ثم القمر في التدوير كما مر في الشمس انها
مركوزة في التدوير بحيث عماس سطحها سطحه يعني ما يحتاج اليه من التدوير بهذا
القدر فههنا كذلك م لانهم وجدوا القمر في الاوج في كل اجتماع واستقبال بانه
وجدوا غاية بطئه وبعده من الارض بينهما س اعلم انهم رصدوا القمر ارصادا متوالية
في هاتين الحالتين وفي غيرهما فوجدوه في الاجتماعات والاستقبالات تارة
سريعة وتارة بطيئة ووجدوا جرمه تارة اصغر وتارة اعظم وهكذا وجدوا في
غير الاجتماعات والاستقبالات لكن لم يجدوا غاية بطؤه الا في الاجتماعات و
الاستقبالات ولم يجدوا غاية صغر جرمه الا فيهما فاستدلوا على انه في البعد الابعد
فيهما م وفي الحضيض في تربيعي الشمس س اي وجدوه في الحضيض في التربيع الاول
قبل الاجتماع وفي التربيع الاخر بعد الاجتماع م بان وجدوا غاية سرعته وقربه

من الارض بينهما س وجدوا بالارصاد المتوالية ان غاية سرعته وعظم جرمه بان
في هاتين الحالتين م ثم مع ذلك احتيج الى نقصان تعديل او زيادته بحيث لا يمكن
ذلك مع ما ذكر الا بالتدوير س فاذا كان في الاجتماع والاستقبال وفي
الاوج وفي التربيعين في الحضيض علم ان البعد الابعد في فلك ثابت من الارض
وهو خارج المركز ولا يكون البعد الابعد ذروة التدوير فثبت خارج المركز
ثم مع ذلك وجدوه في الاجتماع والاستقبال تارة محتاجا الى زيادة التعديل
وتارة محتاجا الى نقصانه اي عرفوا خارج المركز في كل يوم دونوا دوره فاذا
تم دوره فتارة محتاج الى زيادة شيء ليتعين موضع القمر وتارة الى نقصان
شيء ليتعين ذلك وذلك لا يمكن الا بالتدوير لانه لو لم يكن التدوير فاما
ان يكون له موافق مركز وخارج مركز وذا منتف لما مر انه وجد في الاجتماعات
والاستقبالات تارة سريعة وتارة بطيئة وموافق المركز لا يوجب الاختلاف
وخارج المركز وحده يوجب انه اذا وصل الى الاوج يحدث مثل ما يحدث في الدور الاول و
اما ان يكون له خارجا مركز فاولهما يتحرك مقدار البعد المضاعف الى التوالي ليحصل
بوسط الشمس كما سياتي في حركة الثاني اما ان يكون على التوالي او على خلافه وعلى
التقديرين بطل كون غاية التعديل سبع درجات ويبطل كونه في البعد الابعد في
كل اجتماع واستقبال فعلم ان له تدويرا مركزه في الاوج في الاجتماع والاستقبال و
ذلك بحسب سير الوسط اي حركة الخارج المركز ونقصان التعديل او زيادته بحسب التدوير
ثم حركة الوسط غير محتاج الى التعديل الاول لكونه متشابها حول مركز العالم على ما سياتي
والى ضة تحتاج اليه فهذا ايضا يدل على وجود التدوير م فيكون الشمس مع مركز
مركز التدوير في الاوج او متوسطة بينهما فيكون الاوج متحركا الى خلاف التوالي بالمايل
با ثب دح والشمس الى التوالي ه بطح فيبلغهما ب بالو نصف حركة مركز
التدوير بخارج المركز من الاوج وهي لحد س فاذا كان حركة الاوج مع حركة الشمس
نصف حركة مركز التدوير من الاوج يكون الشمس متوسطة بين الاوج ومركز
التدوير م فالوسط وهو حركة مركز التدوير من نقطة المفروضة من فلك البروج
لح ى لد س لان حركة الاوج الى خلاف التوالي اذا نقص من حركة خارج المركز المتحرك
لمركز التدوير وهو لحد يب س يبقى بهذا القدر م وقد اثبتوا التدوير بان
وجدوا القمر مختلفا الى البطؤ والسرعة في اجزاء لا باعيانها من فلك البروج
عايدا كل اختلاف لا الى مثله بل الى الشمس ما يشبهه بعد تمام الدور بزمان
قليل س اعلم ان حركة الشمس مختلفة في البطؤ والسرعة لكن في اجزاء باعيانها
من فلك البروج فانها في نصفه بطيئة السير وفي نصفه سريعة السير وغاية بطؤها
اذا كانت في الاوج وغاية سرعتها اذا كانت في الحضيض ولكل منهما موضع متعين

من فلك البروج وكذا كل حال من احوالها كالتوسط بين البطؤ والسرعة وغيره
كالبطؤ بمقدار معلوم والسرعة بمقدار معلوم فله موضع معين من فلك البروج
والقمر ليس كذلك فان غاية بطوئه اذا كان في موضع ففي الدورة الاخرى
يكون في موضع آخر وكذا الاحوال الاخر في الشمس يعود كل اختلاف الى مثله
عند تمام الدور اي اذا كان لها غاية بطؤ في دورة بمقدار معلوم فاذا تم الدور
يكون له غاية بطؤ بمقدار مساو للمقدار الاول وكذا غاية السرعة والاحوال الاخر
فاذا انضم الى نقصان مقدار معين من التعديل او زيادته في موضع معين فاذا
وصلت الى ذلك الموضع ينقص او يزاد مثل ذلك المقدار بخلاف القمر فان
كل اختلاف لا يعود الى مثله بل الى ما يشبهه يعني اذا كان له غاية بطؤ في
موضع فيتحرك حتى تم الدور مع زمان قليل حصل له غاية بطؤ بالنسبة الى
حركات هذا الدور غير مساوية لغاية البطؤ الاولى فيكون مشابهة للاولى
من حيث انها غاية البطؤ بالنسبة الى حركات الدور الثاني كما ان غاية البطؤ
الاولى بالنسبة الى حركات الدور الاول لكن غير مساوية لها وكذا غاية السرعة
والاحوال الاخر ثم هذه الحالة المشابهة لا يحدث عند تمام الدور بل بعده
بزمان قليل كما ستدلوا بهذا على انه لا يكفي مجرد خارج المركز لانه ح يعود
كل اختلاف الى مثله عند تمام الدور كما في الشمس بل لا بد من تدوير حركته ابطأ
من حركة الوسط بشيء قليل ليحدث منه هذا الاختلاف لكنه مركوز في الخارج
المركز فلا يكون الاختلاف في الدور الثاني مساويا للاختلاف الاول لتفاوت
القرب والبعد بالنسبة الى مركز العالم ويكون بعد تمام دور الوسط بزمان قليل
لان حركة التدوير ابطأ من الوسط بشيء قليل فسقط ما قال صاحب التحفة ان
هذا يدل على ان الخارج المركز وحده غير كاف لكن لا يدل على التدوير اذ يمكن
له خارج وموافق او خارجا مركز فالخارج والموافق قد مر بطلانه واما خارج المركز فلا
يمكن ايضا على هذا التقدير لانه لا يعود كل اختلاف الى ما يشبهه بعد زمان قليل
م ثم التدوير اسفله الى التوالي واعلاه الى خلافه اذ في الكسوف كلما كان
جرم القمر اصغر كان ابطأ وكلما كان اعظم كان اسرع س اعلم ان في
الكسوفات ربما يبقى من جرم الشمس حلقة نورانية غير منكسفة وربما لا يبقى
فعلم ان الحائل بيننا وبين الشمس وهو جرم القمر في تلك الحالة اصغر وفي
هذه الحالة اعظم لان الشمس وان كان جرمها قد يختلف في العظم والصغر مقدارا
قليلا فهو ليس بحيث يكون تلك الحقيقة من اختلاف جرم الشمس اذ اختلافه شيء
قليل اقل من تلك الحلقة او عرفت حالة الشمس في الحالتين وعلم ان جرمها
غير مختلف في الحالتين بان كان في الاوج فيهما او في الحضيض فيهما فيكون ذلك

من الوسط ح

من

من اختلاف جرم القمر وانما يدل على ما ذكر على كون اسفل الى التوالي واعلاه الى
خلافه لانه علم ان التدوير في الحالتين في الاوج فهذا الاختلاف يكون من
التدوير فاذا كان جرم القمر اصغر كان ابعد عن الارض فيكون في اعلى التدوير فاذا
كان بطيئا علم ان اعلاه متحرك الى خلاف التوالي ليكون المحسوس فضل حركة
الحامل على التدوير فيرى بطيء الحركة واذا كان جرمه اعظم كان اقرب الى الارض
فيكون في اسفل التدوير فاذا كان سريعا علم ان اسفل التدوير متحرك الى
التوالي ليكون المحسوس مجموع حركة الحامل والتدوير فيرى سريعا م وكذا في
الاستقبال والتربيعين س اي اذا كان جرمه اصغر كان ابطأ واذا كان
اعظم كان اسرع انما قال ثم في الكسوف ولم يقل في الاجتماع وقال هنهنا
في الاستقبال ولم يقل في الخسوف لان صغر جرمه وعظمه في الاجتماع لا يظهر
الا في حال الكسوف اما في حال الاستقبال قد يعلم ذلك في الخسوف وقد
يعلم في غير الخسوف فخص في الاول بالكسوف وفي الثاني عمم وقال في الاستقبال
وانما يعلم ذلك في الخسوف بان الزمان بين ابتداء الخسوف وبين انخساف تمام
جرمه قد يكون قصيرا وقد يكون طويلا ولا يكون هذا بسبب سرعة الحركة وبطوئها لانه
لانه اذا كان بطيء الحركة ومع ذلك يكون ذلك الزمان قصيرا يكون القصر لصغر
جرمه واذا كان سريع الحركة ومع ذلك يكون الزمان طويلا يكون الطول لعظم
جرمه وقد يعلم صغر جرمه وعظمه في غير الخسوف بالثقب المصنوعة لمعرفة اجرام
الكوكب وفي التربيعين يعرف ذلك بالثقب م فهو في البطؤ قد يقرب
من الارض وقد يبعد وكذا في السرعة س اي علم مما ذكر ان القمر حالة البطؤ
وهي حال كونه في اعلى التدوير قد يكون قريبا من الارض بان يكون التدوير
في القسم الحضيضي من خارج المركز وقد يكون بعيدا بان يكون التدوير في القسم
الاوجي من خارج المركز وفي حالة السرعة وهي حالة كون القمر في اسفل التدوير
قد يكون قريبا من الارض وقد يكون بعيدا بكون التدوير في القسم الحضيضي او
الاوجي من الخارج م وايضا زمان سرعة اقل من زمان بطوئه س هذا دليل آخر
على اسفل التدوير يتحرك الى التوالي لان اسفل التدوير موضع سرعة الحركة
وهو اقل من الاعلى فاذا كان زمان السرعة اقل من زمان البطؤ علم انه في
حال السرعة في اسفل التدوير فيكون حركة الاسفل الى التوالي ليكون
المحسوس مجموع حركة الحامل والتدوير فيرى اسرع م وحركة كل يوم لح دس وفي
التذكرة وصد في مقارنته الشمس ومقابلتها الوسطين وفي بعد البعد يزيد و
ينقص فيكون ابطأ كلما زاد واسرع كلما نقص اي كلما زاد البعد وكلما نقص
البعد وقوله الوسطين اي بحسب الوسط حركة مركز التدوير لخارج المركز فالمقارنة

فهو في

الوسطية مقارنة مركز التدوير الشمس والمقارنة الحقيقية مقارنتها بحسب التقويم
وهي ان يكون لجرم القمر وفيه نظر لان بهذه الحالة لا توجد في المقارنة الوسطية
بل توجد في الكسوف وهو في حال المقارنة الحقيقية ثم قال في التذكرة ويختلف
مقادير جرمه في الخسوفات والكسوفات لذلك اي يكون البطء اذا زاد صغر جرمه
ويكون صغر جرمه ويكون اسرع كلما نقص صغر جرمه وهذا في الحقيقة تكرر لان
زيادة البعد عن الارض لا يعرف الا بصغر جرمه فلا احتياج الى ذكرهما بل يكفي ذكر
احدهما م ثم له اختلافات آ ان اخرج خطان من مركز العالم الى منطقة الممثل
يمر احدهما على مركز التدوير والآخر على جرم القمر فان كان القمر على الذروة او الحضيض
يتحدان وان يختلفان فالقوس من المنطقة بينهما هو التعديل الثاني في الزيجات
وغايته قوس جيبها نصف قطر التدوير وذا في الاوج ة به على ان نصف قطر
المائل ستين وقوسه ة فينقص من الوسط ان كان القمر هابطاً من الذروة
ويزاد عليه ان كان صاعداً لا على التدوير متحرك الى خلاف التوالي
س فان الوسط قوس من منطقة المائل بين النقطة المحاذية لاول الحمل
وطرف الخط الخارج من مركز العالم الى مركز التدوير المنتهي الى منطقة المائل فاذا كان
هذه القوس على توالي البروج ومدار حركة الخاصة هو الذروة فاذا كان القمر هابطاً
من الذروة واعلى التدوير متحرك الى خلاف التوالي يكون القمر اقرب الى اول الحمل
من مركز التدوير فالتعديل ينقص من الوسط ليحصل التقويم واذا كان صاعداً
من الحضيض الى الذروة واسفل التدوير متحرك الى التوالي فجرم القمر ابعد عن
اول الحمل من مركز التدوير فيزاد التعديل ليحصل التقويم واعلم ان في التذكرة
جعل غاية الاختلاف الاول بحسب نصف قطر التدوير وهذا الكلام مبهم
على ما ذكرنا م ٢ ان الاختلاف في الاوج كذا في غيره كم يكون وقد وجد نصف
قطر التدوير في الحضيض زايداً على ما في الاوج بقدر يب تم فوضع جدول لحركة
التدوير وهو ان قوس التدوير التي تعديلها في الاوج ه اختلافها يب تم فالقوس
التي تعديلها اقل منه ة لم يكون اختلافها في الحضيض مثلا القوس التي تعديلها
ثم تح وهو ثلثة اخماس ة اختلافها هنا ثلثة اخماس يب تم وهي الو ثم اذا
نعرف هذا فيما فوق الحضيض فاحتجنا الى جدول آخر وهو انا فرضنا ان الحضيض
اقرب الى مركز العالم درجة ففي اجزاء خارج المركز التي بعدها اقل يكون بهذه النسبة
ففي الجزء الذي هو اقرب الى مركز العالم بقدر آ لا يكون اختلافه نصف اختلاف
الحضيض فهو اذا كان آ لو نضرب في كل دقيقة ليحصل المطلوب فيزاد على
التعديل الثاني ثم ينقص او يزاد كما عرفت س اعلم ان في الزيجات قد عملوا
جدولين لهذا الاختلاف ففي الزيج الشاهي سمي الجدول الذي ذكرناه ثانياً بجدول

اسرع كلما نقص صح

من الاوج بقدر ذاك منه فنقول
ان كان الاختلاف في هذا البعد صح

الحضيض

الحضيض والذي ذكرناه اولاً بجدول الاختلاف وفي الزيج المعتبر سمي جدول
الحضيض بجدول دقايق النسب والآخر بجدول البعد الاقرب ثم يوضع الحضيض
بالمركز والاختلاف بالخاصة ويضرب احدهما في الآخر فحاصل الضرب يسمى التعديل المفرد
فيزاد على التعديل الثاني ثم هذا المجموع ينقص عن الوسط ان كان القمر هابطاً من
الذروة ويعرف ذلك بان يكون الخاصة اقل من مائة وثمانين درجة وهي ستة بروج
من بروج التدوير يزاد على الوسط ان كان القمر صاعداً على ذروة التدوير
ويعرف ذلك بان كانت الخاصة اكثر من مائة وثمانين درجة اي اكثر من ستة
بروج من بروج التدوير فيجب ان يعلم انه كما يقسم منطقة البروج على البروج
يقسم التدوير ايضاً على البروج وكل برج منه ثلثون جزءاً من اجزاء التدوير
ما هل العمل يعلمون بهذين الجدولين ولا يدرون ما يعملون فاردت تحقيق ذلك
وتطبيق هذا العمل على اصول الهيئة فاقول القوس من التدوير التي تعديلها غاية
التعديل اذا كانت في الاوج فتعديلها خمس درجات ذلك القوس ان كانت في
الحضيض يزاد تعديلها على التعديل الاوجي بدرجتين واربعين دقيقة فهذا
غاية الاختلاف الثاني فالقوس من التدوير التي تعديلها في الاوج لا يكون في
الغاية بل اقل من ذلك لم يكن اختلافها اذا كانت في الحضيض مثلا القوس
من الخاصة التي تعديلها في الاوج ثلث درجات وهي ثلثة اخماس غاية التعديل
اعني خمس درجات اذا كانت في الحضيض كان اختلافها الثاني ثلث اخماس درجتين
واربعين دقيقة التي هي اختلاف غاية التعديل وثلثة اخماس درجتين واربعين دقيقة
هي درجة وست وثلثون دقيقة فعلم ان هذا هو تفاوت الاختلاف الثاني بين
البعد الابعد والبعد الاقرب لثلث درجات التي هي ثلثة اخماس غاية التعديل
وهكذا وضع التفاوت بين البعد الابعد والاقرب لجميع اجزاء غاية التعديل كما وضع
لثلثة اخماسها ثم اذا عرف هذا التفاوت بين الاوج والحضيض فعملنا جدولاً
آخر وهو انه اذا كان التدوير في الحضيض وهو الجزء الذي هو اقرب الى الارض
من الاوج بعشرين درجة كان الاختلاف الثاني كذا وان كان التدوير في جزء
يكون اقرب الى الارض من الاوج باقل من عشرين كم يكون هذا الاختلاف فوضع هذا
الجدول لاجزاء درجة واحدة اذا كان التفاوت بين الاوج والحضيض بدرجة
ففي ما بين الاوج والحضيض كم يكون مثلاً اذا كان التفاوت بينهما بدرجة
والحال ان الحضيض اقرب الى الارض من الاوج بعشرين ففي البعد الذي يكون نصف
العشرين وهو عشرة يكون الاختلاف نصف الدرجة وهو ثلثون دقيقة فان
كان التفاوت بينهما بشيء آخر غير الدرجة كان الاختلاف بهذا الحساب وفي
مثالنا كان الاختلاف في الحضيض درجة وستاً وثلثين دقيقة في الجزء الذي

نحن فيه يكون نصف ذلك وهو ثمانية واربعون دقيقة فهذا معنى ضرب
الاختلاف فهو درجة وست وثلثون دقيقة فى نصف درجة كان الحاصل
ثمانية واربعين دقيقة سواء بسطت الكسور وضربتها ثم رفعت الحاصل او
اردت الاختصار فاخذت الكسر المضروب من المضروب فيه بطريق النسبة
فمثال ان اردت الضرب بضرب الدرجة فى ثلثين دقيقة يصير ثلثين
دقيقة ثم يضرب ستا وثلثين دقيقة فى ثلثين دقيقة يصير الفا و
ثمانين ثانية فيرفع يصير ثمان عشرة دقيقة فالمبلغ ثمان واربعون دقيقة
وان اردت اخذ بطريق النسبة فثلثون دقيقة هى نصف الدرجة فنصف
الدرجة فى الدرجة يقال بالاضافة اى نصف درجة ونصف الدرجة
فى ست وثلثين دقيقة يقال ايضا بالاضافة اى نصف ست و
ثلثين دقيقة وهو ثمانى عشرة دقيقة فالمبلغ ثمان واربعون دقيقة م
٣ اختلاف المحاذاة وهو التعديل الاول فى الزيجات وبيانه اذا اخذ الوسط
وهو قوس من منطقة المائل بين اول الحمل وطرف الخط المنتهى اليها من مركز
العالم مارا بمركز التدوير ثم اخذت الخاصة من نقطة على اعلى التدوير يمر عليها
ذلك الخط الى مركز القمر واخذ بازائه التعديل الثانى س وهو قوس من منطقة
المائل بين ذلك الخط والخط الخارج من مركز العالم المار على جرم القمر المنتهى
الى منطقة المائل م فينقص او يزاد على الرسم س اى ينقص من الوسط ان
كان القمر هابطا من ذروة التدوير ويزاد ان كان صاعدا م يتعين موضع
القمر اذا كان مركز التدوير فى الاوج او الحضيض اما فى غيرهما فلا بل انما يتعين
اذا كان التدوير هابطا من الاوج بان يزاد شئ وهو التعديل الاول على الخاصة
غايته عند طرف خط قائم على خط الاوج والحضيض مار على نقطة المحاذاة اى
نقطة على خط الاوج والحضيض بعدها عن مركز العالم كبعده عن مركز الخارج
مقاطرة له س المراد بالمقاطرة الوقوع على طرفى القطر فانه اذا جعل مركز العالم مركز
دائرة صغيرة وفرض لها قطر على خط الاوج والحضيض فمركز الخارج واقع على
طرف القطر فى جانب الاوج ونقطة المحاذاة واقعة على الطرف الاخر من القطر
فى جانب الحضيض م اى على ان نصف قطر المائل ستون م وغاية التعديل
بحسب هذا س اى غاية التعديل الاول بحسب هذا البعد فانه اذا خرج
خط من مركز العالم وآخر من نقطة المحاذاة الى مركز التدوير وينتهيان الى
محيط التدوير يحدث زاوية على مركز التدوير وقوس من منطقة التدوير وتر هذه
الزاوية فهذه القوس هى التعديل الاول فهو الذى يزاد على الخاصة او ينقص
منها م واذا كان التدوير صاعدا س عطف على قوله اذا كان التدوير هابطا

نـ كل من البعدين ي بعط بتقدير
مر س صح

م فبان ينقص فى كل جزء مثل ما يزاد فى الطرف الآخر فى جزء بعده عن
الاوج كبعده منه س اى حط فرضنا ان التدوير اذا كان هابطا من
الاوج وبعد مركز التدوير عن الاوج برج من بروج الحامل وههنا يجب ان
يزاد درجة من التعديل على الخاصة فاذا كان التدوير صاعدا الى الاوج وكان
البعد بين مركزه والاوج برجا واحدا يجب ان ينقص من
الخاصة درجة من التعديل م فدل س اى دل تعين موضع القمر عند كون
مركز التدوير فى الاوج والحضيض زيادة التعديل ونقصانه بلا احتياج
زيادة شئ على الخاصة او نقصانه عنها وفى غير الاوج والحضيض بالزيادة
والنقصان بعد زيادة شئ على الخاصة او نقصانه منها م على ان الذروة
الوسطى وهى مبداء الخاصة اخذت فى الحركة الى خلاف التوالى والحضيض
الى التوالى عند كونه على طرف ذلك الخط صاعدا س الذروة الوسطى
نقطة على اعلى التدوير يصل اليها خط يخرج من مركز العالم مارا على مركز
التدوير لو لم يكن التدوير حركة غير الخاصة والذروة المرئية هى خط كما ذكر
من غير شرط بقوله لو لم يكن الى آخره فانه اذا اخذ الوسط وهو قوس
من اول الحمل الى طرف الخط الخارج من مركز العالم المار على مركز التدوير
المنتهى الى منطقة المائل فذلك الخط يمر على نقطة على اعلى التدوير لم يوخذ
الخاصة ويوخذ بازائه التعديل فلا بد ان يكون مبداء الخاصة نقطة على اعلى
التدوير محاذية لمنتهى الوسط على منتهى المائل ليوخذ بالخاصة التعديل فيزاد على الوسط
او ينقص ليصح العمل فعلم انه يجب ان يكون مبداء الخاصة الذروة الوسطى على ما
فسرناها والمراد بالخط المذكور الخط القائم على خط الاوج والحضيض المار على نقطة
المحاذاة وانما دل التعين المذكور على ان الذروة الوسطى اخذت فى الحركة الى
خلاف التوالى عند طرف ذلك الخط صاعدا لان التدوير اذا كان هابطا عن
الاوج يجب زيادة شئ واذا كان صاعدا يجب نقصان شئ فلا بد ان يكون للتدوير
حركتان مختلفتان ففى صورة وجوب الزيادة دل على انه يحرك حركة زائدة على
ما هى حركة الخاصة فالنقطة التى تصورناها مبداء تغيرت عن حالها فيكون لها حركة
اخرى الى خلاف التوالى ليكون موافقة لحركة اعلى التدوير فلا بد ان يكون بهذه الحركة
بذاته وقد وجدنا عند طرف الخط المذكور اذا كان التدوير صاعدا غاية نقصان
التعديل الاول فلذلك الغاية تكون مبداء لحركة الذروة على خلاف التوالى فلهذا
قال اخذت الذروة باقى الحركة الى خلاف التوالى والحضيض الى التوالى م حتى
انطبق عند الاوج على الذروة المرئية والحضيض اى المحاذيين لمركز العالم فاذا فارقه
مال الذروة الوسطى عن المرئية الى خلاف التوالى والحضيضان بالخلاف س اى حكم

منطقة نخ

الحضيضين مخالف لحكم الذروتين بان يكون حضيض الذروة الوسطى مائلاً عن حضيض
الذروة المرئية الى التوالى حتى اذا وصل التدوير الى طرف الخط المذكور هابطاً اخذت
فى الحركة الى التوالى لان طرف هذا الخط هابطاً موضع غاية التعديل الزائد فمن ههنا
يأخذ فى الحركة التى يوجب نقصان التعديل وهى حركة الذروة الى التوالى م حتى
انطبق القطران عند الحضيض س اى قطر التدوير المار بالذروة الوسطى والحضيض
المقابل لها وقطر التدوير المار بالذروة المرئية والحضيض المقابل لها م
ثم فارقا ومال الذروة الوسطى عن المرئية الى التوالى والحضيضان بالخلاف
حتى يصل الى طرف الخط المذكور صاعداً فتعيّن موضع القمر بزيادة التعديل
ونقصانه على وجه يوجبه المحاذاة دل عليها س فتعيّن بالرفع مبتداء وقوله
دل خبره اى صيرورة موقع القمر متعيناً بزيادة التعديل الاول على الخاصة
اذا كان التدوير هابطاً ونقصانه عنها اذا كان صاعداً بمقدار يوجب
محاذاة القطر المار بالذروة والحضيض الوسطيين نقطة المحاذاة زيادة
ذلك المقدار او نقصان ذلك المقدار دلت على ان القطر محاذ لنقطة
المحاذاة فالحاصل ان خارج المركز صار قسمين بالخط المار على نقطة المحاذاة
القائم على خط الاوج والحضيض بحيث يكون القسم الاوجى اعظم
من الحضيضى نقطة الاوج وسط للقسم الاوجى ونقطة الحضيض
منتصف القسم الحضيضى وعند طرف الخط المذكور فى الجانب الذى
يكون التدوير صاعداً يكون اختلاف الذروتين والذروة الوسطى يكون
اقرب الى الاوج فيأخذ فى الحركة الى خلاف التوالى حتى ينعدم الاختلاف
عند الوسط وهو نقطة الاوج فينطبق الذروة على الذروة فاذا فارقا
يميل الذروة الوسطى عن المرئية الى خلاف التوالى فيكون الوسطى اقرب الى
الاوج من المرئية حتى تبلغ الاختلاف عند طرف الخط المذكور هابطاً فيأخذ
الذروة فى الحركة الى التوالى فيقل ذلك الاختلاف حتى ينعدم عند الحضيض
فينطبقان ثم يميل الذروة الوسطى عن المرئية الى التوالى فيصير الذروة
الى الوسطى ابعد من الحضيض واقرب الى الاوج من المرئية حتى تبلغ الى الحالة
الاولى الاولى وهى طرف الخط المذكور صاعداً واعلم ان غاية هذا
الاختلاف يكون فى حدود التسديس القمر الشمس وتثليثه لان طرف هذا
الخط اذا كان التدوير هابطاً يكون عند قريب من تثليث الاوج لانه اذا
اخرج من تدوير الخارج خط قائم على خط الاوج والحضيض من الاوج الى طرف
ذلك الخط ربع الدور ثم اذا اخرج من نقطة المخرج من مركز الخارج الى طرف هذا
الخط قوس قريبة من عشرين درجة لان من مركز الخارج الى نقطة المحاذاة قريب

من

المحاذاة خط قائم على خط الاوج والحضيض من طرف الخط

منه مركز

من عشرين ثم اذا كان المركز التدوير على طرف هذا الخط يرى عند مركز العالم
اسفل لان الخط الخارج من مركز العالم والخط الخارج من نقطة المحاذاة من
نقطة المحاذاة اذا تقاطعا على مركز التدوير يكون طرف الخط الخارج من
مركز العالم ابعد عن الاوج من طرف الخط الخارج من نقطة المحاذاة بقدر
زاوية التعديل وهى قريبة من عشرين درجة على عشرين صار ثلثين لقريب
زدناها على الربع وهو تسعون صار مائة وعشرين وهى ثلث الدور ثم الشمس
متوسطة بين الاوج ومركز التدوير فيكون مركز التدوير فى قريب من التسديس
ثم فى الحضيض يكون التربيع فاذا جاوزه ووصل الى طرف ذلك الخط صاعداً
يكون فى قريب تثليث الاوج فى جانب الصعود فيكون بعده من الاوج فى الجانب
الآخر ضعف ذلك والشمس متوسطة بينهما فيكون تثليث الشمس وقال
فى التذكرة فيوجد للقمر عند ما يظن عدمه ويعدم اختلافه عند ما يظن وجوده معناه
انه قد يظن ان الاختلاف الاول اى التعديل الثانى منعدم وذلك اذا
تحرك التدوير تمام الدور من المبدإ الذى فرضناه فيجب انه لا يكون هناك اختلاف
الاول لكن هذا الاختلاف الثالث موجود فيجب زيادته على الخاصة اذا كان
التدوير هابطاً ونقصانه اذا كان صاعداً فاذا زيد على الخاصة او نقص يزاد
على دور التدوير شئ او ينقص منه شئ فيصير الخاصة بحيث يجب ان يوجد التعديل
التعديل الثانى فينقص او يزاد على الوسط على الرسم المعلوم واذا تحرك
التدوير اقل من الدور شيئاً فح يظن وجود الاختلاف الاول لكن الاختلاف
الثالث موجود وزائد بحيث اذا زيد على الخاصة تتم الدور فينعدم الاختلاف
الاول واذا تحرك التدوير اكثر من الدور يظن ح وجود الاختلاف الاول
لكن الاختلاف الثالث موجود وناقص بحيث اذا نقص من الخاصة يتم
الدور فينعدم الاختلاف الاول فعلم ان زيادة التعديل الاول ونقصانه
يتعين الذروة المرئية وعلم ان الكوكب كم تحرك منها بحركة الخاصة و
حركة الذروة اما بزيادتها على الخاصة او نقصانها عنها فما حصل بعد الزيادة
او النقصان هو الخاصة المعدلة فيوجد بها التعديل الثانى فيزاد على الوسط
او ينقص م فاهل هذا الفن تحيروا فى انه كيف يتصور تشابه الحركة
بالنسبة الى مركز العالم الدال عليه عنى الوسط عن التعديل الاول مع
تساوى القرب والبعد بالنسبة الى مركز الخارج الدال عليه رؤية نصف
قطر التدوير على ما ذكر س فان نصف قطر التدوير يرى فى الاوج
له وفى الحضيض زائداً عليه بمقدار ثم فيكون هذا الاختلاف بحسب
اختلاف القرب والبعد بالنسبة الى مركز العالم فيكون التدوير فى فلك

خارج المركز يكون بعد نصف قطر التدوير بالنسبة الى مركزه في جميع الاحوال على
السواء م مع محاذاة القطر نقطة المحاذاة س فانه يجب ان يكون الامور
الثلثة بالقياس الى مركز واحد ولا ينبغي ان يكون مختلفة باختلاف المراكز
الثلثة والمتقدمون لم يذكروا لهذه الاختلافات سببا وصاحب التذكرة اراد
ان يبين سبب هذه الاختلافات فاثبت افلاكا وسمى بعضها صغيرة وبعضها
كبيرة فقال في المتن م فصاحب التذكرة لم يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
ولم تجد ما عملوا حاضرا س اى لم يطابق اثباتها الافلاك العمل الذي عليه
المتقدمون واراد هو تصحيحه وهذه العبارة مقتبسة من قوله تعالى ما لهذا الكتاب
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ووجدوا ما عملوا حاضرا م حيث اثبت
ثلث كرات للتشابه ثم قال هذا لا يطابق الاصل الذي عملوا عليه مطابقة تامة
لوقوع التفاوت بسدس درجة وثلث اخر لمحاذاة فلزم ان يكون غاية الاختلاف
في منتصف الاوج والحضيض والواقع بخلافه س اى الاصل الذي بنى عليه
الاختلاف يوجب ان يكون غايته في منتصف الاوج والحضيض على ما يأتي
والواقع بخلافه لان الغاية عند طرف الخط القائم على خط الاوج والحضيض
المار على نقطة المحاذاة م ومع هذا يذكر طريقه وهي مبنية على مقدمة وهي
انه اذا كانت دائرة كبيرة مركزها د وقطرها ا ب وفي سطحها صغيرة مركزه ز
وقطرها ج د وهو نصف ا ب ونقطة ج تماس ا وحركتها ضعف الكبيرة في خلاف
جهتها وعلى محيطها نقطة ه وفرضنا ما اولا مع ج تحركت الكبيرة من ا الى جانب
ب بمقدار قوس ا ج والصغيرة الى خلافه فقطعت ج ه فقوس ا ج شبيهة لنصف
ج ه س اذا كانت دائرتان احدهما اعظم من الاخرى ومركزهما واحد فالقوسان
منهما اللتان يوتران زاوية واحدة على المركز شبيهتان فههنا الدائرة الصغيرة والكبيرة
ان كان مركزهما واحدا وحركة الصغيرة ضعف الكبيرة والكبيرة قطعت قوس ا ج
والصغيرة قوس ج ه فقوس ا ج ونصف قوس ج ه يوتران زاوية واحدة فكل
منهما شبيهة للاخرى م فنصل خط ه ه وخط د ه فزاوية ج ه ضعف زاوية
ج د ا س لما ذكر ان قوس ا ج ونصف قوس ج ه يوتران زاوية واحدة فيكون
الزاوية التي يوترها قوس ج ه وهي زاوية ج ز ه ضعف الزاوية التي يوترها ا ج و
هي زاوية ج د ا م وهي ايضا ضعف زاوية ج د ه لكونها خارجة عن مثلث ه د
ز مساوية لداخلتي ز د ه والمتقابلتين وتبين لتساوي ساقي ز ه ز د فزاويتا ج د
ه ج د ا متساويتان س فان الشكل الخامس دال على ان الزاويتين اللتين
عند القاعدة في المثلث المتساوي الساقين متساويتان وههنا ساقا ز ه و د ه
متساويتان لان كلا منهما خرج من مركز الصغيرة الى محيطها فيكون الزاويتان اللتان

عند

عند القاعدة متساويتان وهما زاويتا ز د ه ز ه د واذا كانت متساويتين
والشكل الثاني والثلثون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس ينطبق بان الزاوية
الخارجة عن المثلث متساوية للداخلتين المقابلتين لها وههنا في مثلث
د ه ز زاوية ج ز ه خارجة عن المثلث فيكون مساوية للداخلتين المقابلتين
وهما د ه ز ز د ه واذا كانت مساوية لمجموعهما وهما متساويتان كانت
ضعف احديهما اعني ج د ه فاذا كانت زاوية واحدة وهي ج د ه ضعف ج
د ا وايضا ضعف ج د ه كانت ج د ا مساوية لزاوية ج د ه م وخط
د ه منطبق على د ا فنقطة ه على قطر ا ب غير زائلة عنه وكذا في جميع اوضاع
يمكن عمل المثلث واذا لم يمكن ذلك عند حركة الكبيرة ربع الدور او ثلثة
ارباعه والصغيرة ضعف ذلك فح يقع ه على د س لانه اذا تحركت الكبيرة
ربع الدور والصغيرة نصفه حينئذ يكون نقطة ه مقاطرة لنقطة ج ونقطة
ج على محيط الكبيرة فنقطة ه على مركزه وهو د ولان قطر الصغيرة نصف قطر
الكبيرة او ثلثة ارباع الدور فالصغيرة تحركت ضعفه وهو كل الدور ونصفه
فعند تمام الدور يقع ه على ب على ما سيأتي فبعد تمام الدور يصعد الصغيرة
فاذا قطعت الكبيرة ربع الدور والصغيرة النصف يصل نقطة ه الى د
م او عند حركتها نصف الدور والصغيرة الدور فنقطة د على ج عند
نقطة ب س لان الكبيرة قطعت نصف الدور فنقطة ج وصلت الى
نقطة ب والصغيرة قطعت

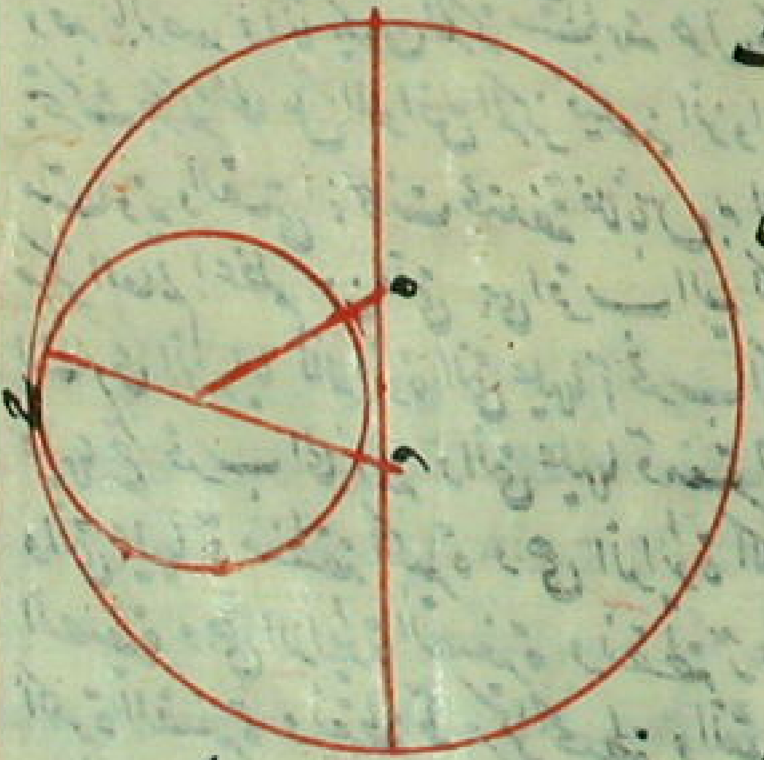

الدور فنقطة ه وصلت
الى نقطة ج فعلم ان الاحوال
الثلث اى قطع الكبيرة
ربع الدور او نصف او
ثلثة ارباعه لا يمكن عمل
المثلث ومع ذلك نقطة
ه ملازمة لقطر ا ب م
اذا عرفت هذا نفرض
حاملا مركزه مركز العالم في ثخنه الكبيرة ويتم دورهما معا في ثخنهما صغيرة
تماس محدبها بمحاس س اى محدب الصغيرة والكبيرة م على نقطة وحركتها ضعف
تلك في خلاف جهتها في ثخنها حافظة لوضع التدوير كما مر س اى تماس محدب هاتين
اى محدبها الى فوق الحافظة والصغيرة على نقطة م وحركتها كالكبيرة وفي جهتها وفي جوفها
التدوير ويجب ان يكون قطر محدب الصغيرة زائدا على نصف قطر محدب الكبيرة

واذا تحركت الكبيرة ح

بقدر نصف قطر التدوير وثخن الحافظة فالدائرة التي هي مدار مركز الحامل التدوير
بحركة الكبيرة لولا حركة الصغيرة منطقة الكبيرة وبحركة الصغيرة لولا حركة الكبيرة
منطقة الصغيرة وقطرهذه يقدر ما بين المركز على تقدير الخارج وقطر الاولى
ضعف ذلك وهو مقدار نزول المركز وصعوده فبهذا الطريق يكون الحركة
متشابهة بحسب مركز العالم مع القرب والبعد س انما قال ويجب ان
يكون قطر محدب الصغيرة الى آخره لان الغرض نزول مركز التدوير وصعوده
على خط مستقيم فلابد من دائرة كبيرة وصغيرة يحصل بهما الصعود والنزول
فانه اذا دارت الكرة الكبيرة بدون الصغيرة يحدث مدار لمركز التدوير هو
الدائرة الكبيرة وهي منطقة الكبيرة وهي دائرة نصف قطرها اقل من نصف
قطر الكرة الكبيرة بقدر ثخن الحافظة ونصف قطر التدوير ثم الدائرة الصغيرة
وهي مدار مركز التدوير بحركة الكرة الصغيرة لولا حركة الكبيرة وهي منطقة الكرة
الصغيرة يجب ان يكون قطرها نصف قطر الدائرة الكبيرة قطر من هذه القطر لا
بد ان يكون على مركز الكبيرة فقطر الكرة الصغيرة لابد ان يكون زائداً على نصف
قطر الكرة الكبيرة بقدر ثخن الحافظة ونصف قطر التدوير ليكون طرف
الصغيرة على مركز الكبيرة وانما يجب ان يكون قطر منطقة الصغيرة بقدر ما
بين المركزين ليكون نزول مركز التدوير وصعوده بقدر ضعفه ليحصل القرب
والبعد الذي يحصلان بحركة خارج المركز على تقدير وجوده ليكون مطابقاً لما
وجد بالرصد وانما يكون الحركة متشابهة حول مركز العالم لان مركز التدوير
يتحرك بحركة الحامل الموافق المركز فيكون الزوايا التي يحدث عند مركز العالم
متساوية والقسي ان كانت مختلفة فلا بأس به لان القسي التي هي ابعد عن
مركز العالم اعظم من التي هي اقرب اليه لكن كل منها شبيهة للاخرى
لتساوي الزوايا فالدائرة التي عليها ا م محدب الكرة الكبيرة الصغيرة والتي
عليها ح محدب الحافظة والتي عليها د مقعر الحافظة و محدب التدوير
والتي عليها ه منطقة الكبيرة وهي الدائرة الكبيرة والتي عليها و منطقة
الصغيرة وهي الدائرة الصغيرة ونقطة ز مركز الكبيرة ونقطة ح مركز
الكرة الصغيرة ونقطة ط مركز الحيطة والتدوير فهذه صورة الافلاك
على رأي المتقدمين واعلم ان في هذا الطريق ليس مدار مركز التدوير
دائرة بل شبيهاً بالدائرة فرضنا من مركز العالم الى مركز الكبيرة ستين
وفرضنا التدوير في الاوج وبين مركز الكبيرة ومركز التدوير عشرة و
مقدار نزول مركز التدوير عشرين فمن مركز العالم الى مركز التدوير
عند الاوج سبعون وعند الحضيض خمسون فالنقطة التي يكون على خط

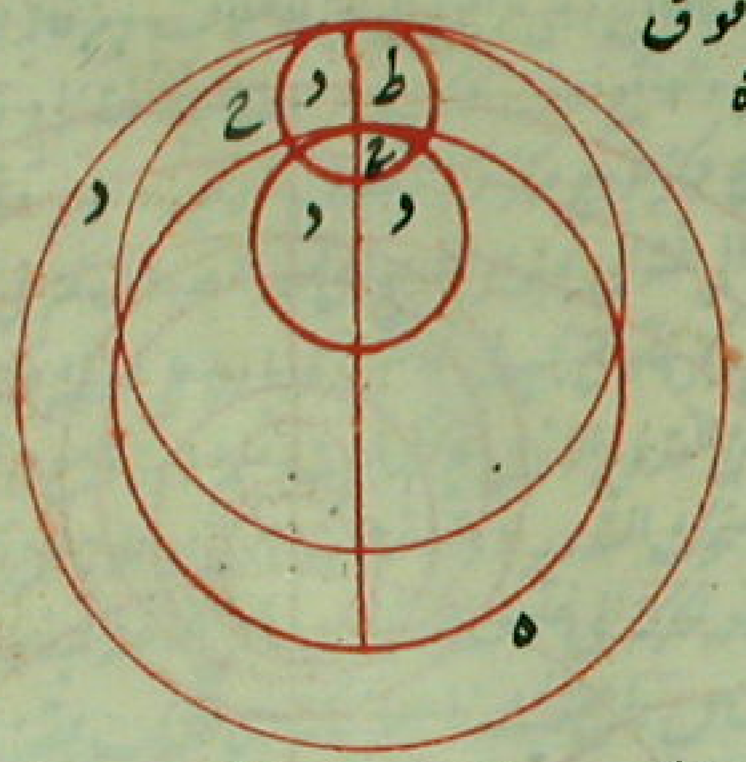

الاوج والحضيض فوق
مركز العالم بعشرة
اجزاء هي التي
ظننوها مركز خارج
المركز فمنها الى
مركز التدوير في
الاوج سبعون
وفي الحضيض
ايضاً ستون
واذا تحرك الحامل ربع الدور ووصل مركز التدوير الى مركز
الكبيرة فمن

مركز العالم
الى مركز التدوير
ستون فمن
نقطة ظننوها
مركز الخارج
الى مركز التدوير
يكون اكثر
من ستين
لان الخط الاول
قائم على خط
الاوج والحضيض على زوايا قائمة واثنى وتر الزاوية القائمة صورة
الافلاك القمر على ما في التذكرة موضوعة كراتها في اربعة اوضاع م
واما المحاذاة فيجب لها ثلث كرات الاولى قطبها محاذ لمنطقة التدوير
بحيث يمر به الذروة عند عدم الاختلاف والثانية في جوفها
بعد قطبها عن قطبها بقدر نصف غاية الاختلاف والثالثة في جوفها
حافظة لوضع التدوير وقطبها محاذ للاولى وفرضنا التدوير عند غاية
الاختلاف صاعداً فالبعد بين قطب الاولى والذروة بقدر غاية الاختلاف
والذروة شرقية عن القطب وقطب الثانية ح محاذ لمنطقة التدوير
بشرقي عن قطب الاولى متوسطة بينه وبين الذروة فلولا الثانية
يتحرك الذروة بحركة الاولى

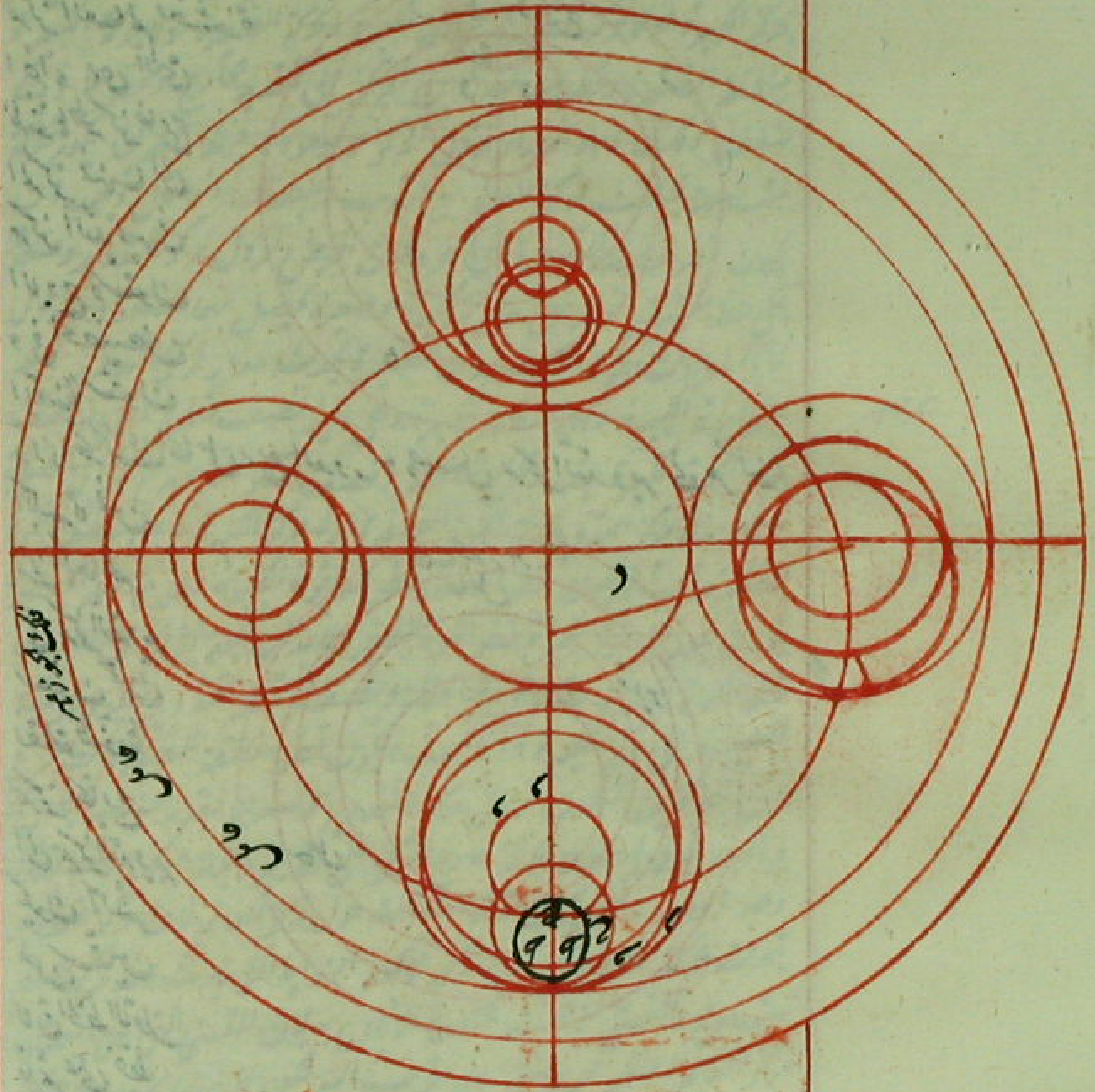

على دايرة قطرها ضعف غاية الاختلاف فهي الكبيرة ولولا الاولى يتحرك
بتحرك الثانية نصف ذلك فالصغيرة هي بهذا المقدار ففرضنا الاولى متحركة
كالحامل والثانية ضعفها الى خلاف جهتها والثالثة كالاولى في جهتها
فيأخذ الذروة في الحركة الى المغرب حتى تحاذي الذروة قطب الاولى
في الاوج ثم يفارقه ويهبط حتى ينتهي الى غاية الاختلاف فيأخذ
الذروة في الحركة الى الشرق حتى يحاذي الذروة قطب الكبيرة في الحضيض
فيفارقه ويصعد فيصل الى الحالة الاولى س هذا ما ذكر في التذكرة فعلى
هذا التقدير يلزم ان يكون غاية الاختلاف ما بين الاوج والحضيض لان
الذروة ينطبق على مركز الكبيرة فاذا كان الحركة الاولى مثل الحركة الثانية اي

الرجوع

الرجوع يجب ان يكون المسافتان وهي من الاوج الى غاية الاختلاف ومن غاية الاختلاف
الى الحضيض متساويتين والواقع خلاف ذلك م وصاحب التحفة زاد تدويرا
وتقريره ان نثبت خارج مركز خروج مركزه نصف ما وجدوه وهو ه ح في
ثخنه تدوير يتحرك اعلاه الى التوالي بمقدار الخارج الى البعد المضاعف ثم في ثخنه
تدوير فيه القمر بعدما بين مركزهما ه ح بحيث تماس محدبا بهما على نقطة حركته مثل
الخارج والخاصة س فان التدوير الاول يتحرك بحيث يتم دورة مع دورة الخارج
لكن اعلاه الى التوالي فيتحرك التدوير ذو الخاصة بهذا المقدار فلا بد ان يكون
لذي الخاصة حركة مثل هذه الحركة الى خلاف جهتها مع فضل الخاصة ليفضل له
الخاصة فيقع بها الاحساس وان شئت فاجعل حركة ذي الكوكب بمقدار الخاصة
لكن بحيث يتوسط بينه وبين التدوير الاولى كرة اخرى مركزها مركز الاول
يتحرك مثل الاول لكن الى خلاف جهته يحفظ وضع ذي الخاصة وهذا الطريق
احسن من الاول لانه على هذا الطريق مركزهما متحد فلا يتغير اصلا بخلاف
طريق الاول فانه مركز ذي الخاصة مختلف فلا يقع المقاطعة الثابتة فيتغير الخاصة
تغيرا وان كان قليلا م فلنعرض الاوج ا ومركز الخارج ب ومركز العالم ح و
مركز التدوير الاول د ومركز ذي الكوكب ه وفرضنا اولا نقطتي د و ه على
خط ا ب ح ثم تحرك الخارج عن الاوج وتحرك التدوير الاول يوما وليلة عن الاوج
اضيع خط من ب الى د ينتهي الى ذ
وهي ا فيما وقعت وخط
من ح الى ه بهذه الصورة

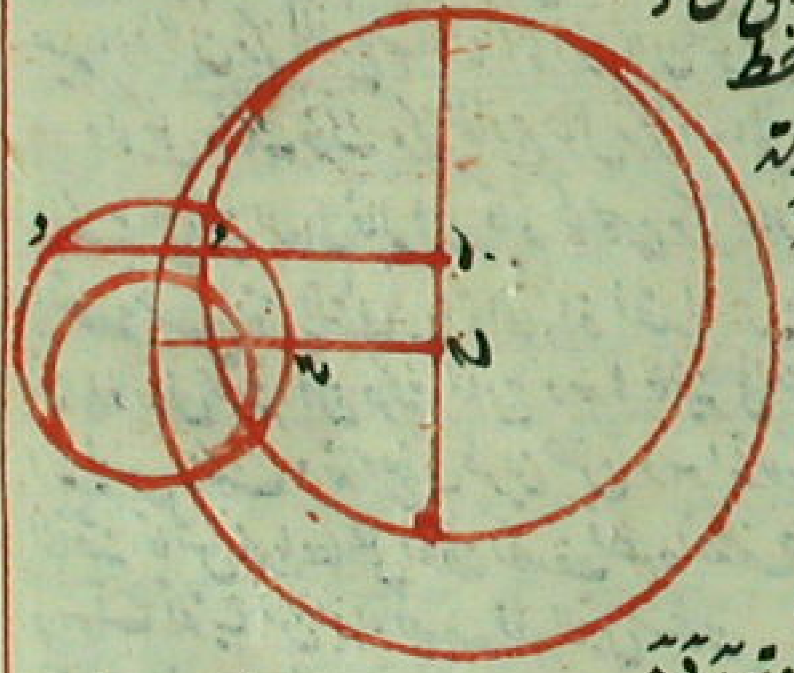

فزاوية ا ب د كزاوية د ذ
ه لتساوي الحركتين س
اي لتساوي حركة الخارج
والتدوير الاول بحركة
بحركة الخارج زاوية ا ب ر
وبحركة التدوير الاول زاوية ر د ه
فهاتان الزاويتان متساويتان ثم زاويتا ا ب د ذ د ب ح كزاويتي د ذ
ه د ب لان الاوليين متساويتان لقائمتين كالاخريين فاذا نقص
منهما متساويتان اعني ا ب د ه د ذ لاجل تساوي الحركتين م فالباقيتان
متساويتان وهما ر ب ح ه د ب فخطا ب ر د ح ه متوازيان لان
خط ب د ينصف على س ويقام عليه عمود يصل الى نقطة ع من
خط ح ه ونضع زاوية ب س ع على زاوية د س ع فيقع نقطة ب

الخاصة ح

نقطة ح

على د ه ونصف زاوية نقطة ح على ه لان زاويتي د ب ح ب د ه متساويتان وكذا
خط ب ح د ه س لان البعد بين مركزي التدوير الاول وذروة الحاملة كالبعد بين
مركز الخارج ومركز العالم م فخط ع ح ينطبق على ح ه فالبعد بين الخطين عند
نقطة ب اى خط يخرج من نقطة ب عمودا على خط ب د كالبعد بينهما عند نقطة د اي
خط خارج من مركز د كما ذكر س اى عمودا على خط ب د م ضرورة انطباق ب على د وانطباق
ع ح على ح ه فيتحد العمودان لخطا ب د و ح ه لا يتلاقيان في احدى الجهتين اذ لو تلاقيا
لتلاقيا في الاخرى وهذا محال في الخطين المستقيمين واذا تقرر هذا فزاوية ا ب د
مثل زاوية ا ح ه س لان زاوية ا ب د خارجة بالنسبة الى زاوية ا ح ه وهما متساويتان
للشكل الثامن والعشرين من المقالة الاولى من كتاب اقليدس وزاوية ا ب د متشابهة
عند مركز الخارج اذ هي مقدار حركة كل يوم فكذا زاوية ا ح ه عند مركز العالم فنقطة ه
يتحرك حركة متشابهة عند مركز العالم فنقطة ه يتحرك حركة متشابهة عند مركز العالم فنقطة
مع اختلاف بعده عنه ثم ورد على الشبه حول مركز العالم اشكال وهو ان يقال كيف يكون
الحركة متشابهة فان الشبه انما يكون اذا قطعت قسيا متساوية في ازمنة متساوية
وحركة الاوج الى خلاف التوالي ومركز التدوير الى التوالي اوجب ان يكون مدار مركز التدوير
شكلا بيضيا فلا يكون قسيه متساوية بل انما يكون من الدائرة فاجاب بقوله م
ولا يضر اختلاف من القدر البيضي لان الزوايا عند المركز متساوية فالقسي متشابهة
مع قربها وبعدها س ثم ورد اشكال آخر وهو البرهان الذي ذكر على الشبه انما دل
عليه اذا كان مركز الخارج ساكنا اما اذا كان متحركا بحركة المائل فلا فاجاب بقوله
م ولا يخل بذلك تحرك مركز الخارج حول مركز العالم لان بعده لا يختلف س اي
بالنسبة الى مركز العالم فالبرهان قائم كما كان مركز الخارج ثابتا م فطريق صاحب
التحفة حسن يتم به الشبه واما المحاذاة فقد المنتهى الكلام والظاهر انه لا طائل
تحته اذ مآل كلامه ان حركة الخارج وحدها كافية في اختلاف الدوريين ولا شك
انه ليس كذلك وقد سنح لي طريق حسن وهو انه لا بد من تدوير صغير في ثخن اي
الحاملة تماس محدباهما على نقطة نصف قطره نصف جرم القمر مع غاية التعديل الاول
وهو ب تقريبا من اجزاء نصف قطر المائل ستون س وذلك لان نصف قطر
التدوير في الاوج خمسة اجزاء من الاجزاء التي بها نصف قطر المائل ستون وهو نصف
السدس بالنسبة الى نصف قطر المائل فكل جزء من التدوير يكون نصف سدس بالنسبة
الى المائل فغاية التعديل الاول وهو ه نط من اجزاء التدوير يكون بالتقريب
اثنين وخمسين دقيقة من اجزاء المائل م يتم دورة مع الخارج اعلاه موافق لذي
الحاملة واسفله مخالف له فذروة الحاملة اذا كان في الاوج والقمر على ذروة الاصغر فلا
تعديل فاذا فارق الاوج تحرك اعلى الاصغر على وفق ذروة الحاملة فيري مجموع الحركتين

وهو كا نط من اجزاء ويكون نصف قطر ذي الحاملة ستون وهو ب دقيقة

حتى

حتى تبلغ الغاية وهي قرب تثليث الاوج لان غاية التعديل في التدوير الاصغر
يكون قريبا من هذا الحد ثم تنقص الى ان تبلغ حضيض الخارج فيكون القمر في الحضيض
الاصغر فلا تعديل ثم فارقه يصير التعديل ناقصا لان حركة الحاملة يكون ابطأ لان
حضيض الاصغر يتحرك بخلافها حتى تبلغ الغاية فتعين موضع القمر بزيادة
التعديل على الحاملة ونقصانه يكون لهذا وهذا مما تفردت به على وجه لم يبق اشكال
اصلا ثم للقمر اختلاف وهو التفاوت بين موضعه من منطقة المائل والممثل س
على ان بعدهما عن العقدتين متفاوت وهذا لم يعتبر في بعض الزيجات لقلته

وهذا مما تفردت به على وجه لم يبق اشكال اصلا منه

فصل في الافلاك العلوية بحركاتها الطولية س انما قال بهذا لان بهذه الكواكب
افلاكا اخر لا بد من اثباتها بحركاتها العرضية على ما يأتي في موضعه فهذه افلاك
مثبتة لصالح حركاتها الطولية م هي ابطأ من الشمس او في غاية سرعتها مستقيمة يقارنها
فيسبقها الشمس فيطلع هي مشرقة س اى يطلع العلوية حال كونها ظاهرة في المشرق
قبل طلوع الشمس فهذا يدل على ان الشمس سبقها لكون حركة الشمس وحركاتها
حال الاستقامة من المغرب الى المشرق فلما كانت مغربة اي ظاهرة في المغرب بعد
غروب الشمس ثم صارت ظاهرة في المشرق قبل طلوع الشمس علم ان الشمس ادركتها ثم
سبقتها فيعلم ابطائها من الشمس فيبطو الى ان تصف في حدود تثليث الشمس فاذا
غاية سرعتها عند مقارنتها الشمس فبعد ذلك ياخذ في بطوء الحركة قليلا قليلا اذا
بلغت حدود الشمس فيقف هناك م فيرجع فيقابلها في وسط الرجعة ثم يقف في
حدود تثليثها الثاني فيستقيم بطيئة ثم يسرع فيقارنها كما مر س اي يعود الى الحالة
الاولى وهي انها يقارن الشمس في غاية سرعتها ثم يسبقها الشمس م وجرمها
في اواسط الاستقامة صغير وفي وسط الرجعة بلفظ الواحد لانها في وسط الاستقامة
غير مرئية لكونها في مقارنة الشمس فصغر جرمها غير مدرك في هذه الحالة فالمراد باواسط
الاستقامة ان يكون قريبة من الوسط الحقيقي فاما وسط الرجعة فهي في هذه الحالة
قريبة يدرك في هذه الحالة عظم جرمها م فلهذا تدوير يتحرك اعلاه الى التوالي س
انما يدل هذه الاحوال على التدوير ليكون في اعلى التدوير متحركة على التوالي فيكون
مستقيمة وفي اسفله يكون متحركة الى خلاف التوالي فيكون راجعة م فقال صاحب
التحفة الرجوع لا يدل على التدوير س اعلم ان الرجعة يمكن ان يكون عند وجود التدوير
وعند خارج المركز على ما يأتي في موضعه ان شاء الله وهذا انما ان يكون الخارج متحركا
الى التوالي والموافق الى خلافه او يكون بالعكس اما الاول فغير ممكن هنا لان حركة
الموافق يرى متساوية ابدا وفرضنا درجة واحدة الى خلاف التوالي لكن حركة الخارج
يرى مختلفة فاذا كان الكوكب في الحضيض يرى حركته اكثر وهي الى التوالي فيجب
ان يكون له حركة يرى في الحضيض اكثر من درجة فيرى مستقيما وفي الاوج يرى اقل

س عظيم وايام استقامتها اكثر الاستقامة صغير
وفي وسط الرجعة عظيم وايام رجعتها قصيرة
انما قال في اواسط الاستقامة بلفظ الجمع
وقال في وسط الرجعة م

وجود ح

من درجة فحركة الموافق الى خلاف التوالي يزيد على ما يحس من حركة الخارج فيرى الكوكب
راجعاً فعلم ان هذا الرجوع انما يكون في الاوج وهنا يرى الكوكب في حال الرجوع
اعظم جرماً فلا يكون في الاوج فانتفى هذا واما الثاني وهو ان يكون حركة الموافق الى
التوالي والخارج الى خلافه فهذا ممكن هنا والحال ان جرم الكوكب اصغر في زمان الاستقامة
من جرمه في زمان الرجعة فيكون الرجعة في الحضيض وحركة الموافق فرضت مثل وسط
الشمس الى التوالي فيجب ان يكون حركة الخارج الى خلاف التوالي بقدر فضل وسط الشمس
على وسطه لكن بحيث يرى في النصف الاوجي اقل من ذلك فيرى حركة الموافق الى التوالي
اكثر فيرى سريع السير وفي النصف الحضيضي يرى الى خلاف التوالي اكثر من وسط الشمس
فيرى راجعاً مقابلاً للشمس عند الحضيض في وسط الرجوع هذا هو الوجه لعدم دلالة
الرجوع على وجود التدوير لا ما ذكر صاحب التحفة وهو انه تحرك الموافق الى التوالي
مثل وسط الشمس والخارج الى خلاف التوالي مثل نصف وسط الشمس فان هذه الكواكب
يقارن الشمس في البعد الابعد ففرضنا الشمس والاوج والكوكب معاً ثم الموافق
حركة الى التوالي مثل وسط الشمس فالاوج يلازم الشمس الى التوالي والخارج الى خلاف
التوالي مثل نصف وسط الشمس فيكون المحسوس حركته الى التوالي مثل نصف وسط
الشمس فيجب ان يقع المقابلة عند قطع تمام الدور والواقع خلافه م فاستدل س
اي صاحب التحفة على وجود التدوير م باختلاف غاية التعديل س اي غاية التعديل
يختلف والتعديل الذي يكون بخارج المركز لا يختلف لكن التعديل الذي بالتدوير
يختلف بان نصف قطر التدوير قد يرى اصغر وقد يرى اعظم وانما يجب انه يكون
التدوير بحيث يتحرك اعلاه الى التوالي لان الكوكب يرى صغير الجرم في اواسط
الاستقامة فيكون ابعد عن الارض فيكون في اعلى التدوير وايضاً لما كان زمان
استقامته اكثر من زمان رجعته علم انه في زمان الاستقامة في اعالي التدوير فانها
اعظم من اسافله م ثم اذا قيس سرعة الى سرعة وبطؤ الى بطؤ واختفاء الى
اختفاء وجد زمان كل متفاوتاً في جميع اجزاء فلك البروج منتقلاً ذلك بانتقال
الثوابت فلا بد من خارج في ثخن ممثل حركته كالثوابت س فيكون كل واحد من
هذه الاحوال يوجد متفاوتة اوجب ان التدوير غير كاف لحدوث هذه الاحوال
ولما وجدت هذه الاحوال في جميع اجزاء منطقة البروج يكون حامل التدوير فلكاً
شاملاً للارض ويكون خارج المركز لتفاوت تلك الاحوال اذ لو كان الحامل موافق
المركز لا يتفاوت ثم اذا وجدوا هذه الاحوال متفاوتة كغاية السرعة مثلاً في وسط
الاستقامة لم يكن كغاية السرعة في استقامة اخرى فاذا رصدوا ارصاداً متوالية
وعرفوا الموضع الذي يكون فيه في غاية البطؤ بالنسبة الى الاستقامات الآخر يكون اوجه
في ذلك الموضع ثم رصدوا منتقلاً بانتقال الثوابت علم ان خارج المركز في ممثل

قد يرى اصغر وقد يرى اعظم ح

متحرك بحركة الثوابت هذه هي الافلاك التي اثبتها القدماء للحركة في الطول وسيجيء
في هذا الفصل انه يجب زيادته للحركة الطولية ايضاً وما يأتي في فصل العرض انه يجب
للحركة العرضية م وحركة الخارج لزحل دقيقتان وللمشتري خمس وللمريخ احدى
وخمسون ويعلم انها في الذروة مقارنة للشمس وفي الحضيض مقابلة لها س
انما علم ذلك من كونها محترقة في وسط الاستقامة وفي غاية السرعة وقد قرأتها في حال
الاستقامة يكون عند الذروة وقد قرأ ايضاً انها تقابل الشمس في وسط الرجعة فوسط
الرجعة يكون في حضيض التدوير م فعلم ان حركة تدويرها مثل فضل وسط الشمس على
وسطها س انما يكون كذلك لانها اذا قارنت الشمس في الذروة ثم حوامل التداوير
حركت بقدر وسطها ثم الشمس تحركت بمقدار وسطها فالشمس تسبق مراكز تداويرها
بقدر فضل اوسطها على اوساط تلك الكواكب فالتداوير ان تحرك ذلك المقدار فعند
مقابلة الشمس يكون الكوكب في حضيض التدوير ثم في مقارنتها يكون في الذروة مثلاً
وسط الشمس نط دقيقة ووسط زحل دقيقتان فالفصل نز دقيقة فالتدوير
يتحرك نز دقيقة من رقاب التدوير فيحصل المطلوب م ولها اختلافات اقوس من
منطقة الممثل بين طرفي خطين او ايوي عرضهما يخرجان من مركز العالم يمر احدهما
على مركز التدوير والآخر على مركز الكوكب وينتهيان الى سطح الممثل وغايتها قوس جيبها
نصف قطر التدوير وهو لزحل و ل وللمشتري يا ل وللمريخ لط كط على ان نصف قطر
الحامل س ا و ذلك في البعد الاوسط س اعلم ان رصد هذه الكواكب اتفق عند
كون التدوير في البعد الاوسط للحامل ورصد القمر اتفق عند كون التدوير في الاوج
وانما فعلوا كذلك لان القمر اذا في الاوج فتلك حالة ظاهرة لا يجري فيه الغلط فان
الشمس ينكسف ح بخلاف اوجات الكواكب فانها خفية بالنسبة الى اوج القمر لا يمكن
معرفتها فجعلوا الاوج في القمر مبنى الامر لا في غيره بل جعلوا المبنى حال كونه التدوير في البعد
الاوسط م وهو التعديل الثاني في الزيجات وهو زائد على الوسط ما دام الكوكب
هابطاً من الذروة ناقص اذا كان صاعداً اليها س لان اعلى التدوير يتحرك الى التوالي
والحضيض الى خلاف التوالي م ان نصف قطر التدوير يرى اصغر اذا كانت التدوير
فوق البعدين الاوسطين ويرى اعظم اذا كان تحتها فوضع نصف قطر التدوير في البعد
الاوسط وزيادته في البعد الاقرب في جدولين على نحو ما ذكرنا في القمر ثم وضع نقصانه
في البعد الابعد فيوضع جدولان آخران لاجل نقصان كما وضعا للزيادة [illegible] به
الحركة حول مركز معدل المسير وهو نقطة على خط الاوج والحضيض واقعة في طرف الاوج
بعدها عن مركز الخارج كبعده عن مركز العالم بعد كل واحد في زحل [illegible]
المريخ [illegible] وقطر الذروة والحضيض يحاذي هذه النقطة فاقول لا بد من خارج مركزه متوسط
بين مركز معدل المسير وبين نقطة [illegible] مركز الخارج وفي ثخنه تدوير محيط بالتدوير في

الكوكب بعده ما بين مركزيهما مثل بعد مركز الخارج الذي اثبتناه عن مركز معدل المسير و
هو في المريخ ح م فاذا كان المحيط في الاوج فذو الكوكب في حضيض المحيط وحركة
المحيط مثل الخارج اعلاه الى التوالي واسفله الى خلافه فاذا وصل المحيط الى حضيض الخارج
ارتقى مركز ذي الكوكب على ذروة المحيط فيكون بعد مركز ذي الكوكب على ذروة المحيط
والثاني بعدا آخر متساويا عن نقطة ط نسميها مركز الخارج س فرضنا من مركز الخارج الذي
اثبتناه الى مركز التدوير المحيط ستين فاذا كان المحيط في اوج الخارج وذو الكوكب
في حضيض المحيط ومن مركز ذي الكوكب الى مركز المحيط ح فمن مركز ذي الكوكب الى مركز
الخارج نز ومن مركز الخارج الى نقطة ط نسميها مركز الخارج ح فالمبلغ ستون واذا كان
المحيط في حضيض الخارج وذو الكوكب على ذروة المحيط فمن مركز الخارج الى مركز ذي
الكوكب سح فمن نقطة ط نسميها مركز الخارج الى مركز ذي الكوكب ستون فاذا كان التدوير
في الاوج او الحضيض فبعد مركز التدوير الى النقطة التي ط نسميها مركز الخارج متساو تحقيقا
اما في المواضع الاخر يكون متساويا تقريبا لا يظهر التفاوت في العلويات م ويكون
حركة ذي الكوكب متشابهة حول مركز معدل المسير لان مركز ذي الكوكب اذا كان في
حضيض المحيط وحركة الحضيض الى خلاف التوالي والتشابه يكون في طرف الاوج على
عكس ما في القمر س فان في القمر التشابه الى نقطة في جانب الحضيض من مركز الخارج
وهي مركز العالم وههنا في جانب الاوج وهي مركز معدل المسير فلنفرض الاوج نقطة
آ ومركز معدل المسير ب ومركز الخارج ح ومركز المحيط ه ومركز التدوير د وفرضنا اولا
المحيط في الاوج والتدوير في حضيض المحيط ثم تحرك الخارج الى التوالي ومركز التدوير الى
خلافه فتصل ب د وح ه فزاوية ح ه د مثل زاوية آ ح ه لتساوي الحركتين وخط د ه
مساو لخط ب ح فخط ب د مواز لخط ح ه لانما ينصف خط ح ه على د و ح الى آخر ما مر
فاذا كان الخطان متوازيين كان زاوية آ ب د والخارجة مثل زاوية آ ح ه فيكون حركة
مركز التدوير متشابهة حول مركز معدل المسير م ثم لا بد من حافظ لوضع التدوير بحركة
مثل المحيط الى خلاف جهته او من جعل حركة التدوير بمقدار حركة المحيط والخاصة كما عرفت
في القمر س ليفصل التدوير مقدار الخاصة فيقع به الاحساس م

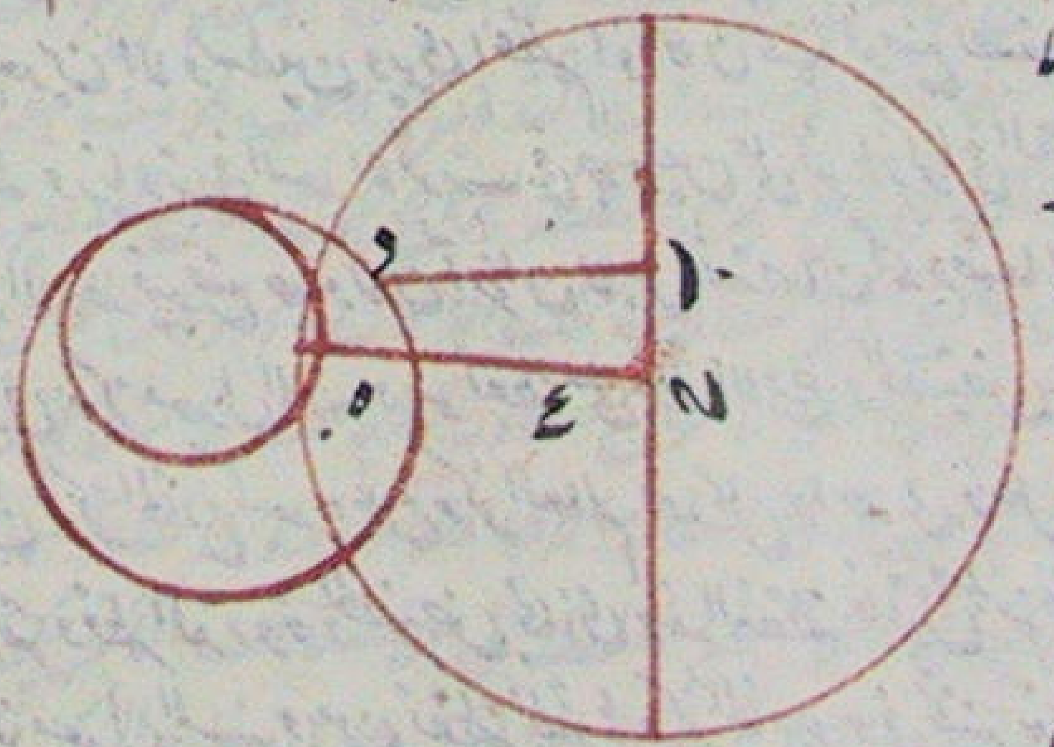

واشكال المحاذاة لا
يرد لان القطر
المحاذ لنقطة تتشابه
الحركة حولها وهي
مركز معدل المسير س
المراد القطر المار
بالذروة والحضيض

فيكون بعد مركز ذي الكوكب صح

مساو لخط ب ع على ع و تقيم عليه عمودا
من خط ب د و نطبق زاوية آ ح ه صح

بالقطر م

الوسطيين م فهذا الاختلاف ينقص من الوسط ويزاد على الخاصة ما دام التدوير
هابطا من الاوج ويعكس اذا كان صاعدا س اي يزاد على الوسط وينقص من الخاصة
اذا كان التدوير صاعدا الى الاوج وانما ينقص عن الوسط اذا كان التدوير
هابطا ويزاد عليه اذا كان صاعدا لان مركز المعدل المسير واقع في جانب الاوج بالنسبة
الى مركز العالم بمنزلة مركز الشمس لانه الوسط قوس من اول الحمل الى طرف الخط
الخارج من مركز معدل المسير المار على مركز التدوير والذروة الوسطى المنتهي الى سطح
الممثل فينقص او يزاد كما مر في الشمس وانما يزاد او ينقص من الخاصة لان الوسط
المعدل قد اخذ من اول الحمل الى طرف الخط الخارج من مركز العالم الى مركز
التدوير مارا على الذروة المرئية منتهيا الى سطح الممثل والذروة الوسطى وهي
مبدأ الخاصة قد وقعت في جانب الحضيض بالنسبة الى الذروة المرئية والتوالي ههنا
من جانب الاوج الى الحضيض فلا بد ان يزاد على الخاصة ما بين الذروتين ليحصل
الذروة المرئية فيؤخذ بالخاصة المعدلة التعديل الثاني فيزاد على الوسط المعدول او
ينقص على الرسم المعلوم ل واذا كان التدوير صاعدا فان الذروة الوسطى في جانب الحضيض
ايضا لكن التوالي من جانب الحضيض الى الاوج فيجب ان ينقص ما بين الذروتين ليتعين
الذروة المرئية م فيتعين موضع الكوكب بهذا العمل ودل على التشابه والمحاذاة
عند مركز معدل المسير فيرد عليه ان هذا الاختلاف شيء واحد ونسبته الى منطقة معدل
المسير التي يعتبر بها الوسط فكيف يصح هذا العمل س اعلم ان في الزيجات اذا اخذ التعديل
الاول بالمركز وهو خمس درجات على المركز وينقص خمس درجات من الخاصة وان
كان صاعدا يعمل على العكس فهذا الاختلاف ان كان خمس درجات بالنسبة الى
اجزاء منطقة معدل المسير يكون اكثر من خمس درجات بالنسبة الى اجزاء منطقة التدوير
فكيف يصح زيادة هذه الخمس على تلك ونقصانه من هذه م فالجواب ان
زاوية التعديل التي يزاد على الخاصة او ينقص منها ما يكون عند مركز التدوير فهذه
الزاوية اذا وضعت على مركز العالم فهي التي يزاد او ينقص من منطقة معدل المسير كما
عرفت في الشمس ومما يختص بالمريخ ان بعده عن الشمس في المقارنة اكثر من بعده عنها
في المقابلة لانه اقل بعد المقارنة بقدر قطر تدوير المريخ وهو عظ ه وذلك حين
يكون الشمس في الاوج ومركز تدوير المريخ في حضيض الخارج واكثر بعد المقابلة بقدر قطر
ممثل الشمس وهو لح وغلظ متمم المريخ وهو ب ه وغلظ متمم الشمس وهو ذ فالمجموع
شط وذلك حين يكون في الاوجين ويعرف هذا من نصف قطر التدوير وما بين
المركزين س اعلم ان المريخ اذا كان في مقابلة الشمس في هذه الحالة ان يكون الشمس
في الاوج وتدوير المريخ في حضيض الحامل فيكون البعد بينهما بقدر قطر التدوير وهو عظ
لا مقران نصف قطره لط ل واذا كان في المقابلة كان في حضيض التدوير فاكثر البعد

يكون على ذروة التدوير فاقل
بعده عن الشمس صح

بينهما ان يكون التدوير في الاوج والشمس ايضاً في الاوج فح يكون بينهما ممثل الشمس
وهو لح لان نصف قطر حامل المريخ اذا كان ستين وهو من مركز الحامل الى مركز
التدوير وآذا كان هذا ستين ونصف قطر تدوير المريخ لط آ بقي من حضيض
التدوير الى مركز الحامل كـ ك آ ثم من مركز الحامل الى مركز العالم ة ة فمبلغهما لو آ
فهو نصف ممثل الشمس فقط يح ثم غلظ متمم المريخ ب ة لان غلظ المتمم
ضعف ما بين المركزين ثم غلظ متمم الشمس ة فالمبلغ سط

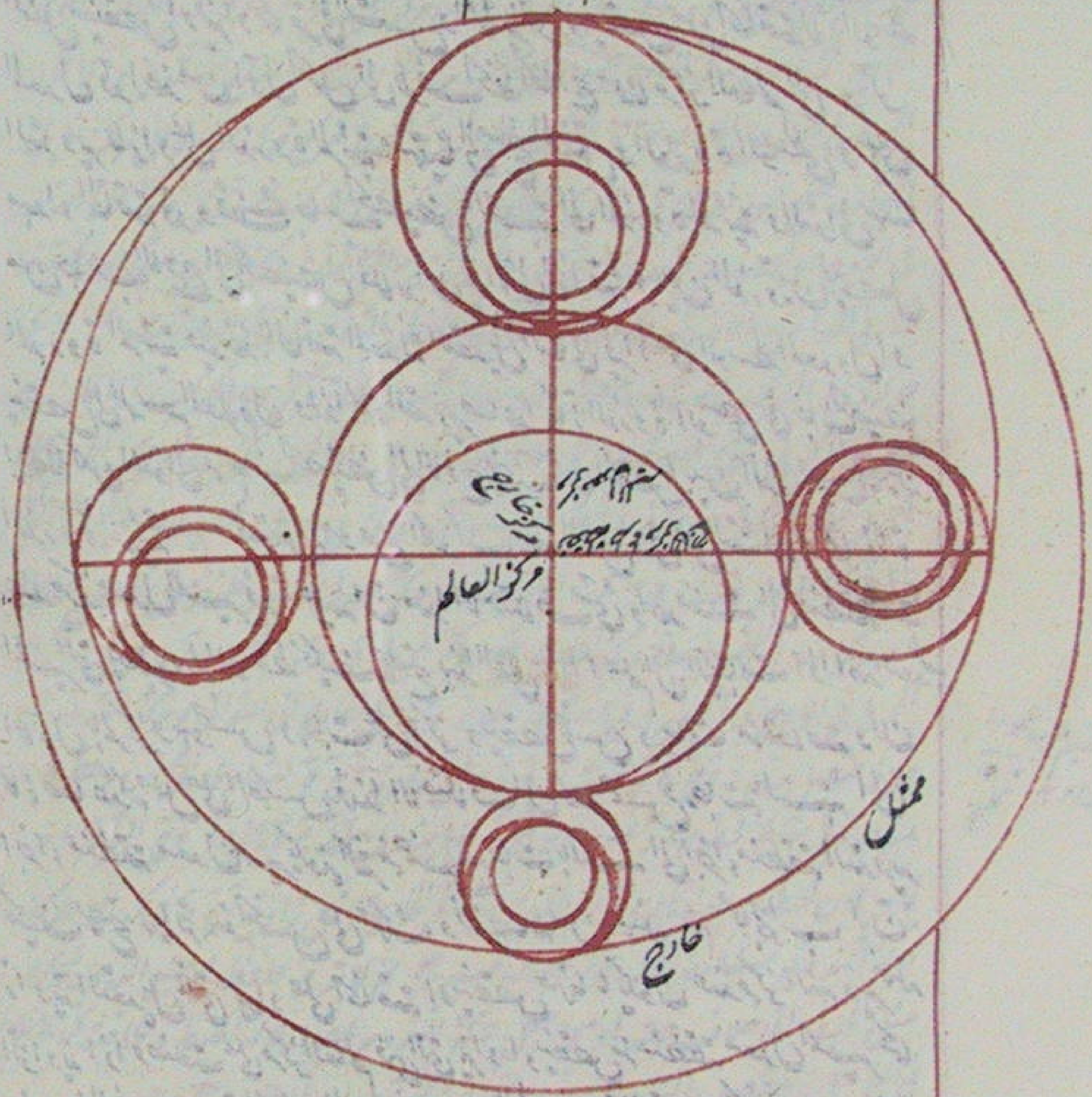

م فصل في افلاك السفليين لحركتها الطولية يقارنان الشمس وحركتهما في
غاية السرعة في وسط الاستقامة وكذا في وسط الرجعة س اي يقارنان
الشمس وحركتهما في غاية السرعة لكن الى خلاف التوالي في وسط الرجعة فان
كلا منهما سريع في الحركة فيسبق الشمس بعد المقارنة ويظهر مغربا ثم ياخذ في البطوء
بالتدريج الى ان يقف ثم يرجع ويختفي مغربا ويقارن الشمس في وسط ايام الرجوع
وحركته الى خلاف التوالي ويسرع بالنسبة الى غير وسط الرجوع ويفارقها فيسبقه
الشمس ويظهر مشرقا ثم يقف ويستقيم من بطوء الى توسط ثم سرعة الى ان يختفي

ويدرك الشمس ويقارنها في وسط ايام الاستقامة وغاية السرعة م ولا يبعد
الزهرة عنها باكثر من مح درجة وعطارد باكثر من كو درجة وهما في الاستقامة اكثر لبثا
واصغر جرما فلكل تدوير اعلاه يتحرك الى التوالي واسفله الى خلافه والبعد عن الشمس
بقدر ما يقتضيه نصف قطر التدوير س فكونهما بحيث لا يبعدان عن الشمس الا
المقدار المذكور يدل على تدوير يتحرك مركزه مثل وسط الشمس والكوكب يبعد عن
الشمس بقدر ما يقتضيه نصف قطر التدوير وانهما يجب ان يكون اعلاه متحركا الى
التوالي واسفله الى خلاف التوالي لان لبثه في الاستقامة اكثر فكانه في اعلى التدوير و
اعلى التدوير اعظم من اسفله وايضا في ايام الاستقامة اصغر جرما فيكون ابعد عن
الارض فيكون في اعلى التدوير م ثم اذا قيس حال الى حال لم يوجد متشابهة
فالتدوير في ثخن خارج مركز حركته مثل وسط الشمس س اي اذا قيس غاية سرعة
في دور الى غاية سرعة في دور آخر لا يكون مثلها وهكذا الاحوال الاخر فنعلم ان التدوير
غير كاف ثم لما علم ان كلا منهما لا يبعد عن الشمس الا بمقدار معلوم علم ان حامل التدوير
في ثخن تدوير آخر وذلك الحامل لا بد وان يكون خارج والا يكون الاحوال متشابهة
م مركز التدوير ملازم لمركز الشمس الجزء الذي يوجد بطوء فيه اشد والزمان اقل
ينتقل بانتقال الثوابت فلا بد من ممثل تحرك كالثوابت س فان مركز التدوير
اذا كان في الاوج يكون في غاية البطوء يكون قليلا وزوال غاية البطوء يكون
سريعا فالموضع الذي يكون بهذه الصفة هو الاوج ينتقل بانتقال الثوابت و
كذا الاحوال الاخر كغاية السرعة وغيرها ينتقل بانتقال الثوابت ايضا م ثم في الزهرة
كل حال يوجد في جزء من الخارج فضده يوجد في مقابلته س فالاحوال التي يوجد بها
الاوج كغاية صغر نصف قطر التدوير وغاية حركة مركز التدوير اذا كانت في موضع يكون
في مقابلة ذلك الموضع احوال يوجبها الحضيض كعظم نصف قطر التدوير وغاية بطوء
حركة مركز التدوير م بخلاف عطارد فان بعده الاقرب الدال عليه غاية عظم نصف
قطر التدوير ليس في مقابلة بعده الابعد الدال عليه غاية صغره بل في تثليثه فهو
فيهما اعظم ثم في المقابلة ثم في البعد الابعد بخلاف القمر فان نصف قطر تدويره في
البعد الابعد ومقابلته سواء والبعد الاقرب في القمر في التربيعين فدل ان مدار
مركز التدوير ليس دائرة لان النقطتين من محيطه س وهما موضعا تثليثي الاوج
م اقرب من سائر النقط الى النقطة في داخله هي مركز العالم والدائرة لا
يكون كذلك س فان نقطة التي في داخل الدائرة ان كان مركزا فجميع نقط
المحيط متساوي البعد بالنسبة اليه فلا يكون النقطتان اقرب اليه وان كانت
غير المركز يكون نقطة واحدة اقرب النقط اليها لا النقطتان م فمداره شكل اهليلجي
او بيضي فله اوجان يكون فيهما في البعد الابعد وفي احديهما في مقابلته فله خارجا

فلك خارج المركز الارض ة الا يكون التدويره

مركز احد بهما في ثخن المثل وهو المدير بعد مركزه عن مركز العالم وفي طرف البعد الابعد
والآخر في ثخن المدير بعد مركزه عن مركزه ح على ان قطر الحامل ستعمه والتدوير في ثخنه
والكوكب في التدوير فالاوج الاول تتحرك بالثوابت والثاني بالمدير الى خلاف التوالي
كوسط الشمس والحامل ضعفه فاذا كان التدوير في الاوجين فمن مركز العالم الى مركز
المدير ح ومنه الى مركز الحامل ح ومنه الى مركز التدوير س فالمبلغ سط فيتحرك الاوج
الثاني ومركز الحامل بالمدير الى خلاف التوالي والتدوير بالحامل الى التوالي فالتقى
الاوج الثاني ومركز التدوير في مقابلة الاوج الاول ومركز الحامل بينها بين مركز
المدير ومركز العالم فالبعد من مركز العالم الى مركز التدوير فاذا تم الدور حصل من حركة
مركز التدوير هذا الشكل طوله قكو وغاية عرضه قند ووسطه مركز المدير بهذه الصورة

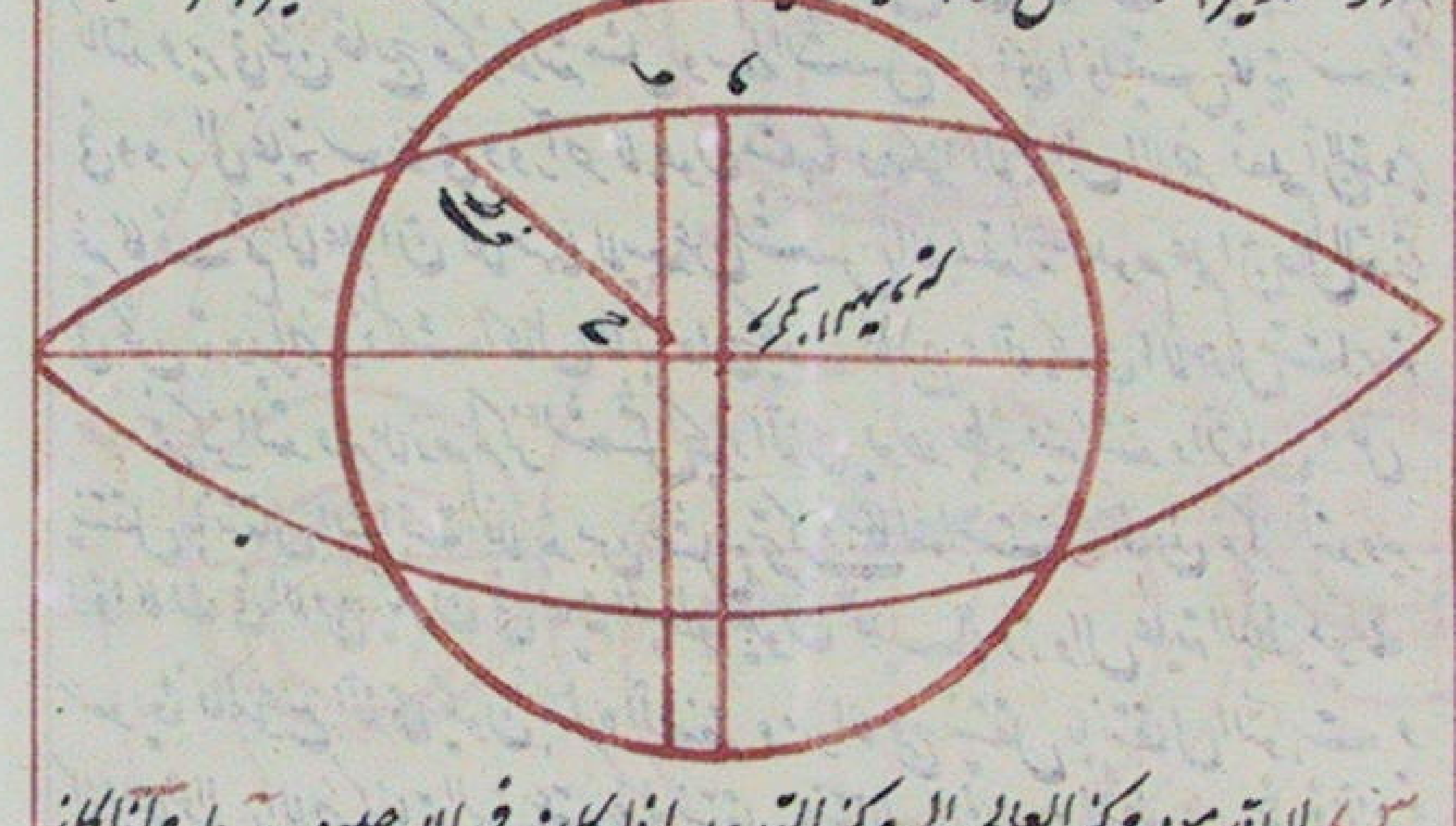

س لان من مركز العالم الى مركز التدوير اذا كان في الاوجين سط واذا كان
في مقابلته تو فالمبلغ قكو ثم مركز الحامل اذا تحرك الى خلاف التوالي ربع الدور
ستعه فمن الوسط وهو مركز المدير الى مركز التدوير يكون سر ثم اذا تحرك مركز
الحامل ثلثة ارباع الدور ومركز التدوير كذلك في الطرف الآخر فمن مركز الحامل الى مركز
التدوير ستون فمن الوسط الى مركز التدوير تو فاذا كان كل من الطرفين تو فالمجموع قند
هم فالبعد الابعد نقطة آ ومقابله ب ومركز العالم ح فيخرج منه خطا يصل الى
محيط الشكل على نقطة د قائما على آ ب فان ح د اصغر من ح ب لان ح ب مقدار
تو وهو نصف غاية العرض و ح ه اقل من نصف غاية العرض لان العرض يقل
شيئا فشيئا اذا جاوز المنتصف وهو مركز التدوير فاذا فصل من ح ب مقدار ح د
وادير دائرة فيخرج الدائرة عن الشكل عند نقطة ط ثم يدخل عنه نقطة د لان
كل دائرة يعمل في الشكل البيضي قطرها مثل عرضه في اي موضع كان فقطعتان
منها يخرجان عن الشكل في طرفه لان العرض نقل في هذا الشكل اكثر مما نقل في
الدائرة لان هذا الشكل ينتهي الى الزاوية بخلاف الدائرة فبعد المجاوزة عن نقطة
ه يكون الخط الخارج من ح الى المحيط اقصر من ح د س لان حركة مركز الدائرة و

قطعة الدائرة قد خرجت عن الشكل فالخط الخارج من نقطة ح وهي المركز الى المحيط
الدائرة تكون مساويا بالخط الخارج من ح د وهي المركز فالخارج من نقطة ح الى محيط
الشكل وهو داخل في نقطة محيط الدائرة يكون اقصر من ح د هم الى ينتهي الى
غاية القصر ثم يطول الى ان ينتهي الى نقطة ط فيصير مساويا لخط ح ط ثم يطول
الى ان ينتهي الى مقابلة البعد الابعد واما الاختلافات فكما في العلوية فافلاك
الزهرة كافلاكها اما عطارد فالتث به والمحاذاة فيه بحسب نقطة متوسطة
بين مركزي المدير والعالم وقال صاحب التذكرة لم يتيسر لي توهم ذلك
على ما ينبغي وها انا اذكر ما يسره الله تعالى لي فاقول حركة مركز التدوير يحصل
منه بيضة حول مركز المدير بالطريق الذي ذكر في القمر ويثبت خارج مركزه
متوسط بين النقطة التي ظنوها مركز الخارج وبين مركز المدير فيكون بعده
وعن مركز المدير درجة ونصفا ثم يثبت تدويرا في ثخن الخارج ثم في ثخن هذا
التدوير التدوير ذا الكوكب بعد مركزه عن مركز التدوير الاول كبعد مركز الخارج
عن مركز المدير حركة التدوير الاول كحركة الخارج اعلاه الى التوالي واسفله
الى خلافه فيلزم تث به حركة مركز التدوير حول مركز المدير فلزم ان يكون غاية
الاختلاف بقدر ما يقتضيه خروج مركز المدير عن مركز العالم وهو ستة اجزاء
والواقع بقدر ما يقتضيه نصف ذلك فعلم ان لمركز التدوير ميلا طوليا
وطريقه ان يثبت بنيه افلاك تحيط بعضها ببعض كلها حاوية للمدير
بحيث مركزها مركزه وحركة الاول المثل المدير والثاني ضعفه على خلاف جهته
الاول والثالث مثل الاول وفي جهته قطب الاول عند طرف الخط المار
على مركز المدير القائم على خط الاوج والحضيض محاذ لمنطقة المدير وفرضنا
اولا قطب الثاني عزبها عنه محاذيا للمنطقة ايضا ونقطة آ نقطة من
منطقة المدير نريد تحريكه على خط مستقيم غريبة عن قطب الثاني كل بعد نصف غاية
الميل اي درجة ونصف ومركز التدوير محاذية لها وقطب الثالث مماسا
لقطب الاول فلزم من تحريك الاول والثاني ان يتحرك نقطة آ على خط
مستقيم على التوالي ست درجات ثم يعود ويتحرك الى خلاف التوالي
ست درجات حتى يعود الى الحالة الاولى وكذا جميع اجزاء المدير وكذا مركز التدوير
فاذا دار الاول ربع الدور انطبق نقطة آ على قطب الاول و ح وصل مركز
التدوير الى الاوج لانه تحرك ربعا وثلث درجات لان حركة الاختلاف الى
التوالي ولا اختلاف هنا لانطباقها على قطب الاول فاذا تم للاول
نصف الدور يكون نقطة آ في غاية البعد الشرقي عن قطب الاول وهي
ثلث درجات ويكون بعد مركز التدوير عن الاوج ربع دور وثلث درجات

اى التوالى صح

لان الاختلاف ايضاً ح لكون حركته على التوالي ثم يتحرك الاول ربع الدور فح
ينطبق نقطة آ على القطب ومركز التدوير في مقابلة الاوج لانه يتحرك عن البعد
الاوسط ربع دور الاثلث درجات لكون حركة الاختلاف على خلاف التوالي
ولا اختلاف بهنا ثم نقطة آ يصير غربياً حتى ينتهي الى الحالة الاولى وهي النهاية
الغربية فيكون من نقطة المقابلة للاوج الى مركز التدوير ربع دور الاثلث درجات
لان الاختلاف ناقص لكون حركته الى خلاف التوالي فهذا هو التثابه عند نقطة
بين مركز العالم ومركز التدوير والمحاذاة ايضاً حاصلة بحسب هذه النقطة س انما
يلزم التثابه عند هذه النقطة لان مركز التدوير اذا كان عند الاوج فلا اختلاف فاذا صار
هابطاً يتحرك حركة يكون التعديل ناقصاً غايته ثلث درجات فينقص عن الوسط و
اذا كان التثابه حول النقطة المذكورة يجب نقصان التعديل هكذا ثم عند مقابلة الاوج
لا اختلاف ثم يتحرك بحيث يكون التعديل زائداً غايته ثلث درجات وعند التثابه حول
النقطة المذكورة يجب نقصان التعديل هكذا ثم عند مقابلة الاوج لا اختلاف ثم يتحرك
بحيث يكون التعديل زائداً غايته ثلث درجات وعند التثابه حول النقطة المذكورة
يفعل هكذا فصحة العمل بنقصان هذا المقدار وزيادته دل على التثابه حوله واما
المحاذاة فانه اذا زيد على الذروة الوسطى او نقص منها تعديل غايته ثلث درجات
يحصل الذروة المرئية وصح العمل وصحة العمل بهذا دل على ان قطر الذروة والحضيض
الوسطيين يميل عن المرئية بهذا القدر فيكون محاذياً للنقطة المذكورة فالتسدد لا يلازم
المحاذاة دل عليها وهذا مما تفردت به ولم يتيسر لاحد من الاولين والآخرين والحمد
لله ملهم الصواب م فصل للقمر عرض واحد ثابت وقد مر وللعلوية عرضان احدهما
ميل المائل عن منطقة الممثل والمائل دائرة يرتسم على سطح الممثل مركزها مركز العالم
اذا فرضت منطقة الحامل قاطعة للعالم وهذا الميل ثابت غايته لزحل جزءان ونصف
وللمشتري جزء ونصف وللمريخ جزء والثاني ميل قطر الذروة والحضيض من منطقة المائل
فانه ليس في سطحه ولا في سطح منطقة البروج الا عند كون مركز التدوير في احد الجوزهرين
وبعد ذلك يميل الذروة الى جهة منطقة البروج والحضيض الى خلافها س اعلم ان
المراد بالذروة في جميع هذا الفصل الذروة المرئية والحضيض مقابلها م فنفرض
الرأس في اول الحمل فاذا كان التدوير فيه فلا ميل فاذا فارقه مال الذروة الى
الجنوب من المائل وهو جهة المنطقة الى ان يصل الى رأس السرطان وح غاية الميل
ثم ينقص الى ان يصل الى رأس الميزان فلا ميل فاذا فارقه مال الذروة الى جهة
شمال المائل وهي جهة المنطقة الى ان يصل الى الغاية عند رأس الجدي ثم
ينقص الى ان يعود الى الحالة الاولى عند رأس الحمل واعلم ان غاية هذا الميل
عند مركز التدوير لزحل ة آ وللمشتري ب آ وللمريخ ب ل لكن عند مركز مثل

الذروة اصغر من ميل الحضيض اذ ذلك ابعد من مركز العالم وايضاً
الشمالي اصغر من الجنوبي لان الاوج في الشمال س فان اوج زحل متأخر
عن منتصف ما بين الرأس والذنب بخمسين جزء واوج المشتري متقدم
عليه بعشرين واوج المريخ في المنتصف فاذا جاوز مركز التدوير الرأس فاجزاء
المائل عن المنطقة والذروة مالت الى الجنوب اي الى المنطقة لكنها شمالية
عن المنطقة فعلم انه اذا كان عرض الذروة شمالياً عن المنطقة فالتدوير قريب
من الاوج او هو في الاوج كما في المريخ فاذا جاوز الذنب فالعرض جنوب عن المنطقة
فالتدوير قريب من الحضيض او هو فيه واعلم انه اذا اخرج خط من مركز العالم الى
مركز التدوير اذا كان على احدى نقطتي الجوزهرين وينتهي الى نقطة على اعلى
التدوير فهي الذروة المرئية والدائرة التي ينصف التدوير مارة على هذه النقطة
اي منطقة التدوير وهي مدار الكوكب فاذا تحرك التدوير حركة عرضية وزال
الكوكب عن تلك النقطة بمقدار فهذا المقدار يقدر اولا باعتبار مركز التدوير
بان يراد دائرة على سطح التدوير تمر بالذروة ومركز الكوكب فالقوس التي
بينهما هي الميل باعتبار المركز التدوير وهذه الدائرة ما رة لمنطقة التدوير
فهذه الاجزاء ما رة لاجزاء منطقة التدوير ويقدر ثانياً باعتبار مركز العالم
فيتدوير دائرة مركزها مركز العالم بحيث تمر على مركز الكوكب وعلى الذروة
فالقوس من هذه الدائرة بينهما هي الميل الثاني باعتبار مركز العالم
م وغاية لزحل

	لزحل		للمشتري		للمريخ	
	س	ج	س	ج	س	ج
غاية ميل الذروة	ه كو	ه كج	ه لد	ه لح	ه لجب	ه لد
غاية ميل الحضيض	ه لح	ه لح	ه له	ه لح	ه لجب	و ى

وللسفليين عرضان آ ميل المائل عن الممثل وهو غير ثابت بان ينقص الميل
الشمالي حتى ينطبقا ثم يحصل الجنوبي مساوياً للاول ثم ينقص حتى ينطبقا
ثم يحصل الشمالي كما كان فهذا دور واحد فمركز التدوير للزهرة اما على الممثل عند
الانطباق او شمالي وللعطارد اما عليه او جنوبي ابداً بان يكون للمائل حركة ظهورية
يتم دورته مع العرض فنفرض احد الجوزهرين رأس الحمل ونقطة آ جزء من المائل
عليه وقت الانطباق و ب يقابله فمائلي السرطان وهو ح مال شمالاً و د جنوباً
وتحرك آ بالتوالي فصار شمالياً و ب جنوبياً فاذا وصل آ عند رأس الميزان حصل
الانطباق فمائلي السرطان وهو الآن د يميل جنوباً وما يلي رأس الجدي وهو الآن
ح يميل شمالاً فنقطة آ متوجهة نحو الجدي فيصير شمالياً و ب جنوبياً وهكذا ابداً

للزهرة

المركز التدوير للزهرة نقطة آ ولعطارد نقطة ب ج مثل قطر التدوير المار بالذروة و
الحضيض فانه ليس في سطح منطقة المائل الا عند كون مركز التدوير في الاوج او الحضيض
وهما عند منتصف ما بين العقدتين اما اذا زال عن الاوج مال الجنوب الزهرة الذروة الى
الشمال والحضيض الى الجنوب واذا مال عن الحضيض فبالعكس س اي مال الذروة الى
الجنوب والحضيض الى الشمال م ولعطارد على العكس س اي اذا زال عن الاوج مال
الذروة الى الجنوب والحضيض الى الشمال واذا مال عن الحضيض مال الذروة الى الشمال
والحضيض الى الجنوب م وغاية هذا الميل بالنسبة الى مركز التدوير للزهرة جزآن ونصف
ولعطارد ستة اجزاء وربع بالنسبة الى مركز العالم هكذا ولا تفاوت بين الشمال والجنوب

غاية ميل الذروة	آ ب	آ به
غاية ميل الحضيض	و ح	د د

س لان التفاوت في العلويات بين الشمالي والجنوبي انما كان لان الاوج كان شماليا وههنا غاية هذا الاختلاف عند العقدتين

وهما في منتصف الاوج والحضيض فبعدهما عن الاوج والحضيض متحد سواء ميل الذروة
والحضيض شمالا او جنوبا م ٣ ميل قطر البعدين الاوسطين للتدوير عن سطح مواز
لمنطقة الممثل وهو ليس في سطح المائل ولا الممثل الا عند مركز التدوير في احدى
العقدتين فاذا فارقه فان كان ذاهبا الى الاوج ففي الزهرة الطرف المتأخر اي الشرقي
ويسمى المسائي مال الى الشمال والمتقدم وهو الصباحي الى الجنوب س الطرف
المتقدم هو الذي يكون الكوكب فيه اولا ثم يتحرك اعلى التدوير الى التوالي فيصل
الكوكب الى الطرف الآخر والمتقدم يسمى صباحيا لان الكوكب يكون على طرفه
عند الصباح والمتأخر يسمى مسائيا لان الكوكب يكون على طرفه عند المساء والصباحي
غربي والمسائي شرقي م وفي العطارد على العكس س اي اذا كان ذاهبا الى الاوج
فالطرف المتأخر مال الى الجنوب والمتقدم الى الشمال م حتى يصلا الى الاوج فهي في غاية
الميل ثم ينقص الى ان ينعدم عند الوصول الى العقدة الاخرى ثم يميل المسائي الى
الجنوب والصباحي الى الشمالي في الزهرة وفي عطارد والى ان يصلا الى مقابلة الاوج
ثم نقل الى ان يحصل الوضع الاول واعلم ان العقدة الاولى يسمى في الزهرة راسا
وفي عطارد والى ان يصل الى مقابلة الاوج ثم نقل الى ان يحصل الوضع الاول ذنبا والكل
على العكس س اي العقدة التي يكون مركز التدوير عندها ذاهبا الى الاوج يسمى في الزهرة
راسا وفي عطارد ذنبا والتي يكون مركز التدوير عندها ذاهبا الى الحضيض يسمى في
الزهرة ذنبا وفي عطارد راسا والراس والذنب ههنا ليسا كما في سائر الكواكب
فان في الزهرة كل واحدة من العقدتين فهي بحيث اذا جاوزها مركز التدوير في الزهرة

يصير شماليا وفي عطارد يصير جنوبيا وسيأتي لميته ان هذا العرض اعتبر من سطح مواز
لمنطقة البروج م وانما اثبتوا هذا العرض لانهم رصدوا العلوية عند كون مركز التدوير
في البعد الابعد وجنوبية عنها في الاقرب وايضا وجدوا جزئين متقابلين من منطقة
البروج بحيث كلما كان مركز التدوير في احدهما والكوكب في الذروة او الحضيض كان
عديم العرض وكلما كان مركز التدوير في غيرهما بين النقطتين والكوكب في الذروة او
الحضيض وجدوا ميل الذروة اقل ميل الحضيض فحكموا بان للحامل ميلا عن منطقة
البروج ثابتا شمالا وجنوبا وان هذين الجزئين هما العقدتان س لما وجدوا النقطتين
متقابلتين بحيث اذا كان مركز التدوير في احدهما والكوكب في الذروة او الحضيض
كان الكوكب عديم العرض يكون نقطتان جوزهرين ولما وجدوا الكوكب في جميع اجزاء
التدوير في نصف الحامل شمالية وفي نصفه جنوبيا كان الميل الاول ثابتا ولما كان
الميل الاول ثابتا ووجدوا الكوكب عديم العرض اذا كان على الذروة او الحضيض
والمركز في احدى العقدتين وذا عرض اذا كان في احدهما لكن المركز في غير احدى
العقدتين كان الميل الثاني غير ثابت م بل اذا كان في احدى العقدتين كان في
سطح الحامل والممثل واذا جاوزها مال الذروة نحو فلك البروج والحضيض الى خلافه
والا لما كان بعد الذروة عند اقل دائما من بعد الحضيض س فان قلت لم تم
قوله والا لما كان بعد ذروة اقل لكونها ابعد عن مركز العالم كما مر في الميل الثاني قلت
اذا كان مقداران متساويان فايهما كان اقرب الى الناظر يرى اعظم ففي الميل الثاني
الحضيضي يرى اعظم لهذا اما ههنا فانه اذا خرج خط من مركز العالم الى مركز التدوير
فيما من اعلاه على نقطة آ واسفله على نقطة ب والحاصل ان مركز التدوير ليس في سطح الممثل
فبعد آ عن الممثل شبيه ببعد ب يرى احدهما مساويا للآخر وان كان الاول اكثر فكل
نقطة يكون على اعلى التدوير وهي اقرب الى الممثل من آ يرى اقرب الى الممثل من نقطة على اسفله
وهي ابعد عن الممثل من نقطة ب ووجدوا في العقد الاوسط من التدوير اي عند طرفي
قطره الصباحي والمسائي عند العقدتين عديمة العرض وعند غيرهما ذات عرض واحد
بما ولعرض مركز التدوير فلكان القطر اما في سطح البروج او موازيا له فالميل الاول وهو
ثابت لا يحتاج الى تحرك لكن الميل الثاني وهو غير ثابت يحتاج اليه م فصاحب التذكرة
اثبت للميل الثاني ثلث كرات محيطة بالتدوير ومركزها مركزه منطقة الاولى في سطح
منطقة المائل فنديرا دائرة تمر بقطبي التدوير قطب الاولى على تلك الدائرة وقطب
الثالثة مسامت لقطب الاولى وقطب الثانية بحيث يكون بعده عن قطب الاولى
نصف غاية الميل وكذا عن قطب التدوير فيفرض اولا هذا س اي قطب التدوير
م شماليا عن قطب الثانية وكذا هو س اي قطب الثانية م عن قطب الاولى
مركز التدوير فيما بين الذنب والراس فيتحرك الاولى مثل الحامل والثانية ضعفه

في خلاف جهة الاولى والثالثة مثل الاولى وفي جهته فيتحرك قطب التدوير على
الخط المستقيم وكذا كل جزء من اجزائه حتى الذروة س لما فرضنا مركز التدوير فيما بين
الذنب والرأس كان الحامل جنوبياً عن فلك البروج وقد فرضنا منطقة الاولى
في سطح المايل وقطب التدوير في غاية الميل الشمالي عن قطب الاولى فيكون الذروة
في غاية الميل الشمالي عن منطقة الاولى وهي في سطح منطقة المايل فيتحرك الافلاك
قطب التدوير يأخذ في الحركة نحو الجنوب تتحرك نحو قطب التدوير على قطب الاولى فينطبق
الذروة على الراس فيكون في منطقة الاولى فلا ميل ح ثم قطب التدوير يصير
جنوبياً عن قطب الاولى وكذا الذروة عن منطقة الاولى نحو منطقة الاولى نحو
منطقة البروج حتى يصل الى غاية الميل الجنوبي ثم يأخذ قطب التدوير في الحركة
الى الشمال وكذا الذروة حتى ينطبق قطب التدوير على قطب الاولى ثانياً و
ينطبق الذروة على الذنب فلا ميل يصير كقطب جنوبيا عن قطب الاولى فان
قلت كيف يأخذ الذروة في الغاية الاولى في الحركة نحو الجنوب وفي الغاية الثانية
نحو الشمال اذ يلزم ميل الذروة في الحالتين نحو منطقة المايل وليس كذلك لان
لها ميلاً الى منطقة البروج دائماً قلت معنى ميلها الى منطقة البروج دائماً انها
اذا لم يكن على الجوزهرين يكون عن منطقة المايل في جهة يكون فيها منطقة البروج
ولا يراد ان حركتها يكون دائماً نحو منطقة البروج فان الذروة اذا جاوزت الراس
تتحرك نحو فلك البروج الى غاية ثم تتحرك عن فلك البروج الى المايل حتى ينطبق
الى الذنب ففي هذا النصف يكون عن المايل في جهة منطقة البروج وان
كانت متحركة الى المنطقة او عنها وهكذا في النصف الآخر وهو ما اذا جاوزت
الذنب م وان فرضنا قطب الاولى في سطح منطقة المايل ليقرب ذروة
التدوير منه فينطبق عليه ثم يبعد يحصل المقصود س اي يمكن وضع الكرات
الثلث بطريقين احدهما ما ذكر والآخر ان يكون قطب الاولى في سطح منطقة
المايل فيدار دائرة يمر على قطب التدوير وعلى الذروة وقطب الاولى وفرض
بعد الذروة اولاً عن قطب الاولى بقدر غاية الميل شمالية عنه يتوسط بينهما
قطب الثانية ومركز التدوير فيما بين الذنب والراس فيتحرك الكرات كما مر حتى
ينطبق الذروة على قطب الاولى عند الراس ولا ميل ح ثم تصير جنوبيا حتى يصل
الى الغاية ثم يميل الذروة شمالاً حتى ينطبق الذروة على القطب عند الذنب فلا
ميل يعود الى الحالة الاولى م وصاحب التحفة جعل الميل الثاني ثانيا ايضاً
باثبات كرة اخرى سماها الممثلة فاثبت في ثخن الخارج كرة سماها المحيطة حركتها
مثل الخارج اعلاها الى التوالي لاجل التشابه ثم في جوفها ممثل يبعد مركزها عن
مركز المحيطة مثل بعد مركز الخارج من مركز العالم وحركتها ضعف المحيطة الى خلاف

الاولى وكذا الذروة نحو منطقة الاولى حتى ينطبق قطب صح

جهتها ثم في جوفها التدوير ومركزها حركته مثل حركة المحيطة مع الحصة اعلاه الى التوالي و
منطقتا التدوير والممثلة يتقاطعان وخط آب هو الفصل المشترك بينهما ونقطة
ح منتصف ما بين ب آ من منطقة الممثلة ونقطة د منتصف ما بين
ب آ فكل نصف من منطقة التدوير مع آح ب يكون شماليا عن الممثلة
فكل نصف مع ب د آ جنوبيا عنها غاية البعد بين عند المنتصف النصف
الجنوبي والذروة في غاية الميل الشمالي عن ح فهي بين المايل والمنطقة فاذا
تحرك الحامل ربع دور وصل مركز التدوير الى احدى العقدتين وتحرك
ايضا الممثلة ربع الدور فخط آب انطبق على الفصل المشترك بين الممثل
والمايل فصار نقطة ب ابعد نقطة من منطقة التدوير عن مركز العالم
فصار ذروة وقطر الصباحي والمسائي صار في سطح الممثل بان يكون زاوية تقاطع
منطقة المايل والممثل كزاوية تقاطع منطقة التدوير والممثل فاذا فارق مركز التدوير
العقدة وقع في النصف الشمالي عن الممثل ثم اذا قطع ربع الدور والممثلة ايضا
قطعت الربع صار نقطة د من الممثل ابعد نقطة من مركز العالم معها من منطقة
التدوير وهي الذروة جنوبي عن د ونقطة د شمالي عن الممثل فالذروة بين
المايل والممثل فيكون بهذا الطريق الذروة مايلة الى جهة الممثل والحضيض الى
خلاف جهته س هذا طريق صاحب التحفة وان اردت توهمها فاقطع من
القرطاس دائرة يكون منطقة البروج واخرى يكون منطقة المايل وركبها
بحيث تقطع احديها الاخرى وعين نقطة الراس والذنب ثم اتخذ دائرتين
صغيرتين احديهما يكون ممثلة والاخرى منطقة التدوير وعين النقطة
الاربع وهي آ ب ح د على ارباع الممثلة وضع منطقة الممثلة في سطح المايل
وحركها بحيث يتحرك ربع الممثلة مع ربع المايل م واعلم ان قطر الصباح
والمساء ليس في سطح الممثل او سطح دائرة موازية له س فان مركز التدوير
اذا كان في احدى العقدتين كان في سطح الممثل واذا كان الكوكب على
طرف قطر الصباح والمساء وجد له عرض واحد ما ولعرض مركز التدوير
فيكون في القطر في سطح دائرة موازية لسطح منطقة الممثل ولا يكون في سطح
المايل لان لاجزاء المايل بالنسبة الى منطقة البروج ميولاً مختلفة فالقطر ان
كان في سطح المايل يكون المركز في جزء فطرف القطر في جزء آخر فيكون ميل
المركز والطرف مختلفاً ولم يوجد كذلك فعلم ان هذا القطر ليس في سطح
المايل فان قلت قطر الذروة والحضيض اذا كان في سطح المايل يكون عديم
الميل واذا لم يكن في سطحه كان له ميل فان قطر الصباح والمساء
يجب ان يكون كذلك قلت مبدأ الميل الثاني والثالث من موضع مركز التدوير

في غيرهما في سطح دائرة موازية لسطح الممثل فانه اذا كان صح

فان كان ميل قطر الذروة والحضيض عن الممثل كمركز التدوير يكون الميل الاول فقط ولا يكون ميل الثاني فاذا كان هذا القطر في سطح المائل يكون ميله كميل مركز التدوير لان الخط الواصل من مركز العالم الى مركز التدوير يكون واصلاً الى الذروة فميل الذروة كميل المركز بخلاف القطر الصباحي والمسائي فانه اذا كان في سطح المائل لا يكون ميل الطرف كميل المركز فلم تعتبر هنا سطح المائل بل اعتبر سطح موازٍ لسطح الممثل فاذا كان في ذلك السطح يكون ميل الطرف كميل المركز فاحفظ هذا البحث فانه شريف لا تجده في كتب الهيئة م وطريقة التذكرة لم يفد الانتقال من الموازاة الى الانطباق ثم منه اليها س اي لم يفد الانتقال من موازاة قطر الصباح والمساء سطح الممثل الى انطباق ذلك القطر على سطح الممثل ثم صار في سطحه ثم خرج من سطحه فلا بد له من حركة توجب ذلك وطريقة صاحب التذكرة لم يفد الا تحريك قطر الذروة والحضيض ولم يلزم منها حركة القطر الآخر م وطريقة التحفة ينافي الموازاة لانه جعل ذلك القطر في سطح المائل فلا يكون موازياً لمنطقة الممثل على ما مر من اجزاء المائل فلا يكون ميل المركز طرف القطر ولا يحصل بها الانطباق الا اذا يكون زاوية تقاطع منطقتي الممثل والتدوير كزاوية تقاطع المائل والممثل وليس كذلك لان الميل الثاني عند مركز التدوير ليس كالميل س يعني لو كان زاوية التقاطع كزاوية التقاطع لكان الميل الثاني عند مركز التدوير كالميل الاول لكن اللازم منتف فالملزوم كذلك م ويلزم من الطريقين س اي طريقة التذكرة والتحفة م قطع الارباع س من احد الجوزهرين الى غاية الميل ثم الى الجوزهر الآخر ثم الى غاية الميل في الجهة الاخرى ثم الى الجوزهر الاول م بحسب المركز الخارج لا مركز العالم س لكنه ليس كذلك لان العرض يوجد بحسب المركز المعدل م فابدعت طريقاً حقاً وهو ان الميل الاول لا يكون ثابتاً بل يعرض ثلث كرات لتحريك مركز التدوير شمالاً وجنوباً فمنطقة الحامل يكون في سطح الممثل ومركز الكبيرة وقطبها على الممثل وبعد مركز الصغيرة عن مركزها وقطبها عن قطبها بقدر نصف غاية الميل الاول ومركز الحافظة وقطبها في المحاذاة ومركز الكبيرة وقطبها ثم يعرض ثلث كرات مخالفة لتلك الثلثة محيطة بالتدوير مركزه ومركزها متحدة بعدها عن مركز الصغيرة الاول كما ذكر س اي بقدر غاية الميل الاول م وبعد قطب الكبيرة الثانية عن قطب الصغيرة الثانية نصف غاية الممثل الثاني وكذا بعد ذروة التدوير عن قطب الصغيرة

الثانية

الثانية وقطب الحافظة الثانية تحاذي لقطب هذه الكبيرة ثم حركة كل من الكبيرتين كالحامل وحركة الباقية كما عرفت فنوضع اولاً مركز الصغيرة الاولى على شمال مركز الكبيرة الاولى وبقية المراكز على شمال مركز الصغيرة الاولى ثم الذروة على جنوب قطر الكبيرة الثانية يتوسط بينهما قطب الصغيرة الثانية ويوضع قطر الصباح والمساء موازياً لسطح الممثل فيتحرك المركز على خط مستقيم والقطر ينتقل من الموازاة الى الانطباق ثم منه اليها س اي من الانطباق الى الموازاة لان القطر لما وضع اولاً موازياً لسطح الممثل والكرات الثلث لا تحرك المركز الآخر كذا مستقيمة وكذا لكل جزء من اجزاء التدوير فاذا تحرك احد طرفي القطر نحو الممثل مقداراً فالطرف الآخر يتحرك نحوه بذلك المقدار لان محرك احد الطرفين الكبيرة الطرفين اقرب الى الممثل من الطرف الآخر لكن المركز يتحرك حركة مستقيمة فالقطر يتحرك كذلك مع حفظ الموازاة الى ان يحصل الانطباق ثم اذا زال الانطباق يحصل الموازاة م ويتحرك الذروة على خط مستقيم مخالفة في الجهة لحركة المركز فيحصل الميل الثاني بحيث يكون الذروة نحو الممثل س وذلك لانه اذا تحرك الكرات الثلث الاول تحرك مركز الكرات الثلث الاخر مع مركز التدوير على خط مستقيم شمالاً وجنوباً فيحصل العرض الاول ثم اذا تحرك المركز تحرك الاقطاب ايضاً على خط مستقيم فنفرضنا آ قطب الكبيرة الاولى و ب قطب الصغيرة الاولى شمالياً عن آ و ج قطب الكبيرة الثانية شمالياً عن ب كل بعد بمقدار نصف العرض الاول و د قطب الصغيرة الثانية بعده عن ح نصف العرض الثاني جنوبياً عن نقطة ح و د ذروة التدوير بعدها عن د نصف العرض الثاني ايضاً جنوبياً عن نقطة د بهذه الصورة فيتحرك ح بحركة الثلث الاول حتى ينطبق على آ فح لا ميل ثم يميل الى الجنوب في احدى العقدتين

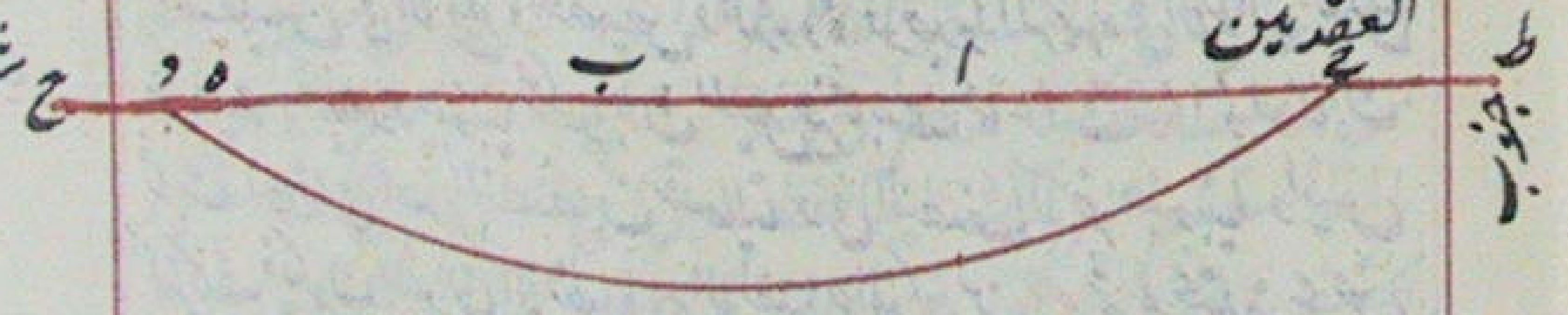

حتى يصل الى ط وهو غاية العرض الجنوبي ثم ينطبق على آ عند عقدة الاخرى ثم يميل شمالاً حتى يصل الى الموضع الاول هذا حركة ح بالكرات الثلث الاول ثم يتحرك الكبيرة الثانية التي قطبها نقطة ح على خط مستقيم حتى يصل الى ط تحرك د فيخرج ذلك الخط المستقيم ويبعد عنه حتى اذا وصل ح الى ط يصل د الى و فبعد د عن ط كبعد د عن ح ثم الكبيرة حركتها

كالكبيرة الاولى اى ميل حركة الحامل والصغيرة الثانية حركتها كالصغيرة الاولى
اى ضعف الكبيرة فالكبيرة والصغيرة الثانية حركتا نقطة ه حركة مستقيمة لكن
على خلاف جهة حركة ح لان وضع الكرات اوجب ذلك فاذا تحرك ح ووصل
الى آ وجب حركة ه لكن ينقص عنها مقدار حركة ه الى خلاف تلك الجهة وذلك
المقدار ه ح فيبقى ه آ فينطبق على آ فح لاميل ثم اذا وصل ح الى ط يصل
ه الى ح بعده عن ط كبعده عن ح وهو غاية العرض الثاني وانما لا يزول
نقطة ه عن ذلك الخط المستقيم لان في الوضع الاول فرض نقطة ه وهي
قطب الصغيرة الثانية على خط ح ط فاذا تحرك الكبيرة الثانية خرجت نقطة ه
عن ذلك الخط وفرضنا ان الكبيرة الثانية قطعت سدس الدور فلو كان
الكبيرة الثانية ثانيا حدث بحركة د زاوية سدس الدور فاذا كان ح متحركا يكون
الزاوية يحدث ايضا مساوية لما يحدث على تقدير ثبات القطب ثم يحدث من
حركة ه بحركة الصغيرة زاوية هي ضعف الزاوية الاولى فالبرهان الدال على ان النقطة
لا تزول عن الخط على تقدير ثبات القطب دل على عدم زوالها على تقدير حركة
القطب ثم ظهر مما تقدم ان مركز التدوير يتحرك بالكرات الاول بقدر غاية الميل
الاول ولا يؤثر في حركته حركة الكرات الاخر لاتحاد مركزها ومركز التدوير لكن
ذروة التدوير تؤثر في حركتها حركة الكرات الاخر ايضا فحصل الميل الاول بحركة
الكرات الاول وحصل الميل الثاني بحيث يكون الذروة دائما في جهة الممثل
م واما اشكال قطع الارباع فلانه دروه وادرك ذلك التفاوت س اي
اورد على الحركات المذكورة انه يلزم ان يكون قطع الارباع بحسب مركز الخارج
وليس كذلك بل هو بحسب مركزه العالم لانه ورود بهذا فان تفاوت قطع
الارباع في العرض بحسب مركز العالم والخارج شيء قليل غير مدرك بالرصد
فيمكن ان يكون بحسب مركز الخارج لكن لم يدرك بالرصد م ورصدوا
السفليتين في الاوج والحضيض والذروة فوجدوا الزهرة في الاحوال الاربع
شمالية وعطارد جنوبيا فحكموا بان الميل غير ثابت كما عرفت س اذ لو كان
ثابتا لكانا في احد النصفين شماليا وفي النصف الآخر جنوبيا وليس
كذلك فيكون بطريق الانطباق والانفتاح المذكورين م ثم لم يختلف عرض
الكواكب في الذروة والحضيض فعرف ان هذا غير مركب بل هو غاية
احدهما مع عدم الآخر ولا يمكن ان يكون غاية الثاني مع عدم الاول والا
كان ميل الحضيض اكثر من ميل الذروة فعلم انه بالعكس بان يكون
الذروة والحضيض في سطح المائل فيكون الاوج والحضيض في منتصف ما بين
العقدتين فتعين موضع العقدتين ووجدهما في الصباحي والمسائي حين

لكانا في احد النصفين شماليا
وفي النصف ح

كانا في احدى العقدتين فكانا في سطح الممثل وحين كانا في الاوج والحضيض
وجدوا مسائي الزهرة في الاوج الى الشمال وفي الحضيض الى الجنوب و
صباحيتها بالعكس س اى وجدوا الصباحي في الاوج الى الجنوب وفي الحضيض
الى الشمال م وفي عطارد على العكس س اى وجدوا مسائيته في الاوج
الى الجنوب وفي الحضيض الى الشمال وصباحيته في الاوج الى الشمال
وفي الحضيض الى الجنوب م فحكموا بالثالث منقوشا في العقدتين وفي
الغاية فيما بينهما فصاحب التذكرة اثبت للعرض الاول ثلث افلاك
محيطة بالحامل يوجب انطباق منطقة الحامل على منطقة الممثل وانفتاحها
وكيفيتها لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكر ويجعل مركزها مركز العالم ليكون الانطباقان
والغايتان بحسبه س فيجعل قطب الاول على منطقة في نقطة حاذتها
مركز التدوير عند انطباق منطقة الحامل على منطقة الممثل وقطب الثاني
بحيث يكون بعده عن قطب الاول نصف غاية الميل ويوضع اولا على شمال
قطب الاول ومركز التدوير على شمال قطب الثاني بذلك البعد وقطب الثالث
على محاذاة قطب الاول فحركة الاول مثل الحامل رحوية وحركة الثاني ضعفها
في خلاف جهتها وحركة الثالث مثل حركة الاول وفي جهتها ويجعل مراكز
الافلاك الثلاثة مركز العالم ليكون الانطباقان وغايتا الميل بحسب
مركز العالم ومنطقة الممثل لا بحسب مركز الخارج ومنطقته م واثبت
لميل الذروة والحضيض ثلثة اخرى محيطة بالتدوير كما ذكر في العلوية وثلثة
اخرى لاجل الانحراف واقول لا يمكن الاجتماع بين هذه الثلثة
وتلك الثلثة لان الثلثة التي لاجل الميل الثاني يوجب ان يتحرك قطب
التدوير على خط مستقيم على الدائرة المارة بقطبي التدوير وبالذروة والحضيض
والثلثة التي لاجل الانحراف يوجب ان يتحرك قطب التدوير وبالذروة
والحضيض على الخط المستقيم القاطعة للدائرة الاولى على قوائم وعجبنا
من صاحب التذكرة انه غفل عن هذا س ويجب ان يعلم ان مرادنا
بالخط المستقيم الذي يتحرك عليه القطب في جميع ما سبق ليس الخط المستقيم
الحقيقي بل المراد خط يكون قوسا من دائرة عظيمة على سطح الكرة م واما
صاحب التحفة فانه رد انطباق المائل وانفتاحه واختار وجها آخر
يحصل منه شمالية مركز التدوير للزهرة وجنوبيته لعطارد بان جعل منطقة
الحامل في سطح الممثل ثم اثبت كرة محيطة بالتدوير مركز الكبيرة شمالي
عن الممثل في الزهرة جنوبي في عطارد وبعده عن الممثل بقدر نصف الميل
الاول ثم بعد مركز الصغيرة نصف عن مركز الكبيرة نصف ذلك كبعده عن

مركز التدوير ومركز الحافظة على مركز الكبيرة فيتحرك الكبيرة ضعف الحامل
لكن حركته رجوعية والصغيرة ضعف ذلك في خلاف جهتها والحافظة كالكبيرة
وفي جهتها فيوضع اولا في الزهرة مركز الصغيرة شماليا عن مركز الكبيرة الكبيرة
ومركز التدوير شماليا عن مركز الصغيرة الصغيرة وفي عطارد يوضع جنوبيا س
اي يوضع مركز الصغيرة جنوبيا عن مركز الكبيرة ومركز التدوير جنوبيا عن
مركز الصغيرة م فيتحرك مركز التدوير على خط مستقيم فيبعد عن الممثل بقدر
غاية الميل ثم يصل اليه لكن فيه فساد وهو انه كما يتحرك المركز عرضا يتحرك
جميع اجزاء التدوير كذلك حتى الذروة والحضيض فيحصل ميل الثاني وفيه
ف وآخر ايضا كما سياتي فيبنى الا وعلى الانطباق والانفراج كما هو المشهور
بالافلاك الثلثة التي ذكرناها ثم تثبت الممثلة كما في التحفة بحيث يكون منطقتها
في سطح المائل وما بين منطقتها ومنطقة التدوير مقدار الميل الثاني فنفرضها
اولا عند الاوج لكن وضع الممثلة ههنا على عكس ما مر في العلوية فان فيها
كان طرفا الفصل المشترك بين التدوير والممثلة بعدين اوسطين عند كون التدوير
فيما بين العقدتين وههنا بعد ابعد واقرب ح س اي هناك طرفا الفصل المشترك
بين التدوير والممثلة بعدا ابعد وبعدا اقرب عند كون التدوير بين العقدتين م
فبين صورته في الزهرة فنقطة آ البعد الاقرب من الممثلة وهو الحضيض ونقطة ب البعد
الابعد منها وهو الذروة في سطح المائل فان الميل الاول ههنا في الغاية والميل الثاني
معدوم س فاذا فرضنا اولا مركز التدوير فيما بين العقدتين فالميل الاول ههنا
في الغاية والميل الثاني معدوم وقد فرض خط آب الفصل المشترك بين
التدوير والممثلة فالبعد الاقرب من الممثلة يكون حضيض التدوير وفرضناه نقطة آ
والبعد الابعد من الممثلة هو ذروة التدوير وفرضناه نقطة ب و د طرفها الشرقي
ونقطة من التدوير نقطة د وهو البعد المائي مائلا الى الشمال و ح طرفها الغربي
ونقطة من التدوير نقطة ه وهو البعد الصباحي مائلا الى الجنوب ثم تحرك الحامل
ربع الدور حتى وصل مركز التدوير الى احدى العقدتين فيتحرك الممثلة ربع الدور
اعلاه الى خلاف التوالي فالمائي الشمالي وهو د يصير ذروة شمالية و
الصباحي الجنوبي وهو ه يصير حضيضا جنوبيا وخط آب وهو الفصل المشترك
في سطح المائل والممثل لانطباقهما فنقطة آ شرقية و ب غربية ثم تحرك الحامل
ربع الدور حتى يصل مركز التدوير الى الحضيض فيتحرك الممثلة ربع دور
فيصير نقطة آ ذروة و ب حضيضا و ح صار شرقيا ونقطة ه وهو الآن
مائي جنوبي وصار غربيا ونقطة د وهو الآن صباحي شمالي ثم يتحرك الحامل
ربع الدور حتى يصل الى العقدة الاخرى فيتحرك الممثلة ربع الدور ايضا فصار

يصير ح

وهو المائي جنوبي ذروة جنوبية ونقطة د وهو الصباحي الشمالي حضيضا
شماليا و آب ينطبق على الممثل والمائل فنقطة آ غربية و ب شرقية ثم يعود
الى الوضع الاول فظهر انه لو لم يوجد الانطباق ولا انفتاح كما ذهب في
التحفة فالممثلة لا بد ان يكون في سطح دائرة متوهمة بعدها عن الممثل بقدر
الميل الاول اذ لو لم تكن منطقتها في سطح لا يكون عند الاوج غاية الميل الاول
مع عدم الثاني س اي لو كانت منطقة الحامل في سطح الممثل ولم يوجد منطقة
المائل والميل الاول انما ثبتت بالطريق الذي اختاره صاحب التحفة فلا بد ان
يتوهم دائرة بعدها عن الممثل بقدر الميل الاول فيكون منطقة الممثلة في
سطح تلك الدائرة المتوهمة اذ لو لم يكن منطقة الممثلة في سطحها لا لان
الممثلة آ اذا كانت في الاوج والكوكب في الذروة تح قد وجد غاية الميل الاول
وعدم الثاني و آ اذا كان الثاني معدوما يكون الكوكب في سطح المائل لكن
الكوكب في سطح الممثلة لانه على الفصل المشترك بين التدوير والممثلة فيكون
سطح الممثلة في سطح المائل ثم ههنا غاية الميل الاول فيكون الممثلة في سطح
دائرة متوهمة بعدها عن الممثل بقدر غاية الميل الاول م فان كانت في
سطحها لا يكون الفصل المشترك في سطح الممثل في العقدتين س فان الممثلة
اذا كانت في سطح الدائرة المتوهمة لا يكون في سطح الممثل عند الوصول الى
العقدتين لان الدائرة المتوهمة متقاطعة مع الممثل على العقدتين دائما
لانه لم يبن الامر على الانطباق والانفتاح فالفصل المشترك بين الممثلة
والتدوير لا يكون في سطح الممثل في العقدتين لكن يجب ان يكون في سطحه
تح ليكون قطر الصباحي والمائي في سطح الممثل ليكون عرض الانحراف
معدوما ح م وهذا هو الف والموعود س وهو ما قال وله ف وآخر كما
سيأتي م وظهر ايضا ان غاية الميل الاول الثاني والثالث بقدر بقدر
التدوير عن منطقة الممثلة وهذا شيء واحد فيجب ان يكون الميل الثاني
والثالث متساويين لكن يمكن ان يقال نعم لكن انما يمكن التفاوت
لان ميل الذروة يرى اقل من ميل البعد الاوسط لانها ابعد عن مركز
ما يرى من التفاوت ان كان بمقدار يقتضيه البعد والقرب منهما وان
لم يكن يمكن ان يفرض منطقة التدوير بحيث يقرب من منطقة الممثلة
ويبعد عنها بحسب ارتفاع الدور باثبات ثلث كرات محاطة بالتدوير
كما مرت غير مرة وزاوية تقاطع سطح التدوير وسطح يجري بمركزه ويوازي
منطقة البروج اذا كان الانحراف في الغاية للزهرة كح ه ولعطارد
ز ه فيرى عند مركز العالم للزهرة ت ك ولعطارد في الاوج ز ه وفي

منطقة حم

الحضيض م س قد عرفت ان مبدأ الميل الثالث من سطح يمر بمركز التدوير
ويوازي سطح الممثل فعند كون الكوكب على طرف القطر الصباحي والمسائي
ان كان في ذلك السطح فعرض الثالث معدوم وان لم يكن يكون ذلك
القطر لذلك السطح على المركز فلتلك الزاوية مقدار ما في الزهرة وفي عطارد
مثم الطوس التي هي وتر هذه الزاوية يرى عند مركز العالم في الزهرة وفي عطارد
ثم اعلم ان رصد الكوكب في الذروة غير ممكن وكذا السفليين في الحضيض
ايضا بمقارنة الشمس ثم فرصدوا في اواخر زمان الاختفاء واوايل زمان
الظهور ثم استخرجوا بالحساب احوال الذروة والحضيض في السفليين
واما ميل المنطقة تقريبا والعلم عند الله س اي احوال الذروة في الجميع
واحوال الحضيض في السفليين واما ميل المنطقة عن المعدل فنفرض له
ثلث افلاك محيطة بفلك البروج قطب الاول على المادة ثم ان فهمت
ما سبق اليك فلا احتياج الى بيان الباقي وان لم تفهم فلا فائدة في
التطويل م فصل في النطاقات والاستقامة والرجوع منطقة الخارج
مدار مركز الشمس او التدوير ومنطقة التدوير مدار مركز الكوكب ومركز
هذا المدار وكل ينقسم اربع نطاقات بخط البعد الابعد والاقرب في
كل وبخط البعدين الاوسطين وهما اما بحسب البعد ففي الخارج نقطتان
يتساوى اليهما الخطان الخارجان من مركزي العالم والتدوير الى كل منهما
وفي التدوير نقطتا تقاطع منطقتي الحامل والتدوير واما بحسب السير
ففي الخارج نقطتان ينتهي اليهما خط مار بمركز العالم قائم على الخط الاول
وفي التدوير نقطتان يصل اليهما خطان خارجان من مركز العالم الى محيط
التدوير من غير ان يدخلا في التدوير واعلم ان نقطة تقاطعه خط البعدين
الاوسطين وخط الذروة والحضيض ليس مركز التدوير بل تحته س
اما في البعدين الاوسطين بحسب البعد فلان منطقة الحامل يمر على مركز
التدوير فيقطع منطقة التدوير على نقطتين بخط البعدين الاوسطين
بحسب البعد فلان منطقة الحامل يمر على مركز التدوير فيقطع منطقة
التدوير على نقطتين بخط البعدين الاوسطين تماس ما بين النقطتين
فيكون وتر القوس من منطقة الحامل التي وقعت في داخل التدوير
فلا تماس الوتر المركز لان القوس قد مرت على المركز وفي المتن لم
يتعرض لهذا الظهور بل تعرض للبعدين الاوسطين بحسب السير واقام
البرهان على ان الخط لا يمر على المركز بقوله م اذ لو كانت مركزا س اي
لو كانت نقطة التقاطع مركزا م وفرضناه ب والبعد الاوسط ح

ومركز العالم ا فضلع ا ح من مثلث ا ب ح اعظم من ا ب لان ذلك وتر
الزاوية القائمة س لان خط ب ح قائم على ا ب فخط ا ح وتر الزاوية القائمة
وهو اعظم من كل واحد من الضلعين الاخرين لان مربعه يساوي مجموع
مربعيهما بالشكل المسمى بالعروس م فيفصل منه مقدار ا ب وهو ا د فزاوية
ا ب د حادة لانها بعض القائمة فزاوية ا د ب حادة ايضا لكونها مثل الاول
س بالمأموني م فزاوية ب د ح منفرجة س لان مجموع زاويتي ا د ب ب د ح
مساويتان لقائمتين فاذا كانت الاولى حادة والثانية منفرجة م والضلع الاعظم
يوتر الزاوية العظمى س للشكل م فخط ب ح اعظم من ب د ولو كان ب مركزا
كان ب ح نصف قطر و ب د نصف قطر مع شيء آخر لان د خارج عن محيط
التدوير و ح تماس محيطه فيكون ب د اعظم من ب ح هذا خلف ثم الكوكب
اذا كان في احد البعدين الاوسطين بحسب السير لا يرى عند مركز العالم حركته
الخاصة لان حركته على محاذاة خط يخرج اليه من مركز العالم وبينهما غاية التعديل
التدوير وهي قوس بين البعد الاوسط وخط الذروة والحضيض من دائرة مركز
العالم ونصف خط البعدين الاوسطين جيبها ونصف قطر التدوير قدر
بمقدار وجدت غاية التعديل في الزيجات قوس جيبها ذلك المقدار فعلم ان
ذلك المقدار هو نصف خط البعدين الاوسطين س اي اذا اردت ان تعرف
انهم اي شيء ارادوا بنصف قطر التدوير فانهم اخذوا غاية التعديل باعتبار نصف
قطر التدوير وقدروا نصف قطر التدوير مقدارا كما قالوا نصف قطر الزهرة مح
ي جزء من الاجزاء التي يكون نصف قطر الحامل ستين من تلك الاجزاء ثم نظرت في
الزيجات غاية التعديل قوس جيبها المقدار المذكور فان غاية تعديلها الثاني تود
حسبه مح ي والخط الذي هو جيب لغاية التعديل هو نصف خط البعدين الاوسطين
فعلم انهم ارادوا بنصف قطر التدوير نصف خط البعدين الاوسطين م وهو في
الحقيقة ليس نصف قطر التدوير بل اقل لان ذلك الخط لم يمر بالمركز لكن زاويته
اعظم من زاوية نصف قطره س اي الزاوية التي تحدث عند مركز العالم من خروج
خطين احدهما الى مركز التدوير والآخر الى طرف خط البعدين الاوسطين اعظم من
زاوية تحدث عند مركز العالم يوترها نصف قطر التدوير وانما كان الزاوية الاولى
اعظم من الثانية لان الخط الواصل من مركز العالم الى البعد الاوسط لا يدخل في
التدوير بخلاف الخط الواصل من مركز التدوير الى طرف نصف قطر التدوير الحقيقي
م لا سيما في المريخ والزهرة س فرضنا مركز التدوير نقطة ه فخط د ه نصف
قطر التدوير واحد البعدين الاوسطين نقطة ب وهي قد وقعت اسفل من د
بكثير فزاوية نصف قطر التدوير زاوية د ا ه وزاوية نصف خط البعدين الاوسطين

مقاطعاها

ونصف سدو هم

الثالم نسخه

هي زاوية ب آ ه وهذه اعظم من تلك بكثير لان خط آ د وقع في داخل
التدوير بخلاف خط آ ب فانه تماس محيطة التدوير م وان يسمّى س اى
نصف خط البعدين الاوسطين م

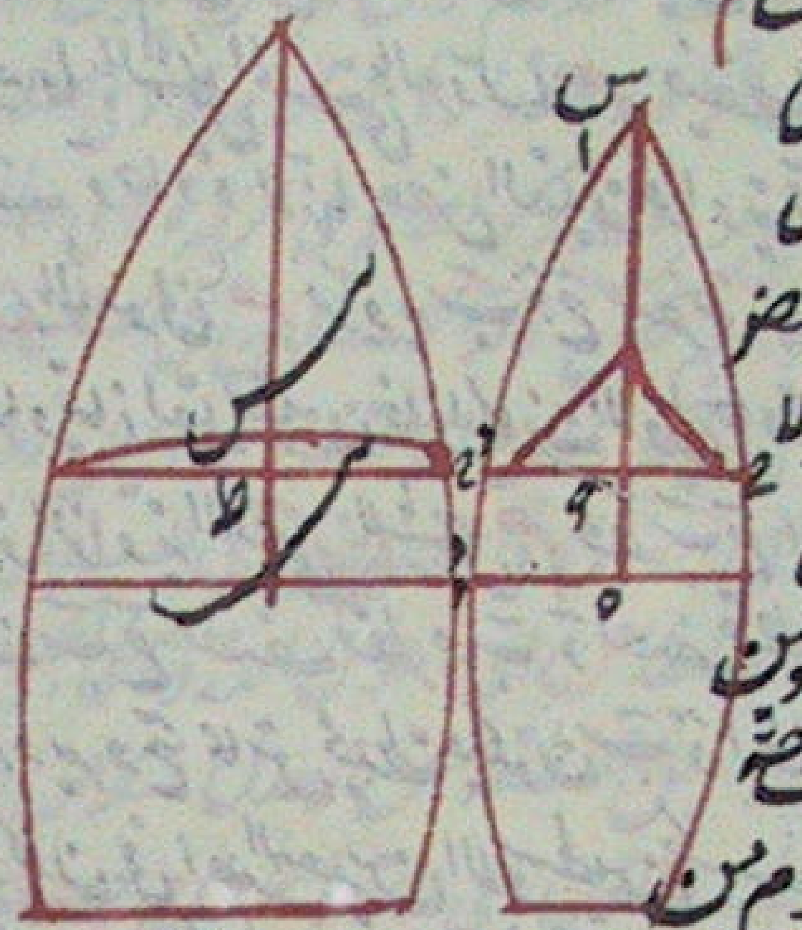

نصف التدوير فلا مشاحة في
الاصطلاح لكن يلزم منه خلل في
الاعمال لان خط الذروة والحضيض
قطر حقيقي فنصف قطر التدوير لا
يكون مقدارا واحدا س يعني
تسمية نصف خط البعدين الاوسطين
ان كان مجرد اصطلاحي فلا مشاحة
فيه لكن ليس كذلك بل يلزم من
ذلك الخلل في الاعمال فان من الذروة الى الحضيض قطر حقيقي ونصفه
نصف القطر الحقيقي فيلزم ان لا يكون نصف قطر التدوير شيئا واحدا
فيختل الاعمال والحساب المبنية على نصف قطر التدوير بان معرفة
الرجعة والاستقامة مبنية على معرفة النسبة بين منطقة التدوير
ومنطقة الحامل وعرفوا المنطقة من مقدار القطر ولا بد ان يكون
القطر الحقيقي مرادا ههنا فاذا اخذوا مقدار القطر في التفاوت الذي وجدوا
بين مركز التدوير ومركز الكوكب وسموا جيب ذلك نصف قطر التدوير
وهو بالحقيقة ليس كذلك كيف يختل امر الاستقامة والرجوع وسائر
الاعمال المبنية على معرفة نصف قطر التدوير وان قال قائل انهم ارادوا
بنصف قطر التدوير نصف القطر الحقيقي بان يخرج خط من مركز التدوير الى
البعد الاوسط فهو نصف القطر بالحقيقة ثم يخرج خطان من مركز العالم احدهما
الى مركز التدوير والآخر الى البعد الاوسط فهو نصف القطر بالحقيقة ثم يخرج
خطان من مركز العالم احدهما الى مركز التدوير والآخر الى البعد الاوسط يحدث
مثلث متساوي الساقين قاعدته نصف قطر التدوير فغاية التعديل
قوس وترها نصف قطر التدوير فاجاب في المتن بقوله م ولم يريدوا
بنصف قطر التدوير حقيقته بان يكون قاعدة مثلث متساوي الساقين
المخرجين من مركز العالم احدهما الى مركز التدوير والآخر الى محيطه لان
الخط الآخر لا يصل الى البعد الاوسط لا سيما في المريخ والزهرة فان
ذلك الخط س اشارة الى الخط المخرج من مركز العالم الى مركز التدوير اعظم
بكثير م من الخط الواصل الى البعد الاوسط لان ذلك الخط ما ونصف

قطر التدوير وهو ستون وخط البعد الاوسط استخرجته بالحساب في الزهرة فكان
مثله تقريبا لان غاية التعديل الثاني للزهرة وضعت مه درجة من الاسد فينقسم
التدوير ارباعا بقطر الذروة والحضيض وقطر قائم عليه فمن طرف هذا القطر
اذا كان الكوكب هابطا من الذروة وهو راس السرطان من اجزاء التدوير الى
كه من الاسد مه درجة اخذنا جيبها مه يبقى من نصف قطر الحامل وهو ستا
لان قطر الحامل س وما بين المركزين آ فالمبلغ سا فاذا نقص مه من سا يبقى
يط وهو خط يخرج من مركز العالم الى منتصف خط البعدين الاوسطين
ونصف خط البعدين الاوسطين مح ضربنا يط في نفسه صار آ ح ۲ ومح في نفسه
ط ۸ اجمعنا بهما صار ه آ ۲ ۲ اخذنا جذره مه فهو الخط الخارج من مركز
العالم الى البعد الاوسط وهو وتر الزاوية القائمة فمربعه يكون مساويا لمربعي
الضلعين فالخط المخرج من مركز العالم الى البعد الاوسط مه ونصف قطر الحامل
سا فلا يكون المثلث متساوي الساقين م ثم خط البعدين الاوسطين فصل
بين اعلى التدوير واسفله المختلفين في جهة الحركتين ففي القمر حركة الاسفل الى
التوالي فحركة القمر سريعة بالنسبة الى مجرد حركته اى من غاية سرعته في الحضيض
المرئي لان حركة الخاصة يرى اسرع لان وتر قوس الحركة قائم على الخط الواصل
من مركز العالم الى الكوكب والاعلى الى خلافه فالحركة بطيئة غاية البطؤ عند الذروة
لما قرّ س فان حركة الاعلى خلاف التوالي غاية سرعة الحركة المخالفة يكون في الذروة
لما قران وتر قوس الحركة المخرقائم على الخط الواصل من مركز العالم الى الكوكب

واذا كان الحركة المخالفة في غاية السرعة فما فصل من الحركة
الموافقة بعد بهذه الحركة المخالفة يكون اقل فيرى ابطاء
وانما قلنا ان وتر قوس الحركة اذا كان قائما على الخط
المذكور يرى الحركة اسرع لان نقطة آ فرضنا ها موضع البصر وفرضنا
خط ب ح عمودا على خط آ د وخط ب د ماءلا وخط ب ح غير عمود على
خط آ د وفصل ح د فبعض خط آ د واقع في داخل المثلث فخط ب ح
يرى في زاوية ح آ ب وخط ب د يرى في زاوية د آ ب والزاوية الاولى
اعظم من هذه فخط ب ح يرى اعظم من خط ب د لكن زمان قطعهما مساو
فقطع ب ح يرى اسرع من قطع ب د م وفي المتحيرة على العكس س اى
اعلاه يتحرك الى التوالي م ويرجع في اسفله فلنبين سببه فاعلم انه اذا اخرج
خط من مركز الحامل الى الكوكب بحيث يكون بنصف وتر القوس من منطقة التدوير
فنسبة الخاصة الى الحركة الحامل اما كنسبة ما بين مركز الحامل الى الكوكب من ذلك
الخط الى نصف ذلك الوتر فالكوكب واقف او اصغر فبطي او اعظم فراجع سوء

كان الوتر قطرا ولما آغا اذا كان قطرا بان يكون الكوكب في الذروة والحضيض
س فرضنا آ مركز الحامل و ب حضيض التدوير و ح مركز التدوير و آد ور وتر
فان كان الكوكب على الذروة يجب ان يكون حركة الذروة على خلاف حركة الحامل
فان كان نسبة الخاصة الى حركة الحامل كنسبة خط آد يكون الكوكب واقفا على
الذروة وان كانت النسبة اصغر كان الكوكب بطيئا مثلا خط آد ستة امثال
خط ح ه و حركة الخاصة اصغر من ستة امثال حركة الحامل وان كان اعظم كان راجعا
وان كان الكوكب على الحضيض يجب ان يكون حركة حضيض التدوير على خلاف
جهة حركة الحامل فان كانت نسبة الخاصة الى حركة الحامل كنسبة آب الى
ب ح كان واقفا وان اصغر كان بطيئا وان اعظم كان راجعا م
فنفرض آ مركز التدوير و آب مركز نصف قطره وكذا آح و تحرك الكوكب جزءا
واحدا من التدوير وهو قوس وتره ب ح ثم نفرض د مركز الحامل و د ه
خطا واصلا من مركز الحامل الى الكوكب عند الحضيض مثلا وخط د ر
ب ور د ه على ان زاوية ه مثل زاوية آ و د ر ضعف آ د لجميع زوايا
هذا المثلث مساوية لجميع زوايا ذلك الشكل السادس من المقالة السادسة
س فانه اذا ساوت زاوية من مثلث زاوية من مثلث آخر وتناسب
الاضلاع المحيطة بتلك الزاوية تساوت الزوايا الباقية م واذا تساوت
الزوايا الاضلاع للشكل الثالث س ا من المقالة السادسة م ب ح نصف
قاعدة ه د لجزء من منطقة التدوير مثلا ولنصف جزء من الدائرة التي د ه
نصف قطرها وهذه الدائرة تتحرك بحركة الحامل فلا بد ان تتحرك التدوير جزئين
على خلاف جهة الحامل ليكون مساويا لجزء من تلك الدائرة ليرى الكوكب
راجعا واذا زاد حركة التدوير على جزئين يرى راجعا وان نقص كان
بطيئا اقول هذا الحكم تقريبي لا تحقيقي س المراد بهذا الحكم انه لا بد ان تتحرك
التدوير جزئين ليكون مساويا لجزء من تلك الدائرة وانما قال هذا تقريبي م
لانه اذا كان الكوكب في حضيض التدوير كان بهذه الصورة وفرضنا انه
تحرك مقدار قوس وترها ب ح فخط آب نصف قطر التدوير وكذا آح و ر ت
هو الخط الواصل س اي من مركز الحامل الى الكوكب م وكذا د ح وكل منهما
ضعف لخط آب وخط آح فنصفنا د ب على نقطة س د ح على ع فلو
كان جزءان من التدوير يساوي جزء من تلك الدائرة س اي الدائرة
التي نصف قطرها د ب كان زاوية آ ضعف زاوية د وهذا محال لانها
لو كانت ضعفها لحدث زاوية اخرى في نقطة د مثلا بالخط د ح ولخط
د س ويصل ط ع وكذا يصل ط س وقد كان س ع نصف ب ح وخط

ط س مساو لخط س ع لمجموعها ب وي خط ب ح س لانه اذا ساوت زاوية
من مثلث زاوية من مثلث آخر وكل واحد من الضلعين المحيطين لهذه
الزاوية لكل واحدة لنظيره في سائر الزوايا متساوية وكذا الضلع الثالث في
من احدهما والضلع الثاني الآخر والمثلث مساو للمثلث م فخط ط ع
مساو لخطي ط س س ع س لان الم وي لما وي مساو م هذا خلف س لان
الخط المستقيم اقصر خط بين نقطتين م فلا تتم انما اعتبروا هذا الحكم التقريبي لان
كلا من الذروة والحضيض ليس له امتداد ولا يحس فيه ما ذكرنا من التفاوت س اي
التفاوت بين خط ط ع وخطي ط س س ع م ثم ما ذكروا يوجب الجزء الذي لا
يتجزى لان موضع الوقوف لا يمكن ان يفرض بحيث يكون له امتداد اذ لو كان
فبعض اجزائه اقرب الى مركز الحامل فالخطوط المخرجة منه الى تلك الاجزاء بعضها
اقصر وبعضها اطول فلا يكون نسبتها الى نصف قطر التدوير كنسبة الحركة الى الحركة
واما اذا لم يكن الوتر قطرا بان يكون الكوكب في غير الذروة والحضيض فان وتر
قوس الحركة غير قائم على الخط الواصل س اي من مركز الحامل الى الكوكب بل مورب
بخلاف ما اذا كان في احدهما كما فرضنا آ مركز الحامل و ب ح وتر قوس حركة التدوير
فهو في الرؤية عند آ بمنزلة خط ب ه على ان آ ب آ ب مساو لخط آ ه فالوتر و
هو خط ب ح لو فرض قطر دائرة متحركة بحركة التدوير فاذا قطع الكوكب بحركة
التدوير الخط المورب وهو ب ح لقطع تلك الدائرة عند حضيضها خط ب ه
فيكون الوتر وهو ب ح هناك بمنزلة القطر اذا كان الكوكب في الذروة او
الحضيض فرضنا نقطة آ مركز الحامل وفرضنا ان التدوير قطع قوس ب ح في
اليوم بليلته فهي في الزاوية عند مركز الحامل ب ه فيحصل د مركز الدائرة فنقول
يكون ب ه قطرها ففي اليوم بليلته قد قطعت تلك الدائرة مقدار ب ه فعلم
ان خط ب ح ان لم يكن قطر الدائرة فهو قطر الدائرة صغيرة يكون حركة
الكوكب في حضيضها وزاوية ب د ه زاوية حركة الكوكب بالنسبة الى الدائرة
الصغيرة التي هي مرئية عند مركز العالم هذه مطالب عشرة المرام في المجسطي
وقد بينتها بطريق سهلة الاخذ انه المتسهل لكل عسير م وان بدل التدوير
بالخارج يخرج الى منطقة خطا من مركز الموافق واصلا الى الكوكب ويخرجه في الطرف
الآخر حتى يصير وترا للخارج سواء يصير قطرا بان يكون الكوكب في الاوج والحضيض
او لا يصير قطرا بان يكون في غيرهما ونفرض نصف قطر الخارج ستين وما بين
المركزين عشرة وحركة الموافق ستة اجزاء فان كان نسبة الخارج الى حركة الموافق
كنسبة ما بين مركز الموافق والكوكب من ذلك الوتر الى نصفه تقف وان
كانت اصغر او اعظم لا يرى الا حركة الموافق او الخارج بطيئة س فيه

لف ونشر معناه انه ان كانت نسبة حركة الخارج الى حركة الموافق اصغر من نسبة الخط المذكور الى نصف الوتر لا يرى الا حركة الخارج وان كانت اعظم لا يرى الا حركة الخارج بطيئة م فالوقوف اذا كان عند الحضيض والاوج لا يرى في الفوق او التحت الا حركة الموافق او الخارج س هذا لف ونشر آخر اي ان كان الوقوف عند الحضيض لا يرى فيما فوقه الا حركة الموافق بطيئة لان نصف الوتر وهو نصف قطر الخارج هنا فرض ستين وما بين المركزين عشرة فيكون الخط الذي بين مركز الموافق الى الكوكب وهو في الحضيض خمسون فحركة الخارج يكون خمسة ليكون نسبتها الى حركة الموافق وهي ستة كنسبة ذلك الخط وهو خمسون الى نصف القطر وهو ستون فح يرى الوقوف لان حركة الخارج وهي خمسة يرى ستة مساوية لحركة الموافق فح لا يرى فيما فوق الحضيض الا حركة الموافق بطيئة لان فيما فوق الحضيض يكون ذلك الخط اطول من خمسين فيكون نسبة الحركة الى الحركة اصغر وان كان الوقوف في الاوج لا يرى تحت الاوج الا حركة الخارج لان ما بين مركز الموافق الى الكوكب وهو في الاوج سبعون فيكون حركة الخارج سبعة ليكون نسبتها الى الستة كنسبة سبعين الى ستين فيرى الوقوف لان السبعة يرى في هذا البعد ستة مساوية لحركة الموافق ففيما تحت الحضيض لا يرى الا حركة الخارج لان حركة الخارج سبعة وهي في الاوج يرى ستة ففيما تحت الاوج يرى اكثر من ستة فيرى فضل حركة الخارج على الموافق فيكون ابطاء بالنسبة الى مجرد حركة الخارج م وان كان فيما بينهما ففيما فوقه تصغر وفيما تحته تعظم س فان كانت الاستقامة من الموافق والرجوع من الخارج فهي في الفوق وهو في التحت س اي الاستقامة يكون فوق موضع والرجوع تحت موضع الوقوف م وان كان بالعكس فبالعكس س اي اذا كان الاستقامة من الخارج والرجوع من الموافق فالاستقامة يكون تحت موضع الوقوف والرجوع يكون فوق موضع الوقوف م فحركة الخارج ان كانت خمسة او سبعة فالوقوف في الحضيض او الاوج وان كانت ستة ففي البعد الاوسط الوقوف وفيما فوقه او تحته فما ذكر س اي ان كانت حركة الخارج ستة ففي البعد الاوسط يجب الستين بالنسبة نصف قطر الخارج فيرى الحركة ستة مساوية لحركة الموافق فيرى الوقوف اما فيما فوقه او ما تحته فقد عرفته مما تقدم فان حركة الخارج اكثر فان كان الاستقامة بالموافق وفيما فوق البعد الاوسط وهو موضع الوقوف يرى الاستقامة وتحته يرى الرجوع وان كانت الاستقامة بالخارج يرى فيما تحته الاستقامة وفيما فوقه الرجوع م وان كانت اقل منها واكثر من الخمسة او اكثر منها واقل من سبعة

ش اي ان كان الوقوف فيما بين الاوج الحضيض ففيما فوق موضع الوقوف يكون نسبة الحركة الى الحركة اصغر من نسبة الخط الى الخط وفيما تحت موضع الوقوف يكون اعظم م صح

ش يرى بالخط الخارج من مركز الموافق الى الكوكب ستين مساويا

ط ستة ففيما فوقه واذا الموافق [illegible] وفيما تحته اي اذا [illegible] الخارج صح

فاستخرجه

فاستخرجه س اي ان كان اقل من ستة او اكثر من خمسة فموضع الوقوف تحت البعد الاوسط لان في البعد الاوسط والخط المذكور ستون ومثل نصف القطر والحركة اقل من ستة فنسبتها الى حركة الموافق وهي ستة اصغر من نسبة المثل والنسبة انما تساوي تحت البعد الابعد فموضع تساوي النسبة يرى الوقوف ثم ان كانت الاستقامة من الموافق يكون فيما فوق موضع الوقوف الاستقامة وفيما تحته الرجوع وان كانت الاستقامة من الخارج يكون فيما تحته موضع الوقوف الاستقامة وفيما فوقه الرجوع فيكون الاستقامة هنا اقل من الرجوع وفي الاول اكثر وان كانت حركة الخارج اكثر من ستة واقل من سبعة فموضع الوقوف فوق البعد الاوسط فان كانت الاستقامة من الموافق يكون فيما فوق موضع الوقوف الاستقامة وفيما تحته الرجوع فيكون الاستقامة اقل من الرجوع وان كان الاستقامة من الخارج ففيما تحت موضع الوقوف الاستقامة وفيما فوقه الرجوع فالاستقامة يكون اكثر من الرجوع وان كانت اقل من خمسة او اكثر من سبعة فظاهر م فانه اذا كانت حركة الخارج اقل من خمسة لا يرى الوقوف والرجعة بل يرى حركة فضل حركة الموافق على الخارج وان كانت اكثر من سبعة لا يرى الوقوف والرجعة بل يرى فضل حركة الخارج على الموافق الخارج من مركز العالم الى الكوكب فرض ستين مساويا لنصف قطر الخارج فيكون اعظم من نصف هذا الوتر فاذا كانت حركة الموافق ستا وحركة الخارج ستا يجب ان لا يكون هذا الموضع موضع الوقوف لان نسبة الحركة الى الحركة نسبة المثل ونسبة الخط الى الخط ليست نسبة المثل فهذا المعنى يقتضي ان لا يكون هذا الموضع موضع الوقوف والمعنى الاول اقتضى م برهانه اذا كان الكوكب في الحضيض الخارج انا فرضنا آ مركز الموافق و آب نصف قطره وهو ستون وكذا آج وخط بج وتر قوس الحركة وهو ستة اجزاء والخارج يتحرك خمسة اجزاء وتر لها خط دة وبين مركز الموافق والحضيض خمسون يحصل مثلثان اضلاعهما متناسبة فزوايا هما متناسبة للشكل الخامس من المقالة السادسة من كتاب اقليدس فزاوية حركة الموافق وحركة الخارج عند مركز الموافق متساويتان فيكون الكوكب واقفا فان زاد حركة الخارج يحصل الرجوع وان نقص يحصل البطؤ واما اذا كان في اوجه فمثلث آبج على حاله ومثلث آدة كل من ساقيه سبعون وقاعدته سبعة فالزوايا متساوية فان زاد حركة الخارج لا يظهر حركة الموافق لان الاستقامة بحركة الخارج على عكس ما كان في الحضيض وان نقص عن سبعة وزاد على خمسة يلزم الرجوع واذا كان

في غيرهما فالوتر في حكم القطر كما مر وههنا اشكال وهو ان هذا البرهان يوجب ان
يكون موضع الوقوف البعد الاوسط بحسب البعد س البعد الاوسط بحسب البعد
نقطة يتساوى اليهما الخطان الخارجان احدهما من مركز العالم والاخر من مركز الخارج
وانما اوجب البرهان ذلك لان ههنا نسبة الخط الذي بين مركز الموافق والكوكب
الى الخط الخارج من مركز الخارج الى الكوكب وهو نصف قطر الخارج نسبة المثل فنسبة
الحركة ان كانت نسبة المثل يرى الوقوف م ولكون نصف الوتر ههنا اقل من
ستين يوجب ان لا يكون موضع الوقوف هناك س فانه قد ذكر انه اذا اخرج
خط من مركز الموافق الى الكوكب واخرج هذا الخط في الطرف الآخر حتى يصير وترا للخارج
سواء كان وترا اعظم وهو القطر او لا فنسبة حركة الخارج الى حركة الموافق ان كانت
كنسبة ما بين مركز الموافق والكوكب الى نصف ذلك الوتر فالكوكب تقف هناك فهذا الاصل
يوجب ان لا يكون البعد الاوسط المذكور موضع الوقوف لانه اذا اخرج خط من
مركز العالم الى الكوكب واخرج هذا الخط في الطرف الآخر حتى يصير وترا للخارج لا يكون
هذا الخط قطرا للخارج لانه لم يمر على مركزه بل يكون اصغر من القطر فيكون نصفه اقل
من ستين والخط الخارج من مركز العالم الى الكوكب في البعد الاوسط المذكور ستون
مساويا لنصف قطر الخارج فيكون اعظم من نصف هذا الوتر فاذا كان حركة الموافق
ستة وحركة الخارج ستة يجب ان لا يكون هذا الموضع موضع الوقوف لان نسبة الحركة
الى الحركة نسبة المثل ونسبة الخط الى الخط ليست نسبة المثل م والمذكور في كتبهم
الرجوع في الحضيض لانه هو الواقع والرجوع في الاوج والذروة لما كان ممكنا ذكرتهما
تتميما للاقسام الممكنة وتنبيها لحال القمر في الذروة س فان في القمر اعلى التدوير يتحرك
الى خلاف التوالي فيجب ان يتبين حال الرجوع والوقوف والبطوء اذا كان الكوكب
في اعلى التدوير ليعلم ما حال القمر من الاحوال الثلث م ثم في التذكرة سوى بين
التدوير والخارج فقال وفيما يتصل بهذا البحث انا فرضنا لخارج المركز تحته موافق
المركز وجعلنا نسبة نصف قطر الخارج الى ما بين المركزين كنسبة نصف قطر الحامل
الى نصف قطر التدوير وجعلنا موافقي المركز متحركين الى التوالي حركتين
متشابهتين والخارج المركز الى خلافه والتدوير على وجه يكون في البعد الابعد
على التوالي وحركتاهما ايضا متشابهتان ثم بعد ذلك النسبة التي يوجب ذكرهم
الرجوع ونحوه كما عرفت س اراد بموافقي المركز الموافق الذي في تحته خارج
المركز والموافق الذي في تحته التدوير م ثم في بعض النسخ رايت تغييرا في
في عبارة التذكرة ونقلا الى هذه العبارة وجعلنا نسبة الخط الواصل بين مركز
الموافق وحضيض التدوير الى نصف قطر التدوير س اعلم ان في التذكرة
نظم خارج المركز والتدوير في سلك واحد فاشكلت العبارة لكن ذكرت كل

وحضيض الخارج الى النصف
قطر الخارج كنسبة الخط
الواصل بين مركز
الموافق صح

واحد

واحد منهما منفردا فبعد الوقوف على ما ذكرت لا يخفى عبارة التذكرة ولا احتياج
الى شرحها م اقول قد شرط التشابه بين حركتي الخارج والتدوير فان اريد
بالتشابه المساواة اي يكون زوايا قسي الحركة متساوية فالعبارة المنقول اليها
صواب والاول خطاء وان اريد ان يرى عند مركز العالم متشابهة فالعبارة
الاولى صواب لا المنقول اليها وبعد الوقوف على ما ذكرت لا يخفى هذا المعنى
والله اعلم س وان اريد بالتشابه المعنى الاول يفرض ان الخط الواصل بين مركز
الموافق وحضيض الخارج خمسون ونصف قطر الخارج ستون وفي صورة التدوير الخط
الواصل بين مركز الموافق وحضيض التدوير خمسون ونصف قطر التدوير عشرون
ففي كل منهما ان كل نسبة وحركة الموافق في كل منهما فرضناها ستة وحركة الخارج
خمسة وحركة التدوير ايضا خمسة فنسبة حركة الخارج الى حركة الموافق نسبة خمسة
الاسداس كنسبة الخط الذي بين مركز الموافق والكوكب الى نصف قطر الخارج فانه
خمسة اسداس ايضا فعند الحضيض يرى الوقوف لانه يرى حركة الخارج ستة مثل
حركة الموافق وكذا في التدوير فانه اذا كانت النسبة على هذا الوجه فاذا اريدت
دائرة بنصف قطرها التدوير الخط الذي بين مركز الموافق والكوكب وهو خمسون
وفرضت نصف قطر التدوير ستين فتلك الدائرة يكون خمسة اسداس منطقة
التدوير فاجزاء تلك الدائرة خمسة اسداس اجزاء منطقة فستة اجزاء من اجزاء
تلك الدائرة تساوي خمسة اجزاء من اجزاء منطقة التدوير فالكوكب اذا تحرك بحركة
تلك الدائرة ستة اجزاء على التوالي وبحركة التدوير خمسة اجزاء الى خلاف التوالي
يكون قوساها حركتين متساويتين يكون الكوكب واقفا فعلم انه اذا اريد بالتشابه
المعنى الاول يكون العبارة المنقول اليها صوابا وان اريد بالتشابه المعنى الثاني وهو
ان يرى عند مركز العالم متشابها اي متساويا نفرض الخط الواصل خمسين في صورة
الخارج والتدوير وما بين المركزين في صورة الخارج عشرة ونصف قطر التدوير في
صورة التدوير عشرة فنسبة الخط الواصل الى ما بين المركزين نسبة خمسة الامثال
وكذا نسبة الخط الواصل الى نصف قطر التدوير نسبة خمسة الامثال ايضا ثم حركة الموافق
في الصورتين ستة اجزاء وحركة الخارج خمسة اجزاء وحركة التدوير ثلثون جزءا فيرى
متشابهة لحركة الخارج عند مركز العالم لان ثلثين جزءا من اجزاء التدوير لكون نصف
قطر التدوير سدسا لنصف قطر الخارج فمنطقته سدس منطقة الخارج فخمس كل جزء
من اجزاء التدوير سدس لكل جزء من الخارج فيجب ان يقطع التدوير ثلثين جزءا ليكون
مساويا لخمسة اجزاء من خارج المركز فمعنى التشابه هذا ثم اذا وجدت هذه
الشروط فكما ان في صورة الخارج اذا كان نسبة حركة الخارج الى حركة الموافق
كنسبة الخط الواصل الى نصف قطر الخارج يكون الكوكب واقفا وان كان اصغر

يكون بطيئاً وان كان اعظم يكون راجعاً فكذا في صورة التدوير اذا كان نسبة كرة
الخط الواصل وهو خمسون الى نصف قطر التدوير وهو عشرة يكون الكوكب واقفاً
وان كان اصغر فبطيئ وان كان اعظم فراجع م فصل في اختلاف المنظر س وهو فضل ما بين
موضع الكوكب بالنسبة الى مركز العالم وبالنسبة الى موضع النظر م وهو لا يحس الا في القمر فاذا
اخرج خطان من مركز العالم والبصر الى مركزه وينتهيان الى فلك البروج فموضع الاول موضعه
الحقيقي والثاني المرئي وهو اقرب الى الافق دايما والقوس الواقعة بينهما من دايرة الارتفاع
اختلاف المنظر والزاوية الحادثة على مركز القمر زاوية اختلاف المنظر وينعدم في سمت الرأس
وغايته عند الافق فان لنصف قطر الارض مقدار محسوس عند فلك القمر والظاهر منه اقل
من النصف س فانه اذا اخرج خط على وجه الارض يفصل بين الظاهر والخفي من الفلك
وخط آخر على مركز العالم مواز للخط الاول فما بين الخطين من الفلك يكون بمقدار نصف
قطر الارض م ويظهر الاختلاف في الطول والعرض فان كان الكوكب على دايرة
وسط سماء الرؤية فهو في العرض فقط س لان دايرة اختلاف المنظر قوس من
دايرة الارتفاع فدايرة الارتفاع اذا اتحدت مع دايرة وسط سماء الرؤية وهي
مارة بقطبي البروج فلا يختلف موضع الكوكب على المنطقة م وان كان شرقياً
فالطول المشرقي زايد على الحقيقي لكون المرئي اقرب الى الارض والتوالي من المغرب
الى المشرق وان كان غربياً فناقص س اي الطول المرئي ناقص عن الحقيقي م
وان كان على المنطقة فهي ان مرت على سمت الرأس فهو في الطول فقط س
لان المنطقة هي دايرة الارتفاع فاختلاف المنظر قوس من المنطقة والاختلاف
في الطول وليس للكوكب عرض م وان لم يجز عليه س اي ان لم يجز المنطقة
على سمت الراس م فالطول المرئي على ما ذكر س اي ان كان على دايرة وسط
سماء الرؤية فالاختلاف في الطول معدوم وان كان شرقيا عنها فالمرئي زايد
على الحقيقي وان كان غربياً فناقص عنه م والعرض المرئي في جهة قطب
البروج الخفي س لكن العرض الحقيقي معدوم ههنا لكون الكوكب على نفس المنطقة
بحسب مركز العالم م وان لم يكن عليها س اي الكوكب على المنطقة فان مرت على
سمت الراس فالطول على ما ذكر م من كونه على دايرة وسط سماء الرؤية او
شرقيا او غربيا عنه م والعرض المرئي زايد على الحقيقي س لان المنطقة
البروج على سمت الراس وكلما يصير اقرب الى الافق يزداد بعدها عن المنطقة
والموضع المرئي للكوكب اقرب الى الافق فعرضه عن المنطقة اكثر من
عرض الموضع الحقيقي وهو ابعد عن الافق م وان لم تجز س اي ان لم
تجز المنطقة على سمت الراس والتقدير ان الكوكب ليس على المنطقة م فان كان
العرض الحقيقي في جهة قطب البروج الخفي فكذا س اي الطول على ما ذكر والعرض

المرئي زايد على الحقيقي م وان كان في جهة القطب الظاهر س هذا على ثلثة اقسام
الاول ان يكون العرض الحقيقي بين سمت الراس والمنطقة الثاني ان يكون
على سمت الراس الثالث ان يكون مايلا عن السمت لا في جهة المنطقة فاشار الى
الاول بقوله م فان كان بين سمت الراس والمنطقة فالمرئي معدوم او ناقص
عن الحقيقي في جهته او بقدر فضل الاختلاف على الحقيقي لكن في خلاف
جهته فان القسم الاول على ثلثة اوجه اما ان يكون المرئي مساويا للحقيقي فيرى
الكوكب اعلى فيكون العرض المرئي معدوما واما ان يكون المرئي اقل من الحقيقي
فيكون ناقصا عن الحقيقي ويكون في جهة الحقيقي كما اذا كان العرض الحقيقي
شماليا وهو درجتان وهو بين سمت الراس والمنطقة والمرئي يكون درجة
فينقص عن الدرجتين فيبقى المرئي درجة ويكون شماليا عن المنطقة كالحقيقي واما
ان يكون المرئي اكثر من الحقيقي كما اذا كان الحقيقي درجتين والمرئي ثلثا فالمرئي
يكون درجة واحدة جنوبية عن المنطقة ثم اشار الى القسم الثاني بقوله
م وان كان الحقيقي على السمت فلا اختلاف لان الكوكب اذا كان على سمت
الراس لا يكون له اختلاف المنظر ثم اشار الى القسم الثالث بقوله م و
ان كان لا على السمت لكن في خلاف جهة المنطقة فالمرئي زايد على الحقيقي
س فان المنطقة جنوبية والعرض الحقيقي في جهة القطب الظاهر وهو القطب
الشمالي متجاوزا عن سمت الراس في جهة الشمال فالمرئي يكون اقرب الى
الافق فيكون ميله الى الشمال اكثر فيكون ابعد عن المنطقة من الحقيقي م فصل
في احوال النيرين القمر انما يرى بهذه الاشكال لان نوره من الشمس فنصفه
تقريباً مضيء ونصفه تقريبا مواجه لها س انما قال تقريباً لان جرم الشمس
اعظم من جرم القمر فالمضيء اكثر من النصف وما هو مرئي من القمر اقل من النصف
فان الحدقة اصغر من جرم القمر فانه اذا اتصل خطوط مستقيمة من اطراف
دايرة اخرى موازية لها بنصفها والى اطراف دايرة اصغر كان القسم
الذي يواجه الاولى اعظم من القسم الآخر والى اطراف دايرة اعظم
فبالعكس م فاذا قابل الشمس يواجهنا المضيء فنراه كانه سطح مرآة مع
انه نصف كرة لانه لا يحس قرب بعض الاجزاء وبعد البعض فيرى كل
الاجزاء متساوية في البعد واذا كان في تربيعها فنصفه المضيء بنصف
فيرى كنصف الدايرة س اعلم ان القمر في حال التربيع ينقسم ارباعا لانه
ينتصف بدايرة تفصل بين المضيء والمظلم ثم ينتصف بدايرة تفصل بين
ما يواجهنا وما لا يواجهنا فكل نصف ينتصف فيصير ارباعا فكل ربع يكون
على شكل بيضي ربع منه مضيء يواجهنا وربع مضيء لا يواجهنا وربع

معدوما واما ان يكون المرئي

مظلم يواجهنا وربع مظلم لا يواجهنا فقوله فيرى كنصف المراة الضمير في يرى
يرجع الى النصف الذى يدل عليه قوله ينتصف اى يرى نصف النصف المضئ
وانما يرى فى سفل نصف المراة لانه يحيط به قوسان احديهما من الدائرة الفاصلة
بين ما يواجهنا وبين ما لا يواجهنا وهذه القوس يرى منحنية كما هى والاخرى
قوسا من دائرة فاصلة بين المضئ والمظلم وهذه القوس يرى خطا مستقيما م
لان القوس الفاصلة بين المضئ والمظلم فى حكم الخط المستقيم لانه كل قوس يكون
مع سهمها فى محاذاة شعاع البصر كسهمها لما ذكرنا س انه لا يحس قرب بعض
الاجزاء وبعده من البعيد فيرى كل الاجزاء متساوية فى البعد كسهمها جزان م
اما قبل التربيع فلان ما يرى فى التربيع نصف مراة فهو ينقسم بقسمين مظلم و
مضئ لكن المظلم يحيط به خطان احدهما ذلك الخط المستقيم س اى الخط الذى
يرى مستقيما وهو الذى ينصف سطح القمر وقت التربيع م والآخر منحن متصل
بالمضئ س وانما يرى منحنيا لان طرفيهما متصلان بذلك الخط المستقيم
ووسطه بعيدا عن وسطه فيرى منحنيا واذا كان هذا منحنيا فالقسم المضئ
يرى م وبعد التربيع بالعكس س اى التربيع الاول وهو الذى بعد الاجتماع
يكون الامر على العكس فكما ان قبل التربيع ينقسم النصف المضئ وقت التربيع الى مضئ ومظلم
فبعد التربيع ينقسم المظلم وقت انى مضئ ومظلم لكن المضئ من هذا القسم يتصل بالنصف
المضئ فيصير المضئ الذى يواجهنا اكثر من النصف ويبقى المظلم على الشكل الهلالى الى ما قلنا قبل
التربيع فيصير بهذه الصورة م وعند الاجتماع النصف المظلم يواجهنا فلا تراه فاذا وقع
فى سيره بحيث يحول الارض بينه وبين الشمس فينخسف وما يرى من لونه ليس لونه
الاصلى بل ينعكس اليه الضوء الثانى من الاجرام المضيئة مركزه البخار ولا ينعكس حال
المحاق لان الضوء الثانى ح على زوايا حادة كزاوية آب ح وفى الخسوف
على منفرجة كزاوية ح وب فى هذا الشكل والخطان المحيطان بالمنفرجة اشبه
بالخط المستقيم من المحيطين بالحادة واقوى الاضواء الواصل من النير على الخط
المستقيم س وذلك لان الهواء الذى يرى على جوانب النير يتكيف بكيفيته
فكما ان الاعين بحار فى الشمس بحار ايضا فى الاشعة المحيطة بالشمس

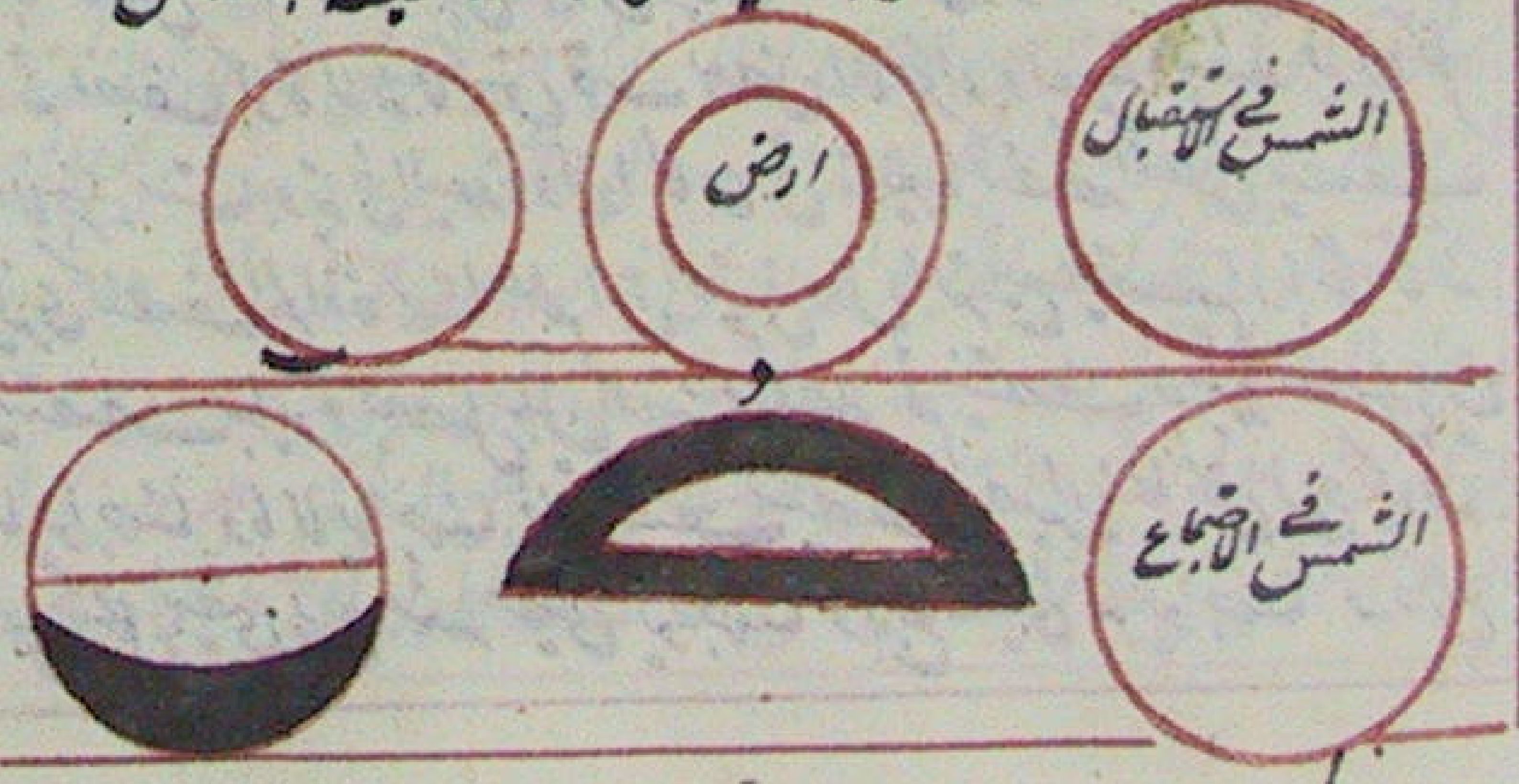

هكذا ذكر فى التحفة والظاهر ان سبب لونه ليس هذا لان ضوء ذلك الهواء ضوء
ضعيف لا يصل اثره الى فلك القمر الا يرى انه لا يحس فى الارض الا فى طرفى النهار
كالصبح والشفق اما فى غير هذين الوقتين فلا يحس فى الارض مع ان بعده عن الارض
اقل من بعده عن القمر وزعم البعض ان لونه فى الخسوف هو اللون الاصلى حصل لو كان
كذلك لما اختلف وكان قريبا فى الاجتماع واجيب عن الاول بانه يختلف باختلاف
الهواء فى الصفاء والكدورة وعن الثانى بانه لا يرى لضوء النهار وقد رايت
فى كرمان جرم القمر فى بعض الخسوفات احمر كانه مراة نحاة او قطعة نحاس وقد كان
الهواء صافيا ورايت ايضا فى بخارا بحيث اختفى حتى لم يبق منه اصلا وفقد موضعه
فى الفلك والهواء لم يكن صافيا بل كان فيه قليل غيم فظننت انه اختفى فى الغيم لكن
اذا ابتدى الانجلاء علمت انه لم يكن فى الغيم بل موضع لم يكن هناك
غيم والحق ان كل ما يقال فى سببه وهم والعلم عند الله م وظل الارض
وجد مخروطيا بان القمر كلما كان ابعد عن الارض فمكثه فى الخسوف اقل مع التساوى
فى الارض فالشمس اعظم من الارض وهى من القمر وقيل اذا كانت الشمس
فى الاوج فراس يصل الى فلك الزهرة وان كان فى الحضيض لا س لانه
كلما كان جرم المضئ اعظم كان ظل ما يحجب عنه اقصر وكلما كان اصغر كان
ظله اطول واما وصوله الى فلك الزهرة فيعرف من معرفة مقدار جرم الشمس
والارض وكمية طول المخروط وكمية بعد فلك الزهرة م واذا توهم على
المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل مركزها على منطقة البروج
وقطرها مثل صفحة القمر وثلثة اخماسه فى كل بعد س اعلم ان دائرة الظل يختلف
عظمها وصغرها بحسب البعد عن الارض فاذا كان اقرب من الارض كان
اعظم واذا كان اصغر ففى الابعاد التى يقع القمر فيها وجدت بحيث يكون
قطرها مثل قطر صفحة القمر مع ثلثة اخماسه وانها وان كانت يتفاوت فى
هذه الابعاد ايضا فكما ان دائرة الظل تصغر بالبعد عن الارض جرم القمر
يرى صغيرا بالبعد عن الارض وكما انها يعظم بالقرب من الارض جرم يرى
عظيما بالقرب من الارض ففى كل من الحالتين يكون مثله وثلثة اخماس صغيرا
كان كل منهما او عظيما واعلم ان هذا القرب والبعد فى القمر يكون بحسب
كونه فى اعلى التدوير او اسفله لا بحسب خارج المركز لان الحال حال الاستقبال
فالتدوير يكون فى الاوج لكن دائرة الظل يصغر ويعظم لشئ آخر وهو بعد الشمس
عن الارض وقربها منها فان الشمس اذا كان اقرب الى الارض فالدائرة
اصغر واذا كانت ابعد كانت اعظم كما ان الشمس اذا كانت فى الاوج
يصل راس المخروط الى فلك الزهرة ولا يصل اذا كانت فى الحضيض فكلما كان

عرض المخروط اكثر فنهايته ابعد وكلما كان عرضه اقل فنهايته اقرب اذا عرفت
هذا فالقمر ان كان في ذروة التدوير والشمس في الاوج ودائرة المخروط قبل قطر
القمر وثلثه اخماسه فالشمس ان كانت في الحضيض والقمر في الذروة كما فرض اولاً
يجب ان يكون اقل من قطر القمر مع ثلثة اخماسه لكن يمكن ان يقال هذا بحسب
البرهان والحساب واما بحسب الوجدان بالرصد فهذا التفاوت لم يدرك
وما قيل ان راس المخروط يصل الى فلك الزهرة يكون بحسب الحساب و
البرهان لا بحسب الادراك والوجدان م فاذا كان نصف قطر هذه مب
دقيقة فنصف قطر تلك كح ش هذه اشارة الى صفحة القمر وتلك اشارة
الى دائرة الظل م وفضل هذا على ذلك ط ومجموعهما لط ش اي مجموع نصف
قطر هذه ونصف قطر تلك م فعرض القمر ان كان ط او كان اكثر منه لا ينخسف
ش لان مركز الدائرة على منطقة البروج فان كان عرض القمر وهو بعد مركز القمر عن
منطقة البروج مثل نصف قطر القمر ونصف قطر دائرة الظل ومجموعهما لط فالقمر
يماس الدائرة فلا يقع فيها وان كان العرض اكثر لا يماسها فلا ينخسف في الحالين
م وان كان اقل ينخسف فان كان ش اي عرض القمر م اكثر من كح
ينخسف اقل من النصف وان كان مثله فالنصف وان كان اقل واكثر من
ط فاكثر من النصف وان كان ط فالكل بلا مكث وان كان اقل فمعه ش اي
مع المكث اعلم ان عرض القمر ان كان كح فمركز القمر واقع على محيط دائرة
الظل فينخسف نصف قطره وان كان عرضه اكثر لا ينخسف النصف وان
كان اقل من كح لكن اكثر من ط ينخسف اكثر من نصف القطر لوقوع المركز
في داخل دائرة الظل فان كان العرض ط ينخسف كله لانه اذا كان بين
مركز القمر ومركز دائرة الظل ط يكون من مركز القمر الى محيط دائرة الظل لح الى
فيكون القمر كله واقعاً في الدائرة ولا يكون ح مكث لان المحيطين يتماسان
فهذه الحالة وسط الخسوف فكلما انخسف الكل يأخذ في الانجلاء فان كان
العرض اكثر من ط ينخسف الكل مع المكث م ونصف السدس يسمى اصبعاً فالمنطقة
من القطر والمعدلة من الجرم واذا حال القمر بيننا وبين الشمس يقع الكسوف
وهو قد يقع في موضع آخر لاختلاف المنظر بخلاف الخسوف اذ لا اعتبار دون موضع صح
به فيه فان كان العرض المرئي اي المعدول باختلاف المنظر في العرض وقت
الاجتماع المرئي وهو معدول به ش اي باختلاف المنظر م في الطول اكثر من
نصف قطريهما اعني لب وبا لا ينكسف وان كان اقل ينكسف قطرها
وجه من لا دقيقة الى لد وقطره من لح الى لو ش فاذا علم ان الشمس
ينكسف اراد ان يبين مقدار ما ينكسف فقال م فان كان نصف

قطر القمر ينكسف اقل من النصف وان كان مثله فالنصف وان كان اقل
لكن اكثر من دقيقتين ونصف فالاكثر وان لم يكن اكثر من ذلك فان
كان جرمه اعظم من جرمها والعرض ب و للفصل او اقل فالكل والا فالاكثر
وان عدم العرض ينكسف الكل بلا مكث او معه او يبقى حلقة النور ش
العرض المرئي ان كان اكثر من نصف قطر القمر لا يصل محيط القمر الى مركز
الشمس فينكسف اقل من النصف وان كان العرض المرئي مثل نصف قطر
القمر تماس محيط القمر مركز الشمس فينكسف نصف قطرها وان كان العرض
المرئي اقل من نصف قطر القمر فان كان جرم القمر اعظم من جرم الشمس ففي
الرؤية فح ان كان العرض مثل فضل جرم القمر على جرم الشمس او اقل ينكسف
الكل كما فرضنا نصف قطر الشمس لو ينكسف الكل لكن ان كان العرض
المرئي دقيقتين ينكسف الكل كما فرضنا نصف قطر الشمس لو ينكسف
الكل لكن ان كان العرض المرئي دقيقتين ينكسف الكل بلا مكث وان كان
اقل ينكسف مع مكث وان كان العرض اكثر من فضل جرم القمر على جرم
الشمس ينكسف الكل بلا مكث وان كان اقل ينكسف مع مكثه وان كان
العرض اكثر من فضل جرم القمر على جرم الشمس ينكسف الاكثر وان لم يكن
جرم القمر اعظم من جرم الشمس ينكسف الاكثر ايضاً فقوله في المتن والا
فالاكثر يشمل ما اذا لم يكن جرم القمر اعظم بل مه وبا او اصغر ويشمل
ما اذا لم يكن العرض مه وبا للفصل او اقل لكنه العرض اكثر ففي بكل جم
هذه الصورة ينكسف الاكثر فان كان جرم الشمس اعظم من جرم القمر
والعرض اقل من الفصل يبقى حلقة النور بعضها ادق وبعضها اغلظ
م وحد الخسوف ان يكون البعد بين الشمس واحدى العقدتين وقت
الاستقبال يب درجة ش قال في التحفة لان غاية نصف قطر القمر لح دقيقة
وغاية عظم نصف قطر الظل مو دقيقة مبلغهما آد وهو عرض يب درجة
لكن هذا لا يوافق ما قيل ان نصف قطر الظل مثل قطر القمر وثلثة اخماسه
في كل بعد م وحد الكسوف ان يكون الشمس بعد الراس او قبل الذنب ببعد
يح درجة وعلى العكس ببعد سبع ش اي يكون الشمس قبل الراس او بعد الذنب
ببعد سبع درجات م لان اختلاف المنظر يقرب القمر من الشمس تحته و
يبعده هنا اي اختلاف المنظر يوجب قرب القمر من الشمس بعد الراس
وقبل الذنب ويوجب بعده عنها هنا اي قبل الراس وبعد الذنب وذلك
لان الشمس اذا كانت بعد الراس او كانت قبل الذنب والحال حال الاجتماع
كان للقمر عرض شمالي وكان عن الافق ابعد من الشمس فباختلاف المنظر

يصير اقرب الى الارض فيقرب من الشمس وأما اذا كان البعد عن الراس او الذنب
يح درجة فوصه صنح دقيقة فغاية اختلاف المنظر ينقص عنه وهي سه يبقى كد
وهي غاية نصف قطري النيرين وأما اذا كانت الشمس قبل الراس او
بعد الراس والحال حال الاجتماع فيكون القمر جنوبيا عن الشمس فيكون اقرب
الى الافق فباختلاف المنظر يزداد قربه من الافق فيبعد عن الشمس فاذا
كان بعد الشمس قريبا من سبع درجات فهو حد الخسوف اذا كان القمر على
سمت الراس لان العرض ح كد بمقدار نصف قطر النيرين بلا اختلاف
المنظر حتى لو وجد اختلاف المنظر يزيد البعد عن الشمس م فيمكن خسوفان
بينهما خمسة اشهر يكون الاول بعد احدى العقدتين والثاني قبل الاخرى
كما كانت الشمس في آخر الجدي والراس في ك درجة منه ووقع خسوف فاذا
قطعت الشمس خمسة بروج والراس ثماني درجات على خلاف التوالي فيصير
البعد بينها وبين الذنب يب درجة فيمكن الخسوف س لان الشمس بعد
خمسة اشهر يكون في اوائل السرطان والراس في يب درجة من الجدي فيكون
الذنب في يب درجة من السرطان م وكذا الكسوفان س اي يمكن كسوفان
في خمسة اشهر يكون الاول بعد احدى العقدتين والثاني قبل الاخرى و
قال في التذكرة والتحفة احدهما بعد الراس والآخر بعد الذنب أقول لا يشترط
كون الاول بعد الراس حتى لو كان بعد الذنب يمكن ايضا كما اذا كان
الذنب في كح من الحوت والشمس في اول الحمل فوصلت الى اول
السنبلة والراس الى يو من السنبلة يمكن الكسوف م لكن لا يكونان شيئ
منهما تاما ولا يمكن خسوفان بينهما سبعة اشهر فان الاقرب ان يكون
الاول قبل احدى العقدتين والشمس نفرض بطيئة تقطع ره درجة
والراس الى يا درجة خلاف التوالي فالشمس تخرج عن حد الخسوف س كما
فرضنا الشمس في كا درجة من الحوت والراس في اول الحمل فوقع
خسوف ففي سبعة اشهر وصلت الشمس الى يه من الميزان والراس وصل
الى كط من الحوت فالذنب وصل الى كط من السنبلة فمن الذنب الى
الشمس يو درجة فلا يمكن الخسوف فان لم يفرض الاول قبل احدى
العقدتين او كانت الشمس سريعة الحركة فالاولى ان لا يمكن م ويمكن
الكسوفان في سبعة اشهر ان كان الاول قبل الذنب والآخر قبل الراس
س نظيره الشمس في اول الحمل والذنب في كح من الحمل فوصلت الشمس
الى كه من الميزان والراس الى د من الميزان فمن د الى كه يكون كا
فيمكن الكسوف الآن كان الاول قبل الراس والثاني بعد الذنب فلا يمكن

كما اذا كان الشمس في اول الحمل والراس في ز من الحمل فوصلت الشمس
الى كه من الميزان فيكون الذنب في كو من السنبلة فلا يمكن الكسوف م
والخسوف والكسوف في شهر لا الخسوفان فيه الا في بقعتين مختلفتين بجهة
للعرض س اي انما يكون الخسوف والكسوف في شهر واحد بان الشمس
يكون في الاجتماع قبل احدى العقدتين وفي الاستقبال بعدها او يكون في
الاستقبال قبل احدى العقدتين وفي الاجتماع بعدها بحيث لا تخرج عن
حد الخسوف او الكسوف ولا يمكن الخسوفان في شهر لان حد الخسوف
يب درجة فاذا كان قبل احدى العقدتين وقت الاستقبال بهذا البعد
فعند الاستقبال الآخر بعدها عنها اكثر من يب درجة وكذا في الكسوفين
لان احد البعدين يز والآخر كح ومجموعهما مه وحركة الشمس من الاجتماع الى الاجتماع
اكثر من مه لكن يمكن كسوفان بينهما شهر في بقعتين عرض احدهما شمالي
وعرض الآخر جنوبي فان حد الكسوف اذا كان في الاقليم الرابع قبل الذنب
كح درجة يكون حد الكسوف في الموضع الجنوبي المقابل للاقليم الرابع في الشمال
بعد الذنب كح درجة فان حكم ما بعد الذنب ثمة حكم ما بعد الراس ههنا فاذا
كانت الشمس قبل الذنب في حد الكسوف في الاقليم الرابع بان يكون البعد
كح درجة او اقل فبعد المجاورة من الذنب يكون في حد الكسوف ايضا بالنسبة
الى تلك البقعة الجنوبية م واعلم ان ابتداء الاظلام والانجلاء في الخسوف
من جانب المشرق وفي الكسوف من المغرب لانهما بحركة القمر س فان القمر يتحرك
من المغرب الى المشرق فيكون طرفه الشرقي هو الداخل في الظل والخارج عنه اولا
واما في الكسوف فالقمر هو الحاجب فيحجب اولا الطرف الغربي من الشمس فاذا
تحرك يتجلى من الشمس طرفها الغربي م فصل في الظهور والاختفاء العلويات
اذا خرجت عن الاحتراق صارت مشرقة س لان الشمس اسرع منها فيسبقها
الشمس من المغرب الى المشرق فيظهر الكواكب في المشرق م ثم يتقدم طلوعها
شيئا فشيئا الى ان يطلع عند المقابلة وقت الغروب فيرى في جميع الليل ثم
يقع في النهار ويتقدم شيئا فشيئا فيرى في بعض الليل الى ان يصير مغربة
س اي ظاهرة عند الغروب م ثم يختفي والسفليان اذا خرجا عن الاحتراق
مستقيمين سبقا الشمس مغربين س لانهما اسرع من الشمس وحركتهما
الى التوالي م فيظهران بعد غروب الشمس في المغرب ثم رجعا فاحترقا ثم ظهرا
مشرقين س لانهما اسرع من الشمس لكن حركتهما الى خلاف التوالي فيظهران قبل
طلوع الشمس في المشرق م والزهرة في الاقليم الرابع اذا احترقت في الحوت
راجعة لا تختفي بكرة وعشيا لانها في حضيض التدوير فيعظم جرمها وايضا تميل

حضيض تدويرها يبتدى من حضيض الحامل وهو القوس الى ان يبلغ غايته عند احدى العقدتين فى الحوت فينعدم الميل الاول لكن ميل حضيضها فى الغاية الشمالية فيطلع قبل وجهها ويغرب بعدها قد قرأت الاوج فى الجوزاء فيكون الحضيض فى القوس وقد قرأ ايضا ان التدوير اذا زال عن حضيض الخارج مال ذروة التدوير الى الجنوب والحضيض الى الشمال فاذا كان الحضيض فى الحوت القوس كان الحوت ما بين الحضيض والاوج فيكون فيه غاية الميل الشمالية فان كان الكوكب فى غاية العظم وفى غاية الميل الشمالية فيطلع قبل درجته ويغرب بعد درجته م وان احترقت فى السنبلة مستقيمة تختفى ستة عشر يوما لانها فى الذروه فيصير جرمها وفى التحفة علل ايضا بطول مغارب الحوت وقصر مغارب السنبلة فان الحوت قصير المطالع طويل المغارب والسنبلة بالعكس وفيه نظر لان طول مغارب الحوت يعارضه قصر مطالعه وقصر مغارب السنبلة يعارضه طول مطالعها س اى طول مغارب الحوت لا يدل على ظهور الزهرة بكرة وعشيا لان طول المغارب ان كان مؤثرا فى الظهور عشيا فقصر المطالع يؤثر فى الخفاء بكرة فما الذى اوجب اعتبار ذلك عشيا فطول المطالع مؤثر فى الظهور بكرة فما الذى اوجب اعتبار احدهما دون الآخر م ومنها س اى فى التحفة م انها فى الاستقامة بطيئة التباعد عن الشمس لكونه بالخاصة فقط بخلاف التباعد فى الرجوع فانه بالمركز والخاصة وفيه نظر لان وسطها مثل وسط الشمس فلا يبعد عنها الا بقدر الخاصة رجوعا واستقامة لكن ههنا شئ آخر وهى ان الخاصة وهى فى حضيض التدوير يرى اكثر فيها وهى فى الذروه وعطارد لا يرى عشيا حوالى رأس الميزان لقلة مغاربه ولا فى نحو حدود اوجه لان القطر المرئى فى غاية البعد الجنوبى فيغرب قبل درجته ولا غدوة حوالى رأس الحمل لقلة مطالعه ولا فى حدود مقابل اوجه لان القطر الصباحى فى غاية البعد الجنوبى والله اعلم س بعض هذه المباحث مبنى على معرفة العروض وقد قربت العروض وبعضها مبنى على معرفة المطالع وسيأتى م تحويل مباحث العروض وما يتعلق بها لما كانت الارض كروية فى الوسط كان الواقف عليها رجله الى المركز وهو التحت ورأسه الى المحيط وهو الفوق من جميع الجوانب وان السائر على الارض يصير سمت رأسه فى كل وقت جزءا آخر فان فرض ثلثة اشخاص فى موضع مدار الاول على الارض ذاهبا الى المشرق جانبه الى المغرب والثانى بالعكس واقام الثالث فعدوا الايام من يوم معين الى يوم معين فكان للواقف عدد وللمشرقى ذلك مع واحد وللمغربى ذلك الا واحد الا واحد لان اليوم بليلته للمشرقى ذلك مع واحد وللمغربى

في حضيض التدوير وحضيض التدوير في الحوت كان الكوكب صح

وعدم اعتبار بعد ونحو السنبلة قصر المغارب بان اثر في الخفاء صح

وناقص بمقدار حركته عند للواقف س اى مقدار اليوم بليلته للمشرقى ناقص بمقدار حركته عن مقدار اليوم بليلته للواقف مثلا عدا الواقف الايام من يوم معين الى يوم معين فكان عدده ثلثمائة وستين وقال المشرقى لا عدده ثلثمائة وستون وواحد وقال المغربى عدده ثلثمائة وستون الا واحد والكل صادق لان اليوم بليلته للواقف زمان طلوع الشمس الى زمان طلوع الشمس فالسائر الى المشرق سار كل يوم مقدارا يوازى درجة من الفلك فاليوم بليلته له ناقص عن اليوم بليلته للواقف بدرجة م فالنقصانات اذا اجتمعت صارت دورا واحدا زايدا على عدد ايام الواقف س لان كل يوم مع ليلته للواقف هو يوم مع ليلته ودرجة بالنسبة الى المشرقى ففى كل يوم تزداد درجة ففى ثلثمائة وستين يوما تزداد ثلثمائة وستون درجة وهى دور واحد فيزداد يوم وليلة م وللمغربى زايد س اى اليوم بليلته للمغربى زايد بمقدار حركته على اليوم بليلته الذى للواقف م فعدد ايامه ناقص عن عدد ايام الواقف بواحد س لان اليوم بليلته للمغربى هو يوم بليلته مع درجة بالنسبة الى الواقف ففى كل يوم يزداد للواقف درجة فيزداد ايام الواقف على ايام المغربى بواحد وايام المغربى يكون اقل ايام الواقف بواحد م وهذا مما يستغرب فيقال انه كيف يكون يوم واحد جمعة لشخص سبتا لآخر وخميسا لثالث ولما توهم المعدل قاطعا للارض حدثت دايرة عليها يسمى خط الاستواء والعمارة وقعت فى الربع الشمالى وقد تحير اهل هذا الفن فى سببه وقدم فى اول الكتاب ان موضع التحت لا بد ان يكون اقرب الى مركز العالم استقر فيه الماء وما يل الى الجانب الاخر من الارض فصار السبب ارتفاع المواضع المنكشفة وانخفاض مواضع الماء خلقه لحكمة خلق الحيوانات فى المواضع المرتفعة فنعم ما قال صاحب التذكرة ان السبب ليس الا العناية الالهية ثم المعمورة قسم على سبعة اقاليم بخطوط موازية ولنضع النهار والاطول وعروض الاقاليم فى هذا الجدول

	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم	الاقليم
ساعات النهار الاطول في المبداء	عند بعضهم يج	يج مد	يح مد	يد يه	يد له	يه يه	يط ير
عرض المبداء	وعند البعض كجو لا وعند البعض يد مه	كو كجو	كز كل	لج لز	لح به	مج مح	نو مد نو
ساعات النهار الاطول في الوسط عرض البلد	يج مد	يح ل	يد مد	يو ل	به مد	يه ل	
عرض الوسط	بو لو	كو لو	لام	لو كح	ما نه	مد كا	مح ما

فصل وبعد الاقاليم السبعة يكون النهار الاطول والعرض هكذا م

العرض	مد	لج	سا	سج	سدل	سه	سو	تمام الميل الكلي	سح	سط قط	ع ل	عح ل	عو ل	ربع الدور
ساعات النهار الاطول في كل عرض	سا عه	لح	لط	ك	لى	عب	لح	لحد	شهر	شهرلو	شهر ونصف	اربع	خمس	الشهر ستة

في خواص ربع الشمالي طوله نصف الدور ومبدأه ساحل بعد عشر درجات و
وسطه على خط الاستواء فيه الارض ومبداء العروض خط الاستواء والدور فيه
دولابي ودائرة افقية تنصف جميع المدارات اليومية لكونها مارة على قطبي س
فان دائرة الافق اذا كانت مارة على قطبي المعدل وقطب المعدل هو مركز
المدارات اليومية فيكون سطح الافق مارة على مركز المدارات اليومية فيكون منصفة
لها م فتتساوي الليل والنهار وايضا قوس نهار كل كوكب كقوس ليله س ولكل
نقطة طلوع وغروب وزمان ظهورها كزمان خفائها قال في التذكرة فان كان فيه
تفاوت كان بسبب اختلاف الحركات الثابتة في التصغير وهو غير محسوس اقول الحركة
الثابتة غير مختلفة لكن مطالع قوس الحركة مختلفة فيختلف زمان الظهور والخفاء ثم لاختلاف
الليل والنهار سبب آخر وهو ان تقويم الشمس مختلف دائما فمطالع قسي الحركة التقويمية
مختلفة باختلاف تلك القسي ثم اختلاف المطالع ثم الشمس تمر على سمت الراس
مرتين في نقطتي الاعتدالين وقطبا البروج على الافق س قوله اي حين كون
الشمس على سمت الراس في احدى نقطتي الاعتدالين لان الشمس على سمت
وهي على منطقة فيكون منطقة البروج مارة على سمت الراس فيكون قطبا
البروج على دائرة الافق لان سمت الراس قطب دائرة الافق فاذا مرت
دائرة على قطب دائرة اخرى فالاخرى على قطب الاولى م فيقطع المنطقة الافق
على زوايا قائمة س لان كل دائرة تمر على قطب دائرة الاخرى بقطعة على زوايا
قائمة م ويبعد س اي الشمس عن سمت الراس م في الانقلابين بقدر
الميل الكلي فيكون ثمة ثمانية فصول س لان الشمس تمر على سمت الراس قريبي عند
راس الحمل وراس الميزان فكل منهما صيف ويبعد عن سمت الراس قريبي
عند راس السرطان وراس الجدي فكل منهما شتاء وبين كل شتاء وصيف ربيع
احدهما في اواسط الاسد والآخر في الدلو وبين كل صيف وشتاء خريف احدهما
في اواسط الثور والآخر في العقرب م ويكون دائرة الافق من دوائر الميل
كان سعة نقطة من منطقة البروج بقدر ميلها وكذا سعة مغربها س فان سعة مشرق
كل نقطة هي قوس من دائرة الافق بين مطلع تلك النقطة وبين معدل النهار
فاذا كان دائرة الافق دائرة الميل لكون دائرة الافق مارة على قطبي المعدل فميل
كل نقطة من فلك البروج وهو قوس بين تلك النقطة وبين المعدل يكون سعة مشرق

بالمعدل ح

بحر المغرب وعند البعض جزاير الخالدات وهي في غربي الساحل صح

البروج ح

اواسط ح

وتبلغ ... الشيخ شمس الدين ... كان ... تحقيقا للتمام

... الاستواء ... حكمة العين ... البو عبد الله ...

تلك النقطة م وقيل بقاعه س اي بقاع خط الاستواء م اعدل البقاع لان
الشمس تبعد عن سمت الراس سريعا لان حركة الميل في نقطتي الاعتدالين
اسرع ما يكون بخلاف المنقلب اذا كان على سمت الراس س اي لا تزول الشمس
عن سمت الراس سريعا لان حركة الميل في المنقلب في غاية البطوء م لما فيه
وان كانت مسخنة فبعدها ابلغ فيه س اي في التسخين المدلول من قوله و
ان كانت مسخنة م در و بان البقاع التي ارتفاع الشمس في صيفها شديد
تلك اشتا خط الاستواء فانظروا الى حال صيفه س والمراد بتلك البقاع بقاع
عرضها ضعف الميل الكلي فارتفاع الشمس في الصيف يكون مثل الميل الكلي
م ويمنع بان حر صيف تلك البقاع يمكن ان يكون الطول النهار س قوله
ويمنع اي يمنع كون النهار م وهذا ليس بقوي اذ طول النهار يظهر في آخره
لكن الحر قبله فصاحب التذكرة قال ان عني بالاعتدال تشابه الاحوال فخط
الاستواء اعدل وان عني تكافؤ الكيفيتين فلا ويدل على هذا الوانهم وشدة
جعودة شعورهم وغير ذلك اقول لك معنى آخر وهو ان يكون للانسان
مزاج هو اليق الامزجة به ويسمى الاعتدال النوعي ولا يبعد ان يكون للانسان
ثمة مزاج هو اليق الامزجة بها فلا ننظر الى شمس ابدا ان اهل الزنج وتكامل القوى
الجسمانية فيهم وشدة نشاطهم وفرحهم وانما ماليس على خط الاستواء ولم يكن عرضه
ربع الدور فالدور فيه حمائلي فكل كوكب على معدل النهار فزمان ظهوره كزمان
خفائه وما بعد عنه فان كان في جانب القطب الظاهر وارتفاعه كارتفاعه
او اقل لا يغيب ابدا وان كان اكثر يغيب ويكون قوس نهاره اعظم من قوس
ليله بقدر ضعفي تعديل النهار وفي جهة القطب الخفي على العكس س الى ان
كان انحطاطه كانحطاط القطب الخفي او اقل لا يظهر ابدا وان كان اكثر يظهر و
يكون ليله اعظم من قوس نهاره بقدر ضعفي تعديل النهار وستتضح هذا المعنى
سريعا م والنقطتان المتساويتا البعد عن المعدل في جانبيه زمان ظهور
ظهور احديهما كزمان خفاء الاخرى س كراس الحوت مثلا مع راس الميزان وراس
الجدي مع راس السرطان م وتعديل النهار هو نصف الفضل بين
نهار البلد ونهار الاستواء وهو في اجزاء البروج الفضل بين مطالعها بالبلد وخط
الاستواء ويوجد بطريقين الاول ان تمر دائرة ميل على مركز الكوكب وهو على افق
المشرق في جزء من البروج الشمالية س وبوضعه راس السرطان ويسمى تعديل
نهاره تعديل النهار الكلي لانه غاية تعديل النهار في البروج الشمالية م فحدث
مثلث تحت الارض احد اضلاعه سعة المشرق س وهي قوس من دائرة الافق
بين راس السرطان وبين المعدل م والثاني قوس من دائرة الميل بين الراس

بكون تسعة طول فرضا وخط الاستواء حر صيفها حح

بكون ضعف تلك البقاع كثيرا خط الاستواء لا يمكن ان يكون حر صيفها بالطول ح

السرطان والمعدل والثالث تعديل النهار اى قوس من المعدل بين الافق و
نقطة تقاطع دائرة الميل والمعدل فاذا بلغ ذلك الجزء الافق يمر دائرة ميل
اخرى عليه فحدث مثلث تحت الارض احد اضلاعه سعة المغرب والاخرى كما قر س
اى الثانى قوس عن دائرة الميل بين رأس السرطان والمعدل والثالث تعديل
النهار م فالقوس من المعدل تعديل النهار فنهار البلد يفضل على نهار الاستواء بهما
س اى بالقوسين من معدل النهار احديهما شرقية والاخرى غربية م لان
ذلك الجزء يطلع ويغيب فى خط الاستواء مع نقطة تقاطع دائرة الميل والمعدل
س لان دائرة الميل افق خط الاستواء لكونها مارة على قطبى العالم س فاحديهما
نصف الفصل ٢ ان يكتفى بدائرة ميل واحدة تمر على مطلع الاعتدال ومغيبه عند
كون الكوكب على افق المشرق فقطعت مدار الكوكب وهو دائرة موازية للمعدل
على نقطتين فوق الافق شرقا وغربا فحصل قوسان من المدار بين نقطتى
التقاطع وبين الافق شرقية وغربية كل منهما تعديل النهار ففى خط الاستواء
يطلع ويغيب مع نقطتى التقاطع فالقوسان فضل نهار البلد على نهار
الاستواء فاحديهما نصف وهذه القوس من المدار شبيهة القوس من المعدل
فى الطريق الاول لانه اذا مرت دائرة ميل بالطريق الاول والاخرى بالطريق
الثانى فالقوسان الواقعتان بينهما وهما متوازيتان فكانتا شبيهتين س فرضنا
آب قوسا من المعدل الافق وح د قوسا من المعدل قطعت الافق على نقطة
ه ونقطة ز رأس السرطان على الافق وقوس كـ ز قوسا من مدار رأس السرطان
موازية للمعدل ونقطة ش القطب الظاهر فخرج منها دائرتا ميل احديهما
على الطريق الثانى الى نقطة ه من المعدل فقطعت المدار على نقطة ع فخط ع

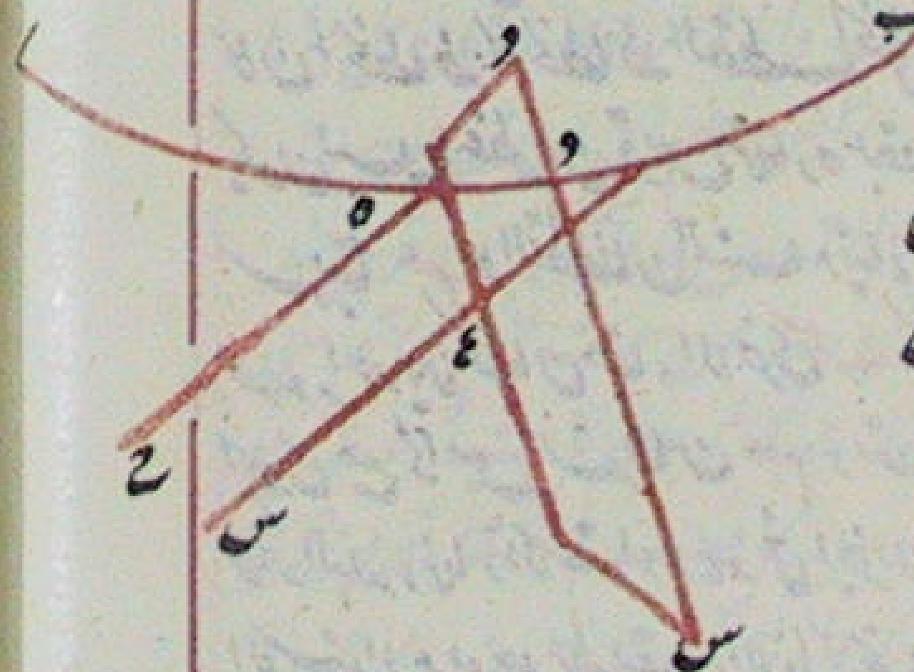

ز هو تعديل النهار على الطريق الاول
واحديهما من منطقة الفلك واخرى
من دائرة صغيرة موازية للمنطقة اذا كانت
واقعتين بين دائرتين تاريتين بالقطبين
بها شبيهتان م واذا كان الكوكب فى
البروج الجنوبية ففى الطريق الاول المثلث
فوق الارض وفى الثانى تحتها فقوس
نهار الاستواء يفضل على قوس نهار البلد بالقوسين المذكورتين فاحديهما نصف
الفصل س لان دائرة الميل على الطريق الاول اذا اتصل من القطب الظاهر
الى رأس الجدى يقطع المعدل فوق الافق فتعديل النهار فوق الافق وفى
الطريق الثانى دائرة الميل تصل الى مطلع الاعتدال فيقطع مدار رأس الجدى تحت

شبيهة للاخرى لان القوس
من احديهما صح

الافق فالمثلث تحت الافق والقوس من المدار شبيهة للقوس من المعدل على
ما مر فظهر ان تعديل على نهار الاستواء لان الطلوع فى البلد يكون قبل الطلوع فى
الاستواء والغروب فى البلد بعد الغروب فى الاستواء واذا كان فوق الارض
يكون بالعكس وفى الطريق الثانى تعديل النهار اذا كان فوق الارض فنهار
البلد اطول من نهار الاستواء لان الظاهر من المدار اكثر من الخفى واذا كان
تحت الارض فبالعكس وانما جاء اجزائه وتاخر طلوع اجزائه بتقدم النهار
وبتاخر لكن المدار دائرة ثابتة بر نسم من دوران نقطة فان كان الظاهر هو
قوس النهار اعظم فالنهار اطول وان كان اقل فالنهار اقصر وظهر ان النهار
اذا كان اطول فقوس النهار اعظم من قوس الليل بضعفى تعديل النهار فان
تعديل النهار اذا كان خمس عشرة درجة وهى يطلع فى ساعة فنهار البلد يفضل
على نهار الاستواء بضعف ذلك وهو ثلثون درجة وهى تطلع فى ساعتين فيصير
النهار اربع عشرة ساعة فيبقى قوس الليل ما يطلع فى عشر ساعات فيكون زائدا
باربع ساعات وفى اربع ساعات يطلع ستون درجة فقوس النهار يفضل
على قوس الليل ستين درجة وهى ضعفا تعديل النهار وقس على هذا
فاذا كان الليل اطول وهذا ما قلنا ستتضح هذا المعنى سريعا م
وكل مدار بعده عن المعدل ثمثين ويكون فى جانب القطب الظاهر ان
ساوى عرض البلد مماس دائرة اول السموت على سمت الراس
وان كان اكثر لا يماسها ولا يصل الى سمت الراس وان كان اقل
يقطعها على نقطتين شرقية وغربية س فرضنا عرض البلد ثمثين وكل مدار
يكون بعده من المعدل ثمثين ويكون فى جانب القطب الظاهر فهو يصل الى سمت
الراس فيماس دائرة اول السموت على سمت الراس وما يكون بعده عن
المعدل اكثر من ثمثين لا يصل الى سمت الراس ولا يماس دائرة اول
السموت وان كان بعده اقل يقطع دائرة اول السموت على نقطتين
احديهما شرقية والاخرى غربية م ثم البقاع التى لها عرض اقام اما يكون
عرضه اقل من الميل الكلى فالشمس تمر على سمت الراس مرتين فى نقطتين
ميلهما ميل عرض البلد فيقع ظل نصف النهار فى جهتين وكما يكون فصول
السنة متساوية فان الشمس مثله فالشمس تمر بسمت الراس مرة فاحد
قطبى البروج ابدى الظهور والاخرى ابدى الخفاء يكونان على الافق عند كون
نقطة الانقلاب على سمت الراس ويكون الاظلال فى جهة واحدة وفى
بهذين الوضعين كل ما هو ابدى الظهور وابدى الخفاء يحدث له بالحركة الثانية
طلوع وغروب وبعض ما له طلوع وغروب يصير بها ابدى الظهور وابدى الخفاء

الفرق بين المعدل والمدار
لان المعدل يتحرك ويتقدم
طلوع م

س فان الشمس ... فى حوالى السمت
الراس زمانا طويلا فيطول الصيف م
ما يكون مثله صح

س وذلك لان كل كوكب بعده عن قطب العالم الظاهر مثل ارتفاعه
او اقل فانه ابدي الظهور وكل كوكب بعده عن قطب العالم الخفي مثل
انحطاطه او اقل فانه ابدي الخفاء فاذا صار بالحركة الثانية بعده عنه
اكثر يحدث له طلوع وغروب وهذا الحكم كلي في هذين الوضعين وستظهر
لمية هذا وبعض حال طلوع وغروب يصير بالحركة الثانية ابدي الظهور او ابدي
الخفاء بان كان بعده عن القطب الظاهر او الخفي كثيرا فيقل بعده فيصير ابدي
الظهور او ابدي الخفاء م اما في غير هذين الوضعين لا يلزم ما ذكرناه فان
ابدي الظهور ان كان تمام عرضه مساويا لفضل عرض البلد على الميل الكلي
او اقل لا يحدث له طلوع وغروب وان كان اقل يحدث س غير هذين
الوضعين ما يكون عرض البلد اكثر من الميل الكلي فقطب البروج يكون له
ارتفاع اعلى وارتفاع اسفل فتمام عرض الكوكب بعده عن قطب البروج
لان العرض بعده عن المنطقة فتمام العرض بعده عن القطب وفضل عرض البلد
على الميل الكلي هو الارتفاع الكلي الاسفل لقطب البروج لان عرض البلد
مساو لارتفاع قطب العالم والميل الكلي مساو لبعد قطب البروج عن
قطب العالم لان بعد ما بين المنطقتين كبعد ما بين القطبين فارتفاع
قطب العالم اذا كان فاضلا على الميل الكلي وهو بعد ما بين القطبين
فقطب البروج في ارتفاعه الاسفل يرتفع عن الافق بقدر ذلك الفضل
اذا عرفت هذا فكل كوكب يكون بعده عن قطب البروج مثل الارتفاع
الاسفل لذلك القطب واقل فانه يحدث له بالحركة الثانية طلوع وغروب
اذ بالحركة الثانية يدور حول قطب وبعده عنه اقل ارتفاعه الاسفل او مساو
له فلا يحدث وبالدورتين حول قطب لا يغيب في الافق فظهر ان هذا
الحكم يختص بالعرض الذي يكون لقطب البروج ارتفاع اسفل اما لو لم
يكن كما في الوضعين الاولين فان قطب البروج تماس الافق او يغيب
في الافق حال الانحطاط فكل كوكب ابدي الظهور يحدث له طلوع وغروب
حكما كليا فاذا عرفت هذا الحكم في ابدي الظهور فقس عليه ما هو ابدي الخفاء
م ٣ ما يكون زائدا عليه ناقصا من تمامه س اي ما يكون عرض البلد اكثر
من الميل الكلي ويكون اقل من تمام الميل الكلي وتمام الميل الكلي سوكه
على ان الميل الكلي عند الجمهور لج له م فالارتفاع الاعلى للشمس مثل الميل
الكلي مع تمام عرض البلد والارتفاع الادنى مثل فضل تمام عرض البلد
على الميل الكلي س تمام عرض البلد هو مقدار ارتفاع معدل النهار فان
عرض البلد قوس من دائرة نصف النهار بين المعدول والافق وغايته وسمت

اي كان بعده عن قطب البروج
الظاهر مساويا لارتفاعه
الاسفل او اقل صح

الراس فتمامه الى تسعين هو قوس منها من دائرة نصف النهار بين المعدول و
الافق فغاية ارتفاع الشمس هو ارتفاع راس السرطان وهو الميل الكلي مع
ارتفاع المعدل على الميل الكلي م ثم فضل عرض البلد على الميل الكلي ان كان
زائدا على عروض السيارات لا يمر شيء منها بسمت الراس س فضل عرض
البلد على الميل الكلي هو مقدار ارتفاع ما بين السرطان وسمت الراس
فهذا المقدار ان كان زائدا على عروض السيارات لا يصل شيء من السيارات
الى سمت الراس م قال بعض الاحكاميين لا يخرج في ذلك البلد سيء
س فان السيارات اذا كانت مارة بسمت الراس فلذلك البلد شرف و
وعزة وخاصية في نزول الخيرات والبركات من السماء م وان ساوى
عرض سيارة فهي تمر مرة وان كان اقل فمرتين ويزداد تعديل النهار وسعة
المشرق بازدياد العرض س اما تعديل النهار فلانا فرضنا آب قوسا من دائرة الافق
وح‌ه قوسا من المعدل ونقطة ه جزء من منطقة البروج وع قطب
البروج فدائرة الميل اخرجت من

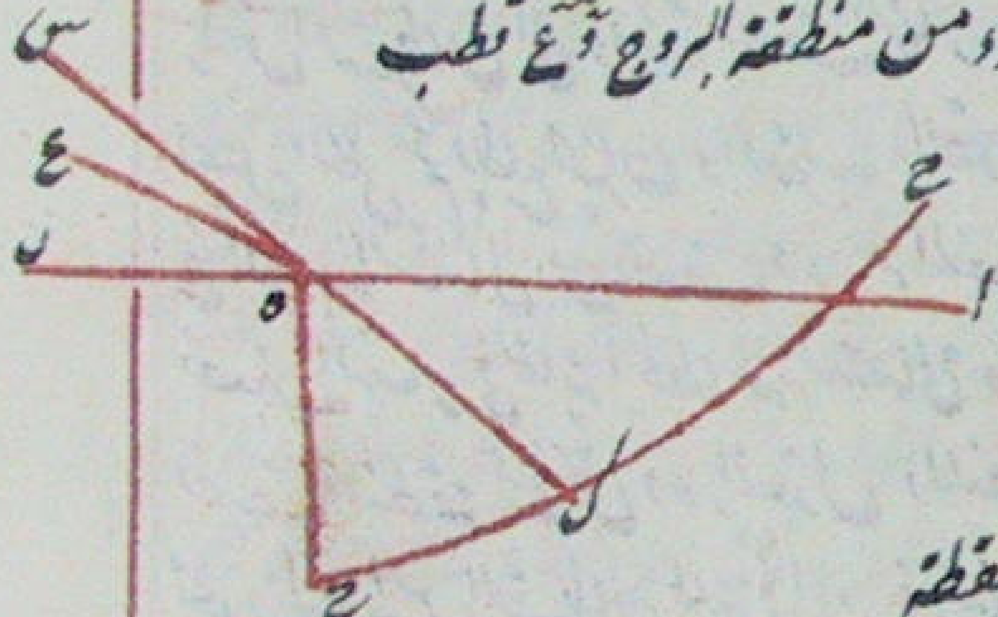

ع الى ه وقطعت المعدل على
ك فان فرض موضع القطب
ارفع من ع وهو س فوصلت منه
دائرة الميل الى ه يقطع المعدل على نقطة
الاخفض من نقطة ك وهي ق فتعديل النهار في الاول قوس من المعدل من
الافق الى ك واذا ازداد العرض فهي الى ق واما سعة المشرق فلانا فرضنا نقطة
آ راس الحمل وب جزء من فلك البروج وهو راس السرطان مثلا وج جزء من
المعدل وفرضنا اولا المعدل قائما على الافق كما في خط الاستواء وب ح
قوسا من الافق وهي سعة مشرق راس السرطان في خط الاستواء وهي مقدار
الميل الكلي ففي الافاق المائلة مال المعدل عن الانتصاب فيطلع ب مع نقطة
د من المعدل فيصير ب د قوسا من الافق وهي سعة مشرق ب ثم اذا ازداد
عرض البلد ازداد ميل المعدل فيطلع ب مع ه فيصير ب ه قوسا من الافق
فيصير ب ه سعة مشرق ب ثم خط ب د اعظم من خط ب ح لان زاوية ا ح
قائمة وب د وتر الزاوية القائمة فهو اعظم من كل واحد من الضلعين ثم ب ه
اعظم من ب د لان مربع ب ه مساو لمربع ب ح وه ح للشكل المسمى بشكل العروس
ومربع ب د مساو لمربع ب ح ود ح فالمساوي للاولين اعظم من المساوي للآخرين
فمربع ب ه اعظم من مربع ب د فخط ب ه اعظم من ب د فهكذا كلما ازداد عرض البلد
ازداد سعة المشرق م ع ما يكون مثله ويكون تمامه فيكون مدار احد المنقلبين ابدي

لذلك الشكل وميل ب ح و ه ح
اعظم من مربعي ب ح و د ح صح

كان في غاية
بيان

نقطة الشمال
بيان

الظهور س لان اذا كان عرض البلد مثل تمام الميل الكلي يكون ارتفاع معدل
النهار في الجنوب مثل الكلي فراس السرطان اذا كان في غاية الارتفاع الجنوبي
ضعف الميل الكلي فاذا و نصف الدور ينطبق على نقطة الشمال ولا يغيب تحت
الافق فيكون مدار راس السرطان ابدي الظهور و مدار راس الجدي ابدي الخفاء
م فيتم قطب البروج على سمت الراس فح ينطبق المنطقة على الافق و راس
السرطان على نقطة الشمال و راس الحمل على نقطة المشرق والآخران يقابلهما
س اي يكون راس الجدي على نقطة الجنوب و راس الميزان على نقطة المغرب
فاذا زال القطب عن سمت الراس نحو المغرب ارتفع النصف الشرقي دفعة
وغرب الغربي دفعة فيرتفع راس السرطان عن الافق مائلا الى المشرق
ثم يطلع بعده شيئا فشيئا فيطلع السرطان والاسد والسنبلة من الربع الشرقي
الشمالي و يغرب مقابلها في الغربي الجنوبي مع نصف دور من المعدل وح وصل
راس السرطان الى دائرة نصف النهار في غاية ارتفاعه الجنوبي وهي ضعف
الميل الكلي ثم يطلع الميزان والعقرب والقوس من الشرقي الجنوبي و يغرب مقابلها
في الغربي الشمالي مع نصف دور من المعدل وح وصل راس السرطان الى
نصف النهار في غاية انحطاطه الشمالي و انطبق المنطقة على الافق فعلم انه طلع
نصف المنطقة مع كل دور المعدل والنصف الآخر طلع في آن م فمن راس
الجدي الى راس السرطان طلع في آن في النصف الشرقي من الافق وطلع من
راس السرطان الى راس الجدي مع كل دور المعدل س ثم ح مايكون اكثر من
تمامه واقل من الربع فرضناه سبعين فاجزاء المنطقة التي ميلها الشمالي
عشرون او اكثر ابدي الظهور وهو الجوزاء والسرطان والتي ميلها الجنوبي
كذا س اي عشرون او اقل م ابدي الخفاء وهي القوس والجدي والثمانية
الاخر يطلع مع ذروة المعدل والقطب البروج مدار حول قطب العالم بنصف
دائرة نصف النهار ثم تقسم دائرة اول السموت كل نصف بقسمين
فالشماليان متساويان وكذا الجنوبيان وكل من الاوليين اعظم من كل من
هذين س لان مدار قطب البروج دائرة قطرها ضعف الميل الكلي فاذا
كان قطب البروج على دائرة نصف النهار في ارتفاعه الاعلى و هو الجنوبي
يكون من سمت الراس الى قطب البروج مح درجة وله دقيقة لان من قطب
العالم الى قطب البروج مقدار الميل الكلي وهو كج له ومن قطب العالم الى
سمت الراس ك درجة لان ارتفاع القطب سبعون درجة فيكون من
سمت الراس الى قطب البروج مح آله فكل من الجنوبيين من المدار قوس سهمهما
مح له وكل من الشماليين قوس سهمهما مجموع الميل الكلي مع ك درجة م

فيقطع القطب كل قسم بطلوع برجان فنفرضنا اولا قطب البروج على دائرة
نصف النهار و راس الميزان على افق المشرق والآخران يقابلانهما س اي
راس الجدي يكون على دائرة نصف النهار شمالا سمت الافق و راس الحمل
على نقطة المغرب م فيطلع الميزان والعقرب مستويين من نقطة المشرق
الى نقطة الجنوب و راس السرطان يتحرك الى المغرب وقطب البروج الظاهر
الى المشرق س ما هو جنوبي عن قطب العالم وهو راس السرطان يتحرك الى المغرب
فما هو شمالي عنه وهو البروج الظاهر يتحرك الى المشرق م فالحمل والثور غربا مستويين
في هذا الزمان في نقطة المغرب الى نقطة الشمال س لان الميزان والعقرب
طلعا مستويين ففي هذا الزمان غرب الحمل والثور مستويين ثم ذكر الدليل على
ان الميزان والعقرب طلعا من نقطة المشرق الى نقطة الجنوب والحمل والثور
غربا في نقطة المغرب الى نقطة الشمال بقوله م وذلك لان العقرب اذا
طلع كان راس القوس على الافق في غاية الارتفاع اذ لا طلوع له هذا دليل
على انه في غاية الارتفاع فان العقرب اذا طلع كان راس القوس على الافق
والافق غاية ارتفاعه اذ لا طلوع لراس القوس م وهي س اي غاية الارتفاع
راس القوس م لا يكون الا في نقطة الجنوب من دائرة الارتفاع س فان غاية
الارتفاع يكون البتة على دائرة نصف النهار فراس القوس على الافق لما ذكرنا
ان العقرب بتمامه طلع والافق غاية ارتفاعه وغاية الارتفاع لا يكون الا على
دائرة نصف النهار فراس القوس على نقطة من الافق على دائرة نصف النهار
فراس القوس على نقطة من الافق على دائرة نصف النهار م فهو نقطة الجنوب
فراس الجوزاء على نقطة الشمال لمقابلته الى راس القوس يكون الظاهر غربيا لانه
القطب شرقي على دائرة اول السموت س اي قطب البروج الظاهر شرقي لما
ذكرنا ان راس السرطان يتحرك الى المغرب وقطب البروج يتحرك الى المشرق وانما
كان على دائرة اول السموت م ضرورة ان قطبيهما اي نقطتي الشمال
والجنوب على النقطة س فان راس الجوزاء على نقطة الشمال وراس القوس
على نقطة الجنوب ونقطتا الشمال والجنوب هما قطبا دائرة اول السموت
فاذا كان قطب دائرة اخرى كان قطب الاخرى على دائرة الاولى فقطب
البروج على دائرة اول السموت م ولما كان هذا القسم من مدار القطب اعظم
كان طلوع الميزان والعقرب مع طلوع اكثر من ربع المعدل لان هذا المدار موازٍ
للمعدل وعند طلوع ربع المعدل قد كان راس الميزان على دائرة نصف النهار
ثم بعد ذلك س ا بعد طلوع الميزان والعقرب ولا تقطع له بطلوع ربع المعدل
م يرتفع راس الجوزاء من افق الشمال فيطلع ما اتصل به س اي آخر الثور م

لان طرف الآخر س اى طرف الآخر لرأس الجوزاء وهو اواخر الجوزاء م لانه
ابدى الظهور فيطلع الثور ثم الحمل معكوسين من نقطة الجنوب الى نقطة الحوت
فصار الحمل على نقطة المشرق ورأس الميزان يقابله ورأس السرطان على دائرة
نصف النهار شمالاً فى غاية انحطاطه مرتفعاً من الافق بقدر فضل ميل الكلى
على تمام عرض البلد س تمام عرض البلد عشرون لان عرض البلد سبعين
فرأس السرطان مرتفع بقدر فضل الميل الكلى على عشرين وهو ج كه م فالتوالى
هٰهنا من المشرق الى المغرب س فان رأس السرطان على دائرة نصف النهار
شمالاً وفى طرفه الغربى الاسد ثم السنبلة لان توالى البروج فى جنوب قطب
العالم الظاهر من المغرب الى المشرق ففى الطرف المقابل يكون من المشرق
الى المغرب لكن فى بلادنا لا يرى من البروج الا الطرف الجنوبى من القطب
وفى ذلك العرض يرى الطرف الشمالى ايضاً فيكون كل من التواليين
مرئياً م وقطب البروج على دائرة نصف النهار جنوبياً بعده عن سمت الرأس
كارتفاع رأس السرطان س وهو ج كه م وكان طلوع الثور والحمل وغروب
مقابلهما مع طلوع اقل من ربع المعدل اذ هٰهنا قد طلع نصفه س اى نصف المعدل
م وهو من الحرنفية الى الربيعية وقد طلع اكثر من ربعه مع الميزان والعقرب
فبقى الاقل من هذين س اى الحمل والثور وقطب البروج قد تحرك من اول السموت
الى دائرة نصف النهار وهذه القوس من مداره اصغر من الاولى ثم يطلع
رأس الحمل وما يتصل به تحت الارض وهو آخر الحوت معكوساً ايضاً من نقطة
المشرق الى نقطة الجنوب ويغرب بازائه رأس الميزان ثم ما يتصل به فوق الارض
وهو آخر السنبلة الى رأس الاسد على نقطة الشمال ورأس الدلو على نقطة
الجنوب والنصف الظاهر من البروج شرقى وقطب البروج على دائرة اول
السموت غربى وذلك لان الحوت والدلو اذا طلعا معكوسين ثم يتصل
بالقوس الطالعة اول الدلو فيكون على الافق فى غاية الارتفاع اذ لا
طلوع له لان القوس والجدى هٰهنا ابدياً الخفاء واذا كان فى غاية الافق ارتفاع
كان على دائرة نصف النهار فيكون على نقطة الجنوب فيكون مقابله وهو اول
الاسد على نقطة الشمال ولا غروب له لان الجوزاء والسرطان ابدياً الظهور
م وهذان البرجان طلعا مع اقل من ربع المعدل لان قطب البروج قطب
من نصف النهار جنوبياً الى اول السموت وذا اقل من ربع مداره ثم يطلع من
رأس الاسد الى رأس الميزان من نقطة الشمال الى نقطة المشرق مستوياً
ويغرب من رأس الدلو الى رأس الحمل من نقطة الجنوب الى نقطة المغرب مستوياً
مع اكثر من ربع المعدل فتم الدور وصار كما كان فظهر ان اربعة بروج وهو

معكوساً من نقطة المغرب الى نقطة الشمال فصار نقطة رأس الاسد صح

من

من رأس الاسد الى رأس القوس طلعت مستوية وغربت معكوسة واربعة
اخرى وهى من رأس الدلو الى رأس الجوزاء طلعت معكوسة وغربت مستوية و
زمان طلوع المستويات وغروبها اكثر من زمان طلوع المعكوسات وغروبها م
ما يكون ربع الدور فقطب المعدل على سمت الرأس والقدم وهو س اى المعدل
م منطبق على الافق فالدور رحوى ونصف المنطقة الشمالى ابدى الظهور و
مقابله ابدى الخفاء فمدة كون الشمس فى النصف الظاهر نهار فيفضل النهار
على الليل بسبب البطؤ فى النصف الاوجى وهو تسعة ايام من ايامنا س
اعلم انه وقع فى نسخ التذكرة والتحفة بسبعة ايام وهو سهو والصحيح بتسعة
ايام لان مدة كون الشمس فى كل برج من البروج الشمالية لا الا الجوزاء او
مدة لب وفى كل برج من الجنوبية كط الا القوس والجدى فان مدة كل كح
فمدة البروج الشمالية قفو ومدة الجنوبية قنح وتلك المدة زائدة على هذه بتسعة ايام
ومجموع المدتين شسه وهو السنة الشمسية م ولكون دائرة الميل دائرة الارتفاع
يكون ارتفاع اجزاء البروج وانحطاطها بقدر الميل س فان قطب العالم على سمت
الرأس فدائرة الارتفاع وهى المارة على سمت الرأس مارة على قطب العالم
فيكون دائرة الميل م ويكون الصبح والشفق فى قرب خمسين يوما من ايامنا
لان الشمس فيها تقطع خمسين درجة من نقطة الاعتدال ومثلها لح
درجة والقوس التى بين الشمس والافق من دائرة الارتفاع اذا كانت
كح درجة يظهر ان س هذا غير معلوم فان قياس ذلك الافق على
آفاقنا غير مستقيم لان ضوء الشمس ثمة قليل وارتفاع الابخرة فى غاية الكثرة
م ولا يكون الكوكب طلوع وغروب بالحركة الاولى بل بالثانية والمشرق
متميز عن المغرب فى تلك لا فى هذه س اى فى الحركة الاولى لا فى الحركة الثانية
م فالكوكب اذا انتقل الى الحمل فى اى موضع من الافق يصير طالعاً والى
الميزان كذا س اى فى اى موضع من الافق يصير م غارباً ثم كل كوكب لا عرض
له ففى نصف الدور ظاهر وماله عرض فى جهة القطب الظاهر فان كان
اقل من الميل الكلى فظهوره اكثر من خفائه والا فابدى الظهور وماله
عرض بخلافه فان كان اقل مما ذكر فخفاؤه اكثر والا فابدى الخفاء س اعلم
ان الكوكب الذى له عرض من منطقة البروج اذا تحركت يحدث له مدار
موازٍ لمنطقة البروج مفروضة ان كان فى جهة القطب الظاهر وكان مساوياً
للميل الكلى فمداره يكون ظاهراً وتماس الافق على نقطة ولا يغيب شىء منه
وان كان اكثر لا تماس الافق فيكون الكوكب ابدى الظهور فيها وان كان
اقل فقطع دائرة الافق ويكون القسم الاكثر ظاهراً فيكون مدة ظهور الكوكب

فهذه نسخ

الشمس

اكثر من خفائه وان كان عرضه في جهة الخفي فان كان مساويا فمداره خفي
تماس الافق وان كان اكثر لا تماس فالكوكب ابدي الخفاء فيهما وان كان
اقل فيقطع الافق وكان القسم الخفي اعظم من الظاهر فمدة الخفاء اكثر من مدة
الظهور م فصل في المطالع ولنقدم كل قوس من منطقة البروج يطلع مع قوس
من المعدل فتلك درج السواء وهذه مطالعها في خط الاستواء الربع الذي من
الاعتدال الى الانقلاب يطلع مع الربع لانه اذا طلع ذلك الربع يكون نقطة الاعتدال
على سمت الراس فالمعدل والمنطقة تمرا على قطبي الافق فالافق يمر على
اقطابهما فيقطعهما على زوايا قائمة س فيكون الافق منطبقا على الدائرة المارة
وهي التي ينصف كل واحد من نصفي المعدل والمنطقة واعلم انه في الكرة يمكن
ان يخرج من نقطة واحدة خطان يقطعان خطا واحدا على زوايا قائمة لكن في
السطح المستوي لا يمكن فانه اذا كان احد الخطين عمودا لا يكون الآخر عمودا م و
الربع بالعكس كذلك س يعني الربع الذي من الانقلاب الى الاعتدال يطلع مع
الربع لان النهاية واحدة س نهاية ذلك الربع نقطة الانقلاب فاذا اتحد نهايتهما
فاذا انتهى طلوع ذلك الربع من المنطقة انتهى طلوع الربع الذي معه من المعدل م
ثم من نقطة الاعتدال الى اقل من الربع اكثر من مطالعه لان المطالع قائمة على
الافق فدرج السواء اكثر من مطالعه لان المطالع وتر القائمة فالباقي الى الانقلاب
اقل مطالع ثم من نقطة الانقلاب الى اقل من الربع اكثر من مطالعه لان
المطالع قائمة على الافق فدرج السواء وتر القائمة فالباقي الى الانقلاب اقل
من المطالع ثم من نقطة الانقلاب الى اقل من الربع اقل من المطالع لان الباقي
الى الاعتدال تحت الارض اكثر من مطالعه لانه وتر قائمة في مثلث تحت الارض
ووتر القائمة اعظم الا ان يكون في الكرة ربع الدور فانه يساوي الضلع الآخر الذي
هو ربع الدور س اي الا ان يكون وتر القائمة في الكرة ربع الدور
فانه ليس اعظم من الضلع الآخر بل كل منهما مساو وكل منهما يقطع القاعدة
على زاوية قائمة م فظهر ان كل ربع مشتمل على نقطة الاعتدال اكثر من مطالعه
وعلى الانقلاب اقل س اي الربع المشتمل على نقطة الانقلاب اقل من مطالعه
م وكل قوسين متساويين وتبعدين متساوي البعد عن احد النقط الاربع فمطالعها
متساوية س فما يطلع مع الحمل يساوي ما يطلع مع الحوت وما يطلع مع الثور يساوي
لما يطلع مع الدلو م ودائرة نصف النهار كل نقطة افق من آفاق الاستواء
فمرور المنطقة والمعدل عليها كالطلوع في خط الاستواء س فان دائرة نصف النهار
تمر على قطب العالم فدائرة نصف النهار لكل بقعة هي افق موضع من مواضع
خط الاستواء فحكم مرور منطقة البروج والمعدل عليها اي على دائرة نصف النهار

حكم الطلوع في خط الاستواء م وكذا حكم دوائر الميل س فان كل دائرة من دوائر الميل
حكم الطلوع في خط الاستواء م والمغارب كالمطالع س المغارب ما يغرب من معدل النهار
مع نقطة البروج فحكمهما حكم المطالع لان المطالع والمغارب في الاستواء يقطع الافق
على زوايا قائمة فدرج السواء وتر الزاوية القائمة سواء كانت في حال الطلوع او الغروب
فلا يختلف المطالع والمغارب في خط الاستواء بخلاف الآفاق المائلة م واما في الآفاق
المائلة فيطلع كل نصف بين الاعتدالين مع النصف لا ربع مع ربع فاذا فرض
مثلث فوق الارض رأسه احد الاعتدالين فدرج السواء ان كانت في جانب
القطب الظاهر فهي اعظم من المطالع لان تلك وتر المنفرجة وهذه وتر الحادة فالباقي
الى النصف اقل من المطالع وان كانت في الآخر فهي اقل منها س اي ان
كانت درج السواء في جانب القطب الخفي فدرج السواء اقل من مطالع م
فالباقي الى النصف اعظم منها س اي من المطالع فرضنا آ ب وتر قوس من
الافق وفرضنا ب في جهة القطب الظاهر وهو الشمال وفرضنا ج راس
الحمل فخط ج د وتر قوس من المعدل وج ة وتر قوس من منطقة البروج اي درج
السواء ففي مثلث ج د ة خط د ة وتر الزاوية المنفرجة اي زاوية ج د ة وخط ج ة وتر
الزاوية الحادة اي زاوية ج ة د والزاوية العظمى يوترها الضلع الاطول لشكل يط من
المقالة الاولى من كتاب اقليدس وان كانت درج السواء الى جانب القطب
الخفي يعرض ج د وتر درج السواء وج ة وتر المطالع واذا عرفت هذا في الخطوط المستقيمة
وهي اوتار القسي فحكم القسي كذلك لان الزوايا التي تحدث على سطح الكرة
من القسي مساوية للزوايا التي تحدث من اوتارها اذا لم يكن القوس مقدار ربع
الدور كما سيأتي شرحها م وكل قوسين متساويين على جنبتي اعتدال متساويي البعد
عنه فمطالعهما متساوية ومتباينة س كمطالع الحوت للحمل والثور للدلو وهكذا لانه اذا كان
راس الحمل فوق الارض وهو نقطة آ ومنه الى الافق من درج السواء آ ب و
مطالعها آ ج تحصل مثلث آ ب ج وقوس ب ج قوس من الافق ثم فرضنا راس
الحمل تحت الارض ومنه الى الافق من درج السواء آ ة ومساوية لقوس آ ب لكن
ة د جنوبي وآ ب شمالي س انما قال هنا لان المطالع لكل قوسين متساويين
على جنبتي اعتدال فمطالعهما متباينة فالقوس التي من راس الحمل الى راس الجوزاء
مثلا فرضنا آ ب والقوس التي من راس الحمل الى راس الحوت مثلا فرضنا آ ة فالقوس
الاولى شمالية عن المعدل مبدأها نقطة الاعتدال والثانية جنوبية عنه نهايتها
نقطة الاعتدال م واذا طلع ة د يطلع معه من المعدل ج د فهذا مطالع ذلك و
ليتصور من هذا الشكل المشتمل على الخطوط المستقيمة وهي الاوتار قسيها على الكرة على
ان آ ة ج وتر قوس من دائرة الافق وكذا ج ب ونقطة ج مطلع معدل النهار

فالمطلوب ان آج مساوٍ دح لان زاوية آ مساوية زاوية د وزاوية اجب مساوية
زاوية دحه لانهما متقابلتان وضلع آب يساوي ضلع ده فضلع آج يساوي

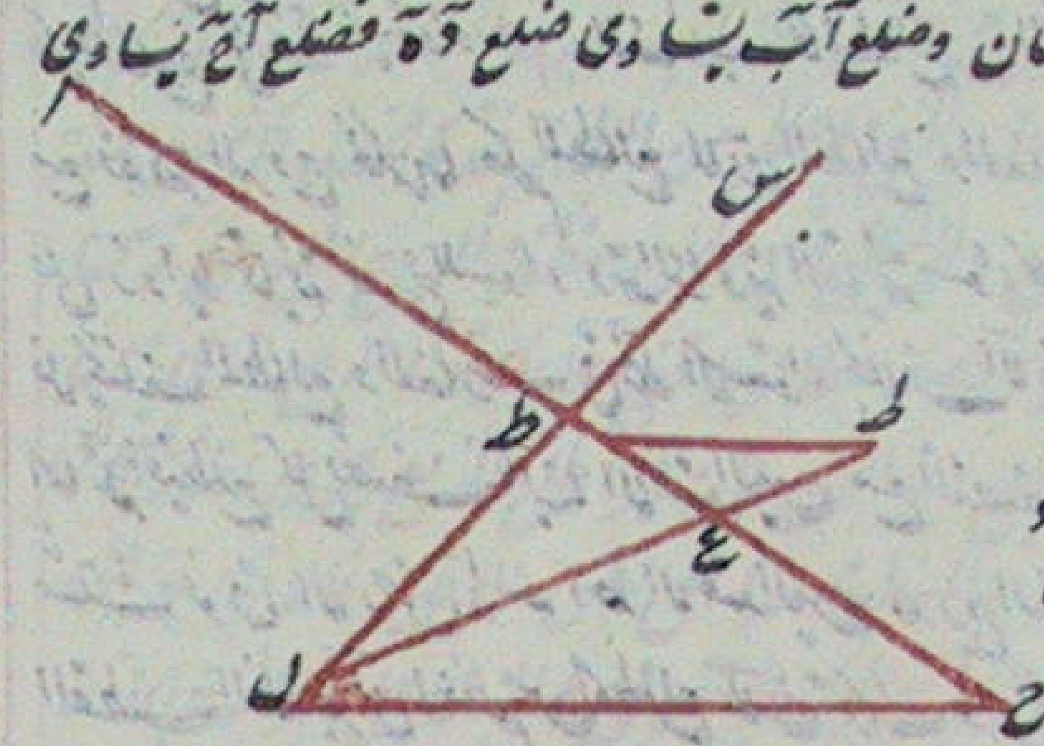

دح والا فان كان احدهما
زاوية اولكن الزائد آج
فنفصل عنه مقدار دح وهو آط
ونصل طب فلان زاوية ابط و
زاوية د وخط ح آب يساوي
ده فان ساوى آط خط ح
دح كان الزوايا الباقية مساوية كل لنظيرتها فزاوية آطب مساوية لزاوية دحه
حه للشكل الخامس حو وهو محال لان زاوية دحه مساوية لزاوية اجب فيكون
زاوية آطب مساوية لزاوية اجب وهو محال لانها س اي زاوية آطب م
خارجة عن مثلث بطج والخارجة اعظم من كل من الداخلتين المقابلتين لها فان
قلت لا نم هذا في الكرة قلت بحثنا فيما اذا كان الضلع اصغر من ربع دور الكرة فان
البرهان يتم ح لان كان ربعا فان آب طه اعظم من زاوية بجط فيخرج بط
الى س وينصف طج على نقطة ع ونصل بج ونخرجه الى نقطة ك ونجعل كع
مساويا لخط بع ونصل كط ففي مثلثي بعج كعط لضلع عب زاوية بعج
مساوية لزاوية طعك لكونهما متقابلتين فالمثلث مساوٍ للمثلث وسائر الزوايا لسائر
الزوايا كل لنظيرتها فزاوية بجع مساوية لزاوية كطع التي هي بعض زاوية س
طح المساوية لزاوية آطب لانهما متقابلتان فزاوية ب وط اصغر من بط آ الخارجة
فهذه اعظم من تلك بهذه الصورة هذا اذا لم يكن الضلع ربع الدور اما اذا كان س كما
اذا اخرج من القطب خطان الى المنطقة فحدث مثلث ضلعاه الخطان الخارجان من
القطب والقاعدة قوس من المنطقة فكل من الخطين تقطع المنطقة على زوايا قائمة فالزاوية
الخارجة من المثلث مثل الداخلة التي على المنطقة لكون كل منهما قائمتين وذلك البرهان
لا يتم هنا لما قال في المتن م فخط بط ان كان ربع الدور ونقطة ب قطبا و
خط طج قوسا من المنطقة فخط بج ربع الدور ايضا فاذا اخرجنا في الطرف الآخر
عك مساويا لخط بع وصل الى القطب الآخر فاذا وصلنا طك ثم يقسم هذا
الخط زاوية سطك لان خط كط يكون منطبقا فاذا خرج على خط سط لان
خط بط قائم على المنطقة لخروج من القطب فاذا خرج في الطرف الآخر يصل الى
القطب فيكون منطبقا على خط طك فاذا كان مطالع آب مساوية لمطالع ده
فان نفصل من قوس آب قوس آط ومن قوس ده قوس ده مساوية لمطالع
ده لقوس آط فمطالعهما متساويتان لذلك البرهان فمطالع الباقي من كل متساوية

ثم المنطقة ينقسم الى قسمين احدهما ما يتوسطه الاعتدال الذي اذا جاوزه الكوكب
وقع في جهة القطب الظاهر فهو اعظم من مطالعه والآخر مقابله وهو اصغر من مطالعه
ومطالع القسي الشمالية في الآفاق الشمالية كمطالع التي نظيرها من الجنوبية في الآفاق
الجنوبية س مثلا مطالع القوس التي من الميزان الى الجدي في بلدة جنوبية عرضها آل م
وكذا مطالع الجنوبية س مثلا مطالع قوس من الميزان الى الجدي في بلد عرضها
الشمالي كك مساوية لمطالع القوس التي من الحمل الى السرطان في بلدة عرضها الجنوبية
ل وذلك لان كل قوس من درج الشمالية هي وتر الزاوية الحادة في البلاد الشمالية لنظيرها
وتر الزاوية في البلاد الجنوبية وكذا ما هو وتر الزاوية المنفرجة هنا لنظيرها وتر المنفرجة ثم
م ومطالع كل قوس في كل افق لمغارب نظيرها س فان كل قوس هي وتر الحادة
في الطلوع في مثلث فوق الارض لنظيره وتر الحادة في الغروب في مثلث تحت الافق
وكل قوس هي وتر المنفرجة في الطلوع فوق الارض نظيره وتر المنفرجة في الغروب تحت الافق
م وقد عرفت في القسم الرابع س وهو ما يكون عرضه مساويا لتمام الميل الكلي م
فان مطالع النصف من المنطقة كل معدل النهار فهو س اي كل معدل النهار م
مغارب نظيره س لان نظير ذلك النصف يغرب مع كل معدل النهار م و
لا مطالع لنظيره لانه يطلع في آن فلا مغارب لذلك النصف لغروبه في آن وعرفت
المطالع في القسم الخامس س اي ما يكون عرضه اكثر من الميل الكلي واقل من الربع
فلا نعيدها واما المرّ على دائرة نصف النهار فما لا عرض له ظاهر س اي يمر على دائرة
نصف النهار مع درجته م وحاله عرض فما يمر عليها حال قطبي البروج عليها يمر
مع درجته س لان قطب البروج اذا كان على دائرة نصف النهار فدائرة
نصف النهار يكون على دائرة العرض فاذا مر على دائرة نصف النهار ففي هذه
الحالة يمر على دائرة نصف النهار درجته اي نقطة من منطقة البروج متقاطع عليها
المنطقة ودوائر نصف النهار ضرورة اتحاد دائرة ودائرة العرض م وما يمر عليها
حال كون القطب الذي هو في جهته شرقيا يمر بعد درجته س المراد بالقطب المذكور
قطب البروج ولم يصرح به لان قطب العالم لا يكون شرقيا والمراد بكونه في جهته الشمال
والجنوب م لان دائرة العرض اذا اخرجت من القطب الشرقي الى الكوكب و
الى درجته وهي على دائرة نصف النهار س اي حال كون درجته على دائرة نصف
النهار م فالكوكب شرقي عنها لانه اقرب الى القطب من درجته فيتم بعد الدرجة
وما يمر حال كون ذلك القطب غربيا س اي قطب البروج الذي الكوكب في جهته م
يمر عليها قبل درجته لان الدائرة س اي دائرة العرض م اذا اخرجت منه س
اي من القطب الذي الكوكب في جهته من الشمال او الجنوب م الى الكوكب والى
درجته وهي على دائرة نصف النهار فالكوكب غربي عنها ح فمروره كان من قبل ثم

وكذلك ضلع طع ضلع دع مساو
لضلع طع وضلع كع مساو
لضلع عب ج

عرضها كك مساوية لمطالع القوس من الحمل الى السرطان في بلدة شمالية

اعلم ان قطب العالم الظاهر ان كان الشمالي فقطب البروج الظاهر ان كان
شرقيا طلع النصف الجنوبي ويمر ما يتوسطه الخريفي س فاذا كان راس السرطان على
دائرة نصف النهار في غاية ارتفاعه وراس الميزان على نقطة المشرق وقطب البروج
الظاهر على دائرة نصف النهار وقطب في ارتفاع الاسفل ثم يصير راس السرطان
غربيا عن دائرة نصف النهار وقطب البروج الظاهر شرقيا ويطلع راس
الميزان فما دام قطب البروج شرقيا يطلع من الميزان الى الحمل ويمر على دائرة نصف
النهار في ارتفاعه الاعلى وصل راس الحمل الى قطب المشرق وراس الجدي على راس
ثم نصف النهار يصير قطب البروج غربيا عن دائرة نصف النهار فهذا ما قال في
المتن م وان كان غربيا يطلع ويمر ما يقابلها س اي يطلع من راس الحمل الى راس
الميزان ويمر على دائرة نصف النهار من راس الجدي الى راس السرطان م وان
كان هو الجنوبي س اي قطب العالم الظاهر ان كان القطب الجنوبي م فهذا
اي قطب العالم المذكور الظاهر م ان كان شرقيا يطلع النصف الشمالي ويمر
ما يتوسطه الربيعي وان كان غربيا يطلع ويمر مقابلها والطلوع والغروب في
الاستواء كالمرور في غيره فما يطلع حال كون قطبي البروج على الافق يطلع معه درجته
وكذا الغروب وما يطلع حال كون القطب الذي في جهته خفيا يطلع بعد درجته
وما يطلع حال كونه ظاهرا يطلع قبلها فان الخفاء كالشرقية او طلوع الخفي كمرور
الشرقي وحكم الغروب على العكس لان دائرة العرض ان اخرجت من القطب
الخفي الى الكوكب والى درجته وهي على الافق فقد وصل اليه تحت الافق
فان كان افق الشرقي فالكوكب لم يطلع بعد وان كان افق المغرب فهو
قد غرب وان اخرج دائرة العرض من القطب الظاهر اليه والى درجته وهي
على الافق فقد وصلت اليه فوق الافق ففي الشرق قد طلع وفي الغرب لم
يغرب بعد وكذا في الآفاق المائلة ثم ما طلع قبل درجته او بعدها في الاستواء
يغرب كذلك ان قوس النهار والليل للكوكب ودرجته فاذا طلع حال ظهور القطب
الذي هو في جهته يغرب حال وان طلع حال خفائه يغرب حال ظهوره س
المراد بالقطب هنا قطب البروج وانما لم يصرح لان الظهور والخفاء لا يكون الا له
اما قطب العالم فهو على الافق في خط الاستواء م بخلاف الآفاق المائلة فان
عرضها ان كان اكثر من الميل الكلي فاحد قطبي البروج وكل كوكب عرضه في جهته
يطلع قبل درجته ويغرب بعدها وما بخلافه فبالخلاف س اي كل كوكب عرضه
في خلاف جهة القطب الظاهر يطلع بعد درجته ويغرب قبلها وهذا يعرف مما تقدم
من وصول دائرة العرض من القطب الظاهر الى الكوكب والى درجته شرقا
وغربا م وان كان اقل فما يطلع ويغرب حال ظهور قطب هو في جهته فكذا

وحال خفائه فبالعكس ثم في خط الاستواء قطب البروج الشمالي ظاهر وحال طلوع
نصف متوسط الربيعي ودور النصف الجنوبي فوق س فان قطب البروج الشمالي
اذا كان على الافق الشرقي يكون راس الجدي اعلى فاذا طلع القطب يطلع راس
الجدي فيطلع من راس الجدي الى راس السرطان حال ظهور ذلك القطب ويمر في
حال ظهوره وعلى دائرة النصف النهار فوق الارض النصف الجنوبي من منطقة
البروج م والجنوبي ظاهر حال الطلوع والمرور بمقابلهما س اي القطب الجنوبي ظاهر حال
طلوع ما يقابل ذلك وهو من راس السرطان الى راس الجدي ويمر ما يقابل ذلك
النصف وهو النصف الشمالي م وفي التحفة ان درجة طلوع الكوكب ان كان بين درجة
الشمس ونظيرها يطلع نهارا وان بين نظيرها ودرجتها يطلع ليلا ودرجة الغروب ان
كان بين الاولين س اي بين درجة الشمس ونظيرها م يغرب ليلا وان كان بين
الاخيرين س اي بين نظيرها ودرجة الشمس م يغرب نهارا وانما قال
درجة طلوع الكوكب ولم يقل درجة الكوكب لانه قد يطلع قبل درجته او بعدها س
فالمعتبر درجة الطلوع اي الدرجة من منطقة البروج التي يطلع الكوكب مع طلوعها م فصل
في الاوقات لما اختلف بسرعة حركة الشمس وبطئها ثم باختلاف مطالع ما يقطعها
الشمس اليوم بليلته الحقيقي وهو مدة عود بالحركة اليومية الى نقطة فارقها اعني نقطة
لها وضع معين بالنسبة الى بقعة كنقطة من نصف النهار او الافق اختاروا لوضع الاوساط
وقتا لا يختلف وهو اليوم الوسطي وهو مدة عود ما اليه بشرط الوسط وهو زمان دور المعدل
مع قطع قوس منه مساوية للوسط وقد اختاروا تلك النقطة من دائرة نصف النهار
وهو افق الاستواء لكون التفاوت بين درج السواء والمطالع شيئا واحدا في جميع
البقاع ولم يعتبروا الطلوع والغروب بحسب البلد س لما وضع الاوساط على اليوم
الوسطي احتيج الى نقلها الى اليوم الحقيقي فلا بد من معرفة التفاوت بين اوائل الايام
الوسطية والحقيقية ومقدار تقدمها عليها وتاخرها عنها فلا بد من زيادة المطالع او نقصانها
كما سياتي فجعل اول اليوم وصول الشمس الى نقطة من دائرة نصف النهار
وهي افق خط الاستواء فانه اذا كان لمقدار من درج السواء مقدار من المطالع ففي
جميع البقاع يكون كذلك المقدار من درج السواء ذلك المقدار من المطالع وهو
مطالع خط الاستواء بخلاف ما اعتبر كون الشمس في افق غير الاستواء فان في كل
بلد مطالع مختلفة فاذا عمل جدول تعديل الايام يليق لها بحسب افق بقعة ففي
بقعة اخرى لا بد من جدول آخر فللتخصيص العمل اختاروا ذلك لا هذا م ولما كان
الاختلاف بين الحقيقي والوسطي بحسب الامرين س اي بحسب تفاوت حركة
الشمس او تفاوت مطالعها م فاعلم من وسط الدلو الى وسط الثور ومن وسط
الاسد الى وسط العقرب درج السواء اكثر من المطالع س لما ذكر في مطالع خط الاستواء

ان كل ربع مشتمل على نقطة الاعتدال اكثر من المطالع م وفي القوسين الآخرين
اقل س اي من وسط الثور الى وسط الاسد ومن وسط العقرب الى وسط الدلو
درج السواء اقل من المطالع م والبعد الاوسط في اواخر الحوت فاذا تحركت الشمس
منها الى وسط الثور اجتمع نقصانان نقصان المطالع ونقصان الحركة فلان الشمس في القسم الاوجي
من خارج المركز س ثم الى وسط الاوسط المطالع زائدة والحركة ناقصة اما زيادة
المطالع وسط الثور الى وسط الاسد ربع مشتمل على الانقلاب واما نقصان الحركة
فلان الشمس في القسم الاوجي م فانجبر نقصان المطالع وبقي نقصان الحركة س
معناه ان من اواسط الحوت الى اواسط الثور اليوم الحقيقي كان ناقصا من
اليوم الوسطي باعتبارين نقصان الحركة ثم نقصان المطالع ففي كل يوم يكون
اول اليوم الحقيقي قبل اول اليوم الوسطي بشئ قليل غير محسوس لكن اذا اجتمع
النقصانات يصير اول اليوم الحقيقي متقدما على اول الوسطي بمقدار محسوس
ثم من وسط الثور الى وسط الاسد المطالع صارت زائدة لكون الحركة ناقصة كما
كانت فزيادة المطالع في هذا الربع مساو لنقصان المطالع في الربع الاول وزيادة
المطالع الوسطي يوجب كون الحقيقي اطول من الوسطي حتى يكون اول الحقيقي متأخرا
من اول الوسطي فتقدم اول اليوم الاول الحقيقي على اول الوسطي الذي حصل شيئا فشيئا
من زيادات المطالع فبقي التقدم الذي حصل شيئا فشيئا من نقصان الحركة فان
نقصان الحركة اوجب ايضا ان يكون اول الحقيقي قبل اول الوسطي فالتقدم
الذي اجتمع شيئا فشيئا من ذلك السبب باق م ثم الى البعد الاوسط
الى اواخر السنبلة اجتمع نقصانان س لان الشمس في القسم الاوجي فالحركة
ناقصة ومن وسط الاسد صارت المطالع ناقصة فاجتمع نقصانان م ثم زادت
الحركة س لان الشمس وقعت في القسم الحضيضي والمطالع ناقصة والنقصان الذي
غالب على تلك الزيادة الى ان ساواها في اوايل العقرب ههنا موضع كون اليوم
الوسطي مساويا للحقيقي ثم تغلب زيادة الحركة على نقصان المطالع الى منتصف العقرب
فاذا جاوزه اجتمع الزيادات الى وسط الدلو س لان الشمس في النصف الحضيضي
فالحركة زائدة ومن وسط العقرب ربعه مشتمل على الانقلاب فالمطالع زائدة م ثم ينقص
المطالع والحركة زائدة الى ان يتكافيا في اواخر الدلو فهنا صار الحقيقي والوسطي متساويين
ايضا ثم ينقص الحقيقي من الوسطي فظهر ان من اواخر الدلو الى اوائل العقرب الحقيقي
ناقص من الوسطي وفي القطعة الاخرى بالعكس فان جعل المبدأ اواخر الدلو فتعديل
الايام بلياليها يجب ان ينقص في تمام الدور لان من اواخر الدلو الى اوائل العقرب
فلان الحقيقي ناقص من الوسطي وقد وضعت الاوساط بحسب الوسطي فلا بد من ان
ينقص منه ليحصل الاوساط بحسب الايام الحقيقية واما في القطعة الاخرى س

ش س اما نقصان المطالع فلما مر واما نقصان الحركة فلانه

ش والجبر بالتأخر الذي حصل شيئا فشيئا من نقصانات المطالع صح

اي من اوائل العقرب الى اواخر الدلو م فلانه اجتمعت في رأس العقرب نقصانات
الايام الماضية من اواخر الدلو الى ههنا وتلك الايام ثمانية اشهر والنقصانات
المجتمعة ثمانية ازمان وثلث زمان س الازمان عبارة عن درجات الفلك خمسة عشر زمانا
ساعة م فالوسط الموضوع في رأس العقرب يجب ان ينقص منه حصة تلك الازمان
وهي دقيقة وثمانية عشر ثانية ليحصل وسط اول الشهر التاسع الحقيقي المتقدم ثمانية ازمان
وكسر على اول الشهر التاسع الوسطي ثم بعد رأس العقرب يقل ذلك النقصان شيئا
فشيئا فينقص في كل يوم اقل مما ينقص في رأس العقرب الى ان يفنى تلك النقصانات
عند تمام الدور وهو اواخر الدلو فيصير الحقيقي كالوسطي وان جعل المبدأ رأس العقرب
يكون بالعكس س اي يجب ان يزاد تعديل الايام بلياليها في تمام الدور م لكن
الحساب اختاروا الاول س هذا هو الاصل المبني عليه هذا العمل اما معرفة كمية
النقصانات والزيادات فيتعلق بكتب العمل م ثم اذا عرفت اليوم بليلته فاعرف
اجزاءه وما تركب منه فالمشهور ان قوس النهار نصف الدور او هذا تعديل النهار
او نقصانه لكن في الحقيقة النهار من زمان طلوع نصف جرم الشمس الى زمان غروب نصف
جرمها وهذا زائد على الاول بمطالعة ما تسير الشمس بحركتها الخاصة في ذلك الوقت
س لانه اذا فرضت الشمس في اول السرطان فاذا اخذ نصف الدور وزيد عليه
ضعف تعديل النهار لاول السرطان حصل قوس النهار لكن هذا من زمان كون
رأس السرطان على الافق الشرقي الى زمان كونه على الافق الغربي لكن الشمس تحركت في هذا
الزمان مقدارا فلا بد ان يزاد مطالع ذلك المقدار ويزاد على قوس النهار المذكور ليحصل مقدار
حركة معدل النهار من زمان طلوع الشمس الى زمان غروبها م فاذا قسم الدور وهو ستون درجة
على تحد ساعة خرج تو زمانا ثم قسم كل زمان على اربعة حتى يكون واحد من ستين من ساعة وهي
دقيقة ساعة كل منها بد دقيقة من اجزاء الدرجة س لان نسبة دقيقة الساعة وهي سدس
عشر الساعة الى دقيقة الدرجة وهي سدس عشر الدرجة كنسبة الساعة الى الدرجة لكن الساعة
خمس عشر درجة فكذا دقيقتها خمس عشر من دقائق الدرجة م لكن في الحقيقة الساعة
اكثر من يه زمانا لان الشمس قد تحركت فاذا اخذت حصة حركتها الوسطية يكون دقيقتان
ونصف تقريبا فالساعة يه زمانا مع هذا الكسر س اي دقيقتان ونصف دقيقة
تقريبا من الدقائق التي هي اجزاء الدرجة م واما حصة حركتها التقويمية فلا ضبط
لها س اعلم ان الكسر المذكور وهو دقيقتان ونصف لم يعتبر لقلته فان الحركة التي
يحصل في ذلك الوقت شئ قليل وذلك القليل ليس بحيث اذا اجتمع يحصل منه كثير
بخلاف ما مر من تعديل الايام بلياليها والضابط ان كل قليل يكون في طرف الانحطاط
كما في القسمة لا يجتمع حتى يحصل من اجتماعه شئ كثير وكل قليل يكون في طرف الارتفاع
كما في الضرب والجمع فانه يجتمع القليل فيحصل من اجتماعه الكثير م وهذه الاقسام ساعات مستوية

فان قسم كل من القوسين على اثني عشر فلكل قسم ساعة معوجة كل منها نصف سدس
النهار او الليل لكن اجزاؤها مختلفة وعددها ما و الشتوية على العكس س اي
اجزاؤها ما وبه وعددها مختلف م والسنة الشمسية وهي شسه يوما وربع يوم
وكسر اذ شهورها قد يوجد بحسب نقل الشمس الى البروج فمن الشمالية الجوزاء لب
يوما وكل من الباقي لا ومن الجنوبية القوس والجدي كط وكل من الباقي ل فان ا و ا
تعف ربع الخارج من نقطة الاوج فالاضلاف ب ب يقطعها الشمس في يومين
وقرب ربع فهذا هو التفاوت بين قطع ربع الخارج الممثل وهكذا في النطاق آلرابع
فالمجموع اربعة ايام وقرب نصف وهو التفاوت بين قطع نصف الخارج وقطع
نصف الممثل بالتفاوت بين قطع القمر من الممثل اي الاوجي والحضيضي ضعف هذا و
هو تسعة ايام تقريبا وقد يوجد الشهر ثلاثين ثلاثين فيبقى خمسة ايام تسمى مسترقة
ثم يزاد في كل اربع سنين يوما يسمى كبيسة وقد يوجد السنة شسه يوما كالبروجرديه
وشهورها ثلاثون ثلاثون وخمسة مسترقة بلا كبيسة فيها واما قمرية وهي شنقد يوما
وخمس وسدس من يوم فيوجد كل سنة شنقد يوما ثم في كل ثلاث سنين يزداد
يوم هو كبيسة ثم في ثلاثين يوما يزاد يوم آخر حتى يكون في ثلاثين سنة احد
عشر يوما كبيسة وشهورها برؤية الهلال وقد يوجد بحسب الامر الاوسط شهر ل
وشهر كط **فصل** في الصبح والشفق الهواء المنبسط الصافية لا يقبل الطول
الكثيف وهو كرة البخار واجزاؤها المضيئة من الشمس اذا قربت من الناظر في آخر
الليل شرقا يميل مخروط الظل الى المغرب فيبدو الصبح واول ما يبدو وهو كاذب
وهو بعيد من الافق وما يقرب منه مظلم لانا نفرض سطحا قائما على التنصف بنصف
الشمس والارض والمخروط بحيث يحصل احد النصفين شمالية والآخر جنوبية فيحدث
مثلث آ ب ج فراس المخروط آ وقاعدته وهي قطر الارض ب ج واحد الضلعين
وهو خط الشعاع المماس لاعلى المخروط آ ب والآخر المماس لاسفله آ ج فخط آ ب
وسط الاجزاء المضيئة عرضا ثم اذا قام عليه عمود د وهو خارج من البصر فموضعه اقرب
الى الناظر من سائر اجزاء خط آ ب فهو يبدو الاول لا ما يقرب من الافق س
فانه اذا اخرج خطوط من نقطة وهي موضع البصر مثلا الى خط فاقصر الخطوط ما يقوم
على ذلك الخط على زوايا قائمة لان الخطوط الاخر تصير اوتارا للزاوية ووتر القائمة
اطول من كل واحد من الضلعين الآخرين ثم بعد ما ثبت ان موضع العمود
اقرب الى الناظر من الافق يبين سببا آخر لكون ما يلي الافق مظلما فقال م
لان حركة البخار ما يبعد عن الافق الطف مما يقرب منه فاذا كان الضوء ضعيفا
يؤثر في الالطف لا في الاكثف على ان الهواء الكثيف المظلم حاجب ههنا
س اراد به الهواء القريب من الارض فانه كثيف مظلم حاجب للهواء الذي

يلي الافق ثم اذا قوي الضوء اثر في الكثيف فيتفشى الضياء في الافق حتى يخفى ضوء
الافق لطف وهو الصبح الصادق وزعم كثير من الناس ان الكاذب يعقبه ظلام
فان صح ذلك فسببه ان في آخر الليل يرتفع الابخرة في جانب المشرق وليس الضوء
بحيث يؤثر فيها فيختفي الكاذب ولم يطلع الصادق بعد وذا في زمان لطيف متى اذا
قوي الضوء طلع الصادق فالاول كاذب مستطيل ثم صادق مستطير متدرج من البياض
الى الحمرة والشفق بالعكس وزمان كل منهما في الاستواء والشمس في الاعتدال ساعة
وخمس لان المعدل هو دائرة الارتفاع س لان الشمس اذا كانت في نقطة الاعتدال
يكون على المعدل والمعدل في خط الاستواء مار اذا كانت بين الشمس والافق من
دائرة الارتفاع ثماني عشر درجة وثماني عشر درجة من المعدل يطلع في ساعة وخمس ساعة
اذ في كل ساعة يطلع خمس عشر درجة م وفي غير الاعتدال اكثر س اي زمان كل من
الصبح والشفق في خط الاستواء والشمس في غير نقطة الاعتدال اكثر من ساعة و
خمس لان دائرة الارتفاع اذا وصلت الى مركز الشمس وهي تحت الارض بحيث يكون
القوس التي من دائرة الارتفاع بين مركز الشمس والافق يح درجة يخرج من قطب العالم
الى مركز الشمس دائرة ميل فقطعت معدل النهار تحت الارض على نقطة ه على
زوايا قائمة فالقوس التي من ه الى الافق من المعدل اعظم من يح لان المعدل
ودائرة الارتفاع تقاطعتا على سمت الراس والقدم فالقوس التي من دائرة
الارتفاع بين سمت القدم ومركز الشمس اعظم من القوس التي من المعدل بين
سمت القدم ومركز الشمس نقطة ه لان هذه القوس قطعت دائرة الميل على زوايا
قائمة فتلك القوس من دائرة الارتفاع وتر الزاوية القائمة فيكون اعظم فالباقي من
مركز الشمس الى الافق من دائرة الارتفاع اصغر من الباقي من المعدل بين
نقطة ه والافق لان بين سمت القدم والافق ربع من دائرة الارتفاع وكذا من المعدل
فهما متساويان فاذا اسقط من احدهما وهو ربع دائرة الارتفاع مقدار اعظم
وهو وتر القائمة فالباقي اصغر من الباقي من ربع المعدل لكن مركز الشمس يطلع مع
نقطة ه من المعدل لكون نقطة ه تقاطع دائرة الميل والمعدل ودائرة الميل
من آفاق الاستواء فعلم انه ان كان الشمس تحت الافق بحيث يكون بينها وبين الافق
يح درجة من دائرة الارتفاع يطلعه من قوس اعظم من يح درجة من المعدل وفي
التحفة ذكر برهان آخر وهو ان مدار الشمس ودائرة الارتفاع يتقاطعان على
مركز الشمس وتقطعان الافق على زوايا قائمة فيحدث مثلث احد اضلاعه قوس
مدار الشمس من مركزها الى الافق والآخر قوس من دائرة الارتفاع بين مركز الشمس
والافق والقاعدة قوس من الافق واذا كانت الزاويتان اللتان على الافق قائمتين
كانتا متساويتين فالضلعان متساويان فالقوس من المدار يكون يح درجة لكنها

ه علم سمت الراس فيكون المعدل
دائرة الارتفاع وسمت الظهور
الشمس صح

اصغر من القوس التي يكون من المعدل شبيهة لقوس المدار لكون هذه من
الدائرة الصغيرة والقوس من المعدل من الدائرة الكبيرة العظيمة واذا كانت هذه
اصغر من قوس المعدل يكون القوس التي من دائرة الارتفاع التي هي مساوية
لقوس المدار اصغر من قوس المعدل هذا برهان التحفة وفيه نظر لان المدار لم يقطع
الافق على زوايا قائمة م وكل جزئين بينه وي بعدهما عن نقطة الاعتدال
فزمانا كل منهما منها متسا وبان س اي زمانا كل من الصبح والشفق في هذين
الجزئين متسا وبان كما اذا كانت الشمس في اول الحوت اوفي اول الثور واما
كان زمانا صبحيهما متسا وبين لان ومطالعهما في خط الاستواء على ما تم م وهذا
من خواص الاستواء لان في غير الاستواء ليس كذلك لاختلاف المطالع س و
اما في الافاق المائلة ففي الاقليم الرابع كل منهما س اي من الصبح والشفق م ساعتان
والشمس في المنقلب الصيفي وساعة وثلث والشمس في مقابلته فان هنا القوس
من مدار الشمس تحت الارض اقرب من الانتصاف فطلوعها يكون اسرع اعلم
ان الشمس اذا كانت في المنقلب الصيفي م

فصل في استخراج خط نصف النهار وسمت القبلة يتخذ آلة تسوية الارض وهي
اما خشب طولاني ذو اربعة سطوح موازية سقر على وجهه انبوبة وسد طرفاها
هكذا واما مثلث من خشب بهذه الصورة على ان خط آب مسا وخط

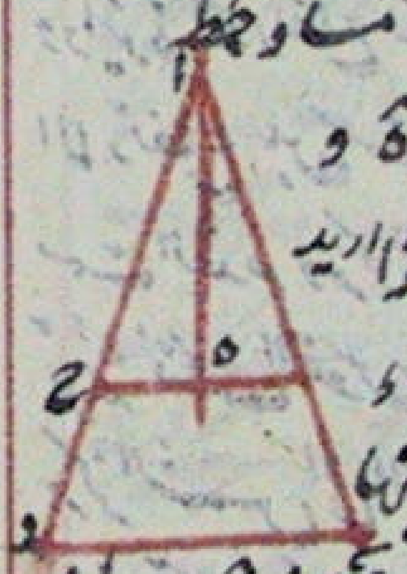

آج او خط آد مسا ولخط آر وتنصف بج على نقطة ه و
تعلق من آ شاقول بحيث يكون بين خط بج وخط در فاذا اريد
تسوية الارض يوضع الآلة على الارض ويملأ الانبوبة ماء
فان لم يمل الماء الى احد الجانبين فالارض مستوية وان سوينا
بالمثلث فخيط الشاقول ان لم يمل عن نقطة ه فالارض مستوية فالاحسن ان
يوضع لوح مستوية الوجه ثم يستوي بما ذكر س بان يوضع الانبوبة او المثلث
على اللوح ويدار في جميع الجوانب لئلا يكون جانب منه ارفع وجانب اخفض
ثم يحكم اللوح على الارض بالجص ثم يدار دائرة يسمى الدائرة الهندية ويقام
على مركزها مقياس مخروطي ويدار على مركز تلك الدائرة دائرة صغيرة بقدر
قاعدة المخروط ويوضع المخروط عليها او ينقب مركزها س اي مركز الدائرة الهندية
ولا احتياج الى الدائرة الصغيرة ويغرز في الثقبة مسلة او مغزل ويعرف
انه قائم بان يكون بعد راسه من ثلاث نقطة من المحيط متساويا ثم يؤخذ
بالاسطرلاب ارتفاع الشمس وهي شرقية سواء كان الظل متجاوزا عن
محيط الدائرة او يكون راس الظل على المحيط ويعلم علامة الظل على المحيط ثم
يؤخذ مثل ذلك الارتفاع اذا كانت الشمس غربية س اي يرصد الى ان

يصير الارتفاع الغربي مسا ويا للارتفاع الشرقي م ويعلم علامة اخرى س اي
للظل على المحيط فان كان راس الظل على المحيط فموضع العلامة راس الظل وان كان
الظل متجاوزا عن المحيط فان شئت ضع العلامة على وسط عرض الظل على المحيط
او على طرف الظل المماس للمحيط لكن ان وضعت في احد الظلين على الطرف الشمالي
ففي الآخر ضع العلامة على الطرف الشمالي ايضا وان وضعت في احدهما على الطرف
الجنوبي ففي الآخر ضع العلامة على الطرف الجنوبي م وينصف القوس التي بين
العلامتين فالقطر الخارج المخرج من المنتصف الى الطرف الآخر خط نصف النهار فاذا نصف
كل من النصفين واخرج آخر س بين منتصف احد النصفين الى منتصف النصف الآخر
فهو خط المشرق والمغرب وهو في سطح دائرة اول السموت وان شئت فارصد زمان
زمان دخول الظل في الدائرة وخروجه عنها ويعلم موضع دخوله وخروجه وينصف ما بينهما
فان الظل في اوائل النهار طويل بعضه خارج عن الدائرة فيرصد الى ان يصير قصيرا فيدخل
كله في الدائرة فيرسم علامة على نقطة مدخل الظل بين المحيط ثم يقصر الى نصف النهار
ثم يأخذ في الازدياد الى ان يصل الى المحيط فيخرج من الدائرة فيرسم علامة اخرى على
موضع خروج الظل وينصف القوس التي بين العلامتين
ثم يخط خط من المنتصف مخرجا
الى الطرف الآخر كما تم م واختير
لهذا الطريق وهو طريق رصد
دخول الظل في الدائرة وخروجه
عنها ان يكون المقياس مقدار ربع
القطر فيكون الظل زمان الدخول

بياض صحيح كان في الاصل

والخروج ضعف المقياس اذ في اول النهار وآخره ان كان سريع الحركة الا ان
راسه متشتت عند الادراك وعند قرب المنتصف النهار بطيء الحركة س اراد
بسرعة حركته سرعة انتقاصه في اول النهار وسرعة ازدياده في آخر النهار واما في
وسط النهار فيمضي زمان مديد لا يقع الاحساس بانتقاصه وازدياده فهذا الطول يكون
راسه متشتتا عند الادراك م فسرعة الحركة مع عدم التشتت في حدود ما ذكرنا من
المقدار س وهو ان يكون الظل ضعف المقياس ثم قدر بالاصابع واصل ذلك
ان العادة التقدير بالشبر ومقدار الشبر اثني عشر عرض الاصابع فلهذا قدر المقياس
باثني عشر اصبعا اي اثني عشر قسما ثم اذا كان الظل ضعف المقياس قبل الزوال
ثم اذا ازداد في الارتفاع درجة ينتقص من الظل ضعف المقياس ثم اذا انتقص
من الارتفاع درجة يزداد في الظل اصبع لكن اذا كان الظل اقل من ضعف
المقياس فحصة درجة من الارتفاع يكون اقل من الاصابع فاذا كان التقدير بالاصابع

فان الظل ان كان اطول من ذلك
يكون راسه متشتتا وان كان
اقصر من ذلك يكون بطيء الازدياد
والانتقاص فان المقياس صح

اعتبر التفاوت بمقدار الاصبع لا بالافق م وهذا العمل س اى استخراج خط النهار بالدائرة الهندية عند كون الشمس فى المنقلب اولى من ان يكون فى الاعتدال ليتلطف بحركة الشمس الشمس فى الاعتدال يتفاوت الميل فى كل يوم بليلته بحد دقيقة من الزمان الذى يكون بين الارتفاع الشرقى والغربى تفاوت الميل بهذا الحساب واذا كانت فى الانقلاب لا يظهر التفاوت فى ثلثة ايام بمقدار دقيقة والارتفاع انما يتفاوت بالميل فانه اذا زيد الميل على ارتفاع معدل النهار او نقص الميل عنه يحصل ارتفاع نصف النهار وغرضنا استخراج خط نصف النهار وهو منتصف زمان طلوعه وغروبه بالحركة اليومية وذلك يعرف بارتفاع الشمس فاذا كان تفاوت الارتفاع بمجرد الحركة اليومية يصح العمل لكن اذا كان التفاوت باعتبار امر آخر وهو حركته الخاصة فيكون فى العمل تبديل خلل م ثم الصيفى اولى من الشتوى فان مدار الشمس اقرب من الانتصاب فنقصان الارتفاع وازدياده بالحركة اليومية اسرع وايضا الهواء الصيفى اصفى واحساس راس الظل يكون ايسر وايضا ان جعل المقياس ربع القطر كما ذكرنا كون الظل ضعفه يكون قريبا من زمان نصف النهار فيكون الظل بطئ الحركة وان جعل المقياس اقل من الربع حتى يكون الظل اكثر من نصف المقياس عند الدخول فى الدائرة والخروج منها كان راس الظل مشتتا فهذا العمل فى المنقلب الصيفى اولى س واما سمت القبلة فان كان التفاوت بين مكة والبلد فى العرض فقط فالسمت على خط نصف النهار

بياض صحيح كان فى الاصل

او فى الطول فقط قيل فعلى خط المشرق والمغرب لكن رد هذا بان الطول اذا كان متفاوتا ما لم يكن خط المشرق والمغرب متحدا فان كان طول مكة اقل من طول البلد فهى على يمين نقطة مغرب البلد وان كان اكثر فعلى يسار نقطة مشرقه فانه اذا كان العرض متساويا وطول مكة اقل فالخط المار على راس البلد وراس مكة موازٍ لخط الاستواء وخط المشرق ينتهى الى خط الاستواء فمكة على يمين ذلك الخط س لان مكة غربية عن البلد لان طول مكة اقل من طول البلد فالمتوجه لم يكن متوجها لنقطة المغرب بل لنقطة على يمين نقطة المغرب المتوجه للخط الموازى للمعدل لان مكة شمالية عن خط الاستواء فالمتوجه الى المغرب على خط موازٍ لخط الاستواء يكون متوجها الى نقطة عن يمين نقطة المغرب م وقس على ذلك ما اذا كان طولها اكثر س فانه اذا كان طول مكة اكثر من طول البلد فمكة شرقية عن البلد ولما كان عرضها مساويا لعرض البلد فالخط المار على سمت راس البلد وسمت راس مكة يكون موازيا لمعدل النهار فلما توجهنا الى المشرق على ذلك الخط يكون نقطة المشرق على يمين المتوجه فالنقطة المتوجه اليها على يسار المشرق

م وان كان التفاوت بينهما س اى فى الطول والعرض كبلدة بخارا م فالعمل بالدائرة الهندية ان يوجد طول مكة شرفها الله تعالى وهو عز ال حل تقريبا وطول بخارا قوته فالتفاوت كـ تقريبا ونعده من نقطة الشمال ويعلم علامة س اى على موضع انتهى اليه العدد وهو كـ م وكذا من نقطة الجنوب الى جانب المغرب ويعلم علامة اخرى س وهذا انما يكون اذا قسمت الدائرة الهندية على الدرجة م ونصل بينهما س اى بين العلامتين م خطا موازيا لخط نصف النهار ويؤخذ عرض مكة وهو كام وعرض بخارا لط ر فالتفاوت يح وكسر فنعده عن منطقة الشمال المشرق وكذا من نقطة المغرب الى جانب الجنوب فنصل بينهما خطا موازيا لخط المشرق والمغرب فيلتقى الخطان فيخرج من مركز الدائرة الى الملتقى خطا فهو سمت القبلة ولما كان تفاوت الطول والعرض قريبا من المساوى كان القبلة بين المغرب والجنوب لا على طاق الوسط بل مائل الى المغرب بشئ قليل وقد وجدته ثلث درجات فالبعد بين المغرب الربيع وسمت القبلة مب درجة وبين مغرب الشتاء وسمت القبلة يح درجة س اعلم ان تفاوت الطول لما كان كـ درجة وتفاوت العرض يح درجة كان فى مربع اب ج د ضلع اب وكذا ج د وكل منهما جيب قوس يح وضلع اج ب د وكل منهما جيبا لقوس كـ فيكون التربيع مربعا مستطيلا لكن قريبا من متساوى الاضلاع وانى قد عملت الدائرة الهندية واخرجت من المركز خط سمت القبلة فوقع على المحيط بحيث يكون البعد بين نقطة المغرب ومنتهى خط القبلة من المحيط الدائرة ست درجة من نقطة الجنوب الى منتهى ذلك الخط مح درجة فلم يكن الخط واقعا على حقيقة الوسط وهو مه بل التفاوت ثلث درجات وقد نقل عن بعض الفقهاء انه يؤخذ من مغرب الصيف الى مغرب الشتاء ويقسم على ثلثة اقسام فيترك قسمان فى جانب الشمال فمنتهى القسمين سمت القبلة وهذا غير صحيح لان من مغرب الصيف الى مغرب الشتاء مح درجة تقريبا فثلثاها لو فمن مغرب الشتاء الى مغرب الربيع كد فمن مغرب الربيع وهو كد الى لو يبقى يب درجة لكن بعملنا من مغرب الربيع الى سمت القبلة مب درجة فالتفاوت يكون بمقدار ل درجة فى جانب الجنوب وهو تفاوت فاحش م وبالاسطرلاب س عطف على قوله بالدائرة الهندية م ان الشمس فى الجزء الذى تمر على سمت مكة وهو كح من الجوزاء ود من السرطان فان ميل كل واحد من الجزئين كام مسا ولعرض مكة فالشمس اذا كانت فى احدى هذين الجزئين تمر على سمت راس مكة س يوضع ذلك الجزء على خط وسط السماء ويعلم موقع مرى راس الجدى من اجزاء المجرة ثم بعد من موضع العلامة الى جانب اليسار وهو ما بين الطولين وهو كـ فى بخارا ويعلم عليه علامة ثم مرى راس

على هذه العلاقة فينظر ان جزء الشمس على اي جزء وقع من مقنطرات الارتفاع
الغربي فيرصد ذلك الارتفاع فاذا كان الارتفاع الغربي ذلك المقدار ينصب خشبة
او تعلق شاقول فظل الخشبة او ظل خيط الشاقول هو سمت القبلة والله اعلم
بهذا العمل لا يحتاج الى الشرح بل يحتاج الى معرفة الاسطرلاب وبعد
معرفته العمل سهل والله هو المستعان لكل عسير تم تصنيفه ظهيرة يوم الاربعاء
السادس من ربيع الآخر لسنة سبع واربعين و
سبعمائة في مقام شرعاباد من مدينة
بخارا صانها الله تعالى مع سائر بلاد
المسلمين عن الآفات والمخافات
تم بالخير

قوبلت وصححت بقدر الامكان